د. عمر مسيكة

أحداث و خفايا

من لبنان و المنطقة

مذكرات نصف قرن

د. عمر مسيكة

أحداث وخفايا
من لبنان والمنطقة
ذكريات نصف قرن

الطبعة الأولى
١٩٩٩م - ١٤١٩هـ



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
بيروت الحمراء - شارع اميل إده - بناية سلام - ص.ب: 113/6311 لبنان
هاتف: 791123/4-802428(01) - فاكس: 603654(01)

الإهــــداء

﴿وَقضَى رَبُّكَ ألاّ تَعْبُدُوا إلاّ إيّاهُ وَبالْوالِدَيْنِ إحْساناً﴾ .

صدق الله العظيم

إلى روح والدَيَّ اللذين علّماني البحث عن الحقيقة في رحاب الإيمان على أن أكون :

- إبنـــاً بـــاراً . .
- وانساناً محباً . .
- ومواطناً حراً . .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

صدق الله العظيم

شكر خاص

إلى الذين ساهموا في هذا الكتاب، تشجيعاً، واهتماماً، وتواصلاً، في البحث والتدقيق والتوثيق، كل في مجاله، مما أدى إلى صدور باكورة عملي في الكتابة عن مرحلة من تاريخ لبنان المعاصر:

- زوجتي فاديا النصولي وأولادنا ناديا ووليد ورجاء
- شقيقتي الدكتورة لواحظ والدكتورة فتنت
- الكاتب والصحفي البارع السيد خالد اللحام
- والأستاذ، الأديب والناقد، الدكتور وجيه الفانوس

إلى هؤلاء، بمحبتي وتقديري وشكري العميق، مع شكر خاص إلى عميد دار اللواء الأستاذ عبدالغني سلام والصديق الأستاذ صلاح سلام، رئيس التحرير، وأسرة الصحيفة، فرداً فرداً.

بيروت في ١/ ٣/ ١٩٩٩

عمر مسيكة

مقدمـــة

كتابة السيرة فنٌّ قائم بذاته، يجول بمن يقدم عليه بين أرجاء فسيحة من دنيا الكتابة، كما يطوِّف به عبر شواطئ لا متناهية من موضوعات القول ومجالات تصورات الحدث. قد يكون، في كتابة السيرة، ثمة منطلقات من الذات، إذ النفس سيدة تصوراتها، والوجدان قائد الحدث عبر الانفعال به، فلا حقيقة، والحال كذلك، إلا ما يراه المرء من زاويته أو ما يحب أن يراه. كما يمكن أن يكون ثمة منطلقات أخرى، أبرزها منطلقات الواقع، إذ الموضوعية فيصل صارم بين الذي حدث والذي كان يُتَوَقَّعُ حدوثه، وإذ الوثائق والوقائع المُجْمَعُ عليها، والمتفق على بنودها، هي المقياس وهي الهدف. ومن هنا، فكتابة السيرة الذاتية مسؤولية كبيرة ومهمة شاقة.

يكتب المرء، في السيرة الذاتية، عن نفسه ومن خلالها، وواقع الحال، فإنه لن يكتب عن هذه النفس وحسب، بل عن كل أولئك الذين أحاطوا بها، ورافقوها في مشاوير الحياة التي يسوق الكاتب ذكرها. وما منصفٌ، أو عاقل ملتزم بالحق وحرية الضمير والوجدان إلا ويقول إنّ لهؤلاء الآخرين حقوقهم، ولهم وجهات نظرهم، كما لهم حرماتهم وروراياتهم الخاصة للأحداث والتعليق عليها. ويبرز السؤال جبلاً من حيرة ومسؤولية: «كيف للسيرة الذاتية أن تحافظ على رؤية النفس للواقع، وأن لا تخون بما يعتقده الآخرون بأنه هو

الآخر حقيقة؟». ويشتد الأمر صراعاً في النفس إذا كان من يكتب سيرة حياته قد عاش بعض مراحل هذه السيرة، أو جلّها، وهو في موقع للمسؤولية العامة. المرء هنا أمام مسؤولية خطيرة، وواجب الحق فيها رهيب وجبّار.

إن من يكتب سيرته الذاتية، وقد كان، إبّان تطور مراحل هذه السيرة، في موقع للمسؤولية العامة في حقبة مهمة من تاريخ بلده، فهو، شاء أم أبى، لا يكتب ما قد يراه تاريخاً لحياته وحسب، بل إنه يكتب جزءاً من سيرة بلده وشعبه. إنه لا يستطيع إلاّ أن يسجل عبر ما يكتبه من أحداث لسيرة حياته، سيرة القيادة الرسمية والشعبية التي رافقها ورافقته، وعايشها وعايشته، فكان له، وبحكم ما تَسَنَّمَهُ من مناصب وقام به من مهام، أن ترك بصماته على كثير من قراراتها، كما كان لها أن تترك بصماتها على عديد من صفحات أيامه وسجلات سنيه.

لهذا كله، فعندما يرفع كاتب السيرة الذاتية النقاب عن وقائع كثيرة من حوادث بلده، في حقبة قلقة من تاريخ هذا البلد، كتلك التي قدّر لي أن أعيشها، فهو لا يكتب عن نفسه وحسب، ولا يكون، عبر ما يدونه، مجرد معبّر عن مجرد معاناة ذاتية. وعندما يأمل كاتب السيرة الذاتية أن يسرد من خلال ما يشير إليه من وقائع هذه الحقبة عن أحداث عاشها، وناس التقاهم، وقرارات ساهم في صناعتها أو شهد أسرار ولادتها، كما حصل في أدوار كثيرة من مراحل حياتي وتقلبي في أطوار الوظيفة العامة، فإن هذا الكاتب لا يقصد إلا أن ينقل إلى الأجيال الطالعة من أبناء شعبه خبرته، وتجاربه، وتجارب جيله. هكذا، تكون هذه الأمور ذكرى للناس، ودرساً للراغبين منهم، ومرشداً لمن يعي العظة ويحسن استخلاص العبر من الأيام والأحداث. وقد يتسنى للناس، عبر مثل هذه المذكرات، أن يكتبوا صفحات مستقبلهم بصفاء، وإخلاص، ونجاح متجنبين، ما استطاعوا، أخطاء الماضي، ومستفيدين، ما أمكنهم من الحاضر لبناء المستقبل.

هذه صفحات من سيرة حياتي، قسمتها إلى أجزاء، وتناولت في كل جزء واحدة من المراحل الأساسية التي عشت ومن خلالها تكونت. حكيت في جزء

منها عن بداية تعرّفي على الحياة، وتوقفت عند محطات أساسية من عملي في الادارة العامة. فرويت ما عشته من وقائع أساسية، وصورت ما عاينته من دقائق لهذه الوقائع. رويت ما عشته من محاولات قام بها الرئيس فؤاد شهاب لتأسيس الدولة، وحكيت عن بداية تعرفي على السياسة في العالم العربي، ثم ذكرت ما عاينته من وقائع وأحداث في صياغة أو صناعة اتفاق القاهرة، ثم سعيت إلى استخلاص العبر والنتائج من كل ما عايشت ورويت عن تلك المرحلة.

أعترف أني لم أكن في كثير من محطات تلك المرحلة، وبحكم موقعي من المسؤولية، أكثر من مراقب، ولكنني كنت مراقباً عن كثب، ومراقباً دقيقاً في تدوين ما يرى بموضوعية وتجرّد. وذكرت في جزء آخر من هذه المذكرات، التي تشكّل سيرة حياتي، وكنت في هذه المرحلة التي أروي أكثر من مراقب للأحداث، كيف تشكل كثير من الحكومات في لبنان، وكيف كانت هذه الحكومات تؤلف وكيف كانت تتعثّر. تحدثت، على سبيل المثال، كيف برزت فكرة «حكومة الشباب»، في مطلع عهد الرئيس سليمان فرنجية، وقد كان العزم قبل بروزها بليلة واحدة أن تكون الحكومة من نوع آخر من الوزراء ومن منطلقات سياسية وإدارية مختلفة تمام الاختلاف عن «حكومة الشباب». وعرضت، وعلى سبيل المثال كذلك، لتجربة الرئيس رشيد كرامي في تولي مهام السلطة التنفيذية في البلد، وسعيت الى تقديم خلاصة عن تجربته في هذا المجال. وذكرت، وأيضاً على سبيل المثال، ما حصل من شد وتجاذب بين الرئيس سليمان فرنجية والرئيس رشيد الصلح، ورويت عن «الملفات الساخنة» التي كانت تؤطّر للعلاقة بينهما فتكاد رحاها تدور في حرب عنوانها «عليّ وعلى أعدائي يا رب». ورويت ما عرفته وخبرته في تلك المرحلة عن «المقاومة الفلسطينية»، وصوّرتُ ما شاهدته من تحركات لبوصلتها السياسية، وما جرّت اليه هذه البوصلة من مواقف ونتائج انعكست على «الحركة الوطنية».

وكان لي أن أذكر في جزء آخر، من هذه المذكرات، المقدار الذي كان منصب رئاسة الوزراء قريباً فيه مني في عهد الرئيس سركيس. وحكيت، في

هذا المجال، كيف كانت العلاقة بين الرئيس سركيس والرئيس سليم الحص يومذاك، وكيف كان الرئيس سركيس ينظر الى النهاية التي وصلت اليها علاقته مع الرئيس سليم الحص. ورويت ما عشته من تجارب للحوار الوطني، والسعي الى تحقيق مبادئ لهذا الحوار، إن كان في لبنان أو في الخارج، وخاصة في لوزان وجنيف. ورويت، في هذا الجزء، ما كان يدور بيني وبين الرئيس أمين الجميل من أحاديث وكلام في هذا الشأن.

وتحدَّثتُ، في موقع آخر من هذه المذكرات، عن الغلاقة التي كانت تربطني بالرئيس الشهيد رينيه معوَّض يوم انتخب رئيساً للجمهورية اللبنانية، ثم تناولت، في حديث تال، كيف كان لي أن أتابع امتداد هذه العلاقة مع فخامة الرئيس الياس الهراويّ، ومن الموقع عينه الذي كنت فيه مع الرئيس معوض. لقد عشت لمدة سنتين بالقرب من الرئيس الهراوي، أمارس دور المستشار السياسي لفخامته في مراحل شكلت مفاصل أساسية في تاريخ لبنان المعاصر، وفي أحداث هذا التاريخ.

عانيت وتحمَّلتُ وجاهدت في سبيل بلدي الذي أحببت بكل جوارحي، واستعذبت كل واحدة من نسمات الهواء التي تنشقتها، وما زلت، في ربوعه. وأدركت خلال كل هذا الحب، أن حياة كل إنسان هي حياة أسرته ومجتمعه وبلده وجيله. ولذا، فإني عندما اتخذت قراراً بكتابة سيرتي الذاتية، والإشارة عبرها الى المحطات التاريخية في حياتي وحياة وطني، فإني كنت أعلن تحملي مسؤولية هذا القرار بكل أبعاده، وأصر على أن التزم الموضوعية، في سرده وتحليله، إلى أقصى حدودها.

والله ولي التوفيق،

بيروت في ١/ ٣/ ١٩٩٩

عمر مسيكة

الباب الأول

حقائق وأحداث في لبنان والمنطقة (١٩٤٣ - ١٩٦٨)

الفصل الأول

أول فصل من فصول ذكرياتي

لكل إنسان علامات فارقة في حياته ، ومحطات تشكل منعطفات أساسية فيها ، محطات قد نخطط لها أو نرسمها في أفكارنا ، ونسعى لتطبيقها على أرض الواقع أو نجد أنفسنا فيها دون سابق تصور وتصميم ، واذا بنا ننطلق منها ، من واقعنا العائلي ودائرة العلاقات العامة الأسرية الاجتماعية ، إلى دائرة المجتمع والحياة العامة والوطن .

ويمكنني القول ، في مطلع أول فصول من ذكرياتي ، أن أحاول تأريخ محطات مر بها الوطن ، وبالوقت نفسه ، أجدني بحاجة إلى ذكر محطات أساسية في حياتي كإنسان صار له دوره في هذا الوطن ، وهو دور أساسي والحمد لله ، حوالى أربعين عاماً من الحياة السياسية والاجتماعية .

الديمقراطية العائلية

ولعل المحطة الأولى ، كانت في نشأتي وسط أسرة سعيدة متماسكة ، تعلمت فيها معنى الديمقراطية والشورى من والد كان يتمتع بحس مرهف ، ويتبع أصولاً تربوية سابقة لعصره وزمانه ، حيث كانت مشاكل العائلة تطرح حول فنجان من القهوة إلى جانب سرير الوالد ، وكان الوالد مستمعاً جيداً لآراء كل واحد منا ، معتمداً في إفساح المجال للآراء على مبدأ حديث الأكبر فالأصغر فالأصغر ، ومن خلال تلك الجلسات تفتحت شخصيتي على لغة الحوار ، والتشاور وسماع الآخرين ، وعدم الاكتفاء بآرائنا الشخصية الفردية في جو ديمقراطي ولا أروع .

حرية التعبير

وقد تكون المحطة التالية في حياتي تعلمي لأهمية الدقة في التعبير عن الرأي ، وكانت تجربتي الأولى ، في هذه المدرسة التي قضيت فيها عمري ، أدقق في مفرداتي وعباراتي وأستعيدها مراراً وتكراراً قبل أن أذكرها وأكتبها للآخرين ، أقول كانت تلك التجربة مع صحيفة «الحياة» اللبنانية عام ١٩٤٨ .

أذكر يومها ، أنني كنت في الثالثة عشرة من عمري ، يوم لفتني شعار خط في الصفحة الأولى لصحيفة الحياة يقول : «إن الحياة عقيدة وجهاد» فاذا بي أمسك بالورقة والقلم وأكتب مقالاً للصحيفة موجهاً إلى رئيس تحريرها المرحوم كامل مروة ، حول مفهومي لمعنى «العقيدة» و«الجهاد» . يومها ، لم أكن أتصور أن تنشر الصحيفة مقالتي المتواضعة تلك ، ولكنها نشرت بعد عدة أيام في زاوية من الصحيفة ، فكانت سعادتي بها كبيرة جداً ،وشعرت ان بامكاني دائماً أن أعبر عن آرائي بالورقة والقلم ، ولذا لم تمر أي مناسبة في حياتي الا ووجدت لها موقعاً في صفحاتي وفوق أوراقي .

الشك واليقين

وعندما كبرت ، وصلت إلى مرحلة التعليم الثانوي ، كانت محطتي الثالثة وعنوانها «الشك للوصول إلى اليقين» ، ويومها بدأ التساؤل عندي عما اذا كان الدين الاسلامي هو ذلك الدين الذي أفضله من بين سائر الاديان ، وقد انتهت تلك المرحلة بتثبيت الايمان الفطري باليقين العلمي وباختيار حر ، ورأيتني مسلماً مؤمناً والحمد لله في محيط كانت الطائفية فيه ولا زالت تبدو للبعض وكأنها هي العلاقة الطبيعية ما بين الانسان وربه ، محولة الدين ، من مفهومه السمح ، إلى حالة صراع فكري يومي في حياتنا وخبزنا وتعاملنا اليومي الانساني والوطني ، صراع يتخذ المنحى التصاعدي دوماً بدل من أن يكون الوطن اطاراً جامعاً للكل والأديان محاور تلاق وحوار .

المطالعة هي أساس حياتي

محطتي الرابعة كانت مع المطالعة ، وقد ابتدأت معي منذ الطفولة ، مروراً بمرحلة الشباب ، ووصولاً إلى يومنا هذا ، وقد كانت مكتبة المدرسة أيام الصغر غنية بكتب طه

حسين ، وعباس محمود العقاد ، وعبدالقادر المازني ، ومصطفى لطفي المنفلوطي وغيرهم ، وكان كل كتاب من كتبهم يطبع في ذهني أشكالاً من مناهل الحضارة العربية فلم أكن أكتفي بما أسمعه من أستاذي حول هذه المادة بل كنت أطالع كافة الكتب التي تتحدث عنها ، ولفتني في تلك المرحلة مذهبان ، مذهب الأشعري ، ومذهب المعتزلة ، لذا كنت أتابع وأطالع كل ما يكتب فيهما وعنهما ، وربما كان مرد ذلك تساؤلي الداخلي عن الايمان وهل أنه يجب أن يكون عقيدة بالوراثة أم أنه يجب أن يستند إلى العقل والفكر والحوار .

الاتكال على الله

أما محطتي الخامسة فكانت ضمن ذلك الاطار من الايمان الفطري والايمان العقلاني ، في آن واحد الذي يجسد حياتي كلها ، والتي تتلخص في ضرورة الاتكال على الله عز وجل في كل أمر ، لأن الله وحده القادر على أن يقينا من العواقب ، وأذكر في هذا المجال أن الوالد ، ذكر لي في مطلع شبابي ، انه سافر ، ذات مرة إلى مصر ، حيث كان لديه أصدقاء كثر تواصلت العلاقة بينه وبينهم طوال حياته ، وكان من جملتهم شخص تقي ورع ، فلما أراد العودة إلى لبنان تمنى عليه ، ذلك الشخص ، أن يأخذ القلم ويكتب على جدار غرفته «بسم الله الرحمن الرحيم ، ان الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد» فلما كتبها الوالد قال له : بأن تلك الآية ستأتي به مرة أخرى إلى مصر باذن الله ، ولو طال الأمد لأربعين عاماً .

وذكر الوالد لي ، انه قد عاد إلى مصر ، بالفعل عدة مرات بعد ذلك التاريخ ، الا انه لم يكن يزور ذلك الصديق ، لانشغاله بالمعارف وظروف الحياة والعمل وانشغالاته الكثيرة ، إلى أن جاء يوم ، وبعد أربعين عاماً ، واذا به يتذكر ذلك الصديق فأراد أن يزوره ، ولكنه عندما توجه إلى الحي الذي كان يقيم فيه فوجئ بأن المعالم تغيرت وان الكثير من الأبنية قد تحولت إلى ساحات أو مدارس أو متاجر وبعد السؤال واستعلام توصل إلى معرفة دار الصديق القديم ، فقرع الباب ، وفتح له أحد أبناء صديقه الباب ، وروى له أن أباه ، قبل أن يتوفى وينتقل إلى رحمة الله ، أبلغهم بقصة الآية المكتوبة على الجدار وتمنى عليهم أن لا يقوموا بطرش الحائط المكتوبة عليه ، أملاً بعودة ذلك

الصديق إلى زيارتهم ، ودخل أبي إلى الغرفة وفوجئ بالكتابة بخط يده وتوقيعه وتأريخه لا زالت فوق الجدار ، لكن صديقه كان قد توفى .

ومنذ ذلك التاريخ والى اليوم ، جريت على عادة والدي أنا وأبنائي ، وكلما عزمت على السفر إلى الخارج ، أكتب الآية الكريمة على جدار غرفتي مع توقيعي وتأريخ السفر وأوكل أمري وأمرهم إلى الله ، وهو يرعانا برعايته .

السلام الحقيقي

أما المحطة السادسة في حياتي ، فقد تعلمت منها بأن قضية العرب المركزية الأولى ، كانت وستبقى قضية فلسطين ، مهما تعددت محاور الصراع ، ومهما تجلت ملامح السلام مع اسرائيل ، لأن الأيام أثبتت لي بعد نظر الأستاذ الذي علمني هذه الحقيقة وهو الرئيس الراحل تقي الدين الصلح رحمه الله .

كانت المناسبة المرحلة التي تلت انعقاد مؤتمر القمة العربي أواخر عام ١٩٧٣ ، وقد جاء كيسنجر وزير الخارجية الاميركية وقام بجولة في منطقة الشرق الأوسط ، وتلتها جولة لنائب وزير الخارجية جوزيف سيسكو ، عام ١٩٧٤ وقد جاء سيسكو الى لبنان والتقى مع دولة الرئيس تقي الدين الصلح ، ودار الحوار حول مؤتمر للسلام يفترض أن يعقد في المنطقة ، وقد تحدث سيسكو يومها قائلاً للرئيس الصلح : «إن أوروبا تقدم للعرب العواطف ، في حين أن روسيا تقدم السلاح ، أما أميركا فهي تقدم لهم السلام» . فرد عليه الرئيس تقي الدين الصلح بالقول : «لولا أميركا لما احتجنا إلى السلام من الأساس ، ويجب أن يكون مفهوماً لديكم أن القضية الأساسية لكل عربي هي قضية فلسطين ، ولن يكون مؤتمر السلام ، الذي تطرحونه ، الا مرحلة من مراحل الحروب الطويلة التي لا تنتهي ، ولن تنتهي في ضمير الانسان العربي ، إلا باعادة الحق إلى أهله» .

لقد مرت سنوات طويلة على ذلك اللقاء ، ولا يزال الحديث جارياً على السلام ومؤتمرات السلام وعلاقات السلام في المنطقة ، ولا تزال الايام تثبت لي وللعالم ان السلام الحقيقي العادل القائم على إعادة الحق إلى أهله هو وحده السلام الذي يمكن له أن يثبت في المنطقة وفي العالم .

الصرخة الأولى

طرابلس الفيحاء ، عاصمة لبنان الشمالي ، ومدينة النضال والكفاح ، مدينة البسالة والجهاد ، هذه المبادرة ، أبداً ، للتصدي لكل عدو مغتصب ، ولكل من يسعى لانزال الشر بها وبأبنائها ، سمعت سنة ١٩٣٥ ، وبينما كانت مشغولة في مقاومتها للانتداب الفرنسي ، صرخة طفل ، وكانت صرخة حياة جديدة أضيفت إلى آلاف الصرخات الصاعدة ، من قلب شوارع المدينة وحاراتها ، حيث لم يكن من صراخ الا للمناداة بالحرية والاستقلال .

المدرسة الأولى

أناخ الانتداب الفرنسي بكلكله على لبنان من أقصاه إلى أقصاه ، وامتد ، سلطان هذا الانتداب ، ليشمل ، فيما كان يشمله ، النظام التربوي في البلد . وكان من غير المسموح به ، نتيجة هذا النظام ، أن يتم قبول تسجيل أي طفل في المدرسة الابتدائية قبل إتمامه السابعة من عمره ، ولهذا فلم أتمكن من الالتحاق بمدرستي الأولى قبل هذه السن ، أما المدرسة فكانت «مدرسة النموذج الرسمية للبنين» في طرابلس .

كانت «مدرسة النموذج الرسمية للبنين» مميزة على الصعيدين التعليمي والوطني ، بل لعلها ما زالت تشكل نموذجاً رائعاً لما يجب أن تكون عليه المدرسة الرسمية . تعلمت ، في هذه المدرسة أن أعي حقائق عن أمور كثيرة تمت إلى الانتداب الفرنسي ، وتعلمت أن أعادي مظاهر الارتماء في أحضان المنتدب . لقد كان في هذه المدرسة مربون كبار حقاً ، وعظماء فعلاً ، كان فيها رجال يعلمون التلاميذ ، مع الحرف ، روح الوطنية والكرامة ، ومع الكلمة ، كلمة الحق والفضيلة ، ومع الحساب ، ضروب النضال والكفاح ، ومع التاريخ الحديث ، تاريخ الآمة المجيد .

وأذكر ، ها هنا ، أني تلقيت ذات مرة هدية من والدي ، رحمه الله ، أحضرها إلي بعد واحدة من رحلاته إلى مصر . وكانت هذه الهدية عبارة عن قبعة تشبه القبعات الأوروبية . سررت كثيراً بهدية الوالد ، وما كان مني ، في اليوم التالي ، إلا أن اعتمرتها ، وذهبت بها إلى المدرسة ، متباهياً بها ، لأريه لرفاقي هناك . لكن ، ما أن رآني ناظر المدرسة ، الشيخ نصوح البارودي ، رحمه الله ، حتى صرخ في وجهي

مغضباً ، وعلى مرأى ومسمع من رفاقي :

«ما الذي تضعه على رأسك يا عمر؟ قبعة إفرنجية في طرابلس ، وفي مدرستي أنا؟ هل أنت زنديق يا ولد؟» .

لقد كانت حادثة صغيرة ، وبسيطة في حياتي ، لكنها شكلت خطاً عميقاً في ذاكرتي لم أنسه لحظة ، بل إنه ما برح فاعلاً في كياني وتفكيري منذ ذلك الوقت : ان من يعادي الانتداب الفرنسي ، لا يرتدي قبعة من قبعاته ، ولا حتى قبعة تشبه قبعاته .

لا أحب أن أنهي هذه النبذة عن مدرستي الأولى في طرابلس ، «مدرسة النموذج الرسمية للبنين» ، إلا وقد ذكرت عدداً من المربين والمدرسين الأفاضل الذين كان لهم فضل تعليمي وتربيتي في تلك المرحلة .

أول من يتبادرالى ذهني ، ها هنا ، ذكر المرحوم الشيخ نصوح البارودي ، لقد كان ، رحمه الله ، صاحب اتجاه ديني محافظ تجلى في منهج تفكيره وأسلوب عيشه . لقد كان الشيخ نصوح البارودي ، من حفظة القرآن الكريم ، وإماماً لمسجد القرطاوية ، وشيخاً من مشايخ الطريقة الصوفية ، كما كان ناظر مدرسة تخرج على يديه كثيرون من أبناء طرابلس والشمال ، ثم كان له أن يصبح من كبار علماء الدين البارزين في تلك المرحلة التاريخية من حياة طرابلس .

وأذكر من أساتذتي ، في «مدرسة النموذج الرسمية للبنين» ، الأستاذ أنور المقدم ، مدير المدرسة ، والدكتور حسن الحجة ، الذي شغل مهمة الناظر العام ، ثم أصبح مديراً للمدرسة الثانوية الرسمية في طرابلس ، والاستاذ سميح المولوي ، الذي أصبح رئيساً لجمعية مكارم الاخلاق الاسلامية في طرابلس ، والاستاذ نجدت هاجر ، وكان من كبار رجال الأدب والتعليم في المدينة .

بدء معركة الاستقلال ودماء الأطفال في طربلس

كنت في حوالى الثامنة من عمري ، يوم دخل صراع اللبنانيين مع الانتداب الفرنسي مرحلة جديدة ، كانت مرحلة المواجهة السياسية بين تيارين ، وفكرين ، وعقيدتين اعتبر أصحاب التيار الاول الوجود الفرنسي على أرضنا الحبيبة إحتلالاً

واستعماراً ، وعده أنصار التيار الثاني انتداباً واشرافاً على شؤون البلاد وشجونها .

كان الفتيان الكبار ، من تلامذة مدرستي ، لا يفوتون ، في تلك المرحلة ، فرصة للاعراب عن عواطفهم وأمانيهم الوطنية والقومية ، كانوا يؤيدون التيار الوطني ، ولا يرون الانتداب الفرنسي الا صورة من صور الاحتلال والاستغلال التي ترفضها نفوسهم الأبية وتأنف منها أحاسيسهم الوطنية تندد بالانتداب ، أو مسيرة شعبية تطالب بالاستقلال ، الا وشاركوا فيهما ، مخترقين شوارع طرابلس ، ومتجمعين في ساحاتها ، وهم يرددون الهتافات الوطنية والشعارات القومية .

وكنا ، نحن التلاميذ الصغار الذين لا تزيد أعمارنا عن العاشرة ، نمشي خلف هؤلاء الكبار من التلاميذ في مظاهراتهم . وكنا نعلن رفضنا للاحتلال الفرنسي ، بل كنا لا نتوانى عن التأكيد ، عبر هتافاتنا ، على أن هذا الوجود الفرنسي ليس الا من باب الاحتلال والاستعمار ، ولا بد من الخلاص منه .

لا أنساه ، يوماً من أيام العمر ، يوم خرجت طربلس في أوسع التظاهرات الوطنية التي عرفها تاريخ لبنان ، وانطلق تلاميذ المدارس في ساحات المدينة المناضلة وشوارعها يطالبون البدء بإعلان معركة الاستقلال . ففي ذلك اليوم ، شكل الجنود السنغال جداراً بشرياً لمنع وصول المتظاهرين إلى السراي أو اقتحام المبنى ، أو الهجوم على من فيه من ضباط فرنسيين . ولكن غرر بهؤلاء الجنود السنغال من قبل السلطة العسكرية الفرنسية ، بل كم أوهموا بأنهم يحمون أنفسهم وهذه السلطة عندما كانوا يستخدمون لضرب الوطنيين من أبناء البلاد .

تعاظم حجم الحشود الطرابلسية أمام السراي ، وازداد الضغط على الجدار البشري الذي كونه الجنود السنغال ، وما لبث أن صدر أمر القيادة العسكرية الفرنسية بتحريك الدبابات في وجه المتظاهرين المطالبين بالاستقلال . كنت أقف مع أقراني ، من الأطفال التلامذة وسط تلك المعمعة ، وما زلت ، حتى اليوم ، أسمع هدير الدبابات وصليل سلاسلها المعدنية تقترب مني ومن رفاقي في المدرسة . اقتربت الدبابات أكثر ، اشتد صخب القوم وغضبهم ، واندفعت مجموعات منهم تقف في وجه تلك الدبابات . وظلت الدبابات ، بحديدها الأصم ، تقترب من الناس ، وعلا صراخ ،

وماج بحر هادر من البشر وقد تلاطمت أمواج ناسه على ذلك الحديد القاتل ، تدافع الناس ، تدافعوا بشدة ، وكنت ورفاقي معهم ، نتحرك جميعاً من غير ما نعرف إلى أين ، ولا إلى متى . واقتربت إحدى الدبابات من حيث كنت ورفاقي ، وكان أبشع ما يمكن أن يكون ، وأقسى ما يستطيع الاحساس الانساني أن يتصوره . سحقت دبابات الانتداب الفرنسي الأطفال الصغار الذين كانوا يطالبون باستقلال بلادهم وحرية أهلهم ، لم ترتدع أمام صراخهم ، ولم ترتجف أمام ضعف عظامهم ، فدهست ، من غير رحمة ، أجساد ما لا يقل عن خمسة عشر شهيداً لم يتجاوز عمر أكبرهم سناً الثامنة عشرة .

دفن شهداء تلك المجزرة الرهيبة في مقبرة للشهداء أقيمت في مدافن «باب الرمل» التي كانت تبعد عن دارنا ، في ذلك الوقت ، حوالى ثلاثمائة متر ، وأعلن الحداد الشعبي العام في طرابلس ، وازداد الدعوات المطالبة بالخلاص من الانتداب الفرنسي وتحقيق الاستقلال الوطني ، ولم يعد الامر يحتمل ، وخاصة بعد تلك المذبحة ، أي حوار أو تفاهم مع السلطة الفرنسية . صار الاستقلال مطلباً للناس كافة ، ولم يعد ثمة من يرضى بالاستقلال بديلاً ، كان لا بد من طرد قتلة الأطفال من بلادنا ، وكان لا بد من القضاء على تلك السلطة التي تطاولت على كرامة الوطن ، وعلى كرامة طرابلس ، مدينة العروبة في هذا الوطن .

وأخيراً ، تمت التسوية ، واستقل لبنان ، استقل لبنان ، وبدأ المخلصون من أبنائه يسعون إلى دولة قادرة ادارياً ، وسياسياً ، واقتصادياً ، دولة عادلة لجميع أبنائه .

نكبة فلسطين

لكن ، وفيما لا زال عود لبنان المستقل طرياً ، وأنفاسه تتلاحق لتنمو منه الرئتان والقلب ، بدأت تظهر في الأفق ملامح مأساة كبرى . إنها تلك المأساة التي خطط لها الغرب واليهود الصهاينة طويلاً ، وقاموا بتنفيذها خطوة فخطوة على طريقة سياساتهم في ذبح الشعوب دفعة إثر دفعة ، وتدمير مستقبلهم وتخريب أوطانهم بالتدرج . إنها ملامح نكبة فلسطين ، بل ملامح مأساة الأمة العربية بكاملها .

كانت مساعي تقسيم فلسطين على أشدها ، وكانت جهود الصهاينة لا تفتر متنقلة بين خداع ونهب وتقتيل تمارسها باجرام فاضح على الأراضي الفلسطينية ، وبين سعي دؤوب ، في المحافل الدولية ، لإصدار قرارات تقضي بتقسيم تلك الارض بين سكانها العرب والوافدين اليها من يهود صهاينة . وهكذا عادت البيانات ، والتجمعات ، والتظاهرات ، والمسيرات الحاشدة ، تملأ شوارع طرابلس وأحياءها ، مطالبة بحفظ الأرض العربية من مطامع الصهاينة . وعنفت لهجة الخطب الوطنية ، يلقيها المفكرون وأصحاب الرأي والشبان المتحمسون من أهل طرابلس ، يحضون فيها اللبنانيين على مساندة أخوتهم في فلسطين ، ويستنكرون عبرها ما يحاك لأرض العروبة من مؤامرات قاتلة .

وكانت أخبار مجزرة «دير ياسين» ، ومصرع شهدائها الأبرار ، أول ما وصل إلى مسامعنا في تلك المرحلة . اندفع الشباب الطرابلسيون داعين للمشاركة في القتال ، إلى جانب شعب فلسطين والدفاع عن تلك الارض العربية الطاهرة . وكان ممن تلقفوا تلك الدعوة مجاهد كبير من أبناء الفيحاء هو فوزي القاوقجي ، الذي شكل جيشاً أسماه «جيش الانقاذ» ، وقد ضم في صفوفه مجاهدين من لبنان وبعض الدول العربية ، إضافة إلى كثيرين من الطرابلسيين الذين كان قد سبق لهم أن إكتسبوا خبرات واسعة في الشؤون الحربية والقتالية جراء مشاركتهم في بعض معارك الحرب العالمية الثانية ضد «المحور» بقيادة المجاهد القاوقجي .

حارب فوزي القاوقجي مع جيشه على أرض فلسطين ، وسقط من هذه النخبة ، من أبناء طرابلس والوطن العربي ، شهداء أبطال ما يزال عبق شهادتهم يتضوع في أرجاء تاريخنا الشعبي . بيد أن حماس القاوقجي ورجاله الاشاوس لم يستطع أن يقف في وجه المؤامرة الكبرى . سقطت أرض فلسطين ، اغتصبتها أطماع الصهيونية وتغافلت بعض القيادات السياسية العربية عن حقوق ناسها وشعوبها ، وعاد القاوقجي ورفاقه إلى طرابلس أبطالاً بنضالهم وإخلاصهم . نعم ، لم ير أحد من الناس أن جيش القاوقجي قد انهزم بخسارة أرض فلسطين ، أدرك الجميع أن ثمة أنظمة هي التي خسرت ، وعلم كل من له بصر وبصيرة أن ثمة مؤامرة أكبر من

الاشخاص وأعظم من كل المخططات المحلية والنوايا الجهادية الطيبة .

وتبقى من نكبة فلسطين ، من تلك المرحلة المبكرة من العمر ، صورة مروعة انطبعت في ذاكرتي وأثرت على توجهاتي السياسية منذ ذلك الوقت . ولعل هذه ميزة كثير من أطفال العالم الثالث ، فعوض أن يمضي الأطفال سنوات طفولتهم بين الالعاب الجميلة وفي نشاطات الترفيه ، اذا بهم يمضون هذه السنوات الاساسية والحساسة من سني عمرهم شهوداً على القهر الاجتماعي والظلم السياسي يحيط بهم أو بناس مجتمعهم .

وهكذا فان صورة آلاف النازحين الفلسطينيين ، الذين أرغموا ، عبر التخويف بالبندقية الاسرائيلية الصهيونية وعبر دعوة بعض الحكومات لهم إلى الخروج من فلسطين ريثما يتم القضاء على عصابات «الهاغانا» الصهيونية ، على ترك أراضيهم وأرزاقهم وقراهم . لكن ، لا البندقية القاتلة ارعوت ، ولا وعود الحكومات حققت ، ولا الناس عادوا إلى أراضيهم .

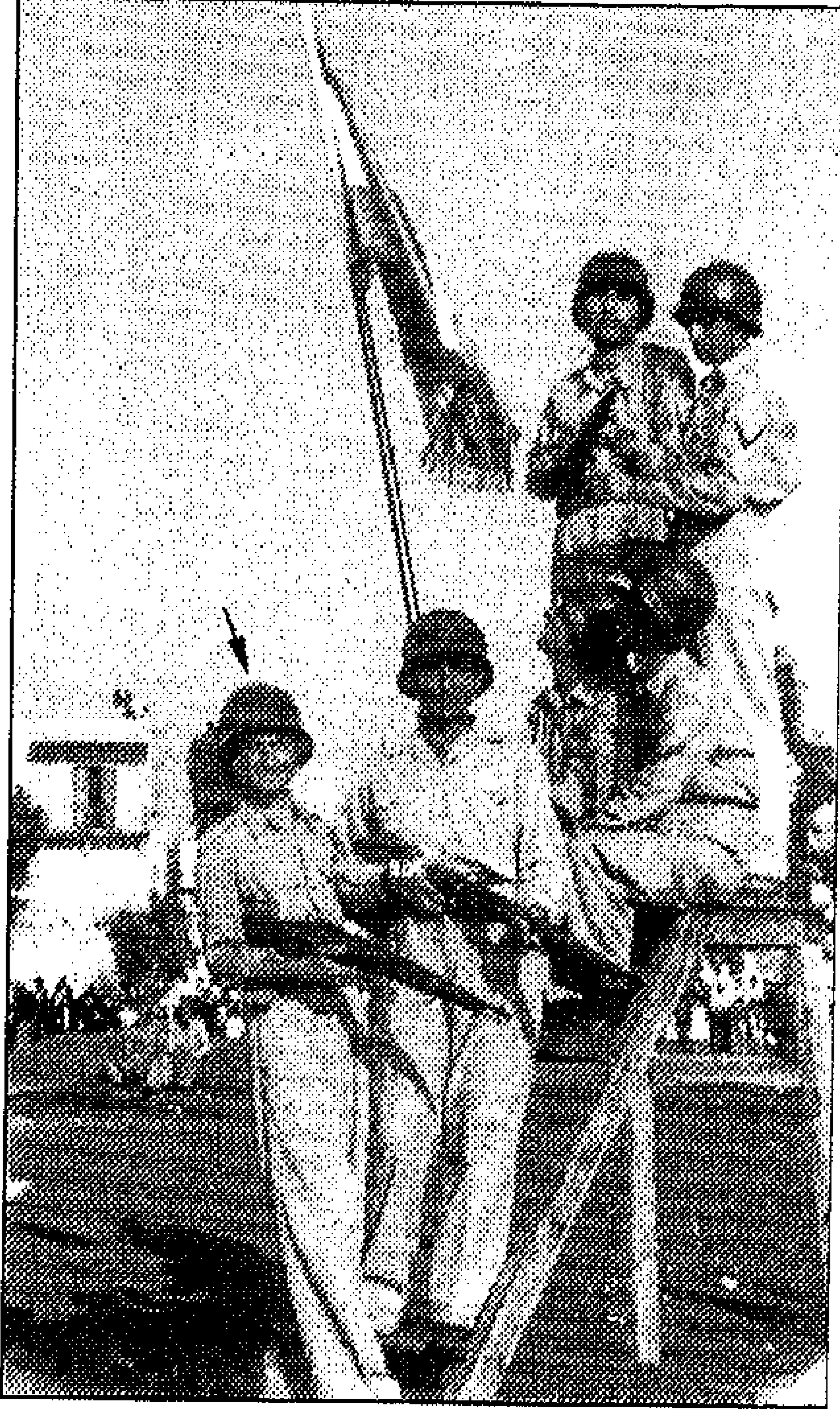
هكذا كان للتشرد والفقر والعوز أن يكونا دافعاً للعمل على مقاومة الغصب الصهيوني والانهزام العربي . وتمر السنوات ، يجاهد كثير من الفلسطينيين في سبيل عودة مشرفة إلى الأرض السليبة ، ويستشهد كثيرون ، ولكن ، ما انفكت هذه المخيمات قائمة منذ إنشائها سنة ١٩٤٨ ، وما برح الذين يعيشون فيها ينتظرون فجراً لما يشرق بعد ، ولم يستطع أحد أن يتبين خيطه الأبيض من الخيط الأسود .

بيروت

انتقلت العائلة بأكملها من طرابلس إلى العاصمة بيروت ، عاصمة الفكر والنور التي جذبت اليها كل صاحب علم وفكر في لبنان والعالم العربي . وكان من نصيبي أن أتابع دراستي الثانوية في كلية المقاصد في الحرج .

كانت أجواء الحركة القومية العربية هي الهواء الذي يتنفسه طلبة كلية المقاصد . وكانت إدارة كلية المقاصد ، المشبعة بروح القومية العربية ، تشجع طلبتها على هذا الاتجاه .

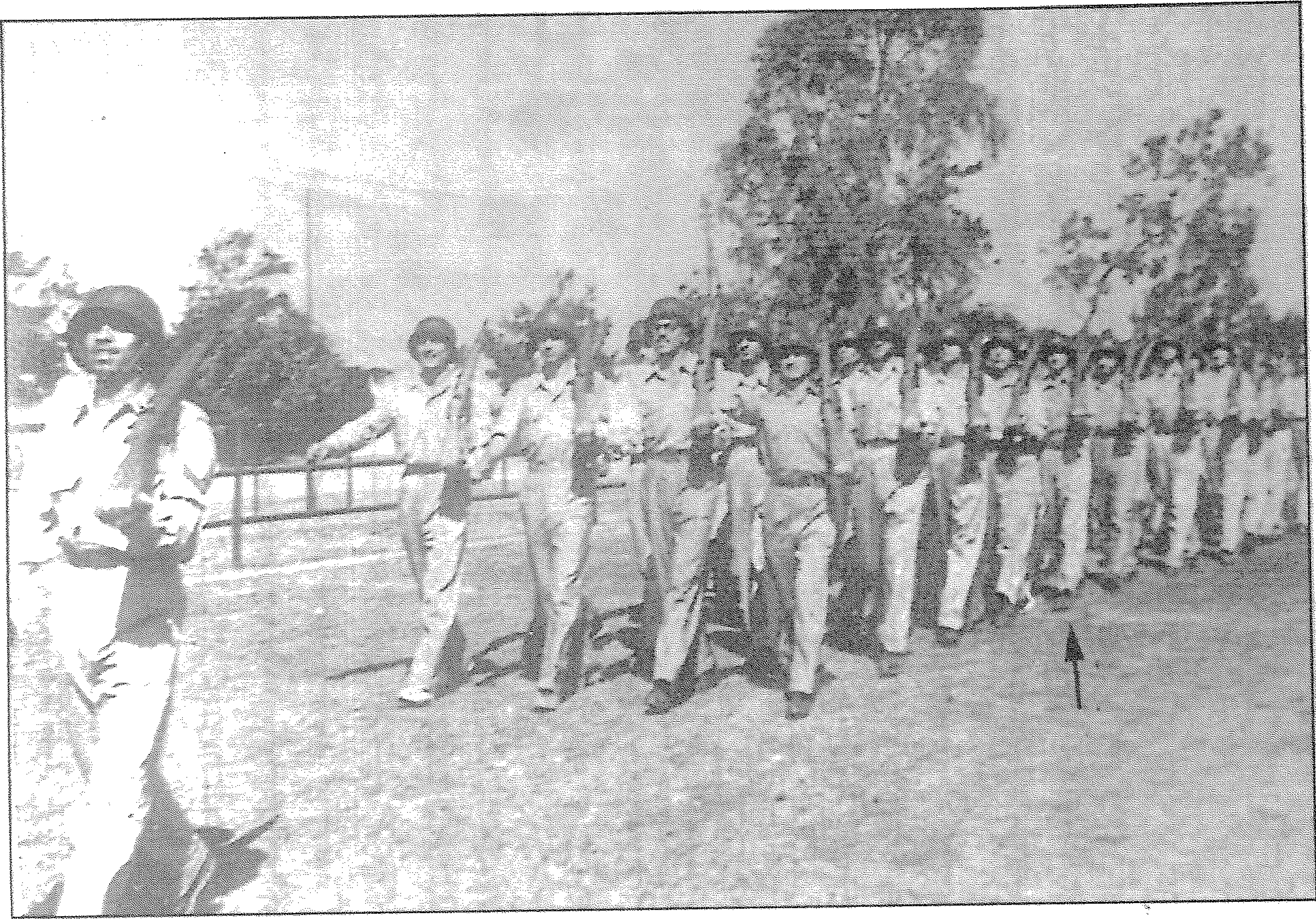
كما كان في طليعة اداريي ومربي كلية المقاصد ، زمنذاك ، نخبة من رجال الفكر العروبيين ، أذكر منهم مدير الكلية الدكتور زكي النقاش ، والدكتور عمر فروخ ، رحمهما الله ، وكان معهما لفيف من الاساتذة والمربين المقاصديين الكبار ، ثم كان ان قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٣ في مصر ، وآلت قيادة هذه الثورة ، ومعها قيادة الامة العربية ، إلى الرئيس جمال عبدالناصر .



□ عمر مسيكة في الزي العسكري مع رفاقه □

وكان من الطبيعي ، مع هذا الازدياد للحس الوطني ، عبر ثورة عبدالناصر ، ومع عظم تفاعل الوعي القومي العربي بين شباب المقاصد ، ومع اشتداد الايمان وارتفاع حمية النخوة لمحاربة إسرائيل ، أن توفد مصر ، وبطلب من تلاميذ كلية المقاصد في بيروت ، ضابطاً يعرف هؤلاء التلاميذ على بعض التدريبات العسكرية ، خاصة وأن الدولة اللبنانية لم تكن تقيم دورات تدريب عسكري لطلاب صفوف البكالوريا ، كما حصل فيما بعد . ولذا ، فقد أقبل الشباب المقاصدي على تلك التدريبات بروح وهمة لا نظير لهما . وما زلت احتفظ ، منذ تلك الايام ، بصورة لي وأنا مرتد للزي العسكري وقد اعتمرت خوذة عسكرية .

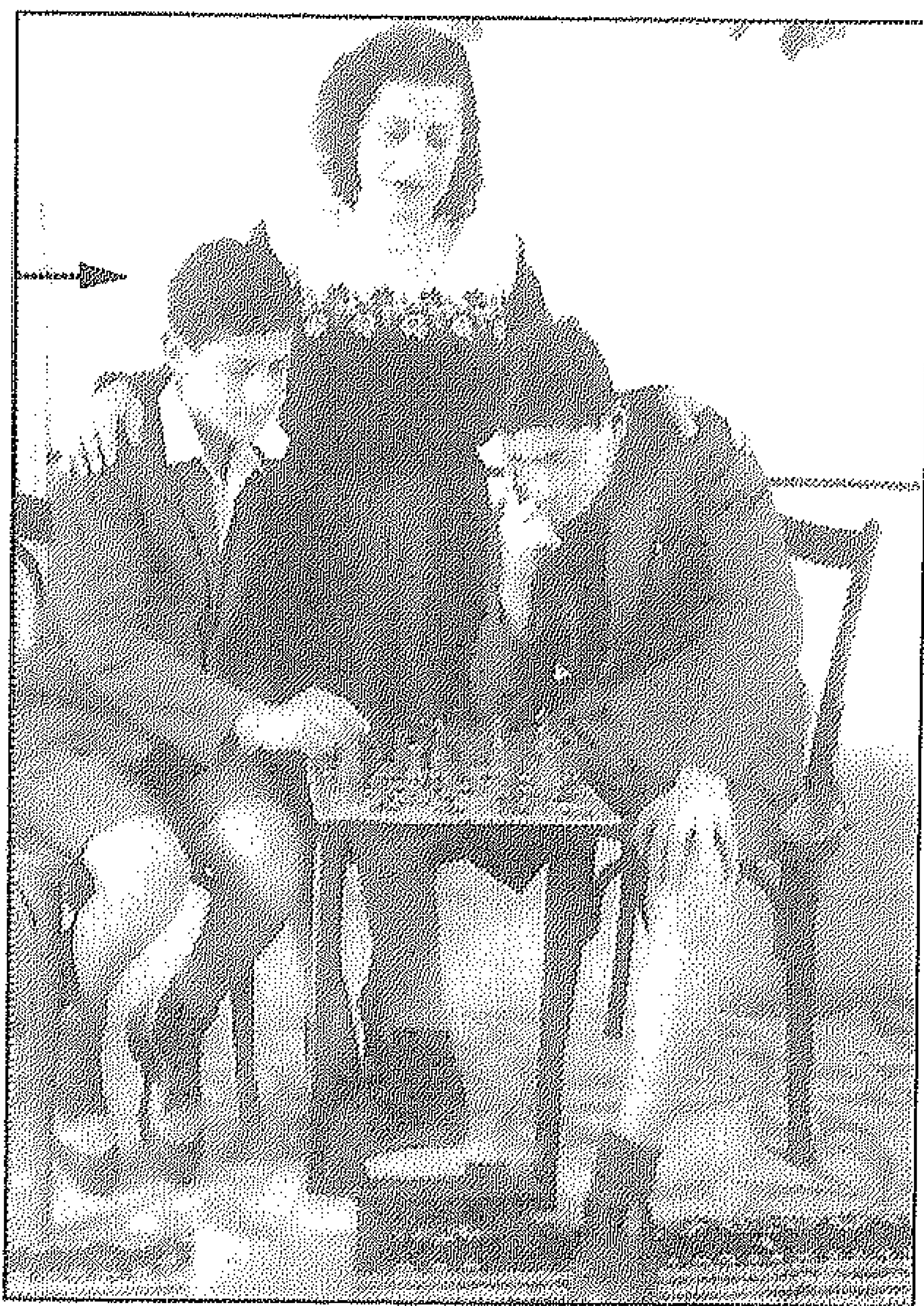
وتطور أمر هذه التدريبات ، فحصل شبه اتفاق بين سفير الجمهورية العربية المتحدة في لبنان ، عبدالحميد غالب ، والجيش اللبناني الذي أفسح لنا المجال في استخدام «ثكنة الرياضة والرماية والقتال» ، الواقعة على طريق مطار بيروت الدولي ، لمتابعة تدريباتنا . وهكذا كان للتدريب العسكري أن يعم تلامذة البكالوريا في مدارس المقاصد ، إلى أن قررت الحكومة اللبنانية إخضاع تلامذة البكالوريا كافة ، وفي جميع مدارس لبنان ، الخاصة منها كما الرسمية ، لدورات تدريب عسكري ، ومعسكرات صيفية تحول هؤلاء التلاميذ إلى جنود احتياط في الجيش اللبناني ، فيكونوا على



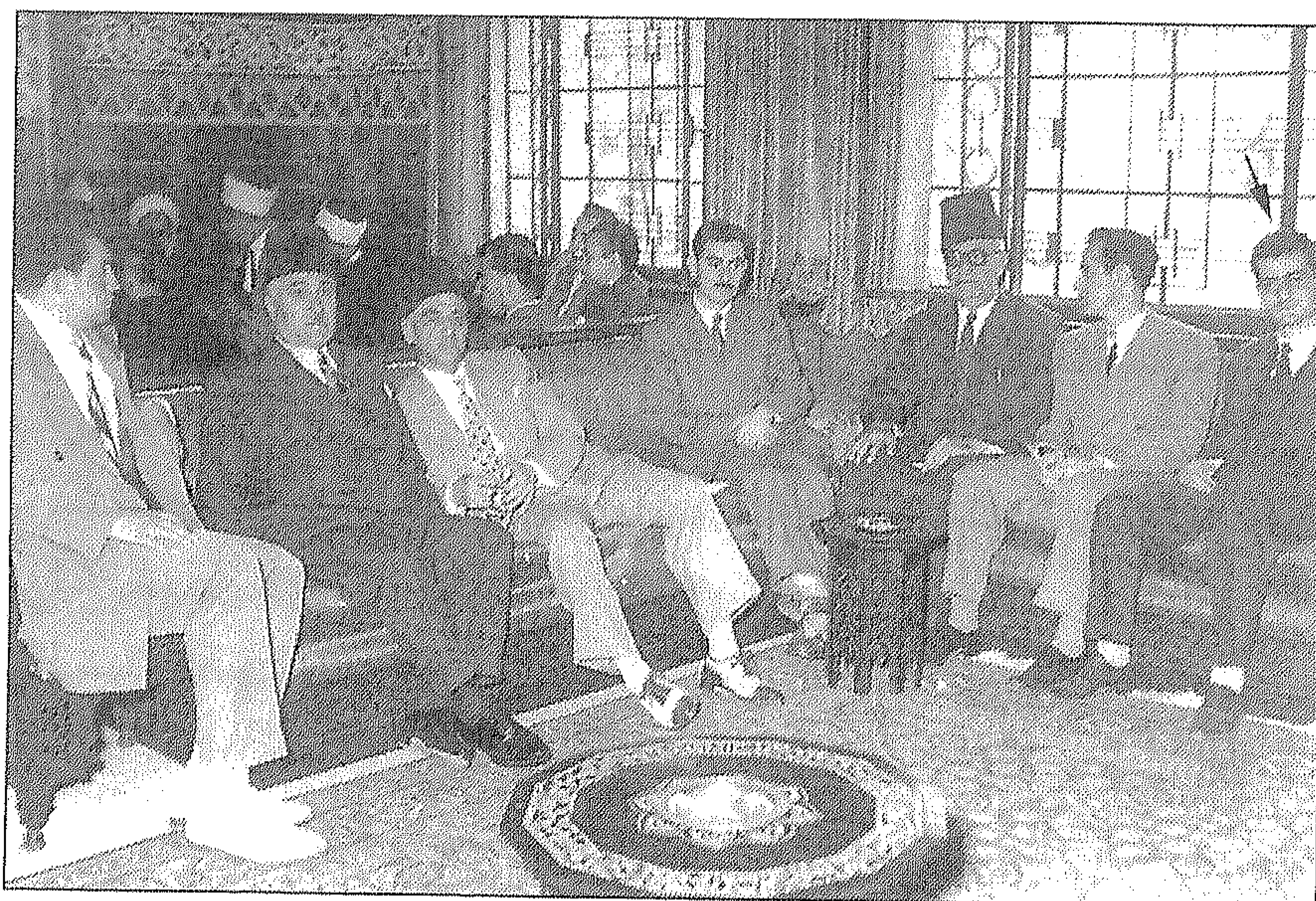
□ عمر مسيكة في الزي العسكري في المقاصد الاسلامية - الحرج ١٩٥٢ □



□ عمر مسيكة (٦ سنوات) بين والده ووالدته واخوته ١٩٤١ في طرابلس □



□ الفتى عمر مسيكة (١٤ سنة) وشقيقه جودت وبينهما شقيقتهما الكبرى عواطف، التسلية البريئة في الشطرنج في طرابلس ١٩٤٩ □



□ والدي بيني وبين شقيقي ومدير الاوقاف الاسلامية نور الدين سلهب وابنه فاروق سلهب □

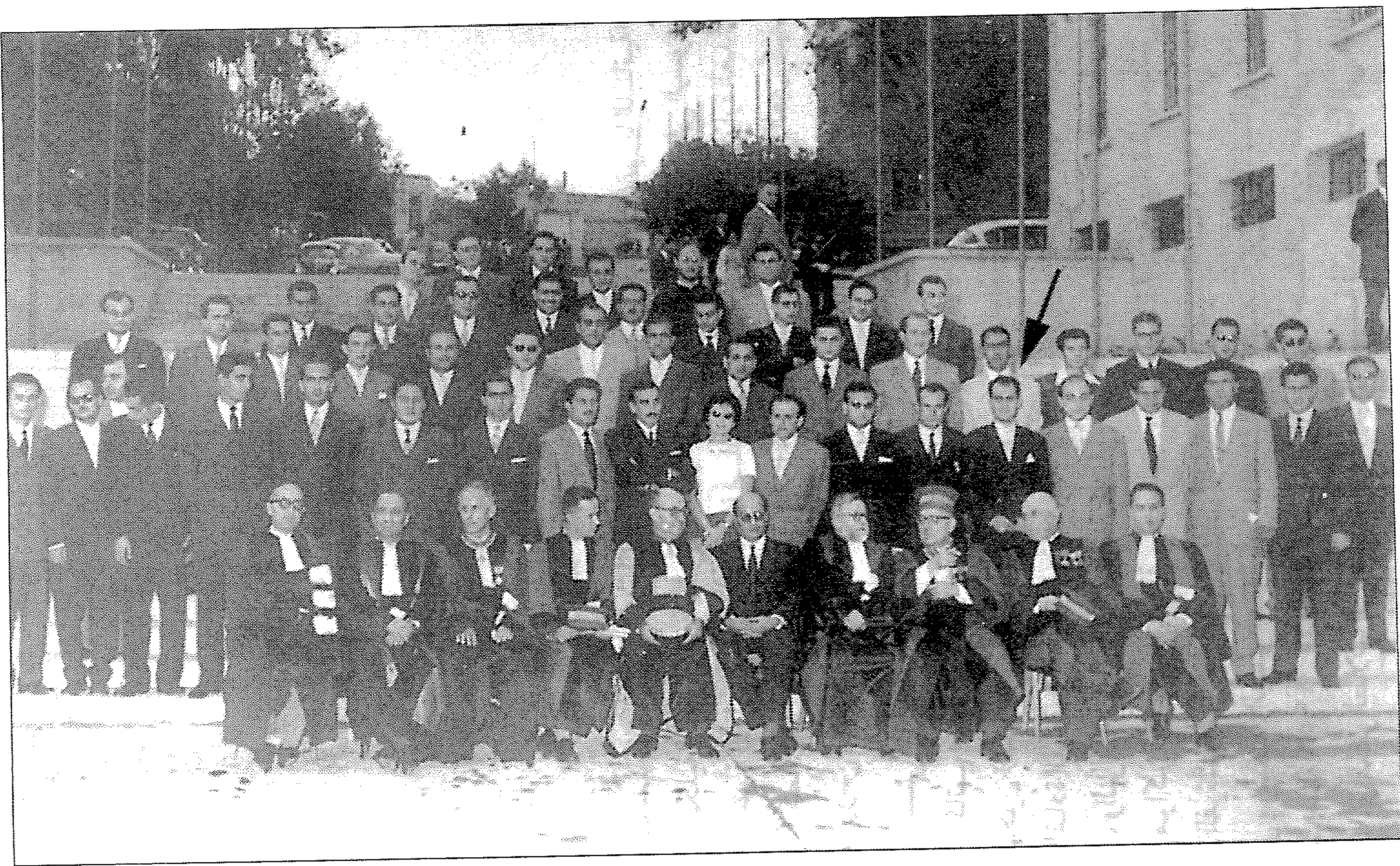
الفصل الثاني

الصراعات الاقليمية والدولية
واحداث عامة في لبنان

بين الدراسة الجامعية والوظيفة الإدارية

نجحت سنة ١٩٥٤ في امتحانات القسم الثاني من «شهادة البكالوريا اللبنانية» ؛ والتحقت بكلية الحقوق في الجامعة اليسوعية . وما أن أنهيت وزملائي في اليسوعية السنة الدراسية الأولى ، حتى طلب منا أساتذتنا أن نتردد إلى محاكم وزارة العدل ، (العدلية) كما كانوا وما زالوا يسمونها ، لنتعلم في أروقتها ، ونرى بأُم العين كيفية تطبيق الدروس الحقوقية النظرية التي كنا نتلقاها على مقاعد الدرس .

ولقد تسنى لنا أن نعرف ، إبان ترددنا على العدلية ، أن ثمة فرصة لنا للالتحاق بوظيفة (كاتب متمرن) هناك ؛ وهي وظيفة تؤهل صاحبها ، بعد إتمام سنة من عمله فيها ، ليكون (مساعداً قضائياً) وقد شجعني على محاولة الالتحاق بهذه الوظيفة أن معظم القادة اللبنانيين الحقوقيين قد عبروا هذه الطريق للتدرج ، وإن كثيرين من الوزراء ، والنواب ، والمحامين قد ساروا على هذا الدرب قبل وصولهم إلى ما وصلوا اليه من مراكز قيادية وسياسية . حصلت ، بعد ذلك ، على شهادة الليسانس في الحقوق الفرنسية سنة ١٩٥٧ ، ثم على إجازة الحقوق اللبنانية سنة ١٩٥٨ ، في جامعة القديس يوسف ، اليسوعية . وفي تلك المرحلة الصعبة من حياة لبنان ، لا أنسى أحداث سنة ١٩٥٨ . انقطعت الطرق ، إبان تلك الأحداث ، بين مناطق مدينة بيروت ، واضطر الطلاب إلى سلوك الزواريب الضيقة للعبور من هنا إلى هناك ،



□ طلاب الحقوق في الجامعة اليسوعية عمر مسيكة السادس من الصف الثاني - جهة اليمين □

متحملين المخاطر ، والتعرض إلى إطلاق النار للوصول إلى الجامعة . ولقد تعرضت مرة إلى إطلاق للنار عليّ أثناء هذا العبور ، فاصطدمت الرصاصات بجدار قريب مني ، لكن بعد أن عصف أزيزها الكريه بالقرب من أُذني .

تابعت عملي في الإدارة في وزارة العدل ، ثم في ديوان المحاسبة ، ومن بعدها في رئاسة مجلس الوزراء . وفي أثناء ذلك ، كنت أتابع دراستي العُليا في الحقوق ، إذ كنت قد التحقت سنة ١٩٦٤ بكلية الحقوق الفرنسية في الجامعة اليسوعية ، ومن هناك حصلت على دبلوم الدراسات العُليا في القانون العام . وقد حصل أن اتصل بي ، في صيف السنة التالية ، عميد كلية الحقوق ، الأب دوبريه ، وقد أصبح فيما بعد رئيساً للجامعة اليسوعية ، وطلب مني إعطاء الدروس التطبيقية في مادة القانون الإداري . وبالفعل ، فقد مارست التدريس في كلية الحقوق المذكورة ، واستمريت على هذه الحال حتى سنة ١٩٦٩ ، بالإضافة إلى وظيفتي الأساسية في رئاسة مجلس الوزراء . ولم ألبث ، في سنة ١٩٧٠ ، مع حُبِّي للتدريس الجامعي ، إلا أن قدمت استقالتي من كلية الحقوق ، وسبب ذلك تعييني أميناً عاماً لمجلس الوزراء ، وعدم إمكانية التوفيق بين العملين في وقت واحد . بيد أني لم أجد نفسي ، وبعد عدة سنوات ، إلا وأنا ملتحق بكلية الحقوق الفرنسية ، ولكن بصفة طالب مسجل لنيل الدكتوراه في الحقوق . وهذا ما استوجب مني العمل ، ليلاً ونهاراً ، لمدة سنتين كاملتين حزت في نهايتهما درجة دكتور دولة في الحقوق .

حقبة ملآى بالمتغيرات

كانت تلك المرحلة التي عشتها بين العمل الوظيفي والتحصيل الجامعي موسم عطاء وعمل بالنسبة لي ، وحقبة ملأى بالمتغيرات فيما يتعلق بالمنطقة العربية والشرق الأوسط . صحيح أن بريطانيا بدأت الانسحاب من مصر ، وبطلب من الرئيس جمال عبد الناصر سنة ١٩٥٥ ؛ لكن الصحيح أيضاً أنها إبان خروجها من «الباب» المصري ، كانت تسعى إلى العودة إلى المنطقة من «شباك» الأحلاف العسكرية والسياسية . وهكذا ، فقد كان «حلف بغداد» أبرز تلك الأحلاف التي دعت اليها بريطانيا ، وأعلنت تركيا والعراق استعدادهما للدخول فيه .

وكان أن نشأت ، في مقابل «حلف بغداد» ، حركة قادها الرئيس جمال عبد الناصر ، ودعمتها المملكة العربية السعودية . إنها حركة بدأها عبد الناصر وهو يتطلع إلى تحويلها حركة تمتد لتشمل العالم العربي انطلاقاً من إيمانه بالقومية العربية ؛ ودعمتها المملكة العربية السعودية انطلاقاً من خلافها التاريخي مع الهاشميين في العراق والأردن . ولقد أدى جمع الشمل المصري السعودي إلى مساندة الحركات الشعبية العربية المناوئة لحلف بغداد في بيروت ودمشق .

وعقد في هذه المرحلة «مؤتمر باندونغ» الذي أسس لما سمي بدول «عدم الانحياز» . ونشأت عن هذا المؤتمر منظمة دولية ضمت عدداً من الدول الأفريقية والآسيوية ؛ ودعت ، بقيادة عبد الناصر ونهرو وتيتو ، إلى سياسة عدم الانحياز التي تطورت فيما بعد إلى ما عُرف باسم «الحياد الإيجابي» ، أي الحياد في الصراع القائم بين الشرق والغرب ؛ وهذا ما أدى إلى انقسامات بين الدول العربية . لقد انضمت مصر وسوريا إلى معسكر الحياد هذا ، في حين اختار رئيس الجمهورية اللبنانية ، آن ذاك ، الرئيس كميل شمعون ، الانحياز للغرب . ولقد أدى هذا الانحياز ، الذي اختاره الرئيس شعمون إلى بروز خلافات داخلية ، ثم كان لهذه الخلافات أن تتجذر في حياتنا بمرور الوقت .

اتخذت الأوضاع صورة أكثر حدة في سنة ١٩٥٦ ، إذ أمم الرئيس عبد الناصر «قناة السويس» ، وقد أتى هذا التأميم رداً على رفض الغرب تسليح مصر لمواجهة إسرائيل ، ورداً على ضغط أميركا وبريطانيا وفرنسا على البنك الدولي لمنعه من تمويل بناء «السد العالي» الذي كان إنجازه يشكل اللبنة الأولى في بناء الصناعة الثقيلة في مصر . وما أن أمم عبد الناصر قناة السويس ، حتى بدأ سياسة التعاون مع الاتحاد السوفياتي الذي سلح مصر وساندها في بناء السد . ولم تقف واشنطن على الحياد تجاه هذه التصرفات ، فساندت بريطانيا وفرنسا في عدوانهما على مصر ؛ وهكذا بدأت حرب قاسية عُرفت باسم «العدوان الثلاثي» ؛ ذلك العدوان الذي قامت به فرنسا ، وبريطانيا ، وإسرائيل أخطبوط الغرب في المنطقة .

طلب الرئيس كميل شمعون عقد قمة عربية في هذه المرحلة ؛ ولعل هذه القمة

كانت مطلباً غربياً أكثر منها مطلباً عربياً . ولعل طموح الغرب من وراء هذه القمة كان إخراج مصر ، أو إخراج عبد الناصر وإسقاطه . وكان أن حضر رؤساء وملوك الدول العربية هذه القمة ، واقترح بعضهم قطع علاقات الدول العربية مع فرنسا وبريطانيا ، فأعلنت مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية قطع العلاقات فوراً ، في حين اكتفى العراق والأردن بقطع علاقاتهما مع فرنسا وحدها ، ورفض الرئيس شمعون قطع العلاقات مع أي من الدولتين .

أدى الموقف الذي اتخذه الرئيس كميل شمعون ، إلى إحداث أزمة كبرى في الوضع السياسي الداخلي في لبنان . كان معظم الشعب اللبناني مستاء من «العدوان الثلاثي» على مصر ، وكان هذا الشعب ، أو معظم أفراده ، يقف ، بكل عواطفه وقدراته ، إلى جانب إخوانه في مصر ، ولذا فإن رئيس الوزراء اللبناني ، الدكتور عبد الله اليافي ، ومعه وزير الدولة ، آنذاك ، الرئيس صائب سلام ، قدّما استقالتهما من الحكومة احتجاجاً على هذا الموقف الممالىء للغرب ضد بلد عربي شقيق . وهكذا ، تفجرت أزمة في لبنان ، وانقسم الشارع اللبناني الداخلي ما بين مؤيد للمعسكر الغربي الذي يمارس اعتداء على دولة عربية شقيقة ، ومؤيد للموقف العربي الداعي إلى مساندة مصر ومؤازرتها ضد المعتدين ، بل والوقوف معها لطرد الغزاة الساعين إلى احتلال أرضها ؛ خاصة وإن مأساة فلسطين وما حل بشعبها وأرضها سنة ١٩٤٨ كانت ماثلة في البال .

كنت ، شخصياً ، في تلك المرحلة في موقع المراقب ؛ أطالع الصحف ، واختزن في ذاكرتي ما يجري من حولي من غير أن أشارك في أي تحرك . لقد تعلمت من والدي أن أراقب ، وأدرس الأمور ، قبل أن أشارك أو أقبل أن أقرر المشاركة . وقد علمتني مراقبة الأحوال ، ودراستي لها ، في تلك الحقبة ، أن هناك حقيقة أساسية في هذا البلد يجب الإيمان بها . ومفاد هذه الحقيقة ، أن استقرار الوضع الداخلي في لبنان يحتاج دائماً إلى إيجاد توازن تام بين هذا الوضع ، بتياراته في الداخل ، وبين الأوضاع الخارجية السائدة في المنطقة ؛ فلأوضاع الخارج انعكاساتها وتأثيرها على لبنان . ولذا ، فإن تغليب «الخارج» على «الداخل» يثير الداخل ويقلقه ، وكذلك فإن الاستسلام للداخل يجعلنا نكفىء عما يجري حولنا في العالم .

تفرد الرئيس كميل شمعون برأيه هذا ، وألغى الديمقراطية بسياسته ، بل حاول التسلط على السياسيين جميعاً . تحرك الرئيس شمعون وكأننا نعيش في ظل نظام رئاسي إذ السلطة فيه لرئيس الجمهورية ؛ بل إنه تصرف وكأنه رئيس مطلق الصلاحية ، واختار السير مع الأحلاف الخارجية الغربية من غير أن يأخذ بعين الاعتبار انقسام الداخل ووقوف الكتلة الكبرى منه ضد هذه الأحلاف .

كان هذا التصرف من قبل الرئيس شمعون خطأ كبيراً ، وهو خطأ مشابه لما قام به ، فيما بعد ، الرئيس أمين الجميل حين وافق على اتفاق ١٧ أيار سنة ١٩٨٢ . كانت هذه الاتفاقية تعادي كثيراً من الداخل اللبناني ، وكثيراً من المحيط العربي ، بيد أن الرئيس الجميل دخل «لعبة» اتفاق ١٧ أيار من غير ما قراءة مسؤولة للوضع الداخلي في لبنان . صحيح أن الرئيس الجميل قد اشتهر بقدرته على المناورة ، إلا إن الرغبة الملحة والدائمة ، لدى طرف واحد من أطراف السلطة في لبنان ، بالتسلط على الوضع بكامله ، جعلت الوضع الداخلي ينقلبِ على هذا الاتفاق المعادي للموقف العربي ، والموقف السوري بشكل خاص ، مما فجّر الوضع اللبناني من جديد .

الصراعات الإقليمية والدولية

حصل في الرابع عشر من تموز من تلك السنة ، سنة ١٩٥٨ ، أن أطاح الانقلاب العسكري الذي قام به عبد الكريم قاسم ورفاقه بالملكية في العراق . كانت السلطة الملكية العراقية ، آنذاك ، موالية للسياسة الأميركية ؛ وكان نوري السعيد ، رئيس الوزراء العراقي في تلك المرحلة ، ينشط بقوة ضمن سياسة تسعى إلى بناء أحلاف في المنطقة ، إذ تكون هذه الأحلاف مستندة في وجودها على الدعم الأميركي ، وعاملة على تنفيذ السياسة الأميركية في المنطقة .

استمرت أحداث سنة ١٩٥٨ ، أو ما عُرف بين الناس في لبنان باسم «ثورة الـ ٥٨» ، زهاء ستة أشهر . وكادت هذه الأحداث تؤدي إلى نزاع إقليمي ودولي ، إذ إن الانقسام السياسي بدا واضحاً جداً بين الناس في تلك المرحلة . ففي حين كان بعض القوم مؤيداً لسياسة الأحلاف التي تخطط لها أميركا ، كان بعضهم الآخر ضد هذه السياسة ، بل إنه كان يعتبرها سياسة مرفوضة ولا يمكن القبول بها على الإطلاق . كان

هذا البعض ، يؤيد السياسة العربية التي كانت تدعو ، بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر ، ومن خلال الجمهورية العربية المتحدة التي قامت إثر الوحدة بين مصر وسوريا ، إلى تلاحم الشعوب العربية لمواجهة الضغوطات الخارجية والأميركية منها بشكل خاص .

واقع الحال ، لقد كانت حدة هذا الصراع وخطورته ، وإمكانية انقلاب معاييره لتصبح ضد السياسة الأميركية ، هو الأمر الذي دفع بواشنطن إلى إيفاد مبعوثها روبرت مورفي إلى بيروت ليعمل ، عبر اتصالات محلية وإقليمية ، على تهدئة الوضع اللبناني خوفاً من انقلاب كفة الصراع بكاملها ضد الغرب . لقد لعب مورفي دوراً بارزاً في هذا المجال ، إن كان مع القيادات اللبنانية ، أو مع الرئيس جمال عبد الناصر .

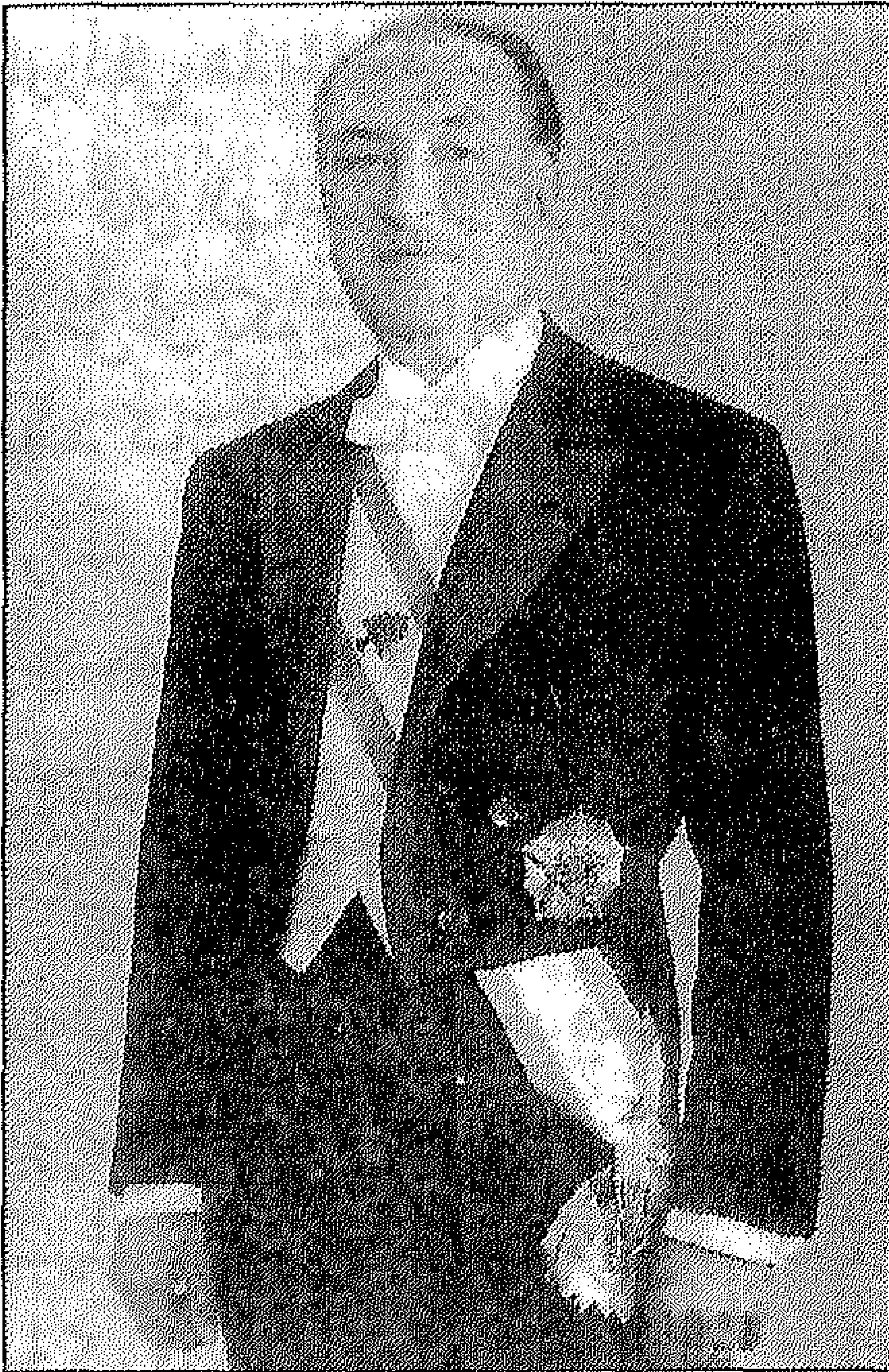
كان الهاجس الأكبر في تلك المرحلة انتخاب رئيس جديد للجمهورية ، وكان لا بد من أن يكون هذا الانتخاب إنهاء للحالة التي نشأت جراء أحداث ١٩٥٨ . ولذا فقد كان للسيد روبرت مورفي أن يبحث مع القيادات اللبنانية ، من جهة ، ومع الرئيس جمال عبد الناصر ، من جهة ثانية ، في من يمكن أن يكون الرئيس العتيد للجمهورية . وكان لا بد لهذا الرئيس المنتظر من أن يكون قادراً على إخراج لبنان من هذا الخضم المحموم الذي كان يتخبط فيه .

وكان لهذه المهمة التي يقوم بها مورفي أن تجد طريقها إلى التحقق بسبب من عاملين أساسيين ، أحدهما أميركي ، والآخر متعلق بنظرة الرئيس جمال عبد الناصر للوضع اللبناني . فمن جهة أولى ، يبدو وكأن المخططات الإسرائيلية للسيطرة على السياسة الأميركية لم تكن ، في ذلك الحين ، قد استكملت بعد ؛ ولم تكن مؤسسات الحكم في أميركا قد استسلمت كلياً للمخططات الإسرائيلية . ولذا ، فقد بدأت الولايات المتحدة الأميركية ، في تلك المرحلة ، سياسة انفتاح على مصر . ومن جهة ثانية ، فإن إدراك الرئيس جمال عبد الناصر لأهمية الوحدة الوطنية في لبنان ، ولضرورة المحافظة على هذه الوحدة في مواجهة الانعكاسات السياسية الرهيبة التي تواجهها المنطقة العربية ، أدى إلى حصر قوى الثورة في لبنان ضمن نطاق محدود . وهكذا ، تلاقى الفريقان الأميركي والعربي ، الولايات المتحدة ومصر ، على مساعدة

لبنان للخروج من أزمته ، وإيجاد حل لها يحفظ الوحدة الوطنية . وكان السيد مورفي قد عقد ، في هذه الأثناء ، عدة اجتماعات مع القيادات اللبنانية صاحبة القرار في موضوع انتخاب الرئيس العتيد للجمهورية ، وكان من أهم هذه اللقاءات تلك التي عُقدت في منزلي الرئيس صائب سلام والأستاذ كمال جنبلاط ، بحضور ومشاركة عدد كبير من المسؤولين والسياسيين .

انتخاب الرئيس فؤاد شهاب

انطلاقاً من هذه المعطيات تم انتخاب اللواء فؤاد شهاب ، رئيساً للجمهورية اللبنانية خلفاً للرئيس كميل شمعون . وكان اللواء فؤاد شهاب قد أوضح رؤيته الوطنية ومواقفه في الشأنين الداخلي والخارجي ، وأعلن أنه لا يهدف إلا للعمل لما فيه خير المجتمع اللبناني بأكمله . وهكذا ، فإن كان انتخاب اللواء فؤاد شهاب بعث ارتياحاً لدى أقطاب «ثورة ١٩٥٨» ، مثل الرئيس رشيد كرامي ، والرئيس صائب سلام ، والأستاذ كمال جنبلاط ، والأستاذ معروف سعد ، فإن هذا الموقف الإيجابي من قبل قادة الثورة تجاه انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية ، دفع جهات أخرى في لبنان إلى قرع أجراس الكنائس حزناً على وصوله إلى سدة الرئاسة الأولى .

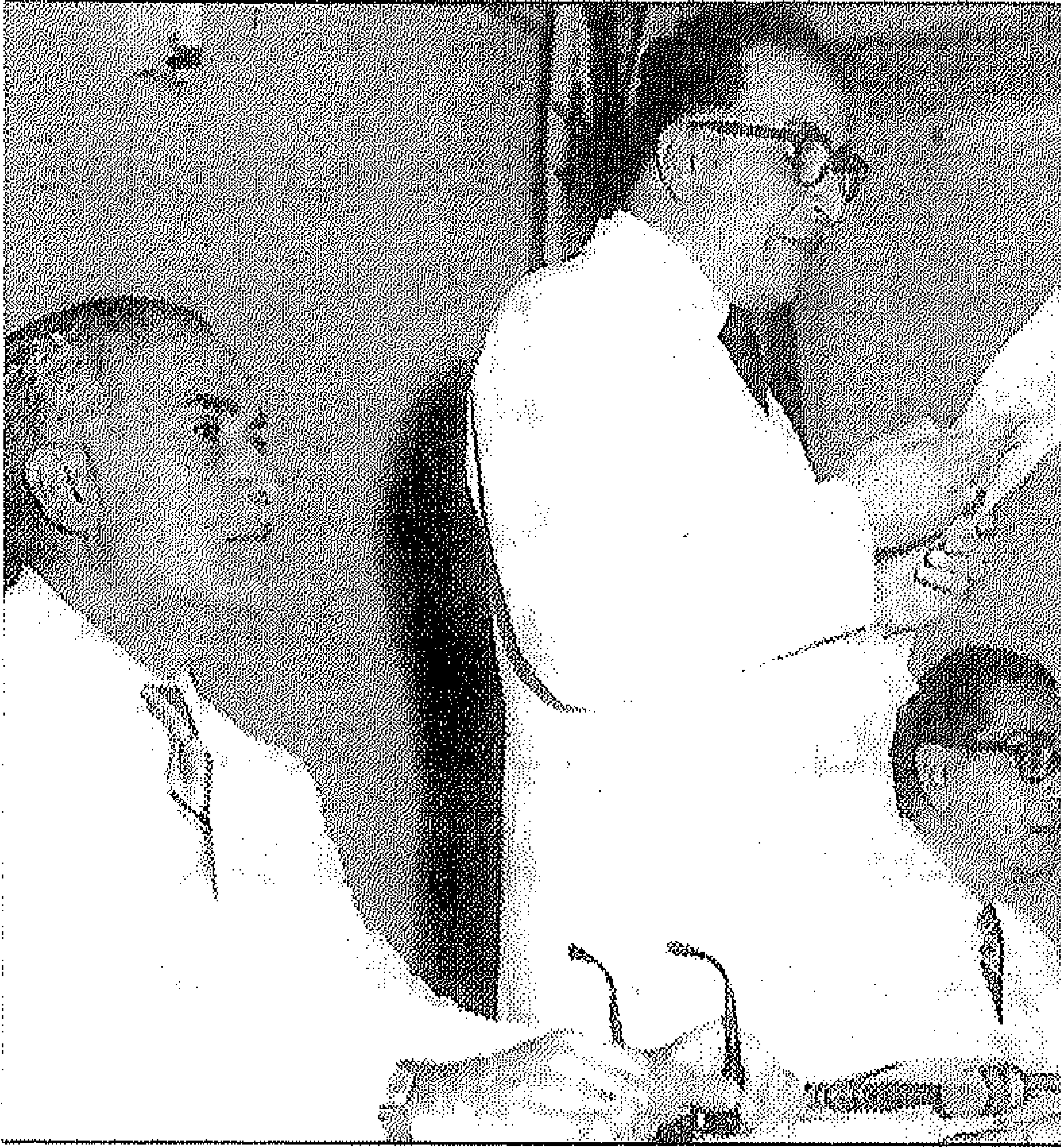


□ الصورة التذكارية للرئيس فؤاد شهاب □

فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية

○ الكلمة الأولى : جاء في أول كلمة وجهها الرئيس فؤاد شهاب إلى اللبنانيين جميعاً إثر انتخابه رئيساً للجمهورية :

«إن أول ما أطلبه من نفسي وما أطلبه من كل مواطن لبناني هو السعي بكل ما أوتينا من جهد وطاقة للعودة بالبلاد إلى وحدتها الوطنية ، التي بقوتها حقق لبنان استقلاله سنة ١٩٤٣ ، وأثبت سيادته ورسَّخ كيانه والتي انبثق منها ميثاقه الوطني ، ذلك الميثاق الذي يبقى بما رسم لنا من سياسة وطنية خالصة وعربية ناصعة وخارجية حرة ، الدستور الضامن لمجد لبنان ، وهناء شعبه» .



□ الرئيس فؤاد شهاب يعلن في مجلس النواب اللبناني قسمه الدستوري عند تسلمه مهامه الرئاسية □

كما كان مما قاله الرئيس فؤاد شهاب في قسمه الدستوري في الثاني والعشرين من شهر أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٥٨ :

«أُعاهدكم وأُطالبكم بعهدكم على الوفاء للدستور غير المكتوب ، الميثاق الوطني ، فهو الذي يجمعنا على الإيمان بلبنان وطناً عزيزاً مستقلاً ، سيداً حراً متعاوناً ، بإخلاص وصدق مع شقيقاته الدول العربية إلى أقصى حدود التعاون بما فيه خيره وخيرها جميعاً» .

صورتان لا بد منهما : فؤاد شهاب ورشيد كرامي

ثمة صُوَر متعددة للرئيس فؤاد شهاب ما تزال تضج في ضمير كثرة من اللبنانيين ، ولعل هذه الصُّوَر ، لأهمية المرحلة التي صدرت فيها ، وتُميِّز الشخص الذي تتناوله ، وعظم الأحداث التي تفاعلت ضمن أُطرها ، لم تجد بعد طريقها لتصبح صورة واحدة أو موحدة بعد ؛ ولذا ، فإني أرى لزاماً عليَّ ، وأنا في صدد الحديث عن الأيام التي عشتها في عهد الرئيس فؤاد شهاب ، أن أقدم تعريفي لهذا الرجل . فتعريف الشخص ، أي شخص ، هو من المداخل الأساس لمعرفته ، بل ومعرفة الزاوية التي يتناوله من خلالها من يتحدث عنه .

الرئيس فؤاد شهاب ، وأحد من كبار رجالات الدولة في لبنان ؛ بل هو شخصية وطنية من أعلى المستويات التي عرفها تاريخ البلد . إنه إنسان حوى في ذاته طاقات فكرية وأخلاقية رائعة ، إضافة إلى مناقبية كبيرة تؤمن ببناء الدولة الحديثة على أُسس التخطيط والعلم والاختصاص .

قليلون جداً من الناس هُم الذين استطاعوا أن يعرفوا سر الشخصية الغامضة والمتكتمة للرئيس فؤاد شهاب . لقد كان الصامت الأول ، أو الأكبر ، في السياسة اللبنانية ؛ ولكنه عندما يتكلم فما يقول إلا الصدق ، وعندما يستمع فإنه ينزعج من المراوغة ويرفض الكذب . لقد أتعب صمته خصومه ؛ بل لعل هذا الصمت أفقدهم ، في كثير من المرات أعصابهم . ورغم الانتقادات القاسية ، والمواقف المعارضة لوجودٍ مشاركة للعسكريين في الحكم وأمور الدولة في عهد الرئيس فؤاد شهاب ، فقد تميّز العهد بالطابع العصري ، والنهج العلمي ، ومحاولة تطبيق لممارسة ديمقراطية .

أن يُحب المرء الرئيس فؤاد شهاب ، أو لا يحبه ، فهذا أمر خاص ؛ لكن لا يمكن للجميع إلا تسجيل اعتراف بقوة شخصية الرجل الغائبة عن كثير من أضواء الحدث ، والحاضرة في قرارات حصوله وتحديد مساراته .

كان الرئيس فؤاد شهاب منطقياً مع نفسه ومع نهجه . لقد أدرك في قرارة نفسه أنه لا بد من ثورة «من فوق» توفر ، بوعيها ودقتها ، على الوطن وناسه مآسي ما قد تنتجه ثورة «من تحت» . وآمن الرئيس فؤاد شهاب بالتطوير وبالتغيير ، ولكن ضمن الشرعية والمؤسسات .

ومما لا شك فيه أن الرئيس فؤاد شهاب تلاقى مع الرئيس رشيد كرامي على مبادىء أساسية مشتركة بينهما . وقد أدى هذا التفاهم إلى بروز نموذج مميز في السياسة اللبنانية ، عبر تفاهم بين رجلين : فؤاد شهاب ، من موقعه في رئاسة الجمهورية ، ورشيد كرامي ، من موقعه في رئاسة معظم الحكومات التي عرفها عهد الرئيس فؤاد شهاب .

صحيح أن الرئيس رشيد كرامي نشأ في بيت سياسي كبير ، برعاية والده الرئيس عبد الحميد كرامي ؛ لكن الصحيح أيضاً أن الرئيس رشيد كرامي لم يتعاط العمل إبان حياة والده . ولكن ، ما أن تولى مسؤوليات الوزارة حتى تجلت مواهب شخصيته

السياسية الفذة لكل المراقبين .

ربما كـان من عناصر الإجماع على تولي الرئيس رشيد كرامي الزعامة السياسية والوطنية ، إثر وفاة والده ، ما عُرف به من أدب جم ، وتهذيب راق ، مُزجا بالحياء والتواضع . وكم تساءل كثير من الناس إن كان بمقدور هذا الشاب اليافع أن يستمر في صعود سلم النجاح السياسي ، خاصة وإنه لم يتدرب ، بصورة عملية ، على خوض غمار السياسة في حياة والده . وأتى الجواب سريعاً ، وإيجابياً بعد أقل من سنتين من توليه للأمور السياسية وشجونها .

لقد تسنى لي أن أعرف الرئيس رشيد كرامي وألازمه في العمل لأكثر من ثلاثين سنة ؛ وعلى هذا يمكنني أن أختصر صورة لشخصيته أجده فيها صادقاً مع نفسه ومع الآخرين ، بل لا أراه إلا محباً للصادقين ومفضلاً للتعامل معهم وللنفور مما هو غير ذلك . كان الرئيس رشيد كرامي مخلصاً في إيمانه وعقيدته ، ومحباً للمؤمنين ، ومتحلياً بنزاهة في الضمير ، ونظافة في القلب واليد واللسان . لم يكن الرئيس رشيد كرامي ، يقول نعم إلا عندما يكون واثقاً من أن هذه الـ «نعم» هي ما يجب عليه أن يقوله . وكان الرئيس رشيد كرامي إذا ما قال «نعم» ، التزم بها ، ولم يتراجع عنها قط .

كان احترام الرئيس رشيد كرامي لكلمته ، دافعاً له لأن يُحب الآخرين الذين يحترمون كلماتهم . ولم يكن يأبه لما يعرف في المحافل السياسية والاجتماعية بـ «حملة المباخر» ، و«ماسحي الجوخ» ؛ ولذا فقد كان يعمل على أن يُعطي كل إنسان ما يراه حقاً له ، وما يدفعه اليه الواجب .

وعلى ما كان يلتزمه الرئيس رشيد كرامي من جدية في القول والعمل ، فإن مجلسه لم يكن يفتقد إلى ما هو من باب المزاح الرقيق ، والنكتة اللطيفة ، والكلمة العذبة . وهكذا ، كان يأنس لجلسة الندماء الظرفاء في ساعات الراحة ، في حين أنه لم يكن يهتم إلا للجد وأهل الجد في ساعات العمل . وكانت هذه الصفات التي تحلى بها الرئيس رشيد كرامي هي عينها الصفات التي يطلبها ممن يتعاملون معه ؛ بل هي التي يمكن إلا أن تكون قد شكلت المعايير لانتقائه الأشخاص المقربين إلى عقله وقلبه .

لقد كان أسلوب الرئيس رشيد كرامي في العمل يختلف عن أساليب الآخرين . كان يستمع إلى كل ما يصل اليه من آراء حول ما يجب اتخاذه من قرارات ، وكان يحتفظ لنفسه باختيار القرار المناسب ؛ فإذا ما اتخذ قراره ، فإنه لم يكن ليتنازل عن هذا القرار لغيره على الإطلاق .



□ عمر مسيكة مع الرئيس رشيد كرامي سنة ١٩٦٢ □

كان الرئيس رشيد كرامي يدرس القرار قبل اتخاذه ، ثم يراجعه قبل إعلانه ثم لا يفصح عنه حتى يطمئن اليه ؛ وكان من هم حوله في تلهف لمعرفة ما سيقرر ، فمتى أصدر قراره لم يكن لهم إلا أن يحترموا هذا القرار ويقدروه . ولعل هذا الأسلوب الذي كان يتبعه الرئيس رشيد كرامي هو ما جمعه ، في خط واحد ، مع الرئيس فؤاد شهاب لمدة طويلة من تاريخ لبنان المعاصر .

تعلمت في مدرسة «النهج الشهابي»

تلاقى الرئيس فؤاد شهاب مع الرئيس رشيد كرامي حول مبادئ أساسية في الحكم ، وكانت هذه المبادئ تتعلق بالشأنين الداخلي والخارجي معاً ، لقد شكلت في هذه المبادئ أسساً للعمل السياسي والوطني في لبنان ، وطبعت المرحلة التي تولى فيها الرئيس فؤاد شهاب مقاليد الحكم في البلاد بطابعها .

لعل من أبرز الأسس التي ارتكزت عليها هذه المبادئ ، التي عمل من خلالها الرئيسان شهاب وكرامي ، أن قيام لبنان ينبثق من إيمان اللبنانيين بحقائق تاريخية مستمدة من المبادئ التي وضعها اللبنانيون في مطلع العهد الاستقلالي . وأول هذه الحقائق أن الاستقلال الوطني نعمة شاملة يتمتع بها اللبنانيون كافة ، وهو عامل جمع للبنانيين في وحدة وطنية كاملة تربط بينهم في السراء كما في الضراء . ومن جهة

ثانية ، فقد اعتبر ان تنظيم الحكم الوطني ضرورة لا بد منها لتأمين المهابة والعزة والثقة للدولة ، بحيث لا يتحقق هذا الأمر إلا من جذور السياسة الاستقلالية التي زرعت في النفوس والضمائر وسجلت في صفحات تاريخ الوطن انطلاقا من أحداث سنة ١٩٤٣ . وعلى هذا ، فقد كان من الضروري أن يتركز الإيمان بالتراث الوطني انتساباً وأصالة ، وقاعدة تجدد وانتقال من دنيا الماضي إلى عالم اليوم والغد على أساس الحرية والمساواة والشورى والمشاركة الوطنية . وكان من الواضح ، ها هنا ، ضرورة التزام لبنان بالوفاء الكامل لانتسابه العربي الثابت العريق على قاعدة المصلحة العربية المشتركة ، ووفق مصلحة لبنان العليا وسلامته حدوداً ، وكياناً ، وسيادة ، ونظاماً .

من الواضح أن هذه الحقائق عينها هي التي رسمت السياسة اللبنانية العامة في عهد الرئيس فؤاد شهاب ، وفي تحركات وممارسات الحكومات التي شكلها الرئيس كرامي إبان سنوات ذلك العهد . ومن هنا ، فقد شكلت هذه الأمور مبادئ للفكر الوطني اللبناني ، وكان لي ، بحكم الوظيفة التي كنت أشغل في ديوان رئاسة مجلس الوزراء ، وبحكم العلاقة اليومية والقريبة مع الناس الذين أدركوا هذه الحقائق ، وكانوا يعملون على ترسيخ الايمان بها نهجاً وطنياً قوياً في لبنان ، حظ التعرف عليها وبل فرصة مراقبة نجاحها وتطورها .

لقد تعلمت أموراً كثيرة عن الشأن الوطني من خلال ما بات يعرف بين الناس ، ومنذ ذلك الزمن ، بـ «مدرسة النهج الشهابي» ، ولعل من أبرز ما تعلمته أن لا بد من تركيز للحياة اللبنانية على أسس ثابتة من الحرية والعدل والعلم ، وضرورة الالتزام الدقيق بالميثاق الوطني ، إذ هذا الالتزام هو أساس الوحدة الوطنية وقاعدة بناء الدولة وتمتين دعائمها . وتعلمت أن لا بد من العمل على تحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات للمواطنين جميعاً ، ولا بد ، كذلك ، من تأمين الفرص المتكافئة لكل واحد منهم .

لقد تأثرت بفكرة تجربة مدرسة «النهج الشهابي» خاصة باعتبارها أن العمل على بناء الدولة الحديثة يتم على أسس وقواعد ومقاييس مستمدة من مصادر أساسية ثلاثة : النخبة ، ومصلحة الشعب ، وطموح الوطن . ومن هنا ، فقد كانت مباشرة

وظائف الدولة وأعمالها لا يمكن أن تتم الا انطلاقاً من مقومات التنظيم المدني الحديث على الصعد الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية . ومن هنا كان من الثابت أن لن يمكن اصلاح أجهزة الدولة إلا بإرساء قواعد هذا الاصلاح على أسس ثابتة ، فأي إصلاح لأجهزة الدولة يبقى محدود النفع إن لم ترافقه ، جنباً إلى جنب ، عملية إصلاح إجتماعي شامل .

وتعلمت من مدرسة «النهج الشهابي» أنه لا ينبغي للازدهار الاقتصادي ، أو لبعض مظاهره ، أن تخفي عن الأبصار جوانب العجز والحرمان والبؤس التي تذهب بكثير من رونق هذا الازدهار . ولذا ، على المواطنين جميعاً ، مهما علت مستوياتهم أو اختلفت مهامهم واهتماماتهم ، أن يدركوا ضرورة السعي إلى النهوض العلمي والمسؤول بالذين يعانون تعثراً في اللحاق بركب الازدهار الاقتصادي ، أو أولئك الذين يواجهون ما يعوق تقدمهم نحو مسيرة هذا الركب . نعم ، لا بد من القضاء على ما يمكن أن يكون مستوى من الفقر غير المسموح به اجتماعياً وانسانياً ، فهذا من أهم هموم المسؤولية الوطنية وواجباتها في مجتمع ينهد بطموح نحو الازدهار والرقي .

من جهة ثانية ، فقد تعلمت من «مدرسة النهج الشهابي» ضرورة الالتزام الوطني بسياسة لبنانية عربية تستند إلى مصالح المجتمع اللبناني ، وتبتعد عن الدخول في سياسة التيارات والمحاور المتصارعة والمتناقضة . ولذا ، فالتعاون المخلص والوثيق مع الدول العربية ، في القضايا العامة المختلفة ، لا يمكن أن يتحقق الا ضمن أمرين أساسيين على الأقل ، الأول يتعلق بضرورة احترام حقوق كل دولة وواجباتها وسيادتها ، في حين يتعلق الثاني بالالتزام المخلص والصادق بالقضايا العربية . وهكذا عندما تم اللقاء المشهور بين الرئيس فؤاد شهاب ، رئيس الجمهورية اللبنانية ، والرئيس جمال عبد الناصر ، رئيس الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تضم القطرين السوري والمصري معاً ، في تلك الخيمة عند الحدود اللبنانية السورية ، تم الاتفاق بين الرئيسين على عدم تدخل العربية المتحدة في أي من الشؤون الداخلية اللبنانية ، وعلى أن يرفض لبنان الدخول في ، أو التلاقي مع ، أي حلف من الأحلاف المعادية للعرب .

وتعلمت من دروس مدرسة «النهج الشهابي» أهمية التزام الحياد بين المحاور العربية . وقد بدأت الحكومة اللبنانية ، في عهد الرئيس فؤاد شهاب ، التزامها هذا

الحياد بدعوة سفير الجمهورية العربية المتحدة ، وكان يومذاك هو الاستاذ عبدالحميد غالب ، للعودة إلى بيروت بعد أن كانت الحكومة السابقة قد أبعدته في عهد الرئيس كميل شمعون . وهكذا ، أكدت الدولة ، عبر هذ المبادرة من قبل عهد الرئيس فؤاد شهاب ، حيادها بين المحاور العربية المختلفة ، كما استطاعت السياسة الخارجية ، التي أتبعها الحكم إبان عهد الرئيس فؤاد شهاب ، أن تثبت ، وبصورة عملية واضحة ، تعاملها مع الأنظمة العربية جميعاً على قدر واضح من المساواة ومن إن الدولة تقف على مسافة واحدة منها جميعاً . وهكذا كان للدولة اللبنانية أن تشارك في القضايا العربية الكبرى ، خلال عهد الرئيس فؤاد شهاب ، عبر وقوف لبنان موقف المتضامن مع الدول العربية ، ولذا ، فقد شارك لبنان في كل المؤتمرات العربية التي انعقدت زمنذاك ، وكان لها أن تبحث وتناقش وتقرر في موضوع القضية الفلسطينية ، كما التزم لبنان بجميع المواقف والقرارات التي اتخذت في هذه المؤتمرات .

تحديث الدولة على أساس العدالة الاجتماعية

تميز حكم الرئيس فؤاد شهاب عن الحكم في العهود التي سبقته ، وكانت أبرز صورة وأوضحها لهذا التمايز تظهر خلال الحقبة التي تعاون فيها الرئيس فؤاد شهاب مع الرئيس رشيد كرامي . لقد عمل هذان الرجلان معاً على بناء سياسة اقتصادية واجتماعية للبنان تسعى إلى تحديث الدولة استناداً إلى التخطيط العلمي الصحيح وفق الطريقة الاوروبية الليبرالية . وكان جوهر هذه الطريقة يقوم على ترك زمام المبادرة الفردية حراً ، ولكن ضمن نطاق خطة وطنية عامة وشاملة ومتوازنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تولي اهتماماً خاصاً ومخلصاً لتنظيم الادارة والنهوض بالمناطق النائية . ومن أبرز الاهداف التي كانت تنهد إليها هذه الخطة فترسيخ فكرة الوطن ومفهومه في عقول جميع المواطنين وقلوبهم .

عمل الرئيس فؤاد شهاب والرئيس رشيد كرامي معاً على إصدار المراسيم الاشتراعية والتنظيمية الساعية إلى تحديث الدولة اللبنانية ورسم خطة الانماء الشامل والكامل في مختلف المناطق اللبنانية ولا سيما في البقاع وعكار والجنوب . كانت هذه المناطق ، جميعها ، من أشد المناطق حرماناً في لبنان ، إذ كانت تعاني ، وكما هو معروف ، من فقدان المياه الصالحة للشرب ، كما لم تكن خطوط الكهرباء قد وصلت

إليها ، ولم تكن تعرف ، في الوقت عينه ، في أرجائها الواسعة المستشفيات أو المستوصفات أو المدارس أو حتى الطرقات الصالحة للسير أو الجسور التي يمكن أن تربطها بالمناطق الاخرى ، وانطلاقاً من إدراك الرئيس فؤاد شهاب والرئيس رشيد كرامي هذه الأمور ولأهمية إصلاح هذه الحال وأمثالها ، فقد كان ما صار يعرف بين الناس بـ «بعثة إيرفد» .

انطلق الرئيس فؤاد شهاب من النتائج التي وصلت إليها دراسة بعثة إيرفد للوضع في لبنان ، ليرسم سياسة إنمائية للبلد يمكن تلخيصها بالمبادئ والأسس التالية :

- المحافظة على الحرية الاقتصادية القائمة على بعض القواعد والحدود التي تضبطها ، فلا تتحول الحرية إلى فوضى تزداد فيها الفروقات الطبقية والطائفية .

- إنشاء وزارات ومؤسسات حكومية حديثة ، واستصدار القوانين والمراسيم اللازمة لتنظيمها ، وكان من نتائج هذا الامر ، أن أنشأت وزارة التصميم العام ، وكذلك ، مجلس الخدمة المدنية ، والمجلس الوطني للبحوث العلمية ، والمصرف المركزي ، ومجلس التخطيط والانماء الاقتصادي ، كما تم ، من هذا المنطلق ، تقسيم المحافظات والقائمقاميات .

- اعتماد خطة خمسية لتحسين الاوضاع الاجتماعية عبر :

- تعميم وصول أنابيب المياه وخطوط الكهرباء ، والطرقات ، والمدارس الرسمية الابتدائية والتكميلية والثانوية ، والمدارس المهنية والتقنية في كل المناطق اللبنانية . وكان هذا المطلب هو المطلب الاسلامي الأول ، الذي لا يختلف عليه اثنان من المسلمين ، نظراً لأن المناطق المحرومة في لبنان كانت ، في غالب الاحيان ، ذات غالبية سكان اسلامية ، سواء أكانت هذه المناطق في الشمال ، أو في البقاع ، أو في الجنوب .

- إنشاء مصلحة الانعاش الاجتماعي ، ومعهد إصلاح الاحداث ، والمجلس الوطني للمحترف الريفي ، ومكتب الانماء الاجتماعي ، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، وكل هذا سعياً إلى حل القضايا والمشاكل الاجتماعية كافة ، وتأمين المتابعة لحلول مشاكلها المطروحة . ويعتبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أهم الانجازات الاجتماعية لعهد الرئيس فؤاد شهاب ، وكانت الغاية من انشائه ضمان

حقوق العمال والاجراء ، وتوفير الكفاية والضمان الصحي والاجتماعي لهم .

كانت هذه الخطوط الكبرى ، والأسس الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها الرئيس فؤاد شهاب ، وحكومات عهده ، لسياسته الانمائية ، وهي الاسباب ، عينها ، التي تعرض بسببها إلى معارضة عنيفة من قبل الاوساط اليمينية ، لا سيما من قبل بعض السياسيين الطائفيين الذين اعتبروا أن هذه السياسة الاجتماعية والاقتصادية سوف تؤدي إلى تحقيق مصالح طائفية معينة ، انطلاقا من هذه الرؤية التي اعتمدت عليها هذه المجموعة من السياسيين ،

ولم يتراجع الرئيس فؤاد شهاب وأصحابه ، رغم هذه المعارضة العنيفة التي واجهت خطتهم لانماء البلد ، بل أصر على الاستمرار بهذا النهج السياسي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي . وكان لهذا النهج من قبل الرئيس فؤاد شهاب أن أدى إلى قيام المؤسسات الادارية ، والاقتصادية ، والمالية ، والاجتماعية التي شكلت النواة الاساسية للدولة الحديثة وبناء المجتمع المتوازن في لبنان . وكان من المنتظر لهذه النواة أن تنشىء أسس دولة لبنان الحديثة وقواعدها ، ولكن من المؤسف أن الظروف الدولية والاقليمية كانت أقوى من ارادة البناء والتحديث في لبنان ، كما كانت أقوى من امكانات رجالات الحكم في البلد في عهد الرئيس فؤاد شهاب . وهكذا تعطل تنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي وضعت في عهد الرئيس فؤاد شهاب ، والتي لو تم تنفيذها ، في حينه ، لما كنا وصلنا إلى الحرب - المأساة التي عشناها جميعاً ، وطيلة خمس عشرة سنة ، بدءا من سنة ١٩٧٥ .

استقالة الرئيس فؤاد شهاب

توصل الرئيس فؤاد شهاب ، اثر انتخابات سنة ١٩٦٠ ، إلى نتائج ملموسة في تحقيق الوحدة الوطنية ، إلا أنه شعر أنه يقف في واد ، والجهات الفاعلة في البلد تقف في واد آخر . كان الرئيس فؤاد شهاب يسعى لبناء وطن يقوم على مبدأ المؤسساتية ، وكانتً تلك الجهات تشن الحملات ضده ، ساعية إلى إعادة لبنان إلى عهد «المزارع» السياسية . وهكذا كان للبنان ان يعيش يوماً تاريخياً في العشرين من تموز (يوليو) سنة ١٩٦٠ ففي ذلك اليوم ، ولأول مرة منذ أن بدأ العمل بدستور ١٩٢٦ ، يقف رئيس

جمهورية لبنان ليقدم استقالته بصورة طوعية ، وفي ظروف عادية وطبيعية ، ومن دون اي ضغط شعبي ، ومن غير اي تمهيد لهذا الأمر ، بل ان احداً لم يكن ليظن ، وضمن الحسابات السياسية التقليدية ، ان رئيساً للجمهورية قد يقدم على الاستقالة بعد ان سبق له وحل مجلس النواب الذي كان في عهد سلفه الرئيس كميل شمعون ، ثم شكل حكومة انتخابات برئاسة الاستاذ احمد الدعواق ، وجاءت نتائج هذه الانتخابات مرضية في نظر الرئيس ! .

اجل ، قدم الرئيس فؤاد شهاب استقالته من رئاسة الجمهورية ، وعلل هذه الاستقالة بقوله ان المهمة التي جاء إلى سدة الرئاسة من اجلها قد استُكْمِلَتْ ، وأن البلاد عادت إلى حالتها الطبيعية ، ومن هنا ، فهو يرى أنه قد صار بإمكان هذا المجلس ، وهو الممثل الحقيقي للشعب ، أن يقوم بانتخاب رئيس جديد للجمهورية . قدم الرئيس فؤاد شهاب استقالته من سدة رئاسة الجمهورية ، ولم يكن الناس قد نسوا ان رئيس الجمهورية الأسبق ، أول رئيس للجمهورية اللبنانية في العهد الاستقلالي ، الشيخ بشارة خليل الخوري ، حاول بكل جهد أوتيه العمل على تجديد ولايته ، وكانت نتائج هذا الامر أنها قادت الحال السياسية في البلد إلى اسوأ ما يمكن ان تكون عليه وأضطرت الرئيس إلى الاستقالة قبل انتهاء ولايته الثانية . ولم يكن الناس قد نسوا بعد أن الرئيس السابق للجمهورية ، الرئيس كميل شمعون ، سعى ، هو الاخر إلى تجديد ولايته ، بيد ان هذا السعي أدى إلى ما عرف باسم «ثورة ١٩٥٨» ، وكانت نتيجة هذا المسعى أسوأ بكثير من تلك التي حصلت في عهد الرئيس بشارة خليل الخوري .

واقع الحال ، ثمة صراع كبير عاشه الرئيس فؤاد شهاب خلال هذه المرحلة ، وكانت نتيجة هذا الصراع ان عمد الرجل إلى تقديم استقالته من سدة رئاسة الجمهورية ، من جهة اولى ، كان الرئيس فؤاد شهاب زاهداً في الرئاسة وفي الحكم معاً ، وكان يعتبر أن دوره الأول يكمن في تصفية رواسب «ثورة ١٩٥٨» ، وازالة آثارها ، وتحقيق الوحدة الوطنية الكاملة بين المواطنين . وبالفعل ، فقد حقق الرئيس فؤاد شهاب هذا الدور الذي وضعه لنفسه ، والذي ائتمن ، من قبل الشعب ، على تحقيقه ، يوم انتخبه النواب لرئاسة الجمهورية إثر أحداث «ثورة ١٩٥٨» ، ومن جهة

ثانية ، فقد كان الرئيس فؤاد شهاب مصمماًعلى إجراء اصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية ، في لبنان ، وكان يرى أن من شأن هذه الاصلاحات أن تنقل البلد إلى عهد الدولة الحديثة ، ولقد تبين للناس ، وبكل وضوح ، خلال السنتين اللتين امضاهما الرئيس فؤاد شهاب في الحكم ، قبل تقديمه لهذه الاستقالة أن هذا الانتقال بلبنان إلى عصر الدولة الحديثة لا يروق لبعض الزعماء التقليديين الكبار مسلمين كانوا او مسيحيين ، كان هؤلاء الزعماء يتبعون نهجاً سياسياً يستند إلى الاعتبارات الطائفية والإقليمية والمحلية الضيقة ، بل كان نهجهم السياسي ، على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم ، وطموحاتهم ، يتكىء على اعتبارات لا تتلاءم ، في بعض الاحيان . مع مفهوم الدولة الحديثة التي كان الرئيس فؤاد شهاب يدعو إلى قيامها ، ويبدو ، وانطلاقاً من هذه النظرة إلى الامور ، ان الرئيس فؤاد شهاب ، وخشية ان يؤدي صراعه مع هذه الزعامات التقليدية إلى تمزيق البلاد من جديد ضمن صدامات لا قدرة للبلد ، وقتذاك ، على تحملها ، قرر تقديم استقالته .

قرر الرئيس فؤاد شهاب تقديم استقالته من رئاسة الجمهورية ، وهو مرتاح الضمير ، وكان تقديمه لهذه الاستقالة بمثابة قرار منه بالاحتكام إلى الشعب عبر اعتزال الرئاسة ، وإفساح المجال امام ممثلي الشعب في المجلس النيابي الجديد لاختيار رئيس جديد للدولة .. وقد ناشد الرئيس فؤاد شهاب اللبنانين جميعاً ، في كتاب استقالته ، ان : « يحافظوا على مقومات الاستقلال ، هذا الاستقلال الذي هو نعمة لا تعادله نعمة ، فيوحدوا صفوفهم ، ويصفوا قلوبهم ، ويتمسكوا في كل آن بميثاقهم الوطني شرعة كيانهم غير المكتوبة ، فيحترموه ، ويلتزموا حدوده ، ويحترموا دستور البلاد ، ونظام الحكم المنبثق عنه لكي يستمر لبنان» .

تقدم الرئيس فؤاد شهاب بإستقالته هذه ، ففوجىء به الجميع ، وقوبلت بالاستغراب والدهشة والتساؤل ، الا أن النواب ورجال السياسة سرعان ما استعادوا روعهم ، وأدركوا أنهم أمام حدث خطير جداً . لقد أدرك الجميع أنهم أمام حدث قد يقود البلاد إلى ازمة سياسية ووطنية جديدة ، وهكذا ، هب اهل السياسة وزعماء البلاد ، والنواب هبة رجل واحد ، وهرعوا جميعاً ، على اختلاف نواياهم ، إلى دارة الرئيس فؤاد شهاب في جونية .

كان الطلب الوحيد الذي حمله الوافدون الكثر إلى دارة الرئيس فؤاد شهاب في جونيه هو عودة الرئيس عن استقالته . وكان إلحاح ، لم تعرف البلاد له مثيلاً ، من قبل ، على التمسك بالرئيس فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية .

نزل الرئيس فؤاد شهاب عند رغبة النواب والسياسيين ، اضافة إلى رغبة الجمع الشعبي الكبير الذي احتشد امام داره وفي داخلها ، واعلن عودته عن الاستقالة . عندها قرعت الأجراس فرحاً ، بعد أن كانت قد قرعت حزناً يوما تسلمه لسدة الرئاسة ، شعر الرئيس فؤاد شهاب أن ذلك الإصرار العام الذي أبداه الناس ، على مختلف مستوياتهم ومسؤولياتهم وانتماءاتهم ، على عودته عن الاستقالة ، لم يكن الا استفتاء شعبياً وطنياً جاءت نتيجته لمصلحته ، من جهة ثانية بدا وكأن هذا الامر قد أعطى الرئيس تفويضاً شعبياً لبناء دولة لبنان الحديث ، وهو أقوى بكثير مما كان عليه قبل أن يقدم تلك الاستقالة ، مشمولاً بتأييد جماعي ، على المستويين الوطني والسياسي ، لم يعرفه أي رئيس آخر من رؤساء الجمهورية في لبنان الذين سبقوه إلى الحكم . وهكذا ، كان للرئيس فؤاد شهاب أن ينصرف إلى ممارسة شؤون الحكم ، وقد بات بمقدوره أن يتخطى القوى والاعتبارات التي كانت تحاول أن تفرض عليه مواقف سياسية لا تنسجم ، بأي حال ، مع رؤاه نحو بناء الدولة الحديثة .

بدأ الرئيس فؤاد شهاب يدعم حكمه بقواعد ثابتة ، فاستقدم عدداً من الخبراء الفرنسيين ، كما عين عدداً من المستشارين والموظفين من ذوي الخبرة والكفاية . وقد سمح هذا الأسلوب في العمل للرئيس فؤاد شهاب تحقيق إصلاحات كبرى على أسس واضحة في أجهزة الدولة .

لقد كانت النصوص التشريعية والتنظيمية ، في السنتين السابقتين للاستقالة ، قد وضعت بعدما اقتضت كثيرا من الوقت والجهد ، وبات لزاماً على الرئيس ، بعد عودته عن الاستقالة ، أن يضع هذه النصوص التشريعية والتنظيمية موضع التنفيذ . ومن جهة ثانية ، فقد كان عليه العمل على استكمال ما قد يظهر من نواقص في هذه النصوص ، وتعديل ما قد تظهر التجارب العملية وجوب تعديله تحقيقاً للنتائج المرجوة منها . أما الهدف الابرز ، من كل هذا ، فكان استكمال العمل الاصلاحي ،

وتعزيز الاصلاح الاداري بما يحسن انتاجية الموظف، وضبطه، ومراقبته، وتنسيق أعمال الادارة، وبدء تنفيذ فكرة اللامركزية الادارية عملياً وعلى نطاق لا بأس به .

أولت الحكومات المتتالية، في عهد الرئيس فؤاد شهاب، عناية خاصة لشؤون التفتيش في مختلف مصالح الدولة، لقد أعطت «مجلس الخدمة المدنية» دوره المميز في تحسين الادارة العامة وشؤون الموظفين، وعززت وزارة التصميم العام على أساس الانماء الشامل وبناء على خطة متكاملة تعنى بالشأنين الاقتصادي والاجتماعي . وكذلك، فقد تم استكمال تجهيزات مديرية الاحصاء المركزي، ونظمت سياسة الانفاق العام بما يتفق مع مخطط انمائي لمرافق البلاد على أساس التفاهم والتعاون بين القطاعين العام والخاص فيها، استحداثاً لفرص جديدة لنشاطاتها، وتوظيفاً لرؤوس الاموال اللبنانية وغير اللبنانية في عملية الانماء .

من الممكن القول أن استقالة الرئيس فؤاد شهاب سنة ١٩٦٠ كان لها ما يبررها . لقد جاءت هذه الاستقالة رداً على الاتهامات التي حاول أنصار الرئيس كميل شمعون الصاقها بالرئيس فؤاد شهاب . زعم هؤلاء ان الرئيس فؤاد شهابساير المسلمين والرئيس جمال عبدالناصر من أجل الوصول إلى سدة الرئاسة، وجاء جواب الرئيس فؤاد شهاب على زعمهم هذا، بالاستقالة إياها، وكان توقيته مناسباً، خاصة بعد أن أعادت الانتخابات النيابية التي أجراها الرئيس فؤاد شهاب، في مطلع عهده، التوازن السياسي إلى البلاد .

ولعل أكبر دليل على ما أذهب إليه، ها هنا، هو ما ذكره الرئيس صائب سلام في البيان الوزاري الذي قدمته حكومته في الأول من آب سنة ١٩٦٠، حين قال :

«ما وجدت مقدمة لهذا البيان خيراً من استعادة بعض ما حوته الرسالة التي وجهها رئيس الجمهورية إلى اللبنانيين يوم اعتزل الحكم، ثم عدل، والحمد لله، شعوراً بالواجب، وتقديراً لظروف البلاد، ونزولاً عند رجاء ملح صدر عن الشعب بأسره، وعبر عنه ممثلوه باجماعهم» .

بيد ان هذا الموقف، من قبل الرئيس صائب سلام تجاه الرئيس فؤاد شهاب، لم يمنع من قيام خلاف سياسي بين الرجلين . وقد ارتبط هذا الخلاف بحساسيات

شخصية وبعض المواقف السياسية التي تعود إلى عدم الانسجام بينهما . وكان من مظاهر هذه الحساسية الشخصية اصرار الرئيس صائب سلام على وضع الكرسي المعد لجلوسه ، بصفته رئيسا للوزارة ، بجانب الكرسي المعد لجلوس رئيس الجمهورية ، في الاحتفالات الرسمية ، تأكيداً من الرئيس صائب سلام على مشاركته رئيس الجمهورية على مستوى واحد . ويضاف إلى هذا تدخين الرئيس صائب سلام للسيجار ، الذي لم يكن الرئيس فؤاد شهاب يطيقه ، وتدخل ضباط «المكتب الثاني» في بعض أمور الدولة ، وكان الرئيس صائب سلام لا يوافق البتة على هذه الامور .

الجيش والسياسة وعهد الرئيس فؤاد شهاب

كان الرئيس فؤاد شهاب يخشى من أمرين أساسيين ، ويدرك مخاطرهما على بناء الوطن – المؤسسة الذي كان يعمل على بنائه . كان يخشى من تدخل الجيش في السياسة ، وكان يدرك مخاطر هذا التدخل ، وكان ، في الوقت عينه ، يخاف من تدخل السياسيين في امور الجيش ، ويدرك مخاطر هذا التدخل . لكن ، وبعد محاولة الانقلاب التي قام بها الحزب السوري القومي الاجتماعي سنة ١٩٦١ ، فلقد اضطر الرئيس فؤاد شهاب إلى الاعتماد على الجيش . وهكذا بدأ يتسع الحديث بين الناس عامة ، واهل السياسة خاصة ، عن دور «المكتب الثاني» في الحياة السياسية اللبنانية العامة ، اما «المكتب الثاني» هذا ، فهو في الاساس جهاز عسكري تابع للجيش ، بات يقدم خدماته وتقاريره إلى رئاسة الجمهورية . وبدأت تظهر المواقف السياسية المختلفة والمتعددة من هذا الجهاز ، بين مؤيدة او معارضة ، وبين قابلة او رافضة ، وفاقا للخلفية التي ينطلق منها كل موقف ، واستنادا إلى غايات صاحب هذا الموقف أو ذاك .

تحدث بعض القوم عن حكم ما اسموه بـ «الديكتيلو» ، في حين تحدث آخرون عن حكم «الاجهزة والمخابرات» ؛ وكثرت الاتهامات والتدخلات ، وقيل الكثير في هذا الموضوع الذي تناولته الصحف والمجلات والاذاعات لمدة طويلة . وفي مقابل الاتهامات التي كانت تطلق من قبل المعارضين والمشككين ، كان المؤمنون بنظام قوي وبدولة حديثة لا بد من ان تبنى في لبنان وتكون ملتزمة بمؤسسات تبقى وتستمر ، يؤيدون مثل هذه التدابير . كان هؤلاء يعتقدون اعتقادا راسخا بان الدولة القادرة ذات

الهيبة والسلطة تحتاج إلى جانب حماية الاستقلال والمواطنين ، ضبط الاوضاع ومراقبتها في البلد . وكانوا يذهبون إلى القول بان الدولة تحتاج إلى مثل هذه الامور كيما تتمكن من بناء المؤسسات بناء سليما ، وتصون مصالح الوطن من الاعداء .

كان «المكتب الثاني» يعمل من هذا المنطلق الايجابي في فهم ادارة الدولة وضرورة صيانتها وحمايتها ؛ وكان يعمل متمسكا بمعادلة سياسية وضعها الرئيس فؤاد شهاب نفسه ، من خلال التركيز على الامور المتفق عليها مثل تجهيز الدولة ، واصلاح الادارة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، والتخفيف من حدة المؤثرات الخارجية على السياسة المحلية وعلى الاوضاع الداخلية .

لم تدم المعادلة التي كان يعمل «المكتب الثاني» بموجبها طويلا ، بل بدأت حلقاتها بالتفكك واحدة تلو الاخرى بدءا من سنة ١٩٦٤ . ثم كان لهذه السياسة المحلية ان عادت إلى الحكم من جديد عبر الانتخابات النيابية التي جرت في لبنان سنة ١٩٦٨ ، والانتخابات الرئاسية اللبنانية التي جرت سنة ١٩٧٠ .

الفصل الثالث

من التفرد الرئاسي إلى دولة المؤسسات:
التطوير والتغيير ضمن الشرعية

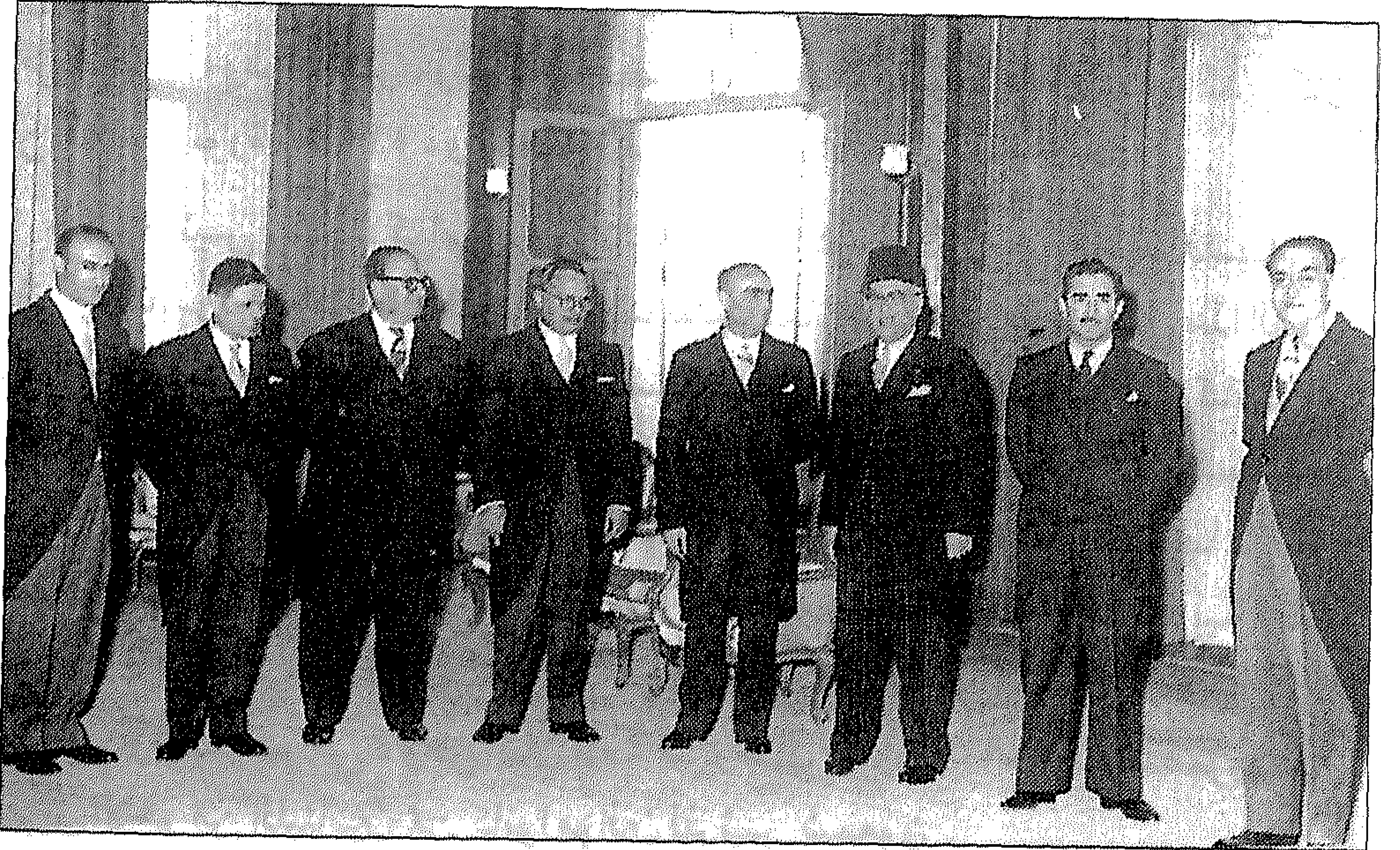
تشكيل الحكومة الكرامية الأولى في عهد فؤاد شهاب ،و«زلة اللسان» !

كلف الرئيس فؤاد شهاب ، فور توليه السلطة ، الرئيس رشيد كرامي مهام تشكيل الحكومة الأولى للعهد ، وكان ذلك في الرابع والعشرون من أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨ ، وبالفعل ، فقد شكل الرئيس كرامي حكومته التي ضمت ، اضافة إلى رئيسها ، كلا من فيليب تقلا ، وشارل حلو ، ومحمد صفي الدين ، ويوسف السودا ، ورفيق نجا ، وفريد طراد ، وفؤاد نجار ، وقد كان أعضاء هذه الحكومة ، ما عدا رئيسها الذي كان من أقطاب «ثورة ١٩٥٨» ، وقد عرفوا بمواقفهم الحيادية إبان تلك الاحداث .

ذكر الرئيس رشيد كرامي ، فور تشكيله للحكومة الأولى في العهد الشهابي ، وفي أول تصريح له في هذا المجال ، «اننا قطفنا ثمار الثورة» . ولعل مثل هذا القول يمكن أن يعتبر ، وبالنظر إلى النوعية السياسية للتشكيلة الحكومية التي كانت مع الرئيس كرامي ، نوعاً من «زلة اللسان» ، إلا أن الرئيس رشيد كرامي كان يشير بهذا إلى أن نهج الحكم الجديد هو ضد سياسية الأحلاف والمحاور التي اتبعها الرئيس شمعون ، تلك السياسة المرتبطة بالغرب والعاملة ضد مصالح الأمة العربية . لقد وجدت ، «زلة اللسان» هذه ، من يتربص بها لدى طرف من اللبنانيين ، ويرى أنها تعني بأن رشيد كرامي ، ومن كان معه من رجال «ثورة ١٩٥٨» قد انتصروا على الفريق الآخر من اللبنانيين ممن كانوا موالين للرئيس شمعون .

كانت هذه هي الفرصة الذهبية التي تمسك بها معارضو الرئيس فؤاد شهاب من مُوالي الرئيس شمعون . ووجد الرئيس شمعون في هذا الأمر أسلوباً يعود من خلاله إلى واجهة الاحداث السياسية في البلد ، بعد أن خسر زعامته له ، فأثار بيار الجميل وريمون إده في وجه الرئيس رشيد كرامي ، مشككاً بنواياه الوطنية . وهكذا بدأت حملة ضد حكومة كرامي ، وكان على رأس الحملة شمعون ، والجميل ، وإده ، الذين اعتبروا أنّ هذه الحكومة ليست سوى حكومة انحياز لطرف ضد آخر ، بل انها لا تمثل الحياد المتفق عليه . وكان أن الحكومة لم تستطع أن تعد البيان الوزاري الذي تتقدم على أساسه بطلبَ ثقة المجلس النيابي ، ولم تتمكن ، تالياً من المثول أمام المجلس النيابي . ومن جهة ثانية ، فقد تحرك الشارع المؤيد للرئيس كرامي ، وسارت مظاهرات تعلن رفضها لما يشيعه بعض أطراف المعارضة من إن هذه الحكومة لرشيد كرامي هي حكومة مضادة .

آثر الرئيس رشيد كرامي ، في هذه الأجواء التي كادت تنذر بتفجر غير مرغوب فيه ، للوضعين السياسي والشعبي ، أن يستقيل هو وحكومته الوليدة خوفاً من تجدد الأحداث . وبناء على هذا ، فقد أعلن الرئيس فؤاد شهاب يومها تشكيل حكومة



□ حكومة الرئيس رشيد كرامي في ١٤/١٠/١٩٥٨(فؤاد شهاب، رشيد كرامي، حسين العويني، فيليب تقلا، علي بزي، موريس زوين، فؤاد نجار وفؤاد بطرس) □

رباعية عرفت باسم «حكومة الانقاذ الوطني» أو «حكومة الاتحاد الوطني» ، واتخذت هذه الحكومة «لا مغلوب ولا غالب» شعاراً لها . وقد تألفت هذه الحكومة برئاسة الرئيس رشيد كرامي ، ومن عضوية إثنين من أقطاب المسلمين ، هما الرئيس كرامي والحاج حسين العويني ، الذي عين ، للمرة الأولى ، وزيرا للخارجية ، واثنين من أقطاب المارونية هما ريمون إده ، وبيار الجميل الذي كان يعين وزيراً للمرة الأولى .

تولت هذه الحكومة الرباعية السلطة في الرابع عشر من تشرين الاول (أكتوبر) سنة ١٩٥٨ ، واستمرت حتى السابع من شباط ١٩٥٩ ، إذ عدلت وانضم إليها بعض الوزراء الذين كان منهم فيليب تقلا ، وموريس زوين ، وفؤاد نجار ، وعلي بزي ، وفؤاد بطرس . وقد تولى فؤاد بطرس وزارتي التربية والتصميم لأول مرة . واستمرت هذه الحكومة في السلطة ، بعد هذا التعديل ، حتى الرابع عشر من أيار (مايو) ١٩٦٠ ، فتكون ولايتها قد امتدت ، برئاسة الرئيس رشيد كرامي حوالى السنتين .

«زلات لسان» متكررة

وبالمناسبة ، فان «زلة لسان» الرئيس رشيد كرامي تكررت ، مرة أخرى ، في آخر عهد الرئيس سليمان فرنجية وتحديداً في ١٥/ ٨/ ١٩٧٥ لقد صرح كرامي ، أمام وسائل الاعلام يوم افتتاح المركز السياحي في قلعة طرابلس ، وكان رئيساً للوزراء ، «ان الحكومة الحاضرة سوف تعمل حتى ينسى الناس كل الايام السابقة التي مضت ، سأفتح الملفات جميعاً أمام الاجهزة جميعها من أجل ان نتحرك جميعاً حتى يطمئن هذا الشعب لأن هذه الدولة وعلى رأسها رجل يريد أيضاً بعد مرور خمس سنوات على عهده ، وهنا لا بد لي من أن أقول بأن التاريخ سيسجل وان السنة الأخيرة من عمر هذا العهد ستشكل بالنتيجة المقياس الحقيقي للتقييم وللحكم . . .» .

وكان قصد الرئيس رشيد كرامي ، من قوله هذا ، ان حكومته سوف تعمل على احلال السلام الأهلي في المجتمع اللبناني ، وسوف تأخذ بيد الشعب لينسى ما حملته الأحداث الداخلية ، حينذاك ، من آلام . بيد أن الحساسية القائمة بين الرئيسين فرنجية وكرامي ، باعتبار ان الرئيس كرامي موال للنهج الشهابي ، والرئيس فرنجية معاد له ، أدت إلى فهم ذلك التصريح لكرامي على أنه يحمل رئيس الجمهورية وزر المصائب

التي حلت بالناس ، وان رئيس الوزراء هو من سيعمل على تضميد جراح الشعب . ولكن الخلاف بين الرئيسين ، حول هذا الأمر ، لم يتطور ، اذ سرعان ما التقيا ، وتصارحا ، ووضحت ، النوايا ، وانتهت الأزمة .

دوامة البيانات الوزارية في الحكومات اللبنانية منذ أول الاستقلال إلى اليوم

أعود بالذاكرة إلى البيان الوزاري الذي تقدمت به الحكومة الرباعية التي شكلها الرئيس رشيد كرامي ، بعد «أحداث ١٩٥٨» ، ففي هذا البيان صورة مصغرة عن تلك الدوامة التي عاشتها حكومات كثيرة في لبنان ، إذ ثمة دوران في دائرة مفرغة بين التوجه النظري والتطبيق العملي . وأول ما يتبادر إلى البال ، ان ذلك البيان الوزاري قد ركز على عدة نقاط وهي :

- الدعوة إلى نسيان الاحقاد الناتجة عن الحرب .
- الحديث عن المصالحة الوطنية .
- التأكيد على ضرورة غرس مبادئ الوحدة الوطنية .

وإذ بهذه النقاط تشكل لب الموضوع الذي يتكرر التأكيد عليه بعد كل أزمة تعصف بلبنان ، ولكنها النقاط ، عينها ، التي يتم تجاهلها باستمرار ، فبيان الحكومة الرباعية يتضمن عودة جديدة إلى مبادئ الوحدة الوطنية التي أسس لها الميثاق الوطني سنة ١٩٤٣ ، هذا الميثاق الذي كان من المفترض أن يكون أساساً لتحقيق الوحدة والتضامن الوطنيين في لبنان ، وذلك على أساس :

- العودة إلى بناء الوحدة الوطنية .
- الحفاظ على الميثاق الوطني واتخاذه أساساً لأي خطوة وأي عمل تقوم به الدولة .
- بناء الادارة السليمة القائمة على أساس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع اللبنانيين ، مقدمة لاقامة الدولة العادلة والقادرة على قواعد مستمدة من تصميم النخبة من اللبنانيين ، عاملة لمصلحة الشعب بأكمله ، ومحققة طموح المواطنين جميعاً .

هذا ما جاء في بيان الحكومة الرباعية، وكان ذلك في سنة ١٩٥٨، لكن ما الذي تغير منذ ذلك الزمن، حتى أواخر سنة ١٩٩٨؟ اننا لو قرأنا، اليوم، ذلك البيان الوزاري، وخطاب الرئيس فؤاد شهاب يوم انتخابه رئيساً للجمهورية، وحاولنا أن لا ننسب البيان لواضعه، والخطاب لملقيه، ألا يمكن أن يظن أن البيان هو بيان حكومة الرئيس رفيق الحريري الثالثة التي تتولى مسؤوليات الحكم في عهد الرئيس الياس الهراوي؟ ثم، ألا يمكن أن يظن أن الخطاب هو الرئيس الياس الهراوي، الرئيس الثامن للجمهورية، وليس للرئيس فؤاد شهاب، الذي كان رئيساً للجمهورية قبل ثمان وثلاثين سنة؟ أكثر من هذا، فان البيانات الوزارية، وكلمات رؤساء الجمهورية إلى اللبنانيين في المناسبات كافة، ما برحت، منذ تلك المرحلة، وحتى اليوم، تتحدث عن أمر أساسي واحد تسعى إلى تحقيقه، وان اختلفت في أحاديثها الألفاظ وتعددت الاساليب، وهذا الأمر هو «الدولة العادلة والقادرة». وكأن الخطاب السياسي ما برح يراوح في باحة مطلب واحد، منذ فجر الاستقلال، وما زال حتى اليوم يفتش عن تحقيق له!!!

مزاجية الرؤساء في لبنان والأصول الدستورية والقانونية

قرر «ديوان المحاسبة»، في آخر عهد الرئيس كميل شمعون، إجراء مباراة لملء بعض الشواغر فيه، واختيار موظفين شباب من ذوي المستوى الجامعي للعمل في ادارته. لقد أعلن عن المباراة قبل أربعة أشهر من تاريخ إجرائها، وذلك إفساحاً في المجال أمام الراغبين في التباري للاستعداد بالدرس والتحصيل والحفظ. ورغم كل هذا، فلم يتقدم إلى هذه المباراة أكثر من ستين مرشحاً. وواقع الحال، فان أحد عشر متبارياً هم فقط الذين قدر لهم أن ينجحوا، وكنت الأول بين هؤلاء الأحد عشر.

وهكذا، أعد مشروع المرسوم القاضي بتعيين العشرة الأوائل منا، ووقعه رئيس مجلس الوزراء، حينذاك، الرئيس سامي الصلح، ورفع المشروع إلى رئاسة الجمهورية لتوقيعه حسب الأصول.

أحب، وأنا في خضم الحديث هذه المرحلة من حياتي، أن أنتهز هذه الفرصة لأبحث في موضوع ما برح يثير كثيراً من اللغط في مسار بعض المراسيم، فثمة من

اللبنانيين من يعترض على النص الدستوري الذي يلزم رئيس الجمهورية التوقيع على المراسيم المحالة اليه خلال مدة محدد . ومن هنا ، فاني أقترح على الذين يعارضون على النص الدستوري الذي يلزم رئيس الجمهورية التوقيع على المراسيم المحالة اليه خلال مدة محددة ، أن يقرأوا التجارب التي مرت على لبنان في هذا المجال في مرحلة الجمهورية الاولى ، ويلاحظوا المدى الذي أسهمت فيه هذه الامور في عرقلة كثير من مسارات العمل . واقع الحال ، ثمة حالات كثيرة كانت تحال فيها هذه مشاريع المراسيم إلى رئاسة الجمهورية للتوقيع عليها ، ولكنها كثيرا ما كانت تقبع في أدراج الرئاسة ، فلا هي ترفض فتعاد إلى مصدرها لمناقشتها أو صرف النظر عنها ، ولا هي توقع فيصار إلى اصدارها والعمل بموجبها . وللعدالة ، لا بد لي من أن أذكر أن هذه المزاجية لم تكن حكراً على رئيس الجمهورية فقط ، بل شملت ، وربما برحت كذلك ، الرئاسات الثلاث . وهكذا ، فقد كان كثير من مشاريع المراسيم يحجز في أدراج المكاتب الرئاسية من غير ما تبرير إداري أو منطقي ، وكثيرا ما كانت تنتظر شهوراً طويلة بانتظار فرج ما ، وإني أذكر ، ها هنا ، الحادثة التي جرت معي ، في هذا المجال ، إثر نجاحي في تلك المباراة المتعلقة بالتعيين في «ديوان المحاسبة» .

لقد أحيل مشروع المرسوم القاضي بتعييني وزملائي الذين نجحوا معي في المباراة إلى رئاسة الجمهورية ليتم توقيعه من قبل الرئيس كميل شمعون ، بيد أن الرئيس لم يوقع ، في حينه ، على المرسوم ، ولقد تردد ، آنذاك ، أن عدم توقيع الرئيس على مشروع المرسوم يعود إلى أمر مفاده أن لائحة الناجحين لم تراع ذكر الطوائف الدينية التي ينتمي اليها هؤلاء الناجحون في المباراة ، وهكذا كان ثمة ما جعل رئيس الجمهورية يظن بأن أكثرية الفائزين الذين وردت أسماؤهم في مشروع مرسوم التعيين هم من المسلمين ، وكانت الحقيقة غير ذلك ، وحاولنا جهدنا في مراجعة أمين عام مجلس الوزراء آنذاك ، المرحوم ناظم عكاري ، حول مشروع مرسوم التعيين هذا ، لكننا لم نكن نحصل على أي نتيجة في هذا المجال ، بل لم نكن نحصل ولو على جواب مقنع يبرر سبب عدم اخراج مشروع المرسوم من أدراج رئاسة الجمهورية ، وبالفعل ، فقد انتهى عهد الرئيس كميل شمعون ، ومشروع مرسوم تعييننا في «ديوان المحاسبة» نائم في الادراج ، بل قيل ان مشروع المرسوم ضاع .

الطرح الطائفي ، لأول مرة ، على أساس المساواة في ٦ و٦ مكرر

ومع انتخاب الرئيس فؤاد شهاب ، عاودنا مساعي البحث عن مشروع مرسوم تعييننا في «ديوان المحاسبة» ، وتوجهنا إلى الصحافة اللبنانية . ونظراً لمعرفتي السابقة بالاستاذ عبدالله المشنوق ، صاحب جريدة «بيروت المساء» ، فقد عرضت المشكلة على الاستاذ عبد الله الذي اهتم بتلك القضية وجعل منها مقالا افتتاحيا في جريدة «بيروت المساء» ، وكان عنوان المقال الذي كتبه الاستاذ المشنوق «٦ و ٦ مكرر» ، ولم يكن قد سبق للصحافة اللبنانية أن تداولت بمثل هذه الجملة ، بل لعلها كانت المرة الاولى التي يطرح فيها هذا العنوان على المستوى الصحافي .

لقد ذكر الاستاذ عبد الله المشنوق ، رحمه الله ، في افتتاحيته تلك ، أن الفائزين في مباراة «ديوان المحاسبة» إياها ، هم مناصفة من المسلمين والمسيحيين ، والعدالة تقضي بتعيينهم خاصة وان فوزهم جاء متطابقاً مع المادتين ٦ و٦ مكرر . وقد اثار هذا المقال بعض المسؤولين ، ولفت انتباههم إلى ضرورة عدم التغاضي عن الموضوع ، بل دفعهم للسعي إلى حل هذه المشكلة قبل أن تصبح قضية تتداولها الصحافة ويلهج بها الصحافيون عبر انتماءاتهم السياسية والصحافية المختلفة .

وأخيراً صدر المرسوم المنتظر ، وكان رقمه ٦٢٧ بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٥٩ ، وكان هذا بعد أكثر من سنة بكاملها وتمامها من إجراء المباراة وموافقة ديوان المحاسبة ، بل بعد سنة كاملة من المعاناة المتواصلة واجراء الاتصالات والمراجعات مع الجهات الدينية والسياسية والصحافية .

المهمة الأولى

وزع رفاقي على غرف الديوان ، أما أنا ، فقد ابلغني الاستاذ أحمد الاحدب ، ومنذ اليوم الاول لالتحاقي بالعمل ، انه اختارني للعمل مراقباً معه .

أخبرني الاستاذ أحمد الأحدب ، في أول جلسة عمل لي معه ، أنه عاكف على تعديل اتفاقية النقد بين لبنان وفرنسا ، وطلب مني أن أعمل على دراسة جوانب هذا الموضوع من خلال مراجعة بعض المكتبات ، حيث المراجع العلمية ، وأن استشير ،

كذلك ، بعض رجال المصارف ، على أمل أن أصل خلال أسبوع واحد على إعداد تقرير واف حول هذا الموضوع ، ثم زرت الوزير رفيق نجا ، وكان ابن خالة لوالدتي وشقيقاً لها بالرضاع ، وتمنيت عليه مساعدتي برأيه وارشاده اياي إلى من يعرفهم من أهل الاختصاص في هذا المجال . فزودني ، رحمه الله ، برأيه ، وأمدني بعناوين بعض الشخصيات التي قصدتها ، وأطلعت على رأيها في هذا الشأن ، ثم عملت على تلخيص كل ما توصلت اليه وقمت باعداد تقريري حول الموضوع برمته ، وهكذا ، وبعد مضي أسبوع واحد من تكليفي العمل على هذا الموضوع ، كان تقريري عنه جاهزاً ، وكنت أضع هذا التقرير ، المؤلف من اثنتي عشرة صفحة ، على مكتب الاستاذ الأحدب . ما أن استلم الاستاذ الأحدب التقرير مني حتى بدأ بمطالعته ، وكان هذا وسط قلقي وتشوقي لمعرفة رأيه في عملي الاول الذي اقدمه له ، ثم كانت مكافأتي أن افتر ثغر الاستاذ الاحدب عن ابتسامة عريضة فور انتهائه من قراءة التقرير ، وطلب من أمينة سره أن تطبع عدة نسخ من هذا التقرير على أن أقوم شخصياً بمراقبة الطباعة والتصحيح ، ثم أحمل اليه النسخ إلى وزارة المالية حيث كان عليه أن يلتقي الوفد اللبناني الذي سيناقش تعديل الاتفاق .

أشرفت على الطباعة والتصحيح ، وكان الاستاذ الاحدب يتصل بي كل ربع ساعة ، عبر الهاتف ، مطمئناً عن طباعة التقرير ومراحل تصحيح الطباعة ، ومستعجلاً حمله اليه في وزارة المالية . وما أن أصبحت النسخ جاهزة حتى وضعتها في حقيبتي ، وتوجهت بها مسرعاً من ديوان المحاسبة إلى وزارة المالية ، وما أن وصلت إلى باب قاعة الاجتماعات في الوزارة ، وذكرت اسمي للحاجب المكلف بشؤون القاعة ، حتى أبلغني أن المجتمعين بانتظار وصولي وتقدمني فاتحاً لي باب القاعة لأجد نفسي وجها لوجه مع الوفد اللبناني المكلف مناقشة تعديل اتفاقية النقد بين لبنان وفرنسا . كان الوفد يضم مجموعة من رجال الاقتصاد والخبرة المالية ، وكان من بين هؤلاء الخبير ميشال طاسو ، والخبير بول خلاط ، ومدير عام المالية أندريه التويني ، ومدير عام البريد عبدالرحمن طيارة ، إضافة إلى رئيس ديوان المحاسبة الاستاذ أحمد الأحدب . وزعت نسخ التقرير على الحاضرين ، فأخذوا بقراءتها ، وما أن انتهوا من القراءة حتى بدأ حوار بيننا جميعاً حول الموضوع ، وكانت المفاجأة حين أبلغني

الاستاذ الأحدب ، بعد انتهاء تلك الجلسة ، أن علي أن أعود في الغد إلى وزارة المالية للمشاركة في الجلسة التالية بصفة أمين سر للوفد اللبناني المكلف مناقشة تعديل اتفاقية النقد بين لبنان وفرنسا ، فكانت هذه المهمة أول مهمة كلفت بها .

فؤاد شهاب والادارة اللبنانية على أسس العلم والكفاء

كان الأستاذ الياس سركيس ، مستشاراً في ديوان المحاسبة في عهد الرئيس كميل شمعون ، وكانت مسؤولياته تشمل المعاملات المالية المتعلقة بوزارة الدفاع والجيش اللبناني . وحصل أن الاستاذ الياس سركيس كان يبدي اعتراضه على بعض المناقصات التي يجريها الجيش اللبناني ، وكان يعتبرها غير دقيقة أو غير قانونية ، وعندما وصلت أخبار هذه الاعتراضات التي كان يبديها الاستاذ سركيس إلى مسامع قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب ، فان هذا الأخير طلب الاجتماع بالمستشار سركيس للاطلاع على اعتراضاته طالباً منه احضار الملفات المتعلقة بموضوعات هذه الاعتراضات .

التقى الرجلان ، واجتمعا ، وشرح المستشار سركيس ، لقائد الجيش اللواء فؤاد شهاب ، ما يراه من أسباب وأخطاء قانونية دفعته إلى الاعتراض . وما كان من اللواء فؤاد شهاب إلا أن أعجب بالمستشار الياس سركيس وبنزاهته وجرأته ، ولذا ، فان الرئيس فؤاد شهاب لم يلبث ، وبمجرد توليه مقاليد الحكم ، أن عين المستشار الياس سركيس مديراً في رئاسة الجمهورية ، ولم تمض الا مدة يسيرة من الزمن ، حتى طلب الرئيس فؤاد شهاب من الاستاذ سركيس أن يختار له بعض الشباب المخلصين ، وممن هم على شاكلة الاستاذ سركيس في الكفاءة ، ليوزعهم على الوزارات والادارات العامة في الدولة ، فالرئيس شهاب كان يؤمن بأن القائد الاداري اذا ما وضع في الموقع المناسب ، فان ذلك يعني إعطاء هذا القائد مجالا طيباً وفعالاً لممارسة عمله ، مما يؤدي إلى وجود ادارة سليمة كفوءة .

رشحت إلى منصب قائمقام فاعتذرت

وهكذا اختار الاستاذ الياس سركيس بعض الشباب الذين يعرفهم ، وكنت واحداً من هؤلاء المختارين . وعندما اتصل بي الاستاذ سركيس ، واعلمني انه يتصل بي بناء

على طلب من الرئيس فؤاد شهاب لأعين في منصب قائمقام ، فإني اعتذرت من الأستاذ سركيس عن عدم تمكني من قبول هذا التعيين الذي يشرفني ولكنه لا يناسب أوضاعي الشخصية . وأوضحت للأستاذ سركيس أنه لا بد للقائمقام من الاقامة في القائمقامية قريباً من مركز عمله ، أما أنا فمنزلي وسكن أسرتي في بيروت ، ولا يمكنني أن أتخلى عن تحمل مسؤولياتي تجاه والدي اللذين أقيم معهما . وما كان من الاستاذ سركيس الا ان قال لي : «اننا نصر على أن تكون بين هذه النخبة التي تم اختيارها من الشباب أصحاب الكفاءة ، ولا بد لنا ، إذن ، من أن نجد لك وظيفة أخرى تناسب وضعك العائلي والسكني ، وتكون في بيروت» .

الفرصة الجديدة في إنتقالي إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء

أطلعت الرئيس أحمد الأحدب على المخابرة الهاتفية التي دارت بيني وبين الاستاذ سركيس ، ولمحت إبتسامة تلتمع بين شفتيه ، وخلت أن الأستاذ الأحدب يسخر من رفضي لوظيفة قائمقام . بيد أن ما تطرق إلى ذهني ، بسبب ابتسامة الأستاذ الأحدب ، كان أمراً بعيد الشقة عما اعتقدته ، ولم يلبث أن أخبرني أنه يفكر باعطائي ما يعتبره فرصة ذهبية لي . وبالفعل ، فقد فاجأني كلامه ، خاصة وأني كنت أعتقد أن وجودي بالقرب منه في ديوان المحاسبة هو فرصة رائعة أبدأ بها رحلتي في دنيا الوظيفة الادارية . وسألت الاستاذ الأحدب ، ودهشة قلقة تعتري ملامحي ، عن هذه الفرصة . وأتاني صوته من وراء مكتبه ، وقد تدفق الصوت مودة وإخلاصاً ، وهو يقول : «اتصل بي ، صباح اليوم ، أمين عام مجلس الوزراء ، الأستاذ ناظم عكاري ، وابلغني انه تم استحداث وظيفة هامة ، وهي [رئاسة ديوان رئاسة مجلس الوزراء] ، والاستاذ عكاري بحاجة إلى شاب من الطائفة الاسلامية لتولي رئاسة الديوان ، ويكون ساعده الأيمن هناك ، وهو يبحث عن شاب كفوء ونزيه وكتوم لتولي هذا المركز الحساس . وأنا رشحتك لهذا المنصب يا عمر ، وعليك أن تقابل الأستاذ ناظم صباح الغد» .

توجهت في الموعد المحدد ، إلى مقابلة الأستاذ ناظم عكاري ، وهناك دار حوار طويل بيني وبينه ، ولقد أحسست بأن هذا الحوار لم يكن سوى امتحان غير عادي ، امتحان لدخول هذه الوظيفة الجديدة والحساسة في آن . ويبدو أني نجحت فيما

امتحنت به ، إذ ما كاد ينتهي اللقاء مع الأستاذ عكاري حتى عرض عليّ ، رحمه الله ، أن أنتقل من العمل في ديوان المحاسبة إلى العمل في ديوان رئاسة مجلس الوزراء . وفوراً أجبت الأستاذ عكاري بما اتفقت عليه مع الأستاذ أحمد الأحدب ، وقلت له أني سوف أفكر في الأمر .

حكاية الدرجات

عدت إلى ديوان المحاسبة ، وما كدت أصل إلى مكتبي حتى أخبرت بأن الاستاذ الأحدب ينتظرني ، وأن علي أن أتوجه فوراً إلى مكتبه . دخلت مكتب الاستاذ الأحدب ، واذا ببسمة طافحة تنير وجهه وفمه ، ولم يلبث أن أعلمني بأن الاستاذ ناظم عكاري سر كثيراً بالمقابلة التي جرت بيني وبينه ، مما ضاعف ثقته باختيار الاستاذ الأحدب لي لشغل الوظيفة في ديوان رئاسة مجلس الوزراء .

ولم أستطع ، بعد كل ما رأيت وسمعت ، الا أن أسأل الاستاذ الأحدب عن سر إصراره على عدم موافقتي المباشرة على قبول عرض الاستاذ عكاري . وهنا قام الاستذ الأحدب عن مكتبه ، دار حول الطاولة التي كانت تفصل بيني وبينه ، ثم اقترب مني ، وأمسك بذراعي وقال :

«إسمع يا عمر ، قريباً سيكون لدينا تشكيلات ومراسيم تعيين لرئاسة مجلس الوزراء وبقية دوائر الدولة ، فعليك ، أن تبلغ الاستاذ عكاري بأنك لن توافق على الانتقال إلى ديوان رئاسة مجلس الوزراء الا بترفيعك درجتين دفعة واحدة» .

وشرح لي الاستاذ الاحدب الاسباب الموجبة لهذا الطلب ، وبالفعل ، فهذا ما حصل وكان .

توجهت في اليوم التالي إلى مكتب الأستاذ ناظم عكاري ، وأبلغته موافقتي المشروطة على قبول الوظيفة . لكن الأستاذ عكاري لم يلبث أن أخبرني أن الأمر يحتاج إلى موافقة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ رشيد كرامي ، ولا بد من نقل الأمر ، ولم أكن حتى تلك اللحظة من حياتي قد التقيت شخصياً بالرئيس رشيد كرامي ، وان كانت ثمة صلة عائلية موجودة بيننا . وعندما وصل الأمر إلى الرئيس رشيد كرامي ، وافق على الأمر وعلى إعداد مشروع مرسوم تعييني رئيس ديوان وفقاً للشروط المذكورة .

وهكذا كان ، فأصبحت رئيساً لديوان رئاسة مجلس الوزراء ، بموجب المرسوم رقم ٢٩١٥ تاريخ ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩ ، على أن ينشر هذا المرسوم ويعمل به ، لضرورة الاسراع ، فور الصاقه على باب رئاسة الوزارة . وشكرت دولة الرئيس رشيد كرامي على هذه المبادرة الكريمة ، وقد أصبحت هذه المبادرة مفتاحاً لعلاقة شخصية وانسانية حميمة دامت بيني وبينه إلى يوم استشهاده . كما شكرت الرئيس أحمد الأحدب ، ودولة الرئيس ناظم عكاري على إهتمامهما بمصلحتي وترفيعي على طريق النجاح والتقدم في المستقبل .



□ الرئيس رشيد كرامي وعمر مسيكة □
(بمناسبة تعيينه رئيساً لديوان رئاسة مجلس الوزراء ـ ١٩٥٩)



□ صورة شاملة تضم: د. عمر مسيكة فالنائب د. هاشم الحسيني فالرئيس رشيد كرامي فالدكتور امين الحافظ □

الفصل الرابع

موقع رئاسة مجلس الوزراء
في السلطة التنفيذية

لا بد لي ، في هذا المجال ، من العودة إلى بعض الموروثات الادارية في لبنان ؛ فقد ورث اللبنانيون ، ومنذ ايام العهد العثماني ، امورا وعادات وكلمات ومصطلحات وقيم كثيرة . ومن المصطلحات التي ورثها اللبنانيون من تلك المرحلة ، وما برحت مستخدمة في حياتهم اليومية ، مصطلح «باش بزق» ومصطلح «باش كاتب» . اما «باش بزق» ، فتعني رئيس الحجاب او البوابين ، واما «باش كاتب» ، فتعني المحرر او رئيس الكتاب في دائرة او جهاز اداري . وانطلاقا من الواقع الذي عرضته آنفا عن الفاعلية العملية لجهاز رئاسة مجلس الوزراء ، فلقد شعرت ، ومنذ تعييني رئيسا لديوان رئاسة مجلس الوزراء ، ان هذه الادارة لا يمكن ان تنجح في تشكيل فريق عمل متطور ومتكامل قادر على تنفيذ ما يوكل اليه من مهمات ؛ بل ستبقى دائرة ضمن فلك «الباشكاتب» ، كما كان الحال في العهد العثماني ، وبمفهوم عملي ، فانها ستبقى ضمن محدودية شديدة الضيق وغير منتجة .

بدأت اعلن رأي هذا ، او موقفي ، ان جاز التعبير ، أمام الرئيس رشيد كرامي ، الذي كان رئيسا للحكومة في تلك المرحلة ، وامام السيد ناظم عكاري الامين العام لمجلس الوزراء . وكان انتقادي للدور الذي كان يقوم به جهاز رئاسة مجلس الوزراء انتقادا يقوم على رؤية واضحة للمسؤولية التي على هذا الجهاز ان يحملها ، وعلى المسؤولية التي يحملها رئيس الحكومة بالذات تجاه فاعلية هذا الجهاز ، في حين ان



□ الرئيس ناظم عكاري
أمين عام مجلس الوزراء □

رئيس مجلس الوزراء هو ، ووفاقاً للعرف الدستوري المتبع في لبنان ، المشرف والمسؤول الأول عن كل أعمال الدولة وعن السياسة العامة للحكومة . لطالما أعلنت ان هذا الدور لا يمكن أن يتم إنجازه استناداً إلى القدرات الحالية المتوفرة في جهاز رئاسة مجلس الوزراء . كان لا بد من حل ، وكان من الضروري ان يكون هذا الحل ضمن الامكانيات المتوفرة .

اقترحت برنامجاً لجلسات العمل في السراي الكبير

درست الموضوع مليا ، وانطلقت في دراستي هذه من معاناتي اليومية في العمل ، ومن اطلاعاتي الادارية والقانونية ان كان تلك التي تلقيتها ابان دراستي الاكاديمية ، او تلك التي اكتسبتها من خبرتي اليومية في العمل ، ومن تعرفي على النظم الادارية المتبعة في الخارج ، واقترحت على الرئيس رشيد كرامي اما تعديل المرسوم التنظيمي لرئاسة الوزراء لتعزيز جهاز العمل الحكومي نوعا وعددا ، واما ، على الاقل ، تشكيل ما يمكن ان يعرف بفريق عمل للبحث في الموضوعات والقضايا التي تفرض على رئاسة مجلس الوزراء ، وبالفعل فقد وافق الرئيس رشيد كرامي على ا قتراحي الثاني ، وبدأت تعقد في «السراي الكبير» جلسات عمل متخصصة برئاسة الرئيس رشيد كرامي ، يدعى اليها الوزراء المعنيون ، واهل الاختصاص من المدراء العامين والموظفين الآخرين ، وكنت انظم الرزنامة التي تحدد عبرها المهل المعينة لدرس المشاريع او تنفيذها ، وابلاغ دعوات المسؤولين إلى الاجتماعات في السراي وتسجيل محضر عام وتفصيلي لكل اجتماع ، ومتابعة القرارات إلى التنفيذ الفعلي .

بدأت هذه الاجتماعات بجلسة عمل اسبوعية واحدة ، ثم تضاعف عدد الجلسات إلى ان اصبح جلستين في الاسبوع . وكان الرئيس رشيد كرامي يتولى الاشراف الكامل على هذه الموضوعات المطروحة وسائر الملاحظات المتعلقة بها ، ان كان لتحديد اهميتها ، او اولويتها ، او امكانية تنفيذها ، او الاعتمادات المالية اللازمة لها ، او شروط العمل فيها ، او مهل التنفيذ ، او عقبات التنفيذ ، او الرقابة على التنفيذ ، وكل ما هو من هذا القبيل .

ومن جهتي ، فقد كنت اقوم بمتابعة هذه الملفات ؛ وهذا ما جعل الرئيس رشيد كرامي يوليني ثقته اكثر فاكثر ، بل جعله يبلغ هؤلاء المجتمعين معه في تلك الجلسات بان «السيد عمر مسيكة هو الذي سيتابع معهم التفاصيل كلها ، واولاً باول» ؛ مما ادى إلى توسيع مجال عملي في رئاسة مجلس الوزراء ، وتطوير الدور الذي كنت اقوم به هناك حتى بت حاملا لصفة اكبر بكثير ، في واقعها العملي ، من تلك التي اتولى بها مسؤولياتي الوظيفية .



□ عمر مسيكة رئيس ديوان رئاسة الوزارة مع الرئيس رشيد كرامي في زيارة الى مدرسة الصنائع في الدكوانة عام ١٩٦٠ □



□ جولة تفقدية على احوال منطقة البقاع الرئيس رشيد كرامي والنائبان ميشال سكاف وناظم عكاري، والى جانبه عمر مسيكة □



☐ الرئيس رشيد كرامي والى يساره عمر مسيكة في زيارة للمنشآت الليطاني ☐



☐ في سيارة رانج روفر الرئيس رشيد كرامي والى يمينه النائب ناظم القادري والى يساره النائب حسين منصور وبينهما عمر مسيكة وريمون إده (غير ظاهر) عام ١٩٦٢ ☐

لم تعد مهامي الوظيفية في رئاسة مجلس الوزراء مقتصرة على تلك المنصوص عنها في القانون ؛ بل كانت مهامي إلى توسع مستمر حتى باتت تشمل تقديم بريد رئيس مجلس الوزراء ، وشرح المعاملات المعروضة في البريد ، ومرافقة الرئيس في اجتماعاته وزياراته وتجولاته في المناطق ومراكز المحافظات مع كبار المسؤولين ونواب المناطق . وضمن هذا السياق ، فقد اصدر امين عام مجلس الوزراء السيد ناظم عكاري قرار بتاريخ ١٦/ ٧/ ١٩٦٢ فوضني بموجبه مهمة التوقيع عنه في امور عديدة بكل ما لا يتعرض لمبدأ عام ، وفي الواقع ، فان هذا التفويض لم يكن قد اعطي من قبل إلى اي موظف آخر في رئاسة مجلس الوزراء . وبالفعل ، فقد كان هذا التفويض دليل ثقة بشخصي من السيد ناظم عكاري ، وهي ثقة اعتز بها باستمرار ، لإنجاز القضايا والمعاملات والمشاريع المرسلة من الوزارات المختلفة إلى رئاسة الوزارة ان كان لعرض المشاريع لتوقيعها من قبل رئيس الوزارة ، او لادراج تلك المشاريع على جدول اعمال مجلس الوزراء . وكان معظم الوزراء قد تعودوا إرسال مشاريع المراسيم التي كانوا يعدونها إلى رئاسة الوزارة للتوقيع عليها من قبل رئيس الوزارة ، او لادراجها على جدول اعمال مجلس الوزراء فورا . اما من جهتي ، فقد كنت ارى ان الالتزام بمسؤولية العمل يفرض ايلاء هذه المشاريع اهتماماً خاصاً يكمن في درسها شكلا ومضمونا ، وعرضها ، عند الاقتضاء ، على أرباب الاختصاص ، قبل ان تعرض على رئيس الوزارة للتوقيع عليها ؛ او حتى قبل ادراجها على جدول اعمال مجلس الوزراء ، وكان غرضي من هذا التدبير ان تخضع هذه المعاملات لما يماثل التنظيم المتبع في رئاسة الجمهورية . لقد كان يتم عرض جميع المشاريع المحالة على الرئاسة للتوقيع ، على الموظفين المختصين في الرئاسة للتدقيق فيها ووضع ملاحظاتهم عليها ، بل وتصحيحها واعادة طبعها بالصيغة الاخيرة ، بما في ذلك اعادة توقيعها من جديد من الوزراء المعنيين ومن رئيس الوزارة قبل ان يتم البت بتوقيعها .

ضعف جهاز الامانة العامة لرئاسة الحكومة نوعا وعددا

ولطالما كان يحز في نفسي ان مشاريع المراسيم والقوانين التي كان يوقعها رئيس الوزارة من المرة الاولى ، كان يضطر إلى توقيعها بالصيغة الجديدة التي تقترح من قبل جهاز رئاسة الجمهورية . وكان يؤلمني ان المرسوم التنظيمي لرئاسة مجلس الوزراء

ينص على ان «المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء هي جهاز يعاون الرئاسة في تأدية «مهامها» ، وهو ، عمليا ، غير كاف نوعا وعددا ، للقيام بهذه المهمة .

الجرح النازف

ادركت ، ضمن هذا التصور لفاعلية جهاز رئاسة مجلس الوزراء ، اني وضعت اصبعي على الجرح النازف في هذه الادارة ، وهكذا بدأت بمراجعة الرؤساء مطالبا بتغيير الوضع وتطويره . وكان الجواب الدائم ان الامر يحتاج إلى قانون ، والى جلسة خاصة في مجلس الوزراء لتقرير ما يلزم في هذا الشأن ؛ ولم يكن لهذه الجلسة ان تعقد على الاطلاق .

كان كل رئيس للحكومة يمضي الشهر الاول من رئاسته في استقبالات تلقي التهاني بتعيينه ، ثم يغرق ، بعد هذا الشهر ، في خضم الاوضاع السياسية ، والمشاكل المزمنة ، والخلافات ، والاتهامات ، والاتهامات من هنا وهناك ، وهكذا كانت المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء تبقى على همومها ، تجتر اوجاعها ، ويعض من فيها على جرحهم الوظيفي ساعين ، بالقليل الذي لديهم ، إلى تلبية ما يمكن من تلك الاحتياجات الضخمة والتي يترتب عليها كم اكثر ضخامة واعظم نوعية من المسؤوليات .

طالت المعاناة فقررت تقديم استقالتي

عشت هذه المعاناة المرة طيلة خمس عشرة سنة ، وكنت ، في الوقت عينه ، اجهد لتحسين الوضع في جهاز رئاسة مجلس الوزراء ، لكن من دون جدوى . وبالرغم من محاولة طيبة من دولة الرئيس صائب سلام في سنة ١٩٧١ ، في عهد الرئيس سليمان فرنجية ، لوضع مشروع متكامل لهيكلية رئاسة مجلس الوزراء نوعا وكما ، بتعاوني الكامل مع دولته ، غير ان هذا المشروع لم يصل إلى النتيجة المرجوة بسبب استقالة الحكومة .

وفي سنة ١٩٧٤ تولى الرئيس تقي الدين الصلح رئاسة الحكومة ، وفي تلك المرحلة من ايام حكومته ، تقرر عقد اجتماع حكومي في قصر بيت الدين ، وكان

يعتمد مقرا صيفيا لرئاسة الجمهورية ، وعرف هذا الاجتماع «بمجمع بيت الدين» ، لمدة ثلاثة ايام متتابعة . وضع جدول اعمال هذا المجمع ، وكان العمل قد قسم على جلستين في اليوم الواحد ، الاولى منهما تعقد قبل الظهر ، في حين تعقد الثانية بعد الظهر . وهنا جاءت الفرصة ، فتوافقت مع دولة الرئيس تقي الدين الصلح على تحضير مشروع جديد لتنظيم جهاز رئاسة مجلس الوزراء ، وعلى ادراج هذا المشروع على جدول اعمال مجلس الوزراء في مجمع بيت الدين .

مجمع بيت الدين والاصلاح الاداري

عقدت اولى جلسات «مجمع بيت الدين» ، وما ان بدأت الاعلان عن البند الاول من بنود تلك الجلسة ، وكان موضوعه تنظيم جهاز رئاسة مجلس الوزراء ، حتى فاجأني الرئيس سليمان فرنجية بطلبه ان انتقل إلى البند الثاني من بنود جدول الاعمال ، على ان يتم البحث في تنظيم جهاز رئاسة مجلس الوزراء «حينما تتاح الفرصة المناسبة» .

لم يكن بامكاني الا ان اعتبر هذا التأجيل من باب حذف الموضوع عن جدول اعمال «المجمع» ، بل اني لم استطع الا ان ارى فيه تأجيلاً يشبه التأجيلات التي عانيت منها طيلة السنوات العديدة . نعم ، ولاقلها بصراحة ، لقد اثار الامر استيائي ، بيد اني لم استطع الا ان اكتم هذا الاستياء في داخلي وانا في قاعة الاجتماع ؛ لكني قررت ان اقدم استقالتي من هذه الوظيفة التي ما فتئت اقنع أولي الأمر باصلاح حالها .

خرجت ، عند انتهاء الجلسة ، من قاعة الاجتماع ثائر النفس ، محبط الاماني ، كنت اضغط باصابع يدي اليسرى على بعض الملفات التي حملتها معي من قاعة الاجتماعات ، وكنت امشي بطريقة شبه آلية مقتربا من تلك البركة الكبيرة التي تتوسط ساحة قصر بيت الدين ، منجذبا بمنظر نافورة الماء التي تتوسط البركة . كنت امشي ساهما ، وانا افكر في كل هذه السنوات التي امضيتها مكافحا في سبيل تأمين فعالية حقيقية لاجهزة رئاسة الوزراء ؛ وانا لا القى في مسعاي هذا الا التسويف والمماطلة . تداعت امام ناظري تلك الصورة التي كنت احلم بها لاجهزة فاعلة ومنظمة تعمل بعلم وموضوعية في رئاسة الوزراء ، وكنت اتصور كيف ستبقى هذه

المؤسسة مجرد جهد فردي لمجموعة قليلة اثقل كاهلها بالاعمال والمهام المستحيلة التي انيطت بها ، كنت اقارن بين الوطن الذي تعلمت من مدرسة «النهج الشهابي» ضرورة ادارته عبر المؤسسات المسؤولة والعلمية ، وبين رئاسة الوزراء التي ما برحت اعجز من ان تتحول إلى مؤسسة . كنت اشد باصابع يدي اليسرى على ما احمل من ملفات ، حين التقاني ، في ساحة قصر بيت الدين ، الوزير الصديق فؤاد نفاع ، وكان وزيرا للخارجية عهد ذاك . لا اشك لحظة ان الوزير الصديق رأى على ملامح وجهي ما كنت اسعى إلى اخفائه ، وانا اجهد في مداراة ما كان يرتسم على وجهي من مشاعر كنت اضغط على ذاتي ، ما استطعت ، لاخفائها ؛ ويبدو ان صدق احاسيسي كان يأبى عليها الا التسلل مظهرة نفسها للوجود . وما كان من الوزير الصديق الا ان قال لي :

- ما بك يا عمر؟ .

ولم أقدر إلا أن أجبه قائلا :

- انتظرت طويلا جدا على هذه الحال في رئاسة الوزراء ، ولن ارضى ، تاليا ، ان ابقى شاهد زور ، او موزع بريد ، او باش كاتب في رئاسة الوزارة ، ولهذا ، فلقد قررت يا صديقي ، الاستقالة .

انفعل فؤاد نفاع للأمر ، وامسك بكتفي ، واقترب معي من حافة بركة قصر بيت الدين . توقفنا هناك ، وكان نظري شاردا بين دوائر الماء التي يحدثها تساقط مياه النافورة ، ولم اجد نفسي الا وان اشبه وجودي في جهاز رئاسة الوزراء الا بتلك الدوائر المائية التي ما ان تبدأ بالانتشار حتى تبدأ بالتلاشي وكأنها لم تكن نقلت هذه الصورة إلى الصديق فؤاد نفاع ، واحسست بكفه تربت على كتفي ، ثم اتاني صوته طالبا مني التروي ولو لقليل من الوقت حتى يتسنى له مراجعة اولي الامر حول هذا الموضوع . ولم ينتظر الوزير الصديق جوابي ، بل تركني غارقا ارقب دوائر الماء تتشكل وتتلاشى في بركة قابعة في مطرحها منذ مئات السنين ، واتجه هو إلى حيث كان الرئيس تقي الدين الصلح .

دخل الوزير نفاع على الرئيس تقي الدين الصلح ، وابلغه عن الامر الذي كنت

اعانيه ، وقال له :

- اذا أصر عمر مسيكة على تقديم استقالته ، فان هذه الاستقالة ستكون مسيئة لك يا دولة الرئيس على الصعيد السياسي ؛ فمن المفترض ان رئيس الحكومة هو المسؤول عن تطوير وتحسين اوضاع رئاسة الوزراء وليس رئيس الديوان عمر مسيكة .

وهنا أجاب الرئيس تقي الدين الصلح بانه يوافقني الرأي فيما اذهب اليه حول جهاز رئاسة مجلس الوزراء وضرورة تنظيمه . ولم يكن من الرئيس تقي الدين الصلح الا ان توجه من فوره لمقابلة الرئيس سليمان فرنجية للبحث في هذا الامر معه شخصيا ومباشرة .

التوازن بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ، والجندي المجهول

لم اعلم ما دار من امور بعد هذا ، لكني دخلت قاعة الاجتماعات في الجلسة الثانية ، جلسة بعد الظهر ، كنت عازما على ابلاغ دولة الرئيس تقي الدين الصلح ، عن عزمي على الاستقالة ؛ بيد ان المفاجأة كانت اكبر واقوى مما توقعت . ما ان افتتحت الجلسة الثانية ، حتى ابتدأها الرئيس سليمان فرنجية بالقول :

- إنك يا عمر طرحت في الجلسة السابقة بند تنظيم جهاز رئاسة مجلس الوزراء ، وانني اوافقك على ذلك ، ولكني اتمنى عليك ان تعد مشروعا واحدا متكاملا لتنظيم جهازي رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء معا بحيث يكونان متوازيين ، وذلك بالتعاون بينك وبين مدير عام الشؤون القانونية والادارية في رئاسة الجمهورية ، كارلوس خوري .

وحانت مني نظرة سريعة إلى الرئيس تقي الدين الصلح ، فلمحت ابتسامة محبة تتصدر محياه . وبالفعل ، فقد كان الرئيس فرنجية يدرك ، ببعد نظره السياسي ضرورة هذا التنظيم ، لكنه كان يريده ان يأتي متوازنا ومتناسقا مع تنظيم جهاز رئاسة الجمهورية . ولذا ، فقد كان اقتراح الرئيس سليمان فرنجية البحث في مشروع تنظيم اداري متناسق للجهازين يبنى على ما اقترحه انا ويقترحه السيد كارلوس خوري . وفور انتهاء جلسات «مجمع بيت الدين» ، اجتمعت عدة مرات مع زميلي كارلوس

خوري ، ووصلنا إلى مشروع كامل عرضناه على الرئيس فرنجية والرئيس الصلح ، فوافقا عليه .

بعد جلسة واحدة لمجلس الوزراء ، صدر مرسوم باحالة مشروع قانون على المجلس النيابي بالمرسوم رقم ١٩٠٤ بتاريخ ٢٠/ ٥/ ١٩٧٤ يتضمن هيكلية جديدة ومتطورة لكل من جهازي رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة ، مع تحديد ملاك وشروط الوظائف الجديدة ، لقد اصبح الملاك الجديد لرئاسة الوزارة يتضمن ١٢٠ موظفا من مختلف الفئات ، على الشكل التالي :

- مدير عام رئاسة مجلس الوزراء ، وهو في الوقت عينه ، أمين عام مجلس الوزراء ، وهو يساعد رئيس مجلس الوزراء في تنفيذ مهامه ، وتأمين اعمال مجلس الوزراء الذي ينعقد اسبوعيا ، ودرس جميع المعاملات التي ترد إلى رئاسة مجلس الوزراء من الوزارات والادارات العامة وتقييمها ومعرفة مدى انطباقها على القوانين والانظمة والتدقيق في توافقها مع السياسة العامة للدولة ومع القرارات السابقة المتخذة والمدى الذي يمكن ان يؤمن احتياجات الادارات الهامة وتحضير جدول اعمال مجلس الوزراء بالتعاون مع :

أ - فرع الشؤون الوزارية الذي يتعاطى جميع القضايا والاعمال المتعلقة بشؤون مجلس الوزراء ، برئيس فرع - برتبة مدير او مدير عام .

ب - فرع الشؤون القانونية ، ومناط به درس المشاريع والمعاملات التي ترد إلى رئاسة مجلس الوزراء من الوجهة القانونية وابداء الرأي فيها ، وهو برئيس فرع - برتبة مدير او مدير عام .

ج - فرع الشؤون الفنية ، برئيس فرع - برتبة مدير او مدير عام ، يقوم بابداء الرأي والقيام بالدراسات الفنية على المشاريع والمعاملات والقضايا التي لها الطابع الفني .

د - فرع المراسم والعلاقات العامة ، برئيس فرع - برتبة مدير او مدير عام ، هو يقوم بتنظيم الاستقبالات ، والمواعيد ، وتأمين العلاقات العامة العائدة لرئاسة مجلس الوزراء .

هذه هي الهيكلية الاساسية على صعيد القمة ، والى جانبها ١٦ رئيس مصلحة ، و٢٣ رئيس دائرة ، اضافة إلى المحررين والكتبة والاداريين .

احيل مشروع القانون المعجل ، وسط فرح كبير من قبلي ، وآمال اكبر علقت عليه من قبل المخلصين من اهل الادارة ، على مجلس النواب للمناقشة والتصديق . بيد ان مشروع القانون المعجل هذا بقي مؤجلا في المجلس النيابي ، ومرت سنة وثلاثة اشهر من دون تصديقه ، ثم تغيرت الحكومة .

جاءت الحكومة الجديدة ، هذه المرة ، برئاسة الرئيس رشيد كرامي ؛ وبعد ايام من تشكيل تلك الحكومة ، ابلغت الرئيس رشيد كرامي انه لم يعد من المقبول السكوت على تأخير هذا المشروع في مجلس النواب . وهنا انفعل الرئيس رشيد كرامي ، وقال انه سوف يأخذ مرسوماً في مجلس الوزراء يوضع فيه مشروع القانون المعجل موضع التنفيذ بمرسوم - وهكذا ، رأى هذا القسم من طموحاتي لتحسين الادارة النور ، فصدر اخيرا المرسوم رقم ١٠٦٦٨ بتاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٧٥ القاضي بتنظيم جهازي رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزرء .

وبعد سنوات طويلة من المعاناة . . .اصبحنا امام مؤسسة وطنية فاعلة

كان اعتزازي ، وما زال ، بهذا الامر كبيرا جدا . لقد دخلت معركة استمر نضالي فيها اكثر من خمس عشرة سنة ، ولم تكن معركتي لصالح شخصي بل لقضية ادارية وطنية كبرى ، وانتصرت ، ولم يكن انتصاري انتصارا شخصيا ؛ بل كان انتصارا للبنان ولرئاسة الحكومة فيه . سعيت إلى ما اعتقدته اساسا في تطوير فاعلية جهاز رئاسة مجلس الوزراء وتحسينها ، فكان ان تحقق ما يطور ويحسن من فاعليتي جهاز رئاسة مجلس الوزراء وجهاز رئاسة الجمهورية ؛ ولعلي كنت في هذا بمثابة الجندي المجهول الذي عمل بوحي من ضميره وحقق لرئاسة مجلس الوزراء ما لم يتحقق لها منذ فجر الاستقلال وحتى ذلك اليوم .



الفصل الخامس

مؤتمرات القمة العربية في مواجهة الخطر على الأمن القومي العربي

رفض الرئيس فؤاد شهاب فكرة تجديد ولايته لرئاسة الجمهورية . وكان هذا الرفض قوياً وحاسماً رغم المحاولات الكثيرة التي قام بها مناصرو الرئيس من النواب والسياسيين محاولين اقناعه بفكرة تجديد الولاية . من هنا ، لم يكن أمام «رجال النهج الشهابي» الا البحث عن رئيس للجمهورية ، يخلف الرئيس فؤاد شهاب ، ويكون من طينته ، ومن نوعه ، ومن المحافظين على خطه وتوجهاته .

بدأ التحضير لانتخابات رئاسة الجمهورية ، وبدأ معه تداول بأسماء المرشحين ينتشر بين أولي الشأن ، بيد أن «الشهابيين» لم يظهروا اقتناعاً بأي واحد من المرشحين الذين برزت أسماؤهم على الساحة ، من جهة ثانية ، فقد كان ثمة هاجس أساسي يسيطر على تفكير «رجالات النهج الشهابي» ومخططاتهم ، وهو منع فوز السيد سليمان فرنجية ، بصفته مرشحاً للمعارضة . ووسط القلق من وصول مرشح المعارضة إلى الرئاسة ، وفي خضم البحث عن مرشح يتفق عليه «الشهابيون» ، ويكون في الوقت عينه قادراً على تأمين تأييد الاصوات الناخبة في المجلس النيابي . . وفي هذه المرحلة ، برز اسم الاستاذ شارل حلو ، على ساحة الاسماء المتداولة ، مرشح تسوية يرضي معظم الأطراف ، وتؤيده الاكثرية النيابية .

كان الاستاذ شارل حلو ، عهدذاك ، وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة ، ولعله

كان قد لعب دوراً مهماً في تحضير نفسه لهذا الحدث ، خاصة وانه كانَ يعمل بجهد على لقاء معظم السياسيين بصورة متواصلة ، اما عبر المناسبات الاجتماعية التي تسمح بمثل هذه اللقاءات ، أو بزيارته لهم في منازلهم . وأذكر ، في هذا المجال ، أن الاستاذ شارل حلو كان ، قبل أسبوع واحد من انتخابه للرئاسة ، يزورني في مكتبي في رئاسة الوزارة ، وانه التقى عندي بفضيلة الشيخ شفيق يموت ، الذي كان ، في ذلك الحين ، رئيساً للمحاكم الشرعية السنية العليا . ودار الحديث بين الاستاذ شارل حلو والشيخ شفيق حول موضوع رئاسة الجمهورية ، وتم التشاور بين الرجلين على أمل أن تكون المعركة لمصلحة الاستاذ شارل حلو .



□ الرئيس شارل حلو □

وكيفما دار الامر ، فقد انتخب الاستاذ شارل حلو رئيساً للجمهورية اللبنانية ، خلفاً للرئيس فؤاد شهاب ، من غير عراقيل أو صعوبات سياسية تذكر ، أكان ذلك في الداخل أو في الخارج ، بيد أن هذا الانتخاب جاء في مرحلة عربية صعبة .

مرحلة عربية صعبة

أنشئت جامعة الدول العربية في منتصف أربعينات القرن الحالي ، وكان هذا بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت تحولات مهمة في النظام العالمي ، وقد تمثل هذا التحول بهبوط قوى كبرى ، وصعود قوى عظمى جديدة ممثلة ، بصورة أساسية ، بالولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي . والملاحظ ، أنه بقدر ما كانت مقومات قيام جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ موحية بالأمل في تحقيق تطور سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي للدول العربية المشاركة ، وفي ظل استقلال وطني وقومي ، فان الجامعة واجهت ظروفاً محبطة بعد سنوات قليلة من قيامها .

تمثلت الصدمة الاولى القاسية ، في مسيرة جامعة الدول العربية ، بقيام دولة الكيان

الصهيوني سنة ١٩٤٨ ، وبفشل الدول العربية السبع ، المشكلة لجامعة الدول العربية في منع القوى الصهيونية من الاستيلاء على فلسطين . وانتهت هذه الصدمة الى هزيمة عسكرية وسياسية ونفسية على الصعيد العربي ، وكان لهذا كله أن زرع المرارة في النفوس ، والالغام المتفجرة في مسيرة الجامعة .

كان من المفترض ، بعد هذه الحال من خسارة أجزاء غالية من أرض فلسطين ، أن تضع الدول العربية قضية الأمن القومي العربي على قمة أولويات عملها العسكري والسياسي . وكان يجب أن تبقى هذه الأولوية المصيرية بعيدة عن لغة الشعارات الجوفاء ، والخطب الانفعالية ، وانصراف العديد من حكومات الأقطار العربية إلى البحث عن مصالحها الذاتية ، والتملص من المسؤوليات العربية المشتركة خوفاً من أن يقودها الالتزام بهذه المسؤوليات ، أو حتى التعامل معها ، إلى مواجهات خطرة مع العدو تعتقد أن لا طائل لها بها .

لم تلبث اسرائيل ، وضمن هذه الأجواء من قبل الدول العربية ، إلا أن تحولت ، وبعد سنوات قليلة من قيامها ، إلى أداة تعمل على هدم الكيان العربي ، بل إن اسرائيل أصبحت تمثل التهديد المصيري الأكبر الموجه إلى الأمة العربية جمعاء ، ومن هنا ، فقد تعددت حروب اسرائيل العدوانية على الدول العربية ، وارتفعت وتيرة التحديات الاسرائيلية ضد الشعب العربي على مدى سنوات طويلة . وكان من أبرز نتائج هذه الحال وأخطرها ، أن شنت اسرائيل أربع حروب شاملة على العالم العربي . كانت أولى هذه الحروب حرب سنة ١٩٤٨ ، إذ تم اغتصاب أقسام كبيرة جداً من الفلسطينيين لصالح مشروع دولة الكيان الاسرائيلي ، كما تم تهجير عدد كبير جداً من الفلسطينيين عن أراضيهم وأرزاقهم ، وكانت ثانية هذه الحروب ، سنة ١٩٥٦ ، عندما اشتركت اسرائيل مع فرنسا وانكلترا في «حرب السويس» التي كانت موجهة ضد مصر ، وضد السياسة العربية والداخلية لعبدالناصر . أما ثالثة هذه الحروب ، فكانت حرب ١٩٦٧ الأشهر ، والأقسى ، والتي مني العرب فيها بخسارة كانت علامة فارقة في تاريخهم المعاصر . وتأتي سنة ١٩٧٣ لتكون عام الحرب الرابعة ، وهي الحرب التي خاض فيها العرب ، عبر مصر وسوريا ، ذلك القتال الاسطوري الذي استطاعت

القوات العربية فيه عبور «قناة السويس» ، وهدم «خط بارليف» الذي أقامته القوات الاسرائيلية في وجه القوة العربية ، ولم تكتف اسرائيل بهذه الحروب ، بل شنت حرباً طويلة الأمد ، أدت إلى احتلال قسم من الأراضي اللبنانية في الجنوب والبقاع الغربي في سنة ١٩٧٨ ، ثم تحولت إلى ضرب للبنى التحتية في لبنان إبان الاجتياح الاسرائيلي للعاصمة اللبنانية ، بيروت ، سنة ١٩٨٢ .

ومن المؤسف ، أنه ورغم كل الذي حصل ، ورغم التجارب القاسية والمرة والمكلفة التي عاشها العرب ، وعانتها الدول العربية جراء هذا الوضع ، فان حكومات هذه الدول لم تزل ، حتى اللحظة ، تعاني مأزقاً صعباً يتمثل في عدم تمكنها من اتفاق واضح حول مفهوم موحد للأمن القومي العربي ، أو حول نظام كامل لهذا الأمن القومي . وليس لهذا الواقع إلا أن يشهد بوضوح على أن العرب لا يزالون يفتقرون ، وللأسف الشديد ، إلى رؤية قومية مشتركة .

معاهدة الدفاع العربي المشترك

جاءت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية الموقعة سنة ١٩٥٠ ، لتكشف عن سلبيات كثيرة وهامة ، وكان لهذه السلبيات أن تؤدي إلى ثغرات في المعاهدة ، بما يسمح للدول الاعضاء فرصة تعطيل فاعليتها ، والتنصل من بنودها . ومن أبرز هذه السلبيات :

١ - عدم التزام الدول الأعضاء باستخدام قواتها المسلحة للدفاع عن أي بلد عربي آخر يتعرض للعدوان من الخارج ، سواء بمبادرة من هذه الدولة أو بالمشاركة مع دول عربية أخرى .

٢ - ترك حرية التصرف في تقديم العون للدولة المعتدى عليها ، وحرية توضيح نوعية هذا العون ، من غير ما تحديد واضح لأسلوب العمل وطرق المساعدة .

كان لهذه السلبيات أن تركت آثارها بوضوح على الساحة العربية ، بل وعلى وحدة هذه الساحة ، ولم يكن للقول بأن المعاهدة اعتبرت إن أي اعتداء مسلح يقع على أي دولة عربية ، هو اعتداء على كل الدول العربية المتعاقدة ، أو ان على الدول

العربية المتعاقدة أن تبادر ، في هذه الحال ، فوراً وإعمالاً لحق الدفاع المشترك ، إلى تقديم العون للدولة المعتدى عليها ، مستخدمة في ذلك مختلف الوسائل ، بما في ذلك القوة المسلحة ضمن اطار التعاون العسكري بين الدول العربية من أجل تعزيز مقوماتها العسكرية ، أن يكون قولاً ذا شأن حقيقي أو جدي فاعل في هذا المجال ، لقد ظل هذا القول ، وأقوال ونصوص أخرى مشابهة له ، وكأنها جميعاً من باب الفعل الاستنسابي أكثر منها من باب الفعل الالزامي ، وظل الحال مرتبطاً بالمزاجيات السياسية أكثر من ارتباطه بالاستراتيجيات السياسية وأصول العمل الدفاعي المشترك .

أما أبرز ايجابيات المعاهدة ، فتكمن في :

١- ان هذه المعاهدة كانت أول خطوة عملية وجدية فتحت الطريق نحو العمل العربي المشترك .

٢- تضمنت المعاهدة عدة آليات للتعاون العسكري كان من شأنها أن تدفع بالعمل والتعاون العسكريين العربيين ، وعلى مستوى جامعة الدول العربية ، قدماً إلى الامام .

٣- أنشأت قيادة عسكرية عربية موحدة .

كان «مجلس الدفاع العربي المشترك» ، على المستوى النظري ، من أبرز هذه الآليات ، التي أفرزتها «معاهدة الدفاع العربي المشترك» ، للتعاون العسكري بين الدول العربية المنتسبة إلى المعاهدة ، فمن جهة أولى ، كان لهذا المجلس سلطة اتخاذ قرارات ملزمة بشأن متطلبات الدفاع ، وكان من جهة ثانية ، يضم وزراء الخارجية والدفاع العرب ، إضافة إلى «الهيئة الاستشارية العسكرية» . أما هذه الهيئة ، والتي تمثل مؤسسة وسيطة بين «مجلس الدفاع المشترك» و«اللجنة العسكرية الدائمة» ، فقد كانت تضم رؤساء أركان الجيوش العربية ، وتقوم بالاشراف على أعمال هذه اللجنة ، أما «اللجنة العسكرية الدائمة» ، فكانت تضم ممثلي رؤساء الأركان العربية ، ومهمتها وضع الخطط الدفاعية ، وتهيئة الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطط .

الخطر على الأمن القومي

واجهت المعاهدة ، بسلبياتها ، وايجابياتها ، أول اختبار حقيقي لها عند وقوع «العدوان الثلاثي» على مصر في تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٥٦ . وتبين ، حينذاك ، أن المعاهدة قاصرة عن تحقيق التعاون العربي المشترك على الارض ، بل هي مقصرة ، أيضاً ، في مساعدة بعض الدول العربية لبعضها الآخر تأميناً لنجدة الدولة المعتدى عليها . ولعل السبب الرئيس لهذا القصور يكمن ، في الدرجة الأولى ، في الخلافات العميقة الواقعة بين دول الجامعة العربية ، كما يكمن ، في الدرجة الثانية ، في ضعف القوات المسلحة العربية كماً ونوعاً ، ويكمن ، في الدرجة الثالثة ، في قصور جامعة الدول العربية في اداء واجبها القومي ، إذ لم ينعقد "مجلس الدفاع العربي المشترك» ، ولو لمرة واحدة . أما السبب الاهم والابرز لهذه الحال المؤسفة ، فاستشراء الخلاف بين الدول العربية الأعضاء ، اضافة إلى عدم وجود قواعد محددة وعملية واضحة لسياسة التعاون العسكري العربي .

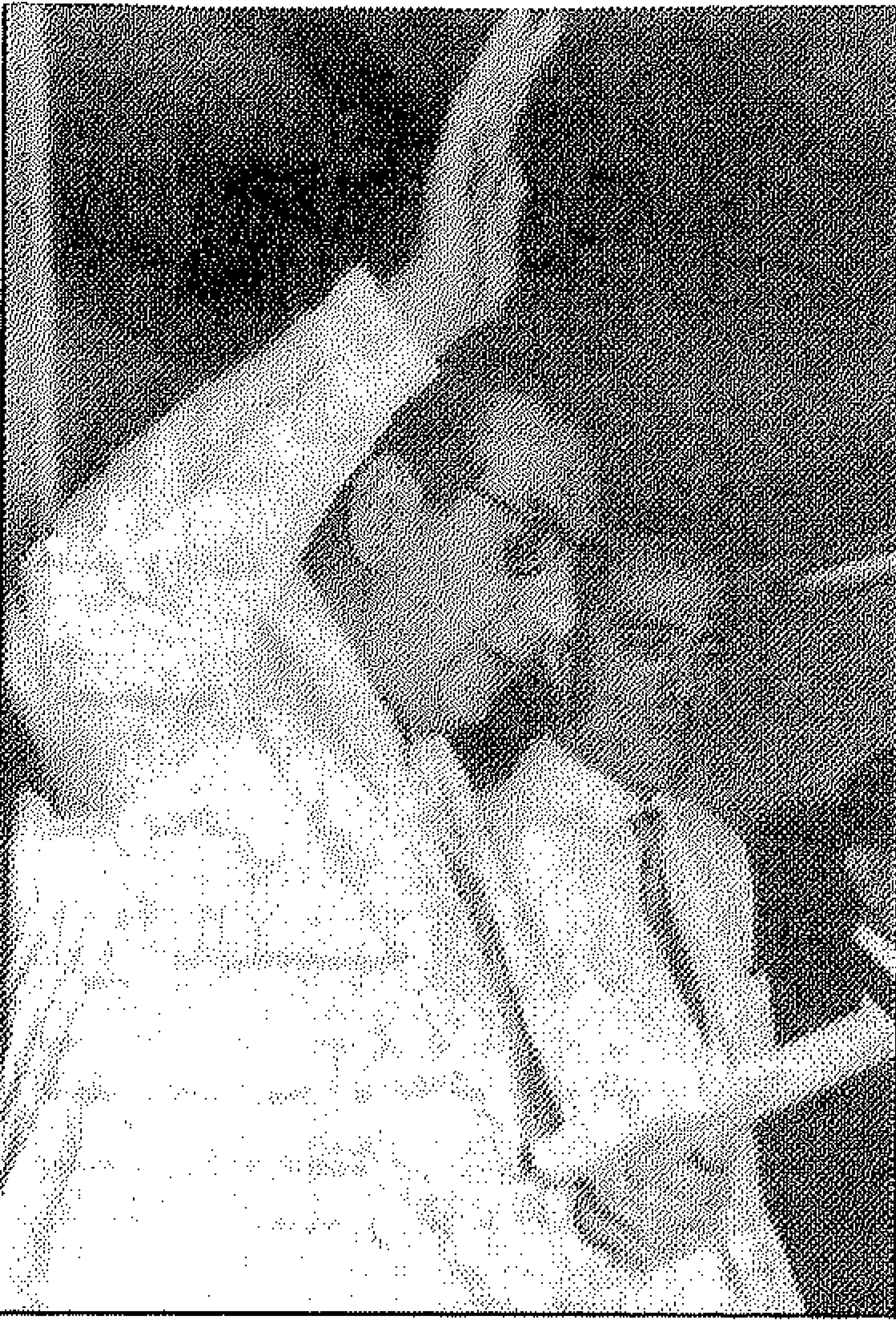
رأت مصر ، إزاء هذا الخطر المحدق بالأمن القومي العربي ، أنه لا بد من القيام بعمل عربي مشترك في وجه هذه التهديدات ، فدعت إلى عقد أول مؤتمر قمة عربي لمواجهة مشروعات اسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن ، عقد المؤتمر في كانون الثاني (يناير) من سنة ١٩٦٤ في القاهرة ، وهناك تقرر اتخاذ اجراءات عملية لمواجهة الخطر الاسرائيلي ، وكانت هذه الاجراءات تجمع ما بين الاجراءات الفنية والأخرى الميدانية والدفاعية . وتم ، في هذا الصدد ، تشكيل «القيادة الموحدة للجيوش العربية» .

انعقد المؤتمر الثاني للقمة في أيلول سنة ١٩٦٤ ، تحت شعار «العمل على تحرير فلسطين» ، والالتزام بـ «عمل خطة عمل عربي مشترك» بكل الامكانات والطاقات ، ثم كان المؤتمر الثالث للقمة ، في أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٥ ، الذي أقر «ميثاق التضامن العربي» ، وتنظيم العمليات المشتركة . بيد أن ثغرة كبيرة بقيت جرحاً مفتوحاً في خاصرة كل هذه الجهود العربية ، إذ ترك القيام بهذه المسؤوليات الجسام ، والمصيرية ، والحيوية جمعاء على عاتق القيادات القطرية وهمتها ، ولم تتشكل ، للقيام بأعباء هذه المسؤوليات ، قيادة قومية موحدة تحمل همها ، وتنسق أمورها ،

وتوحد أوامرها ، وتتحمل مسؤوليتها بوجودها الموحد والموحد في آن . وكان لهذه الثغرة الاساسية أن أدت إلى بروز المعوقات أمام عمل القيادة الموحدة ، بل جعلتها عاجزة عن ممارسة اختصاصاتها ومهامها . وهكذا تلاشت أكثر الفرص العربية لتحقيق التعاون العربي بسبب انعدام فاعلية الاجهزة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية .

بداية عهد الرئيس شارل حلو

أطل عهد الرئيس شارل حلو ، على لبنان ، في خضم هذه المرحلة التاريخية من الحياة السياسية والعسكرية العربية المعاصرة ، وفي ظل تتابع الأحداث في المنطقة والعالم على صعيد ما عرف ، دولياً ، باسم «الحرب الباردة» بين الجبارين العالميين ، آنذاك ، الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ، وفي ظل ما ترتب ، وكان يترتب ، على هذه الحرب من صراعات عسكرية وسياسية هنا وهناك . ، وهكذا ، فقد كان أهل السياسة في لبنان ، وعلى رأسهم الرئيس حلو والحكومات التي سوف تتشكل في عهده ، أمام تحديات أساسية ، كان من واجب المسؤولين اللبنانيين مراقبة الاحداث بعين يقظة ، وتوثيق عرى التعاون والتضامن مع الدول العربية كيما يتمكن الجميع من إتخاذ المواقف الموحدة التي تحددها المصلحة العربية المشتركة .



☐ الرئيس شارل حلو يؤدي القسم الدستوري سنة ١٩٦٤ والى جانبه رئيس مجلس النواب كامل الاسعد ☐

كانت المبادرة الأولى في عهد الرئيس شارل حلو ، في هذا المجال ، متعلقة بالسياسة الخارجية للبنان ، في بعديها العربي والدولي . وتحقق هذا الامر عندما قام الرئيس شارل حلو بزيارة كل من مصر ، وفرنسا ، والفاتيكان ، فجاءت هذه الزيارة لترسم خطا تؤكد السياسة الخارجية اللبنانية عبر حضورها القوي ، وفاعليتها المميزة عبر هذه المراكز الدولية الثلاثة التي كانت تشكل عنصراً فاعلا وأساساً في رسم الفاعلية السياسية للمنطقة .

شكلت هذه الزيارة مؤشراً سياسياً واضحاً ، اذ نتج عنها ما فهم على أنه تحرك باتجاه القضايا الاقليمية ضمن الدائرة العربية الناصرية ، مع شيء من التحفظ ، وتحرك ضمن الدائرة الغربية ، مع ابراز لعدم الانحياز ، عبر ما يربط بين لبنان وفرنسا ، كما كان ثمة سعي لتجديد التأكيد على العيش الداخلي في لبنان عبر الصلة المميزة التي تربط البلد بالفاتيكان . أما الترجمات العملية لهذه السياسة فقد كانت عبر النشاطات اللبنانية ، التي تمت في عهد الرئيس شارل حلو ، في المجالات العربية والدولية والداخلية .

تجسدت الرغبة في التعاون اللبناني مع الدول العربية ، في عهد الرئيس شارل حلو ، من خلال نشاط لبنان في جامعة الدول العربية ، وعلاقته بدولها وحكومات هذه الدول . واكتسب هذا التجسد قوة ونفوذا بعد كل من مؤتمري القمة العربيين ، الأول والثاني ، اللذين انعقدا خلال كانون الثاني (يناير) وأيلول (سبتمبر) من سنة ١٩٦٤ . لقد اجتمع ملوك العرب ورؤساؤهم في رحاب جامعة الدول العربية وباتت المقررات التي تتعلق بالمصالح العربية العليا والقضايا المصيرية العربية تصدر عن أعلى المستويات وأرفع المسؤوليات القيادية العربية . ولا بد من القول أن هذا التطور التاريخي في حياة جامعة الدول العربية قدم للبنان خدمة جلى ، وأمن له دوراً عربياً بارزاً بالنسبة إلى رؤاه وللدور الذي يطمح إلى أن يلعبه ، بعيداً عن الدخول في صراعات الانخراط في المحاور العربية التي كثيرا ما تتشابك قضاياها وتتضارب رؤاها . لقد زاد ، هذا المنهج للعمل العربي ، عبر جامعة الدول العربية ، من تمسك لبنان العربي ، السيد المستقل ، بالجامعة ، ومن جهة ثانية ، فقد قويت رغبة لبنان للاسهام في أعمال جامعة الدول العربية من خلال معاهدة التعاون العربي المشترك ، بل جعلته أشد ايماناً بجدوى التعاون العربي على أساس ميثاقها .

وكان للبنان أن يشارك ، على صعيد آخر ، في أعمال المؤتمر الثاني للدول غير المنحازة ، في الخامس من تشرين الاول (أكتوبر) سنة ١٩٦٤ في القاهرة ، ضمن هذه السياسة التي رسمها عهد الرئيس شارل حلو ، وكان لنتائج أعمال هذا المؤتمر الصدى العالمي الكبير ، كانت مشاركة لبنان في أعمال هذا المؤتمر ، بوصف لبنان دولة غير منحازة ، وذلك انطلاقاً من المشاركة اللبنانية السابقة في مؤتمر بلغراد . وكان للبنان أن

يعلن ، عبر هذا المؤتمر ، أنه دولة غير منحازة ، ودولة لم تتقيد بأحلاف ، ولم تسمح بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها . وقد أعلنت حكومة الرئيس الحاج حسين العويني ، في أيلول من ذلك العام ، وكان الرئيس العويني ، آنذاك ، وزيراً للخارجية اللبنانية ، أن لبنان «إذ يحرص على سياسة عدم الانحياز ونصرة الحق ، حرصه على استقلاله وسياسته ومصلحته الوطنية ، فانه لن ينسى قضية فلسطين ، والحقوق المغتصبة لشعبها ، علماً بأن اسرائيل وليدة الاستعمار ورقبة جسر له في بلادنا» .

من جهة ثانية ، أكدت الحكومة الثانية التي شكلها الرئيس حسين العويني ، في عهد الرئيس شارل حلو ، في بيانها الوزاري بتاريخ ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ ، وكان وزير الخارجية فيها الاستاذ فيليب تقلا ، بأن سياسة لبنان الخارجية تنبع من واقع لبنان وواقع محيطه ، وترتكز قواعدها على المبادئ التي تحددت سنة ١٩٤٣ ، وإن «رائدنا في ممارسة هذه السياسة أن تظل علاقاتنا مع الدول العربية علاقات أخوة وود صافيين ، وتعاون وتعاضد على ما فيه خيرها وخير لبنان ، مؤيدين حرصنا على تعزيز جامعة الدول العربية واحترام ميثاقها ، وتنفيذ التزاماتها الناتجة عن ميثاق الدفاع العربي المشترك ، وعلى واجبنا في قضية فلسطين ، والالتزام الكامل بمقررات مؤتمري الملوك والرؤساء العرب» .

وجاء وقت طبقت فيه الدول العربية نظام الخدمة العسكرية الالزامية ، وبدأت تمارس تقوية لطاقاتها العسكرية . أما لبنان ، فقد أحجم عن القيام بأي خطوة في هذا المجال ، واكتفى بالانضمام الشكلي إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك ، والاشتراك في مجلس الدفاع العربي في إطار جامعة الدول العربية ، ولذا فان القرارات التي اتخذها مجلس القمة العربية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ ، شكلت مفاجأة عملية للبنان .

قضت قرارات «مؤتمر القمة» بتحويل مجرى مياه نهر الأردن ، وحماية هذا العمل عسكرياً ، وهكذا ، فقد بات مترتباً على لبنان مسؤولية عربية جديدة لم يكن على استعداد كاف لتلبيتها . إنها مسؤولية المشاركة الفعلية في خطة عسكرية عربية مشتركة تقضي بعدة من أمور لعل من أبرزها :

١ – تعزيز السلاح الجوي اللبناني إضافة إلى الدفاعات العسكرية الأخرى .

٢ – إنشاء محطة للرادار على إحدى قمم الجبال العالية في لبنان .

وكان جهاز الدفاع الجوي اللبناني يتطلب شراء صواريخ «كروتال» الفرنسية ، على أن يقدم الصندوق العربي المشترك ثمن الاستعدادات العسكرية البالغة قيمتها خمسين مليون جنيه استرليني . وكان الرئيس جمال عبدالناصر يبدي ، على هذا الأساس ، التفهم المخلص لواقع لبنان وامكاناته ، ويدافع عما كان يعبر عنه بـ «وضع لبنان الخاص» ، مقدراً ظروفه ، وقد سمعت شخصياً من الرئيس حسين العويني ، وفي أكثر من مناسبة ، هذه النقطة بالذات ينقلها الرئيس العويني عن الرئيس جمال عبدالناصر .

مؤتمر رؤساء الحكومات العربية سنة ١٩٦٥

عقد بتاريخ التاسع من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٦٥ ، في مقر جامعة الدول العربية ، مؤتمر الحكومات العربية المنبثق عن مؤتمر الملوك والرؤساء العرب الذي انعقد سنة ١٩٦٤ ، ترأس المؤتمر رئيس الوفد السوري ، وحضرت وفود الدول العربية ،



□ الوفد اللبناني الى مؤتمر رؤساء الحكومات العربية في القاهرة وقد بدا في الصورة الرئيس العويني وخلفه الوزير تقلا والعميد شميط والسفير أبوخاطر وعمر مسيكة وفؤاد البزري المدير العام الفني في رئاسة الجمهورية □

ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، آنذاك ، السيد أحمد الشقيري ، والقائد العام للقوات العربية المشتركة الفريق أول علي علي عامر ، ومندوبو القيادات العربية . وكانت مشاركة لبنان من خلال وفد برئاسة رئيس مجلس الوزراء الحاج حسين العويني ، وعضوية وزير الخارجية السيد فيليب تقلا ، والزعيم الركن يوسف شميط رئيس الاركان ، وسفير لبنان في مصر السيد جوزيف أبوخاطر ، والمدير العام للشؤون الفنية في رئاسة الجمهورية السيد فؤاد البزري ، وعينت ، شخصياً ، بصفة أمين سر للوفد .

كان هذ المؤتمر أول مناسبة لي للمشاركة ، مع وفد لبناني رسمي ، على صعيد المؤتمرات الكبرى . ولذا ، فقد كانت سعادتي كبيرة بهذه المشاركة ، وكنت أقوم بتحضير الاوراق والمستندات اللازمة ، وتسجيل الاقوال ، والآراء والاقتراحات ، والمناقشات ، والتوصيات ، لم أترك أي اشارة أو ملاحظة إلا وسجلتها وحفظتها .

ولقد سجلت في مذكراتي ، يومذاك ، جدول أعمال المؤتمر ، الذي كان حافلاً بالقضايا المتعلقة بالشؤون السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية . ومن أهم هذه القضايا :

- دعم التضامن العربي .
- دراسة المشروع العربي لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده .
- مناقشة الجانب العسكري .
- البحث في موضوع الكيان الفلسطيني .
- مناقشة الاتفاقيات الاقتصادية المطروحة في نطاق جامعة الدول العربية ، مثل إتفاقية «المؤسسة المالية العربية» ، و«اتفاقات البترول العربي» ، و«الوحدة الثقافية العربية» . .

وكان النقاش السياسي حول شروط تحويل مياه نهر الاردن يستأثر بالاهتمام الأساسي من اجتماعات رؤساء الحكومات العربية ، وقد تحفظ الوفد اللبناني على

عدة نقاط أساسية ، وجوهرية في عدد من الموضوعات العسكرية والفنية والاقتصادية التي طرحت في هذا المؤتمر . ومن أبرز هذه التحفظات اثنان ، الأول منهما يتعلق بموضوع تحويل مياه نهر الأردن ، في حين يتعلق الثاني بموضوع الاتفاقيات الاقتصادية الأساسية في نطاق جامعة الدول العربية .

التحفظات اللبنانية حول موضوع تحويل مياه نهر الأردن

قدمت القيادة اللبنانية تقريراً عرضت فيه مخططاتها لتنفيذ توجيهات القيادة العامة العربية ، وطلبت ، القيادة اللبنانية ، عرض خطتها على مجلس الدفاع العربي المشترك ، فاللجنة الفنية درست مشروعين لتحويل روافد نهر الأردن داخل كل من الاراضي السورية واللبنانية . واستقر الرأي على اقامة محطة الضخ داخل سوريا ، في حين طلبت الحكومة اللبنانية احالة الموضوع على مجلس الدفاع المشترك لبحثه واتخاذ القرار المناسب بشأنه . وقد تكلم وزير خارجية لبنان ، باسم الوفد اللبناني ، شارحاً وجهة النظر اللبنانية . ومما دونته في أوراقي من كلام وزير الخارجية اللبنانية في هذا المجال .

«إن وجهة النظر اللبنانية ، حول موضوع اختيار محطة الضخ ، تستند أولاً وآخراً إلى دراسات عسكرية وفنية دقيقة . وقد قامت لجان مختصة بدراسة هذا الموضوع ، وهذه الدراسة هي التي كانت أساساً لوجهة النظر اللبنانية . أما اذا كان هناك من خلاف بين وجهة نظر القيادة اللبنانية ووجهة نظر القيادة العامة ، فاني أرجو ، باصرار ، أن يدرس الموضوع ملياً قبل اتخاذ أي قرار نهائي بشأنه ، ولا مندوحة من الاشارة إلى أن أي قرار يتخذ في هذا الموضوع ينبغي أن يتخذ بالاتفاق مع جميع الجهات المختصة وباقتناعها . وإني أرجو ، بإخلاص ، أن يفهم موقف لبنان حيال هذه القضية ، وهو موقف تمليه الاعتبارات العسكرية والفنية بالدرجة الاولى . أما فيما يتعلق بالخطة العسكرية لجهة حشد الجيوش العربية على الحدود ، ودخول هذه الجيوش من دولة عربية إلى دولة عربية أخرى ، نرى لزاماً علينا أن نوفق بين صلاحية القائد العام في تحريك القوات العربية ، وبين الأصول الدستورية التي لا يمكن مخالفتها أو إهمالها في أي حال من الاحوال .

إننا نوافق على تنفيذ أي خطة تضعها القيادة ، ولكن هذا كله لا ينفي بقاء شرط اتباع الأصول الدستورية ، وهي ، فيما خص لبنان ، تنص على أنه يجب أن تؤخذ ، أولاً ، موافقة مجلس النواب على دخول جيوش عربية إلى أراضيه . صحيح أن القضية بحثت في مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في الاسكندرية سنة ١٩٦٤ ، وقد حدد المؤتمر صلاحية القائد العام في تحريك القوات العربية ، ولكننا نرى أن هذا القرار لم يكن كاملا بالنظر إلى الواقع الذي أشرنا اليه سابقاً ، وهو الاصول الدستورية التي يجب أن تراعى في كل دولة عربية . وأرجو أن يكمل هذا القرار حتى يزيل كل حذر وكل شك . ومما لا شك فيه ، أن دخول الجيوش إلى أي بلد هو تنازل من هذا البلد عن جزء من سيادته ، وهناك أصول دستورية لا يمكن تجاهلها حيال هذا الأمر .

وأكرر ، أن الأمر في لبنان يقضي بأن يعرض الموضوع على السلطة التشريعية للحصول على إذن منها يرخص بموجبه للحكومة في السماح لقوات عسكرية غير لبنانية بالدخول إلى الأراضي اللبنانية .

يبقى موضوع آخر لم يعالجه مؤتمر الملوك والرؤساء العرب ، وهو شروط تنظيم الجيوش العربية وتحريكها عند وقوع القتال أو بعده ، ويقتضي هذا الموضوع توضيحاً لا بد منه» .

ثم أعلن وزير الخارجية اللبنانية ، السيد فيليب تقلا ، بعد انتهاء اجتماع مجلس الدفاع العربي في السادس عشر من أيار (مايو) ١٩٦٥ أن لبنان يطالب أولا ، وقبل كل شيء آخر ، تأمين الحماية العسكرية له ، وخاصة الحماية الجوية . ثم انتهى كل هذا البحث إلى تأجيل .

التحفظات حول الاتفاقية الاقتصادية والثقافية المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية

تلا الأمين العام لجامعة الدول العربية تقريره حول موضوع الاتفاقيات الاقتصادية الأساسية المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ، جاء في تقريره ، وكما دونت في مذكراتي ، ما حرفيته :

«اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية ، واتفاقية إنشاء المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية : لمناقشتها وتصديقها» .

وأجاب رئيس الوفد اللبناني ، الرئيس الحاج حسن العويني ، على تقرير الأمين العام بما دونت حرفيته في مذكراتي ، وجاء فيه :

«إن لبنان اتخذ بشأن هذه القضايا مواقف خاصة ، وهو لا يستطيع تبديل هذه المواقف ، وهو يرجو ، فيما خصه ، أن يرجأ البحث إلى اجتماع المجلس الاقتصادي وغيره من الأجهزة المختصة . أما بالنسبة لاتفاقية المؤسسة المالية العربية ، فان هذه الاتفاقية معروضة حالياً على مجلس النواب اللبناني ، وهو لم يصدقها بعد» .

أما بالنسبة لاتفاقية الوحدة الثقافية العربية ، فقد تلا الأمين العام لجامعة الدول العربية تقريره حول الموضوع ، وجاء في التقرير أن الوزراء العرب وقعوا على الاتفاقية ما عدا وزير لبنان ، وان مجلس جامعة الدول العربية وافق على الاتفاقية ما عدا الوفد اللبناني ، وكان جواب الوفد اللبناني ، كما احتفظت به في مذكراتي :

«لم يوقع لبنان حتى الان هذه الاتفاقية لأنه أبدى وجهة نظره ، ورجا إعادة البحث من أساسه في الموضوع ، حتى تصبح الاتفاقية عملية وقابلة للتنفيذ من قبل الجميع . وبانتظار تحقيق هذا الأمر ، فان لبنان لا يستطيع أن يبدي رأياً جديداً في الموضوع» .

ومن الواضح أن لبنان كان يساير ، في هذه الشؤون ، أموراً سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية لا يؤمن فعلياً بكثير منها . ومن هذا أن الوفد اللبناني أبدى تحفظه على البدء باجراءات تنفيذية قبل استكمال الاستعدادات العسكرية ، وربط الموافقة على دخول قوات عربية إلى أراضيه بتصويت المجلس النيابي اللبناني وموافقة رئيس الجمهورية والحكومة اللبنانيين . ويقول الرئيس شارل حلو ، في هذا السياق :

«عدت من الاسكندرية ، من مؤتمر القمة العربي سنة ١٩٦٤ ، بقرار يقضي بتحويل روافد نهر الأردن ، من دون أن أكون متأكدا من وجود وسائل الحماية الكافية على حدود لبنان . وكانت قضية الحدود تشغل بالي . وأود الاشارة إلى أن الصيغة التي

وضعت في المؤتمر بالحفاظ على الأنظمة القائمة ، قد صححت ، أكثر فقرة فيها بناء لطلبي . وصدرت التوصية تعبيراً عن التحفظ الطبيعي للبنان» .

خلاصة تجربتي الأولى

يمكنني القول ، انطلاقاً من تجربتي أمين سر للوفد اللبناني إلى مؤتمر رؤساء الحكومات العربية سنة ١٩٦٥ ، ومن دوري في تلك المرحلة باعتباري رئيساً لديوان رئاسة مجلس الوزراء انني اكتشفت الملامح الأولى للسياسة اللبنانية - العربية في تلك المرحلة . ولعلي أستطيع الاشارة إلى هذه الملامح عبر النقاط التالية :

○ أولاً : كان لبنان يحرص على عدم الدخول في لعبة المحاور العربية حتى لا ينقسم الوضع اللبناني الداخلي مابين تلك المحاور ، وتتكرر «ثورة ١٩٥٨» . ولذا ، فقد توجه لبنان إلى جامعة الدول العربية منبراً جامعاً للدول العربية كافة ، وشارك بحماس في أعمالها ، انطلاقاً من قناعة اللبنانيين بدور الجامعة إطاراً عاماً للتضامن العربي لا يمس السيادة اللبنانية .

○ ثانياً : صحيح أنه كانت ثمة مؤتمرات قمة تعقد ضمن إطار جامعة الدول العربية ، وكان لا بد من أن يلتزم لبنان بهذه القرارات ، لكن إن كان لهذا الالتزام أن يرتب على اللبنانيين القبول بدور عربي معين ، أي الاقتراب من موضوع حاسم أو أساسي في أي من الشؤون السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية ، فإن لبنان كان يلجأ إلى التحفظ على كل قرار يوصل إلى هذه النتيجة . وهكذا ، فان ممثل لبنان كان يطالب بإحالة هذا القرار إلى المجالس واللجان ضمن الجامعة ، وكان هذا الأمر يؤدي إلى تأجيل البت بالقرار ، وبالتالي ، تمرير الوقت الكافي للعودة عنه أو لاثبات عدم امكانية تطبيقه . ولم تكن السياسة الخارجية للبنان تختلف ، في تلك المرحلة عن السياسة الداخلية فيه . فكل مشروع يمكن أن يؤدي إلى انقسام اللبنانيين حوله ، كان يحال إلى اللجان لدرسه ، وهكذا كان هذا المشروع يغيب في «مقبرة» اللجان إلى ما شاء الله .

○ ثالثاً : كانت مؤتمرات الملوك والرؤساء العرب تصل ، أحياناً ، إلى قرارات خطيرة وهامة ، وكان لبنان يلتزم هذه القرارات رغماً عن عدم قناعة الحكم بامكانية

اتفاق الجهات اللبنانية المختلفة حول هذه القرارات . ومن هنا ، فان لبنان كان يلجأ إلى تأجيل تنفيذ هذه القرارات ، أو يعمل على تمييع هذا التنفيذ ، أوتأخيره بداعي أن القرارات تحتاج إلى اصول دستورية ، وموافقة مجلس النواب ، أو موافقة رئيس الجمهورية ، وتكون النتيجة انتظار تغيير الحكومة ، ثم تبقى القرارات ، مع الحكومة أو الحكومات المتتالية ، من غير ما تنفيذ .

وتؤكد هذه النقاط الثلاث على أن السياسة الداخلية للبنان كانت ، بجميع تفاصيلها ، تضغط بقوة على السياسة الخارجية العربية ، وتحول دون اتخاذ لبنان لأي موقف قومي عربي حاسم . أما علة كل هذا ، فتكمن في إن بعض الأطراف اللبنانية لم تكن تؤمن بعروبة لبنان ، ولا بأي دور عربي أساسي له ، ويظهر هذا الامر جلياً عبر مراقبة التصرف اللبناني في مثل هذه الشؤون منذ عهد الاستقلال .

من جهة ثانية ، لو كان للمرء أن يعيد قراءة الوضع العربي بكامله ، من خلال تجربة جامعة الدول العربية ، لاكتشف أن ما كانت ترفعه الدول العربية من شعارات ، على صعيد العمل العربي المشترك ، والامن القومي المشترك ، لا يختلف كثيراً عن طريقة الواقع اللبناني في تعاطيه مع هذه القضايا .

الفصل السادس

من ذكرياتي مع ا لرئيس حسين العويني
الزيارة إلى واشنطن، بدعوة من وزارة الخارجية الأميركية

يسعى الإنسان ، عبر ما يطمح إليه من أحلام ويرسم من خطط ، إلى تحقيق مستقبله ، وتسعى الأقدار ، في الوقت عينه ، إلى مرافقة هذا الانسان فيما يسعى إليه ، ويا سعد من وافق مخططه الشخصي ما خطته له يد القدر . لقد كان لبعض الشباب العرب ، في العقود الأولى من القرن العشرين ، أن يغادروا ، بحكم ما يطمحون إليه ، ويعملون على تحقيقه من أمور ، مواطن ولادتهم ونشأتهم ويتوجهوا إلى حيث استطاعوا الوصول اليه من الاقطار العربية ، إما طلباً للرزق ، أو سعياً وراء قضية وطنية أو هدف اجتماعي يؤمنون به . وكان هؤلاء الشباب أمثال الشيخ فؤاد الخطيب ، وأمين الريحاني ، وعجاج نويهض يؤكدون عبر سعيهم هذا ، وحدة المنطقة العربية ، ويمارسون وجودهم فيها من غير ما تأثر بالحدود السياسية التي قسمت بها سلطات الانتداب الاجنبي البلاد إلى دول وامارات ومحميات . هل أسمي هذه المرحلة ، من تاريخنا المعاصر ، مرحلة الاستهزاء بالحدود وعيش الوحدة العربية بالممارسة اليومية وليس بالبيانات السياسية؟ أو تراني أسميها مرحلة بحث الشباب العربي المعاصر عن مجالات طموح يعيشها بنجاح ، وتعيش بها معه أمته وشعبه وناسه؟ إن حكاية الحاج حسين العويني لواحدة من هذه الحكايات ، بل المغامرات ، الرائعة التي عاشها

الشبـاب العـربي ، فـي تلك المرحلة من مـطلع القـرن العـشـرين ، والتي تحـددت ، من خلالهـا ، ملامح كثير من أمور الحياة العـربية الاجتـماعية ، والسياسية ، والاقتـصادية المعاصرة .

المهم ، أن حسين العـويني ، وهو ابن واحـدة من عـائلات بيـروت المعروفـة ، سـعى إلى تحقيـق طموحـاته وما يؤمن به من قـيم عبـر هذا الاسلوب . وهكذا ، وفـي العقـود الأولى من القـرن العشـرين ، كـان لهذا الشـاب البيروتي ، الـذكي والطموح ، أن يتـرك بلده ويتوجه إلى الحجاز سعيا وراء الرزق وممارسة العمل السياسي . وهنـاك ، فـي تلك الأرض التي باركها اللـه سبحانه وتعالى ، وجـعل أفئدة من الناس تهوي اليـها ، مارس حسين العويني ، الـذي اصبح يعـرف بالحاج حسـين العـويني ، التـجارة حتى بات من كبار التـجار اللبنانيين هناك ، وكان له ، اضافـة إلى تعاطيه الشأن التـجاري ، أن انخرط في العمل السياسي .

وقف الحاج حسـين العويني في صـفوف جـلالة الملك عبـدالعزيز آل سـعود ، وقت كـان جلالته يعمـل على تأسيس المملـكة السعـودية . وكان للـحاج حسين أن حاز ثقـة جلالة الملك وولي عهده الامير سـعود ، ثم كـان للـحاج حسـين ، من خلال خبـرته في المجـال التـجـاري ، أن صـار وكـيـلاً لأعـمـال بعض أمـراء العـائلة المالكة في المـملكة السـعوديـة . وانطلاقاً من هذه الـعلاقـات التـجارية التـي أسسـهـا الحاج حسين العـويني لبعض أفراد الاسـرة السعودية المالكة ، فانه أمضى ردحـاً من الزمن يتنقل ما بين المملكة السـعـودية ، مـقـر أعـمـاله ، وبين لبنان ، بلـده ومـركـز كـثيـر من النشـاطـات التـجـارية والسيـاسية في تلك المرحلة . وكان أن تـطورت صـداقة بين الـحاج حسـين العويني وبين الرئيس رياض الصلح ، رئيس وزراء لبنان في ذلك الوقت .

يبـدو أن للأقـدار خططاً تجـاوزت الـصـداقـة الشـخـصيـة التي ربطت الحـاج حسين العـويني بالرئيس رياض الـصلح ، ويبـدو أن هذه الخطط كـانت تتـجاوز حتى العـلاقـة الشخصية بين الرجلين لتطال مراحل أساسية مـن تاريخ لبنان المعاصر . وهكذا ، ومن خلال تلك الصـداقة بين الحاج حسين والرئيس رياض ، كان للحاج حسين أن يصبح واحداً من رجال السياسة والادارة في لبنان . لقد اختار الرئيس رياض الصلح ، الحاج

حسين ليكون وزيرا للمالية في الحكومة التي ألفها الصلح في ٢٦ تموز من سنة ١٩٤٨ ، ثم كان للحاج حسين أن يعين وزيراً للمالية والهاتف والبريد في الحكومة التالية التي شكلها الرئيس رياض الصلح ، في الاول من تشرين الأول سنة ١٩٤٩ . وكان التطور الأبرز يوم استقالت حكومة الرئيس رياض الصلح في الرابع عشر من شباط سنة ١٩٥١ ، إذ كلف الحاج حسين العويني بتشكيل الوزارة الجديدة التي كان عليها الإشراف على الانتخابات النيابية ، ما بين ١٤ شباط و٧ حزيران من تلك السنة .

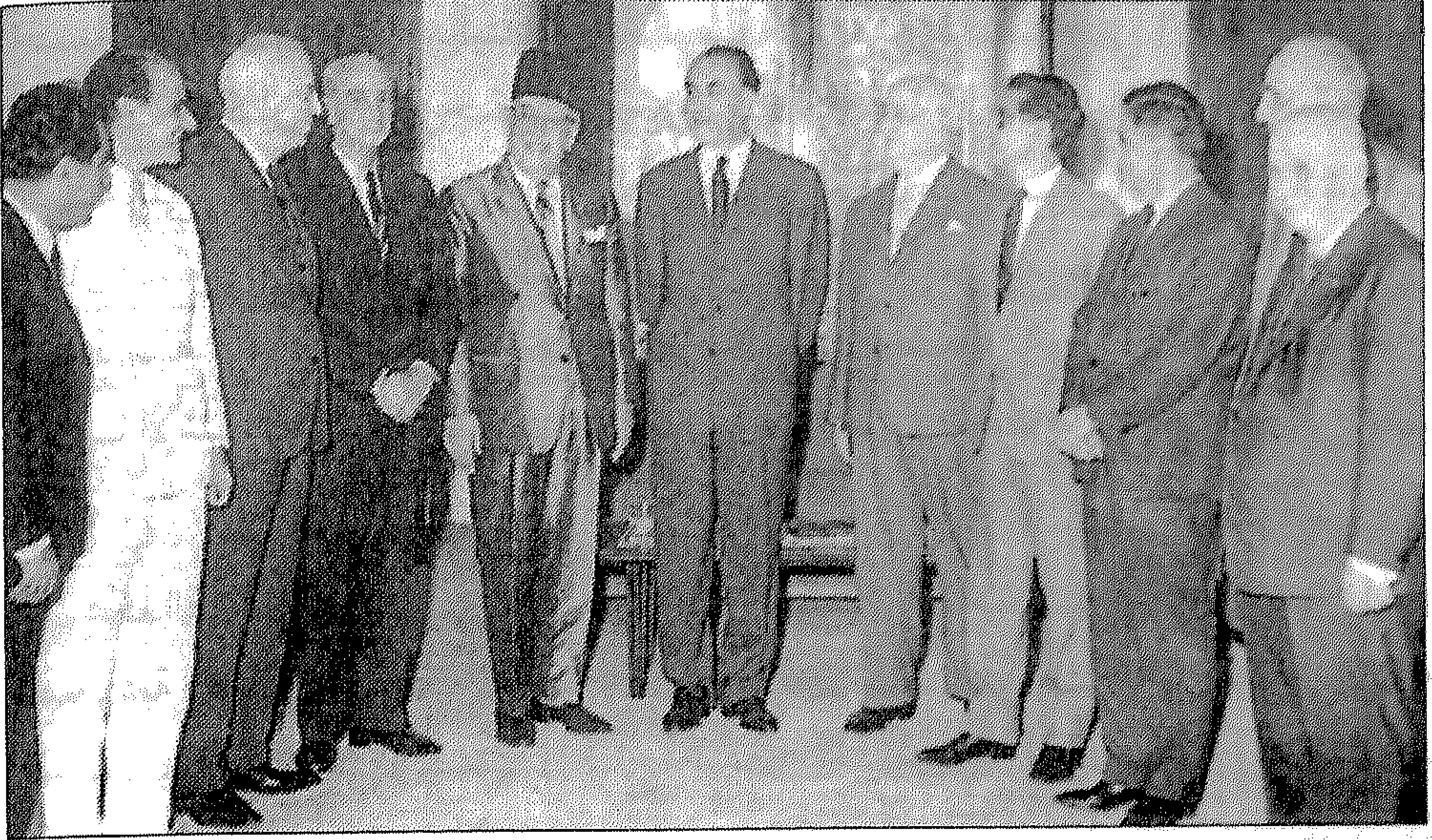
هكذا قيد لهذا البيروتي ، الساعي إلى تحقيق وجوده عبر التجارة والسياسة ما بين السعودية ولبنان ، أن يصبح رئيساً لحكومة لبنان . كانت الوزارة الأولى للعويني ثلاثية ضمت ، إضافة إلى رئيسها الحاج حسين ، الوزيرين بولس فياض وادوار نون ، وكانت وزارة أثبت من خلالها الحاج حسين حنكة ومهارة في إدارة الانتخابات ، كما اكتسب ، من خلال عمله فيها ، دربه في قيادة المراحل السياسية الحساسة ، ولعلها كانت من الخبرات التي ساعدت على تزكية ترشيحه لرئاسة الوزارة في مراحل تالية .



□ الرئيس حسين العويني □

نعم ، لقد تحالف نشاط الحاج حسين العويني وقدراته مع ما خطته الاقدار له ولبنان ، إذ ما أن انتهت الانتخابات النيابية ، حتى عاد الحاج حسين إلى السلطة في الحكومة الرباعية التي ألفها الرئيس رشيد كرامي من ١٤ تشرين الأول سنة ١٩٥٨ إلى ١٤ أيار ١٩٦٠ ، وكان الحاج حسين ، في هذه المرحلة ، وزيرا للخارجية ، والعدلية ، والتصميم العام .

ويبدو أن ممارسة الحاج حسين لهذه المهام رسخت قدمه في الشأن السياسي ، بل إنها قادته ليكون من السياسيين الاساسيين في البلد . لقد ألف الحاج حسين ، بعد هذه المرحلة ، ثلاث حكومات كانت أولاها في ٢٠ شباط ١٩٦٤ ،



□ الرئيس فؤاد شهاب بين رئيس الحكومة حسين العويني ونائب رئيس مجلس الوزراء جبران نحاس وحوله الوزراء، من اليمين: امين بيهم، فؤاد عمون، رضا وحيد ومحمد كنيعو، ومن اليسار: جورج نقاش، فؤاد نجار، جوزيف نجار وامين عام مجلس الوزراء ناظم عكاري عام ١٩٦٤ □

وقد تسلم فيها ، إضافة إلى الرئاسة ، وزارتي الداخلية والدفاع الوطني ، وكان من مهام هذه الحكومة ، التي دامت حتى ٢٥ أيلول من تلك السنة ، إجراء الانتخابات النيابية في عهد فخامة الرئيس فؤاد شهاب . وكانت حكومة العويني الثانية من ٢٥ أيلول ١٩٦٤ إلى ١٨ تشرين الثاني من تلك السنة ، في حين امتد زمن الحكومة الثالثة من ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٤ إلى ٢٥ تموز من سنة ١٩٦٥ ، وكان أن عين الحاج حسين العويني ، فيما بعد ، وزيرا للخارجية والدفاع والعدل والاقتصاد الوطني في الحكومة التي ألفها الرئيس عبد الله اليافي من ٢٠ تشرين الاولى سنة ١٩٦٨ إلى ١٥ كانون الثاني ١٩٦٩ .

صورة لا تنسى

كان الحاج حسين العويني . كما عرفته وعرفه كثير من اللبنانيين ،والعرب ، رجلاً أنيقاً في كل شيء ، في ملبسه ، ومسكنه ، كما في علاقاته مع الناس وفي تعابيره وقفشاته الخاصة . لا يمكن للمرء أن يذكر الحاج حسين ، الا ويستحضر في باله ثلاثة أشياء تتداعى فيما بينها : الطربوش ، والنظارات ، والابتسامة .

لقد كان أشهر من اعتمر الطربوش بين السياسيين اللبنانيين الرئيس رياض الصلح ، وكانت له عادة إمالة جانب الطربوش على الجانب الأيمن من جبهة الرأس ، ولعل الحاج حسين كان آخر رئيس لوزراء لبنان يعتمر الطربوش ، قبل أن تنتهي هذه القيافة مع دولة الرئيس تقي الدين الصلح . وكان الحاج حسين يضع على أرنبة أنفه نظارات طبية يكشف زجاجها عن عينين براقتين متوقدتين تشيران إلى كثير مما تختزنه شخصية صاحبهما من ذكاء ودينامية . أما ابتسامة الحاج حسين ، فلعلها كانت تشير اليه . لقد كان الحاج حسين رجلا ذكياً سريع البديهة ، حاضر النكتة ، لكنه كان في العمل جاداً ، وحازماً ، بل وصارماً في إدارة شؤون الحكم .



□ الرئيس حسين العويني وعقيلته مع عمر مسيكة عام ١٩٦٤ □

علاقتي مع الرئيس حسين العويني

عرفت الحاج حسين العويني عن قرب منذ أن كان رئيساً للوزراء في شباط سنة ١٩٦٤ في عهد الرئيس شارل حلو ، وقد كانت هذه المعرفة نتيجة علاقتي معه بصفتي رئيساً لديوان رئاسة مجلس الوزراء . ولعل أول ما لفت انتباهي في شخصية الرئيس العويني ، إبان عملي معه ، أنه جمع في شخصيته الطيبة والدهاء معاً . لقد كان الحاج حسين ، انساناً خدوماً لأصحاب الحاجات في المجالات الشعبية ، كما كان محاوراً لبقاً في الاجتماعات الرسمية ، وكان ، اضافة إلى هذين الامرين ، رجل سياسة يعرف كيف يتخلص ، عبر الظرف والمداعبة والنكتة الذكية ، من المواقف ذات الاحراج إن كان مع أهل السياسة أو كان مع الصحافيين .

كنت ، إبان عملي رئيساً لديوان رئاسة مجلس الوزراء زمن حكومة الحاج حسين العويني ، في أول مراحل تدرجي في العمل الاداري ، ولم أكن قد تجاوزت وقتذاك السادسة والعشرين من عمري . لقد كان على رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء ، في ذلك الزمن ، أن يكون قريباً جداً من رئيس مجلس الوزراء ، بل إن من صميم

عمله أن يكون على إطلاع واضح ودقيق على كثير من الأمور التي يعالجها دولته . وهنا برز التحدي الأول في عملي الوظيفي ، إذ كيف يمكن لشاب صغير السن مثلي ، أن يقدر على التناغم في العمل مع رجال سياسة وحكم تفصله عنهم لا أقول سنوات ، بل أجيال اختلفت معها الخبرة والمفاهيم وتجارب العيش وقيمه؟ ثم كيف يمكن لمن كان يمشي خطواته الأولى في دنيا العمل الاداري لأمور السياسة اللبنانية ، أن يحصل على ثقة من هم دهاقين سياسة ومحترفي مناورات العمل في الشأن العام؟ من هنا برزت أهمية حصولي على ثقة الحاج حسيني العويني في عملي بقربه . لقد كنت موقناً بأن نجاحي في اكتساب ثقة الرجل ، هو نجاح لعملي الإداري ، كما هو سعي لتطوير هذا العمل وتحسينه نوعياً لمصلحة إدارة شؤون رئاسة مجلس الوزراء . وكنت ، من جهة ثانية ، مصراً على أن تكون مصداقية عملي قائمة على الاخلاص ، والصدق ، وعدم المحاباة عند إبداء الرأي .

لم تمض الا مرحلة قصيرة جداً من عملي مع الرئيس الحاج حسين العويني ، حتى أحسست أن الرجل لم يعد يعتبرني مجرد موظف إداري مهمته رئاسة ديوان رئاسة مجلس الوزراء ، بل إني بت أميناً لسره في الحكم . كان الحاج حسين يسألني في كثير من الأمور الادارية أو القانونية التي تعرض له ، وكنت ، بحكم عملي ، أجيبه عن كل ما يسأل في هذا الشأن ، ثم تطور الامر عندما بدأ الحاج حسين يذكر أمامي بعضاً من الموضوعات التي يعمل عليها في رئاسة الوزارة طالباً دراستها أو إبداء رأي أولي فيها .

من علاقة رسمية إلى علاقة أبوية

نمت ثقة الحاج حسين العويني بي بسرعة كبيرة جداً في هذه المرحلة ، وبت أحس معه اني لست في حضرة رئيسي في العمل ، بقدر ما أنا مع قريب جليل القدر ، أو صديق كبير المهابة ، لا تمنعني جلالة قدره ، أو يعوقني كبر مهابته ، عن أكون معه صريحاً وصادقاً ودقيقاً ، بل وأن أراجعه في أمور قد لم يكن قد أتيح له من الوقت أن يعرف خفاياها أو ما تحمله من عواقب سوء .

وهكذا نشأت ثقة صافية وحضارية من قبل الحاج حسين بشخصي ، فكان يطلب مني ، في مرات كثيرة ، وخاصة عندما تداهمه موجة من الاشغال المتلاحقة ، أن أقرأ

بتمعن مشاريع المراسيم التي تعرض عليه من قبل الوزارات المختلفة ، وأن أضع عليها الشروحات المناسبة ، ثم كان ما يوقع على ما أقدمه له انطلاقاً من هذه الثقة . وما زلت للحظة أذكر ما كان يداعبني به في مثل هذه الحالات ، اذ كان يقول لي : «اسمع يا عمر ، أنا أوقع لك على كل ما تنظر فيه من قرارات ومراسيم ، لكن إياك يا ابني أن تأتيني مرة بمرسوم استقالتي لأوقع عليه من غير معرفتي» ، وبالطبع لم يكن هذا الأمر ممكناً أو متوقعاً ، بيد أن الحاج حسين كان يتبع هذه المداعبة ، وأمثالها ، بتلك الابتسامة التي تؤكد لمن يراها أن ثقة المرء بمن معه هي جزء أكيد من ثقته بنفسه وقدرته على ممارسة هذه الثقة ، إنها ، وكما قلت آنفاً ، ابتسامة تشير إلى ثقة صاحبها بنفسه أكثر مما تشير إلى من يتحدث معه أو ينظر إليه .

لا بد لي ، وأنا أتذكر هذه المرحلة من عمري ، ولم أكن قد تجاوزت عهد ذاك الثامنة والعشرين من سني حياتي ، من أن أذكر ثلاثة مواقف أبوية أكرمني بها الحاج حسين العويني .

حصل الموقف الاول عندما قررت السفر ، في ذلك الحين إلى استراسبورغ في فرنسا للالتحاق بكلية الحقوق فيها لنيل درجة الدكتوراه فيها . ومثل أي موظف في دوائر الدولة ، فاني تقدمت بطلب إذن للسفر من رئيسي الأعلى دولة رئيس مجلس الوزراء الحاج حسين . وهنا فوجئت ، بعد عرض الطلب على دولة الرئيس ، أنه بادرني بابتسامته إياها التي تدل على ثقته بنفسه أكثر مما تدل على أي أمر آخر ، وحسبت أنه سيطلب مني تأجيل السفر . ولعلي تأكدت من هذا عندما بادرني الحاج حسين بقوله ، وتلك الابتسامة لم تفارق شفتيه ، «من كل عقلك بدك تسافر يا عمر؟» . ولم استطع الا أن أقول لدولته ، وسط كل ما اعتراني من حيرة ، أن نعم ، فالالتحاق بالجامعة لنيل الدكتوراه كان طموحاً أساسياً في حياتي . وكانت المفاجأة عندما أمسك دولته بقلم الحبر ليوقع إذن السفر الذي طلبته ، شريطة أن يدفع من جيبه الخاص تكاليف الرحلة . ولما أبديت اعتراضي على الشرط ، هدد الحاج حسين ، وكان جاداً إلى أبعد حد ، بأنه لن يوقع الاذن اذا لم أقبل منه هذا الشرط ، ثم التفت إلي بعينين امتلأتا حبورا ، وقال «إنك بمثابة ابني الذي لم أرزق به» .

وإذا ما كان الموقف الاول قد تمثل في عاطفة شخصية ، فان الموقف الثاني من الحاج حسين العويني ، قد تمثل في قضية سياسية ذات بعد انساني ، وقد كان صعباً القيام بما قمت به ، في هذه القضية ، لولا التفهم الأبوي الذي صدر عن الرئيس العويني تجاه ما طلبته منه .

كنت على علاقة طيبة بالاستاذ خليل خير الله ، رئيس بلدية «بحمدون الضيعة» ، وكنت أمضي بعض شهور الصيف في بحمدون . ولقد توثقت العلاقة بيني وبين الاستاذ خليل ، خاصة وأن نقاشات طيبة كانت تجمع بيننا في موضوعات روحية وثقافية وأدبية ، والأستاذ خليل مرب بارع ، وذواقة أدب ، وخطيب مفوه ، ومتبحر في الروحانيات والاجتماعيات وأمور السياسة . وكانت بعض أحاديثي مع الاستاذ خليل تتطرق إلى موضوع شقيقه الاستاذ شوقي خير الله ، الذي كان ينفذ ، منذ سنوات ، حكما بالسجن اثر قضية الانقلاب التي قام بها الحزب السوري القومي الاجتماعي في عهد فخامة الرئيس فؤاد شهاب .

لقد أثر بي ما رواه الأستاذ خليل عن معاناة عائلتهم بسبب وضع شقيقه شوقي ، ووجدتني مندفعا بعاطفة التقدير التي أكنها للأستاذ خليل ، أتمنى ، في إحدى المناسبات ، على وزير العدل الاستاذ جبران نحاس ، ودولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ حسين العويني ، السعي لاصدار عفو خاص عن الاستاذ شوقي خير الله . ولقد أفرحني أني ، وبحكم ما لي من دالة على الرجلين ، أنهما وافقا على تمني هذا ، ثم كان أن وافق فخامة رئيس الجمهورية على إصدار مرسوم العفو . وحصل في هذه الاثناء أن شرفني الأستاذ جبران نحاس بزيارته في بحمدون ، والتقى في منزلي بالاستاذ خليل خير الله وهناك أخبر الاستاذ خليل أن مرسوم العفو سوف يصدر عن قريب ، فما كان من جمع كبير من عائلة خير الله إلا أن أحاطوا ببيتي بما يشبه تظاهرة شكر ، ووجدت نفسي ، وأنا في الثامنة والعشرين من عمري ، وبالرعاية الأبوية التي خصني بها كل من الحاج حسين العويني والاستاذ جبران نحاس ، أحظى بمثل هذا الدور في قضية سياسية من هذا النوع ، وبهذه الاهمية .

يتجلى الموقف الثالث من أبوة الحاج حسين تجاهي عندما قرر دولته الاستقالة من

رئاسة الحكومة سنة ١٩٦٥ ، وكان ، في تلك المرحلة قد تولى رئاسة الحكومة في تشكيلتين وزاريتين متتاليتين . ففي الخامس والعشرين من تموز من تلك السنة ، قرر الحاج حسين إعطاء نفسه إجازة للراحة ، وأراد الذهاب إلى لندن لتمضية إجازته هناك . وما كان منه الا أن أصر علي كي أرافقه في تلك الاجازة . وهكذا قيض لي ، عبر هذه الدعوة الكريمة من الحاج حسين ، أن أزور لندن ، وأمضي عشرة أيام في مرافقته زائراً لمعالمها ، وملتقياً هناك بعدد من الشخصيات اللبنانية والعربية .

لقاء مع سفير الولايات المتحدة الاميركية في لبنان

كان للرعاية الأبوية التي أحاطني بها دولة الرئيس الحاج حسين العويني دورها البارز في تأمين إطلالات مميزة لي على عالم السياسة خارج لبنان . لقد عينني الحاج حسين أمين السر للوفد اللبناني إلى مؤتمر رؤساء الحكومات العربية الذي عقد في القاهرة سنة ١٩٦٥ ، ولم يمض شهران على قيامي بهذه المهمة حتى طلب إلي الرئيس العويني نقل رسالة شفوية منه إلى السفير الاميركي في لبنان السيد آرمن ماير .

إتصلت بالسفارة الأميركية في بيروت ، وتم تحديد الموعد مع السفير لأنقل إليه ما كلفني به دولة الرئيس . وكان الترتيب أن لا يتجاوز اللقاء مع السفير الخمس عشرة دقيقة ، وفي الموعد المحدد استقبلني السفير في مكتبه بالترحاب ، وفور انتهاء المجاملات الرسمية المعهودة في هذا المجال ، قمت بابلاغه بما زودني به الرئيس العويني . لم يستغرق الأمر أكثر من الوقت المحدد من قبل ، وكان علي أن أهم بمغادرة مكتب السفير ، بيد أني وجدت السيد ماير يتابع حديثه معي ، ويتطرق ، عبر هذا الحديث ، إلى أمور وموضوعات سياسية متعددة حول لبنان والقضية الفلسطينية .

كان الموضوع الفلسطيني أبرز هذه الامور ، وهنا وجدت الفرصة سانحة لأعلن أمام السفير الاميركي ما أؤمن به لا باعتباري موظفاً في رئاسة مجلس الوزراء ، ولكن باعتباري انسانا عربياً قادراً على معايشة الاحداث وتحليلها ، ومن واجبه تحديد موقفه منها . ولعل في ما وجدته ، لدى السفير ، من رغبة في مناقشة مثل هذه الموضوعات ، ما شجعني على متابعة الحوار معه . وهكذا بدأ حديث من نوع مختلف مع السفير ، حديث خرجنا فيه معاً عن بروتوكولات المهمة التي كلفت بها ، وكنت قد أديتها كما يجب ، ودخلنا فيه دنيا الصراع الدولي الحاد حول الموضوع الفلسطيني .

كانت جولة حول العلاقات العربية الاميركية ، وحول الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط ضمن لعبة الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفياتي . ولقد توسع السفير في عرض وجهة النظر الاميركية ، وكان من بين ما عرضه مبدأ ضرورة المحافظة على المصالح الاميركية مع اسرائيل . وما كان مني ، ها هنا ، الا أن عرضت له بتفصيل واقع العلاقات العربية الاميركية كما أراه ، ثم أنهيت عرضي قائلا أني أتمنى لو أن الولايات المتحدة الاميركية ، وهي الدولة العظمى ، كانت غير منحازة إلى جانب اسرائيل ، وأكثر قدرة على الخروج من نطاق الضغوطات الصهيونية التي تمارس عليها في الداخل الاميركي . وأبديت ، بعد هذا ، وجهة نظر ترى أن مصالح الولايات المتحدة الاميركية يجب أن تكون مع الدول العربية وليس مع اسرائيل .

دام اللقاء مع السفير ماير أكثر من ساعة ، وتمنيت عليه ، وأنا أصافحه مودعاً ، لو أن الحكومة الاميركية ، والشعب الاميركي ، يستطيعون إدراك حقيقة الاوضاع في المنطقة العربية ، وكان رد سعادة السفير بتمنيه لو أني أستطيع أن أزور الولايات المتحدة الاميركية قريباً حتى أتعرف إلى الشعب الأميركي عن قرب وبصورة أفضل .

خرجت من لقائي مع السفير الأميركي «أرمن ماير» وأنا أعاني ضيقاً في نفسي . من ناحية أولى ، كنت أتساءل إن كنت قد تجاوزت مع السفير حدود المهمة التي كلفني بها الرئيس العويني ، والتي كانت محددة بتبليغه رسالة شفهية معينة . ثم إني ، ومن جهة ثانية ، كنت مقتنعاً ، في قرارة نفسي ، بأن النقاش الذي دار بيني وبين السفير ، توضيحاً لأهمية الوجود العربي في الشرق الأوسط ، يصب في خانة قناعاتي الذاتية الوطنية ، وهي قناعات لن يمكنني التخلي عنها أو التخفيف منها مهما كانت الأسباب البروتوكولية أو الادارية .

لم يمض أكثر من ثلاثة أسابيع على لقائي مع السفير ماير ، حتى طلب مني الحاج حسين ، وأنا أستعرض معه بريده اليومي ، أن أعود اليه قبل انتهاء الدوام للبحث في موضوع يتعلق بتلك المقابلة مع السفير الاميركي . لم يزد الحاج حسين حرفا على ما قال ، وظلت تلك الابتسامة الواثقة من النفس تنير وجهه ، لكني أحسست بعض القلق تجاه طلبه هذا . ولم يكن أمامي الا الانتظار حتى الساعة الواحدة بعد الظهر للدخول إلى مكتب الرئيس .

بادرني الرئيس قائلا «ماذا فعلت بالسفير ماير يا عمر؟» ثم تابع ، قبل أن أتلفظ بأي كلمة ، قائلاً «ما رأيك بهذه السجعة ماير وعمر؟» . حاولت أن أستكشف ما يجول في ذهن الحاج حسين ، لكنه لم يمهلني على الاطلاق ، إذ سرعان ما تابع قائلا : «يبدو أن الرجل معجب بك ، وقد استأذنني في توجيه دعوة رسمية من الحكومة الاميركية إلى شخصك الكريم لزيارة أميركا لمدة شهرين إعتباراً من أول أيار سنة ١٩٦٥» . وسكت الحاج حسين ، لكن ابتسامته الذكية لم تسكت على الاطلاق ، لقد كان فيها كثير من الأبوة الفرحة .

وبالفعل ، فقد اتخذت الاجراءات الرسمية حول هذه الدعوة ، وتم قبولها في مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ آذار ١٩٦٥ ، أما موضوع الزيارة ، كما حدد في مجلس الوزراء ، فكان «الاطلاع على أحدث أساليب العمل الاداري ، ووسائل التنمية في حقل البحث العلمي» ، وذلك باعتباري رئيساً لديوان رئاسة مجلس الوزراء ، ومفوضاً لدى الحكومة في المجلس الوطني للبحوث العلمية ، صدر المرسوم المتعلق بهذه المهمة تحت الرقم ١٥٠٨ تاريخ ١٧ نيسان ١٩٦٥ ، وقمت على هذا الأساس بزيارة واشنطن .

زيارتي إلى الولايات المتحدة الأميركية بدعوة من وزارة الخارجية

عقدت في واشنطن سلسلة لقاءات مع بعض المسؤولين في الإدارة الأميركية ، كما قمت بزيارات إلى عدد من الولايات ، وبعض الجامعات الرئيسية ، ثم كان عدد من الاجتماعات مع أبناء الجالية اللبنانية والجاليات العربية الأخرى ، وكان لي ، في هذا المجال ، خطب وتصريحات ومواقف حول الوضع اللبناني . من جهة ثانية ، فقد قدمت لي الادارة الأميركية في عدد من الولايات ميداليات



□ رئيس بلدية مدينة ميامي في فلوريدا يسلم عمر مسيكة المفتاح الذهبية للمدينة □

ومفاتيح مدن ميامي بيتش ، وديترويت ، وهونولولو كما في واشنطن العاصمة نفسها .

حديث هام في مكاتب الخارجية الاميركية

تلقيت ، ضمن إطار مهمتي الرسمية ، دعوة لزيارة مكاتب وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن . كانت الدعوة مثيّرة بالنسبة لي ، خاصة وأن زيارة حيث تدار أمور كثيرة من القرارات المتعلقة بالشأن الخارجي الأميركي كان موضوعاً جذاباً ومغرياً بالتعرف اليه إن كان الزائر محللاً سياسياً أو كان مهتماً بالشأن العام الدولي ، فكيف الحال وأنا ، إضافة إلى هاتين الصفتين ، منغمس في الشأن الاداري السياسي في بلدي . لذلك توجهت إلى مكاتب وزارة الخارجية الاميركية وهاجس التعرف على الشأن الاداري هناك المسيطر على تفكيري ، ولم يكن يخطر لي ببال ما قد أعد لي هناك من أمور .

تقدمني مرافقي الأميركي من موقف السيارات إلى مدخل المبنى ، حيث تم التعريف عنا ، ومن هناك انتقلنا ، بالمصعد ، إلى أحد الطوابق في ذلك المبنى . عند باب المصعد كانت في استقبالنا آنسة ، عرفت فيما بعد أن اسمها مس ماكدونالد ، ويبدو انها كانت أمينة سر المستشار الثقافي في الوزارة مستر راسل لينش ، ودخلت برفقتها ، بعد أن ودعني مرافقي ، إلى مكتب السيد لييننش . كان الاستقبال ودوداً ، وما أن انتهينا من المجالات التقليدية حتى توجهت برفقة مستر لييننش ومس ماكدونالد إلى مكتب مستر أنطوان نيجرز رئيس مكتب لبنان واسرائيل في وزارة الخارجية ، وهناك تعرفت عليه وعلى بقية أعضاء المكتب ومنهم مدير شؤون الشرق الأوسط مستر ديفيس ، والسادة مستر سكوت ، ومستر لللينو ، ومستر ابراهارت .

كان قد لفت انتباهي أن اليافطة النحاسية التي كانت موضوعة على باب مكتب مستر نيجرز تحمل اسم «مكتب لبنان واسرائيل» ، وقد أثار هذا الأمر شعوراً غير محبب لدي إذ إني نفرت من هذا الجمع بين لبنان واسرائيل ، خاصة وإني لاحظت إبان انتقالي من مكتب المستشار الثقافي ، مستر لييننش ، إلى مكتب مستر نيجرز ، أن ثمة مكاتب مستقلة مخصصة لبعض الدول العربية ، فلماذا هذا الجمع بين لبنان

واسرائيل في مكتب واحد . كان هذ هو السؤال الاول الذي بادرت به مستر نيجرز ومن معه فور الانتهاء من التعارف الأولي بيننا .

لم يترك لي مستر نيجرز أي وقت للتفكير بما قد يكون عليه حال هذا الحديث خارج حدود التقارير الرسمية ، وسرعان ما بادرني إلى القول أنه لاحظ من خلال استغرابي ، أو استفهامي ، عن كون المكتب الذي يديره في وزارة الخارجية الاميركية لم يفصل في تسميته بين لبنان واسرائيل رغم كونهما في حالة عداوةفقال : «إن المقصود من هذا الجمع ليس سوى أمور تقنية ضمن تنظيم العمل في الوزارة» .

وهنا أقترح أحد الحضور ، أن يكون حديثنا هذا حول موضوع القضية الفلسطينية بالذات ، وسألني ، مباشرة ، عن رأيي في القضية الفلسطينية وعن السبل المقترحة لتحقيق السلام بين العرب واسرائيل ، وأدركت بمجرد أن طرح السؤال من مستر إبراهارات ، أن الأمر المطلوب هو سياسي ، بل إنه يتعلق بوجهة نظر أو تحليل من قبلي للقضية الفلسطينية والشأن العربي المتعلق بها . ولذا ، ما أن أنتهى مستر إبراهارت من إلقاء سؤاله ، حتى بدأت عرضاً تاريخياً وشرحاً موسعاً للقضية الفلسطينية . تحدثت عن تاريخ هذه القضية بدءاً من آخر القرن التاسع عشر ، ومررت بمحاولات هرتزل الحصول على وعد من السلطان عبدالحميد بإعطاء اليهود أرضاً في القدس أو حقوقاً مميزة لهم فيها ، ثم انتقلت إلى الأحداث التي نشأت عقب وعد بلفور وما تبعها من أمور أدت إلى تشريد الفلسطينيين عن كثير من أملاكهم وقراهم ومدنهم سنة ١٩٤٨ ، من غير أن أغفل الاجرام الصهيوني في مقاتلة الفلسطينيين العزل وما نتج عن هذا الاجرام من مذابح في دير ياسين وسواها . وبناء على هذا العرض أخذت أعرض للأهداف الصهيونية في المنطقة ، حتى وصلت إلى سياسة أميركا تجاه اسرائيل .

لم أكد أنهي كلامي حول سؤال مستر إبراهارت ، حتى بادرني مستر نيجرز فسألني عن رأيي في رفض الرئيس جمال عبد الناصر للتفاوض مع اسرائيل أو الاعتراف بها . وأذكر أني أجبت سائلي بأن الحق يؤخذ ولا يعطى ، واننا في الوطن العربي نقول أنه لا يتنازل عن حقه إلا الجبان أو الضعيف ، ونحن لسنا بجبناء ونرفض أن نعامل معاملة الضعفاء .

ولقد خيل إلي عندها ، ولعله كان صحيحاً ، أن هذا الحوار قد يشكل مفتاحاً ما

لتفهم أميركي أفضل للقضية الفلسطينية وللعلاقات الأميركية العربيّة ، الأمر الذي أكد لي المسؤولية التي أتحملها تجاه كل ما أقوله في هذا المجال . بيد أني ، وأنا في خضم هذا الجو ، سمعت مستر سكوت يسألني ، عن رأيي في اقتراح الرئيس الحبيب بورقيبة حول طاولة مستديرة يجتمع حولها مندوبون عن العرب واسرائيل . وأظن أن مستر سكوت ، هذا ، كان يخمن ما قد يكون جواباً لي حول هذا الأمر ، إذ أنه سرعان ما سألني ، كمن يتابع سؤاله الاول عن رأيي في تصريح السيد أحمد الشقيري ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، حول دعوته إلى المقاومة والقتال بأي سلاح ممكن الحصول عليه ، واذا ما تعذر الحصول على الأسلحة فان على الفلسطينيين أن يقاتلوا بأسنانهم وبأظفارهم .

وقلت لمستر سكوت وأنا أجيل نظري في الحاضرين كلهم

«المشكلة الأساسية ، أيها السادة ، أن إسرائيل هجرت الفلسطينيين من أراضيهم ، وأملاكهم ، وبيوتهم من غير أن يكون لها أي حق في تلك الأراضي ، والأملاك ، والبيوت العربية . ثم إن اسرائيل سعت إلى تقتيل ، واضطهاد ، وإيذاء كثير من الفلسطينيين الذي أصروا على أرض فلسطين حتى اضطروا مرغمين إلى تركها . وهنا ، ما كان من اسرائيل الا أن جاءت باليهود من كل أصقاع الارض توطنهم في أرض فلسطين العربية ، وتسعى لتقيم بها دولة اسرائيل . ولذلك ، فإني أرى أنه ما من عاقل في هذه الدنيا إلا ويرى بأن العدالة تقضي بإعادة الحق إلى أهله» .

وما أن أنهيت كلامي حتى حدقت في عيني مستر نيجرز متفحصاً وقع ما قلته في نفسه ، ثم نظرت إلى بقية الحضور فلاحظت ما اعتبرته ارتباكاً وحرجاً تعبر عنه قسمات وجوههم ، خاصة وأن ذلك البريق الذي كان يملأ عيني مستر نيجرز قد تلاشى نسبياً ، قمت عن تلك الأريكة الجلدية ، ووقف قبالتي مستر نيجرز ومن معه ، ثم مددت يدي مصافحاً الجميع وأنا أقول «ثمة حق لا بد من عودته إلى أصحابه ، وثمة مصالح للولايات المتحدة الأميركية مع العالم العربي لا بد من الانتباه إليها ومراعاتها» .

غادرت مكاتب وزارة الخارجية الأميركية وفي إعتقادي ، وحتى اليوم ، أن ما مر

معي في هذه الزيارة ، وفي ذلك المكتب بالذات ، كان امتحاناً سياسياً لي من قبل الإدارة الأميركية . أكثر من مرة سألت نفسي إن كنت قد نجحت أم فشلت في هذا الامتحان ، لكنني لم أشك مرة في أني لم أتخل عن كرامتي العربية ، وهذا هو الامر الذي أعتز به باعتباري عربياً يؤمن بالحق الكامل للعرب في أرضهم ومقدساتهم وحريتهم .

وهكذا انتهت زيارتي إلى الولايات المتحدة الأميركية وعدت إلى لبنان .



الفصل السابع

الملك فيصل وهاجسه لتحرير الأراضي العربية المحتلة والقدس

كان فيصل بن عبد العزيز آل سعود أميراً ووزيراً للخارجية في المملكة العربية السعودية منذ ان عينه والده ، جلالة الملك عبد العزيز ، في هذا المنصب سنة ١٩٢٦ . هذا الرجل الهادىء ، بل الشديد الهدوء ، الذي لا تظهر على وجهه الابتسامة الا وقد مالت إلى الاختفاء ، والذي يغطي عينيه ما يشبه النعاس الذي ما يلبث ان يحوله حديث سموه إلى ذكاء متوقد ؛ كان يعيش حياة اشد ما تكون ميلا إلى الرصانة والرزانة والهدوء ، كانت حياته اشبه بحياة ناسك انصرف بكل جوارحه إلى عبادته ، وكانت عبادة هذا الرجل تقوم على طاعة الله ومرضاته ، والسعي إلى خدمة رعيته وتحسين احوالها ، والاهتمام بالشأنين الاسلامي والعربي والمنافحة عنهما في المجتمعات المحلية والدولية على حد سواء .

لعل المثير في علاقتي بسمو ولي العهد الامير فيصل ، والذي اصبح جلالة الملك فيما بعد ، ان معرفتي به لم تبدأ عن طريق عملي في ديوان رئاسة الوزراء في الجمهورية اللبنانية ، اي عبر العلاقات الرسمية ، بل من خلال روابط صداقة نشأت بين افراد من عائلتي وبين زوجته السابقة سمو الاميرة الجوهرة بنت سعود الكبير .

وبنتيجة هذه العلاقة ، دعيت لزيارة المملكة السعودية وبالفعل تم لي لقاء مع سمو الامير فيصل ، وكان ذلك في آب في عام ١٩٦٤ .

وعند عودتي بالطائرة إلى بيروت ، كنت ما زلت افكر بشخصية سمو الامير فيصل . هذا الرجل الهادىء ، بل الشديد الهدوء ، لكن القادر على استثارة ما يريد استثارته من موضوعات وامور عند محدثه . لقد طرح علي سموه ، اثناء لقائي معه في قصره في الطائف ، اسئلة عديدة ، فجعلني المتكلم وكان هو المصغي ، لكنه استطاع ان يعرف عني ومني ما يريد ، وتركني افكر في شخصيته هذه ذات الهدوء الظاهري والعمق الداخلي الممعن في غناه . ثم كانت المفاجأة في تحوله ، في حفلة الزفاف ، إلى فارس رشيق يجيد رقصة العرضة ، ويتباهى باجادته لها . هدوء وعمق ، من جهة ؛ وتفكر وحرص ، من جهة اخرى ، ووعي ومراقبة واستكشاف لكل صغيرة وكبيرة ، من جهة ثالثة ؛ وفرح مطمئن بالحياة من جهة رابعة . هكذا كانت صورة سمو الامير فيصل في بالي يوم غادرت المملكة العربية السعودية بعد زيارتي الاولى لها ، ومقابلتي لسموه هناك .

الامير فيصل ملكاً للمملكة العربية السعودية

لم يمض وقت قصير على مغادرتي المملكة العربية السعودية ، حتى حصل ما ادى إلى تخلي جلالة الملك سعود بن عبد العزيز عن العرش ، وتولي شقيقه ، وولي عهده ، سمو الامير فيصل مقاليد الحكم في البلاد . اصبح فيصل ملكا للمملكة العربية السعودية ، وبهذه المناسبة ، فاني بعثت ببرقية إلى جلالته ، اهنئه فيها باستلامه لمقاليد الحكم ، وقد عرجت في برقيتي هذه على ذكرى لقائي الأول بجلالته يوم كان اميرا ووليا للعهد في قصره في الطائف ؛ وتمنيت لو اتمكن من تقديم التهنئة له شخصيا وليس عبر اسطر البرقية ، ارسلت البرقية عن طريق السفارة السعودية في بيروت ، بواسطة صديقي سعادة السفير السعودي الشيخ سعود الدغيثر . وفي اليوم الثالث من ارسالي للبرقية كانت مفاجأة تنتظرني عندما رن الهاتف في مكتبي في ديوان رئاسة مجلس الوزراء .

كان محدثي على الهاتف سعادة السفير الدغيثر ، وقد ابلغني سعادته ان ثمة دعوة ملكية قد وصلتني للتوجه إلى المملكة ، وان الطائرة التي ستقلني إلى هناك سوف تقلع من مطار بيروت عند الحادية عشرة من صباح الغد . شكرت سعادة السفير الدغيثر

على تكرمه بابلاغي عن الدعوة الملكية ، ووعدته باني سوف اتصل به لاحقا لتحديد ما قد يستجد حول موضوع الدعوة وتلبيتها .

اقفلت سماعة الهاتف ودخلت على دولة رئيس الوزراء الحاج حسين العويني اخبره بما حصل معي ، وقال لي انه كان علي الموافقة فورا على قبول هذه الدعوة ، واني اخطأت في تصرفي تجاه هذه الدعوة لانها دعوة ملكية . كان الرئيس الحاج حسين العويني على علاقات مودة وصداقة مع الاسرة المالكة في المملكة العربية السعودية ، وكان خبيرا في اصول التصرف مع القوم ، ولذا فقد طلب سعادة السفير الدغيثر على الهاتف ، وابلغه ، شخصيا ، اني سأكون حاضرا للتوجه في صباح الغد إلى مطار بيروت لتلبية الدعوة الملكية .

وصلت في الوقت المحدد إلى مطار بيروت ، وقد كان القائم بالاعمال السعودي في استقبالي هناك ؛ وكان ثمة عدد من الشخصيات اللبنانية متوجها إلى المملكة لتهنئة جلالة الملك فيصل . وكان من ضمن اعضاء الوفد السيد محمد فستق ، الذي تربطه بوالدي صداقة قديمة ، وله علاقة مصاهرة مع العائلة الملكية ، ومن ضمن الوفد كان القاضي الشرعي فضيلة الشيخ حسن خالد ، وقد اصبح ، فيما بعد ، مفتيا للجمهورية اللبنانية ؛ كما كان معهما الدكتور محمد خالد ، صاحب المؤسسات الخيرية والمستشفى المعروف باسمه في بيروت ، وابن المفتي الاسبق للجمهورية اللبنانية الشيخ توفيق خالد ؛ كما كان الشاعر اللبناني صلاح الاسير ضمن اعضاء هذا الوفد وغيرهم .

اقلعت بنا الطائرة في الموعد المحدد لها ، واخترت ان اجلس إلى جانب الدكتور محمد خالد الذي كانت تربطني به صداقة خاصة . وابان سفر الطائرة علمت من الدكتور خالد انه يزور المملكة العربية السعودية للمرة الاولى في حياته ، وانه يقوم بهذه الزيارة بتشجيع من صديقه السيد محمد فستق الذي تربطه برجالات المملكة صداقات قوية . ولما علم الدكتور خالد اني اتوجه لزيارة المملكة بدعوة ملكية خاصة ، وان ثمة معرفة سابقة تربطني بجلالة الملك فيصل ، فانه بادرني بالقول : «يا اخي ، توسط لنا لدى جلالته ، فعساه يقدم بعض المساعدة المادية للمؤسسة الخيرية

التي اديرها في بيروت ، ومساعدته هذه ستكون حتما لصالح المسلمين واللبنانيين» . ووعدت الدكتور خالد باني سأفعل ما أستطيعه في هذا المجال .

حطت بنا الطائرة على ارض المطار في الرياض ، وما ان فتح بابها وبدأنا الاستعداد للنزول منه إلى ارض المطار حتى سمعت من ينادي باسمي . التفت إلى الشخص الذي كان هناك ، وعرفته عن نفسي ، واذا به يرحب بي في المملكة باسم التشريفات الملكية ، ويطلب مني ان اتوجه معه إلى سيّارة تشريفات ملكية لنقلي إلى الفندق .

ما ان استقريت في جناحي في الفندق ، حتى زارني موفد من ديوان التشريفات الملكي مرحبا بوصولي ، ومطمئناً إلى احوالي ؛ ثم قدم لي رسالة خاصة علمت منها ان الساعة العاشرة من صباح الغد هو موعد تشرفي بمقابلة صاحب الجلالة الملك فيصل . ولما التقيت ، فيما بعد ، باعضاء الوفد اللبناني في قاعة الفندق ، فهمت ان موعد مقابلتي لجلالته كان موعداً خاصاً إذ أن الموعد الذي أعطي لأعضاء الوفد كان في وقت آخر .

دخلت ، في الوقت المحدد ، إلى قاعة الاستقبال الملكية في الرياض ، وبعد أن قادني موظفو التشريفات الملكية إلى حيث يجب أن أكون ، استقبلني صاحب الجلالة الملك فيصل على إنفراد ، وكانت هذه بادرة أخرى من بوادر التكريم والحفاوة التي أحاطني بها جلالته منذ أن تشرفت بالتعرف إلى شخصه الكريم . وكان لا بد لي من أن أشكر لجلالته كل مظاهر الحفاوة والأكرام التي أحاطني بها ، وأن أقدم له أطيب تهاني لمناسبة توليه مسؤوليات الحكم . وكان رد جلالته علي يتسم باللطف ، ويتوشح بذلك الهدوء الذكي الذي عرفته فيه منذ لقائنا الأول في قصره في الطائف .

أحسست بقرب أشد من جلالته ، عندما ذكر لقاءنا الأول في الطائف ، وأخبرني عن ضرورة تجولي هذه المرة في رحاب المملكة لأرى التطورات التي حصلت فيها . وما أن أنتهى موعد المقابلة حتى وضع جلالته يده الكريمة على يدي وطلب مني أن أتمنى عليه ما أريد ، كنت أسمع أن هذه عادة يقوم بها جلالته لأكرام من يشاء من ضيوفه ، أو أعزائه ، أو خاصته ، وكنت أعلم أن ما قد أطلبه سيكون أمراً مجاباً من قبل جلالته . بيد أني لم أجد نفسي إلا شاكراً لجلالته هذا الإكرام الذي غمرني به . ثم

توجهت إليه قائلاً إني لا أتمنى ، أولاً ، إلا على الله سبحانه وتعالى ، ولذا فان أطلب من الله أن يمد جلالته بالصحة والعافية ، ويعطيه القوة للقيام بأعباء الملك ، وقيادة المملكة وناسها ، والأمة جمعاء إلى دروب الخير والفلاح» . وهنا لحظت ذلك التبسم ، الذي يكاد يكون خفياً ، يظهر على محيا جلالته ، وقد تشجعت ، من ثم ، لأتابع أمام جلالته قائلاً : و«إن كان لي أن أتمنى فاني أتمنى على جلالته أن يلتقي والرئيس جمال عبد الناصر . إذ بلقائهما يشكلان وحدة تضم العالمين الاسلامي والعربي ، وتكون هذه الوحدة قادرة على مواجهة إسرائيل والتعديات الصهيونية التي ما فتئت تهاجم وجود أمتنا» . ولا أكتم أني لاحظت إعجاباً من جلالته بجرأتي هذه ، خاصة وأن العلاقات لم تكن بين جلالته وبين الرئيس عبد الناصر ، حين ذاك ، على أحسن ما يرام ، بيد أن تلك الابتسامة شبه المتخفية التي كنت ألمحها على محيا جلالته كانت تشجعني على مثل هذا الكلام . واذا بجلالته ينظر إلي نظرة أدركت منها رغبته في أن أتمنى عليه أمراً خاصاً ، وهنا بادرته قائلاً : «وأن كان لي أن أتمنى أكثر على جلالتكم ، فأني أتمنى لو ترفدون بعنايتكم مؤسسات الدكتور محمد خالد الاجتماعية في لبنان . فالدكتور خالد من الناشطين المخلصين في المجال الخيري ، وهو ابن المفتي السابق الشيخ توفيق خالد ، وأعماله الانسانية لخدمة المجتمع الاسلامي تستحق منكم الرعاية والتشجيع» . ربت جلالته على يدي مبتسماً ، وأنهى المقابلة بقوله لي : «جزاك الله خيراً ، جزاك الله خيراً» .

ما أن وصلت إلى الفندق ، بعد انتهاء المقابلة مع جلالة الملك ، حتى وجدت دعوة إلى عشاء خاص مع جلالته تنتظرني ، وكان موعد العشاء في مساء ذلك اليوم عينه . وبالفعل ، فقد شرفني جلالته باستقبالي إلى مائدته الخاصة ، وكان من ضيوف ذلك العشاء مجموعة كريمة من أمراء الأسرة المالكة ، أذكر منهم سمو الأمير فهد بن عبد العزيز وكان ، وقتذاك ، وزيراً للداخلية في المملكة .

أبلغني معالي الوزير عمر السقاف ، بعد العشاء ، أن جلالة الملك قدم شيكاً بمبلغ كبير للدكتور محمد خالد ، ففرحت بما تحقق . وقد استمرت هذه المساعدة لسنوات طويلة . وفي اليوم التالي كان موعد اللقاء الكبير بين الوفود المهنئة جميعها وبين جلالة الملك فيصل ، وقد أعد لهذه المناسبة لقاء ضخم . والتقيت هناك بعدد كبير من

رجالات السياسة العرب ، ما زلت أذكر منهم الدكتور رشاد فرعون ، ورشيد عالي الكيلاني الرئيس السابق للوزراء في العراق ، ومعروف الدواليبي وهو رئيس سابق لمجلس النواب السوري ، والشاعر فؤاد الخطيب شاعر الثورة العربية الكبرى ، ومحمد المبارك النائب والوزير السوري السابق . وأثناء هذا اللقاء حصل أن جلست إلى جانب الأستاذ عمر السقاف ، الذي كان وزيراً للخارجية من قبل ، والذي نمت بيني وبينه صداقة طيبة إثر مساعدته لي إبان السيل الذي فاجأني خلال زيارتي الاولى للمملكة . وخلال الحديث الذي دار بيننا ، فان معاليه عرفني على شاب كان غير بعيد عنا ، وقدمه لي على أنه وزير التخطيط والزراعة في المملكة السيد حسن شاري ، الذي عينه جلالة الملك . وابلغني معالي الاستاذ السقاف أن هذا الشاب هو من النخبة المتعلمة في المملكة ، وأنه خريج إحدى الجامعات في الولايات المتحدة الأميركية . وهكذا بدأ حديث بيني وبين الوزير الشاب حول موضوعات التخطيط وشؤون العمل الحكومي ، وما كان مني إلا أن بدأت إخباره عن الوزارات والادارات التي تهتم بمثل أمور وزارته في لبنان ، فجئت على ذكر وزارة التصميم ، ومجلس التخطيط ، والمجالس الزراعية ، كما تطرقت إلى ذكر بعض أسس المراسيم الاشتراعية التي كانت تهدف إلى تحديث الادارة في لبنان ، ووعدت الوزير الشاب بأني سأزوده فور وصولي إلى لبنان بنسخ عن مثل هذه التشريعات والتنظيمات والقرارات ، وهكذا كان .

الرئيس صائب سلام الى المملكة العربية السعودية

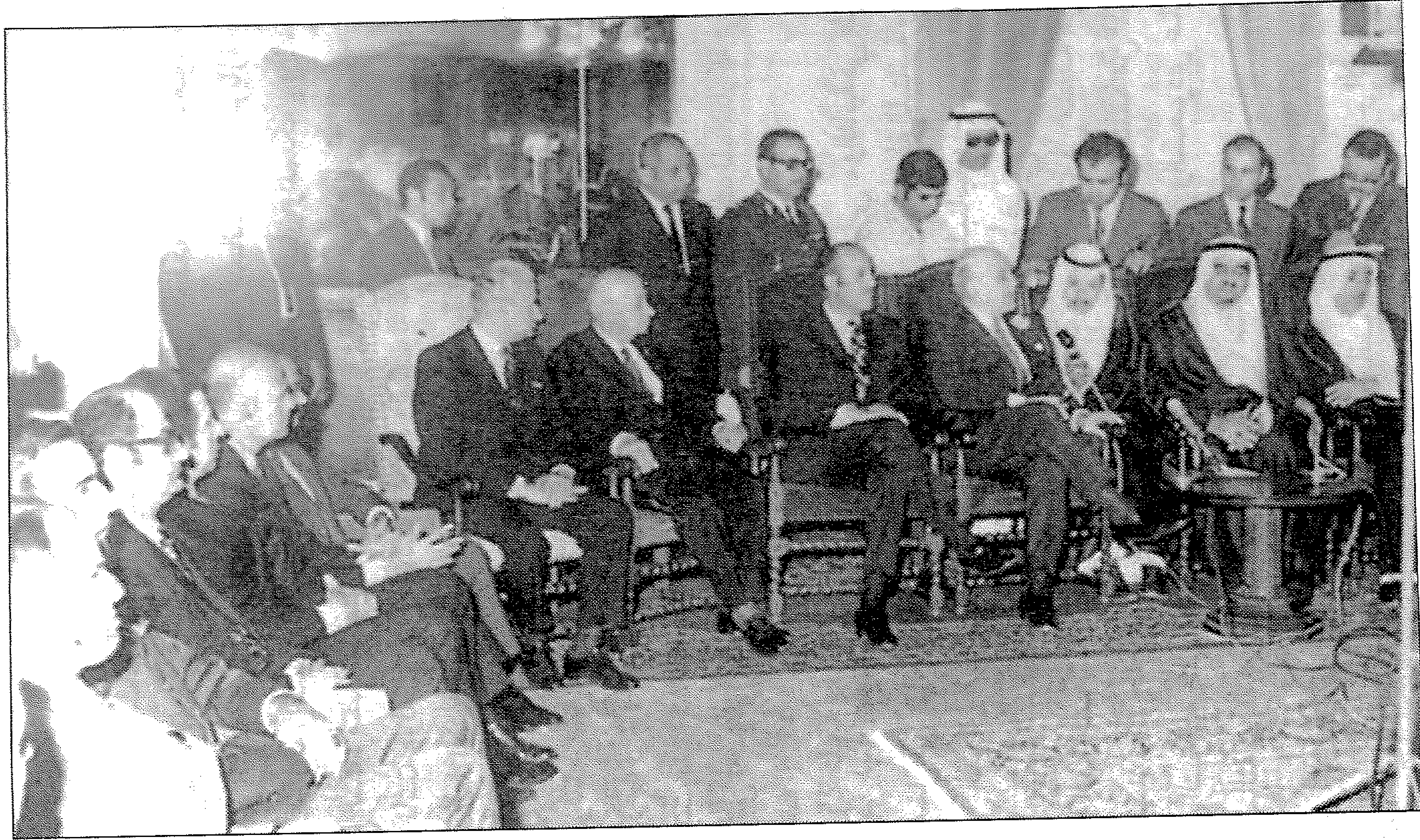
كان ثمة خلاف خفي ومبطن بين المملكة العربية السعودية ومصر ، بل بين الرئيس جمال عبد الناصر وجلالة الملك فيصل ، حول أمور المنطقة . وكان لهذا الخلاف بعض انعكاساته في لبنان ، وخاصة في الميول السياسية أو الخاصة لبعض رؤساء الوزراء اللبنانيين ، فقد كان الرئيس رشيد كرامي ، على سبيل المثال ، ميالاً إلى تأييد سياسة الرئيس عبدالناصر ، مما أدى به إلى الابتعاد قدر ما يمكنه الأمر عن إقامة علاقات مع أصحاب الشأن في المملكة ، في حين ان الرئيس صائب سلام كان ذو صداقات كبيرة في المملكة وله معرفة شخصية مباشرة بكثير من رجال السلطة فيها ، وخاصة مع جلالة الملك فيصل . وكانت سياسة المملكة تقضي بتعزيز مواقعها عبر ما يمكنها منه

نفوذها وسياستها ، وكذلك عبر صداقات أهل الشأن والسلطة فيها مع رجالات الحكم في العالمين العربي والاسلامي .

عين الرئيس صائب سلام رئيسا لمجلس الوزراء سنة ١٩٧٠ ، في أول عهد الرئيس سليمان فرنجية . وقامت الجهات المعنية في المملكة العربية السعودية ، خلال سنة ١٩٧١ ، بتوجيه دعوة رسمية إلى الرئيس صائب سلام لزيارة المملكة ، وللتباحث في مواضيع سياسية واقتصادية ثنائية بين لبنان والمملكة ، ولا سيما في موضوع انشاء مصفاة نفط جديدة في لبنان ، وهكذا تشكل الوفد الرسمي لتلبية الزيارة برئاسة دولة الرئيس صائب سلام ، وعضوية نائب رئيس المجلس النيابي ، في ذلك الوقت ، الأستاذ ميشيل ساسين والرئيس الاسبق للوزراء الاستاذ ناظم عكاري ، وكنت في عداد أعضاء الوفد مع عدد من السفراء والمدراء العامين . وكانت عضويتي في هذ الوفد فرصة جديدة أقابل فيها جلالة الملك فيصل للمرة الثالثة . وبالفعل ، فقد تمت الزيارة ، وكان للوفد خلالها لقاء مع جلالة الملك ، وكنت في عداد هذا الوفد . ولما اقتربت من جلالته مسلماً ، أقبل علي جلالته باشا ، ولكن بهدوئه الملحوظ ، وسألني عن أحوالي تلطفاً منه وكرماً . ثم كان علي أن أنصرف للمشاركة في أعمال الوفد .

كان في لبنان مصفاتان للنفط ، الأولى في منطقة الزهراني ، والثانية في طرابلس ، وكان العمل في هاتين المصفاتين يتم وفق إتفاق خاص بين الدولة اللبنانية والجهات المعنية في العراق عبر مصفاة طرابلس ، وبين الدولة اللبنانية والجهات المعنية في المملكة العربية السعودية عبر مصفاة الزهراني . وكان موضوع الزيارة التي قمنا بها للمملكة التباحث بشأن العرض السعودي لإقامة مصفاة ثالثة في منطقة الزهراني . وهكذا عقدت الاجتماعات بين الطرفين ، ونوقشت الجوانب المختلفة من الموضوع ، ثم جرى التوقيع على الاتفاق المبدئي بين الجانبين اللبناني والسعودي على إنشاء المصفاة الثالثة في الثلاثين من شهر آذار (مارس) سنة ١٩٧١ .

جرى التوقيع في مقر وزارة الخارجية السعودية ،ووقع الاتفاق المبدئي عن الجانب اللبناني الرئيس صائب سلام ، ووقع عن الجانب السعودي سمو الأمير فهد بن



□ الامير فهد بن عبدالعزيز يستقبل الرئيس صائب سلام والوفد الرسمي، وفي الصورة د. عمر مسيكة □



□ سـمـو الامير فهد بن عبدالعزيز يسـتـقـبـل الـرئـيـس صـائب سـلام □



□ الـرئيس صائب سلام فـي المدينـة المنورة ومعه عـمـر مسيكة □

عبدالعزيز . وكانت بنود هذا الاتفاق تتضمن أفضل الشروط بالنسبة إلى لبنان . وأذكر ، ها هنا ، ما سجلته من كلام لفخامة رئيس الجمهورية الأستاذ سليمان فرنجية حول هذا الموضوع في جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت بتاريخ الحادي والثلاثين من آذار (مارس) سنة ١٩٧١ للنظر في هذا الموضوع . لقد قال فخامته ، مخاطباً الرئيس صائب سلام ، ما نصه :

«إنني أشكر لك ، يا دولة الرئيس ، باسمي ، وباسم الوزراء جهودك الناجحة في لبنان وخارجه ، وأهنئك على النجاح المستمر الذي تحققه في المجالات المختلفة ، واذا ما تحقق مشروع المصفاة ، فان لبنان سيحظى بنصف مصفاة وبرأسمال قائم على المناصفة بيننا وبين المملكة العربية السعودية من غير أن ندفع أي مبلغ ، بل من خلال تسديد الحصة المتوجبة علينا ، والتي تبلغ حوالى التسعين مليون ليرة لبنانية ، من الأرباح السنوية ومن غير ما احتساب لأي فائدة على هذا المبلغ . وإذا ما قمنا بالمقارنة بين هذا الاتفاق الذي عقدته ، يا دولة الرئيس ، مع المملكة العربية السعودية لإنشاء المصفاة الثالثة ، وبين العقود الاخرى التي عقدت لإنشاء مصفاة طرابلس ، فان هذا الاتفاق الجديد يحقق شروطاً أفضل للبنان ، بل هي أفضل الشروط الممكنة في هذا المجال» .

أما وزير الخارجية السيد خليل أبو حمد فقد قال حول هذ الشأن ما نصه :

«إن الاتفاق الذي حصل إتفاق لا يمكن أن نحلم به ، نظراً للشروط الممتازة التي تضمنها ، وفي اعتقادي ، أنه ينبغي على مجلس الوزراء الاسراع في اتخاذ قرار بالموافقة على إنشاء المصفاة ، والعمل على إبرام هذا الاتفاق بين الدولتين اللبنانية والسعودية» .

وهكذا ، دونت في محضر مجلس الوزراء لذلك اليوم انه :

«بناء على مداولة مجلس الوزراء ، تقرر الموافقة على الاتفاق المبدئي بانشاء مصفاة البترول الذي وقعه دولة الرئيس صائب سلام باسمه الكامل في جدة في ٣٠/ ٣/ ١٩٧١» .

ولكن ، مع الأسف ، فان الاتفاق المشار اليه لم ينته إلى النتيجة المطلوبة .

كان التنفيذ الاداري سيئاً جداً في هذا المجال ، إذ ان العمل على تنفيذ قرار مجلس الوزراء ، وتحديداً وزراء المالية والاقتصاد والخارجية . وهكذا ، لم يحسن استغلال هذا المشروع والعمل على تنفيذه عشية البدء بالعد العكسي للحرب الأهلية التي فتكت بلبنان لسنين طويلة .

بعثة الحج الرسمية اللبنانية

أصدر الرئيس صائب سلام ، بصفته رئيساً لمجلس الوزراء ، قراراً في مطلع سنة ١٩٧٣ بتشكيل البعثة الرسمية اللبنانية للحج إلى الاراضي المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة . وكانت هذه البعثة برئاسة وزير الصحة العامة ، آنذاك ، الدكتور نزيه البزري ، وكنت فيها نائباً للرئيس . وهنا كانت لي فرصة جديدة للتشرف بمقابلة جلالة الملك فيصل وأنا في ثياب الاحرام ، وقد توجهت بكل جوارحي إلى خالقي الذي برأني أطلب مغفرته ورضوانه ، وأشكره على ما أنعم علي من صحة وعافية ونجاح في الحياة .

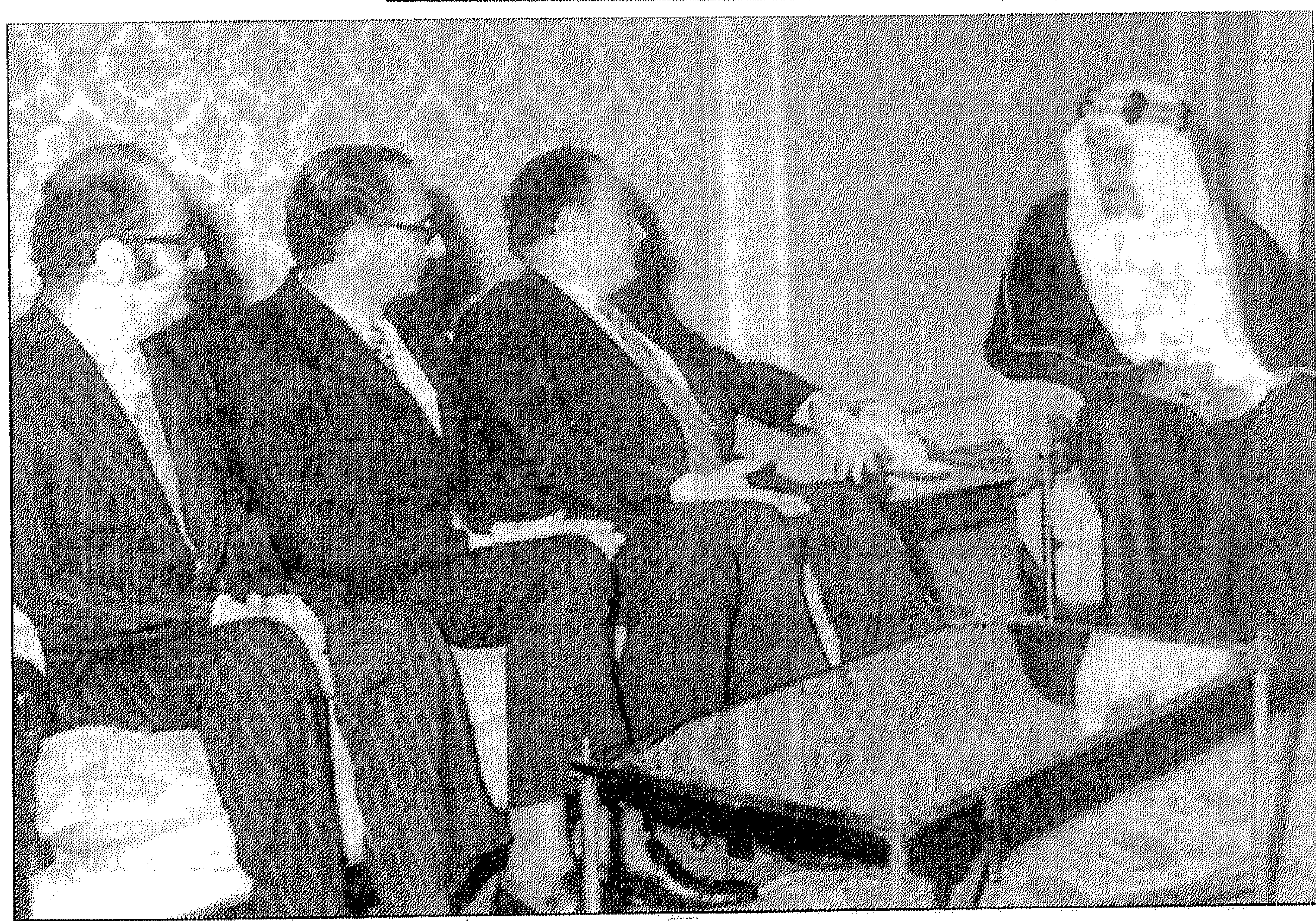
تفضل جلالة الملك فيصل باستقبال وفد مصغر من البعثة اللبنانية ضمني إلى جانب رئيس البعثة ، الدكتور البزري ، وقد رافقنا إلى هذه المقابلة السفير اللبناني إلى المملكة العربية السعودية الاستاذ رشيد فاخوري .

وخلال اللقاء مع جلالته ، دارت أحاديث متعددة ومتنوعة تتعلق بأمور لبنانية وأخرى عربية ، وقد تركز البحث على شد رباط الأخوة وتوثيق المحبة بين لبنان واشقائه العرب ، وعلى دور لبنان الطبيعي في أن يكون صلة محبة وعامل توفيق بين الدول العربية كافة . وركز جلالته على الدور اللبناني في خدمة قضية فلسطين ، قضية العرب والمسلمين ، وضرورة مساندة الدول العربية الشقيقة التي احتلت اسرائيل أجزاء عزيزة من أراضيها ، حتى تتمكن من فرض الانسحاب على إسرائيل من هذه الاراضي ، ولم يفت جلالته التشديد على أساسية ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني تجاه التعديات الاسرائيلية والمطامع الصهيونية .

ولقد دونت في خلاصة مذكراتي عن هذا اللقاء مع جلالة الملك فيصل ما نصه :



□ الملك فيصل يستقبل د. عمر مسيكة بحضور سفير لبنان رشيد الفاخوري □



□ الملك فيصل ووزير الصحة د. نزيه البزري وسفير لبنان رشيد فاخوري ود. عمر مسيكة □

«إن تحرير الأراضي العربية المحتلة ، ولا سيما القدس ، هو الهاجس الأول والاكبر عن جلالته ، وانه لا يغيب عن باله ، أبداً ، أن لبنان كان ولا يزال منبراً للحرية وللرأي ، وصوتاً مدوياً في خدمة القضايا العربية ، ولا سيما القضية الفلسطينية . وقد أشار جلالته بوضوح إلى أن لبنان قد تحمل الكثير الصعب في سبيل هذه القضايا ، ومن حقه أن يبادله العرب بعرفان الجميل ، وأن المملكة العربية السعودية ملتزمة بكل ما فيه خير للبنان ولأبنائه ، وإن اللبنانيين المقيمين على الأراضي السعودية هم أخوة حقيقيون لجميع أبناء المملكة ، وأنهم يعملون لخدمة المملكة ويتقيدون بالقوانين والأنظمة فيها» .

إنتقلنا ، جميعاً ، بعد هذا اللقاء للمشاركة في الاحتفال الكبير الذي يقام في مناسبة الحج . وهو لقاء ضخم جداً يرأسه جلالة الملك شخصياً ، ويكون إلى جانبه فيه ضيوف الرحمن من ملوك وأمراء ورؤساء دول ، وأعضاء وفود رسمية من الدول العربية والاسلامية . وقد ألقى جلالة الملك فيصل ، في هذا الاحتفال خطاباً مميزاً كانت له أبعاد أساسية في حياة الأمة العربية والاسلامية إذ أكد جلالته على وجوب إنقاذ الارض الفلسطينية السليب ، وضرورة تأمين حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره والعودة إلى بلاده ، وتحرير الاراضي المحتلة ، ثم أنهى جلالته خطابه هذا بمقولته التي أضحت شعاراً تبنته الأمة العربية والاسلامية عندما قال : «أرجو من الله تعالى ألا أموت قبل أن أصلي في المسجد الأقصى في القدس المحررة» .

عدت إلى بيروت ، وقد أديت مناسك الحج جميعاً ، وأنا فرح بهذه النعمة التي كتبها لي الله سبحانه وتعالى ، وكنت ، خلال أحاديثي مع من وفدوا علي لتهنئتي بالحج وبسلامة العودة ، أتحدث عن جلالة الملك فيصل هذا الرجل الذي جمع صلابة الارادة ووضوح الرأي وصدق التصميم إلى جانب هدوء العابد الزاهد وصفاء المؤمن المرتفع بإيمانه إلى جمال الاطمئنان إلى رحمة الله ورضوانه .

زيارة الرئيس تقي الدين الصلح إلى المملكة حول موضوع التضامن العربي

كان لي أن أتشرف بلقاء جلالة الملك فيصل للمرة الخامسة برفقة رئيس مجلس الوزراء الرئيس تقي الدين الصلح ، وقد تم هذا اللقاء خلال شهر تشرين الثاني



□ الملك فيصل يستقبل الرئيس تقي الدين الصلح وفي الصورة د. عمر مسيكة □



□ الامير فهد بن عبدالعزيز يستقبل الرئيس تقي الدين الصلح ويبدو بينهما د. عمر مسيكة ووزير الخارجية فؤاد نفاع والسفير عادل اسماعيل □



□ لقاء بين وزير الخارجية السعودية عمر السقاف ووزير خارجية فؤاد نفاع والى جانبه د. عمر مسيكة □

(نوفمبر) سنة ١٩٧٣ . لم يكن الرئيس تقي الدين الصلح ممن يميلون في الشأن العربي إلى جهة دون أخرى ، بل كان ديدنه في هذا الشأن التواصل مع الدول العربية قاطبة ، وكان دولته يؤمن بضرورة تحقيق التضامن العربي لأنه السبيل الوحيد لتحقيق قوة عربية قادرة على الوقوف في وجه التحديات التي تواجه العرب وخاصة مع إسرائيل .

كان الرئيس تقي الدين الصلح ، آنذاك ، رئيساً للوزراء في عهد الرئيس سليمان فرنجية ، وكانت أصداء حرب تشرين ١٩٧٣ ، التي خاضت القوات العربية المشتركة بين مصر وسوريا ضد إسرائيل ، تملأ المنطقة ، وانطلاقاً من هذه الأصداء ، فان الرئيس تقي الدين الصلح وجد من المناسب ، أن يقوم ، بصفته رئيساً للحكومة اللبنانية ، بجولة إلى عدد من الدول العربية ، يدعو فيها إلى مزيد من التضامن العربي أملا بتحقيق نصر جديد على العدو الصهيوني .

كنت عضواً في الوفد المرافق للرئيس تقي الدين الصلح في هذه الجولة الداعية إلى التضامن ، ولذا فقد كنت برفقته عند مقابلته لجلالة الملك فيصل عند نزول الوفد اللبناني في المملكة العربية السعودية ، وقد حضر هذا اللقاء من الجانب السعودي مع جلالة الملك ، نائب رئيس الوزراء ، في تلك المرحلة ، سمو الأمير فهد ، ووزير الخارجية الاستاذ عمر السقاف .

مؤتمر القمة العربية في الجزائر سنة ١٩٧٣

عقد هذا المؤتمر في السادس والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ في الجزائر . وكانت المشاركة اللبنانية فيه برئاسة رئيس الجمهورية الاستاذ سليمان فرنجية ، وكنت في عداد أعضاء الوفد . بحث المؤتمر التطورات الأخيرة للوضعين العربي والدولي ، وظروف مواجهة العدو ، واستمع إلى ما أبداه الملوك والرؤساء العرب في هذا المجال . وكان لجلالة الملك فيصل دوراً ايجابياً في تحديد قرارات المؤتمر التي جاءت متطابقة مع ما كان قد أعلنه أمام بعثة الحج اللبنانية التي تشرفت بزيارته في عدادها . ولقد برز جهد جلالته عبر مقررات المؤتمر التي نصت على أهداف المرحلة الحالية للنضال العربي المشترك هي :

١ - التحرير الكامل لجميع الاراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران (يونيو).

١٩٦٧ ، وعدم التنازل أو التفريط في أي جزء من هذه الاراضي أو المساس بالسيادة الوطنية عليها .

٢- تحرير مدينة القدس العربية ، وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة .

٣- الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

٤- ان قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً ، ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام وفاقاً لما أكدته مقررات القمة العربية السابقة .

كان من بين مقررات هذه القمة قرار مارس جلالة الملك دوراً أساسياً في صياغته والعمل على تظهيره ، وهو قرار يدل على عظم مصداقية الرجل وبعد نظره . جاء في هذا القرار ، وهو من القرارات الاقتصادية التي صدرت عن تلك القمة :

- الاستمرار في استخدام النفط سلاحاً في المعركة على ضوء قرارات وزراء النفط العرب ، وربط رفع حظر تصدير النفط لأية دولة بالتزامها بتأييد القضية العربية العادلة ، وتكليف لجنة تابعة لوزراء النفط بمتابعة تنفيذ هذه القرارات بنسب التخفيض ، وذلك على أن يجري تنسيق بين هذه اللجنة ولجنة وزراء الخارجية لدول النفط في كل ما يتعلق بتطور مواقف الدول الاجنبية من القضية العربية .

مع الاشارة انه سبق لوزير النفط السعودي أن قام في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) من سنة ١٩٧٣ . شرح فلسفة المملكة السعودية وأهدافها تجاه المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة انطلاقاً من هذا القرار ، وكان هذا الشرح في مؤتمر فيينا الذي عقد قبيل انعقادِ القمة المذكورة . وقد قال الوزير السعودي في شرحه ، المبني على التصور العام لجلالة الملك :

«إن مثل هذا القرار سيوضح للشعب الاميركي أن متاعبه مع النفط سوف تنتهي اذا وافقت اسرائيل والتزمت بجدول زمني للانسحاب الشامل ، وسيقضي هذا المشروع على محاولة اسرائيل عرقلة اجتماع مؤتمر السلام ، بل انه سوف يزود أميركا بحجة قوية للضغط على اسرائيل ، مع توضيح أن الحظر سيعود اذا امتنعت اسرائيل عن تنفيذ أي مرحلة من مراحل الانسحاب» .

وتطورت الاحداث بعد هذا ، وكان لوزير الخارجية الاميركي ، هنري كينسجر ، أن يقوم بجولات مكوكية في المنطقة ، وكان من أبرز همومه رفع مسألة الحظر على النفط . وكان جواب المملكة العربية السعودية على جولات كيسنجر انه لا يمكن رفع الحظر العربي على تصدير النفط الا باجماع عربي ، وبعد فك الاشتباك على الجبهة السورية . وتبع ذلك تفاعلات سياسية كثيرة بين واشنطن والرياض .

ورغم الارادات الصلبة في الامة ، فقد كانت ارادة السوء أقوى ، ورغم أن جلالة الملك فيصل كان يتوقع بدء انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ ، وفاقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ، كما كان يتوقع عقد مؤتمر دولي لاحلال السلام الشامل في الشرق الاوسط ، فان شيئا من هذا لم يحصل ؛ كما كانت الولايات المتحدة الاميركية تصرح دائما بانها عازمة على تحقيق السلام الكامل في المنطقة ! ! ولا نزال ننتظر تحقيق هذا السلام .

مؤتمر القمة الاسلامية في لاهور

عقد مؤتمر القمة الاسلامية في شهر شباط من سنة ١٩٧٤ في مدينة لاهور في باكستان . ولقد تمثل لبنان في هذا المؤتمر بوفد رسمي برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، في ذلك الحين ، الاستاذ تقي الدين الصلح ، وكان معالي وزير الخارجية ، الاستاذ فؤاد نفاع ، مع دولة الرئيس ، كما كنت في عضوية هذا الوفد .

لقد كان انعقاد هذا المؤتمر ابان حصول احداث أليمة ومؤسفة في المنطقة ، تم خلالها انفصال بنغلادش عن باكستان . وكان تساؤل الوفود المشاركة ، وخاصة العربية منها ، كيف يكون ثمة مؤتمر اسلامي ، ولدينا دولتان اسلاميتان على عداء فيما بينهما ، بل ان رئيس بنغلادش قد لا يحضر المؤتمر بسبب موقف من الدولة المضيفة باكستان ومن رئيسها ذو الفقار علي بوتو .

وهنا برز الدور الريادي والتوحيدي لجلالة الملك فيصل . فقد بادر ، مع الرئيس تقي الدين الصلح إلى الدعوة لتأليف لجنة من الدول المشاركة ، تضم في عضويتها السعودية ، ولبنان ، وباكستان ، وبنغلادش ، ومصر ، وان يتوجه اعضاء هذه اللجنة لتقديم دعوة إلى رئيس بنغلادش للمشاركة في المؤتمر على ان يقوم الرئيس

الباكستاني ذو الفقار علي بوتو باستقباله شخصيا عند وصوله إلى ارض المطار في مدينة لاهور وبالفعل ، فقد قامت اللجنة بعملها ، وحصل ما خطط له جلالة الملك فيصل . ويوم افتتاح المؤتمر تنادى عدد من رؤساء الوفود المشاركة إلى اطلاق لقب «امير المؤمنين» على جلالة الملك فيصل تكريما له ولحرصه على مظاهر الوحدة الاسلامية . وكنت في هذا كله ، اشاهد جلالته وقد وقف بكل تواضع ومهابة امام محدثيه ومناشديه قبول اللقب ؛ كما ما زلت اذكر كيف ان جلالته اجاب الجميع ، وبصوت هادىء لكن يعبق بالتهدج وانفعال العاطفة الصادقة :

«لست أمير المؤمنين ، إنما أنا خادم المؤمنين»

وقد يكون هذا الجواب الذي صدر عن جلالة الملك فيصل ، في ذلك الوقت ، هو ما ادى إلى تسمية ملك المملكة العربية السعودية بلقب «خادم الحرمين الشريفين» ، وهو اللقب الذي تبناه ، فيما بعد ، بكل اعتزاز جلالة الملك فهد بن عبد العزيز . وكان هذا هو لقائي الثامن مع جلالة الملك فيصل .

لم يمض وقت طويل على انتهاء هذا المؤتمر حتى اغتيل جلالة الملك فيصل في ٢٢ آذار (مارس) سنة ١٩٧٥ . وكان اغتياله ، رحمه الله ، كان عائداً إلى اصراره على وحدة العالم الاسلامي ، وإيمانه المطلق بضرورة تحرير القدس ، وقراره في مواجهة اسرائيل والدول المساندة او الحامية لمصالحها .

كانت آخر كلمة نطق بها شهيد الاسلام والعروبة ، جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود ، «أمرك . . . يا رب» ؛ وكأنه حتى في تقبله لاستشهاده كان ما يزال ذلك الناسك الذي نذر نفسه ولامته . ما من مرة دعته أمته إلا وكان ملبياً لندائها ، ولما دعاه ربه كان الأسرع في تلبية النداء .

الباب الثاني

الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي يحتدم على أرض الساحة اللبنانية وجوانب مختلفة من الحياة اللبنانية السياسية (١٩٦٨ - ١٩٧٣)

الفصل الأول

الصراعات بين السلطة اللبنانية وبين المقاومة الفلسطينية

القيادة العربية الموحدة بين
سياسة السلطة اللبنانية وسياسة المقاومة الفلسطينية

ارتكزت سياسة المقاومة الفلسطينية في العالم العربي عامة ، وفي لبنان بصورة خاصة ، على ضرورة مواجهة العدو الإسرائيلي بطريقة مباشرة ، وعبر توجيه ضربات خاطفة إليه ، والى مواقعه داخل الأراضي المحتلة . أما مبدأ تنفيذ هذه السياسة ، فكان يتم بالتسلل إلى حيث العدو ، عبر الحدود العربية المتاخمة لأرض فلسطين ، بما فيها الحدود اللبنانية ، وواقع الحال ، فان هذا المبدأ ، لتنفيذ السياسة العسكرية للمقاومة الفلسطينية ، كان يتعارض ، بصورة عملية ، وعلى الساحة اللبنانية بالذات ، مع جملة اتفاقيات عربية ودولية كان سبق للبنان ان وافق عليها ، وبات ضمن أطر وجودها والتزاماتها . وهكذا ، أصبحت هذه السياسة للمقاومة الفلسطينية ، التي تُمارس من لبنان وانطلاقاً من أراضيه ، مناقضة لهذه الاتفاقيات ، ولأطر وجودها المعترف بها من لبنان والدول الأخرى الموقعة عليها والموافقة على بنودها . ولذا ، فقد أدى هذا الحال بين مبادىء تنفيذ هذه السياسة للمقاومة الفلسطينية ، والتزامات الدولة اللبنانية ، بما سبق لها ووقعت عليه من اتفاقيات ، والى حصول أزمات كبرى حول موضوع المقاومة الفلسطينية في لبنان ، بل ان وجود هذه المقاومة ، بات منطلقاً لأزمة وجود حقيقية لا تشمل مبادىء تنفيذ سياسة المقاومة ، بقدر ما تشمل مبدأ عمل هذه المقاومة في لبنان وانطلاقاً من أراضيه .

ومن أبرز ما يمكن ذكره ، ها هنا ، من أزمات أدى اليها هذا التعارض بين مبادىء تنفيذ سياسة المقاومة الفلسطينية وارتباطات الدولة اللبنانية فيمكن الاشارة إليه عبر النقاط التالية :

- لقد سبق للبنان ان وقّع مع اسرائيل ، وبرعاية منظمة الأمم المتحدة ، اتفاقية للهدنة بعد حرب ١٩٤٨ . وقد تم هذا التوقيع في سباق اتفاقية هدنة شاملة ، وقعت عليها جميع الدول العربية ، المواجهة لإسرائيل ، مع الكيان الناشيء .
- ان المسائل العسكرية بين العرب وإسرائيل ، هي من صلاحية القيادة العربية الموحدة . وهذه المسائل تخضع ، تالياً ، للاستراتيجية التي تضعها هذه القيادة ، وفقاً لما تم اعتماده في مؤتمرات القمة العربية . ومن هنا ، لا يحق لأحد أن يعكر الوضع الحدودي ، بمعزل عن قرار هذه السلطة العسكرية العربية العليا ، أو خلافاً لأمرها .
- ان الغارات والهجمات التي سيقوم بها رجال المقاومة الفلسطينية ، عبر الأراضي اللبنانية ، باتجاه المستوطنات أو المراكز العسكرية التي أقامها العدو الإسرائيلي في فلسطين المحتلة ، سوف تقابل بردات فعل اسرائيلية عنيفة على القرى الحدودية اللبنانية الآمنة .

تجاه هذه المفاهيم رأت السلطة اللبنانية اعتماد سياسة حذرة ، في حين أن القيادة الفلسطينية انطلقت ، لهجماتها على العدو ، من الاعتبارات التالية :

- ان إسرائيل لم توقف اعتداءاتها ضد لبنان ، خاصة ، والدول العربية عامة . وبناء عليه ، ورغم وجود اتفاقيات الهدنة المعقودة بين الدول العربية واسرائيل ، فان العدو شن حربين كبيرتين ضد العرب . . . واعتداءات متكررة على لبنان .
- ان الشعب الفلسطيني ، ووفقاً لكل قرارات القمم العربية ، هو صاحب حق في استعادة أرضه السليب بالوسائل والسبل المتاحة كاملة ، بما في ذلك العمليات العسكرية .
- ان هذه العمليات التي تتم عبر الحدود العربية مع أراضي فلسطين المحتلة ،

بما في ذلك الحدود اللبنانية ، تتم تحت راية المقاومة الفلسطينية ، وليس تحت راية الجيش اللبناني ، أو سواه .

المواجهة الدامية الأولى بين السلطة اللبنانية ومؤيدي العمل الفدائي

حدثت المواجهة الدامية بين السلطة اللبنانية ومؤيدي العمل الفدائي على الساحة اللبنانية ، وكان ذلك يوم الثالث والعشرين من شهر نيسان (إبريل) سنة ١٩٦٩ . لقد كان للوضع ان ينفجر ، أول الأمر ، في مدينة صيدا ، وحصل هذا الانفجار ، انطلاقاً من تظاهرة انطلقت في التاسعة صباحاً من «مخيم عين الحلوة» ، حيث تقيم مجموعة كبيرة من الفلسطينيين . ولم تهدأ الأمور إلا بعد ان فرضت الحكومة منع التجول في المدينة .

اذا ما كانت الحكومة استطاعت تدبُر بعض أمر الأمن في صيدا ، جراء تظاهرات ذلك اليوم ، فان الحال لم يكن كذلك على الإطلاق في العاصمة بيروت . فلم تستطع الحكومة ، رغم الاتصالات التي قام بها رئيسها ، الرئيس رشيد كرامي ، مع «القوى الوطنية» ، وممثلي المنظمات الفلسطينية ، ان تسيطر على الوضع .

أخذت تجمعات المتظاهرين تلتقي ، عند منطقة الحرج ، قرب كلية الحرج التابعة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت ، وفي «ساحة البربير» ، شكلت المشاركة في تشييع الفدائي الفلسطيني الشهيد محمد علي موسى ، غطاء لهذا التجمع ، مع العلم أن «منظمة فتح» كانت قد أعلنت تأجيل جنازة هذا الشهيد ، تفادياً لأي اصطدام يمكن أن يحصل بين رجال الأمن والمشيعين .

ضم التجمع في منطقة الحرج هذه «طلاباً ، وعمالاً ، ومواطنين كانت غالبية كبرى منهم من أهالي منطقة «الطريق الجديدة» ، القريبة من موقع «مخيمي صبرا وشاتيلا» للفلسطينيين . وما لبثت الجماهير ، المحتشدة في ذلك المكان ، ان انطلقت في تظاهرة ناف عدد الذين شاركوا فيها على الثلاثة آلاف شخص . ولم يكن من عناصر قوى الأمن اللبناني إلا ان حاولوا تفريق هذا الجمع من المتظاهرين ، بيد ان هؤلاء لم يجدوا أمامهم إلا الحجارة يرمون بها عناصر قوى الأمن رداً على

محاولات تفريقهم . وكان أن ردت عناصر قوى الأمن الداخلي على عمليات رشقها بالحجارة من قبل المتظاهرين ، بتسليط المياه عليهم من خراطيم معدة لهذا الغرض ، وباطلاق القنابل المسيلة للدموع . بيد أن صوت رصاص لم يلبث ان لعلع في أرجاء تلك المنطقة ، منهمراً من كل اتجاه .

وكان أن سقط في هذه التظاهرة ستة قتلى ، منهم من عناصر من قوى الأمن ، في حين بلغ عدد الجرحى ٤٦ شخصاً بينهم ثلاثة من عناصر قوى الأمن .

لم تلبث التظاهرات والصدامات ان عمت لبنان ، وكانت النتيجة مزيداً من القتلى والجرحى . سقط قتيل وسبع جرحى ، بينهم ثلاثة من عناصر قوى الأمن ، وكانت ردة فعل السلطة ، انعقاداً لمجلس الوزراء في جلسة عاجلة له عند الساعة الخامسة والنصف من مساء ذلك اليوم . وقد اصدر المجلس مرسوماً جاء فيه :

تعلن حالة الطوارىء في جميع الأراضي اللبنانية اعتباراً من يوم الأربعاء ٢٣ نيسان (إبريل) ولغاية يوم الأحد ٢٧ نيسان (إبريل) سنة ١٩٦٩» .

تراوحت ردة الفعل السياسية تجاه ما حدث ما بين الإعراب عن الأسف ، والمطالبة بكشف المسؤول ، واطلاق الدعوات إلى التهدئة وتوطيد الاستقرار ، كما ظهر هذا من خلال مواقف الرئيس صائب سلام ، والرئيس صبري حمادة ، في حين دعا الشيخ بيار الجميل إلى المصارحة ، وركز وزير الداخلية ، الأستاذ عادل عسيران ، على انتقاد التظاهرة وما رافقها من أعمال وحوادث ، مستنكراً القيام بما حصل . وكان هذا الموقف ، من قبل جنبلاط ، بعدما تم التفاهم بينه وبين الرئيس رشيد كرامي على تحقيق كثير من مطالب الفدائيين .

لم يكن في مستطاع الرئيس رشيد كرامي ، وهو المعروف بعروبته ووطنيته وإيمانه بحق الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ، ان يبقى بمنأى عن الأحداث وتطوراتها . فقرر الاستقالة من الحكومة التي كان رئيساً لها .

وتسربت أنباء الاستقالة إلى الصحف والى الوسط السياسي ، فقام عدد كبير من كبار الرسميين من رؤساء ، ونواب ، ورؤساء أحزاب بزيارة الرئيس رشيد

كرامي طالبين اليه البقاء كي لا تقع البلاد في فراغ يقود إلى المزيد من المواجهات . وتسربت معلومات ، بعد هذه اللقاءات والنقاشات ، تفيد أن الرئيس رشيد كرامي تراجع عن استقالته ، كما أوردت ذلك ، ليلاً ، مصادر سياسية وصحفية .

حديث طويل بيني وبين الرئيس رشيد كرامي

توجهت ، في اليوم التالي لاعلان طي استقالة الرئيس رشيد كرامي ، إلى السراي ، حيث مقر عملي في رئاسة الحكومة . كنت ، وقتذاك ، مديراً عاماً بالوكالة لرئاسة مجلس الوزراء ، في حين كان الأستاذ ناظم عكاري ، الأمين العام لمجلس الوزراء بالتعاقد بعد انتهاء مدة خدمته القانونية ، وما أن التقيت به حتى قلت له :

«أرى ان المشكلة لا يمكن أن تنتهي بهذه الطريقة ، فالأحداث سوف تتوالى ، وسوف يكون الرئيس رشيد كرامي ، نفسه ، ضحية لها ، بل ان الظروف المقبلة لهذه الأحداث لن تكون لصالح الرئيس كرامي سياسياً ، وقد تضطره هذه الأمور ، مجتمعة ، إلى تقديم استقالة نهائية تحت ضغط الأحداث وتحرُّك الشارع» .

وهنا اقترح عليَّ الأستاذ عكاري ان أبحث هذا الموضوع ، نظراً لأهميته وخطورته ، مباشرة مع الرئيس كرامي ، كما أبلغني انه لن يناقش ، شخصياً ، مثل هذه الموضوعات مع الرئيس .

لم يكن أمامي إلا ان انتظر وصول الرئيس رشيد كرامي إلى السراي ، وما أن أطل ، حتى هببت للسلام عليه ، بيد انه ما لبث ان بادرني قائلاً : «خير ، شو الأخبار يا دكتور عمر؟!» ، فقلت : «خير ، ولكن الأخبار غير مطمئنة» . وهنا طلب مني الرئيس رشيد كرامي ان أوافيه فوراً إلى مكتبه ، وما أن دخلنا إلى هناك ، حتى نظر اليّ بهدوئه المعتاد ، وطلب مني ان أبلغه بما عندي .

كانت كل ملامح وجه الرئيس كرامي هادئة ، بيد أن من يستطيع ان يقرأ ما ينبعث من عينيه ، كان قادراً على رؤية الحزن والقلق معاً ، وأن يدرك عمق المعاناة التي كان يعيشها هذا الرجل . وهكذا لم ألبث ان قلت له :

«ان طي الاستقالة ، كما أشارت المصادر مساء أمس ، يعني انك سوف تصبح ضحية للأحداث التي سوف تجري في المستقبل القريب . ان هذا سوف يعني صمتك مع قوى الأمن الداخلي وتساهلك معهم تجاه الضحايا التي سقطت ، وتجاه عشرات الجرحى الذين ما برحوا نزلاء المستشفيات ، وهذا سوف يعني رضاك عن كل ما جرى ، في حين ان الاصرار على تقديم الاستقالة سوف يعطي اشارة انذار واضحة للمسؤولين اللبنانيين كافة ، وللقيادات الوطنية والزعامات السياسية ، والأحزاب على اختلاف مواقعها ، بل وللقوى القومية والوطنية التقدمية العربية بأنك غير راض عما جرى . واذا ما استمريت في اصرارك على الاستقالة ، فان هذا سوف يدفع بالجميع ، ومن أي موقع كانوا فيه ، إلى البحث الجدي عن حل يكون حقاً بمستوى المشكلة التي نواجه . وهكذا ، تكون قد وضعت كل جهاز ، أو مؤسسة ، أو شخص ، أو فريق امام مسؤولياته ، ولا تكون ، كما سيحاول البعض ان يوحي ، قد غطيت المشكلة ، ومررت كل ما حصل ، بحيث سيبدو رجوعك عن الاستقالة وكأنه عملية تنفيس للمشكلة التي حصلت ، ومناورة سياسية بسيطة ، والواقع ان الأمر خلاف هذا تماماً . اننا نعرف مدى صدقيتك مع نفسك ومع الآخرين ، وندرك مدى تأييدك للمقاومة الفلسطينية ، ونعلم ، كذلك ، مدى رفضك لممارساتها الخاطئة» .

دام حديثي هذا مع الرئيس رشيد كرامي ساعة كاملة كنتُ فيها المتحدث الوحيد ، وكان دولته يستمع إلى جميع التفاصيل التي أذكرها أمامه ، وكان يركز نظراته عليّ بعمق ، وكأنه كان يستشف الموقف الإسلامي والوطني العام ، الشعبي منه كما الرسمي ، من خلال كلامي . وازداد تركيز نظراته عليّ ، عندما ذكرته بما حدث يوم قدم الرئيس فؤاد شهاب استقالته الشهيرة اياها . وذكرت الرئيس رشيد كرامي بأن اجراس الكنائس دقت يومها تعبيراً عن فرح المسيحيين بعودة الرئيس عن استقالته ، بعدما كانت قد قرعت حزناً يوم انتخابه رئيساً للجمهورية . وكان لي أن أضيف ، مخاطباً الرئيس رشيد كرامي :

«استقالتك اليوم ليست ضعفاً ولا خوفاً ، بل هي جرس انذار لإيقاظ اللبنانيين ، وكل المعنيين بهذا الأمر ، وتوعيتهم إلى ضرورة الوصول إلى حل لهذه

المشكلة» .

وبعد أن أفرغت كل ما في جعبتي من آراء وأقوال أمام الرئيس رشيد كرامي ، تابع النظر اليّ بهدوئه المعتاد ، وقد ظهرت ابتسامة ضعيفة جداً على محياه ، وقال لي :

«على كل حال ، لدينا اجتماع في المجلس النيابي بعد ساعات ، وسوف أراجع في ذهني كل ما ذكرته لي يا عمر ، ولا شك أني سأتوصل إلى قرار نهائي قبل هذا الاجتماع» .

وصمت الرئيس رشيد كرامي قليلاً ، ثم ركز نظره في عيني ، وقوي ظهور تلك الابتسامة ، التي كانت ضعيفة على محياه ، وبينما كان يتوجه إلى حيث طاولة المكتب ، سمعته يخاطبني قائلاً : «ستسمع ما يسرك» .

جلسة هامة في مجلس النواب تكشف مواقف سياسية متناقضة

بعد ساعات من ذلك الحوار الذي كان مع الرئيس رشيد كرامي ، عقد اجتماع للمجلس النيابي . وافتتح الجلسة الأستاذ صبري حمادة بصفته رئيساً للمجلس النيابي ، معلناً أسفه لما حصل باسمه واسم النواب ، ومطالباً بالتحقيق لمعرفة المسؤولين والأسباب التي حدت برجال الأمن والمتظاهرين للوصول إلى ذلك الصدام بالرصاص . ثم طلب الرئيس ، منِ الحضور ، الوقوف دقيقة صمت حداداً على الضحايا الذين سقطوا إبان تلك الأحداث .

وكانت مفاجأة الجلسة متمثلة في موقف الرئيس كميل شمعون ، اذ اعتذر عن الوقوف دقيقة صمت حداداً على أرواح الضحايا ، مبرراً اعتذاره هذا بأنه غير مقتنع بطلب الرئاسة هذا . وقال الرئيس شمعون :

اذا كان الضحايا مذنبين ، فالسلطة قد عاقبتهم ، ولا ضرورة ، تالياً ، للوقوف دقيقة صمت وحداد ، واذا ما كان ثمة ابرياء وضحايا بالفعل ، فكيف ستشارك السلطة في حداد عليهم؟!» .

ثم قدّم وزير الداخلية ، الرئيس عادل عسيران ، بياناً خطياً عرض فيه تطور

القضية منذ ظهور المناشير الداعية إلى التظاهر ، حتى وقوع الحوادث . وختم عسيران بيانه طالباً من المجلس النيابي تعيين لجنة تحقيق برلمانية تتولى وضع المسؤوليات في نصابها الصحيح . وكان بيان وزير الداخلية قد ركز على انه قد سبق للوزير ان دعا مجلس الأمن الداخلي لاتخاذ التدابير التي تحول دون وقوع «نتائج مؤسفة» ، وان قوى الأمن فوجئت بالمتظاهرين يهاجمونها بالعصي والرصاص ، «مما اضطرهم إلى اطلاق النار» ، وان الحكومة اتصلت بالفلسطينيين محاولة اقناعهم بعدم التظاهر ، ولكن هذه الاتصالات ظلت من غير جدوى ، فوقعت الكارثة ، واضطر الجيش إلى مساندة قوى الأمن الداخلي .

شهدت جلسة مجلس النواب مناقشات حادة بين النواب والحكومة . ففي حين اعتبر النائب سليم حيدر «ان التظاهرات مظهر ديمقراطي» ، فان النائب قبلان عيسى الخوري قاطعه مؤكداً ، بقوله ، «نحن مع العمل الفدائي ، لكن خارج الأراضي اللبنانية» . وتراوحت مواقف بقية النواب بين الانتقاد والدعم ، فأعلن ، على سبيل المثال ، النائب ادوار حنين قائلاً : «أنا مع العمل الفدائي ما دام يقيم حرمة للبنان» . ثم أعلن الرئيس شمعون دعمه للفلسطينيين وتأييده لهم ، وحمل الحكومة مسؤولية ما حصل . وما كان من النائب كمال جنبلاط إلا ان أكد بأن «على كل رئيس حكومة ان يكون مسؤولاً رئيسياً عن القضية الفلسطينية ، الا اذا كان ، كما قال سامي الصلح ، باشكاتب» .

أما الرئيس صائب سلام ، فأكد أن الضحايا التي فاقت اعدادها الثمانين جريحاً ، عدا عن القتلى الذين بلغوا أحد عشر قتيلاً ، لم يكن بينهم فدائي واحد ، أو شيوعي واحد ، أو حزبي واحد . وتابع الرئيس سلام قائلاً ان بامكان الجميع التحقق مما يقول اذا ما زار مستشفى المقاصد حيث تم استقبال الجرحى ووضع جثث القتلى .

وأضاف الرئيس سلام :

«لقد طلبت من وزير الداخلية معالجة الأمور بحكمة ، فقال لي «لم تعد القضية بيدنا ، انها بيد الجيش ، عليك ان تتصل به أنت ، وتطلب منه ان لا يستعمل

الرصـاص» ، ويحـز في قـلبي ان أعلن لكم ان مـعظم المصـابين لـم يصـابوا إلا في رؤوسهـم ، أو في صدورهـم» .

وختم الرئيس صائب سلام كلمته بتحميل الحكومـة المسؤولية عن الأحداث ، وعن كـم الأفـواه تحت ستار قانون الطوارىء .

أما الرئيس كـامل الأسـعد ، فتسـاءل عن الجهة التي أعطت الأوامر باطلاق النار على المتظاهرين ، واعـتبر أن لبنان شريك ملتزم في القضـية الفلسطينية رغـماً عنه ، إذ لبنان مـهـدد بخطر إسـرائيلي ، وعندما يؤيد قـضـية الفـداء ، فـانه يرفـع الخطر عن أراضيـه . وطلب النائب عدنان الحكيم ، رئيس حزب النجـادة ، «باسم الدماء التي أريقت ، أن تتخلى الحكومة عن مقاعدها» .

وكـان أن تلا الرئيس كـرامي ، في هذا الاجـتـماع ، بيـاناً سياسـياً كـبيراً حـول القـضـيـة الفلسطينية ، وأبعـادها ، بتـفـاصيلهـا كـافـة ، أكـانت هذه التـفـاصيل من أحـداث الماضي ، أو وقـائـع الحـاضـر ، أو توقـعـات المسـتـقـبل . وتـنـاول ، في الوقـت عينه ، الانقسامات الواقعة بين اللبنانيين حول موضوع المقاومة الفلسطينية ومباشرة العـمـل الفـدائي من لبنان . وخـتـم الرئيس رشـيـد كـرامي بأن البـلد مـهـدد في أي لحظة ، وعـنـد حـصـول أي حـادث ، بـأزمـة كـبـيـرة . وأشـار الرئيس كـرامي إلى ان العـمـل الأسـاسي لمـواجـهـة هـذا الخطر لا يكون إلا بقـيـام حكـم ينبـثـق عن المجلس النيابي الذي يمثل جميع اللبنانيين ، فـيشـترك جمـيع اللبنانيين ، عندئذ في مواجـهـة قـضايا الحكـم ، ويتـحـملون ، جميـعـاً ، مـسؤوليـة سيـاسيـة واضـحة وصـريحة تجـاه القـضـيـة الفلسطينية ، والعـمـل الفـدائي ، وموقـف لبنان حيـال هذين الموضـوعين ، والقـضايا التي يمكن ان تنبـثق عنهـمـا على الصـعـيـدين اللبناني والعربي . فكان بيـان الرئيس رشـيـد كـرامي رداً على الجـمـيع ، ثـم كـان أن تابع الرئيس كـرامي كـلامـه ، مخاطباً النواب والشـعب اللبنـاني ، وأعلن استقالته بصورة واضـحة ، مطالباً الجـميع تحمل مسؤولياتهم .

لـم يتوجـه الرئيس رشيد كـرامي ، اثر انتهاء جلسة المجلس النيابي ، إلى القـصر الجمهوري لتقديم استقالة خطية إلى فخـامة رئيس الجمهورية ، بل اكتفى بأن اعتبر

ان استقالته في المجلس النيابي ، وأمام أعضاء هذا المجلس ، كافية . وهكذا ، فقد قام الرئيس رشيد كرامي بالإتصال هاتفياً بفخامة الرئيس شارل حلو ، من مكتب رئيس المجلس النيابي ، مبلغاً إياه قراره بالاستقالة الذي لا رجوع عنه . وأعلن ، على الفور من الإذاعة اللبنانية ، ان رئيس الجمهورية سوف يستقبل الرئيس رشيد كرامي في صباح اليوم التالي ، بيد ان هذا الاعلان لم يوضح فيما اذا كان رئيس الجمهورية قبل استقالة الرئيس رشيد كرامي ، أو لم يقبلها .

تلقيتُ اثر انتهاء الجلسة النيابية ، وكان هذا حوالى الساعة الحادية عشرة ليلاً ، اتصالاً هاتفياً في منزلي من دولة الرئيس رشيد كرامي . وقد قال لي الرئيس كرامي ، في هذا الاتصال ، وبالحرف الواحد :

«صار مثل ما بدك ، وأنا استقلت . . . مبسوط يا دكتور عمر؟ !»

فأجبته :

«آمل ، يا دولة الرئيس ، أن تفتح هذه الاستقالة باباً واسعاً للحل الجذري بين بعض اللبنانيين وبعضهم الآخر ، وبين اللبنانيين والفلسطينيين» .

استقالة الرئيس رشيد كرامي وأبعادها الكبرى

أدت استقالة الرئيس رشيد كرامي إلى تهدئة النفوس ، وتخفيف حدة التوتر الحاصل . وكان أن بدأ الوضع الأمني يميل نحو الأفضل ، وان بصورة تدريجية . ولا بد من الإشارة ، ها هنا ، إلى أن الإجراءات الأمنية الصارمة والفعالة قد لعبت دورها في هذا المجال . من جهة ثانية ، فقد أدت الاستقالة إلى بروز أوضاع سياسية جديدة ، لعل من أبرزها :

أولاً : اعتبرت المقاومة الفلسطينية ان استقالة الحكومة جاءت تحت ضغوط الأحداث ، وهي ، تالياً ، نتيجة ايجابية لمصلحة هذه المقاومة .

ثانياً : لم يكن من السهل على السلطة في لبنان ، متابعة المواجهة مع المقاومة في ظل أزمة الحكم ، فاضطرت إلى المهادنة .

ثالثاً : بدأ الرئيس شارل حلو اجراء الاستشارات التقليدية الممهدة لتشكيل حكومة جديدة ، وكان يتوقع قبول احد رؤساء الوزارة السابقين برئاسة الحكومة وتشكيلها ، إلا انه لم يجد بينهم من يرضى بخلافة الرئيس رشيد كرامي ، رغم خلافات بعضهم معه ، وقد أدى هذا الموقف إلى استمرار أزمة الحكم ، وعدم قبول رئيس الجمهورية للاستقالة .

رابعاً : لم يكن هناك من خلاف أساسي بين الرئيس شارل حلو والرئيس رشيد كرامي حول موضوع استقالة الحكومة ، أو بقائها ، أو تشكيل حكومة جديدة . فالخلاف الحقيقي كان بين الفرقاء اللبنانيين حول القضية الفدائية الفلسطينية . وكان الرئيس رشيد كرامي يلتزم بقرارات الاجتماع الذي دعا إليه مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد ، والذي طالب فيه الرئيس رشيد كرامي بالاستقالة فوراً أو تحقيق المطالب التالية :

- فتح تحقيق عدلي مع قوى الأمن المسؤولة ، واتخاذ العقوبات اللازمة بحق الذين طوعت لهم أنفسهم اصدار مثل الأوامر التي تتعارض وتصريحات المسؤولين المتكررة حول مناصرة القضية الفلسطينية بجميع وجوهها الفدائية والنضالية ، وعدم التعرض بالأذى للذين يعبرون عن مشاعرهم النبيلة خلال التظاهرات الوطنية .

- اعتبار العمل الفدائي في لبنان عملاً وطنياً لبنانياً عربياً مشروعاً ، وحمايته ، وتنسيق التعاون بينه وبين القيادة العسكرية الرابضة عند الحدود بحيث يطمئن اللبنانيون جميعاً إلى حصر طاقاتهم كلها في مواصلة النضال ، ومواجهة تحديات العدو ومخططاته التوسعية الاستعمارية التي تضع لبنان في واجهتها الأولى .

- اقرار مشروع التجنيد الإجباري فوراً ، والمبادرة إلى تنفيذه في اسرع وقت ممكن ، حتى يشعر اللبنانيون بأنهم مجندون صفاً واحداً للدفاع عن بلادهم وكرامتهم بالمهج والأرواح .

- التعويض على عائلات الضحايا والمصابين ، وعدم التعرض بالملاحقة

للمشاركين في التظاهرات الأخيرة ، واطلاق سراح من اعتقل منهم .

خامساً : بدا واضحاً ، ومع الأسف الشديد ، أن أياً من الفرقاء اللبنانيين لم يتقدم ولو خطوة واحدة نحو الحل ، بل ان كل واحد منهم بقي على مواقفه السياسية ومواقعه الخاصة به خوفاً من أن تحرق أصابعه هذه المشكلة الكبيرة . ولقد أبقى ، هذا الأمر ، البلاد من غير أي حل واضح المعالم ، في الوقت الذي كان العالم العربي بأسره ، ينتظر من اللبنانيين التوصل إلى حل فيما بينهم لهذه المسألة .

صار السؤال واحداً على ألسنة الجميع ، بعد أن أعلن الرئيس رشيد كرامي استقالته ، في اجتماع المجلس النيابي يوم الخميس الواقع فيه الرابع والعشرين من نيسان سنة ١٩٦٩ ، ماذا سيحدث بعد الاستقالة؟! وقد رد الرئيس صبري حمادة على هذا السؤال الهام ، عبر حديث له إلى النواب في اليوم التالي ، وكان مما قاله الرئيس حمادة في هذا المجال :

«أما بشأن الوضع الذي نشأ عن استقالة الرئيس رشيد كرامي ، فمن الصعب الإلمام بتفاصيله ، واعتقد ان النقاط التي تطرق اليها دولة الرئيس في رده على النواب ، من شأنها ان تُعقّد الوضع ، فالرئيس كرامي لن يقبل تأليف حكومة إلاّ على أساسها . وللإنصاف ، فإني أقول ان الرئيس كرامي وضع اصبعه على الجرح ، وأخذ مبادرة فتح باب المصارحة على مصراعيه» .

وكان أن دعا الرئيس صبري حمادة إلى حل يقوم على أساس :

«تأليف ثلاثة أحزاب ، يخوض المرشحون الانتخابات على أساس برامجها ، ومنع جميع الأحزاب الأخرى ، ذات العقائد التي تتعارض مع مصلحة البلاد» .

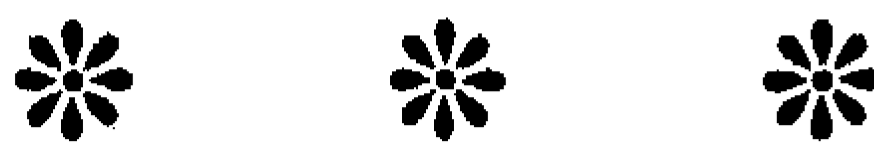
من جهة ثانية ، فقد التقى الرئيس رشيد كرامي الرئيس شارل حلو في اليوم التالي للاستقالة ، وكان هذا اللقاء بحضور رئيس المجلس النيابي صبري حمادة ، وأكد الرئيس كرامي في هذا اللقاء على أربع نقاط جوهرية ، وكان سبق للرئيس كرامي ان وضع هذه النقاط على ورقة سجلها بيده شخصياً وبقيت في حافظة مذكراتي :

أولاً : ان تأليف حكومة جديدة لن يحل الأزمة الراهنة ، فلا بد من أن يسبق ذلك اتفاق على المبادىء التي يجب على الحكومة الجديدة ان تتبعها ، وتتقيد بها ، وخصوصاً في ما يتعلق بالموقف اللبناني من العمل الفدائي .

ثانياً : ان الموضوع الأساسي ، ليس تشكيل حكومة ، أو من يؤلف هذه الحكومة ، فهو ، في الحقيقة موضوع أسمى وأعظم من تحقيق وصول معين إلى كرسي الحكم . انه موضوع يتعلق بمصلحة الوطن واستقراره ، ولا بد تالياً ، من ابداء الرأي من قبل جميع الفرقاء ، وتحديد مواقف صريحة ، من قبلهم ، بالنسبة لما هو مطلوب . ولذلك ، وقبل الانهماك بشكليات التقليد المعروف في تأليف الحكومات والأشخاص الذين يدور حولهم البحث من أجل تشكيلها ، يجب ان يتعدى البحث هذه النقاط ، لينصب على ما هو أبعد من أجل ان يكون هناك تعاون بين الجميع لخدمة مصلحة لبنان .

ثالثاً : المطلوب من الزعماء ان يتفقوا على ميثاق جديد . ويكون التوصل إلى هذا الميثاق بالمصارحة والمكاشفة بين هؤلاء الزعماء ، وذلك عبر ابداء الآراء من قبلهم ، في القضايا المطروحة ، من غير ما مواربة وبعيداً عن العاطفة والشعور الشخصي . وبذا ، فإن هذا الميثاق يكون بمثابة بيان وزاري للحكومة العتيدة ، يحدد سياستها ونهجها على الصعيدين الداخلي والخارجي .

رابعاً : لا يمكن حل المشكلة عن طريق الاحتكام إلى الأكثرية النيابية ، فالأزمة ليست بين الحكومة والأكثرية البرلمانية ، بل هي أزمة بين المواطنين أنفسهم ، ومن الصعب على هذه الحكومة ، أو أي حكومة أخرى ، أن تتجاهلها .

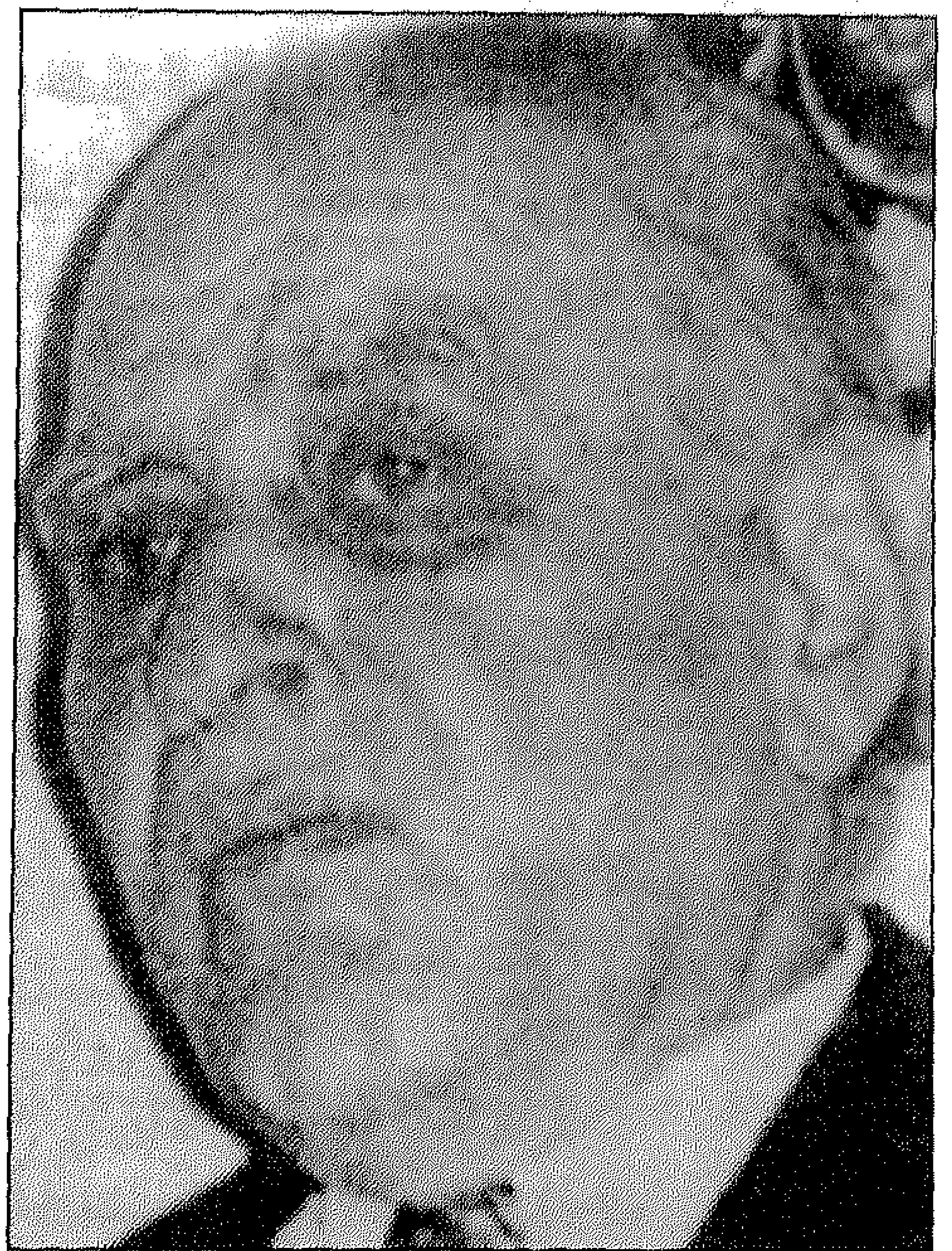




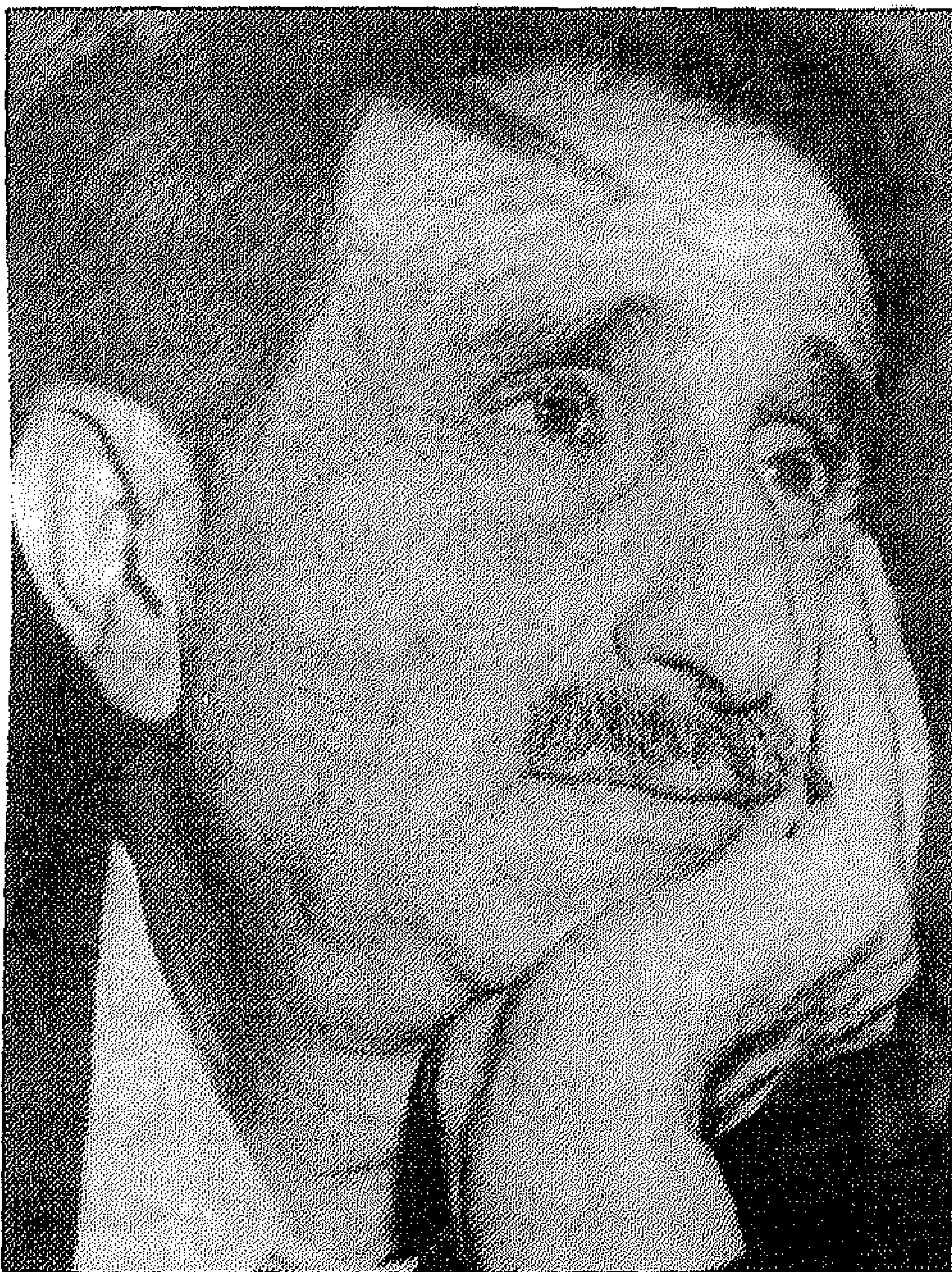
□ الرئيس شارل حلو □



□ الرئيس رشيد كرامي □



□ الرئيس صائب سلام □



□ النائب كمال جنبلاط □

الفصل الثاني

مبادرة الرئيس جمال عبدالناصر لانهاء النزاع اللبناني - الفلسطيني، واتفاقية القاهرة .

أوفد الرئيس جمال عبدالناصر ، السيد حسن صبري الخولي ، مبعوثاً خاصاً عنه إلى لبنان في الثالث ، من أيار (مايو) ١٩٦٩ . وكانت المهمة التي أوكلها الرئيس جمال عبدالناصر إلى السيد الخولي ، أن يعمل الأخير ، وفور وصوله إلى العاصمة اللبنانية بيروت ، على تهدئة النفوس ، وحل الأزمة . وجرت ، عبر مساعي السيد الخولي ، محادثات أدت إلى اقناع الفلسطينيين واللبنانيين بقبول تسوية مؤقتة للنزاع القائم ، بيد أن هذه التسوية لم تستطع أن تشكل أي حل حقيقي ، وبقيت الأمور عالقة إلى حد ما .


□ الرئيس جمال عبد الناصر □

وحصل أن وجه الرئيس شارل حلو رسالة إلى الشعب اللبناني في الحادي والثلاثين من أيار (مايو) سنة ١٩٦٩ ، أكد فيها أنه لا يمكن للبنان أن يقبل حمل عبء القضية الفلسطينية منفرداً ، كما لن يمكنه الاذعان لهذا الأمر الواقع . ولقد أثار هذا الموقف ، يبديه الرئيس شارل حلو ، بعض الدول العربية التي اضطرت إلى اتخاذ موقف خاص من لبنان ، وكان أن أبلغ الرئيس شارل حلو بهذا الموقف ، مما اضطره ، تالياً ، إلى التراجع عن إعلانه هذا ، والتصريح بأن لبنان ملزم ، بفعل التزاماته العربية ، تبني الموقف عينه الذي تتبناه الدول العربية ، والقاضي بمساعدة الفلسطينيين .



□ الرئيس رشيد كرامي □

ومع هذا كله ، فان شيئا من هذه الامور لم يؤد إلى حل . لقد بقي الرئيس رشيد كرامي على موقفه ، مطالبا بموقف لبناني موحد من المقاومة الفلسطينية ، وبالتزام فعلي من قبل الدولة بهذا الموقف حتى لا تتكرر الصدامات والأزمات التي سبق وحصلت . وهكذا ، بقيت حال المراوحة إلى أن اشتعلت البلاد برمتها في الرابع والعشرين من تشرين الاول (أكتوبر) سنة ١٩٦٩ ، فازداد الوضع سوءا نتيجة للمواجهات المتواصلة بين الطرفين .

بدأت بعض الدول العربية ، وتحديداً في السادس والعشرين من تشرين الاول (أكتوبر) سنة ١٩٦٩ ، الاعلان عن قلقها الشديد من المواجهات «اللبنانية ـ الفلسطينية» . وكان الرئيس جمال عبدالناصر ، من أشد المسؤولين العرب اهتماماً بالوضع اللبناني ، ومن هنا ، فقد أعلن الرئيس عبدالناصر أنه قرر التوسط لحل النزاع ، وللوصول إلى موقف ناجح وسلمي .

اتسعت رقعة المجابهات والتظاهرات رغم مبادرة الرئيس جمال عبدالناصر ، وكان الفلسطينيون رأوا في عدم توصل اللبنانيين إلى موقف موحد منهم ، فرصة لزيادة التوتر ، والامساك بالوضع اللبناني لمصلحتهم ، خاصة وانه كان قد سبق للفلسطينيين أن بادروا إلى الامساك بالوضع الامني في المخيمات الفلسطينية ، بدلاً من قوى الأمن الداخلي اللبناني التي كان الإمساك بالوضع الأمني في المخيمات منوطاً بها وحدها . وكان للقلق أن يزداد في النفوس ويتفاعل على مستوى الشارع ، وصار من الطبيعي توقع مجابهات أكثر عنفاً ، ثم لم يكن للاوضاع إلا أن تبدو ، وسط هذه الاجواء ، وكأنها وصلت إلى حال اللارجوع .

لا بد لي ، ها هنا ، من القول بأن رسالة الرئيس شارل حلو إلى اللبنانيين التي أكد فيها «حق رئيس الجمهورية في ممارسة ما يمليه عليه قسمه الدستوري عندما يكون استقلال البلاد ، وسلامتها ، وسيادتها في خطر» ، قد أبرزت انقسام اللبنانيين إلى فريقين . لقد عبر بعض اللبنانيين ، من جديد ، وبلسان رئيس الجمهورية ، عن رفضهم لموقف المسلمين في تأييد المقاومة الفلسطينية ، في حين عبر هؤلاء ، من خلال

استقالة الرئيس رشيد كرامي ، عن تأييدهم لخط المقاومة ، ورفضهم للمواجهة العسكرية معها .

لم يكن للفلسطينيين الا أن يلعبوا على هذا التناقض بين «المسلمين» و«المسيحيين» بدقة ، وكان سلاح الفلسطينيين الابرز ، ها هنا ، يكمن في الدعم الشعبي من قبل التيارين الاسلامي والوطني . أما الغاية من هذا كله ، فكانت السعي إلى تحقيق الحلم الفلسطيني بممارسة حق الكفاح المسلح من الحدود العربية كافة ، وخاصة من الحدود اللبنانية ، ضد اسرائيل .

كان الرئيس جمال عبدالناصر يعمل ، في هذا الوقت ، على مسايرة الأطراف اللبنانية كافة ، فيكون حكما بينهم ، وحكماً ، من ثم ، بينهم وبين الفلسطينيين . ولم يكن جمال عبدالناصر يؤمن بمماشاة بعض المسيحيين في عدائيتهم تجاه الفلسطينيين ، والتي ستحولهم ، بصورة عملية ، ولو خارج إرادتهم ، إلى حارس أمن للحدود الاسرائيلية ، كما كان الرئيس عبدالناصر يؤمن بضرورة تنظيم العلاقات مع الفلسطينيين ، بما يحول دون قيام أي مواجهة مستقبلية بينهم وبين الجيش اللبناني .

كان الرئيس رشيد كرامي ، في هذه الاوضاع ، من دعاة التوازن ما بين الوحدة اللبنانية والمصلحة العربية . ولم يكن ، الرئيس كرامي ، راضياً تمام الرضى عن ممارسات الفلسطينيين على الساحة اللبنانية الداخلية . وكانت هذه الساحة تستمد قوتها من المد القومي العربي ، ومن وجود القوى الوطنية اللبنانية بزعامة كمال جنبلاط ، هذه القوى التي كانت مندفعة إلى أبعد الحدود ، وقتذاك ، في التحالف مع القيادة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .



□ ياسر عرفات □

اجتماع لبناني ورأي كرامي

انعقد ، في ظل هذه الأجواء ، إجتماع في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٩ ، ضم رئيسي الجمهورية والحكومة ، وعدد من كبار المسؤولين المدنيين منهم والعسكريين ، وكان الغرض من هذا الاجتماع متابعة مبادرة الرئيس جمال عبدالناصر

لانهاء النزاع . تبنى المجتمعون الخطوط الرئيسية التي سبق أن وضعت في المبادرة الأولى في أيار (مايو) ١٩٦٩ ، وتقرر تعيين وفد لبناني للسفر إلى القاهرة لاجراء مفاوضات مع الجانب الفلسطيني وبرعاية من الوساطة المصرية .

لقد قال الرئيس رشيد كرامي ، عندما تطرق البحث في ذلك الاجتماع إلى موضوع رئاسة الوفد واعضائه ، ما يلي :

«من رأيي أن يكون الوفد عسكرياً ، خاصة وأن المفاوضات سوف تجري ، في معظمها ، على مسائل محض عسكرية ، وبالتالي ، فان قائد الجيش يمكنه أن يتكفل بادارة المحادثات العسكرية» .

وفي الحقيقة ، فان الرئيس رشيد كرامي كان قد اختار قائد الجيش ، رئيساً للوفد المفاوض ، للحؤول دون تنازلات هي أكثر مما يستطيعه لبنان ، وكان رأيه في هذا الموضوع يستند إلى المبررات التالية :

- إن الحكومة مستقيلة ، وهي لا تجتمع الا لتصريف الاعمال ، ولا يمكنها ، تالياً ، مناقشة بنود أي اتفاق مسبقاً ، خاصة وان هذا لن يقود الا إلى اختلافات جديدة بين اعضائها .
- ان غياب الرئيس رشيد كرامي سوف يحسم أي تردد يمكن أن ينشأ لدى قائد الجيش ، ثم ان المفاوضات هي مفاوضات ذات طابع عسكري بحت ، وليست سياسية ، وبالفعل ، فان الاتفاق الذي تم التوصل اليه ، نتيجة هذه المفاوضات ، لم يتضمن أي بند سياسي .
- إن الدستور كان يعتبر ، آنذاك ، أن رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للجيش ، وكان على الرئيس ، تالياً ان يجتمع بصورة مستمرة إلى قائدالجيش للبحث في القضايا العسكرية كافة . وبالفعل ، فان الاتصالات ، خلال المفاوضات التي أجراها الوفد في القاهرة ، كانت تتم مع رئيس الجمهورية مباشرة ، لغرض اطلاعه على التفاصيل الحاصلة ، في حين لم يجر أي اتصال ، من قبل الوفد ، مع الرئيس رشيد كرامي حول بنود المفاوضات والاتفاق .

- أدرك رشيد كرامي ، منذ تشكيل حكومته في الخامس عشر من كانون الثاني (يناير) من سنة ١٩٦٩ ، حاجة لبنان إلى اتفاق عسكري مع المقاومة الفلسطينية . وكان الامل أن يتيح هذا الاتفاق ، للمقاومة ، قدرا من حرية الحركة العسكرية في الجنوب ، وأن يسحب من يدها ، في الوقت عينه ، ورقة التدخل في الشؤون السياسية اللبنانية .

- لم يشارك الرئيس رشيد كرامي في مفاوضات القاهرة ، اذ كان يدرك أن الرئيس جمال عبد الناصر يفهم الوضع اللبناني جيدا ، بل انه قادر على لعب دور الوسيط بين القيادتين العسكريتين ، اللبنانية والفلسطينية .

واني اعتقد أنه لو تم تحقيق هذا الاتفاق ، الذي كان الرئيس رشيد كرامي يدرك أهمية الوصول إلى تحقيقه ، بسرعة ، فان البلاد لم تكن لتصل إلى تلك الحالة من الانفجار الداخلي التي وصلت اليها ، والتي أدت إلى استقالة حكومة الرئيس رشيد كرامي ، وواقع الحال ، فان مجرد العودة إلى نص البيان الوزاري ، لحكومة الرئيس رشيد كرامي تلك ، يكشف ادراك الرجل لحقيقة الامر القائم ولطرق معالجتها معها ، لقد جاء في البيان :

- إن اسرائيل تواصل تنفيذ خطتها العدوانية ، والتوسعية ، ضد جميع الدول العربية . ولم يكن حادث مطار بيروت الدولي الا دليلا آخر على ذلك .

- إن في رأس مهام الحكومة توفير وسائل الدفاع عن كيان لبنان ، وسيادته وسلامة حدوده وأراضيه ، وفي طليعة هذه الوسائل ، العمل على تحقيق التجنيد الاجباري ، وتحصين قرى الحدود ، وتعزيز الجيش بتوفير جميع ما يحتاج عليه ، ليتمكن من القيام بمهامه على الوجه الأكمل .

- إن تماسك الجبهة الوطنية ، وتضامن اللبنانيين فيما بينهم ، يدعم موقف الجيش اللبناني في الدفاع عن الوطن .

- نحن واثقون من قدرة اللبنانيين على التغلب على جميع الازمات ، شرط أن يتعاونوا مع أجهزة الدولة ، ويروضوا أنفسهم على تحمل الصعاب .

- لقد تشكلت حكومة الرئيس رشيد كرامي ، تلك ، من الوزراء السادة نسيم مجدلاني ، وعادل عسيران ، ونصري المعلوف ، وريمون إده ، وبيار الجميل ، وعثمان الدنا ، وخاتشيك بابكيان ، وحسين منصور ، ورينيه معوض ، وعبد اللطيف الزين ، وجوزيف أبو خاطر ، وشفيق الوزان ، وميشال إده . ولكن ، وبعد مرور سبعة أيام على تأليف تلك الحكومة ، فقد استقال منها الوزراء السادة نصري المعلوف ، وريمون إده ، وبيار الجميل ، وحسين منصور . كان ذلك أول إنذار للرئيس كرامي بقرب الانفجار ، ولذا ، فقد سارع، الرئيس رشيد كرامي ، باحلال السادة خليل الخوري ، وحبيب كيروز ، ويوسف سالم ، ومحمد صفي الدين مكان الوزراء المستقيلين .

لم يحل قيام الحكومة دون حصول الانفجار في الثالث والعشرين من نيسان سنة ١٩٦٩ . وكان هذا الانفجار هو الذي دفع بالرئيس كرامي إلى الاستقالة . كانت المقاومة الفلسطينية تضغط ، وقتذاك ، داخلياً عبر إقامة الحواجز وتفتيش ركاب السيارات حتى في قلب العاصمة . وكانت المقاومة تضغط خارجياً ، كذلك ، عبر تصوير الوضع اللبناني ، وتحديد السلطة اللبنانية ، بصورة المعتدي على هذه المقاومة . وصل هذا الأمر إلى حد أن مجلس جامعة الدول العربية وافق ، عندما دعي إلى الانعقاد على مستوى وزراء الخارجية ، على اقتراح خالد الحسن ، ممثل المنظمات الفلسطينية فيه ، بأن «تكون اراضي الدول العربية المحيطة باسرائيل مجالا طبيعياً مفتوحاً لنشاط العمل الفدائي ، وأن تكون حرية هذا العمل مطلقة لا يحدها أو يقيدها شيء ، وأن لا يكون لهذه الدول حق التدخل في شؤون الفدائيين وتحركهم داخل أراضيهم وانطلاقهم منها إلى حيث يشاؤون» .

لقد تمت الموافقة العربية على هذا الطلب ، رغم معارضة لبنان وتحفظه عليه وكان يمثل لبنان ، في هذا الاجتماع ، السيد يوسف سالم ، وزير الخارجية اللبنانية .

واقع الحال ، لقد دفع هذا القرار بلبنان إلى الدوران في حلقة مغلقة ، فإما أن يمنع المقاومة ويخالف مقررات جامعة الدول العربية ، وهذا ما حصل بالفعل ، وأدى إلى أحداث الثالث والعشرين من نيسان وما سبقها . وكان له أن يختار إفساح المجال للمقاومة بدور مقنن ، ومحدد ، ومشروط ، وهو ما سعى اليه الرئيس جمال عبدالناصر ، عبر التوسط مع لبنان .

مشاورات الوفدين اللبناني والفلسطيني ضمن وساطة مصرية

توجه الوفد اللبناني العسكري إلى القاهرة للمشاركة في المفاوضات مع المقاومة الفلسطينية ضمن الوساطة المصرية . كان الوفد برئاسة قائد الجيش ، ومشاركة أمين عام وزارة الخارجية اللبنانية ، نجيب صدقة ، على أن ينضم إلى الوفد سفير لبنان إلى القاهرة الاستاذ حليم أبو عزالدين ، والمقدم سامي الخطيب .

وكان معروفاً ، منذ البدء أن الرئيس رشيد كرامي لن يترأس الوفد ، خلافاً لما كان البعض يعتقده كما أخبرني الرئيس كرامي بنفسه ذلك آنذاك .

انعقدت الجلسات بين الوفدين اللبناني والفلسطيني في القاهرة ، وشارك السفير حليم أبو عزالدين فيها جميعها . وقد علمت من السفير «أبو عزالدين» ، شخصياً ، أنه كان يقوم بتسجيل النقاط التي يتم التوصل إلى تفاهم حولها ، ويبلغها مباشرة إلى رئيس الجمهورية أولاً بأول . أما أمين عام وزارة الخارجية اللبنانية ، نجيب صدقة ، فقد عاد إلى بيروت بعد الاجتماع الأول ، بسبب اصابته بوعكة صحية ، كما قيل .

تم التوصل إلى ما عرف ، منذ ذلك الحين باسم «اتفاقية القاهرة» ، وعاد قائد الجيش إلى بيروت ، وقدم الاتفاقية» إلى رئيس الجمهورية . لم يلبث الرئيسان ، حلو وكرامي ، أن اجتمعا ، بعد أن استلم الرئيس شارل حلو نص «الاتفاقية» ، وتقرر انعقاد مجلس الوزراء للبحث في الموضوع .

انعقد مجلس الوزراء ، آنذاك ، وكنت حاضرا في الجلسة بصفتي أميناً عاماً لمجلس الوزراء بالوكالة ، وفي هذه الجلسة تمت الموافقة على «الاتفاقية» بالاجماع ، وكانت هذه الموافقة من غير إطلاع من قبل المجلس على «الاتفاقية» ، باعتبارها «اتفاقية سرية» . ومن جهة ثانية ، فقد تمت الموافقة على هذه «الاتفاقية» ، أيضاً ، بأكثرية المجلس النيابي ، بالطريقة عنها ، وبالمفهوم عينه ، اللذين تما في مجلس الوزراء . وجرى كل هذا ، ان كان في مجلس الوزراء ، أو في مجلس النواب ، تحت شعار «ليس بالامكان أفضل مما كان» ، وعلى أساس أن توصل هذه الاتفاقية البلاد ، عبر الموافقة عليها ومن غير الاطلاع على بنودها ، إلى مخرج ما ، فيما قد يقود الاطلاع عليها ، مناقشتها ، وربما رفضها ، إلى المجهول .


□ العماد اميل البستاني والفريق أول محمد فوزي والفريق أول علي علي عامر □

تم توقيع «اتفاقية القاهرة» على قاعدة التفاهم والتحالف بين السلطة اللبنانية والثورة الفلسطينية ، بتاريخ الاثنين ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٩ ، بين الوفد اللبناني ، برئاسة عماد الجيش إميل البستاني ، وبين وفد منظمة التحرير الفلسطينية ، برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس المنظمة ، وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض وزير الخارجية ، والسيد الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية .

محاولات الخروج من عنق الزجاجة

دخل الثالث من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٦٩ في صلب أبرز الأحداث التي ساهمت في صناعة تاريخ لبنان المعاصر ، والمنطقة العربية ، انه اليوم الذي وقع فيه «اتفاقية القاهرة» كل من قائد الجيش اللبناني ، العماد اميل البستاني ، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات . صحيح أن ما حصل كان اتفاقاً بين الدولة اللبنانية والفلسطينيين ، لكن الذي كان يدعو اليه الرئيس رشيد كرامي ، ويصر على المطالبة به ، كان اتفاقاً بين اللبنانيين أنفسهم ، ثم اتفاقاً بين اللبنانيين ، على ما توافقوا عليه فيما بينهم ، وبين الفلسطينيين .


□ العماد اميل البستاني □

أدى توقيع «اتفاقية القاهرة» وبصورة مبدئية ، إلى خروج البلد من الأزمة الخانقة ، وقاد إلى تشكيل حكومة جديدة ، ولكن برئاسة الرئيس رشيد كرامي ، على أساس

تطبيق الحل بموجب بنود الاتفاقية . وقد جاء في البيان الوزاري لهذه الحكومة ، بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ :

«إن السياسة التي تنهجها الحكومة في الحقل الخارجي ، نابعة ، قبل كل شيء ، من واجب المحافظة على الوحدة الوطنية في الداخل ، وعلى ما تفرضه سيادة البلد وسلامته واستقراره ، وهي مرتكزة ، في الوقت نفسه ، على العهود والمواثيق التي عقدها لبنان ، سواء أكان المقصد منها تدعيم السلام العالمي ، أو توطيد التعاون والتعاضد مع الدول العربية الشقيقة ، ولبنان عازم عزما صادقا على التقيد بهذه العهود ، وعلى الوفاء بالالتزامات الناجمة عنها ، وهو منفتح للتفاهم والتعاون مع جميع الدول الصديقة على حد سواء ، غربية كانت أم شرقية ، دون تحيز أو تمييز ، مندفعاً في هذا المضمار بمقدار ما يلمس لدى الآخرين من رغبة في التعاون معه وتفهم قضاياه واحترام حقوقه ومصالحه .

أما على الصعيد العربي ، فقضية فلسطين كانت ، وما تزال ، في صميم تفكيرنا واهتمامنا ، ونحن نجد فيها قضية العرب الأولى ، وبمثل هذه الروح نقابل الدعوة على عقد مؤتمر القمة العربي في الرباط ، أملاً منا أن يسفر عن توحيد الكلمة ، وأن تتخذ فيه المقررات والتدابير الايجابية التي تؤمن للعرب بلوغ أهدافهم المشتركة ، وفي طليعتها تعزيز الصمود في وجه المعتدي ، وتحقيق الجلاء عن الاراضي المحتلة ، ودعم الشعب الفلسطيني لكي يستمر في أداء واجبه الوطني الكبير استعادة لحقوقه المغتصبة في أرضه .

ويعلم الجميع أن لبنان لم يتردد يوما في مساندة الشعب الفلسطيني الشقيق ، وقد عقد مع قادة المنظمات الفلسطينية اتفاقاً في القاهرة أخذ فيه بعين الاعتبار ، في آن واحد ، واجب الحفاظ على سيادة البلد وأمنه من جهة ، وضرورة إسداء أقصى ما يمكن اسداؤه من عون وسند للمقاومة الفلسطينية من جهة ثانية ، لكي تؤدي رسالتها ، وتسهم في مواجهة العدوان الصهيوني .

وانطلاقاً من مبدأ السيادة التي لا تتجزأ ، نقول بأن السلطة كانت وستظل قائمة كاملة على مختلف أجزاء الوطن ، وفي مختلف الظروف ، والحكومة عازمة على

تنفيذ هذا الاتفاق بنفس الروح التي وضع بها ، وهي واثقة بأن هذا العزم هو مشترك بين الجميع ، وبهذا تتحقق الغاية المرجوة من جراء هذا التنفيذ .

إن الثقة التي نطلبها من مجلسكم الكريم ستمكننا من تأمين كل ذلك على النحو الذي نرجوه جميعاً . ولئن كانت طبيعة هذا الاتفاق ، تفرض بقاءه سرياً في الظروف الراهنة ، الا اننا سنعمل ، في الوقت المناسب ، إلى اطلاع المجلس ولجانه المختصة على مضمونه .

ولا شك لدينا أن الاخوان الفلسطينيين يبادلوننا الامانة والثقة بمثلها ، فيصفو الجو ويرتكز التعاون على أسس ثابتة متينة ، وان الحكومة تود أن تؤكد أنها ، من أجل تحقيق سياستها هذه ، ستعمل على تعزيز الجيش عدة وعددا ، لتمكن لبنان من الدفاع عن سلامة أراضيه ، ومن الوفاء بالتزاماته العربية على الوجه الأحسن ، ضمن الاطار الذي تحدده القيادة العربية العليا .

وبانتظار قرار التجنيد الاجباري ، ستتابع الحكومة العمل على تعزيز الدفاع عن البلاد ، بمختلف الوسائل ، وعلى اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بتأمين الحماية لمختلف المواطنين ، خاصة في مناطق الحدود ، وذلك ضمن مخطط مدروس ، وتتمنى الحكومة أن يلتقي جميع اللبنانيين على هذه المبادئ ، وأن تتضافر الجهود لدرء محاذير التفرقة للابقاء على الوحدة الوطنية سليمة وبمنأى عن جميع الاخطار» .

وقد نالت الحكومة ، يومها بأكثرية ثمانية وخمسين صوتا ، وامتناع ثلاثة نواب عن التصويت ، في حين حجب الثقة ثلاثون نائباً . (وتجدر الاشارة هنا ، إلى أن اتفاقية القاهرة بقيت سرية ، ثم ألغيت في سنة ١٩٨٧ ، في عهد الرئيس أمين الجميل ، وأعلن مجلس النواب الغاء هذه الاتفاقية) .

نتائج توقيع اتفاقية القاهرة

حصل نتيجة «اتفاقية القاهرة» ، أن انطلق الفلسطينيون عبر الحدود اللبنانية في عملياتهم ضد اسرائيل . وكان أن قابل العدو الاسرائيلي هذا الانطلاق باعتداءات متواصلة على جنوب لبنان . وقد أدى هذا الامر بلبنان لأن يدفع ثمن كل عملية

أضعافاً مضاعفة من تهديم المنازل ، وتشريد المواطنين ، واستشهاد بعضهم ، وجرح البعض الآخر .

لا بد ، هاهنا ، من الاعتراف بأن اتفاقية القاهرة ، التي أعطت الشرعية للمقاومة الفلسطينية ، حظيت بدعم كبير من المسلمين ، وبرفض من بعض المسيحيين . لقد أيد كل من كميل شمعون وبيار الجميل الاتفاق ، في حين انفرد ريمون اده ، الذي انسحب من «الحلف الثلاثي» ، في الاعتراض على الاتفاقية ، بحجة أنها تشكل ، من وجهة النظر الدستورية ، انتقاصاً من سيادة الدولة اللبنانية لمصلحة الثورة الفلسطينية .

واقع الحال ، إن توقيع «اتفاقية القاهرة» شكل مرحلة جديدة تعتمد المواجهة بين الطرفين ، رغم الاضرار التي ألحقتها بهما تلك المواجهة ، وقد ساهم الطرفان ، بنسب متفاوتة ، في الوصول إلى تلك النتيجة . ولم يكن للتوقيع على هذا «الاتفاق» أن يشكل ، كما كان مأمولا عند البعض ، بداية لمرحلة جديدة من العلاقات تقوم على قاعدة التفاهم والتحالف بين السلطة اللبنانية والثورة الفلسطينية .

بدأت أفواج جديدة من الفلسطينيين تصل إلى لبنان ، من هؤلاء من تم إبعادهم من الاراضي المحتلة ، أو تحريرهم من السجون الاسرائيلية . وكان لعدد الفلسطينيين المقيمين في لبنان أن يزداد بعد أحداث أيلول (سبتمبر) التي جرت في الأردن سنة ١٩٧٠ . وكان لاتفاق القاهرة أن ينتهي ، عملياً ، وان لم يمت ، قانونياً وبشكل رسمي ، الا عند إلغائه .

وتوفي الرئيس جمال عبد الناصر في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، ففقد لبنان والمقاومة الفلسطينية ، بوفاته ، وسيطاً قوياً ، وفاعلاً ، ومؤثراً في الازمة اللبنانية ــ الفلسطينية ، خصوصاً بعد أن أصبح لبنان الساحة الوحيدة التي تستطيع المقاومة الفلسطينية أن تتحرك منها .



الفصل الثالث

أحداث الأردن عام ١٩٧٠ حولت لبنان من دولة مساندة إلى دولة مواجهة

بدأت حكومة الرئيس رشيد كرامي بالعمل فوراً على تحقيق وسائل الصمود في الجنوب ، فأنشأت «مجلس الجنوب» على المبادئ التالية :

- منح المجلس أوسع الصلاحيات اللازمة للقيام بمهامه ، كتخطيط الأهداف ، وتحديد الوسائل اللازمة .
- للمجلس أن يتعاون مع أي من الادارات العامة والمؤسسات العامة ، أو الخاصة ، والبلديات في درس وتنفيذ المشاريع والاعمال الداخلية في نطاق غايته
- للمجلس أن ينفذ ، بالذات ، أيا من المشاريع والأعمال التي يقرر أنها من المشاريع الطارئة والمستعجلة .
- للمجلس أن ينفذ بالذات ، أو يعهد إلى أي من الادارات والمؤسسات العامة ، أو الخاصة ، والبلديات ، كل ضمن اختصاصها لتنفيذ المشاريع والاعمال المذكورة لحسابه ، ووفقاً للأنظمة الخاصة به .
- يطبق المجلس ، في عقد الصفقات وتنفيذها وتسلمها ، الاحكام القانونية والنظامية العائدة له .
- للمجلس ، إضافة إلى المبلغ المقرر بموجب قانون إنشائه ، أن يتسلم الهبات ، والتبرعات ، والأموال التي يقدمها أشخاص معنويون أو طبيعيون لإنفاقها في الغايات التي أنشئ من أجلها ، على أن تودع حساباً خاصاً في قيود الخزينة .

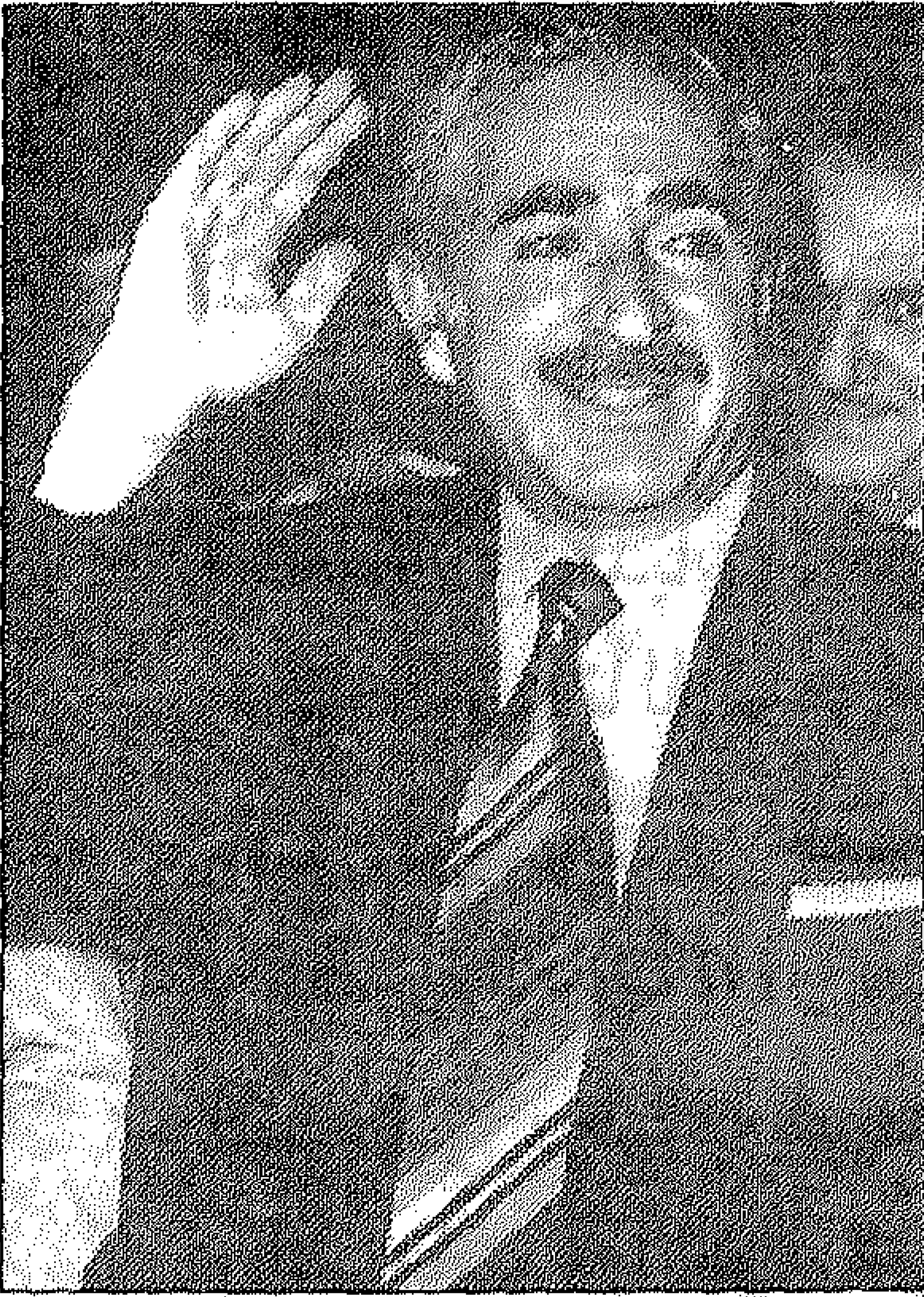
وقد فوض مجلس الوزراء ، وزيري التصميم العام ، والموارد المائية والكهربائية (الشيخ موريس الجميل ، والسيد أنور الخطيب) ، وضع الصيغة النهائية لمشروع المرسوم وفقاً للمبادئ المذكورة أعلاه . من جهة ثانية ، فقد قرر المجلس اعفاء المواد ، والتجهيزات ، وغير ذلك من الاصناف التي ترد ، من أجل اسعاف منكوبي مناطق الحدود ومساعدتهم ، من الرسوم الجمركية ، والجعالات ، ومن قيود الاستيراد .

تزايدت ، في هذه المرحلة ، الاعتداءات الاسرائيلية ، كما تزايدت العمليات الفلسطينية انطلاقاً من الاراضي اللبنانية . وهكذا ، فقد بات الجنوب محرقة يومية للمواطنين ، وصار لزاماً على الدولة أن تواجه الأعباء الناجمة عن هذه الأمور ، انطلاقاً من تعهداتها المعلنة .

سباق مع الأحداث وتطورات عربية

ما أن بدأت الحكومة الجديدة للرئيس رشيد كرامي تتولى مهامها الأولى ، حتى وجد أعضاؤها أن على حكومتهم أن تعيش في سباق مستمر مع الاحداث الداخلية كما الخارجية . كان على الحكومة أن تعيش سباقاً خطيراً في الداخل محوره نتائج اتفاقية القاهرة . وكان عليها ، أن تواكب في الخارج عدداً كبيراً من التطورات والمواقف .

كان على حكومة الرئيس رشيد كرامي هذه أن تتعامل مع الشأن الداخلي عبر محور ذي حدين أساسيين . من جهة أولى ، كان عليها أن تلتزم باتفاقية القاهرة ، وقد أعطت ، هذه الاتفاقية ، الحرية للعمل الفدائي انطلاقاً من الجنوب . وكان عليها ، من جهة أخرى ، أن تؤمن تكاليف ما يتحمله أهل الجنوب من أضرار وأعباء مادية ومعنوية ، جراء ردات الفعل الاسرائيلية على الوجود الفدائي . وبرز ، هاهنا ، تصور لدى وزير التصميم العام ، وقتذاك ، الشيخ موريس الجميل .



□ الرئيس رشيد كرامي □

وكان هذا التصور يقضي بالاتصال بالجهات الدولية المختلفة في الدول ، كما في المؤسسات الخاصة ، من أجل اطلاق مشاريع تنموية واستثمارية كبيرة من الجنوب ، أملاً بأن يؤدي تحقيق هذه المشاريع إلى ازدهار اقتصادي وزراعي هناك . وكان من رأي الشيخ موريس الجميل ، ان استثمارا للأموال الاميركية والاوروبية في منطقة الجنوب ، سيقف سداً في وجه أطماع اسرائيل في أراضي الجنوب اللبناني . وهكذا ، فقد سافر الشيخ موريس الجميل في جولة على أميركا وبعض دول أوروبا ليبحث ، في مثل هذه المشاريع ، مع أولي الشأن هناك . وقد عاد الشيخ موريس الجميل ، بعد هذا ، إلى بيروت ، ليشارك في أعمال جلسة مجلس الوزراء المنعقد في الثاني والعشرين من تموز سنة ١٩٧٠ ، ليؤكد ، أولا ، نجاح الاتصالات التي أجراها مع مختلف الجهات الدولية ، وليظهر ، ثانياً ، استعداد تلك الجهات لتمويل بعض مشاريع التنمية في لبنان ، وبشكل أخص في لبنان الجنوبي .

وكان على الحكومة ، كذلك أن تواكب عدة تطورات كانت تحصل على الصعيد العربي . فقد زار لبنان ، في تلك الاثناء ، الرئيس الليبي معمر القذافي ، الذي حظي باستقبال حاشد من الشعب اللبناني ، وخاصة في الشارع الاسلامي وبين المجموعات الوطنية . وتوجه الرئيس شارل حلو إلى ليبيا ، بعد ذلك ، للمشاركة في احتفالات الشعب الليبي بأعياد الجلاء ، فلقي الوفد اللبناني كثيرا من التكريم والحفاوة على الصعيدين الرسمي والشعبي ، وكان الرئيس معمر القذافي يشرف ، شخصياً ، على



□ ٧ حزيران ١٩٧٠: الرئيس شارل حلو يقدم د. مسيكة امين عام مجلس الوزراء الى العقيد القذافي في العشاء التكريمي الذي اقيم له □

هذا التكريم . وحصل أن التقى أعضاء الوفد اللبناني بأعضاء من الوفود الرسمية للدول العربية المشاركة في تلك الاحتفالات في ليبيا ، وكانت بعض الوفود برئاسة رؤساء الدول فيها ، مما أدى إلى قيام بحث مستفيض ومصيري ، بين القادة المشاركين في احتفالات الجلاء في ليبيا ، حول الموضوعات العربية والدولية ، بما فيها وضع لبنان .

ما إن عاد الوفد اللبناني من تلك الزيارة إلى ليبيا ، حتى كانت جلسة لمجلس الوزراء اللبناني لعرض نتائج ما جرى من أبحاث مع القادة العرب الذين شاركوا في تلك الاحتفالات ، وذلك نظراً إلى أهمية تلك الابحاث وضرورة توضيح كثير من المواقف التي تم التوصل اليها مع أولئك القادة . وكان من أبرز ما دونت في محاضر مذكراتي عن تلك الجلسة ما يلي :

- جرى البحث مع الرؤساء العرب لدول المواجهة ، الذين شاركوا في احتفالات ليبيا ، حول المخطط الذي وضع مسبقاً لدول المواجهة . وجرت ، كذلك ، محادثات ثنائية ، أو أكثر ، حول وضع الاردن . وأسفر ذلك عن تشكيل لجنة من أربع دول هي مصر ، ليبيا ، السودان والجزائر للتحقق من أسباب الأزمة القائمة هناك بين الحكومة الأردنية والفدائيين الفلسطينيين ، والعمل على إيجاد الحلول الفضلى لها . كما قررت اللجنة ، عينها ، زيارة لبنان ، للاطلاع على العلاقة القائمة فيه بين السلطة اللبنانية والفدائيين الفلسطينيين .
- تم تأكيد ما ورد في تقرير القائد العام للجيوش العربية من توزيع للأدوار بالنسبة للدول العربية المعنية ، والالتزامات الناجمة عن ذلك وفاقاً لنظام كل دولة منها ، ووفاقاً لما تقرر في مؤتمر القمة في الرباط ، وفي اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة ، ومفاد كل هذا ، أن هناك دول مواجهة أو دول مساندة ، وأن لبنان يدخل ضمن دول المساندة ، ولا يدعى إلى اجتماعات دول المواجهة .
- كان الرئيس جمال عبد الناصر واضحاً ، وجريئاً ، وصريحاً ، ومسؤولاً ، وقد قال للرئيس حلو ، أثناء الزيارة إلى ليبيا : «ان نصيحتي لكم ، أن لا يكون لبنان ، في الوقت الحاضر ، من دول المواجهة ، لبنان يدافع عن نفسه ، وهناك اتفاقية

الهدنة بينه وبين اسرائيل . أما نحن ، فرغبتنا إجلاء العدو عن أراضينا المحتلة ، وهذا هو رأيي ورأي الأخوة السوريين . أما إذا كان لديكم رأي مخالف ، فها ان اجتماع دول المواجهة قريب ، فتفضلوا احضروه اذا رغبتم في ذلك» . وأجاب الرئيس شارل حلو قائلا : «نحن ، يا سيادة الرئيس ، إذا التزمنا بعمل نقوم به ، ونحن نوافق على إعتبارنا دولة مساندة ، وعلى القيام بالتزاماتنا الناجمة عن هذه الصفة . ولذلك ، فأنا لا أوافق ممن يقول بأن لبنان أهين اذا لم يدع إلى اجتماع رؤساء دول المواجهة الذي عقد خلال اليومين الماضيين ، وفي اعتقادي ان ما اتفق عليه هو لمصلحة لبنان» . وتجدر الاشارة ، هاهنا ، إلى انه حصل خلال الاحتفالات ، التي جرت في ليبيا ، أن عقد اجتماع بين رؤساء دول المواجهة ، ولم يحضر الرئيس شارل حلو هذا الاجتماع ، فأسيء تفسير هذا الأمر من قبل بعض الأوساط .

كان الرئيس جمال عبدالناصر يدرك حساسية الوضع اللبناني الداخلي ، وكانت الحكومة اللبنانية مدركة أن دخول لبنان في عداد دول المواجهة سوف يعني لدى الاسرائيليين ، وبصورة تلقائية ، تخلياً من لبنان عن اتفاقية الهدنة هذه ، كان سيعطي اسرائيل فرصة لتوسيع اعتداءاتها على الجنوب ، والقيام باجتياح شامل للأراضي اللبنانية ، في الوقت الذي لم يكن لدى لبنان القدرة على مواجهة هذا العمل العسكري والرد عليه .


□ الرئيس جمال عبد الناصر □

واقع الحال ، ان لبنان لم يكن ، في تلك المرحلة الصعبة من تاريخه الحديث ، غائباً حقاً عن المواجهة مع اسرائيل . فالمواجهة كانت تتم يومياً ، ولكن بطريقة غير مباشرة . فلقد أتاحت اتفاقية القاهرة للبنان الاحتفاظ باتفاقية الهدنة ، التي كانت قائمة بينه وبين اسرائيل ، وسمحت ، في الوقت عينه ، باستمرار قيام العمليات الفدائية ضد الكيان الصهيوني انطلاقاً من الاراضي اللبنانية . وقد مكن هذا الأمر للبنان من أن يكون ، وبصورة عملية ، دولة مساندة لا دولة مواجهة .

حديث في المنطقة عن مشروع الحل السلمي سنة ١٩٦٩

بدأ يدور ، في تلك المرحلة ، حديث في المنطقة عن مشروع ادارة الرئيس نيكسون للحل السلمي . وكان أبرز مظاهر هذا المشروع ، آنذاك ، تحرك مبعوث الأمم المتحدة لأحلال السلام في الشرق الأوسط ، الدكتور غونار يارنغ . وصل السيد يارنغ إلى لبنان ، والتقى بالرئيس شارل حلو ، ولما سأل يارنغ الرئيس عن مفهوم لبنان للحدود الآمنة مع اسرائيل ، قال الرئيس بأن هذا المفهوم لا يعنينا ، باعتبارنا لبنانيين ، بصورة مستقلة أو بصورة مباشرة ، ولكنه يعنينا ضمن مفهوم تضامننا مع الدول العربية الشقيقة التي احتل العدو الاسرائيلي جزءا من أراضيها ، وتابع الرئيس شارل حلو قائلا للسيد يارنغ بأن تقدير الموقف المناسب من هذه القضية يعود إلى هذه الدول وحدها ، فهي من عليه أن يقدر وعلينا ، من جهتنا ، أن نتضامن معهم في الموقف .

وأذكر ، في هذه المرحلة ، أن وزير الخارجية والمغتربين ، الاستاذ نسيم مجدلاني ، التقى سفير الولايات المتحدة الاميركية إلى بيروت ، الذي عرض للوزير مجدلاني المشروع الاميركي لاحلال السلام في الشرق الاوسط . وقد أبلغ السفير الاميركي إلى وزير الخارجية اللبناني أن هذا المشروع للسلام قد وضع بعد الاتفاق مع «الروس» ، وهو يستند إلى بعض التنازلات السوفياتية التي قدمت خلال لقاءات ومباحثات بين مندوبي الطرفين في الأمم المتحدة . وذكر السفير الأميركي لوزير الخارجية بأمور توضيحية حول هذا المشروع الذي قدمه وزير الخارجية الاميركية السيد وليام روجرز تحت وساطة الأمم المتحدة ، لعل من أبرزها :

- إن المشروع عبارة عن تفويض للدكتور غونار يارنغ من الدول المعنية ، مصر ، والاردن ، واسرائيل .
- ان هذه الدول تعترف ، بموجب المشروع ، طائعة مختارة بمقررات مجلس الامن القاضية بأنه لا يجوز لأحد من الدول أن يتوسع على حساب غيره بالقوة .
- تعترف الدول المعنية بالسيادة ، والاستقلال ، والحدود للدول الأخرى .
- إن كل واحدة من هذه الدول تقوم بتعيين مندوب من قبلها للبحث ، تحت إشراف الدكتور يارنغ ، في الطرق التي يرتئيها ، وحسب الأصول التي يراها

موافقة بعد تشاور يارنغ مع الدول المعنية ، للقيام بتنفيذ عملي لهذا الاعتراف .

- تتعهد اسرائيل بالانسحاب من الاراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧ بعد حرب الخامس من حزيران (يونيه) وفقاً لمقررات الأمم المتحدة .

- يتعهد الفريقان ، العربي والاسرائيلي ، بايقاف القتال بدءا من أول تموز (يوليه) سنة ١٩٧٠ ولغاية تشرين الاول (أكتوبر) من تلك السنة ، تسهيلا منهما لمهمة الدكتور يارنغ .

ولما سأل وزير الخارجية اللبناني ، السفير الاميركي ، عن سوريا التي لم يرد ذكرها في العرض الذي قدمه السفير ، فإن هذا الاخير أجاب بأن «سوريا ضمن البرنامج المعروض» .

زيارة كرامي للقاهرة

قام الرئيس رشيد كرامي ، استكمالاً لمعلومات لبنان حول هذه القضية ، بزيارة إلى القاهرة للإطلاع على ما يجري ، وما أن عاد الرئيس رشيد كرامي من زيارته تلك ، حتى دعي مجلس الوزراء إلى الانعقاد في الخامس من آب (أغسطس) سنة ١٩٧٠ ، صدف أن تم في تلك الجلسة تعييني أمينا عاماً أصيلاً لمجلس الوزراء اللبناني ، كما تم طرح موضوع الحل السلمي ، قال الرئيس شارل حلو يومها ؛ كما سجلت في أوراق مذكراتي :

«لقد كان موقفنا من الحلول الممكنة لقضية فلسطين ، دائما ولا يزال ، مبنياً على روح التضامن الكلي مع الدول العربية الشقيقة . أما الاستسلام فحل غير وارد على الاطلاق ، بل غير مقبول في الاساس ، أما الحلول الاخرى ، فاننا نقدر كل موقف ايجابي ازاءها ، اذا كانت تتضمن حلا معقولا وعادلا للقضية الفلسطينية . وفي اعتقادي ان للرئيس جمال عبدالناصر ، بما يحمل من مسؤوليات جسام ، الاولوية في حق تقدير مختلف المواقف والحلول ، ونحن ، من جهتنا ، نؤيده كل التأييد ، خاصة وأنه متفهم دائماً لمختلف قضايانا ، ويقف منها موقفاً أخوياً يحتم علينا ، بالمقابل ، أن نظهر موقفنا منه بشكل تضامني كلي» .

وعرض الرئيس رشيد كرامي لموقف الرئيس جمال عبدالناصر من الحل السلمي ، ومن لبنان ، وموقف لبنان مما يطرح في هذا المجال . وكان مما قاله الرئيس كرامي في هذه الجلسة :

«لقد نقلت إلى سيادة الرئيس جمال عبدالناصر تأييد لبنان لموقفه ، وشكره على العاطفة التي أبداها في أكثر من مناسبة تجاه لبنان . وان واجب الصدق ، والامانة ، يفرض علينا أن نعترف بأن موقف الرئيس جمال عبد الناصر هو لخدمة القضية العربية ، ولا يمكن لسيادته أن يفرط في هذه القضية التي آمن بها طوال حياته ، وعمل لأجلها في مختلف مراحل نشاطه .

لقد شرح الرئيس جمال عبدالناصر موقفه بكل صراحة ، واخلاص ، وقوة ، وهو مجند من أجل الدفاع عن الحق العربي بمختلف الوسائل الممكنة ، سواء أكانت هذه الوسائل تعتمد على القوة العسكرية ، أم على قوة السلم . وبالنسبة لما يقوم به الرئيس جمال عبدالناصر من تضحيات ، وبالنظر لما يقدمه الشعب العربي الشقيق في مصر في سبيل القضية ، فانه يحق للرئيس جمال عبدالناصر ، قبل سواه ، أن يفسح المجال أمام البحث السلمي ، خاصة وانه سوف يبحث ذلك من مركز القوة لا من مركز الضعف . وإننا في ضوء هذه الاعتبارات ، رأينا ، مع فخامة الرئيس حلو ، أن الواجب يحتم علينا أن ننقل لسيادة الرئيس جمال عبدالناصر تأييد لبنان لموقفه . لقد لمست ، خلال مقابلتي لسيادته ، أن المبادرة هي في يده ، وأنه يستطيع أن يقبل ما هو مفيد للعرب ، وأن يرفض ما هو ضد مصلحتهم . أما عن عاطفة سيادته تجاه لبنان فقد لمست عنه كل عاطفة طيبة تجاه لبنان ، شعباً ، ورئيساً ، ومسؤولين ، وسيادته يثق بنفسه ، ويؤمن بأهدافه . ولذلك ، فمن حقه علينا أن نقدم له كل الشكر والامتنان» .

وكان رأي الرئيس رشيد كرامي يرتكز على أن مشروع السلام في منطقة الشرق الأوسط ، كما قدمه الرئيس الاميركي نيكسون ، وأعلنه وزير الخارجية روجرز ، ووفقاً لمشروع الوساطة الذي نقله مبعوث الامم المتحدة يارنغ إلى الرئيس جمال عبدالناصر ، يتطلب معرفة بعض الحقائق الخفية ، والاستعلام عنها قبل الدخول في ذلك المشروع ، ومن أبرز هذه الحقائق ما يتعلق بالامور التالي ذكرها :

- ما هو دور الاتحاد السوفياتي ، باعتباره قوة كبرى موجودة في المنطقة وحليفة مع بعض أنظمتها ، في هذا المشروع ، أو على الأقل ، ما مدى تأييد الاتحاد السوفياتي ، أو معارضته ، لهذا المشروع على اعتبار إن أي سلام صحيح في المنطقة يستوجب تحقيق التفاهم الدولي حوله بين الدولتين العظميين .

- ما مدى اقتناع اسرائيل ورضاها بالوصول إلى حل عادل وشامل وكامل يحتاج إلى رسم للحدود ، والتخلي عن الاراضي التي احتلتها ، والى الغاء واحد من أهم الشعارات الاسرائيلية العالمية التي تجمع حولها اليهود وتدفعهم لدعمها وهو شعار «أرض اسرائيل من الفرات إلى النيل؟» خاصة وأن السياسة الاسرائيلية تقوم أصلاً ، بحسب رأي الرئيس كرامي ، على منهج المماطلة والمراوغة وعدم إعطاء الحق لأصحابه ، في حين إن المشروع يدعو إلى سلام عادل وكامل .

- أين موقع منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في هذا المشروع ، خاصة وان يارنغ ذكر بوضوح انه مشروع سلام بين «الدول» ، وبالتالي ، ماذا ستكون ردة فعل الفلسطينيين تجاه استبعادهم عن طاولة المفاوضات المفترض حصولها؟


□ الملك حسين □

وبالفعل ، فان الفلسطيتيين في لبنان لم يتقبلوا خطوة الرئيس جمال عبدالناصر ، باتجاه الحل السلمي ، بالقبول الحسن . وتظاهروا ضده في بيروت ، وكادوا يصطدمون مع قوى الأمن اللبنانية التي كانت حريصة على عدم التصادم معهم . وكانت الأحداث في الاردن ، وقتذاك ، تتفاعل ، وتتواصل ، وتسير نحو الصدام الكبير الذي حصل بعدها في أيلول ١٩٧٠ ، وكان من نتائج هذا الصدام الذي حصل في الاردن ، أن دفع بآلالاف من الفلسطينيين المسلحين باتجاه الاراضي اللبنانية . وكان لوجود هذه الجموع الكبيرة من الفلسطينيين المسلحين في لبنان ، أن حول لبنان إلى

دولة المواجهة الوحيدة بين الفلسطينيين واسرائيل . وليس خافياً ما عناه هذا الامر من أعباء كان للبنان أن يدفع ضريبتها ، فيما بعد ، خرابا ، ودمارا ، وضحايا . . ولا يزال مشروع الحل السلمي الكامل مستمرا منذ سنة ١٩٧٠ ، ولا يزال ، حتى اليوم ، متعثراً .

أذكر ، في هذه المناسبة ، أن الرئيس رشيد كرامي كان قد عرض على الرئيس جمال عبدالناصر ، خلال زيارته لمصر للبحث في موضوع الحل السلمي ، موضوع الانتخابات الرئاسية في لبنان ، وكان الرئيس كرامي يأمل كسب تأييد الرئيس جمال عبدالناصر لترشيح فؤاد شهاب ، أو الياس سركيس ، لتلك الانتخابات .

الفصل الرابع

ملامح الانقسام اللبناني حول الصراع اللبناني - الفلسطيني

لعله من الممكن ، لمن يراقب الأحداث في لبنان أن يقول إن عهد الرئيس شارل حلو ١٩٦٤ - ١٩٧٠ شهد أولى ملامح الصراع الداخلي ببعديه اللبناني - اللبناني ، واللبناني - الفلسطيني . وكما بات معروفاً ، فقد كان لهذه الملامح أن تجد البدايات المؤلمة لتجليها في أحداث سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٥ ، مع كل ما تبع هذا التجلي من خراب ، ودمار ، وضحايا ، على مدى أكثر من خمس عشرة سنة متواصلة . وكان لمعظم البنى التحتية للبلد أن تتدمر خلال هذه السنوات المفجعة ، كما كان لغالبية أبناء البلد أن يهجروا إما داخل الوطن ، وإما الى خارجه . ومن جهة ثانية ، فقد كان لقيمة النقد الوطني أن تتراجع ، وأن ينهار الوضع الاقتصادي للبلد . ومن هنا ، فان بامكان من يراقب الأحداث في لبنان ، أن يقول بأن الأشهر الثلاثة الأخيرة من عهد الرئيس شارل حلو حملت المؤشرات الأولية للغيوم التي بدأت بالتجمع في سماء الوطن والمنطقة ، منذرة بالهبوب الكبير للعاطفة ، ولتعتعات أعاصيرها المخربة من غير ما شفقة أو رحمة .

واقع الحال ، إن تلك المؤشرات باتت اليوم ، وبعد مرور أكثر من ربع قرن على ما حدث ، تثبت أنها كانت المقدمة الفعلية لما عرف باسم «الحرب اللبنانية» . وهي تثبت ، كذلك ، أن «الكل» قد انغمسوا ، عن وعي أو عن جهل ، أو ربما عن جهل في

مستنقعها ، فساعدوا على زيادة حطبها ، وساهموا في اشعال فتائل حرائقها ، ثم انكبوا على اذكاء نارها ، وتأجيج أوارها حتى أحرقت ما احرقته ، وتطاولت حتى على كثيرين ممن ساعدوا على ايقادها وتنفيذ خطوات من خطوات مسارها .

ويمكنني اليوم ، ومن خلال موقعي السابق ، باعتباري أمين عام مجلس الوزراء اللبناني ، أن أذكر بعض التفاصيل الصغيرة ، التي تعطي صورة فعلية لتطور الأحداث . وإني أقدم هذه التفاصيل من خلال مؤشرات سبعة ، ووفاقاً لما يلي :

* أولاً - ارتفاع وتيرة التجاوزات الفلسطينية :

إن التجاوزات الفلسطينية ، ورغم توقيع القيادتين العسكريتين ، اللبنانية والفلسطينية ، على اتفاقية القاهرة ، التي تنظم دور الثورة الفلسطينية ، وحركتها ؛ ومنظماتها في لبنان ، لم تتوقف . لقد ارتفعت ، وخلافاً لما كان يرتجى ، وتيرتها ، وزادت حدتها على المستويين الأمني والاعلامي .

وعوضاً عن أن تتوصل لجان الارتباط اللبنانية - الفلسطينية الى نتائج ايجابية ، تضع تلك التجاوزات عند حد معين ، وتوقف من تطورها ، فان هذه اللجان كانت تصطدم ، وبصورة دائمة ، بتبريرين جاهزين ، وكأنهما ما وجدا ، أصلاً ، إلا للتنصل من الحل الكامل والجذري لتلك المشكلات . اما التبريران فهما :

- إن تلك التجاوزات تقوم بها «عناصر غير منضبطة» .

- إن السيد ياسر عرفات لا يملك السيطرة الكاملة على جميع المنظمات العاملة على الأرض .

ولقد وصل الأمر ، في ظل هذين التبريرين ، الى حد أن وزير الداخلية ، يومذاك ، الأستاذ كمال جنبلاط ، وهو الحليف الأقوى للفلسطينيين في حكومة الرئيس رشيد كرامي ، اقترح في جلسة مجلس الوزراء اللبناني ، في الثاني من ايلول سنة ١٩٧٠ ، ضرورة «خلق جيش نظامي منهم» ، لأن «تضخم عددهم ، وعدم توحيد صفوفهم ، يؤديان بهم الى الانفراط» ! ! .

* – ثانيا : التعريض بالجيش اللبناني :

بدأت أصوات ترتفع ، مرافقة لازدياد التجاوزات الفلسطينية وارتفاع وتيرتها . وتعرضت هذه الأصوات للجيش اللبناني الذي حاول ، باعتباره مؤسسة نظامية عسكرية رسمية ، الالتزام بالاتفاقية الموقعة في القاهرة . وكانت هذه الاتفاقية ، كما سبقت الاشارة ، هي التي تتحدد بواسطتها أطر التعامل ونظم التعاطي مع القيادة الفلسطينية . وكان لهذه الأصوات وتلك المواقف أن تتنوع ، وتتعدد ، وتتوزع ما بين سلبية مطلقة ، وتشكيك ، ومطالبة بمواقف محددة .

لقد اعتبر الوزير كمال جنبلاط ، في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في الثاني والعشرين من تموز سنة ١٩٧٠ ، ورداً على مطالبة وزير الدفاع ، الأمير مجيد ارسلان له بتقديم طلب محدد إليه لمواجهة الوضع الأمني المتردي : «إن الجيش لا يريد أن يفعل شيئاً» .

ورأى الوزير الشيخ بيار الجميل ، بعد هذا بأربعة أيام :

«ان الخطر على لبنان هو من داخل لبنان ، وليس من خارجه ، فخطر إسرائيل على لبنان مرتبط بعوامل سياسية ودولية مختلفة ، اما في الداخل ، فالأمن والاستقرار هما الأساس ، ومن الأفضل أن نحول الاعتمادات المخصصة للجيش ، لصرفها على تعزيز قوى الأمن الداخلي . ومن الأفضل ، أيضاً ، أن نحول الجيش ، بمختلف عناصره ، الى قوى أمن داخلي» ! .

ولما لم يجد ، الشيخ بيار الجميل ، القبول لموقفه على الصعيدين الرسمي والشعبي ، كون هذا القبول يعني الغاء الدور الدفاعي للجيش عن المواطن في مواجهة اسرائيل ، فقد عدل الرجل طرحه في الثاني من أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٠ ، فقال :

«أنا غير خائف من اسرائيل ، فعمل اسرائيل ليس من يدها ، وإنما من أيدي الدول الكبرى . وأنا أطلب أن نقسم الجيش نصفين : نصف على الحدود ، ونصف في الداخل لفرض هيبة الحكم والدولة» .

أما العميد ريمون إده ، فقد اشترك في عملية التهجم على الجيش ، الى الحد الذي

دفع بالرئيس شارل حلو لرد الاتهامات المتصاعدة ، والمتزايدة . فأكد الرئيس شارل حلو ، في جلسة مجلس الوزراء في الثاني من ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ :

«ان قيادة الجيش تقوم بواجباتها ، وهي تعد الآن مشاريعها واقتراحات تؤدي الى اختصار مهمة جهاز الاستخبارات . وبذا ، فان للعهد الجديد أن ينظر في هذه المشاريع .

وأحب أن أقول بأن التهجم على الجيش أمر غير جائز ، خاصة وان التهجم الموجه إليه هو تهجم غير صحيح .

ان الجيش مؤسسة وطنية ، وقول البعض بأن الجيش يتخلى عن واجباته على الحدود ، هو تجن كبير على الجيش .

ان تهجم شخص ، من الممكن ان يكون مسؤولاً في الحكومة العتيدة [يقصد ريمون إده] ، على الجيش ، وبالصورة التي تمت ، أمر لا يجوز السكوت عنه . وأعتقد ، أن من الأفضل لهذا الشخص ، اذا ما كانت لديه خطة إصلاحية ، أن يعد ، ومنذ الآن ، هذه الخطة تمهيداً لطرحها أمام الحكومة الجديدة . أما أن يختار ، هذا الشخص ، هذه الفترة الانتقالية ما بين عهدين ، لقول ما قاله ، فهذا ما لا يجوز» .

ولقد ترافقت هذه الاتهامات ، ضد الجيش ، ضمن كل من الحكومة والمجلس النيابي ، مع اتهامات مماثلة على الصعيد الفلسطيني . وكان لهذا الأمر أن ينشيء حالة من الحساسية المتزايدة ما بين الفلسطينيين ، والقوى الإسلامية والوطنية المساندة لهم ، من جهة ، والجيش اللبناني ، من جهة أخرى . بيد أنه أمكن ضبط هذه الحالة من الحساسية ، الى حد ما ، وحيل بينها وبين أن تتحول الى صراع مباشر على الأرض .

* ثالثاً – انكشاف وجود الميليشيات المسلحة :

ظهر أول طرح ، غير علني ، لوجود الميليشيات المسلحة ، في الثاني والعشرين من تموز من سنة ١٩٧٠ . وكان هذا الظهور ، غير العلني ، في جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت برئاسة الرئيس شارل حلو ، وحضور الرئيس رشيد كرامي وحكومته . وهنا سجلت في أوراق مذكراتي :

أعلن الوزير ، الشيخ بيار الجميل ، رئيس حزب الكتائب اللبنانية ، في تلك الجلسة :

«إن هناك اضطراباً في حالة الأمن ، وهناك ضرورة لحماية الأهالي . واذا لم تكن هذه الحماية ممكنة بواسطة قوى الأمن ، فإني أخشى أن يؤمنها رجال الميليشيا من «الأهالي» وهنا رد عليه وزير الداخلية ، الأستاذ كمال جنبلاط ، بقوله :

«إن بعض الأهالي ، والجهات ، مسؤولون عن فقدان هيبة الدولة ، وهناك سبعة آلاف رخصة سلاح بيد الأهالي ، وكثير من هؤلاء مسؤول عن الحوادث» .

لقد كشفت هذه المناقشة ، عن وجود ميليشيات شعبية مسلحة في لبنان ، كما كشفت أن عناصر هذه الميليشيات كانت مزودة برخص رسمية لحمل السلاح ، وأن تعدادها يقارب السبعة آلاف شخص ! ! وأثبتت الأحداث ، فيما بعد ، وجود تلك الميليشيات ، وما كانت عليه من تدريب عالٍ يعتبر ، بحد ذاته ، مؤشراً على أن ذلك الأمر كان يحظى بغطاء معين .

* رابعاً – الطائفية تؤدي الى اضعاف حماية أمن البلد :

كان بإمكان الدولة أن تؤمّن ، على الصعيد الداخلي ، وقف اضطراب الأحوال الأمنية ، وذلك عبر تعزيز قدرات الأمن الداخلي ، وزيادة عددها وعديدها . وكان ممكناً ، تالياً ، الإمساك بالوضع الأمني ، بشكل يخفف ، أويوقف ، تنامي الدور العسكري الفلسطيني في الداخل . ان هذا الأمر لم يحصل ، وكان سبب عدم حصوله ، كما أعلن وزير الداخلية الأستاذ كمال جنبلاط :

«إن زيادة عديد قوى الأمن الداخلي تصطدم ، دائماً ، بموضوع التوازن الطائفي ، فغالبية المتقدمين لامتحان قوى الأمن الداخلي ، هم من المسلمين ، في حين ان هناك انكفاء مسيحياً عن الانتساب نظراً الى ضآلة قوى الأمن الداخلي» .

أما الوزير جوزف أبو خاطر ، فقد اعتبر ، في جلسة السادس والعشرين من آب (أغسطس) سنة ١٩٧٠ ، أن انفراط الوضع الأمني الداخلي ، يعود الى : «ان وزير الداخلية يشكل لنفسه حكومة مستقلة ، وهو يصدر القرارات ، ولو كانت هذه القرارات مخالفة للقانون ، ويرسل بها الى التنفيذ ، من دون ان نتحرك لابطال هذه

القرارات . وهذا ما أدى الى انفراط حبل الأمن بشكل معيب ولا يطاق»! .

* خامساً - بداية التهجير والاحتلالات :

ازدادت العمليات الفدائية ، في تلك المرحلة التاريخية الصعبة ، في جنوب لبنان . وارتفعت ، تالياً ، نسبة الاعتداءات الإسرائيلية الى حدها الأقصى . وقام الطيران الحربي الإسرائيلي بقصف قرية «شبعا» وجوارها ، وأدى هذا الأمر الى نزوح مئات العائلات ، من تلك المنطقة ، الى بيروت . ورغم أن حكومة الرئيس رشيد كرامي كلفت مجلس الجنوب إيواء النازحين ، وتقديم المساعدات لهم ، فان هؤلاء النازحين لم يجدوا وسيلة أو جهة تؤمن لهم ذلك بطريقة تحفظ لهم أسرهم إلا باللجوء الى الأبنية الشاغرة في منطقة «كورنيش المزرعة» في بيروت ، والإقامة فيها . وهكذا ، كان هذا العمل ، أول مؤشر على ضرورة ايجاد حل جذري وسريع لمشاكل النازحين من الجنوب الى العاصمة . بيد أن ذلك الحل الجذري ، لم يتأمن ، وبالتالي ، فقد كان للاعتداءات الإسرائيلية أن تتكرر ، وللنزوح الى بيروت ، أن يتكرر ويزداد . لقد عادت مشكلة إيواء المهجرين تطرح نفسها في كل مرة ، وبصورة أشد حدة من التي سبقتها . واذا ما كان أهالي شبعا ، قد غادروا تلك الأبنية التي شغلوها ابان نزوحهم ذاك الى بيروت ، فان سواهم لم يقدم على خطوة مماثلة لما قام به أهالي شبعا ، وبالتالي فان مشكلات التهجير وإيواء المهجرين تراكمت ، ووصلت الى ما وصلت إليه خلال سنين «الحرب الأهلية» . وقد أدى هذا ، جميعه ، الى تغيير لديمغرافية العاصمة ، وتبديل كامل لواقعها السكاني ، ولظروفها المعيشية .

* سادساً - استبدال العدو الداخلي بالعدو الخارجي :

ضمت الحكومة الأخيرة في عهد الرئيس شارل حلو ، التيارات السياسية الموجودة في البلد كافة ، أو غالبيتها على الأقل ، من خلال مشاركة ممثلين عن هذه التيارات في تلك الحكومة . بيد أنه ، يمكن للمراقب المحايد لجلسات مجلس الوزراء اللبناني ، وخاصة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عهد الرئيس شارل حلو ، أن يلحظ ، وبوضوح ، الانقسام الصريح والعلني في المواقف ، من العمل الفدائي ، داخل المجلس . وبناء على هذا ، فقد وضعت في التداول مفردات سياسية وجمل جديدة

منها :

- الحديث عن عمل فدائي شريف ، وآخر غير شريف :

وقد قال الشيخ بيار الجميل ، في السادس والعشرين من آب (أغسطس) : «إن الحوادث المتكررة مع الفدائيين ، تثير الكثير من التساؤلات ، وقد لا يكون عملاء اسرائيل بعيدين عنها ، ونحن نتذكر ان كوهين ، الجاسوس الاسرائيلي الخطير ، كاد يصبح وزيراً في بلد عربي شقيق . . ويجب التمييز بين العمل الفدائي المفيد والعمل الفدائي المضر» .

- الحديث أو التخوف من خطة فلسطينية لقلب أمور البلد :

وقد قال الرئيس عادل عسيران ، في هذا السياق بتاريخ ٢ أيلول ١٩٧٠ : «ان الحوادث الأخيرة ، تعطينا فكرة ان هناك محاولات لقيام حوادث ، يعقبها انقلاب من نوع معين ، ويجب النظر الى هذا الخطر بكثير من الجدية» .

-المطالبة بقوات دولية على الحدود ، من قبل العميد ريمون إده ، والتهجم على الجيش لتركه منطقة العرقوب واعتبار الوزير كمال جنبلاط ان ترك الجيش لمنطقة العرقوب هو عمل خاطئ .

كانت كل هذه التصريحات تشير الى أن الانقسام يتعمق بين اللبنانيين ، ما بين داعم للمنظمات الفلسطينية ومتحالف معها ، وبين رافض لدورها ومعتبر إياها الخطر الذي هو أكبر من الخطر الإسرائيلي . ولو توحد موقف اللبنانيين من المقاومة في تلك المرحلة ، لما كان للمقاومة الفلسطينية أن تتمادى في الشأن اللبناني ، ولما كان البعض من اللبنانيين قد وصل الى حد التعامل مع اسرائيل ضدها . ولكن أحداً لم يكن متنبهاً الى حقيقة المأساة التي كانت تجري على الأرض ، وربما ، لم يكن لأحد أن يتصور البؤس القاتل الذي كان لتلك المأساة أن تقود إليه .

* سابعاً - الترخيص للأحزاب الممنوعة :

كان مما زاد في طينة الانقسام الداخلي بلة ، انقسام الموقف ، في مجلس الوزراء ، من الأحزاب الممنوعة ، وقرار وزير الداخلية ، الأستاذ كمال جنبلاط ، بالترخيص

لها . وقد وصل هذا الانقسام الى حد دفع بالرئيس شارل حلو للتأكيد على أن القرار الفصل في هذا الأمر يعود الى وزارة العدل ، وذلك منعاً لتفاقم الأمور في مجلس الوزراء .

موقف مميز للرئيس رشيد كرامي

ان السؤال الذي قد يطرح في هذا المجال ، هو عن موقف الرئيس رشيد كرامي تجاه كل ما كان يجري حول موضوع العمل الفدائي في مجلس الوزراء . لقد اكتفيت ، خلال هذا الفصل ، أن أورد آراء الآخرين ، وأمر على اراء الرئيس كرامي مروراً سريعاً . لقد ارتأيت أنه من حق التاريخ ، ومن حق الناس ، أن أفرد قسماً مستقلاً أخصصه لعرض آراء الرئيس رشيد كرامي .

قال الرئيس كرامي في جلسة السادس والعشرين من آب :

«ان العمل الفدائي ، عندما نشأ ، وكانت المعنويات في الحضيض ، لم يكن هناك أحد إلا ويقدر النتائج التي تترتب عليه . وقد أدى هذا العمل واجبه على خير وجه . ولذلك ، فأنا آسف ان نقول ما نقوله ، وكأننا نوجه الاتهام الى بعضنا البعض في موضوع البحث في حوادث فردية [حادثة الاعتداء على النائب معروف سعد] . ويجب الفصل بين العمل الفدائي ، باعتباره عملاً وطنياً شريفاً ، وحصول بعض الأخطاء التي يمكن ان تحدث في كل وقت ، ويمكن لنا أن نعالجها بحكمة وروية .

ان المرحلة التي اجتزناها ، كانت مرحلة صعبة وشائكة ، ولقد عالجناها بمسؤولية ، وحكمة . وما أصابنا في لبنان ، هو قليل مما أصاب جيراننا ، وأخواننا الفلسطينيين الذي شردوا من ديارهم . وان تحرك الفلسطينيين ، بهذا الشكل اليوم ، هو أمر طبيعي ومشروع . ونحمد الله ، ان ما يترتب علينا ، في هذا المجال ، هو قليل جداً بالنسبة لما ترتب على غيرنا» .

كان الرئيس رشيد كرامي يعتقد ان هناك مشروعاً للسلام في المنطقة ، وان الرئيس جمال عبد الناصر يحاول افساح المجال لهذا المشروع كي يتحقق . ومن هنا ، فلقد سعى الرئيس رشيد كرامي الى عدم حصول المواجهة مع الفلسطينيين ، اياً كانت

الدوافع أو الظروف ، أو المبررات . وكان يراقب ، بعين حذرة ، ما كان يجري في الأرض ، خاصة بعدما بدأت شرارته تصل الى بيروت . وحصل في تلك المرحلة ان تم اختطاف بعض الطائرات المدنية في بعض دول العالم ، وحاول الفلسطينيون انزال هذه الطائرات في لبنان . وكان للبنان أن يفسح المجال لواحدة منها للنزول لأسباب إنسانية ، ثم طلب منها مغادرة الأراضي اللبنانية فور ان تمت تلبية تلك الاحتياجات الإنسانية ، ثم منع الثانية من الهبوط في مطار بيروت الدولي .

خيل ، في الظاهر ، وفي ظل تلك الأجواء ، ان مشروع السلام يترك تأثيراته على الوضعين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء . فكلا الفريقين كان رافضاً للسلام ، بشكل ضمني ، وان حاول اظهار العكس . وكانت خشية الرئيس رشيد كرامي ان يدفع لبنان ثمناً لذلك الرفض ، وهذا ما حصل بالفعل . فالصدام الأردني - الفلسطيني دفع بالمقاومة خارج المملكة الأردنية الهاشمية ، فوجد في بيروت مستقراً جديداً لها ، حملت اليه همومها ، ومشاكلها ، ومساوئها في آن واحد . وكان تعثر مشروع السلام قد رفع ، من جهة ثانية ، حدة المجابهة بين المقاومة واسرائيل ، وبهذا ، فقد تم ، بالتدريج ، تحقق عملية الفرز اللبناني - اللبناني عمودياً وأفقياً . ومن هنا ، فان مؤشرات سنة ١٩٧٠ ، كانت دلالة واضحة على ما وصل اللبنانيون إليه سنة ١٩٧٣ ، ومن ثم سنة ١٩٧٥ .

عبر الرئيس رشيد كرامي بوضوح ، في الكلمة التي ألقاها في الجلسة الأخيرة لحكومته في عهد الرئيس شارل حلو ، في بيت الدين ، في السادس عشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، وقبيل عملية التسلم والتسليم بين الرئيس شارل حلو والرئيس سليمان فرنجية ، عن مخاوفه مما حصل في تلك المرحلة ، كما أعلن في هذه الكلمة مواقف أساسية مما حصل وكان يحصل . قال الرئيس رشيد كرامي :

«أشكر لفخامتكم الثقة والمؤازرة التي قدمتموها لنا ، والتي مكنتنا القيام بواجباتنا تجاه بلدنا . وإننا ، رغم الصعوبات التي واجهنا ، والظروف الدقيقة التي مررنا بها ، استطعنا ان نحافظ على سيادة البلد ، ومقوماته ، واستقراره .

لقد تحملنا المسؤولية بكل اخلاص ، وتجرد ، وتضحية . ولذلك ، فاننا نترك

الحكم ، في كل ذلك ، للتاريخ ، وان كان الناس يحملوننا مسؤولية بعض الأوضاع التي لا نعتبر نحن ، في الأساس ، مسؤولين عنها . فنحن ، وان اختلفت أدوارنا ، سنظل جنوداً لخدمة لبنان والمصلحة العامة» .

قبل العاصفة الكبرى

لقد شهدت المرحلة الأخيرة من عهد الرئيس شارل حلو ، حقبة تاريخية في المنطقة ولبنان ، وقد برزت في هذه الحقبة أحداث هامة منها :

- أولاً : بدء ظهور انتشار السلاح في لبنان ، وتزايد عدد المسلحين فيه .
- ثانياً : نزوح فلسطيني ، واسع النطاق ، من الأردن الى لبنان .
- ثالثاً : استلام الرئيس سليمان فرنجية مهام رئاسة الجمهورية اللبنانية من الرئيس شارل حلو ، وانتهاء عهد الشهابية ، رغم وقوف الجيش اللبناني الى جانبها .
- رابعاً : انعقاد مؤتمر القمة العربية الاستثنائية ، بتاريخ الرابع والعشرين من أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٠ ، في القاهرة . وكانت الغاية من هذا المؤتمر ، العمل على وضع حد للنزف الدموي الذي في الأردن اثر الصدامات والاشتباكات المسلحة التي كانت تدور هناك بين السلطة الأردنية والفلسطينيين . ولقد وصل الرئيس سليمان فرنجية الى القاهرة في الرابع والعشرين من ذلك الشهر ، وكان قد سبق للرئيس رشيد كرامي ان شارك مع الرئيس شارل حلو ، في افتتاح المؤتمر ، وبقي في القاهرة ، في حين غادر الرئيس شارل حلو الى بيروت لاجراء عملية التسلم والتسليم بينه وبين الرئيس سليمان فرنجية .

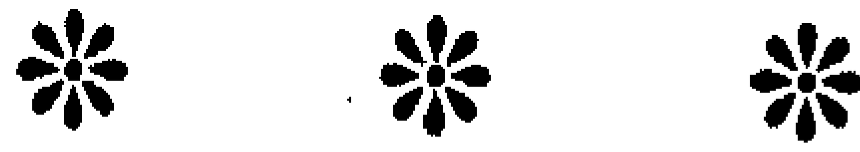
شارك الرئيس فرنجية ، فور وصوله الى القاهرة ، مع الرئيس كرامي في ما تبقى من أعمال المؤتمر . وكان الرئيس جمال عبد الناصر يتحامل ، وقتذاك ، على نفسه ، رغم وضعه الصحي القلق ، لمتابعة اعمال المؤتمر ، خاصة وانه كان رئيساً للمؤتمر . وبعد اجتماعات متواصلة للقمة ، بذل فيها الرئيس جمال عبد الناصر جهداً مضنياً ، رغم

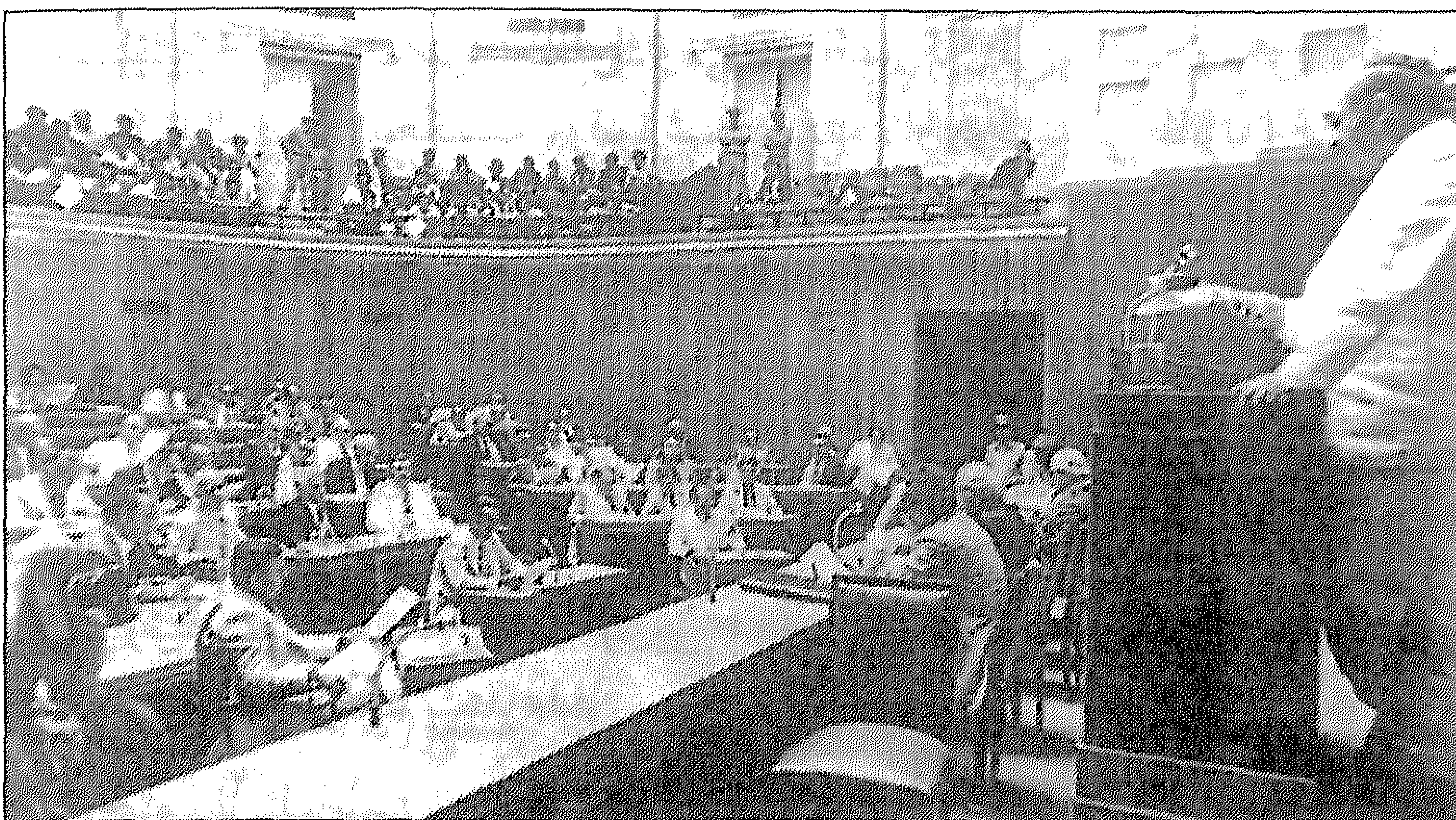
مــرضـــه ، فــانه توصـل الي وضع اتـفــاق ، من اربع عـــشــرة مــادة بين الأردنـيين والفلسطينيين ، اقترحت بتوقيع الملوك والرؤساء المشاركين في المؤتمر . وتمكن الرئيس جمال عبدالناصر ، بحكمته ، وقوة شخصيته ، ان يوفد ، في طائرته الخاصة ، السيدين ياسر عرفات واحمد الشقيري ، مع الملك حسين ، ولجنة عسكرية من كبار الضباط المصريين الى الأردن للإشراف على تنفيذ الاتفاق .

بدأ الملوك والرؤساء ، المشاركون في ذلك المؤتمر للقمة ، يغادرون القاهرة الى بلادهم في صباح الثامن والعشرين من ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ . وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد أصر على وداعهم شخصياً في المطار . وما أن انتهت مراسم وداع كل ملك أو رئيس بمفرده ، حتى غادر الرئيس جمال عبدالناصر المطار بسيارته ، متوجهاً بسرعة الى منزله ، والألم يشتد عليه .

- خامساً : لم يلبث العالم ، وبعد ساعات قليلة من انتهاء مراسم وداع الملوك والرؤساء العرب الذين شاركوا في القمة العربية الاستثنائية في القاهرة ، إلا أن فوجئ بنبأ وفاة الرئيس جمال عبدالناصر . وقد أحدثت هذه الوفاة المفاجأة ، صدمة كبرى في الأمة العربية عامة ، وفي لبنان خاصة . لقد خسر العالم العربي ، بوفاة جمال عبد الناصر ، بطلاً قومياً عربياً ، ومناضلاً كبيراً ، اما لبنان ، فقد خسر ، بوفاة جمال عبد الناصر ، صديقاً مخلصاً ، ومشاركاً واعياً في الآمال والهموم ، ومساعداً مسؤولاً في المهام والصعاب ، وضمانة عربية قلما تتكرر .

- سادساً : استقالة حكومة الرئيس رشيد كرامي ، مع نهاية عهد الرئيس شارل حلو وبداية عهد الرئيس سليمان فرنجية .

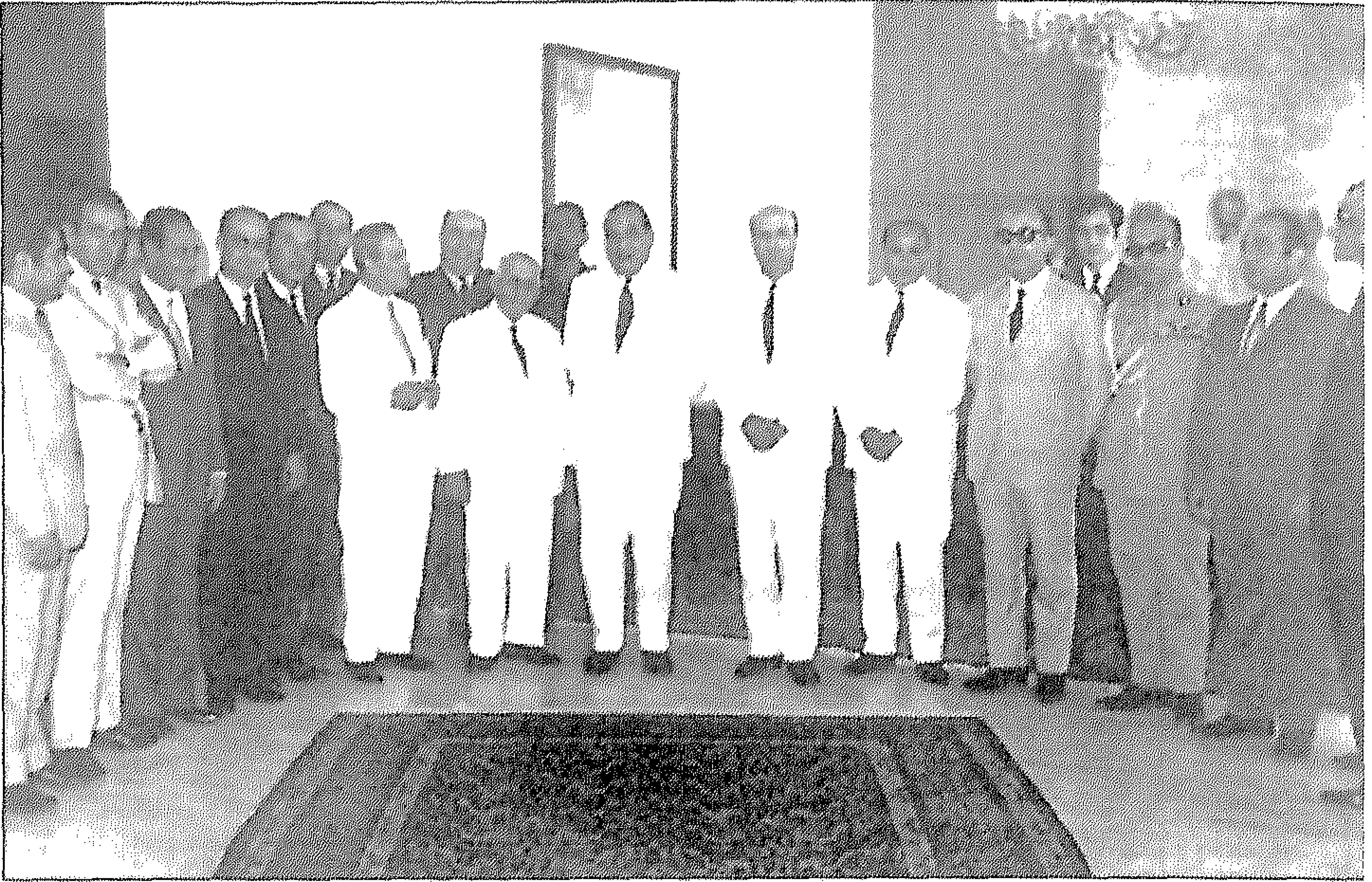




□ الرئيس رشيد كرامي يخطب في مجلس النواب □



□ وزير الداخلية كمال جنبلاط وياسر عرفات □



□ الرئيس وحوله كبار موظفي رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة ويبدو عمر مسيكة □



□ الشيخ بيار الجميل □



□ الامير مجيد ارسلان □

الفصل الخامس

حديث بيني وبين رشيد كرامي قبيل معركة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٠

كانت معركة رئاسة الجمهورية في أوجها في مطلع صيف سنة ١٩٧٠ ، وكانت بوادر الصراعات السياسية تشير إلى اختلال في توازن القوى بين الشهابية والمعارضة . وكان لي أن بحثت ، في هذه المرحلة ، مع الرئيس رشيد كرامي ، كل الامكانات المحتملة لنتائج تلك الانتخابات ، وكان في تقديري أن نجاح المعارضة بات من الأمور الممكنة ، بل من الامور التي لا يمكن اسقاطها من أمر أي حساب سياسي في هذا المجال .

وكان من الطبيعي للمرء أن يفكر ، والحال كذلك ، بمنطق أن لكل زمن دولته ، ولكل دولة رجالها ، وبالتالي ، فمن سيضمن أن لا يأتي العهد الجديد بمن سيعتقد فيهم أنهم رجال له ، ويحلهم محل الذين قد يخيل اليه أنهم من رجال العهد الذي سبق؟ وفي الواقع ، فلم يكن لدي ما يضمن لي بقائي في منصب الامين العام لمجلس الوزراء في المرحلة المقبلة ، خاصة وان وجودي في هذا المنصب ما برح بحكم الوكالة وليس بحكم الاصالة . ولذا ، فقد كان لي لقاء مع الرئيس رشيد كرامي للبحث في هذه الأمور ، وكان مما قلته للرئيس كرامي :

«لقد بقيت ، يا دولة الرئيس ، مديراً عاماً ، بالوكالة ، لرئاسة الوزارة طيلة ثلاث سنوات ، واذا ما كان للمعارضة أن تفوز في الانتخابات الرئاسية ، فان رئاسة الجمهورية سوف تنتهي إلى من هو من غير النهج الشهابي ، وقد تخسر الشهابية ،

يا دولة الرئيس ، عندها ، منصب رئاسة الوزارة ، كما قد تخسر ، وأخسر معها ، منصب مدير عام رئاسة الوزارة» .

استمع الرئيس رشيد كرامي إلى هذا الشرح الذي قدمته لما يمكن أن يكون عليه الوضع السياسي في البلد ، وما قد ينجم عن هذا الوضع من تشكيلات ادارية ، بيد أنه ما لبث أن نظر إليّ بهدوئه المعتاد ، وابتسم لي بما لا يكاد يشكل خروجاً عن حدود صمته المألوف عند اتخاذه للقرارات المهمة ، وقال لي : «معك حق يا دكتور عمر ، وسوف يكون لي تصرف في هذا الشأن ، نعم ، معك حق» .

لم تمض سوى أيام قليلة ، حتى طلب مني الرئيس رشيد كرامي ومن السيد ناظم عكاري أن نجتمع اليه في مكتبه في رئاسة الحكومة . دخلت إلى ذلك الاجتماع ، وكنت أخمن في قرارة نفسي موضوعه ، بيد أني لم أكن أملك أي تصور عن طريقة معالجة الرئيس رشيد كرامي له . دخل السيد ناظم عكاري ، وكنا نناديه بلقب «ناظم بك» ، معي إلى هذا الاجتماع من غير أن يعرف شيئاً عن موضوعه ، رحب بنا الرئيس كرامي ، ولم يلبث أن التفت مخاطباً «ناظم بك» بقوله له :

«إنني أحترمك كثيراً يا ناظم بك ، وأعرف أنك خدمت في الدولة أكثر من أربعين سنة ، وكنت أمينا لوظيفتك رغم كل الظروف الصعبة التي مررت بها وعايشتها خلال عملك ، فأنت لا تستحق من الدولة الا كل تقدير واحترام . ومن جهة ثانية ، فاني ، يا ناظم بك ، أحترم الدكتور عمر ، وأعرف أنه خدم في رئاسة مجلس الوزراء بكل صدق واخلاص . لكن ، وكما تعرف ، فأننا مقبلون على انتخابات رئاسية أرى إنها تفرض علينا ، فيما تفرضه ، أن نفتح مجالاً لتثبيت الدكتور عمر في الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء» .

كنت أنظر إلى الرئيس كرامي وهو يخاطب السيد ناظم عكاري ، وكنت ، في الوقت عينه ، أرقب ردات فعل هذا الرجل الجليل ، الذي أفنى عمره في خدمة الدولة ، وهو يستمع إلى ما في كلام الرئيس كرامي من تلميح إلى ضرورة تعييني ، مكانه ، أميناً عاماً لمجلس الوزراء بالاصالة ، خاصة وأن العقد الخاص الذي أجري له لشغل هذا المنصب ، بعد بلوغه السن القانونية للتقاعد ، لا يمكن أن يشكل أي ضمانة

قانونية له أو للموقع الذي كان يشغله . وقفت ، وصراع بين الارتباك والاطمئنان يعتري وجودي في تلك اللحظة . ارتباك جراء حساسية هذه اللحظات بالنسبة لمن يتمنى عليه الرئيس رشيد كرامي أن يقر بالحتمية القانونية والادارية لتركه موقعاً بارزا تعود أن يكون فيه خلال سنوات طويلة من عمره ، واطمئنان إلى حتمية تفهم السيد ناظم عكاري للوضع الحرج الذي قد يصل اليه موقع الامانة العامة لمجلس الوزراء ، اثر انتهاء الانتخابات الرئاسية لغير صالح النهج الشهابي ، ولحتمية تفهمه الانساني لسنة التغيير والتبديل التي ما فتئت تنتهجها الحياة منذ أن كان في هذا الكون حياة . لم يترك السيد ناظم عكاري لهذا الصراع أن يستمر ، في داخلي ، لأكثر من ثوان ، هي المسافة الزمنية التي فصلت بين انهاء الرئيس كرامي لكلامه ، وبدء «ناظم بك» لحديثه رداً على كلام الرئيس كرامي . لقد قال ، السيد ناظم عكاري ، ومن دون أي تردد :

«إنني ، يا دولة الرئيس ، ومنذ عرفت الدكتور عمر ، في حزيران سنة ١٩٥٩ ، وأنا أمهد له الدرب ، منذ ذلك الحين ، ليكون ، وفي الوقت المناسب ، أميناً عاماً لمجلس الوزراء . وأرى ، يا دولة الرئيس ، أن الوقت المناسب قد حان ، وخير البر عاجله ، واذا ما كان غدا موعد الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء ، فاني سوف أعلن ، في المجلس ، عن قراري التخلي عن منصبي ، في الأمانة العامة ، فتتمكنوا من تعيين الدكتور عمر أمينا عاماً بالاصالة» .

انعقد مجلس الوزراء في التاسع والعشرين من تموز سنة ١٩٧٠ ، وكنت حاضراً الجلسة ، إلى جانب السيد ناظم عكاري ، استناداً إلى القرار الذي كان قد سبق للرئيس كرامي أن اتخذه في هذا الخصوص . وما أن أنهى المجتمعون ما يجب بحثه واتخاذ القرارات المناسبة بشأنه من جدول الاعمال الذي كان موضوعاً لجلستهم تلك ، حتى طلب إلي السيد عكاري أن أغادر الجلسة . ولعل بعض الوزراء فوجئوا من هذ الطلب من قبل السيد عكاري ، خاصة وإني كنت أصر على ضرورة حضوري للجلسات بصفتي أميناً عاماً بالوكالة ، بل انه سبق لي أن دفعت الرئيس كرامي إلى اتخاذ قرار يؤكد ضرورة هذا الحضور ، بيد أني خرجت من القاعة وسط هذه المفاجأة ، وانتظرت في مكتب الدكتور بطرس ديب ، على أمل أن يتم استدعائي ، بعد وقت قليل ، إلى اجتماع مجلس الوزراء .

جلست في مكتب الدكتور بطرس ديب أنتظر أن يتم استدعائي إلى قاعة الاجتماعات ، بيد ان أحداً لم يستدعني . وما لبثت الساعة أن شارفت الثانية بعد الظهر ، وما لبث الوزراء أن بدأوا يغادرون القاعة . كان أول الخارجين الأمير مجيد أرسلان ، الذي كان ، وقتذاك ، وزيراً للدفاع الوطني ، فتوجهت اليه مستطلعاً أي خبر يمكن له أن يطلعني عليه ، وما كان من الامير مجيد الا أن أقبل علي باشاً ، كعادته ، وقال لي :

«لقد بحثت قضيتك ، وكان الصدى طيباً للغاية . أما الغريب في الأمر ، فكان أن عثمان بك [الدنا] عارض الموضوع ، لعدم مشاورته مسبقاً في الأمر . وكان هذا الموضوع ، الأمر الذي أثار الرئيس كرامي ، فأعلن إصراره على اقتراحك أميناً عاماً ، ومن ثم تعيينك في هذا المنصب ، مهما كانت الظروف» .

ثم خرج وزير الصحة السيد حبيب مطران ، ولما سألته عن الأجواء ، فانه ردد على مسامعي ما كان قد سبق لي وسمعته من الأمير مجيد ارسلان قبل لحظات . ولم أجد نفسي إلا وأنا أتوجه إلى السيد ناظم عكاري سائلاً إياه عن مبررات هذا الاعتراض من قبل الوزير الدنا . وهنا شرح لي ، السيد عكاري ، موقف الوزير عثمان الدنا ، مؤكداً أن الرئيس كرامي ما برح على مواقفه من ضرورة صدور هذا التعيين ، كما إن فخامة الرئيس حلو قد أبدى تجاوباً طيباً مع الرئيس رشيد كرامي في هذا الشأن . وخلص «ناظم بك» ، بأسلوبه الاداري الاستنتاجي ، إلى «أن مجلس الوزراء قد وافق ، مبدئياً ، على التعيين ، على أن يبت ذلك في الجلسة المقبلة» .

لم يكن بيني وبين الاستاذ عثمان الدنا ما يعكر صفو العلاقة ، ولم أكن لأقتنع بأن عدم استشارته المسبقة ، قد تؤدي إلى الموقف الذي اتخذه من موضوع تعييني أميناً عاماً . ولذا ، ارتأيت أن أزوره في اليوم التالي في منزله مستطلعاً حقيقة الأمر . ولما التقيت الاستاذ الدنا في منزله ، فانه كرر أمامي أن سبب معارضته يعود إلى عدم استشارته ، مسبقاً ، حول الموضوع ، بيد أنه لم يلبث أن قال لي :

«الحقيقة يا دكتور عمر ، ان هذا الموقف ليس من عندي شخصياً ، لقد طلب مني الرئيس عبدالله اليافي ، منذ حوالى الشهرين ، أن أنتبه لمثل هذا الأمر اذا ما طرح في

مجلس الوزراء . فلقد سبق لدولة الرئيس اليافي أن قابل فخامة الرئيس ، وقدم له أسماء مرشحيه لهذا المركز ، وكلهم من أهالي بيروت ، ولذا ، فانه طلب إلي عدم الموافقة وتأجيل البحث حتى يتسنى له أن يقوم بالاجراءات المناسبة في هذا الشأن . أما من جهتي ، شخصياً ، فاعتبر أن حقي وصلني بمجرد زيارتك هذه لي ، بل أريد أن يكون التعاون تاماً بيننا ، وبصورة مستمرة» .

أيقنت ، بعد ما عرفته من هذا اللقاء مع الاستاذ الدنا ، أننا لسنا غارقين في خضم التوزيعات الطائفية وحسب ، بل إن المناطقية تلعب دورها الكبير في الادارة الرسمية في لبنان . واعترف بأني انزعجت كثيراً مما حصل ، خاصة وأني أعرف هؤلاء القوم معرفة شخصية ، بل إن ما يربطني بهم من علاقات مودة وحسن تعاون يؤكد لهم جميعاً مدى أهليتي وحقي في تولي هذا المنصب . ومن جهة ثانية ، فجميع هؤلاء المعارضين لترشيحي لمنصب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، أو حتى المتريثين في قبول هذا الترشيح أو رفضه ، كانوا يعلمون علم اليقين بعدي عن التفكير المناطقي ، بل رفضي لكل المنطق الاعوج والضيق الذي كان يشد بعض العاملين في الوظيفة العامة اليه بداعي المحافظة على مصلحة ابن الطائفة ، أو المنطقة ، أو البلد . لقد كنت طوال تمرسي في الوظيفة العامة ، وهذا ما كان يعرفه جميع هؤلاء المعارضين أو المتريثين ، عاملاً لخدمة المواطنين من أي طائفة أو منطقة أو بلد كانوا ، وكانت المصلحة العامة هي النبراس الذي أهتدي به في عملي . ومن هنا ، فقد كان ألمي عظيماً عندما فوجئت



□ الرئيس عبد الله اليافي والرئيس تقي الدين الصلح والرئيس شفيق الوزان □

بامكانية رفض ترشيحي على المستوى السياسي بحجة عدم كوني مولوداً في منطقة معينة من مناطق لبنان . ولذا ، فقد ارتأيت انه قد بات لزاماً علي أن أواجه الامر بكفاءاتي ، وأن أثبت قدراتي أمام الجميع .

قمت ، إثر هذا ، بزيارات متتابعة إلى كل من مفتي الجمهورية اللبنانية سماحة الشيخ حسن خالد ، والرئيس عبدالله اليافي ، والرئيس صائب سلام ، ونائب بيروت ، في ذلك الحين ، الأستاذ شفيق الوزان . كانت هذه الزيارات بمثابة تأكيد ، من قبلي ، لكل واحد منهم بأنني مرشح لمركز أمين عام مجلس الوزراء ، وانني سأكون ، كما كنت دائماً ، للجميع ، وسيبقى رائدي المصلحة العامة ، ويظل سلاحي الاخلاص ، يستمر هدفي العمل المثمر لما فيه صالح الوطن .

تبين لي ، نتيجة هذه الزيارات التي قمت بها ، أن سماحة مفتي الجمهورية يؤيد تعييني ، أميناً عاماً لمجلس الوزراء ، من غير ما تحفظ . أما التحفظات ، فقد وردت من جانب بعض السياسيين ، وليس من جميعهم . أذكر أن تأييد النائب ، آنذاك ، شفيق الوزان جاء مقترناً بالمطالبة بحفظ حقوق أهالي بيروت في تعيينات الفئة الأولى .



□ صورة جامعة من اليمين الى اليسار: رئيس بلدية طرابلس، الوزير عثمان الدنا، القاضي الشيخ مختار الجندي، الوزير سليمان فرنجية، الرئيس صائب سلام، وعمر مسيكة واقفاً، الرئيس عبد الله اليافي، مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، رئيس مجلس الوزراء رشيد كرامي، وفيق النصولي واقفاً، الدكتور نسيب بربير، الوزير نسيم مجدلاني، الرئيس تقي الدين الصلح والرئيس رشيد الصلح □

أما الرئيس عبدالله اليافي ، فقد أكد على ضرورة تأجيل موضوع تعييني إلى شهر تشرين الاول (أكتوبر) من تلك السنة ، أي عندما يحين موعد انتهاء العقد القائم بين الدولة والاستاذ ناظم عكاري . وكان دافع الرئيس اليافي إلى هذا أن يتم البحث في التعيين مع تعيينات موظفي الفئة الاولى كافة وذلك حرصاً من قبله على تأمين تعيين بعض أبناء بيروت في مراكز تلك الفئة ، بل وفي مركز الامانة العامة لمجلس الوزراء أولا . أما موقف الرئيس صائب سلام ،وقد زرته برفقة عمي ، والد زوجتي ، المرحوم وفيق النصولي ، فقد كان مؤيداً ترشيحي للتعيين في منصب الامانة العامة لمجلس الوزراء ، بل إني ما زلت أذكر للرئيس سلام قوله لي :

«ما من أحد أحق منك بهذا المركز ، وأنا أستغرب أن يضع البعض العراقيل في وجهك بداعي التمييز بين بيروتي وطرابلسي» .

وهكذا ، فقد قصدت ، في اليوم التالي الرئيس رشيد كرامي ، وعرضت عليه مراحل ما قمت به من زيارات ، وما توصلت اليه ، عبر هذه الزيارات من استنتاجات . كان بعض الوجوم يسيطر على محياي ، كما كانت مسحة من اليأس والألم ، حول مفهوم الوظيفة العامة عند بعض السياسيين ، تملأ إيقاع حديثي مع الرئيس رشيد كرامي . وهنا نظر إلي دولته ، حدق طويلاً في عيني ، ثم قال لي :

« كفى اتصالات ومقابلات ، وأترك الباقي عليّ» .

علمت ، بعد تلك الحملة المكثفة من الزيارات التي قمت بها ، أن الرئيس عبد الله اليافي ، والوزير عثمان الدنا ، والنائب شفيق الوزان قاموا يوم الثالث من آب (أغسطس) من تلك السنة ، أي بعد مرور أيام قليلة جدا على لقائي بهم ، بزيارة الرئيس شارل حلو ، حيث بحثوا معه موضوع تعييني في الأمانة العامة لمجلس الوزراء . وقد أبلغني الاستاذ شفيق الوزان أنهم طلبوا من الرئيس حلو التريث في التعيين لحين البحث في جميع التعيينات للفئة الأولى . وأبلغوه ، كذلك ، أنهم لا يعترضون على تعييني شخصياً ، لكنهم يخشون ضياع حقوق البيروتيين في التعيينات الاخرى ! ! أما فخامة الرئيس حلو ، فقد أجابهم :

«لماذا تقولون لي مثل هذا الكلام ، وأنتم تؤلفون جبهة سياسية واحدة مع الرئيس

رشيد كرامي؟ فاذا ما كان لكم أي رأي في هذا الموضوع ، فمن الواجب عليكم إطلاع الرئيس كرامي عليه . أما أنا شخصياً ، فلا اعتراض لي على شخص عمر مسيكة ، بل على العكس تماما ، فأنا أكن له كل تقدير ، وأنا موافق على تعيينه . ومع ذلك ، فكل ما يسعني أن أعدكم به ، لا يخرج عن أني سوف أنقل وجهة نظركم هذه إلى رئيس الحكومة . . .» .

انعقد مجلس الوزراء في الخامس من اب سنة ١٩٧٠ وكانت الجلسة برئاسة الرئيس شارل حلو ، وحضور الرئيس رشيد كرامي ، والوزراء السادة : فؤاد غصن ، وعادل عسيران ، والأمير مجيد أرسلان ، وكمال جنبلاط ، وبيار الجميل ، وموريس الجميل ، وعثمان الدنا ، ورفيق شاهين ، وخاتشيك بابكيان ، وسليمان فرنجية وعبد اللطيف الزين ، وجوزف أبو خاطر وحبيب مطران . كان الموضوع الأبرز في تلك الجلسة الحل السلمي الذي كان البحث فيه جارياً في المنطقة ، وكانت النقطة الأساس في هذا البحث تتعلق بموقف الرئيس جمال عبدالناصر من هذا الحل . وما أن انتهى المجتمعون من هذا الموضوع ، حتى أشار دولة الرئيس كرامي إلى الاستاذ ناظم عكاري طالباً منه أن يعيد طرح موضوع اعتزاله الوظيفة العامة ، والبت في تعيين خلفاً له .

بادر الاستاذ عكاري ، وكنت جالساً بقربه ، إلى القول :

«يا فخامة الرئيس ، أرجو أن تأذن لي باعادة طرح موضوعي على مجلس الوزراء ، وقد سبق لكم أن بحثتم ذلك في الجلسة الماضية ، وقررتم تأجيل البت في هذا الامر إلى جلسة اليوم» .

فلم يكن من الرئيس شارل حلو الا أن قال :

«تذكرون أن رئيس الحكومة اقترح تعيين السيد عمر مسيكة خلفاً لناظم بك ، وارجو أن نتخذ قراراً بذلك» .

وهكذا ، فقد أبدى عدد من الوزراء تأييدهم فوراً لهذا التعيين ، وهم السادة : فؤاد غصن ، وسليمان فرنجية ، وحبيب المطران ، وبيار الجميل . أما الشيخ موريس الجميل ، فقد قال :

«الواقع ، أيها السادة ، ان من يعرف عمر مسيكة وكفاءته وأخلاقه ، لا يستغرب هذا الاقتراح بل يؤيده بكل قوة ، وهذا ما أفعله الآن» .

أما الوزير عبد اللطيف الزين فقال :

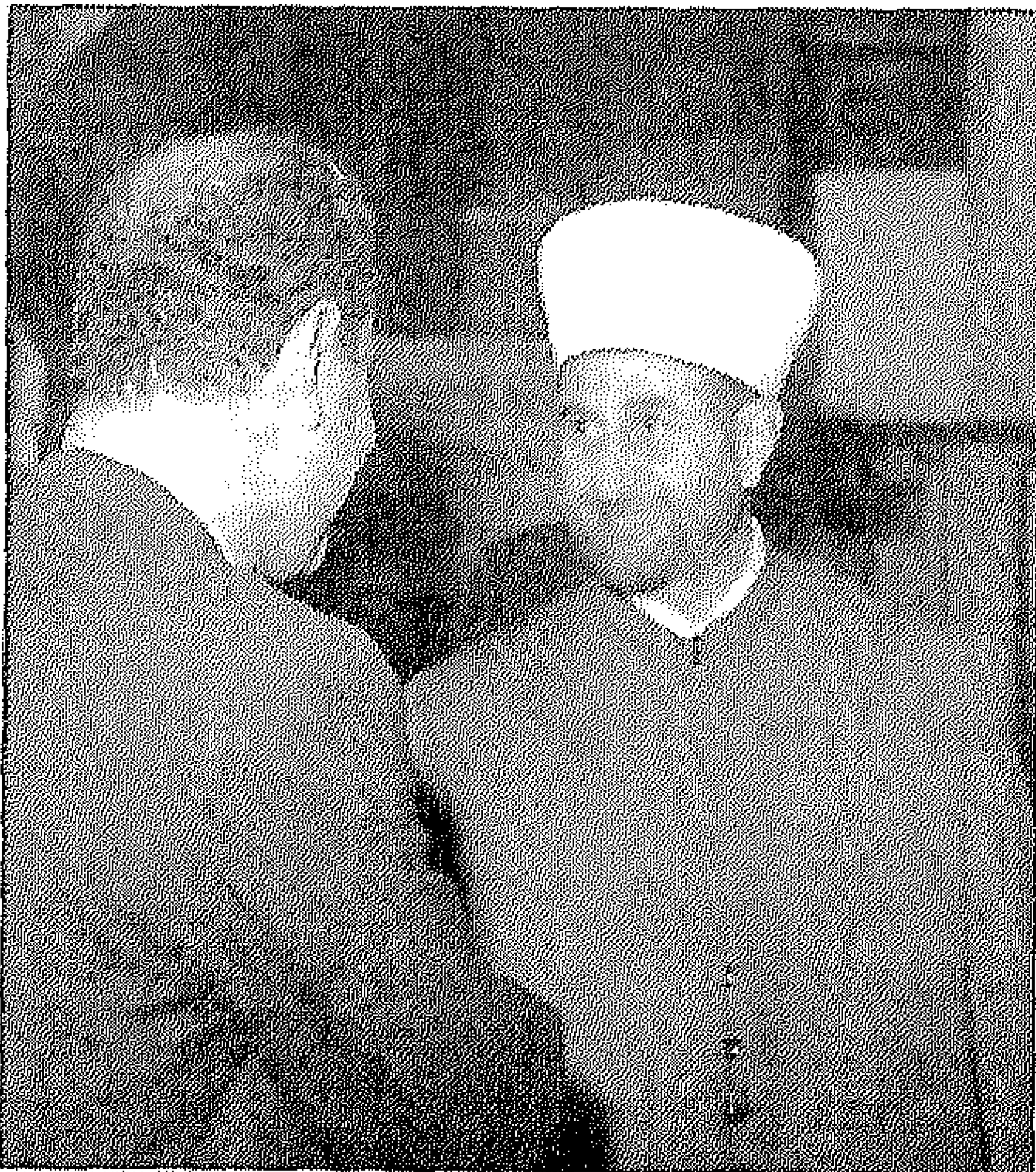
«يا فخامة الرئيس ، لقد وافقنا في الجلسة الماضية على هذا الاقتراح ، ولا لزوم لنعيد البحث فيه اليوم» .

وهنا طلب الوزير عثمان الدنا الكلام ، فقال :

«أحب أن أوضح أمراً في الموقف الذي اتخذته في الاسبوع الماضي . أنا لا اعتراض لدي على السيد عمر مسيكة بصورة شخصية ، فأنا أكن له كل تقدير واحترام . وقد وقفت ، في المرة الماضية ، موقفي المعروف بناء لطلب من بعض الاخوان أي الرئيس اليافي والنائب الوزان - ومن حق مجلس الوزراء أن يتخذ القرار الذي يريده ، وأنا ألتزم بأي قرار يتخذه المجلس بالنسبة للسيد عمر مسيكة» .

فقال فخامة الرئيس شارل حلو : «إذن مبروك يا سيد عمر» .

ما أن انتهت الجلسة ، حتى كرر فخامة الرئيس تهنئته لي ، وكذلك فعل دولة الرئيس ، والسادة الوزراء ، وناظم بك ، وكبار موظفي الرئاسة . وكان القرار ، يومها ، أن يعمل بمرسوم تعييني أمينا عاماً لرئاسة مجلس الوزراء اعتباراً من السابع عشر من تشرين الاول (أكتوبر) سنة ١٩٧٠ ، أي ابتداء من تاريخ انتهاء عقد الاستاذ ناظم عكاري ، أي بعد نهاية عهد الرئيس شارل حلو ! ! . وهكذا ، فقد قمت في صباح اليوم التالي بزيارة شكر إلى كل من دولة الرئيس رشيد كرامي ، في منزله ، وفخامة الرئيس حلو في مكتبه ، ثم زرت



☐ سماحة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد يهنئ عمر مسيكة بتعيينه أميناً عاماً لمجلس الوزراء ☐

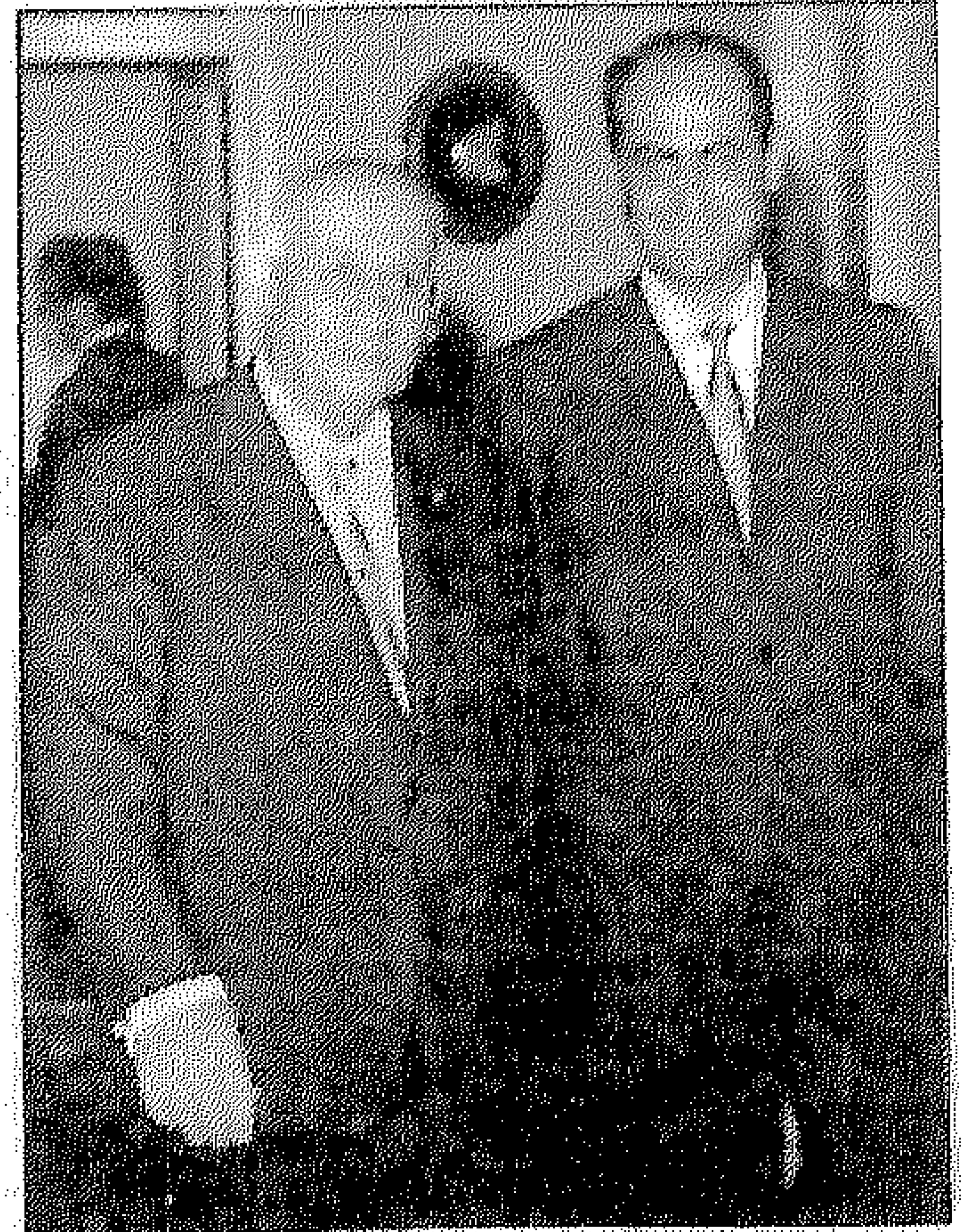
سماحة مفتي الجمهورية ، والرئيس عبدالله اليافي ، والرئيس صائب سلام ، والوزير عثمان الدنا ، والنائب شفيق الوزان ، والاستاذ ناظم عكاري . أما ما هدفت اليه من هذه الزيارات فكان أن أؤكد للجميع ، أني ، ورغم المواقف والاعتبارات التي صدرت عن قسم منهم ، فإني حريص على الالتزام ، في عملي ، بموقف واحد تجاه الجميع . وقد أوضحت ، لكل من زرته ، أن موقفي هذا لا يقوم الا على تأكيد الحياد ، والاحترام في المعاملة ، والامانة ، والاخلاص في العمل تجاه كل أبناء الوطن ، فالوظيفة العامة ليست لشخص معين ، ولا يمكن أن تكون لخدمة جماعة من دون سواها . وانهالت علي التهاني من الرؤساء والوزراء والنواب والشخصيات والاهل والاصحاب .



□ الرئيس شارل حلو مع د. عمر مسيكة □

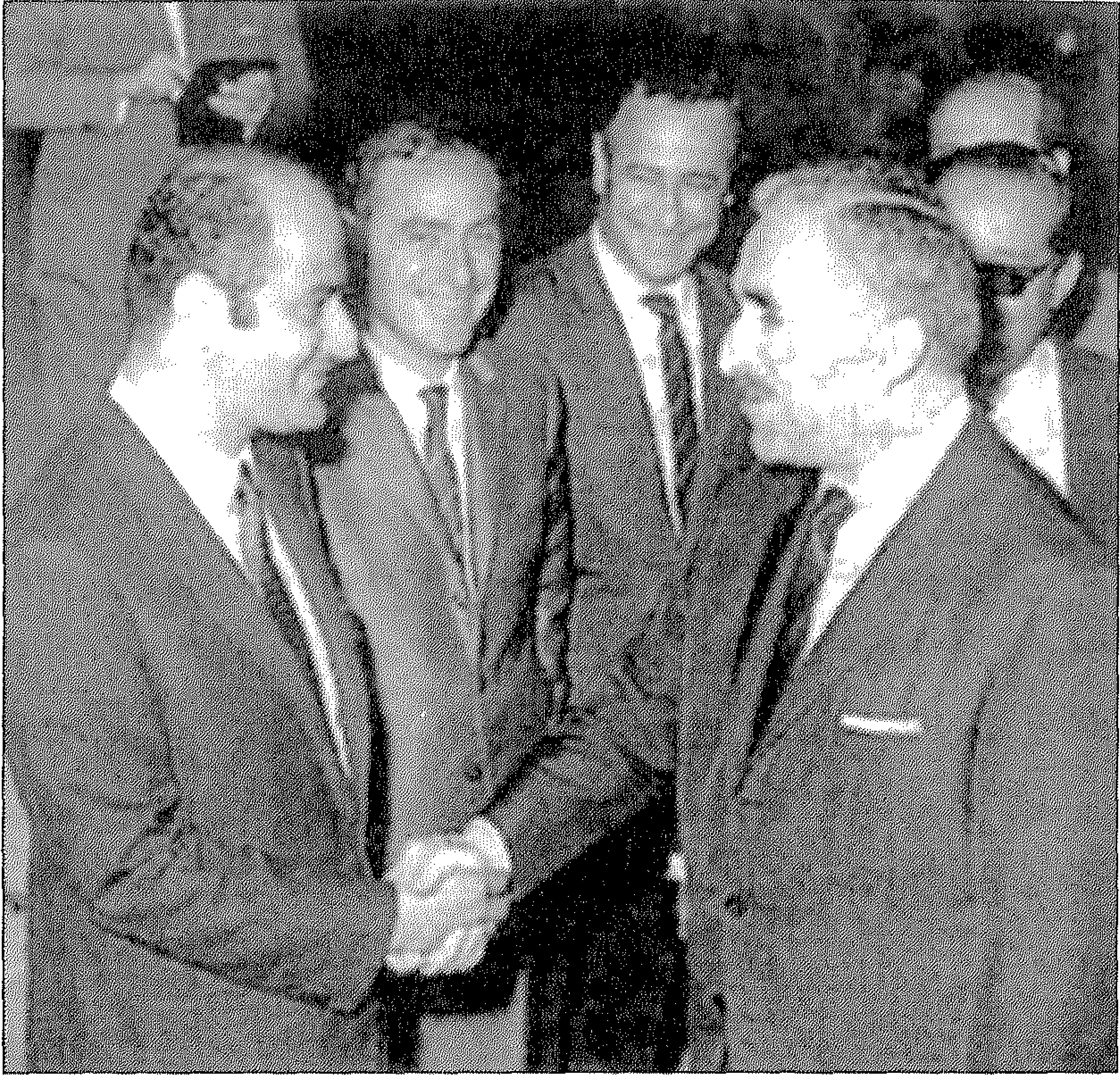
أذكر ، في هذا المجال ، أن الرئيس صائب سلام كان من تولى تأليف أول حكومة في عهد الرئيس سليمان فرنجية الذي خلف الرئيس شارل حلو . وما أن ألف الرئيس سلام حكومته في الثالث عشر من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠ ، حتى ألغى جميع وسائل التنصت في غرفة المراقبة الأمنية التي كانت تقع في مبنى الهاتف المركزي في ساحة شارع رياض الصلح في بيروت . وقد اعتبر أن التنصت على مخابرات المسؤولين ، والسياسيين ، والمواطنين ، ومراقبة هذه المخابرات ، إنما هو عمل ضد الحرية والديمقراطية .

لقد علمتني هذه التجربة التي خضتها لتأكيد حق لي في تولي الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء أموراً عديدة . ومن أبرز هذه الامور انه «ما ضاع حق وراءه مطالب» ، وانه لا بد للكفاءة من أن تثبت وجودها ، حتى ولو وقفت في وجهها المصالح الطائفية أو



□ ناظم عكاري (السلف) وعمر مسيكة (الخلف) □

المناطقية كافة ، وان الصبر قادر على صنع المعجزات والانتصار على جميع العراقيل والمصاعب ، شرط أن تكون ثمة مصداقية في العمل ، وأمانة في الاداء ، وصدق في التعاطي المسؤول في الوظيفة العامة انطلاقا من مصلحة الوطن العليا التي تبقى فوق كل المصالح والاعتبارات الخاصة .



□ الرئيس رشيد كرامي يصافح الدكتور عمر مسيكة □



الفصل السادس

في بدء عهد سليمان فرنجية
صائب سلام شكل حكومة بالليل...
وتبخرت في أوائل ساعات الصباح

«لقد أديت واجبي في الحكم ، ومن دون انانية ، اشعر بحاجتي إلى الراحة ، وسأعمل على تسهيل مهمة الحكومة المقبلة ، ومهمة فخامة رئيس الجمهورية ، متمنياً التوفيق للحكومة المقبلة ، لاننا بذلك انما ندعو بالتوفيق لهذا الشعب الذي وقفنا انفسنا جميعاً من اجل خدمته ، فلا انانية ، ولا حب ذات ، بل تضحية وعمل مخلص ، وهذا ما يجب ان نجعله شعارنا .

إن الحكومة التي كان لي شرف رئاستها بالتعاون فيما بينها ومع فخامة الرئيس شارل الحلو الذي أولانا ثقته ، قامت بما فرضته عليها الظروف من مسؤوليات جسام استطاعت معها ان تتجاوز ازمات عديدة بفضل السلطة واللبنانيين جميعاً . . .

ولبنان اليوم ، والمنطقة العربية عامة ، تواجه مصيرها ، وعليه وعليها ، ان تكون على مستوى التخطيط والتصميم بحيث نتمكن من تحقيق اهدافنا ، خاصة في هذه المرحلة التي نعلم دقتها وحساسيتها ، وأنا على ثقة بأن فخامة الرئيس الاستاذ سليمان فرنجية بما عرف عنه من تجرد واخلاص ، قادر بالتعاون مع جميع الفرقاء على تأدية الواجب المطلوب منه في خدمة لبنان .

لقد قامت حكومتي بواجباتها حتى آخر ساعة ، وبعد ذلك رفعت استقالة الحكومة إلى فخامة رئيس الجمهورية ، وشكرت له حسن ثقته وتمنيت التوفيق للعهد

الجديد في تحقيق اهداف اللبنانيين وامانيهم» .

بهذه الكلمات ، ودع الرئيس رشيد كرامي اهل الصحافة والاعلام في القصر الجمهوري بعد انتهاء جلسة مجلس الوزراء الاخيرة وتقديمه استقالة حكومته إلى الرئيس سليمان فرنجية معتبراً نجاحه في الحكم نجاحاً للبنان .

وقد ودعت دولة الرئيس رشيد كرامي بألم ، ذلك اني عرفت فيه القيادي والزعيم الطرابلسي المنشأ ، اللبناني الولاء ، العربي الطموح ، القادر على مواجهة كل الصعاب بروح المسؤولية ، بهدوء وصبر يحسده عليهما كل من يعرفه .

وقد ادركت منذ اللحظة الاولى لمغادرته القصر ، ان ثمة تغييرات اساسية على الساحة اللبنانية هي في طريقها للظهور ، تغييرات تستند إلى واقع الحال الذي عبر عنه الرئيس عادل عسيران تعليقاً على استقالة الحكومة الكرامية بقوله : «في البلدان الديمقراطية فريق ينتصر وفريق ينهزم ، ومن الطبيعي الان ، ان يؤلف الفريق المنتصر الحكومة الجديدة ، ومن هنا فإن الفريق الذي صوت إلى جانب الرئيس سليمان فرنجية في انتخابات الرئاسة يجب ان يؤلف الحكومة» . . . وقد توجست خيفة من مشاعر الانتصار واحاديث الهزيمة التي بدأت توضع في سوق التداول ، خاصة وان في الساحة قوى عربية وغير عربية حاضرة لتلقف مثل هذه المشاعر وقادرة على رفع وتيرتها إلى الدرجة التي توصل اللبنانيين إلى التصادم فيما بينهم ، كما ان لبنان يعيش ، ومنذ استقلاله عن فرنسا والانتداب الفرنسي في اجواء الشحن المتواصل بين مختلف القوى اللبنانية .

واقع الحال

كانت الصورة أمامي واضحة ، ذلك انه بحكم موقعي كأمين عام لرئاسة مجلس الوزراء كنت ملماً بكل ما يدور في الكواليس ، وما يروج له هذا الفريق او ذاك ، ولذا كنت حريصاً في ابداء مشاعري ، فأنا لست موظفاً عند رئيس راحل ولا انا بالموظف عند الرئيس الاتي ، وانما انا موظف في ادارة لبنانية عامة ، تتحمل المسؤوليات الجسام في خدمة الوطن والشعب ، واياً كان على راس هذه الادارة فان واجبي الوطني يقتضي مني ان اكون معطاء في عملي بصورة دائمة ، دون ان يعني ذلك نقل البندقية

من كتف إلى كتف ، فصداقتي للرئيس رشيد كرامي وللعهد الشهابي بشقيه ، اي ايام الرئيس فؤاد شهاب وبالتالي ايام الرئيس شارل حلو ، ليست تبعية ولا استزلاماً وانما هي علاقة ود واجترام وتقدير لا تزال قائمة إلى اليوم بعيداً عن الدخول في التفاصيل التي طالما أزعج الكثيرين الدخول إليها وأساء إليهم .

إلا أن تلك الصداقة ما كانت لتمنعني من تقديم يد الدعم والمساعدة والمساندة لاي رئيس يتولى رئاسة الحكومة ، باذلاً ما يلزم من وقت وجهد لاكون في الاطار العام الذي يتحرك ضمنه عاملاً على بث روح الوحدة والتكامل والاستمرارية بين ممثلي كافة العهود .

يوم وداع الرئيس رشيد كرامي ، ادركت ان العملية الانقلابية البيضاء التي تمت على العهد الشهابي والشهابية بصورة كاملة ستستتبع في القصر الحكومي ، وبالتالي فان العهد الجديد سيحمل إلى السلطة خصوم الشهابية ، دون ان يكون هؤلاء قد تمكنوا من الغاء وجودها ، سواء في المجلس النيابي أم في الإدارة ، او الجيش ، ومختلف مواقع الخدمة العامة ، وهذا يعني ان المرحلة التالية ستشهد المزيد من العمل الرسمي ، سياسياً وادارياً ، لانهاء النهج الشهابي تماماً والغاء وجوده على الساحة ، وهو امر لا يمكن تحققه دون انتقال الصراع من الثكنات إلى الشارع بل انه يمكن أن يطال الالغاء دور من هم في الثكنات. ، لان الرئيس سليمان فرنجية لم يكن في تلك المرحلة ، في وارد التسامح مع الشهابية والبدء بنهج جديد وعهد جديد معها ، بل كان يصر على تصفية وجودها وانهاء دورها ، مزوداً بدعم الناس من الفئات الشعبية ، والنقابات العمالية ، والخط المخالف للنهج السياسي الشهابي .

ومن هنا كان لا بد للرئيس فرنجية من ان يعهد او يكلف الرئيس صائب سلام رئاسة الحكومة ، وان يسعى لتولي الرئيس كامل الاسعد رئاسة المجلس النيابي ، وبذلك ينجح تكتل الوسط في تأمين الاستمرارية لنفسه من خلال الرئاسات الثلاث التي ينتمي رؤساؤها إلى تكتل الوسط .

وهكذا قام الرئيس سليمان فرنجية بتكليف الرئيس صائب سلام بتشكيل الحكومة وبدأ عملية التهيئة والاعداد لمعركة انتخابات رئاسة المجلس النيابي لايصال الرئيس

كامل الاسعد كبديل عن الرئيس صبري حمادة في الكرسي الثاني ، بحيث يتسلم ثلاثي تكتل الوسط فرنجية - سلام-الاسعد امور البلاد متحدين متضامنين .

إلا أن ما كان يحصل على الارض في المجلس النيابي ، كان يختلف تماماً عن نظرة هذا التكتل ، ذلك ان النواب الذين انتخبوا الرئيس سليمان فرنجية ارادوا رئيساً ضد الشهابية ، لكنهم لم يتفقوا على خط ذلك الرئيس ، وبالتالي فقد توقعت ان العراقيل ستبدأ بعد استقالة الحكومة الكرامية فالشهابية لا زالت موحدة ، وتكتل الوسط في المقابل يحظى بتأييد مشروط وبتحالفات محددة متنوعة التوجهات سواء من جهة الحلف الثلاثي الذي يضم الرئيس كميل شمعون والعميد ريمون اده والشيخ بيار الجميل ، أو من جهة جبهة النضال التي يترأسها الاستاذ كمال جنبلاط الذي اعلن صراحة ان له مطالب محددة يسعى لتحقيقها بقوله يوم استقالة الحكومة الكرامية : «ان كل ما كنت اتمناه لم يحصل لاسباب عدة ، منها الظروف العربية والدولية المحيطة ، ومنها ما تحملناه من تناقضات داخلية» ، او من باقي القوى السياسية ذات المصالح الخاصة . . . لقد جمعهم العداء للشهابية وفرقتهم فيما بعد صراعات المكاسب والمصالح وهذا ما بدا واضحاً عند بدء الرئيس صائب سلام باستشاراته لتشكيل حكومته الاولى في عهد الرئيس سليمان فرنجية .



□ الرئيس سليمان فرنجية والرئيس صائب سلام والرئيس كامل الأسعد □

فقد بدأت الاصوات ترتفع مطالبة بوزارات محددة للاقطاب في حين كان الرئيس سليمان فرنجية يدرك بعدما صار المسؤول الاول في البلاد ان حكمه يقوم على وزارات اساسية لا يمكن له ان يفرط بها ، او ان يجعلها خاضعة لتحالفاته اذ انها تتطلب موالين لا حلفاء ، ومنها وزارات الدفاع والداخلية والخارجية والاقتصاد .

وانطلاقاً من تصوره هذا ، الذي توافق معه الرئيس صائب سلام ، فقد كان طموحهما معاً ان تقوم حكومة قوية . متجانسة ، على اساس الديمقراطية والحرية ، فوق انقاض الشهابية ، وفي مواجهة حكم الجيش والمكتب الثاني . ومن هنا كان يميل إلى الاخذ بفكرة تاليف حكومة برلمانية موسعة ويتحفظ كثيراً تجاه الدعوات التي توجه إلى العهد لتأليف حكومة مصغرة من خارج المجلس ، وهذا التحفظ مرده رغبة الرئيس في تجنب كل ما من شأنه ان يظهره بمظهر العاجز عن مواجهة الوضع البرلماني والتوفيق بين مطالب الكتل التي يعتبرها جزءاً من اللعبة الديمقراطية الضرورية لاستقامة الاوضاع ما دام الحكم شورى بين مختلف الفئات السياسية .

وفي الوقت نفسه ظهر بين مؤيدي العهد ورئيسه اتجاهان :

الاول : يقول بحكومة اللون الواحد ، وهو ما نادى به الاستاذ كمال جنبلاط والعميد ريمون اده ، باعتبار ان الاصول الديمقراطية حسب رايهما تفرض ان تتولى الحكم الجهة المنتصرة وان تتولى المعارضة الجهة المنهزمة ولذا لا يريان ضرورة لتطعيم الحكومة بعناصر نهجية شهابية لان هذه العناصر قد تعيق الانسجام داخل الحكومة وتعرقل تنفيذ المشاريع ، وقد استند الاثنان إلى حجة تتلخص بأن الذين تسلطوا على مقدرات الدولة والبلاد خلال السنوات الماضية لم يتقيدوا باية حدود ، وابعدوا خصومهم عن مراكز السلطة ، ورفضوا اعتماد اي حل وسط ، ولو تمكن مرشحهم من الفوز في انتخابات الرئاسة لكانوا قد توسعوا في ممارسة سياسة الغالب والمغلوب ، والملابسات التي احاطت بمعركة الرئاسة لم تترك المجال لاي تفاهم .

الثاني ، وقال به الشيخ بيار الجميل ، وهو يقضي بتشكيل حكومة« مؤتلفة» تضم عدداً من النهجيين ، وحجته ان الظروف تحتم هذا الائتلاف ولا تسمح بتصنيف النواب بين موالين ومعارضين .

اما نواب الجبهة الديمقراطية ، وعلى راسهم الرئيس رشيد كرامي ، فانهم تركوا الحرية للرئيس سليمان فرنجية في اختيار الرئيس المكلف المناسب والشكل الحكومي المناسب ، ورفض الرئيس رشيد كرامي مجاراة بعض النهجيين الذين يقولون بوجوب المطالبة باشراك الجبهة في الحكم اشراكاً يوازي اهميتها ككتلة نيابية تضم اكبر عدد من النواب .

وفي اعتقادي ان الرئيس كرامي كان يتصرف عندها ضمن سياسة «الغصن الذي ينحني امام العاصفة يرتفع مرة اخرى ، بعدها» ، فقد كان ذو بعد نظر سياسي مميز ، وكان يدرك ان من مصلحة النهج ، في تلك الظروف وما يحيط به ، تمرير العاصفة ، والفرجة على ما يحصل ، والبعد عن التصادم ، وقد زرته شخصياً وفهمت منه انه اكثر اقتناعاً بهذا الرأي من سواه ، ومن جهتي ، تمنيت عليه ان لا يدلي باي تصريح مطلقاً في تلك المرحلة ، لان الواجب يقضي بأن لا يعطي الفرصة لاخصامه للتصادم معه مباشرة ، وان يفسح في المجالس للرئيس المكلف بتشكيل حكومته ومواجهة المستجدات الداخلية والخارجية التي تنتظر البلاد ، وعدم اشغاله بمعارك جانبية الخاسر فيها لبنان والشهابية ، وفي الوقت نفسه فإن الصمت يحول دون افساح الفرصة امام الاخرين لضرب الشهابية والشهابيين .

لقد انطلقت في مطالبتي هذه الرئيس رشيد كرامي من ضرورة الحفاظ على وجود الشهابيين في الدولة ، بانتظار المرحلة المقبلة ، التي يمكنهم عبرها ديقراطياً اثبات وجودهم او فشلهم عبر الانتخابات ، كما انه كان من بين اسبابي الكثيرة ، ضرورة التصرف بروح ديمقراطية ايجابية مع الرئيس الجديد والعهد الجديد ، كي لا نعطي اعداء الشهابية الفرصة للمزيد من التحريض الداخلي لتفجير الوضع اللبناني .

استشارات وعراقيل

وفي ظل هذه الاجواء والاتجاهات ، بدأ فخامة الرئيس سليمان فرنجية اولاً استشاراته عبر توجيه اربعة اسئلة محددة للنواب وهي :

- هل لديكم اسماء تقترحونها لتأليف الحكومة؟

- كيف تريدون شكل الحكومة موسعة ام وسط ام مصغرة .

- تريدون الحكومة برلمانية ام غير برلمانية ام مختلطة؟

- ما رأيكم بتعيين امناء سر لكل وزير؟

وعندما تم تكليف الرئيس صائب سلام بتشكيل الحكومة ، كانت لديه صورة واضحة ، عما يريده النواب ، وعن توجهاتهم ومطالبهم ، فكانت استشاراته تركز بصورة اكبر حول الاسماء منها حول شكل الحكومة . . . وطالت الاستشارات . . . . وظهرت العراقيل .

كان في طليعة تلك العراقيل اصرار العميد ريمون اده على طلب تسلمه حقيبة وزارة الدفاع واعلنها عبر وسائل الاعلام وبوضوح «اما ان اتولى حقيبة وزارة الدفاع او لا اشترك» وعندما قيل له ان وزارة الدفاع تقع تحت سلطة رئاسة الجمهورية على اعتبار ان رئيس البلاد حسب الدستور هو القائد الاعلى للجيش ، قال : «اذا كان الامر كذلك فلماذا التخوف من تسلمي وزارة الدفاع؟» .

وفي الوقت نفسه طالب الاستاذ كمال جنبلاط بحقيبة الدفاع والا . . فحقيبة وزارة الداخلية . . . وكرت سبحة المطالب والشروط وادلى كل بدلوه ، وصارت هذه المطالب مجالاً للتنافس بين الجميع .

تشكيلة حكومية . . . واعتراضات

دعيت إلى قصر بعبدا ، حيث وجدت الرئيس صائب سلام جالساً بين مجموعة من اصدقاء العهد ، ومنهم الدكتور الياس سابا ، وجورج ابو عضل ، ولوسيان دحداح ، ورامز الخازن ، وطوني فرنجية نجل الرئيس ، وكانت المناقشات بينهم تدور حول الحكومة وشكلها واشخاصها .

وقد اكد الرئيس صائب سلام ، انه يطمح لقيام حكومة اقطاب تضم الزعامات الكبرى في البلاد ، لكي تاتي حكومته الاولى ، بعد عشر سنوات من التغييب القسري له عن رئاسة الحكومة خلال العهد الشهابي وما بعده ، قوية وقادرة على حل المشكلات الكبرى التي تواجه البلد داخلياً وخارجياً ، ولذا طرح امام الحاضرين بعض

الاسماء كالعميد ريمون اده ، والاستاذ كمال جنبلاط ، والشيخ بيار الجميل ، والاستاذ كاظم الخليل ، والدكتور نزيه البزري ، والدكتور امين الحافظ كممثل عن الرئيس رشيد كرامي « الصامت والمتفرج » . . . .

ووضع الرئيس صائب سلام لائحة باثني عشر اسماً توزعت على جانبها الحقائب الوزارية لكل اسم منها ، ورحب بها الجميع من اصدقائه الحاضرين ثم دخل بها إلى الرئيس فرنجية .

وبعد خلوة ، لفترة ، بين الرئيسين ، عاد الرئيس سلام إلى القاعة التي كان يجلس فيها الحاضرون المذكورون ، وطلب مني ان اعد مشاريع مراسيم بتشكيل الحكومة الجديدة . كان واضحاً لي ، من خلال وقائع المشاورات بين الرئيسين من جهة وبين الرئيس سلام واصحاب العهد من جهة ثانية ، ان الرئيس سلام كان مستعجلاً بتشكيل الحكومة العتيدة ، وعندما طلب الي ان اعد مشاريع المراسيم ، ترددت في ان اتحدث معه في هذا الامر ، خاصة وانه تبين لي ان الاتصالات الهاتفية بين دولة الرئيس وبين المرشحين للوزارات لم تصل بعد إلى نتيجة واضحة او حاسمة سواء للاسماء ام للحقائب .

لذلك قررت ان اكون فدائياً مهما كانت النتيجة . وعلى هذا قلت للرئيس سلام : هل يصح يا دولة الرئيس ان نعد المراسيم قبل انتهاء الاستشارات ، خاصة وانك لم تصل بعد إلى قرار نهائي بالنسبة لبعض الوزراء ام بالنسبة إلى بعض الحقائب المحتملة وقد يرفض احد الوزراء الحقيبة المحددة له او يرفض الاشتراك في الحكومة ، فتضطر عندئذ إلى استبدال وزير او اكثر بعد اعلان الحكومة .

الا ان الرئيس صائب سلام اصر معتبراً ان الحكومة امر واقع ، ولن يعترض عليها احد ، ،وهكذا انجزت المراسيم ، ووقعها الرئيسان وحملها الرئيس صائب سلام معه إلى دارته ، ولم ينس اثناء خروجه من القصر الجمهوري ان يعلن للصحافيين بأن الحكومة قد تألفت ، وان الامين العام لرئاسة مجلس الوزراء الدكتور عمر مسيكة سيعلن الاسماء لكم .

رافقت رئيس الوزراء اثناء خروجه متمنياً عليه مرة اخرى ان لا نعلن عن الاسماء

قبل الاتصال بالشخصيات التي تقرر ان تتألف الحكومة منهم ، لكنه اصر على ضرورة اعلان التشكيلة الحكومية ، فعدت إلى الصحافيين واعلنت ان الحكومة قد تألفت وستصدر المراسيم بذلك في الصباح ، معطياً الفرصة للطوارئ من المستجدات التي توقعت حصولها لانني كنت في خضم كل ما يجري واعرف مطالب كل فريق .

ما كدت اصل إلى بيتي ، حتى تلقيت اتصالاً من الرئيس صائب سلام الذي طلب الي الاتصال بالاذاعة اللبنانية فوراً وابلاغها نبأ تشكيل الحكومة ، واسماء اعضائها ، والحقائب التي يتولونها ، وهكذا حصل ، فقد اتصلت بالاذاعة وابلغتهم بذلك ، وكلي توجس من الاثار التي ستظهر .

اذيعت الاسماء عبر الاذاعة ، كانت الوحيدة في لبنان في تلك الايام ، وبدأت الاتصالات ترد تباعاً إلى دارة الرئيس صائب سلام موافقة . او مترددة ، او معترضة ، او ثائرة ، او رافضة ، فلكل طموحه ، وتوجهاته ، وما يهمه ، في حين كان هم دولة الرئيس ان تنطلق مسيرة العمل الحكومي بقوة ، وان تتضافر قوى الجميع لتجاوز اجواء انتخابات الرئاسة الاولى وخلافاتها . .

. . . واتصل بي دولة الرئيس صائب سلام طالباً الي الحضور إلى منزله للبحث عن مخرج للازمة التي حصلت ، فقد ظهر خلل دستوري خلاصته :

هل هناك حكومة تصرف الاعمال هي الحكومة المستقيلة؟

ام ان ثمة حكومة قائمة دستورياً لان المراسيم بتأليفها وقعت وأعلنت ولو لم يقبل بها الوزراء الذين عينتهم المراسيم ؟

وبالتالي هل من الواجب ان يستقيل هؤلاء الوزراء المعترضون من الحكومة المعلنة ام ان بالامكان لفلفة المراسيم طالما لم تسلم بعد الي الجريدة الرسمية ولا إلى الصحافة والامر مقتصر على اعلان من أمين عام مجلس الوزراء ؟

توالت الاتصالات وردود الفعل بالورود إلى دارة الرئيس صائب سلام مع توالي اعلان الاذاعة اللبنانية عن التشكيلة الوزارية واسماء اعضائها حتى الساعة الثانية عشرة والنصف ليلاً ، وكنا نتدارس مع دولة الرئيس المخرج اللائق لها ، فطلب الي دولته

الاتصال بالاذاعة والطلب اليها الكف عن اذاعة النبأ ، والاكتفاء في نشرتها الصباحية عند السادسة باذاعة مرسومي قبول استقالة الرئيس رشيد كرامي وتكليف الرئيس صائب سلام ، دون مرسوم تشكيل الحكومة الجديدة .

وبعدما كانت صحيفة «النهار» قد اصدرت طبعتها الاولى تحمل نبأ تشكيل الحكومة واسماء اعضائها ، اضطرت لاصدار طبعة ثانية ، تحمل تساؤلات حول الخلل الدستوري الحاصل ، والمخارج الممكنة له دستورياً . . .

واتصل بي دولة الرئيس صائب سلام في الصباح ، فذهبت اليه متوجساً من استشارات الليل ، اذ كنت اشعر بان « الاحبة» كثر ، وان النصائح ستحمل الي جديداً من خلال دعوته هذه . . .

كان الرئيس سلام في مكتبه بدارته في المصيطبة ، جالساً بهدوء ، يرتشف قهوته الصباحية ، ويرمقني بعين محبة ، وقال :

- لقد كنت على حق يا عمر فيما توقعته .

- قلت : لا يمكن يا دولة الرئيس ان تتوقع رضاهم بحكومة امر واقع فلكل مطالبه وانت الاعلم بذلك .

- اضاف : لا بد من ان نجد مخرجاً لهذا الامر ،وقد وافقت مع فخامة الرئيس على حل سأعلنه .

- قلت : وما هو الحل المقترح؟

قال دولة الرئيس : لا يوجد مخرج لهذا الخلل الدستوري يا عمر الا بالاعلان عن ان المراسيم لم تصدر بعد ، ولم يوقعها فخامة الرئيس ، وانما كانت هناك مشاريع مراسيم طلبنا اليك تحضيرها ، وقد تسرعت كأمين عام لرئاسة مجلس الوزراء بالاعلان عنها كأنها مراسيم نافذة وسيتفهم الوزراء المعنيون الامر ، على اعتبار انك توليت الامانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء منذ فترة قريبة ، وبالتالي فالخطأ وارد بحكم عدم وجود خبرة طويلة لديك في هذا الشأن .

. . . تطلع الي الرئيس صائب سلام ليقرأ رد الفعل لدي ، فالمطلوب ان اكون

كبش المحرقة لخطأ ارتكبه سواي ، وهو خطأ حذرته منه وعلي انا بالذات ان اتحمل تبعته ، وقد كان بامكاني يومها ان اتقدم باستقالتي من الوظيفة ورافضاً تحمل مثل ذلك الخطأ ، وبالتالي سأكون مضطراً لاعلان الحقيقة ووضع رئيس الحكومة والبلاد امام واقع وجود خلل دستوري واضح و . . . فاضح ، لكنني قلت : كما ترى يا دولة الرئيس . . . واعلن الرئيس صائب سلام الامر للصحافة كما شاءه .

اليوم ، بعد اكثر من سبعة وعشرين عاماً حين أعود إلى ذاكرتي واوراقي ، لاسأل نفسي عن السبب الذي دعاني للموافقة على ما تقرر لا اجد لنفسي الا مبررين :

* الاول : انني آمنت دوماً بالدولة والنظام والانتظام العام ، ولم أراهن أبداً على المواقف الشخصية لمصلحتي الذاتية ، وقد عملت طوال عمري انطلاقاً من ذلك ، فالحفاظ على هيبة الدولة وحتى ولو جاء الامر على حسابي ، هما الاساس لمواقفي .

* الثاني : كان يمكن لاي رد فعل معاكس ورافض ، أن يفسر لدى الرئيس صائب سلام والرئيس فرنجية ، على انه جاء انطلاقاً من تعاطفي مع الشهابية وصداقتي للرئيس رشيد كرامي ، ولن تفسره الصحافة باقل من انه لعبة قمت بها للاساءة إلى الرئيس المكلف والعهد بدافع من ذلك التعاطف وتلك الصداقة .

. . . وهكذا ، فإن حكومة الليل تبخرت عند الصباح ، وعنونت الصحافة يومها الحدث بـ « كلام الليل يمحوه النهار » . . . وغادر الرئيس صائب سلام لبنان إلى القاهرة بعد اعلان الخبر ، ليشارك في وداع الرئيس جمال عبد الناصر ، فقيد الامة ، كرئيس حكومة دون حكومة . . . .

الفصل السابع

تجربة "حكومة الشباب"

عندما عاد الرئيس صائب سلام، في السادسة من مساء ذلك اليوم (٨/ ١٠/ ١٩٧٠) من القاهرة، استقبله الرئيس كامل الأسعد على المطار، وتوجها معاً الى قصر بعبدا، حيث اختليا بالرئيس سليمان فرنجية لمدة ساعة، وفي السابعة والنصف أذاعت «القناة ١١» في تلفزيون لبنان تعليقاً في نشرة الأخبار جاء فيه ما معناه أن وزارة الدفاع ومن يتولى حقيبتها ليست عقدة، ولا يجوز أن تتراكم حولها علامات الاستفهام، كما لا يجوز أن تمس العهد وسياسته أياً يكن من يتولاها، فالمهم هو إصلاح الوزارة وهذه مسألة مرتبطة برئيس الجمهورية الذي يخضع الجيش لسلطته.

كان الهدف تذليل موقف العميد ريمون إده المصر على تولي حقيبة وزارة الدفاع، وفي الوقت نفسه رسالة للأستاذ كمال جنبلاط بالمعنى نفسه، وفي الثامنة مساء، وبعد نصف ساعة على إذاعة التعليق تلفزيونياً، حضر إلى القصر الجمهوري الرئيس كميل شمعون والعميد ريمون إده، واجتمعا إلى الرئيس سليمان فرنجية، وعندما خرجا أصرا على عدم الادلاء بأي تصريح الا أنه تردد أن الرئيس سليمان فرنجية بلغ القطبين البارزين بأنه لا يرضى بأن تتحول قضية وزارة الدفاع الى مجال للتشكيك في سياسته وفي حقيقة مواقفه في استمراره في المواقف التي كان مرتبطاً بها قبل انتخابه تجاه الشعب والمعارضة.

تشكيل حكومة الشباب

. . وعادت وتيرة الاتصالات والمشاورات من جديد ، وازدادت العقبات التي تعترض سبيل تشكيل الرئيس صائب سلام للحكومة ، فالرئيس رشيد كرامي كان يعمل في إطار الابقاء على تكليف الرئيس صائب سلام بتشكيل حكومة ضعيفة وغير قادرة على تحقيق الاصلاحات المنشودة وقابلة للسقوط عند أول خضة في البلد ، والأستاذ كمال جنبلاط ، المتحالف مع اليسار اللبناني والفلسطيني ، كان يعمل باتجاه الحفاظ على دوره في حجمه الكبير الذي يجعل من موقفه «بيضة القبان» في القرارات الكبرى ، ويحول رئيس الحكومة الى موقع يكون فيه محدود الحركة ومضطر دائماً للاعتماد على جبهة النضال التي يرأسها الأستاذ جنبلاط .

وقد ظهر ذلك جلياً لدى الطرفين ، فتلاقت المصلحتان ، وقام الأستاذ كمال جنبلاط بزيارة الرئيس رشيد كرامي معلناً «ان الرئيس رشيد كرامي صديقنا ولا بد من أن نتشاور في القضايا الراهنة ونتبادل الآراء بشأنها» .

وقد فسرت الأوساط السياسية ، يومها تلك الزيارة ، بأنها تحمل مغزى خاصاً مفاده التهويل على الذين يريدون تقليص دوره ، وتكبير حجمهم على حساب حجمه في عهد الرئيس سليمان فرنجية ، بحجة انه أصبح وحده ولم يعد متعاوناً مع النهج - أي الشهابية - ورأت بأن جنبلاط أراد أن يفهم من يجب افهامهم انه مستعد لمد يد الى النهج ، والوقوف في وجه الحكومة ، اذا شكلت بطريقة لا يرغبها ، أي انه يريد ممارسة المزيد من الضغط على أركان العهد الجديد ، والحصول على أكبر كمية من المغانم لدعم تأليف الحكومة .

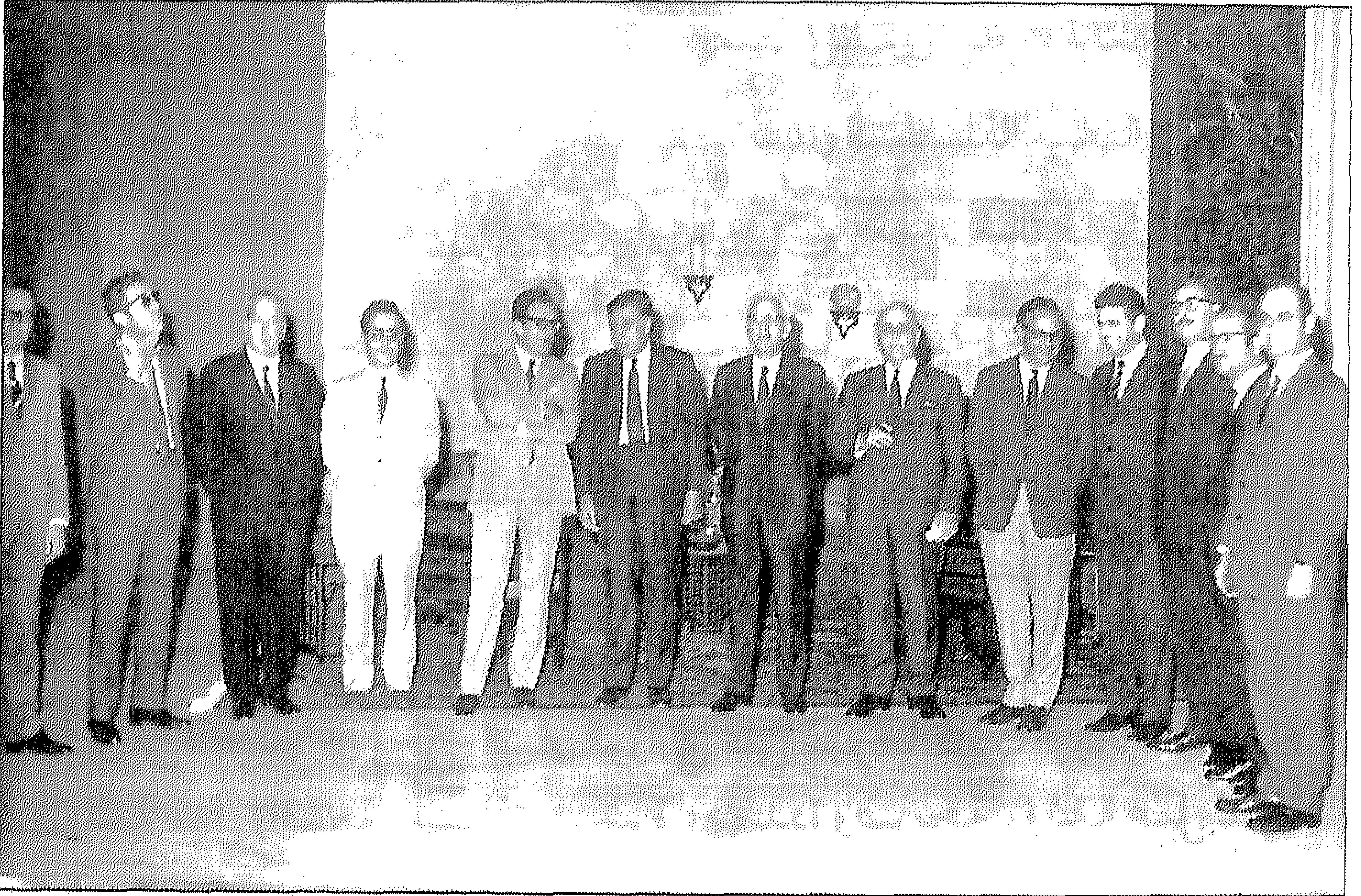
ورد الرئيس صائب سلام ، على هذه المناورة ، بالاعتكاف في منزله ، وسرت شائعات كثيرة ، وتركزت حول عدة تفاسير لاعتكافه :

وقد فكر الرئيس صائب سلام يومها في مخرج يستند إلى إعلان حكومة أقطاب مصغرة ينطلق بها العهد لتحقيق الاصلاحات المنشودة . . ولذا سارع العميد ريمون إده ، للالتفاف على ذلك ، بابلاغ الرئيس سلام بأنه يعتذر عن الاشتراك بالحكومة ويفضل تمثيل الكتلة الوطنية التي يمثلها بأحد نوابها الموارنة ، وبالنائب أحمد أسبر

أيضاً إذا شاء الرئيس تشكيل حكومة برلمانية موسعة ، في حين قام كل من الرئيس كامل الأسعد والشيخ بيار الجميل والأستاذ كمال جنبلاط بزيارته طالبين إليه الاستمرار في محاولاته لتشكيل الحكومة وعدم الاعتذار .

وهكذا ، اتخذ الرئيس صائب سلام قراره ، بالتوافق الكامل مع الرئيس فرنجية . وبهذا القرار خرجت الحكومة من الدوامة ، عبر صيغة لا يتوقعها الجميع ، وهي صيغة «ثورة من فوق» أو صيغة «حكومة شباب» التي قيل عنها في الصحافة آنذاك بأنها «حكومة المجهولين» .

وأذكر أن الرئيس فرنجية والرئيس سلام اجتمعا معاً مع مستشاريهما ، حول هذا الموضوع ، وتداولا معهم في الاسماء والحقائب المرشحة . وفي جوجلة الاسماء وضع اسم السيد غبريال خوري ، رئيس الاتحاد العمالي العام ، في تشكيلة الوزارة الجديدة . ولكن السيد خوري أصر على تولي حقيبة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية له ، ورفض الرئيسان اسنادها له ، مما أدى الى اعتذاره من الحكومة .



☐ صورة تذكارية لحكومة الشباب ☐

وفي الثالث عشر من تشرين الأول ١٩٧٠ صدر المرسوم القاضي بتشكيل حكومة العهد الأولى على الوجه التالي :

* الرئيس صائب سلام - رئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية .
* الاستاذ غسان تويني - نائباً لرئيس مجلس الوزراء ، ووزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة والأنباء .
* المهندس هنري إده
* د . حسن المشرفية
* المهندس ادوار صوما
* د . جميل كبي
* د . الياس سابا
* المهندس جعفر شرف الدين
* المحامي منير حمدان
* المحامي خليل أبو حمد
* د . اميل بيطار

سياسة حكومة الشباب

البيان الوزاري لأول حكومة في عهد الرئيس سليمان فرنجية ، جاء ، الى حد ما ، صورة عما رسمها الرئيس صائب سلام في الحكم وفي السياسة الجديدة في العهد ، وفي هذه الصورة تجسد الإيمان بالديمقراطية والحرية وان النظام الديمقراطي البرلماني ولبنان توأمان لا ينفصلان ، فاما أن يكون لبنان في ظل حكم ديمقراطي برلماني أو لا يكون . وسيكون لبنان .

وكان من الطبيعي أن يجيء البيان الوزاري على غير ما كانت البيانات ، أي أن يكون وثيقة عمل واضحة ، بسيطة ، مباشرة ، محددة وصريحة ، وثيقة عمل لدولة عصرية .

ويكشف البيان الوزاري أن السياسة العامة في هذه الحكومة هي امتداد لارادة من مجلس النواب التي تمثلت في انتخاب فخامة سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية . . ويصح بالتالي وصفها بالإرادة الشعبية وان نظرة الحكومة الى الحكم وقضاياه هي صورة واضحة تنجلي بوحدة متكاملة لا تتجزأ ، على الوجه التالي :

أولاً : التهيئة لتخطيط متكامل للمستقبل اللبناني .

ثانياً : من أجل انماء لبنان الاقتصادي

ثالثاً : تمكين الدولة من توفير الخدمات

رابعاً : مراجعة جميع برامج التربية والتعليم

خامسا : اشتراك المواطنين في مسؤولية الأفراد والمجتمع .

سادساً : أولويات الخطة والعمل اليومي

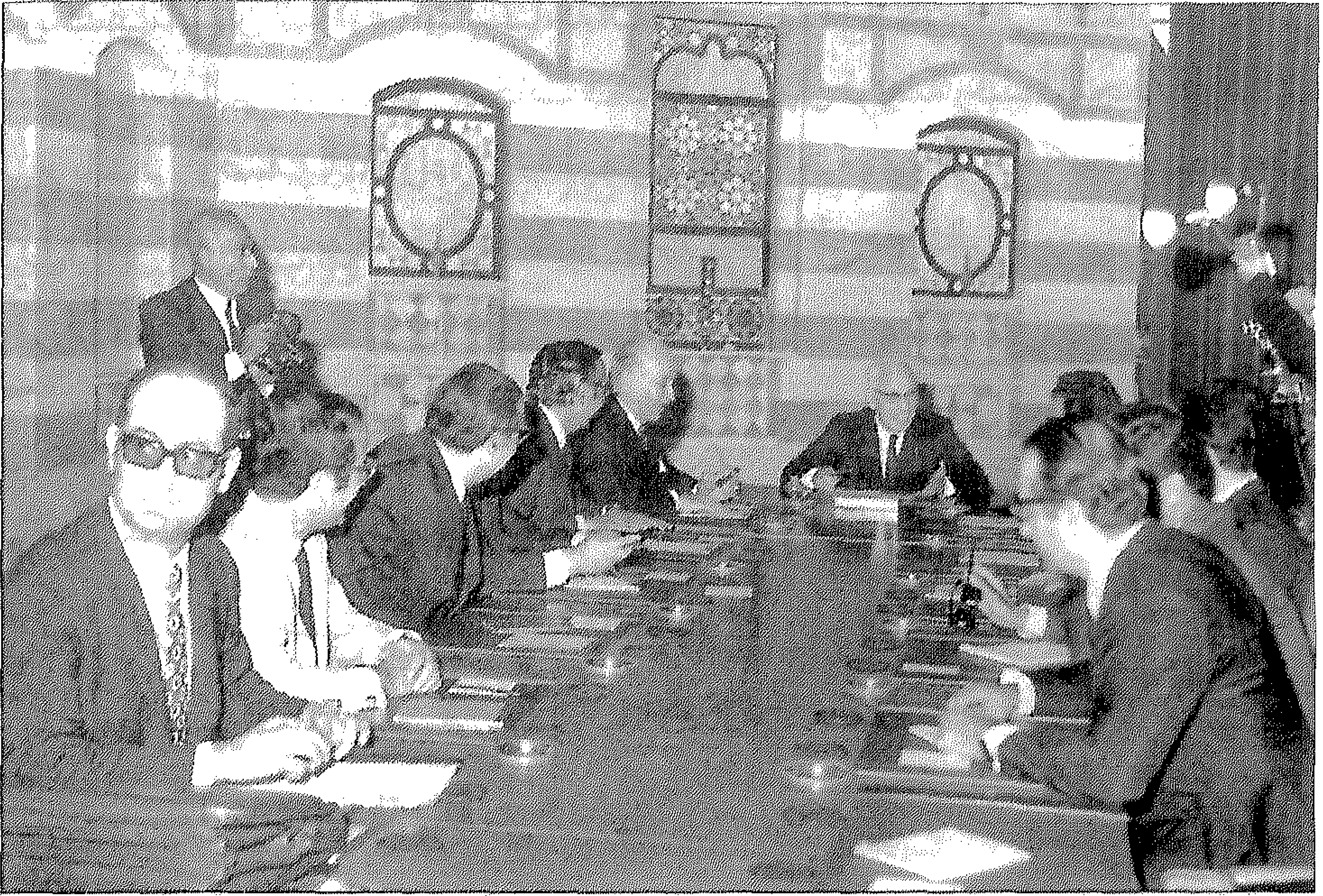
سابعاً : اقامة حكم النظام والقانون

ثامناً : حماية الوطن ووسائل الصمود

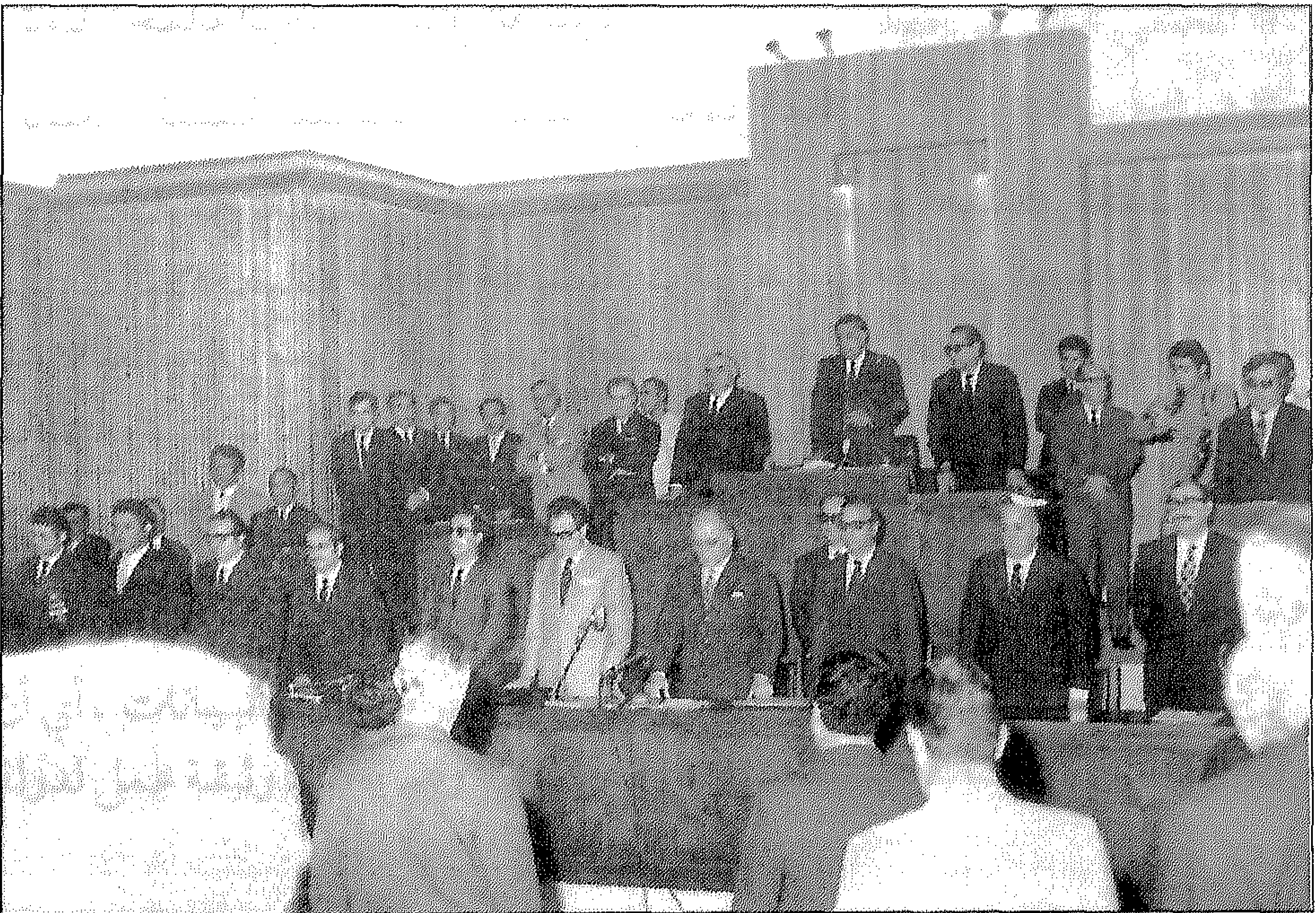
تاسعاً : القضية الفلسطينية والمساندة في العمل الفدائي .

وبعد أيام من تأليف الحكومة ، بدأت التحقيقات مع «ضباط المكتب الثاني» وشهدت البلاد فضائح من نوع جديد ، أدت الى هروب عدد من الضباط الكبار عبر الحدود اللبنانية الى سوريا طلباً للجوء السياسي ، وبالتالي اعتبرت القضية مسلكية لا سياسية وتمت تبرئة الضباط الموجودين في لبنان ، واصدار الأحكام بحق الضباط «الفارين» ، فطوي الملف الذي كان يمكنه أن يفجر الوضع السياسي برمته في لبنان .





□ جلسة مجلس الوزراء (الأولى) □



□ مجلس النواب .. ثقة الحكومة .. ويبدو عمر مسيكة الى يسار الرئيس صائب سلام □

سعت حكومة الشباب جاهدة لتحقيق طموحات أفرادها في أن يحققوا الثورة الفعلية «من فوق» بحيث لا يكون الشعار مجرد شعار فقط ، خال من المضمون ، وبعيداً عن التطبيق ، لكن المعارضة كانت قوية ، والمواقف المعلنة كانت قاسية ، وبلغت حداً علقت فيه الصحف على الحكومة بأنها حكومة أولاد ، وحكومة مجهولين ، وحكومة شباب بلا خبرة في العمل الوزاري .

هذه المواقف المعلنة رد عليها الرئيس صائب سلام ، خلال جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت في بعبدا بتاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٧١ ، قائلاً : «تعليقاً على ما كتبته بعض الصحف حول هذا الموضوع - أي التسميات - لا بد من الملاحظة أن الصحف لم تستطع من خلال مختلف النعوت التي أعطتها للحكومة ، من أن تتهم أي مشروع نفذ في أي وزارة بأنه يحمل وراءه علامة استفهام حول الأسلوب الذي تم فيه» . وكانت الفرصة للخصوم للزكزكة في الحكومة ، ولا سيما بالرئيس صائب سلام . . عندما دعيتُ الى العشاء لدى إحدى العائلات الطرابلسية ، وكان على رأس المائدة الرئيس رشيد كرامي ، وتبعاً للصداقة التي تربطني به ، فقد دعا إليّ أن أجلس الى جانبه .

أثناء تناول الطعام أحب الرئيس كرامي أن يمازحني أمام الحضور ، وأن يغمز من قناة الرئيس صائب سلام فقال :

- ألا تحدثنا يا دكتور عمر عن حكومة الشباب وتجربتها؟

طبعاً لم أستطع مجاراة روح المزاح المعروفة عن الرئيس كرامي ، ولذا فقد اقتربت منه وهمستُ له بأن من مصلحته ومصلحة البلد عدم اثارة المواقف في وجه حكومة الرئيس صائب سلام ، فالشارع الشعبي يعتبر أن وصول الرئيس سليمان فرنجية الى الحكم جاء كعملية انقاذ من سلطة الجيش والمكتب الثاني والشهابية عموماً ، كما انه تأثر كثيراً باعلان قيام حكومة الشباب وهو يرى فيهم أمل المستقبل ، والسبيل الصحيح للتطوير والتغيير ، وبالتالي فإن أي تصريح سياسي ، أو موقف علني ، ينال من الحكومة أو من العهد لن يؤدي إلا اعتبار التصريح والموقف معاديين لرأي الشعب ومخالفين للموقف الشعبي من العهد وحكومته ، وبالتالي فإن من مصلحته أن يستمر

بالعمل بما تمنيته عليه لجهة عدم الادلاء بأي تصريح أو موقف معارض خلال هذه الفترة ، فالملك مهما كان عادلاً ستتضايق الرعية من طول بقائه في الحكم وبالتالي سينتظرون ممن يخلفه الخير ، ولن يتقبلوا ممن سبقه التشكيك فيه أو معارضته .

وقد صدف أن كان الى جانبنا ، إحدى الشخصيات الاقتصادية الطرابلسية ، وكان هذا الرجل ، على علاقة سياسية مع الرئيس صائب سلام ، ويرى من مصلحته الشخصية اثارة رئيس الحكومة ضدي .

بعد ذلك بأيام كنت مدعواً مع زوجتي الى عشاء في دار عمي السيد وفيق النصولي مع مجموعة من أبناء الأسر البيروتية الذين تربطهم به علاقة صداقة وقبيل موعد تناول الطعام ، تلقى عمي اتصالاً هاتفياً من الرئيس صائب سلام يدعوه فيه لزيارته على عجل ، فاعتّذر منا وغادر فوراً الى منزل الرئيس ، اجتمعا حوالي النصف الساعة وعاد بعدها عمي ، وهو في حالة إنفعال شديد وإضطراب أكبر ، قائلاً لي :

- ماذا فعلت يا عمر ؟ !

- قلت : ماذا حصل ؟ !

- قال : لقد أبلغني الرئيس صائب سلام إنك تفشي أسرار مجلس الوزراء ، وتقول إن حكومة الشباب هي حكومة أولاد ! ! وأضاف : انك تنقل أخبار الحكومة وأخطاءها الى الرئيس رشيد كرامي . . .

ولذلك سيقرر نقلك من موقعك الحالي الى موقع آخر ! !

انفجر غضبي ، بركاناً ، للمهانة التي لحقت بي . .

وسارعت الى الهاتف طالباً الرئيس صائب سلام ، رغم محاولة عمي باصرار للحؤول دون إجراء الاتصال . . ولما سمعت صوته على الخط : «يا دولة الرئيس . . لقد اعلمني عمي وفيق بما قلت عني . واكتفي بالقول : «يؤسفني جداً ، انك سمعت الكلام الباطل عني ، وكان من الأولى أن لا تنسى قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين !) وأنا ، في الصباح ، سوف أضع استقالتي على طاولتك ، وتصبح على خير .

غادرت الى بيتي وأنا في صورة الغضب ، ولم أستطع النوم ليلتها ، إذ قضيت الليل بكامله وأنا أتساءل بيني وبين نفسي :

– ترى ، كيف أصدر الرئيس صائب سلام حكمه عليّ بخيانته وأنا الذي ارتضيت أن أكون كبش الفداء عنه في قضية الحكومة الاولى التي لم تبصر النور؟

– ومن هو الشخص الذي نقل مثل هذا الانطباع عني الى دولة الرئيس؟

وتذكرت عشاء طرابلس ، وارتسمت في مخيلتي بسرعة صورة جاري على الطاولة ، وهو يستمع الى بضع أطراف الحوار الذي دار بيني وبين الرئيس كرامي ، والذي ما كان بامكانه أن يسمع منه الكثير لانه دار همساً بيننا ، لشدة حرصي على العهد وحكومته ورئيسها ، وعلى الرئيس كرامي في الوقت نفسه .

وما كاد الصباح يطل ، حتى كنت أقف أمام الرئيس صائب سلام في مكتبه برئاسة الحكومة وبيدي استقالتي وقلتَ :

– أتمنى عليك يا دولة الرئيس أن تقبل استقالتي من الامانة العامة لمجلس الوزراء ، ثم نتباحث في الاتهام الذي وجهته لي ، والذي أعتبر أن فلاناً قد نقله إليك .

– قال نعم ، وأتمنى معرفة الحقيقة منك . .

– قلت : ألم تلاحظ يا دولة الرئيس كيف أن الرئيس رشيد كرامي لم يدل بأي تصريح منذ أربعة أو خمسة أشهر وحتى اليوم ضدك أو ضد حكومتك؟ لقد كنت ولا أزال أؤمن بأن مصلحة الدولة هي فوق كل اعتبار ، نعم لقد جرى حوار بيني وبين الرئيس رشيد كرامي عدة مرات ، وكنت دائماً أدعوه الى مهادنة الحكم والحكومة ، خاصة في أوائل العهد الجديد ، وعدم التسرع في المخاصمة أو المواجهة مع العهد ، وقد اتفق الرئيس كرامي معي في هذا الرأي ، على ضرورة الصمت طيلة الفترة الماضية .

وأضفت : وفي الحقيقة ، كنت دائماً واثقاً ، يا دولة الرئيس ، بأنك لا تقبل أحاديث السوء والظن على أنها الحق والصواب . .

تطلع إلي الرئيس صائب سلام ، واستعاد في ذاكرته الاجابة على سؤالي ،

فالرئيس كرامي لم يدل خلال الأشهر المنصرمة برأي ضده ، وهذا يعني انني على حق ، كما ان غضبي المشتعل أمامه لم يكن غضب الضعيف الساعي الى تبرير الخطأ الذي ارتكبه بل غضب المهان الذي يدافع عن كرامته وموقفه . وبعد قليل صمت قال : آسف ، وطلب إلي البدء بصفحة جديدة معه .

ومن يومها ، صرت موضع ثقته ، وأمين سره ، ومحط استشاراته ، وكان من عادته أن يستقبلني في حضور الاصدقاء الذين لا يغيبون عن مجلسه ، يدخلون معه ويغادرون معه ، وأذكر منهم السادة علي المملوك ، وعاصم سلام ، سامي نحاس ، وعبدالحميد سلام ، فتمنيت عليه أن نتباحث دائماً في أي شأن يريده على انفراد لا امام الاخرين ، وذلك حرصاً على الاسرار السياسية التي يمكن ان تدور خلال اللقاء ، وحرصاً على أن أكون رسول خير بين الرئاستين الأولى والثالثة ، والا فلست مضطراً لطرح أي موضوع .

وهكذا صارت لقاءات الاطلاع والمناقشة حول البريد اليومي لرئاسة الحكومة تتم بيني وبين الرئيس صائب سلام على انفراد ، وعندما تطورت صداقتنا أكثر صار يدعوني للاجتماع به في مكتب له في كليمنصو ، حيث نتداول في الشأن العام والقضايا السياسية العامة ، وأطرح آرائي ويستمع اليها ويبدي ملاحظاته حولها ، ثم نستعرض البريد وصرنا على صداقة كبيرة تجمعنا ، كالصداقة التي جمعتني مع الرئيس رشيد كرامي على أساس الصداقة والاحترام ، وعلى أساس ان المجالس بالامانات ، وان حق جليسك وصديقك ان تصدقه لا أن تصدقه ، وان تحفظ سره لا أن تبوح به .

صورتان قريبتان وبعيدتان في آن : سليمان فرنجية وصائب سلام

كان الرئيس سليمان فرنجية يجري دائماً المقارنة ما بين عهده وعهد الرئيس فؤاد شهاب ، ولذلك كان يتمنى أن يكون تحالفه مع الرئيس صائب سلام ، قوياً وثابتاً ، من أجل لبنان التغيير والتطوير ، على غرار التحالف الثنائي بين فؤاد شهاب ورشيد كرامي في صورة النهج الشهابي القائم على حكم متوازن وقوي .

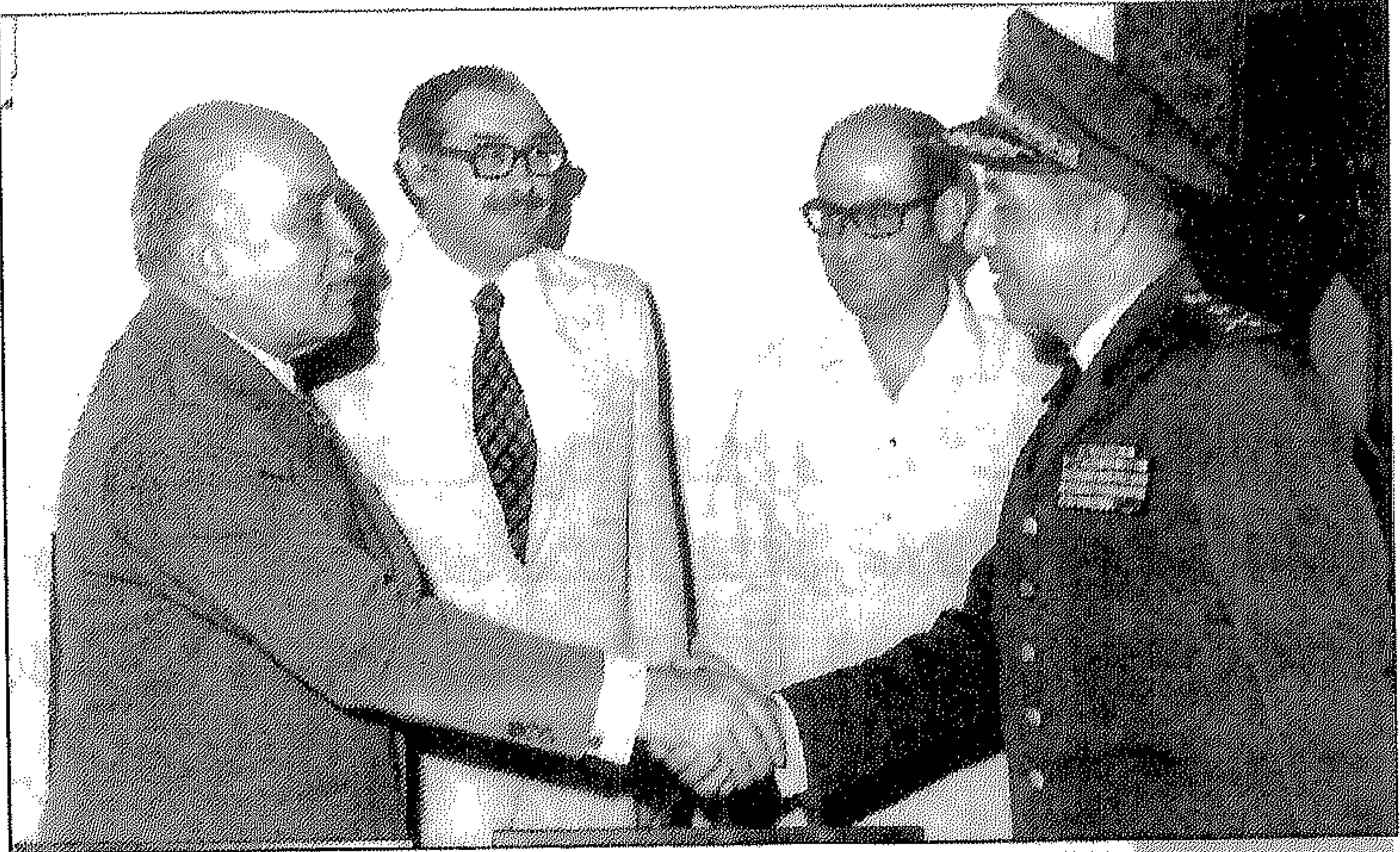
وكان هذا التحالف بدأ ، في أول العهد الجديد ، بشكل طبيعي ، ولكن سرعان ما

تراجع هذا التحالف شيئاً فشيئاً ، بعد سنوات قليلة ، الى أن انهار كلياً في العام ١٩٧٤ .

وكنت أؤمن بأن الرئيس سليمان فرنجية صادق في محبته وفي احترامه وفي تقديره للرئيس صائب سلام ، وفي الوقت نفسه أؤمن بأن الرئيس صائب سلام صادق في تحالفه مع الرئيس سليمان فرنجية ، ولكن الظروف العامة في البلاد أدت الى انعكاسات سلبية في البلد نفسه ، وأدت فعلياً الى تدهور علاقات الرئيسين الكبيرين ، من حالة التحالف الى حالة الاختلاف اذا لم أقل الى حالة العداء ، وفي رأس الاسباب ، كان مرد ذلك يعود الى أن للرجلين شخصية واحدة ، من معدن واحد ، له وجهان آخران ، وهي شخصية تقوم على الصدق والايمان بعيداً عن المراوغة أو المساومة أو التنازل ، ولذلك تحتاج الى مزيد من الصبر والاناة والاخذ والعطاء ، ولذا كانا يتخذان قرارات صعبة وهامة ، ونادراً ما كانا يتراجعان عن أي من هذه القرارات .



□ بيان مجلس الوزراء يدلي به د. عمر مسيكة □



□ الرئيس صائب سلام يستقبل قائد الجيش اسكندر غانم وبينهما: وزير الدفاع د. الياس سابا ود. عمر مسيكة □



□ الرئيس حافظ الأسد والرئيس صائب سلام وبينهما السيد عبدالحليم خدام ويبدو د. عمر مسيكة □



□ الرئيس صائب سلام والى يمينه: امير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ورئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ود. نجيب صدقة امين عام وزارة الخارجية والى يساره: د. عمر مسيكة □

الفصل الثامن

قطار السلام يسير نحو مصلحة اسرائيل وأحداث هامة على الساحة اللبنانية

مرحلة الغليان . . . والانفجار

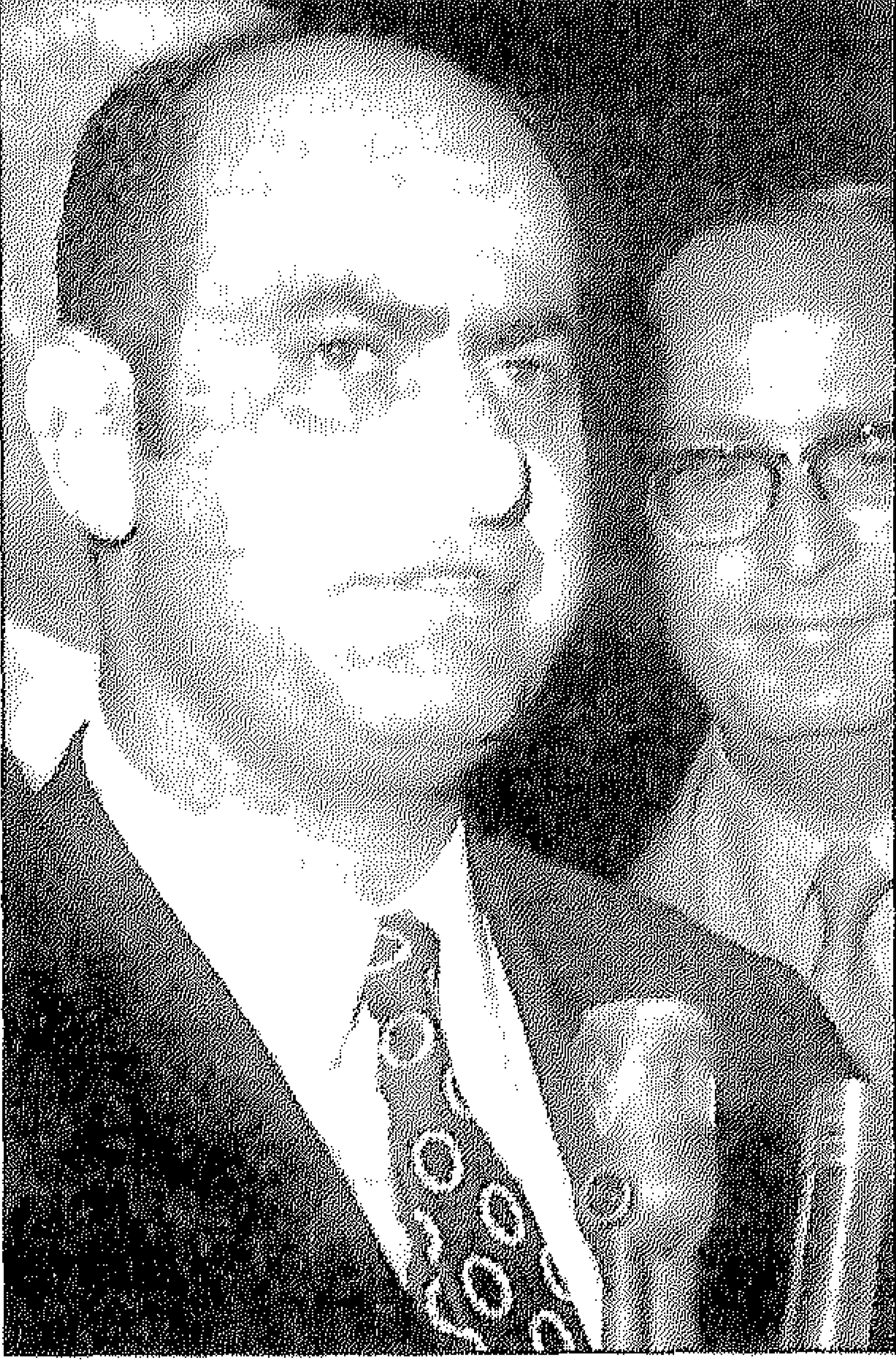
انتهت الانتخابات النيابية ، خلال أيار ١٩٧٢ ، واستقالت حكومة الشباب ، ليكلف الرئيس صائب سلام ، بعدها ، بتشكيل حكومته الثانية ني عهد الرئيس سليمان فرنجية . تشكلت الحكومة في السابع والعشرين من أيار (مايو) ، لكن الأزمات لم تتوقف . وفي الحقيقة فان تراجعات حكومات الشباب ، أو بالأحرى حكومة صائب سلام عن كل العمليات الحقيقية ، التي كان يمكن لها أن تقود الى اصلاح الاوضاع التربوية والانمائية والصحيةوالاقتصادية في لبنان كان من المآخذ التي استفاد منها خصومه ، فركزوا عليها ، وسعوا الى اسقاط الحكومة من خلالها . ولقد اضطر الرئيس سلام ، في مطلع عهد الحكومة الجديدة ، الى التراجع الاول عبر تجميد الحديث عن سحب تراخيص الاحزاب السياسية ، من دون أن يلغي البحث في هذا الموضوع بصورة جذرية ، مما جعل هذا المشروع سيفاً مسلطاً بيد أخصامه الذين استمروا في خوض المعركة ضده .

والحكومة أولت ، في بيانها الوزاري ، اهتماماً خاصاً ، بأولوية مطلقة ، في الظرف الراهن ، لقضية المحافظة عى سلامة الاراضي اللبنانية تجاه المطامع والتعديات الاسرائيلية ، وللعمل السريع والفعال لتعزيز الجيش اللبناني ، بالعدة والعدد ، وتأمين ما يلزمه من أسلحة متطورة عصرية ، ليضطلع بالدفاع عن سيادة الوطن وسلامة



□ الحكومة الثانية: الرئيس صائب سلام في عهد الرئيس سليمان فرنجية □

أراضيــه ، في مـرحلة الغليـان والانفـجـار في المنطقة .


□ د. عمر مسيكة يدلي ببيان مجلس الوزراء □

كـــانت المرحلة حـــافلة بالاحــداث والتطـورات ، وتشـهـد غليـاناً على مـختلف الصعد ، داخلياً وخارجياً ، ومصائر الشعوب والأوطان على المحك ، وكـــان على لبنان أن يواجه ذلك كله بوضع داخلي سليم ، وحكومة موحدة ، ومعارضة تستطيع وزن الأمور بصورة جيدة فلا تقدم المصالح الخاصة على مصلحة الوطن ولا تدخل في ألعـاب الآخرين من أجل تحقيق النجاح في لعبتها الخاصة ، لكن شيئاً من ذلك كله لم يكن متحققاً مع مطلع العام ١٩٧٣ بل كان الوضع كالتالي :

السلام الأميركي

أولاً : على الصعيد الدولي ، كان قطار السلام الذي انطلق من أميركا باتجاه الشرق الأوسط يتابع مسيرته ، منذ زيارات جوزف سيسكو ، ومن بعده يارنغ الى المنطقة ، إلا أن ذلك السلام كان في مضمونه ، وطروحاته ، وحركة القائمين به ، لا يهدف الى تحقيق السلام العادل والشامل ، وانما السلام الذي ينهي الحرب مع اسرائيل ويضمن استمراريتها وبقاءها وسيطرتها على المنطقة العربية لحماية المصالح الغربية في المنطقة .

الا أن الاميركيين ظلوا على مواقفهم وطروحاتهم بشأن السلام ، وتجاهلهم للحق العربي .

ثانياً : على الصعيد العربي انعقد اجتماع وزراء الخارجية والدفاع العرب في كانون الثاني من العام ١٩٧٣ وتم الاتفاق على احياء الجبهة الشرقية (الاردن) بقيادة وزير الحربية المصري وتم الاتفاق على أن العمل الفدائي ينطلق من دول المواجهة الثلاث (سوريا - مصر - الاردن) ضمن خطة يضعها القائد العام لقوات المسلحة

وعلى تأليف لجنة من وزراء خارجية مصر والسعودية والكويت والجزائر والأمين العام لجامعة الدول العربية لمقابلة الملك حسين وبت الموضوع معه من أجل تنسيق العمل بين الجبهات الثلاث مصر وسوريا والأردن ، وبدأت الاستعدادات في مصر وسوريا لمجابهة الاعتداءات الاسرائيلية لأن دول المجابهة كانت واعية لامكانية حدوث اعتداءات اسرائيلية بمجرد قيام الجبهة الشرقية كما حصل في السابق ، في حين اعتبر لبنان أن قيام الجبهة الشرقية هو من مصلحته من جهة العمل الفدائي لأن الفدائيين يعتبرون ان وجودهم الطبيعي هو في الاردن لا في لبنان ، وهذا سيخفف من الوجود الفدائي في لبنان .

وكان الرئيس أنور السادات ، رئيس جمهورية مصر العربية ، يعلق أهمية كبيرة على إعادة انشاء الجبهة الشرقية ، حسب ما ذكره الرئيس سليمان فرنجية لمجلس الوزراء بعد عودته من القاهرة ولقائه بالرئيس السادات في شباط ١٩٧٣ ، وكان أيضاً ينظر الى الجندي الاردني نظرة ممتازة انطلاقاً من أن الجيش الاردني القوي ، وكان يتخوف من أن بقاء حالة اللاحرب واللاسلم قد يؤدي الى تحرك داخلي في لبنان بايعاز خارجي غير عربي .

زرع الشرخ الفلسطيني - اللبناني

ثالثاً : على الصعيد الفلسطيني - كانت علاقات لبنان مع المنظمات الفدائية جيدة الى حد ما ، فنحن كنا نتلقى جميع الضربات من اسرائيل ، بسبب وجود بعض الفدائيين في لبنان ، وجميع الامكانات الاعلامية موضوعة لخدمة القضية الفلسطينية ، في حين كانت بعض الأصوات تتعالى عربياً بشائعات تقول بأن لبنان ينوي تصفية المقاومة الفلسطينية .

وقد دخل في لعبة اثارة الشائعات ، بين الحكم اللبناني والفلسطينيين ، أطراف فلسطينية ولبنانية عربية ودولية ، حتى أن صحيفة «اللوموند الفرنسية» روجت أوساط العام ١٩٧١ ، بأن هناك محوراً جديداً يقوم في المنطقة أساسه بيروت - عمان - تل أبيب ، وهو ما نفاه الرئيس فرنجية مؤكداً على أن رصيد لبنان الضخم في العالم العربي قد أفشل كل هذه الشائعات ، إلا أن اسرائيل سعت الى تعزيز مخاوف

الفلسطينيين عبر رفع وتيرة الاعتداءات التي وصلت الى العمق اللبناني ، وأذكر منها على سبيل المثال :

* الاعتداء الاسرائيلي على منطقة العرقوب ، في الخامس والعشرين من شباط ١٩٧١ ، والذي استمر لثلاثة أيام ، فقد ابتدأ الاعتداء مساء الجمعة ٢٥/ ٢ ، فدعا لبنان مجلس الأمن للاجتماع ، إلا أن نتائج اجتماعات مجلس الامن يوم السبت لم تكن مشجعة ، فصعدت اسرائيل اعتداءها يوم الاحد ، فكرر لبنان دعوته لاجتماع مجلس الامن صدر قرار اجمالي من مجلس الامن بناء على قرار دول السوق الاوروبية المشتركة بالطلب الى اسرائيل وقف العمليات الجوية والبرية فوراً وان تنسحب اسرائيل من الاراضي اللبنانية ، وقد كان هذا الهجوم أقوى من أي هجوم سابق ، براً وجواً ، مع العلم انه لا يوجد جيش لبناني في العرقوب ، استناداً الى اتفاق القاهرة لوجود الفلسطينيين فيها ، وقد أعتبر الرئيس صائب سلام يومها ان العدوان كان يستهدف وضع أسفين في العلاقة الفلسطينية - اللبنانية وزعزعة الصف الداخلي في لبنان ، ولذلك وضع الجيش اللبناني في حالة استنفار وطلب منه السيطرة على المواقع ، التي تنسحب منها اسرائيل ، اذا لبت طلب مجلس الامن الدولي ، ومواجهة الطيران الاسرائيلي ، اذا قام بأي عدوان ضد المراكز العسكرية ، أما اذا لم تنسحب اسرائيل وانسحب الفدائيون من المنطقة ، فقد طلب من الجيش اللبناني ضرب الاسرائيليين لاجبارهم على الانسحاب مهما كان الثمن ، وهو ما ذكره رئيس الجمهورية في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨/ ٢/ ٧١ ، وقد طرح يومها شعاراً «اما أن نحمي لبنان واما لا ، وواجب الجيش أن يحمي لبنان مهما كان الثمن وهذا ما قررناه» .

وفي اعتقادي ان ذلك العدوان كان أول تجربة لاسرائيل لانشاء حزام أمني في الجنوب اللبناني ، لكن تحرك لبنان عبر صداقاته الدولية ، وقراره الحازم بالمواجهة العسكرية اذا اقتضى الأمر ، واستبسال المقاومين في العرقوب أدى الى تخليها مؤقتاً عن تلك الفكرة خاصة وان الرئيسين فرنجية وسلام سارعا للاجتماع بياسر عرفات في قصر بعبدا لتنسيق الموقف اللبناني - الفلسطيني . .

* الاعتداء الاسرائيلي ، على بنت جبيل في ١٢/ ١/ ١٩٧٢ ، الذي استهدف إحداث البلبلة بين اللبنانيين وتحقيق الاختلافات بينهم ، حسب قول الرئيس سليمان فرنجية ، الذي دعا يومها للحفاظ على الوحدة الوطنية .

وأذكر أن الرئيس فرنجية قال ، في جلسة مجلس الوزراء يومها ، ان الرئيس حافظ الأسد اتصل به ، بعد منتصف الليل وكانت لهجته دافئة وحارة ، وقال : «إن رسوله سيكون في قصر بعبدا ، فور إغلاق الهاتف ، لوضع امكانات سوريا في تصرف لبنان» ، فيما الرئيس السادات وضع كل الامكانات الادبية والمعنوية بتصرف لبنان .

* اعتداء اسرائيل على منطقة البداوي والبارد في شمال لبنان يوم ٢١/ ٢/ ٧٣ حيث سقط ١٤ شهيداً ، وكان بين الجرحى ستة حالتهم خطرة أيضاً فيما الباقون جراحهم بسيطة ، وقد استعملت فيه اسرائيل عنصر المباغتة حيث قام الجيش الاسرائيلي بانزال قرب المنطقة وقامت عناصر بقتل الحرس وتفجير القنابل في المكان ودام العدوان ٥٥ دقيقة .

* الاعتداء الاسرائيلي على قلب العاصمة بيروت واغتيال القادة الثلاثة كمال ناصر وكمال عدوان ويوسف النجار ، ولذلك حديث آخر سنتطرق إليه لاحقاً .

إلا أنني أعرض لهذه الاعتداءات بصورتها المتسلسلة ، لأظهر كيف ان اسرائيل نقلت عدوانها تدريجياً من العرقوب ، الى بنت جبيل ، فالبداوي ، ومن ثم الى بيروت لتحقيق ثلاثة أهداف دفعة واحدة :

١ - اظهار الحكومة اللبنانية بمظهر المتفرج على ما يجري وكأنها راضية عن هذه الاعتداءات ضد الفلسطينيين لتحقيق الخلاف بين الفلسطينيين والحكومة .

٢ - اثارة مشاعر اللبنانيين ضد الفلسطينيين وبالعكس ، بسبب الخسائر والضحايا ، لنقل مشاعر الخلاف من القمة الى القاعدة بحيث يشعر الفلسطينيون بأن الحكومة اللبنانية تريد تصفيتهم ويشعر المواطن اللبناني بأن الوجود الفلسطيني المسلح يتسبب بالأذى له .

٣ - عرقلة مساعي السلام الجارية في المنطقة عبر ابقاء لبنان بؤرة مشتعلة في الشرق الاوسط .

أحداث مهمة على الساحة الداخلية

رابعاً : على الصعيد الداخلي ، بدأت لعبة اليسار اللبناني تأخذ أبعاداً خطيرة ، اذ انها لم تراع خصوصية المرحلة او خطورتها ، بل اندفعت في محاولة الاستفادة من الظروف القائمة للوصول الى السلطة ، بالتعاون مع بعض المنظمات الفلسطينية ، واستنادا الى عمق بعض أحزاب اليسار ، وعلاقاته خارج لبنان ، وكانت أهم نقاط ضعف الوضع اللبناني تكمن في الوضع التربوي ، انطلاقا من المشاكل المزمنة للطلاب والاساتذة ان على صعيد المدرسة الرسمية أم على صعيد الجامعة اللبنانية ، كيف استطاعت هذه المشاكل والمطالب أن تؤثر على الوضع الحكومي وتؤدي الى استقالة أو اقالة وزراء ، ومن هذه الصورة يمكننا أن نصل الى ما كانت عليه الحال الطلابية التربوية عام ١٩٧٣ فقد شهد مطلع العام ٧٣ اضرابا شاملا للاساتذة ودعوات الى التظاهر .

وهكذا وقع ٢٦٠٠ معلم على عريضة تدعو الى الاضراب واعلنوا انهم بدأوا بذلك ، وكانت الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء ٢٦/ ٢/ ٧٣ ، المحك للموقف من ذاك الاضراب ، حيث ذكر الرئيس سليمان فرنجية ان القضية أكبر من أن يتحملها وزير بمفرده .

الواقع القائم عشية العاشر من نيسان ١٩٧٣

وصلت الحكومة اللبنانية ، برئاسة الرئيس صائب سلام ، الى واقع جديد عشية العاشر من نيسان ، يوم الاعتداء الاسرائيلي على قلب بيروت واضطرار حكومة الرئيس صائب سلام الثانية الى الاستقالة ، وتمثل هذا الواقع انطلاقا مما قدمناه له من الامور التالية :

* الحكومة في واد والشعب في واد بالنسبة للموقف من العمل الفدائي ، حيث تتم الاعتداءات الاسرائيلية وتتكرر ، في ظل عدم تدخل السلطات الامنية اللبنانية من

مواجهة مباشرة مع الاسرائيليين تخوفاً من استفراد لبنان في حرب مع اسرائيل في ظل مسيرة المنطقة كلها في مشروع السلام الاميركي الحائز على الموافقة الاوروبية .

* وحدة الفئات الشابة من المواطنين ، طلاباً واساتذة مع قوى الاحزاب اليسارية المدعومة من الفلسطينيين ، ضد الحكومة وقراراتها . كانت الحكومة ، آنذاك ، تحاول من خلالها فرض هيبة الحكم والامساك بالوضع الامني على الارض بأي طريقة حتى لا يفلت زمام الأمور من يده وتسير البلاد بأتجاه الفوضى التامة .

* انشغال الوضع العربي عن لبنان ، بتشكيل الجبهة الشرقية من جهة للضغط على اسرائيل لدفعها الى السير في مشروع السلام الاميركي ، وانشغال بعض العرب ببعضهم ، مع نشوء خلاف بين العراق والكويت في نفس الفترة ، وتحرك فريق ثالث منهم لتصوير لبنان وكأنه يعمل فى تصفية الفلسطينيين وانهاء قضيتهم .

* تصاعد المواقف المعارضة للحكومة ، داخل المجلس النيابي ، بعدما عجزت الحكومة عن حل القضايا المعيشية والتربوية والصحية الشعبية ، نتيجة لقدرة الاحتكارات المالية على تحريك الساحة ضدها كلما حاولت القيام بأي اصلاح ، مزودة بغطاء سيا سي لها ضمن صفوف أهل السياسة في مختلف المواقع .

* فلتان الوضع الأمني الداخلي ، من خلال اشتباكات مفتعلة بين مسلحين «غير منضبطين» والاجهزة الامنية اللبنانية ، بدءاً من اطلاق النار على أفراد الجيش وقوى الأمن أثناء حمايتهم لمكاتب الريجي في النبطية ، ثم الاعتداء على مجلة الحوادث ، واطلاق النار على حاجز للجيش اللبناني في راشيا الفخار حيث قتل جنديان وجرح ثالث (٢١/ ٣/ ٧٣) ، واشتباك في الضنية قتل فيه مواطن ودركي (٢٨/ ٣) ، وحصول جريمة في نحلة - البقاع . . .

* وقد حاولت الحكومة اللبنانية ، برئاسة الرئيس صائب سلام ، خلال السنتين الأخيرتين السابقتين على استقالتها ، الانفتاح عربيا وأوروبياً وحتى على الاتحاد السوفياتي للحصول على الدعم والتأييد في مواجهتها لاعباء المرحلة واستطاعت أن تحقق الكثير ، الا أن الخطوات الأمنية والسياسية الجارية في المنطقة وفي لبنان كانت أسرع منها .

. . . لكن ذلك كله لم يغير من تصاعد وتيرة الاحداث ، وجاء يوم ٩/ ٤/ ١٩٧٣ ليطلق رصاصة الرحمة على الوضع الحكومي ، لأنه فجر كل التناقضات التي كانت قائمة على الساحة ، سواء منها الداخلية ، أم الداخلية المرتبطة بالمشاريع الخارجية ، أم المحلية المتعاونة مع الفلسطينيين ، فما الذي حصل يوم ٩ نيسان ١٩٧٣؟ في ذلك المساء قامت قوة كومندوس اسرائلية باغتيال القادة الفلسطينيين : أبو يوسف ، كمال عدوان ، وكمال ناصر ، في بيروت .

واستفسر الرئيس سلام عن تفاصيل الحادث وسأل اذا كان في المنطقة فدائيون ، فرد من كانوا في منزل آل ناصر بأن لا وجود لأي عنصر من عناصر الفدائيين في المنطقة ، وانهم لا يعرفون السبب الذي يحمل المعتدين على نسف بيوتهم وقتل رجلين منهم .

وغادر رئيس الحكومة المنزل بعدما قرأ الفاتحة . وفي الخارج اعترضه بعض النسوة ، وشتمن الحكومة والمسؤولين ، فتصدى أحد رجال الأمن لاحدى النسوة فطلب منه الرئيس سلام أن يدعها وشأنها .

رواية الرئيس سلام

انعقدت جلسة مجلس الوزراء في قصر بعبدا ، وجرى التداول في الاعتداءات التي حصلت ، وكانت المعلومات متناقضة ، كما سجلتها في ذاكرتي آنذاك على الوجه التالي :

الرئيس صائب سلام قال انه في الساعة الواحدة وعشر دقائق صباحاً سمعت طلقات نارية أعقبها أصوات متفجرات ، فاتصل به مدير عام قوى الأمن الداخلي السيد هشام الشعار وأبلغه أن اشتباكاً قد وقع بين الفدائيين وان دورية من الفرقة ١٦ كانت تمر في فردان أثناء الاشتباك ، فوقع اشتباك بينها وبين الفدائيين ، كانت حصيلته قتيلين من الشرطة وأربعة جرحى ، وكان الاعتقاد السائد بأن الاشتباك هو بين الفلسطينيين نتيجة للخلاف الذي نشب قبل ذلك بيوم في منطقة الضبية ، ولذا اتصل بقائد الجيش وطلب اليه الاهتمام بمعالجة الموضوع ، ثم اتصل بالرئيس فرنجية واطلعه على الحادث ، وبعد دقائق تبين أن الحادث ليس اشتباكاً بين الفدائيين أنفسهم وانما هو

نتيجة انزال اسرائيلي على الشاطئ اللبناني ، فاتصل مجدداً بقائد الجيش وأعلمه بالأمر وطلب اليه ارسال قوى مسلحة الى شارع فردان والشاطئ كما اتصل بالرئيس فرنجية وأطلعه على ما وصله من معلومات ، ثم حاول الاتصال مرة ثالثة بقائد الجيش ليطلع على التدابير التي اتخذها .

وطالب الرئيس صائب سلام باستدعاء قائد الجيش الى مجلس الوزراء وسؤاله عن الطريقة التي عالج بها العدوان الاسرائيلي معتبراً ان القيادة كانت مقصرة في مواجهة الاعتداء مطالباً بالمحاسبة لأنه لا يستطيع أن يقول للشعب أو لمجلس النواب بأن الجيش قام بواجبه فالمسألة ليست في مواجهة الشعب أو المجلس النيابي بل في مواجهة الضمير «وأنا ضميري غير مرتاح لموقف القيادة ولا يمكنني أن أقنع نفسي بصلاحها في معالجة القضية» .

رواية وموقف الرئيس فرنجية

فخامة الرئيس سليمان فرنجية روى المسألة كما عاشها فذكر أنه عند الساعة الثانية بعد منتصف الليل اتصل به الرئيس سلام وقال له : بأن الفدائيين يزحفون الان على بيت أبو يوسف وقد صادف مرور سيارة شرطة اطلق عليها النار فقتل العناصر الاربعة المتواجدين فيها ، وان الرئيس صائب سلام اتصل به بعد عدة دقائق مجدداً وقال له : بأن القضية هي انزال اسرائيلي في بيروت ، وانه اتصل بالشرطة والجيش والنتيجة تسعة قتلى اثنان منهم من الشرطة وهم أبو يوسف وزوجته ، كمال عدوان ، كمال ناصر ، وهم أبرز الذين قتلوا ، بالاضافة الى نسف بيت الجبهة الديمقراطية في الطريق الجديدة وبيت علي ناصر في الاوزاعي ومحل حدادة في الدورة وكراجين للفدائيين في صيدا .

وذكر الرئيس فرنجية أن المهاجمين استعملوا سيارات مدنية لبنانية ، وقد وجدت ٦ سيارات في منطقة الإيدن روك وهي التي يقول الشهود انها استعملت في الهجوم ، وهذه السيارات تملكها وكالة تأجير سيارات وقد استأجرها أشخاص يحملون جوازات سفر بريطانية وبلجيكية والمانية والاغلب انها جوازات مزورة ، وانه منذ ثلاثة أيام وصل الى فندق الكورال بيتش وفندق ساندز أوتيل ستة أشخاص وهم الذين

استأجروا السيارات وقد وجدت في السيارات آثار دماء ووجد عند الشاطئ آثار جر إنسان .

وقال الرئيس فرنجية ان الاذاعة الاسرائيلية قالت في نشرتها الصباحية الأولى ان المهاجمين سيطروا على سيارات مدنية استعملوها في الهجوم ، وفي النشرة الثانية قالت انها انزلت مع المهاجمين سيارات مرسيدس ، وفي نشرة ثالثة قالت انها انتقام لعملية قبرص ، وفي نشرة رابعة قالت انها تأتي ضمن خطة موضوعة لضرب الفدائيين أينما كانوا ، وهذا دليل على أن كل هذه ادعاءات اسرائيلية كاذبة .

ورفض الرئيس مقولة تقصير الجيش مؤكداً له انه شاهد عند الساعة الثانية والدقيقة الخامسة صباحاً بأم عينه قوات من الجيش تتجه بآلياتها الى بيروت وقد مرت بالقرب من القصر الجمهوري ، وبالتالي لا يمكن الجزم مباشرة بالتقصير فالعملية التي قام بها الاسرائيليون ليست عملية عسكرية ظاهرة ، فقد استعملوا سيارات مدنية لبنانية ، كان بعضهم يلبس ثياباً مدنية ، وبعضهم يرتدي ثياباً مرقطة كثياب الفدائيين ، والدليل أن الجميع أعتقد في بادئ الامر ان العملية عبارة عن اشتباك بين الفدائيين أنفسهم ، وذكر الرئيس فرنجية أن اسرائيل ضربت منذ سنوات أعماق مصر على بعد ٦٠٠ كلم .

وفي نهاية الجلسة أكد الرئيس فرنجية أنه لا يوجد أي تنسيق بين الجيش اللبناني والفدائيين ، ولذا ليس من السهل التدخل في ظل ما جرى دون تنسيق مسبق مع الفدائيين ، وبالتالي رفعت الجلسة الى فترة بعد الظهر .

إشتداد الأزمة . . . واستقالة الحكومة

كانت الجلسة المرتقبة محرجة نوعاً ما ، فالرئيس صائب سلام تشدد في المسؤولية التي وضعها على قيادة الجيش وطالب باقصاء قائد الجيش ، والرئيس فرنجية رأى عدم اتخاذ أي تدبير بحق القيادة الا بعد تحقيق يثبت مسؤوليتها بالتقصير . . وبنتيجة للمداولة تم الاتفاق على أن يقدم الرئيس سلام استقالته الى رئيس الجمهورية ، ثم دخل الرئيس سلام الى غرفة رئيس الجمهورية مؤكداً : «يمكنني الاختصار بأن أرى أن من المصلحة العامة أن استقيل ، واستقالتي لن تغير شيئاً في علاقتي بفخامة الرئيس» .

فرد فخامته : «انني أشعر بنفس الصداقة تربطني بك يا دولة الرئيس وأنا أفهم وضعك ويعود اليك بالدرجة الاولى أن تقدر المواقف التي تريد أن تقفها» .

وقف الرئيس سلام وجلس الى جانب طاولة رئيس الجمهورية وكتب نص الاستقالة .

وبعدما قدم الرئيس سلام كتاب إستقالته الى رئيس الجمهورية ، استمهله الرئيس ٢٤ ساعة للبت بالاستقالة ، ثم طلب الرئيس الاسعد وابلغه بما جرى وبأن الحكومة لن تذهب الى المجلس النيابي بسبب استقالتها .

وفي باحة القصر الداخلية أدلى الرئيس صائب سلام بتصريح للصحافيين أعلن فيه استقالته طالباً «الالتفاف حول الرئيس الاول الذي يبقى مرجعاً للجميع» ومؤكداً حول أسباب الاستقالة : «إن مصلحة لبنان قضت بذلك» .

وفي صبيحة اليوم التالي صدرت الصحف اليومية وقد تضمن بعضها تلميحاً لما حدث بالنسبة لأسباب الاستقالة ومنها عناوين على الصفحة الاولى مثل :

- أزمة العدوان تخلق أزمة البحث عن المسؤول .
- استقال سلام : أعطيت تعليمات بالرد فلم تنفذ .
- الرئيس يبت اليوم بالاستقالة .
- تمسك باقالة قائد الجيش فطلب فرنجية انتظار التحقيق .

وكانت تلك آخر جلسة لحكومة الرئيس صائب سلام الثانية .

اسرائيل تعترف

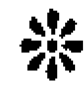
. . . وبعد ذلك بعشرين عاماً نشرت صحيفة السفير اللبنانية بتاريخ الاربعاء ٢٤/ ١١/ ١٩٩٣ ، الصفحة العاشرة وتحت عنوان «اسرائيل تعترف بمسلسل اغتيال الفلسطينيين ، غولدا مئير أشرفت على العمليات» . وجاء في المقال الخبر : «كشف الرئيس الأسبق للاستخبارات العسكرية الاسرائيلية الجنرال الاحتياطي أهارون ياريف أن المخابرات الاسرائيلية - الموساد - نظمت تصفية الفلسطينيين الذين خططوا لعملية

ميونيخ في أيلول ١٩٧٢ والتي أسفرت عن مقتل أحد عشر رياضياً اسرائيلياً إبان الألعاب الأولمبية» .

وقال ياريف الذي كان في ذلك الوقت مستشاراً لشؤون الارهاب لدى رئيسة الوزراء غولدا مائير للتلفزيون الاسرائيلي : «لقد نظمنا عملية تصفية قادة أيلول الأسود» وكان الجيش الاسرائيلي منع إذاعة هذه الشهادة التي أدلى بها ياريف منذ سنة ونصف السنة . . «لقد ضربناهم حيثما وجدوا . .» .

« . . قتل ممثل المنظمة في باريس محمود الهمشري ، قتل باسل الكبيسي في أوروبا ، قتل حسين عبد الآخر في نيقوسيا ، واغتيال كمال ناصر وكمال عدوان وأبو يوسف النجار في الشهر نفسه في بيروت وتمت تصفية عشرة أشخاص وهكذا صار المفعول سريعاً إذ لم يعد فلسطيني واحد يشعر بالأمن في فراشه» .

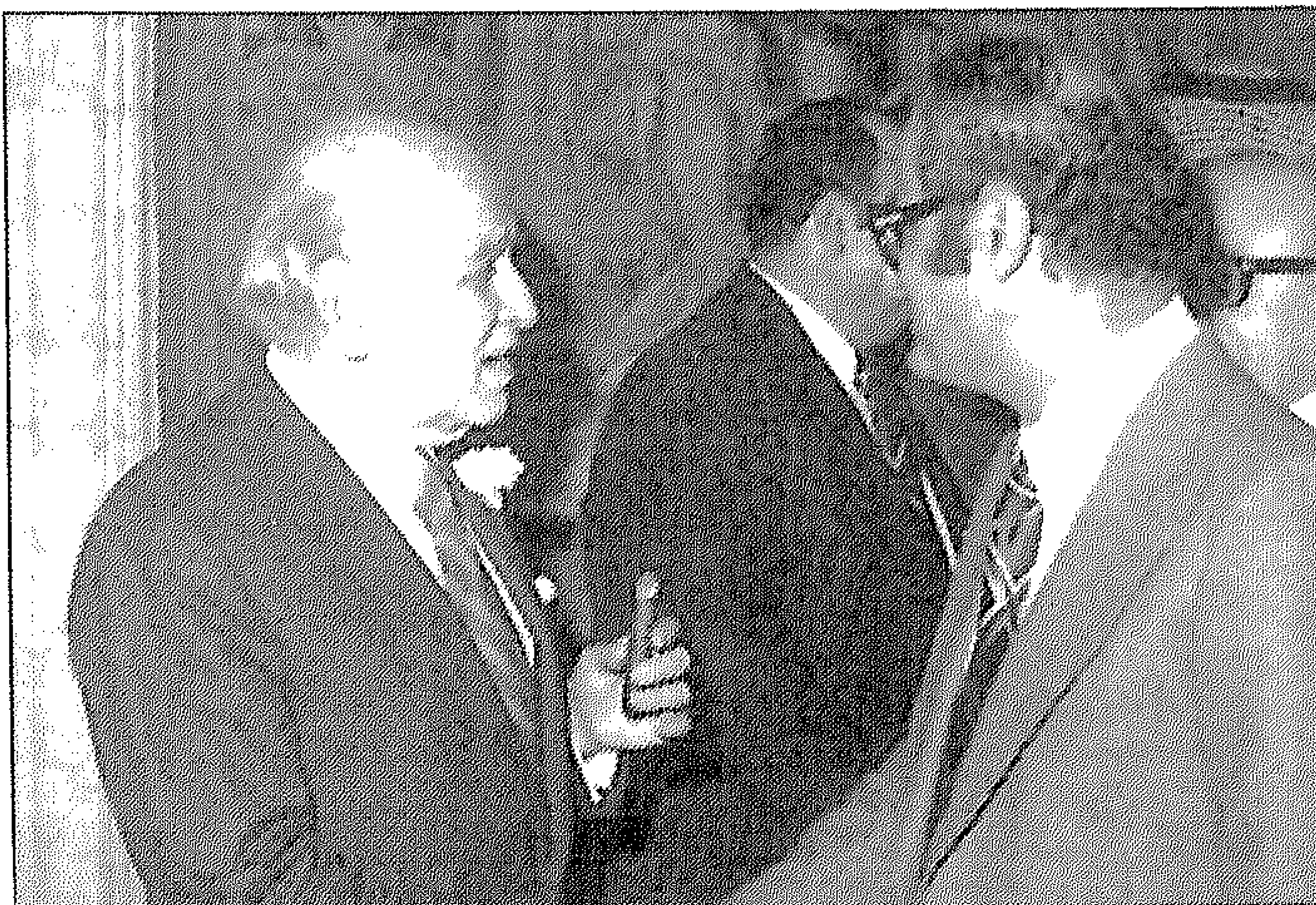
فهل نعتبر ؟!



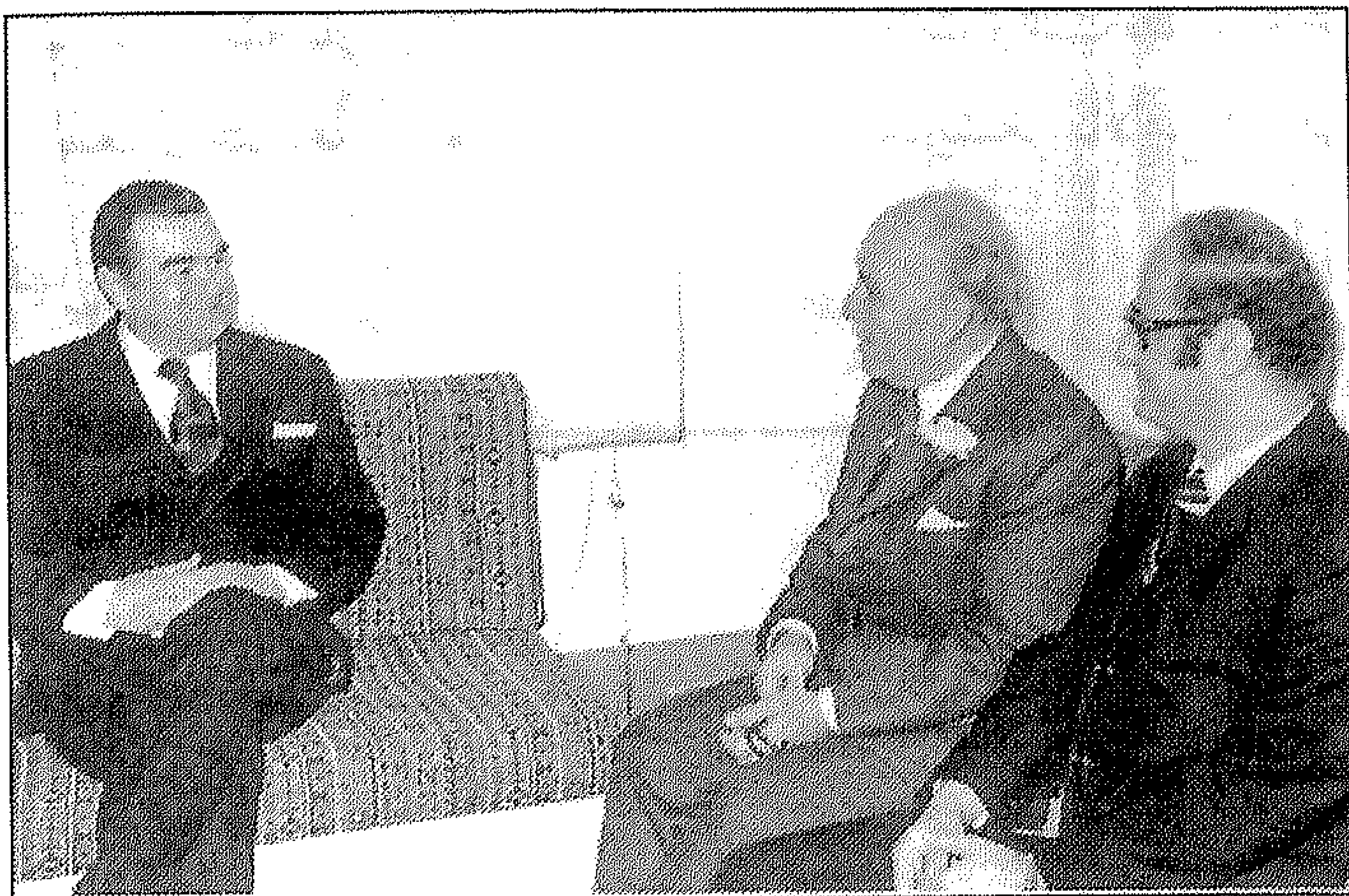
حكومة صائب سلام تشكلت بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٧٢ واستقالت في ٢٥/ ٤/ ١٩٧٣ .

الرئيس صائب سلام ، والوزراء : د . البير مخيبر ، الرئيس صبري حمادة ، الامير مجيد ارسلان ، بشير الاعور ، سليمان العلي ، كاظم الخليل ، جوزيف سكاف ، د . نزيه البزري ، ادوار حنين ، جميل كبي ، خليل أبو حمد ، فؤاد نفاع ، أنور الصباح ، ميشال ساسين ، بيار حلو ، وبتاريخ ٣ حزيران عين السيدان خاتشيك بابكيان وجورج سعادة وزيرين . وبتاريخ ٩ آب ١٩٧٢ استقال السيد ادوار حنين ، وعين السيد هنري اده وزيراً للتربية الوطنية ثم أقيل وعين السيد بيار الحلو وزيراً .

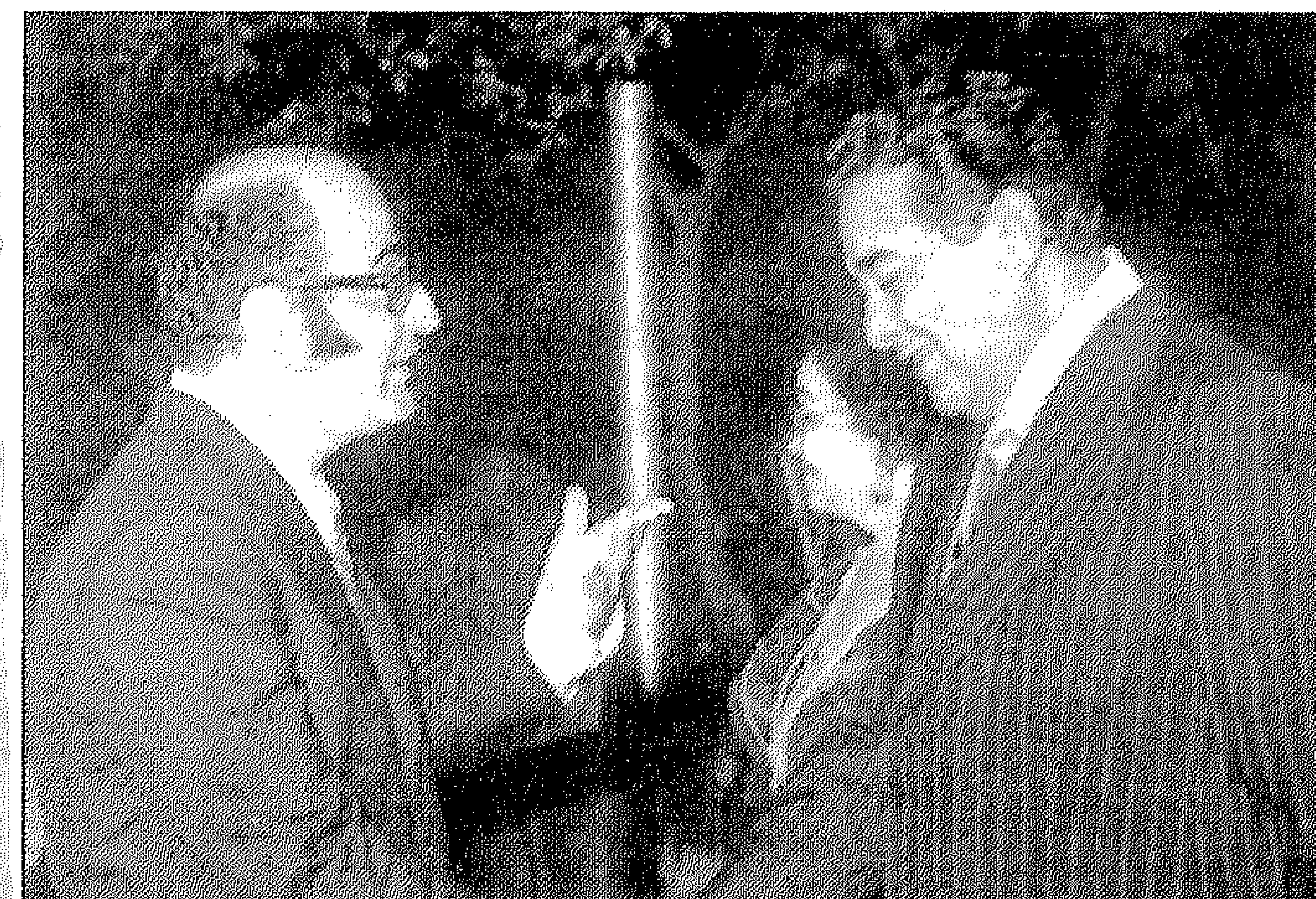




□ الرئيس صائب سلام ود. عمر مسيكة □



□ وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا مع الرئيس صائب سلام ومعه د. عمر مسيكة □



□ سفير الاتحاد السوفياتي عظيموف مع د. عمر مسيكة □

الفصل التاسع

أسرار تشكيل حكومة أمين الحافظ

بعد استقالة حكومة الرئيس صائب سلام ، وجدت الدولة نفسها غير قادرة على مواجهة الوضع القائم من دون حكومة ، أو بحكومة قبلت استقالتها رسمياً ، كما لا يجوز أن يستقبل رئيس الجمهورية النواب للاستشارات بينما الجنازات تشيع الشهداء بمشاركة وطنية عارمة ، والبلد مقفل بكامله .

وقد عزز هذا الرأي ما نقله الرئيس صائب سلام على لسان مسؤول فلسطيني كبير ، من أن التظاهرة المرتقبة ستكون ضخمة جداً ، والقيادة الفلسطينية تتخوف من أن تندس فيها عناصر شغب ، وبهذه الروحية بدأ البحث يدور حول كيفية ايجاد حلول ومخارج لرجوع الرئيس صائب سلام حتى ولو قبلت استقالته .

وقد طرح في التداول موضوع تشكيل لجنة تحقيق نيابية ، وفي النتيجة تم تغليب الرأي القائل بقبول استقالة الرئيس صائب سلام ، وأكد الرئيس سلام لرئيس الجمهورية انه سيكون الى جانبه في كل المراحل لتذليل ما ينشأ من عقبات ، وبالتالي تم التوافق بينهما على اختيار شخصية حيادية لا تشكل تحدياً للرئيس سلام ولا لخصومه ، وتتمتع برصيد محلي وعربي محترم ، فقرر الرئيس فرنجية البدء بالاستشارات بعد عدة أيام ، انطلاقاً من أن الاستقالة قبلت يوم الجمعة الثالث عشر من نيسان ويليها يوم الجنازة ثم يوم عطلة عيد المولد النبوي ، الأمر الذي يعطي الرئيس مجالاً لاستكمال الاتصالات .

في هذه الاثناء ، ساهم في حلحلة الأزمة الوزارية ، الناشئة عن ملابسات الاعتداء الاسرائيلي على لبنان ، لجوء الرئيس فرنجية الى تعريبها ، وما انتهت اليه الاتصالات العربية من تفهم ونتائج ايجابية ، خاصة مع القاهرة ودمشق ، لجهة تنسيق المواقف من وضع المقاومة في نطاق مخطط دفاعي شامل ، وان بقيت بعض التساؤلات قائمة لدى الفريق الفلسطيني أو لدى بعض الاطراف ضمن المقاومة الفلسطينية تجاه حقيقة الموقف اللبناني الرسمي من المقاومة الفلسطينية والتي ظلت تشكك في موضوع عدم تصدي الجيش اللبناني للعدوان الذي حصل في قلب العاصمة ، وأذكر انه راجت في تلك الايام الكثير من الشائعات حول العملية .

وقد ظهرت خلفيات لتلك الشائعات من خلال عملية نسف لخط أنابيب التابلاين خلال الفترة ما بين القبول باستقالة الحكومة وبدء الاستشارات النيابية ، حيث تبين لدوائر التحقيق العسكري أن الفاعلين مجهولون ، مما يعني انه كانت هناك جهة ثالثة عميلة لاسرائيل تهدف الى الايقاع بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية ، مستغلة الدعوة التي وجهتها بعض المنظمات لضرب المصالح الاميركية بعد اتهام اميركا بالمساهمة في تنفيذ الاعتداء الاسرائيلي على بيروت .

وفي ظل هذه الأجواء ، ذكرت المصادر الفلسطينية أن القضية التي تشغل بالها وتأخذ القسط الأكبر من اهتماماتها ، هي اعادة النظر في اجراءات الامن والخطط المتعلقة بحماية الوجود الفلسطيني في لبنان ، في حين ألقى الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي خطاباً ، عشية المولد النبوي ، أعلن فيه أن ليبيا عرضت رسمياً على لبنان أن يقبل آلاف المتطوعين العرب للدفاع عنه ، وان الحكومة اللبنانية اعتذرت ورفضت استقبال المتطوعين .

وبالتالي كانت عملية العاشر من نيسان وما تبعها ، حتى بدء الاستشارات النيابية ، تحمل دلالات ومؤشرات هامة وخطيرة ، ومنها :

* ان اسرائيل ، وللمرة الثانية بعد عدوانها على مطار بيروت ، تنقل المعركة مع لبنان والفلسطينيين الى عمق الاراضي اللبنانية ، وفي العاصمة بالذات .

* وان هناك فريقاً ، أكان ضمن المقاومة أو خارجها ، يعمل بجهد للايقاع بين

المقاومة الفلسطينية والسلطة اللبنانية لتفجير الوضع اللبناني بكامله ، وهو ما عاد وتحقق فيما بعد وكان مقدمة للحرب اللبنانية الداخلية .

* وان المقاومة الفلسطينية بدأت تفكر بطريقة جديدة تعتبر نفسها فيه معرضة للعدوان من الداخل اللبناني أو من خارجه .

* وابتدأت ملامح دخول بعض الدول العربية على خط الوضع الفلسطيني والوطني في لبنان .

* كما ظهرت ملامح التعاون الوثيق بين المعارضة اللبنانية وبين بعض منظمات المقاومة الفلسطينية .

* وانكشفت مخاوف لبنانية من التعاون بين المعارضة اللبنانية والمقاومة ، مما جعل أصحاب هذه المخاوف وخاصة على صعيد رئاسة الجمهورية يرفضون أي تعرض للجيش وأي اتهام له حرصاً على حماية المؤسسة الاساسية لحماية النظام من أي اتهام أو تشكيك .

وقد كثر الحديث ، أثناء الاستشارات ، عن احتمال تكليف سفير لبنان في لندن نديم دمشقية ، انطلاقاً من علاقاته العربية الوثيقة وخاصة مع سوريا التي كان له دور في قضية استئناف العلاقة بينها وبين بريطانيا ، وقد غادر الوزير الياس سابا الى لندن يومها ، وقيل انه سافر اليها لوضع السفير اللبناني دمشقية في أجواء الوضع السياسي القائم قبل إعلان تكليفه رسمياً ، وكانت العقبة المتوقعة في تشكيل الحكومة تكمن في شكلها وعدد أعضائها ونوعيتهم ، اذ ان معظم الكتل طالبت بحكومة نيابية حتى ولو كانت برئاسة شخصية من خارج المجلس . وقد انتهت الاستشارات في ظل مقاطعة للاستاذ كمال جنبلاط لها ، وقيل حينها انه كانت هناك حالة سوء تفاهم بينه وبين الرئيس سليمان فرنجية ، وبالتالي كان البعض يعتبر ان وجود جنبلاط في الحكومة عنصر أساسي لانه يغطي جناحاً واتجاهات معينة ، الا أن المقاطعة لم تمنع الاستاذ كمال جنبلاط من ايفاد ممثلين عنه الى الاستشارات .

وقد أعلن المقربون من رئيس الجمهورية أن تكليف الدكتور أمين الحافظ لم يكن وليد رغبة في تصفية حسابات سياسية ، بل ان الرئيس احتكم الى الواقع البرلماني ،


□ الرئيس امين الحافظ □

وحكم مصلحة الدولة العليا بعد أن التقت الاكثرية النيابية عند المطالبة برئيس حكومة من داخل المجلس ، وبالتالي فإن الاختيار تم على أساس مواجهة ذيول الاعتداءات الاسرائيلية والاهتمام بشؤون البيت اللبناني ابتداء بالتربية والتعليم وانتهاء بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، مروراً بالشؤون الادارية ، اذ كشفت التطورات أن الحكم أوشك أن يصل في الاشهر الاخيرة من عهد حكومة الرئيس سلام الى مرحلة الانفصال والعزلة عن شؤون الناس ، فالطلاب في حال تذمر ، والمواطنون قلقون ، ولذا يتوقع الرئيس فرنجية أن تكون حكومة الحافظ حكومة فتح صفحة جديدة بين الدولة والمواطنين .

ويمكنني هنا أن أشبه اختيار الدكتور أمين الحافظ لرئاسة الحكومة آنذاك ، باختيار الرئيس شارل حلو للرئيس عبد الله اليافي لرئاسة الحكومة إذ كانت خياراته محصورة بين الرئيس رشيد كرامي والرئيس حسين العويني ، ولكنه في حالة خلاف مع النهج والجيش فقد اتصل يومها بالرئيس اليافي مكلفاً إياه بتشكيل الحكومة كمخرج من هذه الخيارات ، وأذكر يومها أن الرئيس اليافي فوجئ بدعوته الى زيارة رئيس الجمهورية وتكليفه برئاسة الحكومة ولم يكن يتوقع ذلك ، كما يمكن تشبيه الخيار بتكليف الرئيس رشيد الصلح برئاسة الحكومة عام ١٩٩١ بعدما كان منذ ١٩٧٥ يعتقد أن دوره كرئيس للوزراء قد انتهى فاقتضت الحاجة الى مخرج اللجوء اليه .

إذن ، كان الرئيس سليمان فرنجية أمام حلين ، أما اختيار اعادة الرئيس صائب سلام الى رئاسة الحكومة ، وهو أمر لم يكن بالامكان تحقيقه بعد الموقف الشعبي منه بسبب الاعتداء الاسرائيلي على العاصمة وبروز تقصير عن مواجهة هذا العدوان ، أو اختيار الرئيس رشيد كرامي ، وهو أمر مناقض لمنهجه كونه خارجاً من معركة مع

النهج وحلفائه وضباط المكتب الثاني ، ولا يريد ايصال أي من مؤيدي الشهابية الى السلطة ، ولذا كان اللجوء الى اختيار الدكتور أمين الحافظ لأسباب ثلاثة :

أولا : النزول عند رغبة الاكثرية النيابية باختيار رئيس الحكومة من ضمن المجلس النيابي .

ثانيا : اختيار شخصية حيادية يدعمها الرئيس رشيد كرامي ولا يرفضها الرئيس صائب سلام .

ثالثا : المجيء بحكومة متخصصين لانقاذ البلاد مما تتخبط فيه أو على الاقل أن تكون لرئيسها هذه الصفة .

وكلف الدكتور أمين الحافظ بتشكيل الحكومة الجديدة .

وقد ظهرت ، أثناء استشارات الرئيس الحافظ النيابية ، ملامح أزمة مؤكدة سيصل اليها في تشكيل الحكومة ، فالرئيس صائب سلام ، كان يعتقد أن مجيء الحافظ ليس موجهاً ضده ، بل ضد خصمه التقليدي الرئيس رشيد كرامي ، وبالتالي فان منطلقات الحافظ السياسية حسب رأيه من شأنها أن تجعل عمر حكومته بالاشهر لا بالسنوات ، وبالتالي يعود الرئيس صائب سلام الى السراي الكبير ، في حين كان الرئيس كرامي ، يردد لزواره ما قاله لجنبلاط من أن نجاح الدكتور أمين الحافظ في تأليف الحكومة ووصوله الى ساحة النجمة بها ، أي الى مجلس النواب ، يعني انتصاراً على كل ما حدث منذ مجيء الرئيس صائب سلام الى الحكم ، وهكذا فقد ساند تكليف الحافظ ونصحه بمحاولة تذليل العقبات مع جنبلاط ، مما أعاد الكتل المؤيدة للرئيس سلام الى محاولة وضع العصي في الدواليب ، لتطويق أي تفاهم بينه - أي بين كرامي - وبين جنبلاط على حسابهم ، في حين كان الأستاذ كمال جنبلاط يرى أن الرئيس صائب سلام استقال وطويت صفحته ، وان المطلوب حل القضايا العالقة مع الدولة خاصة وأن هناك فتوراً في العلاقة بينه وبين الدولة .

وهكذا لم يستطع الرئيس أمين الحافظ التفاهم مع كتلة الرئيس كرامي على أسماء محددة لتمثيلها في الحكومة ، كما تخوف سلام من التقارب الحاصل بين الحافظ وبين كرامي لجهة العلاقة مع جنبلاط ، فحال دون مشاركة أي من ممثلي كتلته في الحكومة ،

حتى ان اختياره للوزير الدكتور نزيه البزري لم يكمل طريقه ، إذ أن البزري وتجاوباً مع عضويته في كتلة الرئيس صائب سلام رفض المشاركة في الحكومة وخرج من القصر قبيل الاعلان عن تشكيل الحكومة ليعلن : «لقد اعتذرت وستسمعون الاسباب بعد الاجتماع بكتلتي ، فنحن نريد وزارة تحافظ على لبنان وحقوق الفلسطينيين» .

رشحت د . بهيج طبارة ود . زكريا النصولي للوزارة

عند تكليف الدكتور أمين الحافظ بتشكيل الحكومة ، شعرت بأهمية هذا الخيار ، اذ انه وللمرة الاولى يختار رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الوزراء من خارج اطار نادي رؤساء الوزارة ، ونظراً لتربيتي في المدرسة الشهابية للحكم ، فقد رأيت في ذلك فرصة لوصول أصحاب الكفاءات الى المواقع العليا في الدولة بالاستناد الى كفاءاتهم وبالتالي فقد كنت مرتاحاً لهذا الخيار .

من هنا ، فانني عندما لاحظت ان الرئيس أمين الحافظ ، وصل الى مرحلة التعثر عن تسمية وزراء من الطائفة السنية في حكومته ، وفي هذه المرحلة طلب الرئيس الحافظ مني أن اقترح اسمين لتولي حقائب وزارية باسم الطائفة السنية وبالتالي فقد اقترحت أولهما من كبار رجال الاعمال في لبنان السيد وفيق النصولي ، باعتباره نائباً لرئيس جمعية تجار بيروت ، وثانيهما الدكتور بهيج طبارة المحامي والاستاذ في كلية الحقوق الأفرنسية في بيروت .

وقد رحب الرئيس فرنجية باختياري للدكتور بهيج طبارة ، وتخوف من اختيار السيد وفيق النصولي انطلاقاً من علاقته بالرئيس صائب سلام وامكانية تأثير الرئيس سلام عليه ودفعه لرفض المنصب في الوقت الذي تحتاج فيه الحكومة الى السرعة للاعلان عن تشكلها ، فاقترحت عندئذ اسم الدكتور زكريا النصولي ، وهو محام وأستاذ في كلية الحقوق الافرنسية أيضاً وزميل للدكتور طبارة في مكتب واحد ، لهذه المهمة .

لم يكن الرئيس فرنجية ولا الرئيس الحافظ على معرفة بالرجلين ، ولا بخلفيتهما السياسية ، ولا وضعهما وخبرتهما ، واكتفيا في الموافقة بقناعتهما بحسن اختياري انطلاقاً من معرفتي الشخصية بهما ، وهكذا طلبا إلي أن أسارع ، وكان الوقت ليلاً ،

للاتصال بهما والاتفاق معهما على الحضور معي إلى القصر الجمهوري صباح اليوم التالي .

وهكذا عدت الى منزلي في كورنيش المزرعة ، واتصلت بالدكتورين بهيج طبارة وزكريا النصولي طالباً اليهما الحضور على عجل الى منزلي ، ولما استعلما عن السبب قلت لهما : لقد رشحتكما لتولي حقائب وزارية في حكومة الرئيس أمين الحافظ . . لم يصدقا الأمر أولا ، واعتبراه مزحة مني ، ولكن نظراً لمعرفتهما بطبعي الجاد ، حضرا الى منزلي لسماع الخبر والتأكد منه مواجهة .

جاءا الى المنزل ، وعقدت معهما اجتماعا لساعتين ، شرحت لهما فيه ملابسات التشكيلة الحكومية ، واعتراض الرئيسين كرامي وسلام ، وتأثيرهما على المرشحين الآخرين من الطائفة الاسلامية السنية لتولي الحقائب الوزارية ، وترشيحي لهما ، ويومها قال لي الوزير طبارة انه لن ينسى هذا الموقف لي أبداً . .!!

وجاء يوم الاربعاء ٢٥/ ٤/ ١٩٧٣ ، حاملاً معه أمرين ، الأمر الاول هو وفاة الرئيس الاسبق الامير فؤاد شهاب ، وقد نكست الاعلام وأعلن الحداد الرسمي لمدة ثلاثة أيام في البلاد ، كما تقرر اقامة مأتم وطني للفقيد ، والأمر الثاني دعوة مجلس الوزراء الجديد للانعقاد يوم ٢٦/ ٤ بعد اصدار ثلاثة مراسيم وهي :

- المرسوم رقم ٥٥١٠ : القاضي بقبول استقالة الحكومة التي يرأسها الرئيس صائب سلام .

- المرسوم رقم ٥٥١١ : القاضي بتعيين الدكتور أمين الحافظ رئيساً لمجلس الوزراء .

- المرسوم رقم ٥٥١٢ : القاضي بتأليف الحكومة على الوجه التالي :

* أمين الحافظ رئيساً لمجلس الوزراء وزيراً للاعلام والصحة العامة بالوكالة .

* فؤاد غصن نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع الوطني .

* بشير الأعور وزيراً للداخلية .

* كاظم الخليل وزيراً للعدل .
* جوزيف سكاف وزيراً للموارد المائية والكهربائية .
* خاتشيك بابكيان وزيرا للتصميم العام .
* نجيب علم الدين وزيراً للاشغال العامة والنقل .
* خليل أبو حمد وزيراً للخارجية والمغتربين .
* فؤاد نفاع وزيراً للمالية .
* ميشال ساسين وزيرا للاسكان والتعاونيات .
* ادمون رزق وزيرا للتربية الوطنية .
* طوني فرنجية وزيراً للبريد والبرق والهاتف .
* اميل روحانا صقر وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
* فهمي شاهين وزيراً للزراعة .
* علي الخليل وزيراً للسياحة .
* بهيج طبارة وزيرا للاقتصاد والتجارة .
* زكريا النصولي وزيراً للصناعة والنفط .

وقد التأم مجلس الوزراء عند الحادية عشرة والنصف من يوم ٢٦ نيسان برئاسة رئيس الجمهورية ، وفي مستهل الجلسة تحدث فخامة الرئيس عن الخسارة العظيمة التي خسرها لبنان بوفاة مؤسس الجيش ورئيس الجمهورية السابق اللواء فؤاد شهاب الذي كان له دور أساسي في بناء دولة لبنان على العلم والقيم والمبادئ الطيبة ولن ينساه لبنان ، واللبنانيون جميعاً ، لما بذل من أجل خدمة الوطن ، وقد رد الرئيس أمين الحافظ على كلمة الرئيس سليمان فرنجية مؤكدا على الخسارة التي مني بها لبنان بفقدان الرئيس فؤاد شهاب الذي كان له فضل أساسي في انطلاق المؤسسات اللبنانية العصرية والتشريعات والفكر السياسي الذي ترك آثاره الواضحة على لبنان واللبنانيين .

وبعد ذلك أكد الرئيس سليمان فرنجية على نقاط هامة لمسيرة الحكومة الجديدة وهي :

أولا : ان الحكومة الجديدة تخلف حكومة أعطت البلاد كل ما يمكن أن تعطيه حكومة ، من مشاريع وضعتها ، ولا يمكن أن تنفذ بين يوم وليلة ، ورئيس تحمل كامل مسؤولياته على أحسن وجه وتصرف دائما كرجل دولة على أعلى طراز . وقد أعطى الرئيس فرنجية بذلك كامل التقدير لحكومة الرئيس صائب سلام وله شخصياً ، على الرغم من معارضة الأخير المشاركة في حكومة الدكتور الحافظ عبر أعضاء كتلته .

ثانيا : ان العالم العربي يمر بمرحلة دقيقة ولا بد من تخطيط السياسة العامة لهذه الحكومة وأولها الوحدة الوطنية ، إذ يوجد خلاف بين اللبنانيين على السياسة الخارجية ولا بد من العمل لتوحيد وجهة نظر اللبنانيين الى هذه السياسة الاخيرة ، كما يوجد رأيان لبنانيان من المقاومة الفلسطينية داخلياً . رأي يقول بحرية العمل الفلسطيني ، ورأي يقول بتحديد هذه الحرية ، وبالتالي فالشعب اللبناني يعيش في ظل نظام يحتم على كل واحد أن يعرف حقوقه وواجباته ويتحمل مسؤولية كل تقصير في هذه الواجبات ، وبالتالي فمن الطبيعي القول للفلسطينيين : نحن لا نطلب منكم شيئاً الا أن تتدارسوا الأمور فيما بينكم وتحددوا لنا ما ترونه حقاً لكم وما هو واجب عليكم ، وذكر الرئيس فرنجية انه طلب ذلك من السيد ياسر عرفات وهو بانتظار اجابته .

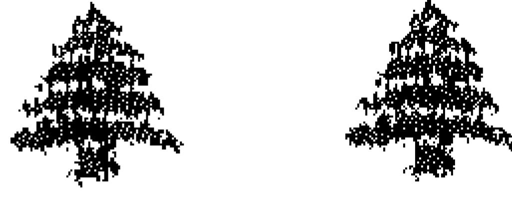
ثالثاً : ان نظرة لبنان الى الدول العربية نظرة أخوة واحدة ، ولبنان ينتظر من الجميع ان يبادلوه في هذه النظرة ويعاملونه على هذا الاساس .

رابعاً : ان لبنان قدم شكوى الى مجلس الامن ضد اسرائيل على ارسال الكومندوس الاسرائيلي الى لبنان واغتيال الزعماء الفلسطينيين في بيروت ، وكانت النتيجة ان إحدى عشرة دولة وقفت الى جانب لبنان وثلاث لم تصوت مع لبنان ولا ضده وهي أميركا وروسيا والصين وهذا دليل على أن السياسة الخارجية اللبنانية لا غبار عليها .

خامساً : انه في الحكومات السابقة كان يلاحظ أن بعض الوزراء لا يهتم الا بشؤون وزارته فيما المطلوب ان يعلم الجميع انهم في حكومة واحدة متضامنة ، ومسؤولون

عن العمل الحكومي ككل وان عليهم درس كل القضايا ، وخاصة ما يتم تداوله في الصحافة من احاديث عن فضائح يجب على كل وزير أن يحقق فيها وان يأتي بالنتيجة الى مجلس الوزراء اذ لا يجوز ان تبقى الدولة أمام الناس وكأنها «مغارة علي بابا» فاذا كان هناك مسؤول عن الفضائح فليعلن عنه أو اذا لم يكن هناك مسؤول فليقل ذلك بصوت عال .

وقد عرض وزير الخارجية يومها للموقف الدولي من لبنان معتبراً امتناع أميركا عن التصويت تأييداً للبنان بصورة غير مباشرة لأن اسرائيل لم تكن راضية عن هذا الموقف بل كانت تنتظر الفيتو الأميركي ، وان امتناع الدول الأخرى أي روسيا والصين اقترن بالتنديد بالاعتداء الاسرائيلي .





□ يوم الاعلان عن تأليف حكومة الرئيس أمين الحافظ في ٧٣/٤/٢٦
الرئيس الحافظ والى يمينه الوزير ادمون رزق والى يساره د. عمر مسيكة ونائب رئيس مجلس الوزراء فؤاد غصن □



□ الـرئـيـس سليمان فرنجية والدكتور عمر مسيكة □



□ الرئيس رشيد كرامي □



□ ياسر عرفات □

الفصل العاشر

الموساد يطبخ فتنة في لبنان

حرب على الحكومة

لكن تشكيل الحكومة لم يمر مرور الكرام ، بل تسارعت الأحداث بصورة لم تكن متوقعة على الاطلاق ، إذ أن الرئيس صائب سلام استطاع تحريك الشارع الاسلامي ضد الحكومة فور الاعلان عن تشكيلها ، فقد سارعت اللجنة التنفيذية للهيئات والجبهات الاسلامية للاجتماع في بيت حزب الهيئة الوطنية لتعلن أن التمثيل الإسلامي السني مفقود في الحكومة الجديدة ، بالاضافة إلى أن من حق السنة الحصول على أربعة مقاعد وزارية وليس ثلاثة ، كما اجتمعت هيئة مكتب المجلس الاسلامي للبحث في تشكيل الحكومة الجديدة والتشكيك في موضوع التمثيل الاسلامي أيضاً وأدلى المحامي شفيق الوزان ، رئيس المجلس الاسلامي ، ببيان اعتبر فيه ان التمثيل الاسلامي غير مؤمن .

وبعدما كان الاستاذ كمال جنبلاط قد دعم تكليف الرئيس أمين الحافظ بتشكيل الحكومة ، عاد عن تأييده وتوقع حصول تطورات خطيرة ، داعياً الهيئات الاسلامية للتركيز على اختلال التوازن في الحكم ، واتجه الرئيس رشيد كرامي إلى رأي الاستاذ جنبلاط ، بحيث ظهر وكأن الجميع تعاونوا في تلك المرحلة على اسقاط الحكومة قبل الوصول إلى ساحة النجمة والحصول على ثقة المجلس النيابي .

وقد بدا واضحاً ، في ظل الأجواء ، أن الأطراف الفلسطينية ، لم تكن بعيدة عن

مواقف الكتل الاسلامية والوطنية من الحكومة ، وظهر جلياً ان البلاد مقبلة على حرب من نوع جديد ، خاصة وان بعض الرموز المشاركة في الحكومة معروفة بانتماءاتها إلى أحزاب وقوى معادية للفلسطينيين كحزب الوطنيين الاحرار .

وجاء يوم الاول من أيار ، حيث اعتقلت قوة من الجيش أحد المسؤولين الفلسطينيين للتحقيق معه في قضية أمنية ، فردت منظمته باختطاف بعض العسكريين عشوائياً فتحرك الجيش إلى محيط مخيم صبرا الذي نقل اليه العسكريون المختطفون مطالباً باسترجاعهم ، فردت المقاومة باطلاق الرصاص على الجيش ، وسقط بعض القتلى والجرحى ، فصدر عن قيادة الجيش قرار بمنع التجول ودعي مجلس الوزراء للانعقاد استثنائياً في اليوم التالي لبحث القضية ، لكن الاشتباكات لم تتوقف بل استمرت بصورة متقطعة ، فأوفدت القيادة الفلسطينية السيدة ندى اليشرطي حرم القائد الفلسطيني خالد اليشرطي إلى وزارة الدفاع حيث تولت عملية التفاوض والاتصال بين قيادة الجيش والفدائيين طيلة بعد ظهر يوم الثاني من أيار وحتى منتصف الليل ، وعندما هدأت الاوضاع عادت إلى منزلها حيث اغتيلت أمام مدخل المنزل برصاص مجهولين ! !

وعند العاشرة والربع من صباح الثالث من أيار انعقدت جلسة مجلس الوزراء الاستثنائية ، وقد افتتحها الرئيس فرنجية بعرض شريط الاحداث كما حصلت :

- الساعة ٤٠ ,٥ اعطيت قوة الجيش المتمركزة حول منطقة الكولا الامر بالانسحاب واثناء انسحابها هوجمت واطلقت النيران عليها .
- الساعة ٣٠ ,٧ صباحاً صعد المسلحون إلى البنايات الموجودة قرب المدينة الرياضية واطلقوا النار من أعلاها على مركز الهاتف والرادار .
- أثناء ذلك تعرضت القوة المتمركزة في منطقة القلعة – سن الفيل لرمايات هاون مركزة عليها من الاحراج عند الساعة ٣٠ ,٦ فانقطع خط التوتر العالي الذي ينقل الكهرباء من الشمال إلى الجنوب .

ثم تصاعدت وتيرة الاحداث فاطلق المسلحون قذائف سقطت على باحة دار

المعلمين في بئر حسن ، وعلى منزل آل زكور ، واطلقت الصواريخ على المصفحات الموجودة عند مستديرة فرن الشباك - الحازمية ، وعلى مركز الرماية والقتال ، كما أقيمت حواجز للفدائيين على طريق بيت مري وراحت تفتش المارة ، وسقطت قذيفة عند التاسعة والنصف على مركز مدرسة القتال على طريق المطار ، وأصيب ضابط كما سقطت سبع قذائف قرب مبنى الرادار قبيل انعقاد جلسة مجلس الوزراء الاستثنائية ، وقد تساءل الرئيس في كلمته عن أسباب اغتيال السيدة ندى اليشرطي التي كانت عنصر تهدئة ممتاز!!

وأوضح الرئيس فرنجية أن في لبنان ما يزيد عن ٣٠٠ ألف فلسطيني منهم قسم جاء عام ١٩٤٨ والبقية جاءوا بعد أحداث أيلول الأردن ، وانه خلال ٢٥ سنة مهما تكابر المتكابرون لا يمكن لأي دولة عربية أن تقول بأنها أعطت الفلسطينيين أكثر مما أعطاهم لبنان ، وهذا واجب وليس فخراً ، ولكن السؤال هو :



□ الرئيس سليمان فرنجية □

- ماذا يريدون من لبنان؟

وقال الرئيس فرنجية انهم اذا كانوا يريدون الاقامة فأهلاً وسهلاً ، أو الضيافة فليس لنا فضل في ذلك فهذا تقليد عربي نحن نؤمن به ، وقد وضعت اتفاقات معهم فهل هم مستعدون لتطبيقها؟ اذا كان الأمر كذلك فأهلاً وسهلاً ، لكن أن يكونوا جيش احتلال للبنان فهذا ما يرفضه كل لبناني ، وان غض النظر عنه فهو لا يقبله ضمنياً انطلاقاً من مبدأ اما اقامة وضيافة وتنسيق عمل واما جيش احتلال مرفوض .

وقال الرئيس فرنجية : اذا أرادوا أياراً أسود فهم غير مخطئين ، نحن نتمنى أن تكون جميع أشهر السنة أيار زهور اللبنانيين وللمقيمين على أرض لبنان .

ودعا الرئيس فرنجية الوزراء للاتصال بكتلهم للتداول بما يحصل على أن يعودوا للاجتماع الساعة الثانية عشر والنصف .

احتفال ذكرى تأسيس دولة اسرائيل . .
وفتنة في لبنان . . والموساد

وقد استؤنفت الجلسة الساعة الثانية عشرة والنصف وابلغ الرئيس فرنجية الوزراء انه خلال فترة اتصال الوزراء بكتلهم تم ايقاف شاحنة للدرك متجهة نحو سجن الرمل في الملعب البلدي ، حيث أخذ المسلحون عناصرها ورموهم بالرصاص فقتل ثلاثة وجرح خمسة منهم ، في حين كانت سيارة سياحية تنقل جريحين احدهما فدائي والاخر جندي لبناني وبعض الفدائيين فأوقفها مسلحون عند جسر الكولا واطلقوا النار على الجندي الجريح وتركوا الباقين ، في حين هاجمت سيارة مسلحين موقعاً للجيش في حاصبيا فقتل جندي ورد الجيش فقتل أربعة من المسلحين .

وقال الرئيس فرنجية أن اتصالات جرت بين الرئيس الحافظ وأبو عمار وثبت لهما من خلالها ان العناصر التي تبتدئ باطلاق النار هي عناصر مسلحة لا تنتمي إلى الفدائيين وهو دليل خطير يدل على نوع جديد من الاعتداء الاسرائيلي لأنه اذا كان الفدائيون والجيش يتنكرون لهذه الاعمال فاسرائيل وحدها هي المسؤولة عنها لأن لها مصلحة في اثارة الاحداث . .

وقد أوضح الرئيس الحافظ ما جرى بينه وبين ياسر عرفات مؤكداً على وجود فئة ثالثة تفتعل الحوادث وان الاتصال مع الفدائيين جار لكشفها فيما عاد الرئيس فرنجية ليذكر أن مستشفى قلب يسوع تعرضت لأربعة صواريخ وأصيب بأضرار مادية كما أوضح وزير الخارجية خليل أبو حمد ان الاتصالات تمت مع السفراء العرب ، وانه أوضح لهم ان اسرائيل ليست بعيدة عما يجري خاصة قبيل احتفالها بالخامس عشر من أيار ذكرى تأسيس دولة اسرائيل ، وذكر الوزير أن السفراء تفهموا ما ذكر ووعدوا بالاتصال بحكوماتهم وان تسجيل الاذاعات العربية يظهر ان الجو هادئ ويدعو إلى التهدئة وتطويق الامور ، وان سوريا وضعت كافة امكاناتها واستعدادها الكامل

لتطويق الازمة ، ولا يوجد عربياً أي تهجم على لبنان وبالتالي تصبح القضية داخلية ومحصورة بعناصر مخترقة تطلق النار في آن واحد على الجيش والفدائيين .

وهنا دارت المناقشات الوزارية تركزت على الامور التالية :

- وجود فريق ثالث يحاول التدخل العسكري بين السلطة اللبنانية وبين المقاومة الفلسطينية .
- أهمية وعي الدول العربية ، والمقاومة الفلسطينية خاصة ، لهذا الأمر .
- ضرورة تحديد هوية هذا الفريق .
- ضرورة أن يكون للبنان استراتيجية لبنانية مصيرية هي إلى الآن غير واضحة المعالم ، وسياسة دفاعية ، تبدأ من الداخل بايجاد قاسم مشترك بين اللبنانيين جميعاً ، وليس مجرد سياسية عسكرية فقط ، وان وضع هذه السياسة مرهون بعدة عوامل منها توضيح العلاقة مع الفلسطينيين ومع الاخوة العرب .
- امكانية لبنان القيام بدور على صعيد الحرب الاقتصادية ليس العسكرية ضد اسرائيل .
- اعتراف أبوعمار بوجود عناصر فدائية فلسطينية لا سلطة له عليها .
- ضرورة التنسيق مع الفدائيين الفلسطينيين .

ورداً على هذه المواقف من الوزراء تحدد الموقف الحكومي من خلال موقفي رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ، فالرئيس سليمان فرنجية أعلن انه يشجع الحوار مع الفلسطينيين ، لكشف الطابور الخامس الموجود في صفوفهم ، وان القاسم المشترك بين اللبنانيين يمكن ايجاده أولاً على صعيد الحكومة ، ثم ينتقل إلى مجلس النواب ممثل الشعب ثم إلى الشعب نفسه ، معتبراً ان اسرائيل متخوفة من أعمال فدائية في أراضيها بمناسبة احتفالها بالخامس عشر من أيار ولذا عمدت إلى تفجير الاحداث في لبنان لالهاء الطرفين ، الجيش والفدائيين ، حتى يصل زوارها إلى اسرائيل فنقول : هذه هي حدودنا التاريخية ، أما أن يعتبر الفدائيون ان اعلان الطوارئ ضدهم فهذا مرفوض لأن الدولة تعمل ما تراه في مصلحتها .

في حين اعتبر رئيس الحكومة الدكتور أمين الحافظ أن اعلان حالة الطوارئ لا يسهل مهمته الحوارية ، لأن الحالة القائمة حالة خاصة تستدعي معالجة خاصة ، وبالتالي فهي ليست مشابهة لحالات أخرى سبق ان أعلنت فيها حالة الطوارئ في لبنان ، معتبراً ان اعلان حالة الطوارئ سيفهمه البعض خطة لتسليم الامور إلى الجيش لتصفية الفدائيين ولذا يرفض اعلان حالة الطوارئ .

الرئيس الحافظ في الواجهة

هذه الجلسة الوزارية أكدت مباشرة على وجود خطين داخل الحكومة :

الخط الاول : ويضم رئيس الجمهورية ووزير الدفاع ووزراء الأحرار والكتائب .

الخط الثاني : ويضم رئيس الحكومة وبقية الوزراء .

وان كل خط من هذين الخطين له مخاوفه ومحاذيره ، ففريق يرى ضرورة الحوار مع ابقاء باب اعلان حالة الطوارئ مفتوحاً لضرب الفدائيين «المندسين» بين صفوف المقاومين الحقيقيين ، وفريق يرفض فكرة اعلان حالة الطوارئ ويتخوف من تسليم السلطة إلى العسكريين ، خوفاً من تفسير الأمور من انها مقدمة لتصفية المقاومة ، وخوفاً على المقاومة نفسها ، وقد انفجر الامر ، بعد ظهر ذلك اليوم ، ليكشف المواقف ، بصورة أوضح ، وليضع كل فريق أمام قناعاته ومواقفه اللازمة والضرورية .

فقد ورد عند الساعة الرابعة بعد الظهر نبأ إلى القصر الجمهوري بأن «الفدائيين» شنوا في آن واحد ، هجوماً مركزاً على بيوت الضباط ، مركز الرادار في محلة بئر حسن ، وثكنة هنري شهاب ، ومركز التدريب العسكري ، فصدرت الاوامر من رئيس الجمهورية مباشرة بالرد على مواقع «الفدائيين» ، ثم ورد نبأ جديد يقول بأن «الفدائيين» ضربوا المطار بالصواريخ ، فثارت ثائرة رئيس الجمهورية وكان جالساً في غرفته بحضور الرئيس أمين الحافظ والدكتور بطرس ديب وحضوري أنا شخصياً ، وقال : «هذا لا يجوز أبداً ولا يجوز السكوت عنه» .

وهنا اتصل الرئيس الحافظ بقائد الجيش فأكد له النبأ ، وعندئذ شدد رئيس

الجمهورية التعليمات بوجوب ضرب مواقع «الفدائيين» ، التي يصدر عنها النار على الجيش وعلى المطار ، فاتصل الرئيس الحافظ بأبي عمار الذي قال له بأن الجيش يضربه بغزارة ، وعندما قال له الرئيس الحافظ : «أنتم البادئون» ، نفى ذلك وقال : «لم نبدأ نحن باطلاق النار!!» .

ثم عاد أبو عمار واتصل بالرئيس الحافظ قائلا : «بأن الدبابات تقتحم مركزه وتطلق نار المدافع بغزارة» ، فأقفل الرئيس الحافظ الخط والتفت إلى الرئيس فرنجية قائلاً : «اذا أصاب أبو عمار أي مكروه فأنا غير مسؤول» ، فأجابه الرئيس فرنجية بحدة : «أنت حر» ، فرد الحافظ قائلاً : «انه لا يجوز أن يكون الضرب بهذا الشكل» ، قال الرئيس فرنجية : «أبو عمار لا يقول الصحيح فالجيش لا يطلق النار على مركزه وانما على المواقع التي ينطلق منها النار ضد الجيش» .

عندها ورد خبر بأن الفدائيين ازدادت ضرباتهم على الجيش وخاصة على المطار ، فأعطى رئيس الجمهورية الأمر إلى قيادة الجيش باستعمال الطائرات الحربية لقصف مخيم برج البراجنة ، الذي تنطلق منه الصواريخ على المطار ، وحوالى الساعة السادسة مساء ، قامت تشكيلة من طائرتين بقصف المخيم لمدة نصف ساعة تقريباً ، وعندما سمع الرئيس الحافظ بهذا الامر حاول ايقافه ، واضطر تجاه اصرار الرئيس فرنجية إلى القول : «أقبل الضرب ولكن على المركز الذي تصدر منه النيران فقط . . ولكن . .» بعد فترة وجيزة اتصل الرئيس الحافظ بقائد الجيش وطلب اليه وقف القصف الجوي فوراً .


□ وزير الخارجية خليل ابو حمد □

خلال هذا النهار كله ، بقي رئيس الوزراء والوزراء وبقيت معهم في القصر الجمهوري ، وتعذر خروجنا منه إلى بيوتنا ولذا بقينا نتابع تطور الاحداث والاشتباكات من شرفة القصر المطلة على بيروت ، وكانت النيران تتطاير فوق

العاصمة بشكل مخيف ، وخلال هذه الفترة ، لم تنقطع الاتصالات بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية من جهة ، وبين السياسيين اللبنانيين وزعماء الفدائيين ومندوبي الدول العربية من جهة أخرى .

الاستقالة الأولى . . جمدت إلى صباح الغد

ولما شاهد الرئيس الحافظ تطور الاحداث بالشكل الدراماتيكي ، اتصل ببعض القيادات السياسية ، ثم اتصل بالاستاذ كمال جنبلاط وبالرئيس رشيد كرامي وتباحث واياهم في كل ما جرى ، وعند الساعة العاشرة من تلك الليلة كتب استقالة خطية ، وحدثت عندها مشادة عنيفة بينه من جهة ، وبين الرئيس كامل الأسعد ، والوزير طوني فرنجية والدكتور عبد الله الراسي حول موضوع الاستقالة ، فتركهم في قاعة القصر وصعد إلى الطابق العلوي لتقديم استقالته ، فقيل له بأن الرئيس فرنجية دخل إلى غرفته للنوم .

وهنا عاد الرئيس الحافظ إلى القاعة ؛ وجرت محاولات يائسة معه حتى يعزف عن تقديم استقالته ولكنه بقي مصراً على ذلك ، وتجاه هذا الامر ، وتحسساً مني بخطورته ، وتخوفاً من وقوع البلاد في فراغ لا يعلم الا الله مدى ابعاده ، رحت أقنع الرئيس الحافظ باجراء محاولة أخيرة لتهدئة الامور عبر الاتصال بأبي عمار ولو للمرة الأخيرة .

وبعد نقاش بيننا حول الفائدة من ذلك ، اقتنع الرئيس الحافظ ، وفي اللحظة التي قرر فيها طلب أبوعمار إذ بالهاتف يرن ، وكان على الجانب الآخر من الخط ، أبوعمار بنفسه وهو يقول : «يجب أن نتدارك تدهور الأمور وأنا مستعد لبحث القضية مع دولتك» ، فقال له الرئيس الحافظ : «تفضل إلى القصر الجمهوري لنبحث الموضوع» ، فأجابه بأنه ولأسباب أمنية لا يستطيع الانتقال إلى القصر الجمهوري وبالتالي يمكن الاجتماع في مستشفى المقاصد كما جرى في اليوم الاول للقتال ، فرد الرئيس الحافظ بأنه وللأسباب الامنية نفسها لا يستطيع الانتقال إلى مستشفى المقاصد ، وانه ينتدب العقيد الركن موسى كنعان للاجتماع مع أبي الزعيم لايجاد الحل القاضي بوقف

اطلاق النار وأضاف : «واعلم يا أبو عمار انه اذا لم تتوصلوا هذه الليلة مع الجيش إلى وقف اطلاق النار فأنا مستقيل وقد كتبت استقالتي بالفعل وتعذر تقديمها بسبب نوم الرئيس» . فقال أبوعمار : «أرجوك ، لا تستقل فنحن بحاجة اليك بقدر ما الدولة بحاجة اليك»!!

وهكذا انعقد اجتماع المقاصد ، واستمر الاجتماع بين العقيد الركن كنعان وأبي الزعيم حتى الثالثة صباحاً ، وتوصل الجميع إلى قرار بوقف إطلاق النار . وقبل التوصل إلى ذلك كان الرئيس الحافظ قد خرج إلى الصحافيين في الثانية عشرة ليلاً وصرح قائلا : «كنت اعتزم تقديم استقالتي ، ولما صعدت إلى فخامة الرئيس وجدته قد أوى إلى مخدعه ، وحيث ان هناك تطورات ايجابية طرأت على الموقف ، فقد جمدت استقالتي إلى صباح الغد» .



□ الرئيس امين الحافظ ود. عمر مسيكة مع أركان السفارة الفرنسية في بيروت □



الفصل أحد عشر

اصطدام دموي بين الفدائيين وبين السلطة اللبنانية عام ١٩٧٣ : واتفاق القاهرة على المحك

انعقدت عشية يوم الاثنين في السابع من ايار ، وعند السادسة والنصف جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في القصر الجمهوري في بعبدا . واستهل رئيس الجمهورية هذه الجلسة بوضع الوزراء في صورة ما جرى ، خلال احداث الاربعاء - الخميس وما بعدها ، وقال : انه قد حضر الى لبنان امين عام الجامعة العربية ، وممثل خاص عن الرئيس انور السادات ، وعن الرئيس حافظ الاسد ، وعن ملك المغرب ، عدا عن السفراء العرب الذين اجتمعوا اليه منفردين . وان ما شعره لا يمكنه ان يصفه بانه تأييد او استنكار ، بل انه تأييد تام ، «ولكن هناك معان - اضاف الرئيس - نحن نقصد بها شيئا وهم يقصدون شيئا آخر . فالسيادة ، بنظرنا ، هي اخضاع كل من يوجد على الارض اللبنانية للقوانين اللبنانية ، وهذا هو الخلاف ؛ وما عدا ذلك فالقضية واضحة جدا . اصدرت في هذا الوقت ، منظمة التحرير الفلسطينية بيانا خطيرا جدا ، تضمن تشكيكا بمواقف رئيس الدولة اللبنانية . وجاء في هذا البيان ان الدولة خاضعة لاحتلال الجيش الاميركي الذي



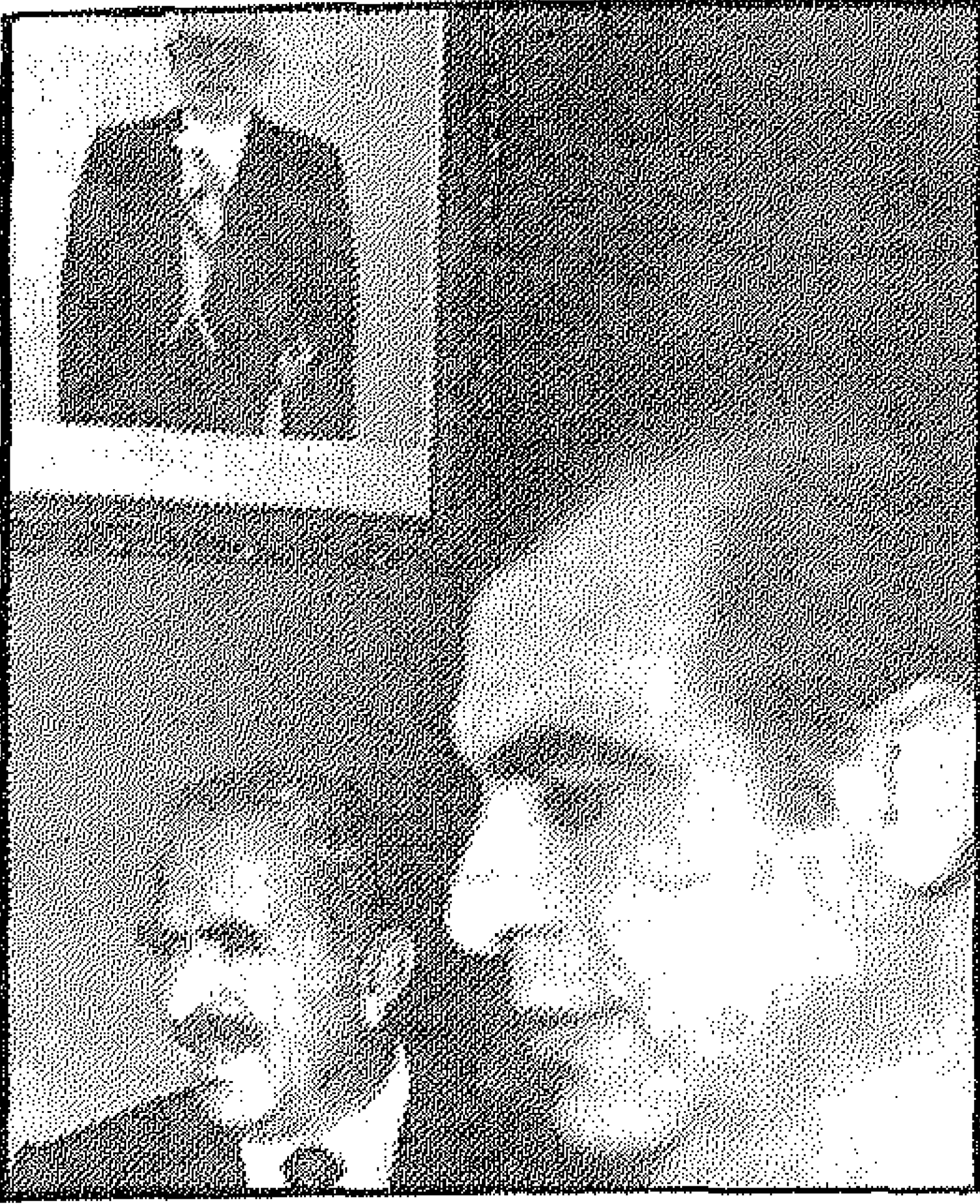
□ امين عام جامعة الدول العربية محمود رياض □

يحمي السفارة الاميركية ، ولا تقبل بوجود الجيش الفلسطيني ! وعلق فخامة الرئيس قائلا : «انا ليس بعلمي ان الجيش الاميركي يحمي السفارة الاميركية!!» .

وتابع ، عارضا لبعض نقاط البيان ، انهم كما يقولون بان السلاح المعطى من الفدائيين لبعض عناصرهم لا يجوز لدولة ان تصادره!!» .

وذكر الرئيس فرنجية انه عقد عدة اجتماعات مع الاخوان العرب لتقريب وجهات النظر ؛ وان كل ما يتمناه على الفلسطينيين الموجودين في لبنان ، والاخوان العرب ان يقبلوا بمشاركة عربية كاملة في القضية الفلسطينية بدل ان يلقى كل الحمل على لبنان .

وتحدث رئيس الحكومة الدكتور امين الحافظ من جهته ، فذكر أنه لم يكن بالامكان اجتياز المرحلة الصعبة التي جرت ، لولا وجود شخصية وطنية كبرى ذات اعصاب فولاذية وحكمة وتسامح ، هي شخصية الرئيس فرنجية ، وتابع قائلا : ان وجود ممثلي الدول العربية ساعد كثيرا في تهيئة الاجواء والتمهيد للمرحلة المقبلة التي تؤدي الى ايجاد الحلول التي توصل الى اعادة الامور الى نصابها . وقال : انه في اللحظة التي كاد يفقد فيها الامل ، عاد الامل اليه متمنيا عدم تسريب المعلومات الى الصحف ، وذكر بان بعض الاتصالات قد جرت اولا مع الفلسطينيين ثم تمت لقاءات معهم بعد وصول مندوبي الدول العربية وقد ادت هذه جميعها الى نتائج طيبة ، الى ان صدر بيان منظمة التحرير الفلسطينية «الذي تأثرنا منه فقررنا عدم متابعة الاتصالات مع الذين اصدروا البيان» .


□ الرئيس رشيد كرامي
والرئيس امين الحافظ □

وذكر الرئيس الحافظ انه عقد بعد ذلك اجتماعاً على غداء مع بعض قادة منظمة التحرير ؛ وكان العتاب لاصدار ذلك البيان فاعتذروا عنه ، فطالبهم بتغيير الموقف . اردف الرئيس الحافظ انه تبين له ، امكانية التوصل الى حلول مع وجود الاخوة العرب ، وبالتالي فقد صدر عن منظمة التحرير (يوم ٦/ ٥/ ١٩٧٣) بيان يؤكد حرصهم على سيادة لبنان وينوه بالجهود الرامية الى عودة الامور الى نصابها ، وكان

الوسطاء يودون العودة الى بلادهم ، فاتفقت السلطة اللبنانية معهم على عقد اجتماع يضم رئيس الحكومة وقائد الجيش وبعض الوسطاء مثل السيد عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا ، والدكتور حسن صبري الخولي مبعوث الرئيس انور السادات ، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ، وبعض معاونيه . جرى بحث طويل بين هؤلاء جميعا صبيحة اليوم (٧/ ٥) في السراي ، وكان موقفهم في هذه الجلسة يدل على تغيير كامل لكل ما صدر في البيان . وقال ياسر عرفات انه يعتبر نفسه ضيفا في لبنان ، وانه حريص على سيادة لبنان ، وان من واجب المقاومة الحفاظ على كرامة وسيادة البلد الذي يأوي المقاومة ، وان لا مصلحة للمقاومة الا في التعايش مع لبنان ، وانه كان مستعدا لمعاقبة الذين تسببوا في الاحداث الاولى ، لكن الامور تسارعت فلم يستطع ان يفعل شيئا .

وذكر الرئيس الحافظ ان عرفات قال له : «عندما تكون هناك مخالفات ساعدوا على مكافحتها» ، اضاف ان عرفات اخذ على نفسه مع زملائه عهدا على اعادة الثقة مع السلطة اللبنانية . وفي نهاية هذا اللقاء تم الاتفاق على تأليف لجنة مشتركة لتقديم المقترحات من اجل ازالة التوتر ، وتأليف لجنة دائمة لتطوير التعامل وتأكيد الثقة ، وفي حال الخلاف ، رفع الى المسؤولين السياسيين . وذكر الرئيس الحافظ عن السيد عرفات انه قال : «بالرغم من منطق الثورة ، فاننا وتقديرا منا لظروف لبنان قررنا في الوقت الحاضر عدم القيام باي عملية ضد اسرائيل من لبنان» .

توزيع نسخة عن «اتفاقية القاهرة» لاول مرة ببنودها ، على الوزراء

وهنا ، قال رئيس الجمهورية بأن وزير الخارجية خليل ابو حمد ، وبصورة مؤقتة سيوزع على الوزراء نسخة عن إتفاقية القاهرة متمنيا ان لا تتسرب الى الصحف ، ومؤكداً أن لبنان يحترمها لأنه وقع عليها على الرغم من انها لم تحظ الا بموافقة خمسة بالمائة من اللبنانيين ومع ذلك فان الفلسطينيين لم يتقيدوا بها !! .

وهنا كانت تلك المرة الاولى التي يطرح فيها موضوع اتفاقية القاهرة وامكانية الغاؤها على بساط البحث وفي ذلك خطوة نوعية لم تكن لتطرح لولا ما حصل من صدامات .

وقدم الوزير ابو حمد تحليلا رأى فيه :

– ان اتفاقية القاهرة جاءت واضحة فيما يتعلق بموضوع السيادة اللبنانية ، ورأى ان هذه الاتفاقية قد شددت على انه ليس للفلسطينيين اي تدخل في الشأن اللبناني ؛ كما اوضحت ان اماكن وجود الفدائيين لا يكون الا داخل المخيمات وضمن المناطق المحددة في نقاط الاتفاقية ، ولكن لا وجود لهم في الشارع الداخلي اللبناني . وخلص الوزير الى القول ان الجانب الفلسطيني ، وليس اللبناني ، هو من يخرق هذه النقاط الواردة في الاتفاقية ، وهو من يتسبب في حصول ما كان يحصل على الصعيدين الامني والسياسي .

واضاف وزير الخارجية مبررا اصرار لبنان على ابقاء اتفاقية الهدنة فقال : «ان اتفاق الهدنة الموقع عام ١٩٤٩ تميز ببند خاص لم يكن في الاتفاقات الاخرى التي عقدتها اسرائيل مع باقي الدول العربية التي وقعت هدنة معها ، وهو يقول بان خطوط الهدنة مطابقة لحدود لبنان الدولية ، وانطلاقا من ذلك راح لبنان يستعمله كاتفاق دولي لمجابهة اسرائيل دوليا ، خاصة وان هذا الاتفاق مقترن بتصديق مجلس الامن ، فخطة اسرائيل كانت تهدف الى التعديل في الحدود ، وبصورة خاصة كانت خطتها بالنسبة لبنان هي جر لبنان الى طاولة المفاوضات للتفاوض مجددا على الحدود ، ونحن نعلم ان لها مطامع في لبنان على اساس استراتيجي واقتصادي وتوسعي ، ولذلك سعت اسرائيل الى تصوير اتفاق الهدنة وكأنه ملغى ، في حين ان مجلس الامن ، لا يزال حتى اليوم ، ينظر في شكاوى لبنان على اسرائيل استنادا الى هذا الاتفاق ، ويدينها بالاستناد اليه ، وكان يورد اشارة اليه في كافة المقررات السابقة ، وفي القرار الاخير ادان المجلس اسرائيل واورد في متن القرار ذكر اتفاق الهدنة ، وكان ذلك بسبب اصرارنا على ذلك ، ووجود المراقبين الدوليين عند الحدود مبني على وجود اتفاق الهدنة ، وقد حاولت اسرائيل كثيرا اقناع مندوبي الدول الدائمة العضوية بالغاء الهدنة ، وقد تمكن بفضل الجهود التي بذلها لبنان من افشال هذه المحاولة» .

وتابع وزير الخارجية عرض الوقائع فذكر : «ان الواقع الثاني الذي لا بد من اطلاع مجلس الوزراء عليه ، هو الرصيد اللبناني الذي كان يتمتع به لبنان في الخارج ، وبقية هذا الرصيد الذي بقي للبنان ، فعندما قامت اسرائيل باول اعتداء لها على لبنان ،

كانت ردة الفعل في كانون الاول ١٩٦٨ عنيفة وقوية جدا ، اما اليوم فاننا نلاحظ ، مع الاسف ، بان الامر لم يعد كذلك ، فما هي ردة الفعل اليوم بعد اعتداء نيسان ١٩٧٣؟ كانت لسوء الحظ فاترة جدا ويمكن ان نقول فيها شيئا من اللامبالاة ، ولم يسبق للبنان خلال السنوات العشرين الاخيرة ، من مواجهة صعوبات كالصعوبات التي واجهناها في مجلس الامن مؤخرا ، ومنها موقف ثلاث دول عظمى هي اميركا وروسيا والصين ، وكان القرار الذي اصدره مجلس الامن صادرا عن شفقة لا عن اقتناع ، وهذا التدهور الذي برز في العلاقات الدولية للبنان يجب ان نسجله لنتساءل : ما الذي غير الموقف العالمي من لبنان؟ .

وهنا اقول : هناك عدة عوامل ، اذ يقال في المحافل الدولية ان السبب الاول هو اتفاق القاهرة الذي استغلته اسرائيل في المحافل الدولية ، والثاني ، ان الحالة بدأت تأخذ صورة لا يقبل بها الرأي العام فاتفاق القاهرة جاء في ظروف حرب الاستنزاف التي اعلنتها القاهرة ، وفي وقت كان الفدائيون متمركزين في الاردن والمعارك قائمة بينهم وبين اسرائيل» .

وتساءل وزير الخارجية عن الوضع القائم حاليا فقال : «هناك اليوم وقف لاطلاق النار في القاهرة ، الاردن كما نعرف ، وفي سوريا الجيش الفدائي جزء من الجيش السوري ويتحرك بامر من قيادة واحدة تخضع لاستراتيجية سوريا ، فاصبح الفدائيون في وضع انفجار : محصورون في لبنان ، ولذا وضعوا استراتيجية جديدة محورها اعلان الحرب على اسرائيل في جميع الارجاء خارج لبنان ، وراحوا ينطلقون من لبنان ، ولكن بالنظر الى قوة جهاز الاستخبارات الاسرائيلية لم يعد من السهل على الفدائيين القيام بعملياتهم فجابهوا وضعا مضغوطا جديدا ، ووضعوا في حالة يأس ظاهرة ، خطة للقيام بعمل ضمن ارض عربية : السفارة السعودية في الخرطوم ، ومن جهة اخرى تقول التقارير بان المخيمات تضم الى جانب الفدائيين الفلسطينيين عناصر غريبة من كوريا والصين واليابان مما خلق في الرأي العام الدولي اجواء ليست في صالح لبنان» .

وعرض وزير الخارجية للاستراتيجية الاسرائيلية الجديدة فقال : «هي اليوم

مستودع اسلحة حديثة ، وبسبب هذه القوة الهائلة تستطيع اسرائيل ان تنفذ اي خطة تتبناها ، وقد تغيرت استراتيجية اسرائيل اليوم واصبحت مبنية على مهاجمة الفدائيين اينما وجدوا بعد ان كانت سياسة دفاعية ،لقد كانت في الاساس دفاعية مبنية على التحذير ثم تصعدت الى ضرب الدولة التي تأوي الفدائيين ، وهكذا فان لبنان يواجه خطر الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة» .

واكد وزير الخارجية : «ان خطة اسرائيل مبنية على عدم الاعتراف بوجود شعب فلسطيني ، ومن اهدافها الاساسية القضاء على الهوية الفلسطينية ، وكذلك القضاء على لبنان لانه يشكل بالنسبة للعالم المتمدن دولة تتعايش فيها الطوائف على اختلافها ضمن نظام ديمقراطي وهو ما يناقض الاهداف الاسرائيلية التي تسعى الى تأكيد وجود دولة عنصرية ، ولكن اسرائيل لا تستطيع ان تحتل لبنان بين ليلة وضحاها ، ولا بد لها من خلق الاجواء المناسبة حتى تستطيع القيام بضربتها دون ان تكون دول الغرب ضدها ، ولذلك فهي تحضر الرأي العام العالمي لضرب لبنان تدريجيا وللبقاء فيه ، وعند حصول اعتداء مؤقت او دائم ، ماذا سيصبح وضع لبنان؟ اكبر كارثة ممكن ان تحدث ، وسوف يصبح لبنان مضطرا للتحالف مع اي دولة لتحميه ، مما يفقده استقلاله ، والكارثة لن تقتصر على لبنان بل ستحل ايضا على سوريا لانها ستحتاج عندئذ الى ثلاثمائة الف جندي بصورة مستمرة على حدودها لحمايتها ، والكارثة ايضا ستصيب الفلسطينيين انفسهم ، وتصبح كارثة عربية عامة ، وانطلاقا من هذه الوقائع اقول بان المسؤولية جماعية : لبنانية – عربية – فلسطينية ، ولا بد للبنان من ان يضع استراتيجية خاصة به لمجابهة هذه الاخطار التي تهدد كيانه وتهدد الشعب الفلسطيني في آن واحد ، ولا بد من التداول في هذه الاستراتيجية ، وما يصح قوله اليوم قد لا يصح في الغد او لم يكن من الصحيح قوله بالامس» .

واضاف الوزير ابو حمد : «الشيء الذي تسعى اليه اسرائيل هو عدم ترك العرب يهدأون الى انفسهم حتى لا يتمكنوا من التخطيط لمستقبلهم ، واعتقد اننا مقبلون على اعتداءات اسرائيلية جديدة ، واوجه اعتداءاتها ستكون متنوعة ، وسوف نكون في وضع الدفاع عن النفس مع اخذ عنصر المفاجأة بعين الاعتبار ، ولذلك اؤكد على ضرورة بحث الاستراتيجية اللبنانية في وضع الوحدة اللبنانية ، والعلاقة بين لبنان

والبلاد العربية ، وبينه وبين الفلسطينيين ، وفي وضع لبنان الدولي .

لقد عقدت اميركا وروسيا مؤخرا عقدا ثنائيا لمدة ١٥ عاما ، ولا اعتقد ان دولة تعقد مثل هذا العقد لهذه المدة تقبل ان تقدم على عملية سياسية تضر بهذا العقد الثنائي ، وهذا يعني ان عنصر المجابهة الباردة بين الدول الكبرى قد زال بازدياد شعورهما للتعاون فيما بينهما وقد احببت ان اعرض ما تقدم لقراءة وبحث اتفاق القاهرة» .

نص ووقائع

طلب الي فخامة الرئيس سليمان فرنجية ، بعد ان انهى الوزير خليل ابو حمد ، ان اقرأ اتفاق القاهرة مقدما لي بالتأكيد على ان لبنان التزم بهذا الاتفاق فيما لم يتقيد به الفلسطينيون ، وقد ابدى الرئيس فرنجية خلال قراءتي للنص عدة ملاحظات كالتالي :

* عند توقيع الاتفاق كان عدد الفلسطينيين في لبنان حوالى ١٦٠ ألفاً ، واليوم صاروا ٣٠٠ ألف .

* الاتفاق لا يجيز الظهور بالسلاح ، وهم غالبا ما يظهرون باسلحتهم .

* الجزائر اهدت الفلسطينيين ١٣ دبابة منذ سنة ونصف والى الان لم تسمح سوريا باخراجها من ميناء اللاذقية .

* معظم بنود الاتفاق لم يجر تطبيقها من قبل الفلسطينيين وخاصة ما يتعلق منها بسيادة لبنان ، وصلاحيات السلطات اللبنانية المدنية والعسكرية .

بعدما انتهيت من قراءتي للنص ، بدأ كل وزير يدلي بدلوه في مجال مناقشة الاتفاق كالتالي :

وترددت النقاط بين الموضوعات التالية : ·

- ضرورة مراعاة مصلحة لبنان .
- ان الاتفاق لم يعد قائما بزوال أسبابه وظروفه ، بل هو غير قانوني .

وهنا أعلن الرئيس سليمان فرنجية انه اذا اقتنع الوزراء بأن الفريق الثاني لم ينفذ الاتفاق فان عليهم ان يقولوا ذلك لمن يقول لهم بان لبنان لم ينفذ الاتفاق المذكور . ودعا فخامته الى تحديد علاقة لبنان بالفلسطينيين ، مع الاخذ بعين الاعتبار الموقف العالمي المتردي تجاه لبنان اذ لم يعد ينظر الى لبنان نظرة الحق . وطالب فخامة الرئيس مطالبا اللجنة الوزارية تضمين البيان الوزاري السياسة الوطنية للحكومة مع ايضاحها ، معتبرا ان لبنان في مرحلة حوار مع الفلسطينيين ، وانه لم يصل بعد الى مرحلة الانذار ؛ واذا اثبت الفلسطينيون حسن نيتهم ، فالسلطة على استعداد لاعطائهم اكثر مما يحق لهم بعشرة أضعاف ، ومقترحا ترك التصريحات لرئيس الحكومة لوحده .



□ الرئيس رشيد كرامي ومفتي الجمهورية حسن خالد، وسماحة الامام موسى الصدر □
(اجتماع لبحث القضية الفلسطينية وموقف السلطة اللبنانية)

الباب الثالث

مشروع السلام في المنطقة
والوضع اللبناني نحو الانفجار
(١٩٧٣ - ١٩٧٥)

الفصل الأول

إندلاع حرب تشرين عام ١٩٧٣
والانحياز الأميركي لاسرائيل

عقد مؤتمر القمة العربية الرابع ، بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، في الخرطوم من ٢٩ آب إلى أول ايلول ١٩٦٧ ، واتفق الملوك والرؤساء العرب على تضافر جميع الجهود لإزالة آثار العدوان . وكان الاساس في هذا الاتفاق.ان الأراضي المحتلة أراض عربية ، يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء التي عليها أن تعمل على تأمين انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية من الأراضي العربية المحتلة بعد عدوان ٥ حزيران . ومن هنا بدأ الهاجس الأول للملك فيصل وللرؤساء العرب .

اجتمع وزراء المال والاقتصاد والبترول العرب قبيل إنعقاد القمة ، وأوصوا بإمكانية استخدام وقف ضخ البترول كسلاح في المعركة . ولكن المجتمعين في مؤتمر القمة رأوا ، بعد دراسة الامر ملياً ان الضخ نفسه يمكن أن يستخدم كسلاح إيجابي وذلك باعتبار البترول طاقة عربية يمكن ان توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التي تأثرت بالعدوان مباشرة . ولتمكينها من الصمود في المعركة . قرر المؤتمر على هذا الأساس استئناف ضخ البترول باعتباره طاقة إيجابية يمكن تسخيرها في خدمة الأهداف العربية ، الاسهام في تمكين الدول العربية والتي تعرضت للعدوان ، وفقدت نتيجة لذلك موارد إقتصادية ، من الصمود «لإزالة آثار العدوان» . هكذا ، فقد اسهمت الدول المنتجة للبترول من تمكين الدول التي تأثرت بالعدوان ، من الصمود أمام أي ضغط اقتصادي .

عند منتصف سنة ١٩٧٢ ، وبعد طرد الخبراء السوفيات من مصر ، تزايد التقارب بين القاهرة والرياض ، وازدادت ، بالتالي ، امكانية احتمال استعمال سلاح النفط للضغط على اميركا للتخفيف من انحيازها إلى جانب اسرائيل . وكان هناك تصور عام مشترك باستمرار مصر في استنفاد الحلول السلمية المدعومة بالنفط كعامل مؤثر في هذا المجال . وكان لا بد ، في حال اخفاق هذا البديل ، من تحرك مصر عسكرياً ، ومن ثم قيام السعودية بالحد من زيادة الانتاج النفطي . وفي حال استمرار انحياز اميركا نحو اسرائيل ومساندتها لها بعد نشوب المعارك ، فإن قرار المقاطعة كان وارداً في ذهن كل من الملك فيصل والرئيس انور السادات .

ومع زيادة المساعدات الاميركية إلى اسرائيل في خريف عام ١٩٧٢ ، كان الكاتب البريطاني روبرت لايسي يقول في «كتابه عن السعودية» ، ان الملك فيصل قرر زج سلاح النفط في ازمة الشرق الاوسط . . . وان السادات اكد للملك فيصل ، بصفة سرية : «ان الحرب هي الحل الوحيد لحل الازمة المستعصية مع اسرائيل ، وان الملك وافق على ذلك» . وتمت ، على اثر ذلك ، الاتصالات مع بقية حكام بلدان الخليج العربي . واستطاع العاهل السعودي ، في اوائل ١٩٧٣ ، الحصول على ما يقارب ٥٠٠ مليون دولار اميركي لشراء الاسلحة لمصر ، كما حصل على مبلغ مماثل لسد العجز في ميزان المدفوعات المصري ، بالاضافة إلى ٢٥٠ مليون دولار لتسديد الحصص المتفق عليها في مؤتمر القمة في الخرطوم في ايلول ١٩٦٧ .

وحصل الرئيس السادات على وعد من الملك فيصل ، في حال بدء الحرب ، بالحد من الامدادات النفطية لاي جهة تساند اسرائيل . وقرر الملك فيصل شن حملة دبلوماسية واسعة مستخدماً معها ، بدقة وحذر ، ثقل البترول السعودي والعربي من اجل الوصول إلى حل عادل وشامل لازمة الشرق الاوسط . وكان الهدف السياسي الذي اعتمده جلالة الملك فيصل في ذلك ، ايقاف الانحياز الاميركي لاسرائيل ، ودفع واشنطن إلى تبني دوراً اكثر ايجابية في المنطقة .

رسم الملك فيصل خطوطاً محددة لاستراتيجيته الجديدة ، عمل على منح الولايات المتحدة الاميركية الفرص السياسية الملائمة والوقت الكافي لاعادة النظر في سياستها الشرق اوسطية ، وقد رافق ذلك حملة اعلامية واسعة النطاق لشرح وجهة



□ الملك فيصل بن عبدالعزيز □



□ عمر السقاف وزير خارجية السعودية □

نظر المملكة العربية السعودية للرأي العام العالمي ، ولمحاولة الاستفادة منه في تحقيق الاهداف المبتغاة من هذه الاستراتيجية . وكانت هذه السياسة هي المرة الأولى التي تربط فيها السعودية بين سياستها لتصدير النفط إلى الولايات المتحدة ، وسياسة واشنطن في الشرق الاوسط .

استمر الملك فيصل في جهوده الحثيثة في محاولته لاقناع المسؤولين في واشنطن عن جدية حديثة في اقحام ثقل السعودية النفطي وراء ايجاد حل عادل لازمة الشرق الاوسط . ولقد شرح السيد عمر السقاف ، وزير الخارجية السعودية ، في خطاب له في البرازيل في اوائل حزيران ١٩٧٣ ، اهداف السعودية وخططها بعدم زيادة الانتاج النفطي الا اذا غيرت الولايات المتحدة سياستها المنحازة نحو اسرائيل .

قرر الملك فيصل ، خلال تلك المرحلة ، تشكيل مجلس النفط الاعلى لرسم الخطوط الرئيسية للسياسة النفطية السعودية في اطارها الجديد ، وكان المجلس برئاسة الامير فهد بن عبد العزيز ، النائب الثاني ووزير الداخلية وتقرر اعتماد سياسة نفطية استراتيجية للسعودية تؤدي إلى «استعمال الضغط على الولايات المتحدة بشكل تدريجي» .

ويقول الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه (الطريق إلى رمضان) « ان الملك فيصل وعد الرئيس حافظ الأسد ، في آخر لقاء بينهما في مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر في ٦ أيلول ١٩٧٣ ، إنه إذا رأى إستخدام النفط في المعركة ، فله أن يستخدمه» ، وأضاف :« ولكن اعطنا وقتاً كافياً ، لاننا لا نريد ان نستخدم البترول كسلاح في معركة لا تستمر أكثر من يومين أو ثلاثة أيام ثم نتوقف ، وإنما نريد معركة تستمر مدة تكفي لتعبئة الرأي العام العالمي» .

الخبر العام حرب تشرين عام ١٩٧٣

كانت الساعة تقارب الثانية بعد الظهر ، من السادس من تشرين الأول من سنة ١٩٧٣ ، عندما دعاني الرئيس تقي الدين الصلح طالباً ابلاغ الوزراء الدعوة إلى انعقاد مجلس وزراء استثنائي في القصر الجمهوري في بعبدا ، الساعة السابعة مساء لتدارس الموقف اللبناني من الاعتداء الاسرائيلي الواسع على سوريا ومصر .



□ الرئيس حافظ الأسد □

وكانت اذاعة القاهرة ، قد بدأت تعلن ، في ذلك الوقت ، عن ان العدو الاسرائيلي قام باعتداء على سوريا ومصر فجابهته القوى العربية برد قوي ، وان القوات المصرية قد حررت بعض المواقع الهامة في الضفة الشرقية من القناة وان القوات السورية تمكنت من استعادة بعض المواقع في جبل الشيخ ومرتفعات الجولان .

أجريت الاتصالات اللازمة ، وتحضرت للجلسة المذكورة وكلي خوف من أن يقدم لبنان ، تحت طائلة الاضطرار والرد على العدوان الاسرائيلي على دخول تلك الحرب التي إندلعت ، بحيث ندفع الثمن الاعلى لتلك الحرب على اعتبار اننا الشقيق الاضعف وكان الخيار الآخر أن يقف لبنان موقفاً حياديا ، يؤدي إلى اشتعال جبهته الداخلية مع الفلسطينيين ، الذين سيعتبرون في ذلكَ حائلاً دون مشاركتهم في

المواجهة إلى جانب سوريا ومصر ، وهو امر سيضطر الجيش اللبناني معه إلى مواجهتهم ، على اعتبار ان البلاد لا زالت تعيش مرحلة الحذر بعد صدام دام بين الفريقين .

مسؤولية . . واهلها

وقد تبين لي ، فور انعقاد الجلسة التي غاب عنها الامير مجيد ارسلان والاستاذ فؤاد نفاع ، والسيد طوني فرنجية والاستاذ ميشال ساسين ، ان الرئيس سليمان فرنجية ، يتصرف بحذر مترقباً الاسوأ ، وقد تجلى ذلك في النقاط التالية :

اولاً : تلقى الرئيس سليمان فرنجية اتصالاً من الوزير فؤاد نفاع ، الموجود في الامم المتحدة في نيويورك ، يتمنى فيه معرفة الموقف الرسمي اللبناني ليقوم باللازم في المحافل الدولية للتعبير عنه ، فأبلغه الرئيس فرنجية ان عليه ان يتخذ نفس الموقف الذي تتفق عليه سوريا ومصر .



□ حكومة الرئيس تقي الدين الصلح عام ١٩٧٣ □

ثانياً : ابلغ وزير الدفاع الاستاذ نصري المعلوف الحكومة ان السيد زهير محسن ، رئيس منظمة الصاعقة ، ابلغ السلطات العسكرية اللبنانية انه ينوي ارسال قوة فدائية إلى النبطية قوامها ٥٠٠-٦٠٠ فدائي للتسلل إلى الحدود الفلسطينية المحتلة للمشاركة في القتال ، وتمنى الوزير المعلوف على الرئيس تقي الدين الصلح ان يتصل بالسيد محسن ليبلغه عدم جدوى هذه العملية حتى لا يفتح المجال امام الطائرات الاسرائيلية والصواريخ لضرب المنطقة ، ذاكراً ان قائد الجيش ابلغه انه في حالة الاصرار على القيام بذلك فإن الجيش سوف يعمد إلى منعهم بالقوة . فما كان من الرئيس سليمان فرنجية إلا أن دعا إلى تفهم الوضع الفلسطيني النفسي الذي لا يمكن خنقه في تلك المرحلة عبر منعه من التحرك ، مطالباً الرئيس الصلح باجراء الاتصالات اللازمة للتمني على الفلسطينيين أن لا يتحركوا الا بالتنسيق مع الجيش ، حرصاً على مصلحتهم ومصلحة لبنان ، لأن الجيش اللبناني يستعد لكل الاحتمالات ، ولكنه يحتاج إلى تأمين ظهره حتى يعمل في حال طورت اسرائيل المعركة ، وهو يعتمد على حكمة رئيس الحكومة ووزير الدفاع للتفاهم مع الفلسطينيين بهذا الخصوص .

ثالثا : أجرى الرئيس تقي الدين الصلح اتصالاً مع السفير الاردني الذي ذكر ان لا معلومات رسمية لديه عما يجري ، كما اتصل برئيس وزراء الحكومة السورية فأبلغه بأن الاسرائيليين ابتدأوا الاعتداء ، وأن سوريا تخوض معركة على طول الحدود في الجولان متمنياً صمود الجيش اللبناني اذا حاولت اسرائيل النفاذ من الحدود اللبنانية ، كما اتصل الرئيس الصلح بالقاهرة برئيس الحكومة المصرية السيد عبدالقادر حاتم الذي أبلغه أن القوات المصرية عبرت القناة ، وان الرئيس أنور السادات في مركز القيادة ، متمنياً عدم مطالبة لبنان في الوقت الحاضر برفع الأمر إلى مجلس الأمن .

رابعا : استنفر الجيش اللبناني بكامل طاقاته وعدده ، وألغيت الاجازات على اطلاقها لتعزيز قوات المنطقة الجنوبية وهو مستعد للقيام بواجبه كاملاً ، واستنفرت وزارة الصحة العامة ، وخاصة في الجنوب ، لمجابهة الحالات الاستثنائية ، وأعلنت الحكومة بياناً : إن لبنان يمر بساعات عصيبة ويطلب من المواطنين ضبط النفس والالتفاف حول الجيش .

حقائق للتاريخ في جلسة مجلس الوزراء

في المقابل ظهر ، في تلك الجلسة ، عدة حقائق ومنها :

١ - ان الدولة اللبنانية فوجئت بالحرب ، ولبنان هو دولة من دول المساندة ، وليس في كل حال ، واحدة من دول المواجهة ، ولذلك فإن لبنان يتضامن مع الدول العربية الشقيقة ويقدم كل المساعدات اللازمة في مرحلة الحرب .

٢ - ان تلك الحرب أدت ، ككل حرب ، إلى إغلاق الحدود اللبنانية البحرية ، بالاضافة إلى الخوف على وسائل النقل الجوي والبري ، مما يعني ان امكانيات التموين تبقى محصورة بما هو موجود في البلاد .

٣ - ظهرت ازدواجية واضحة في الموقف الفلسطيني ، حيث أصدرت المقاومة قراراً بمنع الظهور المسلح تحت طائلة الاعدام ، بناء لطلب الدولة اللبنانية ، في حين توجه رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات إلى البقاع الغربي مع المقاومين وبدأوا بقصف الأهداف الاسرائيلية .

كان تقييم الحكومة اللبنانية ، في حال نشوب الحرب أو في حال اتساع مجالها ، فانه من الواجب اتخاذ أعلى درجات اليقظة والحذر في كل الأمور ، ولا سيما في الحالات التي يحتاج إلى مزيد من التنسيق بين قيادة الجيش اللبناني من جهة ، وبين منظمة التحرير الفلسطينية من جهة ثانية ، وفي هذا التقييم وردت الأمور التالية :

١ - أن لبنان لا يدخل في هذه الحرب الا اذا قررت القيادة العربية المشتركة بضرورة الاشتراك فيها .

٢ - اذا طلب إلى لبنان تقديم المساعدة فإنه يلبي كل المساعدة المطلوبة . وبما ان الاشقاء العرب- الذين دخلوا في الحرب- طلبوا من لبنان الصمود ، في وجه الاعتداءات الاسرائيلية ، لا اكثر ، وفي الباقي يتوجب على لبنان تامين الامور الداخلية بعيداً عن اي اختراق ممكن من اي جهة .

٣ - وانطلاقاً من ذلك ، فإن الحكومة طالبت الفلسطينيين بعدم الدخول في المعركة ، سواء كان ذلك بالقصف من بعيد ، او من خلال عمليات التسلل ، الا ان

الموقف الفلسطيني المعلن كان غير الفعل الفلسطيني الممارس يومها ، ولذا بذل لبنان ، حكومة وجيشاً ، اقصى درجات ضبط النفس مع الفلسطينيين .

وقد ظهرت ، في الجلسة ، ثلاثة مخاوف مشروعة وهي :

- الخوف من اي عمليات عسكرية من الفلسطينيين ، مما استوجب من لبنان الاتصال بالدول العربية من اجل ضبط التحركات الفلسطينية خارج نطاق التنسيق المطلوب .
- الخوف من خروج الخبراء الروس من مصر ، وكانت الاذاعة الاسرائيلية آنذاك قد بدأت تروج لمثل هذه الاخبار ، المقلقة في نفوس العرب .
- الخوف من أزمة غذائية ونقص في المواد الطبية لان البلاد لم تكن في حال جهوزية كاملة لمواجهة حرب او في حال توسعها .

مواقف أكيدة

ولم تختلف وجهات النظر ، في الجلسة الاستثنائية الثانية ، بعد ذلك بيومين عن الجلسة الأولى ، إذ أن لبنان ، كان قلباً وقالباً ، مع أشقائه العرب ، بعد ان ظهرت خرافة أسطورة الجيش الاسرائيلي الذي لا يقهر ، إلا انه لم يكن يدري ابعاد تلك الحرب المندلعة والمستمرة كي يستطيع تحديد مواقفه بوضوح ، ولذا قررت الحكومة السير فوق الالغام بدقة وحذر حتى لا ينفجر أي لغم منها بالوضع اللبناني الداخلي أو باتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل ، خاصة وان اسرائيل اعتبرت ان قبول هبوط طائرة سورية اضطرارياً في لبنان هو عمل عدائي ضد اسرائيل ! !

فكان الرد اللبناني عبر ثلاث خطوات :

أولا : استدعى الرئيس تقي الدين الصلح سفراء الدول الخمس الكبرى وابلغهم التهديد الاسرائيلي ، فابلغه السفير الاميركي ان بلاده مهتمة بسلامة حدود لبنان وساهرة على ذلك .

ثانياً : طلب لبنان عقد اجتماع للجنة الهدنة المشتركة بين لبنان واسرائيل لابلاغها ان انذاراتها وتهديداتها غير مقبولة ، وقد أجاب الاسرائيليون انهم يتفهمون الامر وخففوا من لهجتهم .

ثالثا : ارسل لبنان إلى سوريا أطباء وجراحين ومبنجين عدد (١٥٠) وممرضين وممرضات وسيارتي اسعاف تأكيداً على تضامنه العربي .

والمؤسف أن المقاتلين الفلسطينيين ، بقيادة ياسر عرفات لم يكتفوا باطلاق القذائف على الشريط المحتل بل بدأوا باصدار البلاغات التي تذاع بمكبرات الصوت في المخيمات .

كما اطلق بعض المسلحين منهم النار على طائرة مدنية ، واغتيل لبناني من آل الدكاش ، وكادت تنفجر معركة لولا حكمة الرئيس فرنجية .

وقد شغل بال الحكومة ، في تلك الفترة ، الاخبار المتناقلة عن تحرك الاسطول السادس من اليونان باتجاه الشواطئ اللبنانية - الاسرائيلية ، الا أن السفير الأميركي في بيروت قال للرئيس فرنجية بأن الامر لا يعدو كونه عملية استعداد لاجلاء الرعايا الأميركيين في اسرائيل في حال تعرضهم للخطر ، لأن الرعايا الأميركيين المتواجدين في لبنان تسهر عليهم الحكومة اللبنانية ، ولا مخاطر تهددهم وبالتالي فلن يصل الاسطول إلى المياه اللبنانية .

ضرب الرادار

وقد حاولت اسرائيل ، بعد مرور أربعة أيام على الحرب ، زجنا في المعركة ، لتحقيق انتصار هامشي ما يعوض عليها اضطرارها للتراجع على الجبهتين المصرية والسورية ، فوجهت انذاراً للبنان ، كما أسلفنا ، بسبب هبوط طائرة سورية فوق ارضه اضطرارياً ، ثم نفذت التهديد بقصف مواقع الرادار اللبنانية في البقاع فجرحت تسعة من العسكريين اللبنانيين وبدأت ترفع من وتيرة مواقفها المعلنة من لبنان .

عندها ، دعا الرئيس تقي الدين الصلح سفراء الدول العربية الموجودين في لبنان وأبلغهم ، بأن دور لبنان ، كدولة مساندة ، يتطلب منهم ابلاغ عواصمهم رغبته في وضع خطة مشتركة للدفاع في حال تطورت الحرب ، وان الجيش اللبناني صامد عند الحدود ، ومعنوياته مرتفعة ، وشارحاً لهم الواقع الفلسطيني وما يجري من قبل المقاومة الفلسطينية وكيفية تعامل الحكومة اللبنانية بصبر وأناة مع هذا الواقع .

وقد أبدى السفراء العرب ارتياحهم العام للموقف اللبناني ، كما وجه قداسة بابا روما رسالة إلى فخامة الرئيس يأمل فيها احقاق الحق واستتباب السلام في المنطقة ، وكانت بمثابة اشارة إلى أن الوضع الدولي في جو مساند للبنان ، وغير قابل باتساع رقعة المعركة لتشمل أرضه .

الأجواء الداخلية في ظروف الحرب

في هذه الأجواء ، قامت الحكومة بتحضير الشعب على ظروف الحرب والاحوال الطارئة ، وجندت سيارات الأطفاء والاسعاف والدفاع المدني ومباني الملاجئ والمستودعات اللازمة للمواد الطبية والمواد الغذائية الضرورية ، واطلقت حملة اعلامية للتبرع بالدم ، وقررت عدم السماح باعادة تصدير المواد الطبية الموجودة في المنطقة الحرة الا بإذن من وزير الاقتصاد الوطني ، وحددت أيام سير الشاحنات والسيارات الخاصة الصغيرة وفقاً لنظام المفرد والمزدوج ، والقيام باعلان حملة تبرعات المجهود الحربي ، وكانت تلك أول حركة عملية ، من نوعها ، لعيش ظروف الحرب . . . بعد مرور عشرة ايام على اندلاعها .

بعد مرور اثني عشر يوماً على اندلاع شرارة الحرب ، أدلى الرئيس الاميركي نيكسون بتصريح ضمنه الدعوة إلى وقف الحرب في حين رد الرئيس أنور السادات بخطاب دعا فيه إلى عقد مؤتمر للسلام لانهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة .

وكان ذلك دافعاً لانقسام الرأي الداخلي في لبنان حول حقيقة ما يجري ، في حين اعتبرت الحكومة اللبنانية ان المعركة تسير بشكل حسن ، وان مكاسب العرب تزداد يومياً ، وان تلك المعركة هي من أكبر المعارك في التاريخ من حيث العدد والآليات ، وان تصرف الرئيسين السادات والأسد هو تصرف رؤساء الدول من الطراز الأول ، اذ انه لأول مرة في التاريخ يقوم رئيس دولة يخوض حرباً هو المنتصر بها ، فيخطط للسلام وهو في المعركة ، ويستند في ذلك إلى مقررات الأمم المتحدة وميثاقها العام ، فيما رئيسة وزراء اسرائيل تقول ، وهي على طريق الهزيمة ، بأنها لن تبحث بوقف القتال والسلام الا بعد هزيمة الجيش العربي .

أما الرأي العام في الداخل ، فبدأ يتحدث عن احتمالات حصول اختراق ما على

الجبهة المصرية ، وان ذاك الاختراق هو الدافع للمطالبة بمؤتمر للسلام ، في حين بدأت بعض القيادات والقوى الفلسطينية واللبنانية اليسارية تتحدث عن الحرب ، وهي لا تزال مستمرة وفي أوجها ، بأنها «حرب تحريك لا حرب تحرير» وان تلك الحرب هي المقدمة لسلام يعقد بين مصر واسرائيل !

نصيحة الرئيس تقي الدين الصلح

وفي اليوم الثاني عشر للحرب استدعى الرئيس تقي الدين الصلح السفير الاميركي في بيروت وليم بافم ، وعقد معه اجتماعاً ، لمدة ساعتين ، لبحث الموقف الاميركي من أزمة الشرق الأوسط والحرب القائمة وقال له :

«نحن نشعر بالمرارة ، ونستنكر الموقف الاميركي الداعم لاسرائيل ، ونحن نقف



□ الرئيس سليمان فرنجية والرئيس تقي الدين الصلح وبينهما الوزير فهمي شاهين ود. عمر مسيكة، عام ١٩٧٣ □

معكم اليوم موقف النصيحة : لماذا لم تقف أميركا موقفها اليوم عندما احتلت اسرائيل نصف الاراضي الاردنية؟ انه حقاً موقف غريب لا ينم عن الشعور بالعدالة والحق ، عطفكم في الأساس على اسرائيل كان الهدف منه حماية مصالحكم ، ولكن . . . مع من توجد مصالحكم؟ مع العرب حتماً ، ولكن الا تلاحظون اليوم أن الدولة التي اعتمدتموها لحماية مصالحكم هي بحاجة إلى حمايتكم؟ وممن؟ من دول تود أن تكون لها معكم أفضل العلاقات ولا تنوي ، طالما انكم تقفون الموقف الصحيح ان تضر بمصالحكم» .

وتابع الرئيس الصلح : «قد تقولون بأن الروس يناصرون العرب ولذلك فأنتم مضطرون لمناصرة اسرائيل ، وأنا أقول لكم : أوقفوا مناصرتكم لاسرائيل وعندها لا يعود العرب بحاجة إلى مناصرة روسيا ، انكم بمناصرتكم المستمرة لاسرائيل ضد العرب تكثرون من خصومكم ويصير أصدقاؤكم في وضع حرج . . انا لا نزال إلى اليوم «نمون» على اللبنانيين وعلى الفلسطينيين الموجودين في لبنان حتى يلتزموا جانب الاعتدال ، ولكن إلى متى نستطيع الاستمرار بذلك يا ترى؟ ونصيحتي لكم بأن هذه هي فرصتكم الاخيرة لاصلاح موقفكم مع العرب والعدل والحق ، ويعود لكم ان تختاروا انكم دولة كبرى تغلب سياستها الداخلية على سياستها ومصلحتها الخارجية ، ونحن دولة صغيرة ومؤثراتنا الداخلية كثيرة وقوية ، ومع ذلك نتصرف دائما بما يحفظ سياستنا الخارجية ومصلحتنا الخارجية .



الفصل الثاني

النفط العربي في الحرب الاسرائيلية - العربية

حققت حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ ، العديد من المكاسب السياسية والاقتصادية للعرب ، ومكنتهم من استعادة الكرامة العربية التي ضعضعت مكانتها في العالم أثر هزيمة سنة ١٩٦٧ ، وتجسدت هذه الانتصارات في النقاط التالية :

أولاً : تحقيق وحدة الموقف العربي ، التي تجلت بالترابط الوثيق بين جبهات القتال ودول المساندة : هذا الترابط الذي ظهر في أوضح صورة في استخدام النفط سلاحاً ضاغطاً لاتفاق الحرب ، التي كان يمكن أن تستمر بعد قيام جسر جوي كامل بين ترسانة الولايات المتحدة الأميركية العسكرية والقواعد العسكرية الإسرائيلية . ولولا استخدام سلاح النفط لاستمرت إسرائيل ، بدعم غربي كامل ، في المعركة من أجل الانتصار الذي كانت تصر عليه رئيسة وزرائها ، وترغب في تحقيقه قبل اعلان وقف اطلاق النار ، أما الولايات المتحدة الأميركية فأرتأت ان تكتفي بالثغرات التي تحققت على الجبهتين المصرية ، والسورية ، من أجل الضغط ، في المستقبل ، بواسطة تلك الثغرات ، لكي تحقق لإسرائيل بالسلام ، ما عجزت عن تحقيقه بالحرب .

ثانياً : ظهور قوة العرب الإقتصادية والعسكرية والسياسية ، في الداخل كما في الخارج ، وهذه القوة هي التي دفعت بكثير من دول القارة الافريقية إلى قطع علاقاتها مع اسرائيل رغم أن معظم الدول الافريقية كانت واقعة تحت النفوذ الإسرائيلي المتغلغل فيها ، عن طريق البعثات الفنية والمشاريع الاقتصادية .

ثالثاً : فشلت اسرائيل في أن تحقق على الجبهة اللبنانية أي انتصار بديل عن الهزائم التي أصيبت بها على الجبهتين المصرية ، والسورية ، وكان هذا الفشل الإسرائيلي ، بحد ذاته ، انتصاراً للبنان في وحدة الموقف اللبناني الداخلي ، وحكمة كل من الرئيس سليمان فرنجية والرئيس تقي الدين الصلح في تنسيق الأمور بين لبنان وبين منظمة التحرير الفلسطينية .

مشروع السلام

كان العرب بحاجة إلى هذه الإنتصارات لاستثمارها في مشروع السلام المطروح بشأن المنطقة ، وذلك منذ زيارة سيسكو ، وقبله هنري كيسنجر ، وكانت دول المواجهة بحاجة إلى التعويض عن الخسائر التي فقدتها ، خلال المعارك ، والتدمير الذي طال بعض مناطق الصراع ، ومن هنا فقد صدرت الدعوة لانعقاد مؤتمر قمة عربي جامع . وهكذا ، فقد وجد لبنان نفسه بحاجة لاستطلاع آفاق الصراع وأبعاد ما يجري في المنطقة ، خاصة وان الحرب شكلت عامل مفاجأة له من جهة ، كما أنها طالته ببعض شراراتها في الجنوب .

قرر الرئيس تقي الدين الصلح ، عندها ، القيام بجولات داخلية ، وعربية ، وعالمية ، لتحقيق ما يحتاجه لبنان من استطلاع لافاق الصراع وأبعاد ما يجري ، فقام أولاً بزيارة إلى الجنوب اللبناني في الثالث من تشرين الثاني ، متفقداً المناطق الحدودية ، وعاد من هذه الجولة حاملاً مطالب المواطنين بانشاء الملاجىء ، ودفع التعويضات عن الأضرار الناتجة عن الاعتداءات الإسرائيلية ، وبناء المدارس ، وارسال لجان لاستلام محاصيل التبغ ، وشق الطرقات الزراعية ، وتمديد شبكة هاتف آلي ، وبناء بعض المستوصفات . ثم قام بعدها بجولة عربية ، وقد بدأ هذه الجولة في القاهرة حيث أعرب المسؤولون المصريون عن تقديرهم لموقف المسؤولين اللبنانيين ، وعقد الرئيس تقي الدين الصلح هناك اجتماعاً مع الرئيس أنور السادات ، في حين تم اجتماع آخر بينه وبين وزير الخارجية اللبنانية من جهة ، وبين وزير الخارجية المصري من جهة ثانية ، وفي هذين الاجتماعين بحث في موضوع تنسيق المواقف العربية ، وموضوع التضامن العربي ، لمناسبة زيارة كسينجر وسيسكو إلى المنطقة ، وقد قال

وزير الخارجية المصري : «تبين لنا ان اسرائيل تحاول تأخير الحلول ، وكسب الوقت ، ومن المفروض ان يبدأ مؤتمر السلام في جنيف في العاشر من كانون الأول - ديسمبر - المقبل ، ويجب أن يسبق ذلك تنفيذ البنود الستة الواردة في الإتفاق الأخير المعقود بين العسكريين المصريين والإسرائيليين بشأن وقف اطلاق النار» .

واقترح الوزير المصري أن يشترك لبنان في مؤتمر السلام ، وأضاف «اذا اشتركتم في مؤتمر السلام يمكن أن تربحوا من دون خسارة . فاذا نجح المؤتمر فانكم تربحون النتائج الايجابية للإتفاق ، واذا لم ينجح تعودون إلى وضعكم الحالي الذي ترعاه اتفاقية الهدنة . اما اذا لم تشتركوا في المؤتمر ، وتوصل المؤتمر إلى نتائج إيجابية ، فان المشكلة تبقى قائمة بين لبنان واسرائيل ، في حين تنتهي بينها وبين الدول العربية الأخرى» .
وقال الرئيس الصلح نقلاً عن الرئيس السادات ان الأميركيين حرصوا خلال لقاءاتهم به ، على معرفة مطالب الفلسطينيين ، والحدود التي يرغبون بالوصول اليها ، ومن سيمثلهم في مؤتمر السلام المنتظر عقده قريباً .

الموقف الأميركي

بعد هذه الجولة ، اجتمع الرئيس تقي الدين الصلح في لبنان ، مع المبعوث الأميركي سيسكو ، وعاد بعدها يحمل إلى مجلس الوزراء الانطباعات التي خرج منها من هذا اللقاء ، وهي حسب قوله :

١ - حرصت الإدارة الأميركية على معرفة انطباع لبنان عن موقف مصر من اميركا ، وعن ثقة المسؤولين المصريين بالإدارة الأميركية ، وقال الرئيس : «نعتقد ان ثقة مصر بكم اكثر من اللازم ، ويجب ان تحرصوا على هذه الثقة ، بما يساعد فعلاً على احلال السلام في منطقة الشرق الأوسط» .

٢ - قال المبعوث الأميركي سيسكو : «ان أوروبا تقدم للعرب عاطفة ، وروسيا تقدم السلاح ، اما نحن فنقدم السلام» وهنا قال الرئيس الصلح : «لولا اميركا لما احتجنا إلى السلام» .

٣ - أوضح السيد سيسكو «ان الحرب الأخيرة أثبتت أن وجود اسرائيل مدين

لأميركا ، وقد ظهر ذلك للعالم اجمع وللمسؤولين الإسرائيليين ايضاً» .

٤ - بدأ تحول في الموقف الأميركي من الفلسطينيين إذ ان الأميركيين كانوا يعتبرون الفلسطينيين «مخربين» اما اليوم فانهم يعتبرون ان حل قضية الفلسطينيين هو شرط أساسي لإحلال السلام في المنطقة ، وان هذا الحل يجب أن يكون مقبولاً من الفلسطينيين ، ويجب على العرب ان يساعدوا على ايجاد الحل بالتفاهم مع الزعماء الفلسطينيين ، واقناعهم بالاشتراك في مؤتمر السلام .

٥ - أكد الأميركيون ان الحدود بين لبنان واسرائيل هي الحدود النهائية المعترف بها دولياً» .

وظهرت في الاعلام الخاص في لبنان ، أثناء الحديث عن اجتماع الرئيس تقي الدين الصلح والمبعوث الأميركي سيسكو ، انتقادات معينة لعدم عقد اجتماع بين الرئيس سليمان فرنجية وبين السيد سيسكو ، وفي هذا المجال رد الرئيس فرنجية ، في مجلس الوزراء ، على المنتقدين بالقول :

- إن سيسكو لم يحضر ليفاوض ، بل لجمع الآراء حول مختلف جوانب المشكلة .

- ان سيسكو موظف في وزارة الخارجية ، ويجب مراعاة الرتب في الإتصالات ، خاصة ان السيد هنري كيسنجر زار بعض الدول ولم يحضر إلى لبنان .

وفي واقع الحال ، كان التركيز السياسي الأميركي ، في ذلك الحين ، منصباً على مصر وسوريا ، وليس على لبنان ، في هذه القضية .

القمة العربية

تقرر انعقاد مؤتمر القمة العربية السادس في الجزائر ، فطلب رئيس الجمهورية من الوزراء ، الرجوع إلى كتلهم وآراؤها ومطالبها ، في الخطوات والمطالب التي يجب ان يرفعها لبنان إلى ذلك المؤتمر .

وانعقد مجلس الوزراء اللبناني في التاسع عشر من تشرين الأول من سنة ١٩٧٣ ،

وابلغ رئيس الجمهورية إلى الوزراء ان الوفد اللبنانيَ إلى المؤتمَر ، سيضم إلى جانب دولة الرئيس تقي الدين الصلح :

- وزير الخارجية فؤاد نفاع ، ووزير الدفاع نصري المعلوف .
- مدير عام رئاسة الجمهورية بطرس ديب ، وأمين عام مجلس الوزراء عمر مسيكة .
- أمين وزارة الخارجية نجيب صدقة ، ومدير الشؤون السياسية عادل اسماعيل .
- السفراء انطوان فتال ، سعيد الهبري ، انطوان يزبك ، سليمان يونس .
- ويلحق بالوفد السادة : محمد عطاالله ، رياض طه ، بالإضافة إلى بعض الملحقين العسكريين .

وقد عرض الوزراء لمواقف كتلهم ومطالبها التي تركزت على الموضوعات التالية :

□ ان مشاركة لبنان في المؤتمر يجب ان تتمثل بدور رسول سلام بين الدول العربية ، ومن هنا فان المطلوب ان يشكل الرئيس تقي الدين الصلح حجر الثقل في تقرير الموقف العربي المناسب .

□ الإنتباه من محاولة أميركية لإحياء ما يعرف بمشروع جونسون ، هذا المشروع الذي يسعى إلى تحقيق الاطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية .

□ ربط الموقف اللبناني بموقف الدول المجابهة ، وضرورة انسجامه مع موقفي مصر وسوريا بشكل خاص .

□ حصر الموضوعات التي ستبحث بالإنسحاب عن الأراضي المحتلة ، وحل القضية الفلسطينية .

□ لا ضير من معارضة من العراق وليبيا لما يجري ، إذ من الضروري ان يبقى بين العرب من لا يعترف بوجود اسرائيل .

□ ضرورة الإصرار على تطبيق القرار ٢٤٢ والقرارات الدولية .

□ انشاء اجهزة عربية اقتصادية ، واعلامية ، وسياسية ، وعسكرية ، مشتركة ، بل وقيادة عربية موحدة .

□ اغناء التحرك العربي على صعيد الإعلام الدولي .

□ ضرورة الاصرار على مشاورة لبنان في كل ما يجري ، وذلك استناداً إلى ميثاق جامعة الدول العربية ، وميثاق الدفاع العربي المشترك .

وللحقيقة والتاريخ اقول ، إن الردود التي ذكرها الرئيسان سليمان فرنجية وتقي الدين الصلح ، في تلك الجلسة ، يمكن اعتبارها من أهم القرارات الصحيحة للوضع السياسي العربي حتى اليوم ، كونها تدل على مدى وعي القيادات اللبنانية ، وادراكها المخاطر العملية الجارية في المنطقة ، وحركة الساحة كلها في مواجهتها . كما أنها تشكل ، ولا تزال إلى اليوم ، خلاصة الموقف اللبناني الواضح والصحيح من كل ما يجري في موضوع السلام العربي الإسرائيلي ، وقد جاءت الردود التوضيحية من خلال ، الرئيس سليمان فرنجية على الوزراء وآرائهم بشأن المطالب التي يجب رفعها

إلى مؤتمر القمة العربي في الجزائر ، وتوضيح الرئيس تقي الدين الصلح لنتائج زيارته للمملكة العربية السعودية ، والموقف اللبناني السعودي من ذلك المؤتمر .

حديث عن «التوطين»

لقد تخوف الوزير الدكتور البير مخيبر ، في تلك الجلسة ، من حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني ، فكان بذلك أول رأي لبناني رسمي سمعته حول التخوف من ان يقرر الفلسطينيون حقهم من الاقامة بغير أرضهم ، وهو ما عرف فيما بعد في لبنان تحت صفة «التوطين» وقد رد الرئيس فرنجية يومها قائلاً :

– ان اللورد كارادون صاحب مشروع القرار ٢٤٢ ، أتى اليوم بمشروع للتعويض على الفلسطينيين ، لكن من دون تحديد الأماكن التي يمكن أن يستوطنوا بها .

– لن تكون هناك مشكلة إذ لا يعقل لشعب ان يقرر مصيره في دولة ما من دون الإتفاق مع شعب هذه الدولة ، وتقرير مصير الشعب الفلسطيني مرتبط أساساً بالأرض الفلسطينية المحتلة .

كما أجاب الرئيس فرنجية الوزير نصري المعلوف حول ضرورة استشارة العرب للبنان في الحرب قائلاً :

- «لو عمد السادات إلى مشورة العرب في بدء الحرب ، لأختلفت الآراء ، ولما وصلنا إلى نتيجة ، كما أن الاستشارة لتحديد موعد وخطة القتال أمر غير معقول لأنه سيؤدي إلى خلاف في الرأي ، وتسرب أنباء الخطة إلى العدو ، التشاور يجب ان يبقى في موضوع الاستعداد الدائم للحرب ، اما التشاور بشأنها فيجب ان يحصر بدول المواجهة فقط» .

موقف المملكة العربية السعودية

أما الرئيس تقي الدين الصلح فقال : «ان زيارتي إلى المملكة العربية السعودية ، ومقابلتي لجلالة الملك فيصل ، هي حلقة من سلسلة الزيارات التي قمت بها إلى الدول العربية ، وأشير في هذا المجال إلى عدة نقاط أساسية :

أ) - لدى المملكة العربية السعودية سياسة ثابتة تجاه لبنان منذ أيام الملك عبد العزيز ، ولكن لم يكن للبنان أبداً سياسة ثابتة تجاه السعودية ، وقد أصبحت هذه السياسة ثابتة منذ مطلع العهد .

ب) - بحثنا مع الملك فيصل حول مؤتمر القمة العربية ومؤتمر السلام ، والقضية الفلسطينية ، وتبين لي أن الملك فيصل يرحب بانعقاد مؤتمر للقمة العربية ، وأنه أوضح لوزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر ، ان السلام مرتبط بالإنسحاب من جميع الأراضي المحتلة ، وبحل القضية الفلسطينية ، وهذا لا يكون الا بإعطاء الفلسطينيين حق تقرير مصيرهم .

ج) - لم تعترف المملكة العربية السعودية أبداً بالقرار ٢٤٢ وهي لن تعترف به ، ولكنها لا تعارض الدول المعنية في تطبيقه» .

موقف لبنان تجاه مؤتمر السلام

ومن جهة أخرى ، ركز الرئيس تقي الدين الصلح على أربع نقاط تجسد الخلاصة الصحيحة لحرب تشرين ومؤتمر السلام الذي بدأ الحديث عنه بعدهما بقوة فقال :

١ - ينعقد مؤتمر القمة العربية ، بعد ظروف حرب مؤاتية لصالح العرب ، ولقد كسب العرب في هذه الحرب احترام العالم ، وان كفتي الحرب والسلام لا تزالان متوازيتين . اما بالنسبة لمؤتمر السلام فقد نشأت الفكرة بالأساس لحل القضية الناتجة عن حرب ١٩٦٧ ، ثم توسعت لتشمل القضية الفلسطينية ، ومهما تكن نتائج هذا المؤتمر ، فان قضية العرب هي قضية فلسطين ، ومؤتمر السلام هو مرحلة من مراحل الحرب الطويلة التي لا تنتهي ، في ضمير العربي ، إلا بزوال دولة اسرائيل .

٢ - حضورنا مؤتمر السلام ضروري مع الدول المجابهة وممثلي الشعب الفلسطيني ، وحضورنا هذا يعطينا كرسياً مضموناً نجلس عليه اذا شئنا .

٣ - ان القضية الفلسطينية هي قضية أساسية ، ونحن نهتم بها باعتبارنا دولة عربية معنية لها علاقة مباشرة بالفلسطينيين .

٤ - ليس ما يمنع حصول خلافات بين العرب ، حول مؤتمر القمة بحيث يعارض البعض ويدل على الأخطاء ، شرط ، أن لا يؤدي ذلك إلى الفرقة .

والحق يقال ، إن هذه المواقف ، لا تزال هي الأبعد نظراً في السياسة العربية تجاه السلام في المنطقة ، من كل ما سمعناه حول الحرب والسلام منذ تشرين ١٩٧٣ وحتى اليوم ، مروراً بمؤتمر مدريد ، واتفاقيات أوسلو والعقبة .

وقد كان لبنان ، من خلال قياداته ، أكثر تحسساً بالمواقف المطلوبة منه في ظروف الحرب ، والمواقف التي يجب ان يعلنها بالنسبة للسلام .

مؤتمر القمة العربية في الجزائر

انعقد مؤتمر القمة العربية في الجزائر ما بين ٢٦ - ٢٨ تشرين الأول سنة ١٩٧٣ ، وشاركت فيه من خلال تسميتي عضواً في ذلك الوفد ، وكان لبنان العضو المدلل في المؤتمر ، وحظي الرئيسان سليمان فرنجية وتقي الدين الصلح بالحفاوة والتكريم والتقدير من جانب كل الرؤساء العرب .

لقد ثبت أن الموقف اللبناني أوسع بكثير من الحدود الجغرافية للبنان ، وان دور لبنان

أكبر بكثير من دولة مساندة ، وكان هذا المؤتمر من أكثر المؤتمرات العربية نجاحاً ، إذ كان حازماً بلا تهديدات ، المواقف فيه موحدة بلا مزايدات ، وقراراته واضحة بلا شروط متبادلة بين أعضائه ، وقد تم الاتفاق على جملة مبادىء اتفق على سريتها .

تركزت نقاشات هذا المؤتمر على النقاط التالية :

□ في الموضوع الفلسطيني : كل ما هو خارج حدود مصر من سيناء ، والجولان في سوريا ، تبدأ منه حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه .

□ في الصراع مع إسرائيل : كان لإسرائيل نقاط استراتيجية تعتمد عليها لضرب العرب فجاءت النتيجة عكس ما تريد مثل :

- خططت إسرائيل لضرب كل دولة عربية على حدة ، فكانت المعركة على جبهتين .

- ركزت على الفرقة بين العرب ، فظهر العرب في المعركة وحدة كاملة .

- ركزت إسرائيل باستمرار على الحرب القصيرة ، لأنها تخاف الحرب الطويلة لتأثيرها عليها عسكرياً ونفسياً واقتصادياً ، فكانت الحرب الطويلة ووقف اطلاق النار الذي يعتبر هدنة مسلحة .

- كانت اسرائيل تعتقد ان الحرب هي على الجبهات فقط وان عمق اسرائيل آمن ، فتبين لها انها مهددة في العمق وقد أطلق عليها صاروخ «ظافر» فكانت نتائجه ممتازة .

- حرب الاستنزاف كانت مكلفة لها ، لأن ضحاياها أكثر عدداً من الحرب السريعة ، وبالنسبة لعدد العرب تعتبر اسرائيل ان خسارة كل اسرائيلي بمثابة عشرة من العرب .

- استخدام سلاح البترول ، أثبت أنه اخطر سلاح يمكن أن يستعمله العرب واستعماله بحكمة ، وكانت له نتائج ممتازة في العلاقات الدولية .

- تبين ان الإدارة الأميركية هي تحت السيطرة الصهيونية اما الشعب الأميركي فقد

ايقظه سلاح البترول على مصلحته الشخصية كمواطن .

- أصبحت دول أوروبا تعترف بأن الدول العربية المنتجة للنفط هي دول ذات عالمية يمكنها أن تستعمل سلاح النفط لإحقاق حقها وحق الأمة العربية .

- تقرر انشاء بنك عربي لمساعدة افريقيا ، وذلك أثر موقف الدول الافريقية من اسرائيل على الرغم ما قدمته لها اسرائيل من أن هذا البنك عبارة عن مصرف تجاري عربي - افريقي لتمويل المشاريع الاقتصادية في افريقيا بعد تقييمها اقتصادياً .

وقرر مؤتمر القمة العربية :

١ - التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيه (حزيران) ١٩٦٧ ، وعدم التنازل أو التفريط في أي جزء من هذه الأراضي أو المساس بالسيادة الوطنية عليها .

٢ - الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

٣ - قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام وذلك وفي ما أكدته مقررات القمة العربية السابقة .

٤ - الاستمرار في استخدام النفط سلاحاً في المعركة على ضوء مؤتمر وزراء النفط العرب . . . .

٥ - العمل على أن تغير الحكومة الأميركية موقفها المنحاز لإسرائيل ، وتنبيهها إلى ما يترتب على الاستمرار في سياستها الحالية من مخاطر على مصالحها في المنطقة العربية . ومضاعفة الجهود على مستوى الشعب الأميركي وأجهزة اعلامه المختلفة لتوضيح عدالة القضية العربية ومخاطر انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل على مصالح الشعب الأميركي والأمن والسلام الدوليين .

٦ - تحقيق تنسيق سياسي وعسكري واقتصادي عربي فعّال ، بما يؤدي إلى تحقيق تكامل عربي في مختلف المجالات ، وعدم قبول أي محاولة لتحقيق أي تسويات سياسية جزئية وانطلاقاً من قومية القضية ووحدتها .

الضغوط والنتائج

اعتبرت الإدارة الأميركية أن جميع الضغوطات العربية ، بما فيها مقاطعة النفط ، لن تؤدي إلى اخضاع اميركا تحت أي شكل من أشكال الضغط أو التهديد عليها ، وانها لن تستخدم مساعيها الحميدة في احلال السلام في الشرق الأوسط ، قبل رفع الحظر النفطي العربي . لقد عملت الادارة الأميركية على تطويق النتائج البعيدة المدى المترتبة عن القرارات العربية التاريخية في تشرين الأول ١٩٧٣ ، بالنسبة لرفع أسعار النفط الخام وتخفيض الإنتاج ، وقامت تتبنى استراتيجيات جديدة لتحقيق الإستقلال الذاتي الأميركي في مجال الطاقة ، وتأسيس تكتل جديد للأقطار الصناعية المستهلكة للنفط ضد الأقطار المنتجة ، واستغلال الفرص الجديدة المتاحة في الشرق الأوسط لتوسيع رقعة النفوذ الأميركي في المنطقة .

كانت هناك إلى جانب هذه المواجهة ، مواجهة أخرى بين اميركا وبين الدول العربية . لقد قرر الوزراء العرب وفي اجتماعي وزراء النفط العرب ، الذي عقد في فيينا بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٣ بناء على تبني مجلس السوق الأوروبية المشتركة ، بياناً سياسياً ايجابياً تجاه المواقف العربية ، تخفيض الضغط على الأقطار الأوروبية ، والإستمرار في المقاطعة الشاملة لأميركا وهولندا .

شرح وزير النفط السعودي ، في اجتماع فيينا ، فلسفة السعودية تجاه المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة وأهدافها ، في تلك المرحلة ، وشرح المشروع الذي اقترحه ، باسم مصر والسعودية ، فقال : «ان مثل هذا القرار سيوضح للشعب الأميركي ان متاعبه ستنتهي اذا وافقت اسرائيل والتزمت بجدول زمني للإنسحاب الشامل وسيقضي على محاولة اسرائيل عرقلة اجتماع مؤتمر السلام ، وسيزود أميركا بحجة قوية للضغط على اسرائيل ، مع توضيح أن الحظر سيعود اذا امتنعت اسرائيل عن تنفيذ أي مرحلة من مراحل الإنسحاب ، علماً بأن تخفيض الانتاج مستمر في جميع الحالات ، وبعد بدء تنفيذ جدول الإنسحاب الشامل يجتمع وزراء البترول العرب لوضع جدول لرفع الحظر تدريجياً مع مراحل الإنسحاب ، على ان ينص في القرار على أن يكون الإنسحاب شاملاً من جميع الأراضي العربية التي احتلت منذ عام

١٩٦٧ ، وفي مقدمتها مدينة القدس» . وفي اجتماع الوزراء المذكور قال الوزير السعودي : «ان أوروبا أدركت أن لها مصلحة حقيقية في تسوية الأزمة ، ومن هناك جاء اعلان دول السوق تأييدها للقرار ٢٤٢ . . . اما بالنسبة للولايات المتحدة فانه من المفيد ان تدفع اميركا إلى التصرف على النحو الذي نريده فمثلاً اذا انعقد مؤتمر السلام واتفق على جدول زمني للإنسحاب توقع عليه اسرائيل وتضمنه أميركا ، يمكن عندئذ ان نوقف المقاطعة» . تجاه هذا الموقف العربي المتشدد قام وزير الخارجية الأميركية كيسنجر باعطاء تصريح ، في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٣ قال فيه : «ان الولايات المتحدة تفكر جدياً لاتخاذ خطوات مضادة ضد الأقطار المنتجة للنفط اذا ما استمرت المقاطعة النفطية» . وكان هذا أول تحذير علني ضد الأقطار النفطية ، بعد سلسلة من الإنذارات الخاصة والسرية . وبعد مدة قصيرة ، تعهد الرئيس السادات مع كيسنجر ، بتاريخ ١٤/ ١/ ١٩٧٤ ، توقيع اتفاقية فك الإشتباك ورفع الحظر النفطي قبل ٢٨/ ١/ ١٩٧٤ ، موعد الخطاب السنوي لرئيس الجمهورية الأميركي أمام الكونغرس . أما كيسنجر فلم يكن متفائلاً مثل السادات ، وذلك نتيجة قناعته بأن رفع الحظر لم يكن بتلك السهولة نتيجة للفيتو السوري . لقد سبق ان طالب الرئيس حافظ الأسد في ٢١/ ١/ ١٩٧٤ ، بحق استعمال سلاح النفط لصالح سوريا ، مثلما كان هذا الخيار متوافراً لمصر ، ولم يتوقع رفع المقاطعة قبل انهاء فك الاشتباك السوري - الإسرائيلي «كما يذكر كيسنجر في مذكراته .

وبالفعل فان السعودية ترددت في اعطاء جواب نهائي لواشنطن ، إلا أنها ، أبلغتها في النهاية انه لا يمكن رفع الحظر من دون اجماع عربي ، وقبل فك الإشتباك على الجبهة السورية . وتبع ذلك تفاعلات سياسية ودبلوماسية بين واشنطن وبين الرياض ، بين رد ورد فعل . . . وبين واشنطن وبين القاهرة . . . وفي ٦ شباط ١٩٧٤ أوفد الملك فيصل الوزير عمر السقاف إلى دمشق ، ومعه اقتراح بعقد قمة عربية مصغرة (السعودية والجزائر وسوريا ومصر) . وبعد التشاور تم الإتفاق على عقد مؤتمر القمة هذا في الجزائر في ١٣/ ٢/ ١٩٧٤ . واعلمت مصر ، من جهتها ، ان المطالب الأميركية/ الإسرائيلية هي رفع الحظر النفطي قبل بدء المفاوضات وتسليم أسماء الاسرى الإسرائيليين . . .

عاد كيسنجر إلى المنطقة في آذار ١٩٧٤ ، ليبدأ رحلاته المكوكية بين دمشق وتل ابيب من أجل تحقيق فك الاشتباك بين قواتهما كي يتمكن ، لاحقاً من فرض رفع الحظر النفطي على الدول العربية .

عقد اجتماع وزراء النفط العرب في فيينا بتاريخ ١٨ آذار ١٩٧٤ . بحضور جميع الأقطار الأعضاء في منظمة الأوبيك ، باستثناء العراق التي كانت ما تزال مصممة على مقاطعة الاجتماعات ، ووافق المجتمعون ، باستثناء سوريا وليبيا ، على القرارات ، ومنها : رفع حظر تصدير النفط عن الولايات المتحدة ، على ان يعاد النظر في هذا القرار ، شأنه شأن القرارات الأخرى ، في اجتماع يعقده وزراء النفط العرب في القاهرة في ١ حزيران ١٩٧٤ وعقد الاجتماع المذكور في موعده حول الحظر النفطي حيث أصرت سوريا وليبيا على الاستمرار في مقاطعة اميركا رغم توقيع اتفاقية فك الاشتباك في الجولان في ٣١/ ٥/ ١٩٧٤ ، وقررت أغلبية المؤتمر الغاء تخفيض الانتاج بسبب توافر النفط في السوق العالمي .

حدود الحرية والسرية . . . والملف المسروق

مقررات مؤتمر القمة العربية بالجزائر ١٩٧٣ كانت مقررات سرية ، وقد اتفق على بقائها سرية ، لكن ، مع الأسف ، نشرت هذه المقررات في لبنان ، وتسربت إلى الصحافة العالمية من لبنان ، وفوجىء الرأي العام اللبناني والعربي بها منشورة في احدى كبريات الصحف اللبنانية ، فطلب قائد الجيش من النيابة العامة التحرك ، لما في هذا النشر من خطر ، ومن اساءة إلى صورة لبنان العربية ، فتحركت النيابة العامة ، وأوقفت صاحب الجريدة ، وصارت القضية بيد القضاء في أعلى درجاته ، أي لدى محكمة التمييز التي يحق لها ، وحدها ان تبت في صلاحية القضاء العسكري أو القضاء العدلي في القضية .

كانت ردة فعل الصحافة انها اتخذت موقفاً معادياً للحكومة ، تحت شعار رفض التوقيف الاحتياطي ، والدفاع عن حرية الصحافة ، وعوضاً عن أن يتخذ المجلس النيابي موقفاً داعماً للحكومة ولرئاسة الجمهورية فان الآراء انقسمت ، والمواقف

تشعبت ، رغم أن الملف صار بيد العدو الاسرائيلي الذي كان ينتظر مثل تلك الفرصة للاطلاع على المقررات السرية العربية .

وهكذا انعقدت جلسة مجلس الوزراء في الحادي عشر من كانون الاول ١٩٧٣ ، حيث نوقشت المسألة من كافة جوانبها ، حيث تقرر ترك الامر بيد القضاء اللبناني ، وإني أتذكر ، في هذه المناسبة ، حقيقة ما قيل حول موضوع سرقة ملف المقررات المذكورة ، ففي تلك الجلسة قال الرئيس تقي الدين الصلح : «ان لبنان لم يكن أصرح موقفاً ، واصدق عربياً ، مما هو عليه الان ، وفي رأيي أن نشر مقررات مؤتمر القمة العربية يضر بلبنان والعرب ، اما القول بأن المقررات ليست سرية لأن أمين عام الجامعة العربية أعلن عنها ، فهذا غير صحيح ، فالمقررات سرية ، والأمين العام لم يعلن عنها كلها ، وهناك عدد من هذه المقررات السرية لن يعلن عنها مهما كان شأنها ، ولا بد من الحفاظ على سريتها» .

وأضاف الرئيس الصلح : «عندما توجهنا إلى اللجنة النيابية الخارجية ، في مجلس النواب ، كان الملف معي للاستعانة به عند الاقتضاء ، وضعت الملف على الطاولة بالقرب مني ، والى جانب وزير الخارجية فؤاد نفاع ، وأثناء الاجتماع اضطررت لمغادرة الجلسة بسبب واجب تعزية ، وفي الطريق قلت لنفسي : الملف لا يزال في اللجنة ، فاتصلت هاتفياً فورا بوزير الخارجية ، فقال ان اللجنة انتهت من أعمالها ، فسألته عن الملف ، فقال : أليس هو معك؟ فأجبت بالنفي ، فذهب إلى المجلس النيابي ليبحث عنه ، فتبين أنه فقد ، وقد أجريت اتصالاً استعدت بعده الملف ، ولدى الاطلاع عليه تبين أن بيان المقررات السرية غير موجود في الملف ، عندئذ اتصلت بصاحب الجريدة وطلبت اليه أن يعيد البيان الذي أخذه المحرر الصحفي من الملف ، وقد أعاد اليّ البيان ، فقلت له : لا يجوز أن ينشر هذا البيان ، وفي اليوم التالي نشر البيان والمقررات في الصحيفة ! !» .

وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة الفصل الاساسي بين ما يمكن ان يشكل حرية الصحافة ، وما يمكن أن يشكل حدود المصلحة الوطنية العليا ، للصحافة حريتها ، ولكن على هذه الحرية ان تراعي المصلحة الوطنية العليا .

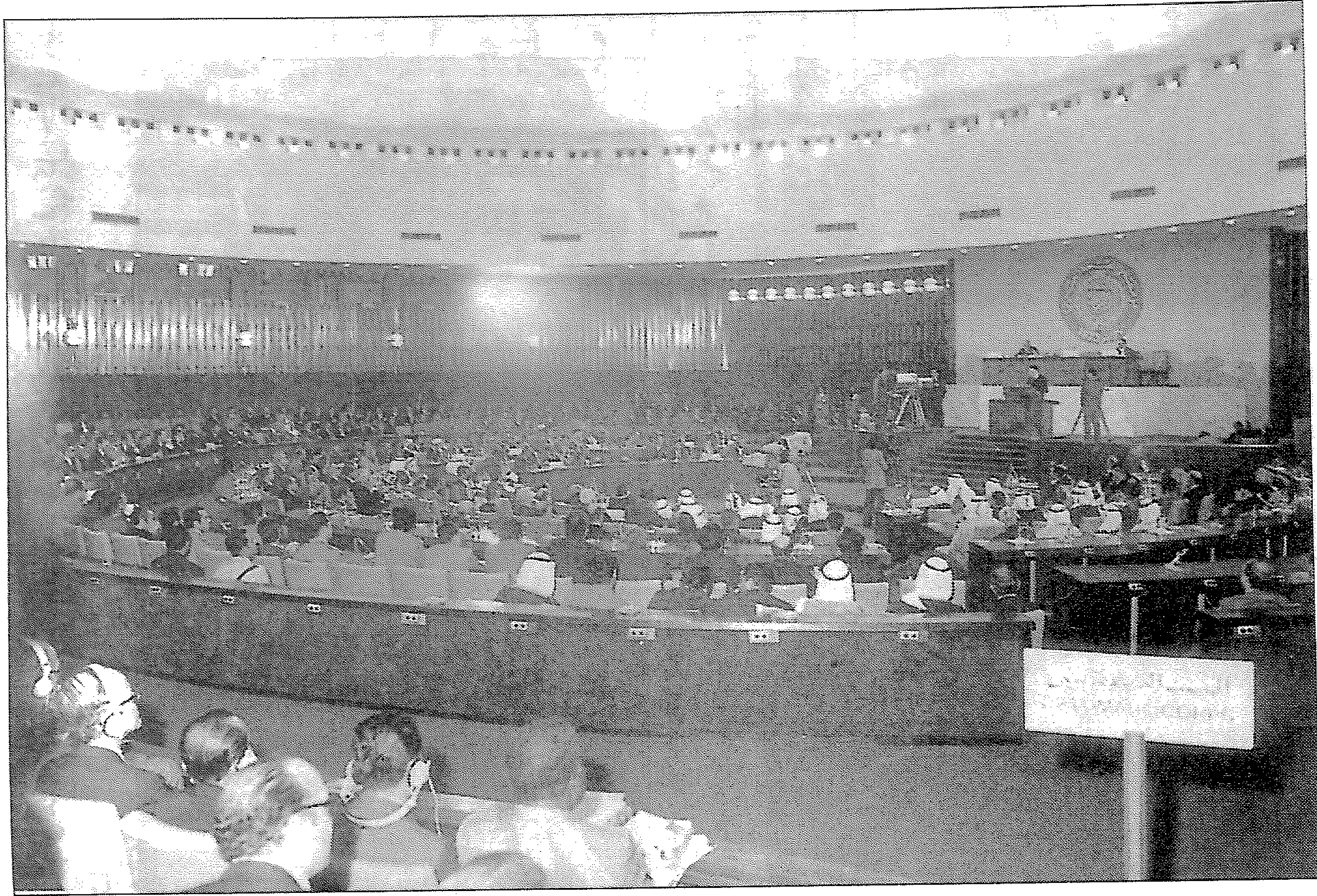
علق الرئيس فرنجية على هذه القضية الهامة غاضباً : «لم تعد هناك خطورة من القول بأن هذه المقررات هي سرية ، لأن المقررات أصبحت في كل حال ، بيد اسرائيل» .



□ الرئيس تقي الدين الصلح مع الامير فهد بن عبدالعزيز ويبدو فؤاد نفاع، وعمر مسيكة وعدد من اعضاء الوفد اللبناني (السعودية ١٩٧٣)



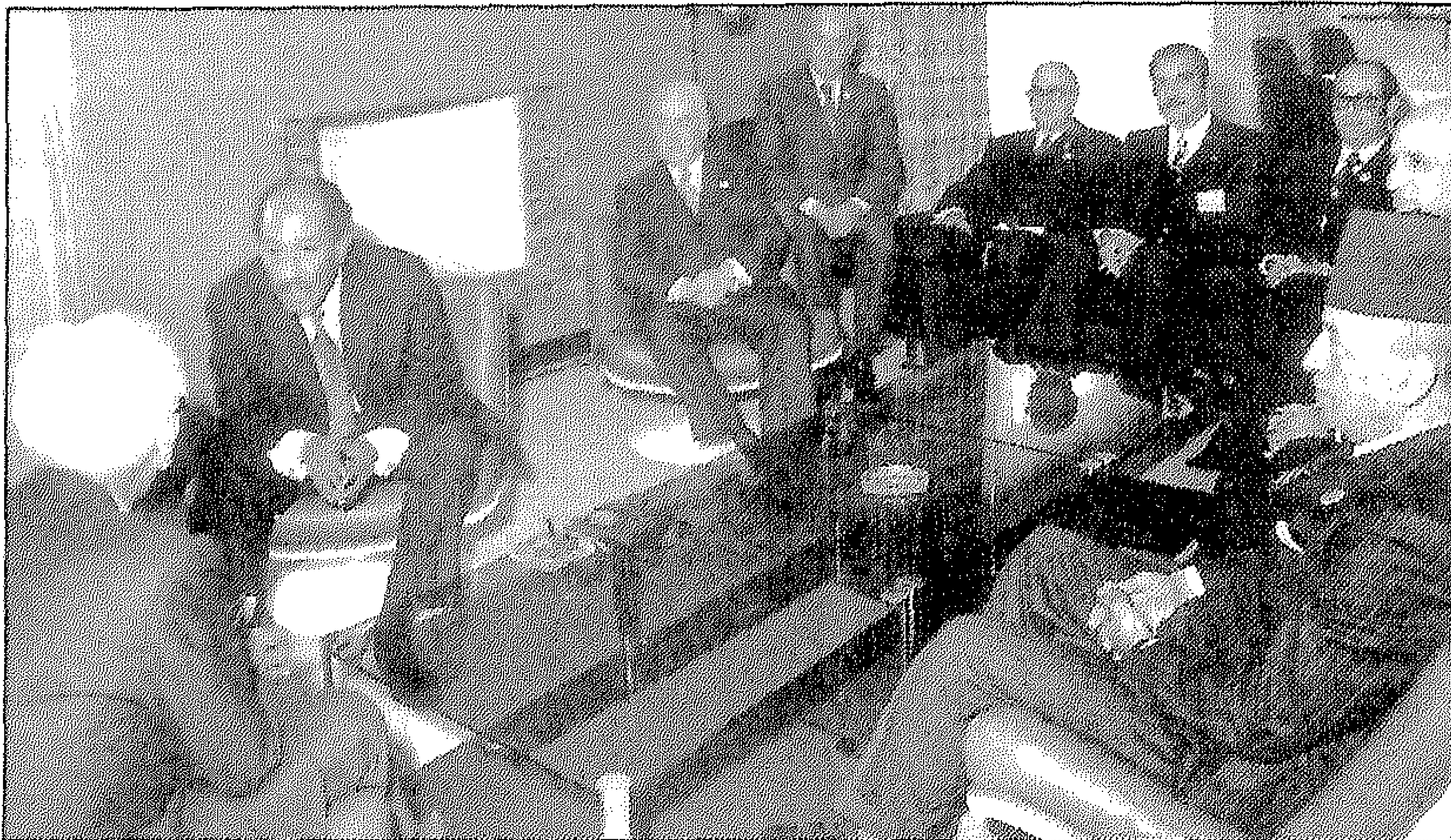
□ الرئيس تقي الدين الصلح يزور القاهرة ضمن جولة عربية لاستطلاع آفاق الصراع (القاهرة ١٩٧٣) □



□ مؤتمر القمة العربي في الجزائر (تشرين الثاني)عام ١٩٧٣ □



□ الرئيسان حافظ الأسد وسليمان فرنجية بحضور الرئيس تقي الدين الصلح وأعضاء الوفد: بطرس ديب، العقيد انطوان دحدح، د. عمر مسيكة، خليل عيتاني، محمد صبرا والوزير نصري المعلوف (عام ١٩٧٣ في الجزائر) □



□ الرئيس محمد أنور السادات والرئيسين سليمان فرنجية وتقي الدين الصلح والوفد اللبناني (عام ١٩٧٣ في الجزائر) □



□ الرئيس سليمان فرنجية والى يمينه: الرئيس تقي الدين الصلح والى يساره وزير الدفاع نصري معلوف ويبدو خلف الرئيس فرنجية محمد صبرا، نجيب صدقة وعمر مسيكة □

الفصل الثالث

خطة الولايات المتحدة الاميركية لاحلال السلام التدريجي

بدا واضحاً ، منذ حرب تشرين ١٩٧٣ ، ان الوضع العربي في المنطقة وفي تأثيراته على لبنان ، مقبل على تطورات كبيرة ، بدءاً من قرار مجلس الامن الدولي رقم ٣٣٨ ، الذي قضى في فقرته الاولى بوقف اطلاق النار فوراً ، ودعا في الفقرة الثانية إلى تطبيق القرار ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ ، وفي فقرته الثالثة إلى اجراء المفاوضات بين الفرقاء المعنيين من اجل إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط ، وهو ما كان قد سعى اليه الرئيس جمال عبد الناصر ، من خلال موافقته على مبادرة روجرز ثم على جولة غونار يارنغ في المنطقة ، قبل وفاته .

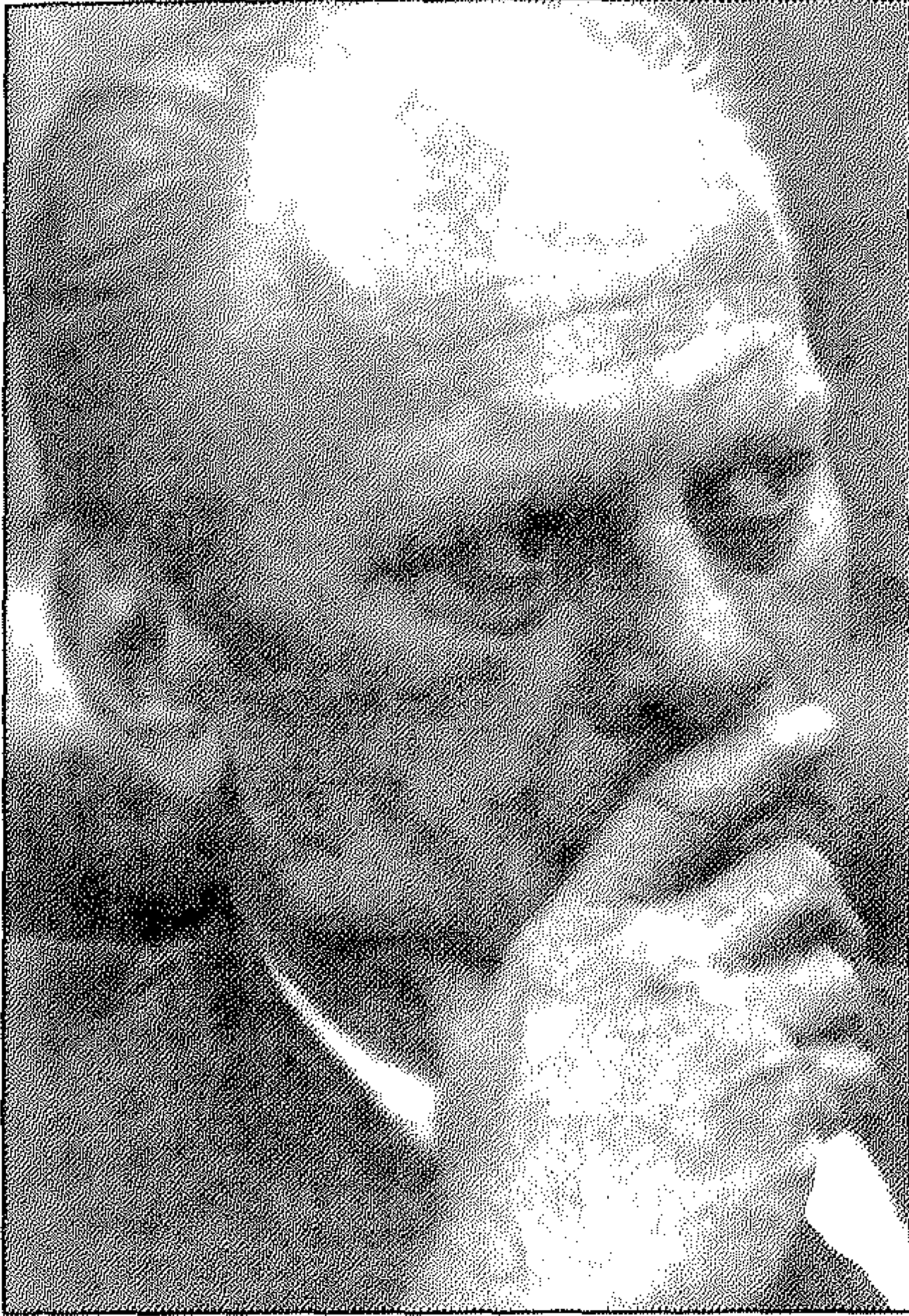
وقد ظهرت البوادر الاولى لتلك التطورات من خلال اعمال مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣ ، الذي انعقد بعد مساع اميركية-سوفياتية ، برعاية الامم المتحدة ، وبرئاسة دورية للولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ، بحضور مصر واسرائيل ، وغياب سوريا .

وقد ادى ذلك المؤتمر للتوصل إلى ما سمي بـ «فك الارتباط» بين مصر واسرائيل ، في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤ ، ثم إلى اتفاق مماثل مع سوريا في ٣٠ايار ١٩٧٤ ، وقد نصت تلك الاتفاقات على ان قوة فصل من الامم المتحدة ستتولى مراقبة التنفيذ من الجانبين والفصل بين قواها المتحاربة ، وجعلت مدة بقاء هذه القوة ستة اشهر تجدد تباعاً .

وقد كشفت التطورات اللاحقة ان الولايات المتحدة الاميركية ، التي اطلقت بعد اتفاق فك الارتباط الاول ، تريد استبعاد اي دور للاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الاوسط من خلال اطلاق مشروع وزير خارجيتها هنري كيسنجر ، الذي عرف بمشروع «السلام خطوة خطوة » ، وانها مقتنعة بهذا الاسلوب وبالاتفاقات الثنائية ، وتستبعد مؤتمر جنيف إلى الوقت الذي يصلح فيه للتوقيع فقط .



□ الرئيس انور السادات □



□ الرئيس فورد □

وقد كان الرئيس الاميركي فورد حريصاً على تاكيد الولايات المتحدة وقوتها ، منطلقاً من ان الشرق الاوسط لا يحتمل الركود ، وبالتالي فلابد من تسوية ما بين مصر واسرائيل اولاً ، وان جنيف ليس المحطة المقبلة في قطار التسوية . بل انه يتمم الربط ما بين ما يجري داخل مصر وخارجها على الحدود ، حيث ان اختناق الاقتصاد المصري يهز دعائم التسوية بعنف ، ومن هنا يتعين التفكير في مضاعفة الجهود الاقتصادية لا الجهود العسكرية ، حيث السلام الاقتصادي في مصر يؤدي إلى السلام العسكري بينها وبين اسرائيل ، ولذلك يجب تشجيع النظام المصرى على البناء والتعمير والإنماء حتى يشعر المواطن المصري بدرجة من الاستقرار يفكر خلالها على نحو مختلف في

الاراضي ، ولذا تم الاتفاق مع الرئيس السادات على خطة عمل اميركية-مصرية مشتركة ، اقتصادية ودبلوماسية .

كانت خطة العمل تركز على عدة نقاط اهمها :

- ان اسلوب الخطوة خطوة اثبت جدارته في اتفاق الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية ، ويمكن استئنافه بعد تهيئة الظروف التي تكفل له النجاح .
- وان الاتفاقات الثنائية هي الاطار الصالح لاحلال السلام التدريجي على مختلف الجبهات ، على ان تكون التسوية الشاملة لسلام نهائي في المنطقة هي المنظور الذي تتم من خلاله هذه الاتفاقات .
- ان الركود السياسي يعني الاستعداد العسكري ، لذلك يتحتم العمل الدبلوماسي بلا توقف .
- ان المستقبل الاقتصادي السياسي للمنطقة تحدده الخطوات الجارية في طريق الحرب او في طريق السلام .

وقد حكم هذا التصور ، فيما بعد ، اللقاء الذي تم في سالزبورغ ، بين الرئيسين فورد والسادات «بعد اعلان فشل مهمة كيسنجر» حيث انجز اتفاقاً اقتصادياً ضخماً بين مصر والولايات المتحدة لا يقتصر مفعوله على قطاع الخدمات وانما يتركز في مهام الانشاء والتنمية والصناعة ، حيث جرى العمل بعد هذا الاتفاق من أجل إنجاز اتفاقين ، احدهما انجاز انسحاب اسرائيلي من الممرات وحقول النفط في سيناء ، وهو ما تحقق بعدها ، والثاني انجاز انسحاب جزئي من شريط ضيق في الجولان ، وهو ما فشل في التحقق نتيجة الموقف السوري الثابت من ضرورة الانسحاب الكامل من الجولان وتامين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

وقد ظهر جلياً خلال هذه المراحل كلها ، ان الاميركيين كانوا يصرون على إبقاء «مشكلة الفلسطينيين» معلقة إلى ما بعد مؤتمر جنيف ، دون أن تطرح تصورات محددة لما يمكن أن يحدث في جنيف ، وان الانسحاب الكامل من الجولان بعيد الاحتمال ، وأن القدس غير مطروحة للنقاش ، في حين كان ما يتم تداوله على

الصعيد المصري أن للفلسطينيين حقوقاً لا سبيل لتجاهلها في أي تسوية ثنائية أو شاملة ، وأن تسليم الضفة وغزة للعرب ينبغي أن يكون احتمالاً وارداً ، في حين رأى كيسنجر ، خلال هذه اللقاءات والمناقشات ، «أن الوضع في لبنان هادئ ، ولكنه مشحون بأكثر الاحتمالات تفجراً ، انه يذكرني بالموقف الدولي عشية الحرب العالمية الثانية حين ذهب بعض الزعماء إلى قضاء إجازات نهاية الأسبوع واشتعلت الحرب في اليوم التالي» . كما ذكر كيسنجر خلال انتقاله بالطائرة الرئاسية الأميركية إلى باريس .

في حين كان موقف الاتحاد السوفياتي ، في المقابل ، يرى عبر «البرافدا» ، الصحيفة الناطقة بلسان الحزب ، «ان نهج تل أبيب لا يزال بعيداً عن إيجاد تسوية سليمة حقة لأزمة الشرق الأوسط» و«أن سياسة الخطوة خطوة تتم ضمن السياسة الساعية إلى فرض اتجاه انفصالي على التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط وأحداث انشقاق بين البلاد العربية» و«أن ما تقوم به اسرائيل يمس القطاع المصري من الجبهة وحده ويستثني كلياً القطاع السوري ، رغم أن السلام في الشرق الأوسط أمر لا يقبل التجزئة» وأن السعي إلى تحقيق اتفاق بين مصر واسرائيل «محاولة لاخراج دبلوماسية تل أبيب من وضع العزلة الدولية المستمرة وخلق انطباع بأنها قامت بمبادرة محبة للسلام ، في حين أن حكومة اسرائيل تبدي عناداً في تطبيق نهجها التوسعي في السياسة الخارجية بامتناعها عن إخلاء الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي» .

لبنان والقضية

إذن ، ظهر جلياً في تلك المرحلة ، أن الوضع الفلسطيني ، غير واضح الدور والمعالم ، وأنه لا بد من جهد عربي لتحقيق ذلك على الصعيد الدولي .

وقد شعر لبنان أنه المعني الأول تجاه القضية الفلسطينية ، وذلك انطلاقاً من عدة أمور أساسية ومنها :

أولا : إن الوجود العسكري الفلسطيني المسلح بعد أيلول ١٩٧٠ ، قد تركز في لبنان لوحده من بين سائر دول المواجهة في المنطقة ، في حين أن لبنان اعتبر عربياً دولة

مساندة لا دولة مواجهة ، وهذا يعني أنه سيقوم بدور لم يرسم له أصلاً على الصعيد العربي ، كما أنه لم يرسمه لنفسه لأنه كان يصر دائماً على أن وضعه مع اسرائيل مرتبط باتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ .

وقد أكد لبنان ، على الرغم من المخاوف والمخاطر التي تتهدده من جراء ذلك الوجود المسلح ، ومن خلال رسالة رئيس الجمهورية الاستاذ سليمان فرنجية ، إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة في لبنان ، بمناسبة رأس السنة الجديدة عام ١٩٧٤ على :

«أن لبنان ينبري ، غير عابئ بالمخاطر والأهوال ، إلى أداء الرسالة التي تلقيها المحبة عليه . . . وحري بالذي حمل قضية فلسطين في صدره إلى الأمم المتحدة ، في نيويورك ، أن يجهر أمامكم ، اليوم ، بحق الفلسطينيين في أرضهم ، وبحقهم في تقرير مصيرهم كراماً أعزاء» .

وهذا الموقف دفع السفير البابوي المونسنيور الفريدو برونيارا ، في استقبال الرئيس سليمان فرنجية ، في تلك المناسبة ، للاشادة بخطاب رئيس الجمهورية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مشيراً إلى المعنى الشامل والكامل للرسالة التي أوكلها إلى لبنان مائة واربعون مليوناً من الناس ، وبصحبة كرام من ممثلي الأمة اللبنانية ، أن يؤدي لاسمى القيم الخلقية ، شهادة من الصميم» ، بوجه أرفع مرجع لشعوب الارض ملتئمة في منظمة الامم المتحدة» . . واضاف : «أشرتم يا فخامة الرئيس محقين ، إلى انصهار العناصر المتنوعة في وحدة لبنانية وطنية ، تطلع بلادكم مثالاً لعالم يدفع عنه كابوس العنف وسيطرة التفتت العنصري ، والتعصب الديني» .

ولوحظ يومها ، أن لبنان أكد على هذا الموقف ، في حضورالسفير الاميركي جورج غودلي ، الذي كان في عداد السفراء المهنئين ، رغم أن الدعوة كانت وجهت إلى القائم بالأعمال الأميركي لوجود السفير غودلي في واشنطن ، وكانت تلك أول مرة يقوم بها السفير الاميركي بزيارة القصر الجمهوري ، بعد حادثة تفتيش حقائب الوفد اللبناني المرافق للرئيس في مطار نيويورك يوم سفره إلى الأمم المتحدة ، وقد أوضح السفير غودلي يومها أنه بعد إعلان وزير الخارجية فيليب تقلا أن أزمة العلاقات

بين لبنان وأميركا أصبحت منتهية ، ولم يعد ما يبرر عدم حضور السفير الأميركي استقبال القصر الجمهوري .

عام تدحرج الرؤوس

ثانياً : إن لبنان ، بحكم مناخ الحرية القائم فيه ، لا بد من أن يشهد الترجيع لصدى الخطوات التي يمكن أن تتخذ على صعيد المنطقة العربية ، سواء كان ذلك باتجاه الحرب ، أم السلام .

وضمن اطار الحديث عن ذلك الترجيع لصدى أحداث المنطقة ، لا بد لنا من أن نذكر من أن معظم الأحداث التي جرت في العام ١٩٧٤ ، كانت مجرد تتمة لما حدث في العام ١٩٧٣ ، مثل أزمة الطاقة التي نشأت مع استخدام سلاح النفط في حرب تشرين ، وتأثيرها على الدول الصناعية والنامية على حد سواء ، واستمرار التوتر في الشرق الاوسط ، وفضيحة ووترغيت التي وصلت إلى ذروتها باستقالة الرئيس الاميركي السابق ريتشارد نيكسون ، ووصول فورد إلى الرئاسة الاميركية بعده في آب ١٩٧٤ .

ففي شهر نيسان من العام ١٩٧٤ ، أرغمت غولدا مائير ، رئيسة وزراء اسرائيل ، على الاستقالة ، وحلّ محلها اسحق رابين ، وكان معها وزير دفاعها موشيه دايان ، وحل محله شيمون بيريز ، وكانت هزيمة اسرائيل في حرب تشرين من أهم أسباب هذا التغيير في اسرائيل .

وفي أيار ١٩٧٤ ، أطاحت أزمة قبرص التي اصطنعها عسكريو اليونان بحكم الكولونيلات في أثينا ، فتدحرجت رؤوسهم لمصلحة قسطنطين كارامنليس الذي عاد إلى بلاده بعد أن أمضى عدة سنوات في المنفى ليعيد اليها الحكم الديمقراطي البرلماني .

وفي تشرين الثاني ١٩٧٤ ، انعقد مؤتمر القمة العربية السابع في الرباط واعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة شرعية ووحيدة للشعب الفلسطيني لا يمكن تقرير شؤون المنطقة بغيابها ، وكان ذلك القرار نكسة قوية بالنسبة لوزير الخارجية الاميركية هنري كيسنجر ، الذي تمكن في حزيران ١٩٧٤ ، من التوصل إلى اتفاقية فك الارتباط

في مرتفعات الجولان ، بعد أن بذل في هذا السبيل كل طاقاته الدبلوماسية ، فكان القرار العربي صدمة مباشرة لمساعيه الرامية إلى حل أزمة المنطقة بمعزل عن الفلسطينيين .

كما أنه في العام ١٩٧٤ ، أصبح الوجود الاسرائيلي ، ولأول مرة ، موضع علامة استفهام ، فالثروات الهائلة التي يملكها العرب ، أعداء الدولة العبرية ، غيرت موازين القوى في المنطقة والعالم ، وواجه الاسرائيليون النتائج الاقتصادية للحرب ، والشعور بأنهم لا يستطيعون البقاء الا بالسيف وحده .

لقد كان العام ١٩٧٤ ، عام الفلسطينيين ، وعام ياسر عرفات الذي استقبل استقبال الابطال الفاتحين في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكانت تلك الخطوة ، بالاضافة إلى الخطوات التي اتخذت لطرد جنوب افريقيا من الامم المتحدة ، أدلة على التغيير الذي طرأ على ميزان القوى في العالم ، وهو تغيير هاجمته الولايات المتحدة الاميركية ووصفته بأنه يمثل طغيان العالم الثالث ، والحق يقال بأن العالم بدأ في العام ١٩٧٤ ينقاد بازدياد وراء زعامة العالم العربي .

وكان هذا العام أيضاً ، عاماً جيداً ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، فالتغير الذي طرأ على ميزان القوى العالمية كان لمصلحته ، فقد استعاد السوفيات نفوذهم في الشرق الاوسط ، وخرج بريجنيف منتصراً من مؤتمر القمة الذي عقده مع الرئيس الاميركي فورد في فلاديفوستوك ، حيث اتفق الجانبان على التوصل إلى تفاهم حول سباق التسلح بينهما خلال السنوات العشر المقبلة ، وذاك يعني بأن نظرية الردع المتبادل قلبت رأساً على عقب ، وبالتالي فان الوفاق أعطى الافضلية لتحديد الاسلحة .

ونتيجة لذلك أعلن الاتحاد السوفياتي أنه يعتقد أن لممثلي منظمة التحرير الفلسطينية حقوقاً كالأطراف الاخرى في الاشتراك في مؤتمر جنيف ، وهي وجهة نظر مطابقة إلى حد بعيد لوجهة النظر العربية يومها ، ومتعارضة مع وجهة النظر الأميركية - الاسرائيلية ، بالنسبة لمؤتمر جنيف ، والانسحاب الاسرائيلي ، والحقوق القومية لشعب فلسطين ، خاصة وأن أميركا أعلنت ، أكثر من مرة ان السياسة الاميركية في المنطقة العربية لن تفرط ، مهما كانت الظروف والاسباب ، بأمن وسلامة اسرائيل ،

ولن تقدم بالتالي للعرب أي فرصة تمكنهم من تحقيق أهدافهم .

وكان من المفترض أن يقوم الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف بزيارة إلى القاهرة ، في اطار ذلك كله ، ولكنها تأجلت إلى موعد آخر «يناسب جميع الأطراف» حسبما قيل يومها ، وكان ذلك أول رد غير مباشر على النجاح السوفياتي في المنطقة .

عام ١٩٧٥ لبنان كان الحلقة الأضعف . . فاستهدف . . .

إن لبنان ، هو الحلقة الأضعف بين الدول العربية ، التي تستهدفها اسرائيل بغاراتها ، واعتداءاتها ، وجرائمها ، بصورة دائمة ومتواصلة ، والتي يستخدمها الفلسطينيون منبراً اعلامياً عربياً ودولياً لهم ، كما يستخدمون أرضه منطلقاً لعملياتهم ، وهي حلقة تمتلك الكثير من قابلية التفسخ والتشرذم بسبب تركيبة لبنان الطائفية .

ومن هنا كانت «هدية» العدو الاسرائيلي لشعب لبنان ، أي ليلة رأس السنة عام ١٩٧٥ ، شن سلسلة من الهجمات داخل الاراضي اللبنانية مع قصف مدفعي على مدينة النبطية وبعض القرى والمناطق الاخرى في القطاع الاوسط العرقوب ، وقد اقتحمت قوة معادية من مائتي جندي يومها الاراضي اللبنانية وأدت العملية إلى استشهاد ستة مواطنين وخطف خمسة في سلسلة الاعتداءات على القرى الجنوبية .

ولم تتوقف «الهدايا» الاسرائيلية الموجهة ضد لبنان ، وكان منها على سبيل الذكر ، لا الحصر ، الغارة على مخيم عين الحلوة في الثالث عشر من تموز ١٩٧٥ ، والعدوان على صور براً وبحراً وجواً في الخامس من آب ، ١٩٧٥ ، ثم الاعتداء على حانين وطلوسة في السابع من آب ، والغارات على بعلبك في التاسع عشر من اب ، وقصف حاصبيا في الثاني من أيلول ، وعلى البرغلية في الحادي عشر من أيلول ، واختراق المجال الجوي لبيروت ، وتحليق عشرين طائرة اسرائيلية فوق مدينة طرابلس والمخيمات الفلسطينية في الخامس من كانون الأول ، والغارات العدوانية الواسعة النطاق في الثلاثين من كانون الأول عام ١٩٧٥ ، وهكذا كان العام ١٩٧٥ ، عام الرد على ما حصل من حصار سياسي لاسرائيل دولياً وعربياً في العام ١٩٧٤ .

تقاطع المصالح حمل بذور التفجير في لبنان

وبالعودة إلى أساس الموضوع ، نرى أن الاوراق قد اختلطت ، وتقاطعت المصالح بين مختلف القوى على الساحة اللبنانية ، بسبب ما سبق وأشرنا إليه في ظل :

- عدم رغبة لبنان الرسمي بالصدام مع منظمة التحرير الفلسطينية وتجاوزاتها ، بمختلف فصائلها ، بعد أن دافع لبنان عنها من على أعلى منبر عالمي ، وبسبب الاقرار العربي والدولي برفض التدخل في الشؤون الداخلية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

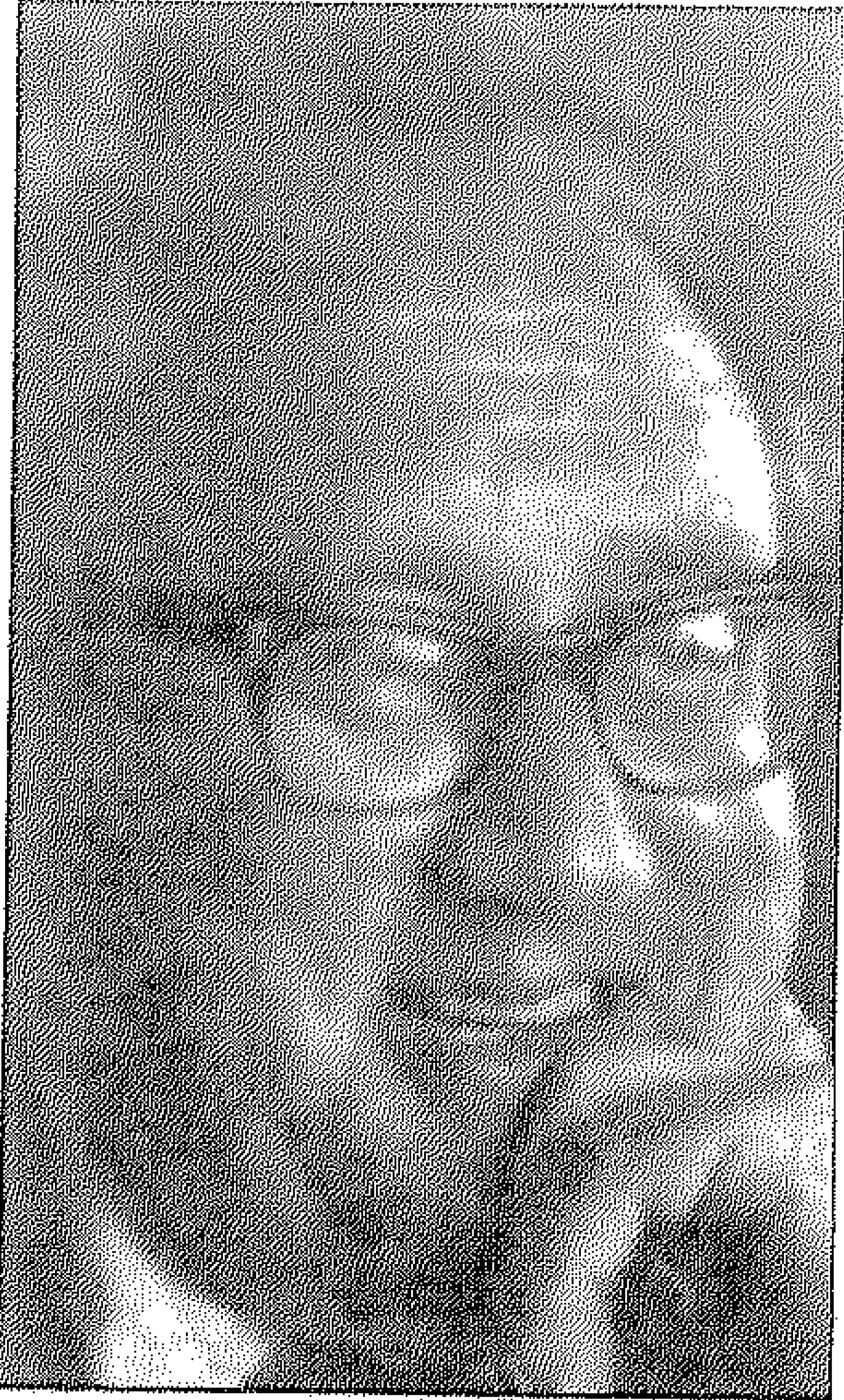
- عدم رضى فريق من اللبنانيين عن بعض التجاوزات التي كانت تقوم بها بعض فصائل الثورة الفلسطينية .

- إفادة فريق آخر من اللبنانيين من الوجود الفلسطيني المسلح فوق الارض اللبنانية لمصلحته السياسية .

الوضع العربي . . والخطوة خطوة

وفي تلك المرحلة ، وبعدما كان متوقعاً ان تستتبع قرارات فك الارتباط الاولى ، بمؤتمر ثان للسلام في جنيف ، للتفاوض من أجل الحل النهائي الكامل والشامل ، بدأت تظهر بعض العراقيل على الصعيد الاسرائيلي من جهة ، في حين رأت الولايات المتحدة الاميركية أن انعقاد ذلك المؤتمر سيؤدي إلى مشاركة كاملة من الاتحاد السوفياتي في الحل . . وفي نتائج ذلك الحل .

وانطلاقاً من ذلك اطلق وزير الخارجية الاميركية هنري كيسنجر شعار «سياسة الخطوة خطوة» معرباً عن عدم القدرة على تحقيق الاتفاق الكامل والنهائي دفعة واحدة ، وانه لا بد من تحقيق انسحابات واتفاقات جزئية ، أو مرحلية بين مصر واسرائيل ، ثم بين اسرائيل وسوريا ، . اذا أمكن ، من أجل الوصول إلى مؤتمر جنيف لمناقشة الحل النهائي ، بعد الانتهاء من هذه الخطوات .



□ هنري كيسنجر □

وبما أن رفض سياسة «الخطوة خطوة» كان متوقعاً من قبل العرب ، فقد عادت أميركا إلى استخدام لغة القوة ، فهدد كيسنجر العرب بغزو أميركي في الحالات الطارئة والشديدة الخطورة ، وجاءت ملاحظاته هذه ، خلال حوار عن النفط وقضايا عالمية أخرى إلى مجلة «بيزنس ويك» بتاريخ ٤/ ١/ ١٩٧٥ ، ولم يكن قد سبق أن عولجت قضية القيام بعمل عسكري بسبب السياسة النفطية بمثل هذه الصورة المباشرة من جانب أي مسؤول أميركي كبير ، وقد خفف كيسنجر من لهجة تصريحه العنيفة في نهاية الحوار فقال : «لقد أعلنت أكثر من مرة أنني لا أعتقد أننا قد وصلنا إلى هذه المرحلة» .

لقد أدركت أميركا حينها ، أن عدم انعقاد مؤتمر جنيف الثاني ، أو التراجع عنه ، قد يدفع إلى استعمال العرب لسلاح النفط من جديد ، بعدما حقق سلاح النفط الكثير من التغييرات ، وخاصة بالنسبة لميزان الصراع مع اسرائيل ، فأوروبا واليابان بدأتا بالوقوف إلى جانب العرب للمرة الأولى ، وأميركا اللاتينية والدول الشرقية أيدت العرب تأييداً مطلقاً لدى عرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واذا قدر للحرب العربية - الاسرائيلية أن تشتعل مجدداً ، فان اليابان وأوروبا الغربية ستمارسان ضغوطاً هائلة على الولايات المتحدة الاميركية لايقاف مساعدتها العسكرية لاسرائيل (٥/ ٢/ ١٩٧٥) .

كيسنجر يهدد باستعمال القوة

من هنا ، وتجاه تهديد كيسنجر باستعمال القوة ، استنكر السيد محمود رياض ، الامين العام لجامعة الدول العربية في القاهرة ، هذه التهديدات ، وقال : إن الدول العربية ، إذ ترفض محاولات العودة بالعالم إلى سياسة التهديد والسيطرة ، فانها يجب أن تأخذ هذه التصريحات على محمل الجد ، وربما يتعين على الدول العربية المنتجة للنفط أن تفكر بما تتخذه في هذا الصدد» ، وناشد الامين العام لجامعة الدول العربية ، الدول العربية بأن تقيم جهازاً اقتصادياً عربياً يشرف على دعم الاقتصاد العربي ، كما يشرف على العلاقات العربية - الدولية في المجال الاقتصادي (٩/ ٢/ ١٩٧٥) .

ولكن . . بدأت تظهر نتيجة المشروع الاميركي الجديد ، والتهديد الاميركي ، مباشرة على الساحة المصرية ، حيث رأى الرئيس السادات العودة إلى سياسة الاستقطاب والمحاور مرة أخرى قد يجمد القضية ، بحيث يقف الاميركيون والاسرائيليون في جانب ، والعرب والاتحاد السوفياتي في جانب آخر ، في حين رأى الاتحاد السوفياتي أن سياسة الرئيس محمد أنور السادات بالاعتماد على الحل «خطوة خطوة» ، الذي بشر به وزير الخارجية الاميركية كيسنجر ، لن يؤدي إلى حل سريع وعادل في الشرق الاوسط ، وانه لا بد من اشراك جميع الاطراف ، بما في ذلك الجانب الفلسطيني ، وذلك على طريق مؤتمر جنيف .

مرحلة التجاذب

وابتدأت مرحلة التجاذب ، وانطلقت التظاهرات في القاهرة ، وهي تنادي «ناصر . . ناصر» ، وقام وزير خارجية مصر اسماعيل فهمي ، ووزير الحربية عبدالغني الجمسي بزيارة إلى موسكو ، ولكن الجانبين اخفقا في التوصل إلى اتفاق وسط بخصوص هذا الموضوع ، مما أدى إلى تأجيل زيارة الزعيم السوفياتي بريجنيف إلى القاهرة ، التي كانت مقررة سابقاً .

منظمة التحرير الفلسطينية ترفض الحلول الجزئية والمنفردة

وقد أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية ، في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٧٥ ، «إن كل الدول العربية التي وافقت على مقررات قمة الرباط تعتبر ملزمة بتنفيذها وضامنة لها ، وهو ما سوف تؤكد عليه منظمة التحرير في تحركها المقبل ، لأن القبول بالحلول الجزئية والمنفردة ، يعتبر خروجاً على التضامن العربي الذي أكدته مقررات قمة الرباط حول القضية الفلسطينية ، والتي اتخذت بالاجماع» .

واضافت : «ان المنظمة متخوفة من نتائج موافقة مصر على مشروع أميركي قدم لها قبل ثلاثة اسابيع ، بواسطة هنري كيسنجر ، يتضمن انسحابا من معظم سيناء» .

وأكدت المنظمة «إن مصر أعلنت موافقتها المبدئية على هذا المشروع مع بعض التعديلات ، بانتظار أن يعرضه كيسنجر على ايغال آلون وزير خارجية اسرائيل خلال اجتماعه به يوم ١٥/ ١/ ١٩٧٥ في واشنطن» .

وقالت المنظمة بأن الولايات المتحدة الاميركية قدمت إلى مصر ، عرضاً لفك ارتباط على نهر الأردن ، شريطة أن يكون الاردن ، هو الطرف الذي يمكن التعامل معه بهذا الشأن ، ولهذا فقد طلبت مصر رسمياً من المقاومة الفلسطينية تفويض الاردن بتحقيق فك الارتباط المذكور ، وقد رفضت المقاومة الطلب .

وكانت اسرائيل قد ألمحت مع مطلع العام ١٩٧٥ ، وبالتحديد في ١/ ١/ ١٩٧٥ ، وعلى لسان حاييم بارليف ، وزير التجارة والصناعة ورئيس الاركان الاسرائيلي السابق إلى «تقديم تنازلات معينة في المنطقة ، اذا عقدت سوريا اتفاقا صحيحا مع اسرائيل» ، لكنه ذكر أن سوريا تطالب بأن تنسحب اسرائيل من الجولان إلى خطوط هدنة ١٩٤٨ ، والموافقة على انشاء دولة فلسطينية تحكمها منظمة التحرير الفلسطينية .



□ كيسنجر والسادات بعد محادثاتهما الأولى □

وقد اعتبر وزير الخارجية الاسرائيلية ايغال آلون أن العرض السوري «يشكل عملاً استسلامياً لا يمكننا القبول به» . وأعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي رابين «إن اسرائيل ستقاتل في سبيل الاحتفاظ بالجولان» في حين رأى بعض الاسرائيليين يومها أنه يحتمل أن يكون رابين مستعدا للمساومة على المرتفعات في سبيل تسوية سلمية حقيقية مع سوريا .



□ ايغال آلون □

الفصل الرابع

بدء الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥

وفي هذا السياق لا بد لنا من القول ، بأن في اسرائيل مدرستين سياسيتين ، مدرسة تقليدية مؤلفة أساساً من رواد الصهيونية البحت ، وتلامذة خطهم السياسي ، والذين يهتمون قبل كل شيء بالتوسع الجغرافي عبر اطلاق حرب محدودة كل عدة سنوات ، توفر لهم التوسع التدريجي فوق الأرض العربية ، والمدرسة الـ «نيو صهيونية» المدعومة من قسم من اليهود الأميركيين ، وجماعة هذه المدرسة يتركزون ضمن حزب العمل وحلفائه ، وهؤلاء يؤمنون بضرورة تأجيل طموحاتهم الجغرافية الى ما بعد الدخول الى المنطقة العربية - بالسلام - والسيطرة عليها اقتصادياً وسياسياً ، والنزاع فيما بين هاتين المدرستين لا زال قائماً الى اليوم .

إلا انه يمكننا القول هنا ، إن رواد أو قادة هاتين المدرستين التقوا مع مطلع عام ١٩٧٣ ، على منهجية واحدة في التعاطي مع الوضع في المنطقة ، منهجية تقوم على الاستمرار بالمماطلة في مشروع السلام الأميركي المطروح للمنطقة للحؤول دون توصله الى أي حل بسرعة ، والعمل ، في الوقت نفسه ، على اشغال العرب بصراعات داخلية تحول دون مشاركتهم في مسيرة السلام الجارية معاً ، بل بصورة منفردة .

وقد تحركت المفاوضات في المنطقة بصورة أوسع ، بعد انعقاد مؤتمر طهران في آذار ١٩٧٣ ، الذي ارتفعت على أثره عائدات البترول موفرة للدول المصدرة للبترول ثروة كبيرة ، كان من الطبيعي أن يتحول معظمها ليوضع في المصارف اللبنانية ، ولذا

حانت الفرصة أمام هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركية لاطلاق مشروعه للسلام ، على أساس الخطوة خطوة ، من أجل ادخال اسرائيل الى المنطقة ، بما لها من تفوق اقتصادي ، وتقني ، وصناعي ، ونفوذ سياسي في العالم ، بشكل يمكنها عبر الاتفاقات ، والمعاهدات ، من الحصول على القسم الأكبر من هذه الثروة الكبيرة ، وقد ارتضى الإسرائيليون بالعملية ، وكان ثمن السلام الذي وافقوا عليه ، هو القضاء على دور لبنان المنافس لهم في كافة الأدوار في المنطقة ، بعدما كانوا قد أبلغوه رفضهم سابقاً لذلك السلام وخرج من عندهم كما يذكر أحد المؤرخين الإسرائيليين وهو يتمتم بأن «الحق على الملك فيصل» .

وربما كان مقدراً للبنان ان يدخل الى النفق المظلم عام ١٩٧٣ ، لكن قرار الرئيس أمين الحافظ بانزال الجيش ، واعلان حالة الطوارىء ، والامساك الكامل بالوضع الأمني حال دون ذلك ، ولكن بعد قرار مؤتمر القمة العربي في الرباط عام ١٩٧٤ طرح النموذج اللبناني كمثال للعيش المشترك ، وبعد الحديث عن قبرص كنموذج مماثل ، فقد سعى الإسرائيليون والقوى الصهيونية في اميركا والعالم الى ضرب هذين النموذجين حفاظاً على الكيان الإسرائيلي بطابعه اليهودي أو الصهيوني القائم والوصول في الوقت نفسه الى السلام على الطريقة الإسرائيلية .

وهكذا رأينا أنه ما كاد لبنان يعلن ، بلسان الرئيس سليمان فرنجية ، من على منبر الأمم المتحدة ان لا حل للصراع العربي - الإسرائيلي إلا بقيام «دولة فلسطينية» تتعايش فيها الأديان الثلاثة الإسلامية والمسيحية واليهودية في أجواء الديمقراطية والحرية كالتي يعيشها لبنان ، حتى دخل لبنان في النفق المظلم فاندلعت شرارة الفتنة ودمرت البلد .

كما أن المثل الثاني - قبرص - شهد ذات المصير ، فانقسمت الجزيرة ما بين تركية برئاسة رؤوف دنكتاش ، ويونانية برئاسة المطران مكاريوس ، وتمكنت القوى الصهيونية في العالم ، من النجاح في الإبقاء على صورة الدولة العنصرية الإسرائيلية في العالم ، كواحة استقرار ، وديمقراطية ، في بقعة غير مستقرة في هذا العالم .

كان من المفروض باللعبة القذرة ذاتها ، أن تؤدي الى تقسيم لبنان ، وأشغال الساحة العربية بمشكلة جديدة موازية في خطورتها لمشكلة فلسطين ، بحيث لا تعود

القضية الفلسطينية ، القضية المركزية الوحيدة للأمة العربية ، إلا ان صمود لبنان حال دون الوصول الى التقسيم الذي عملت الصهيونية على تحقيقه والوصول إليه بمختلف السبل والوسائل ، إلا ان ذلك لم يمنع من تحميل العرب ، دفع التكاليف المتصاعدة والمتزايدة لحربنا الداخلية وخسائرها ، وتكاليف مواجهة الصراعات والحروب الأخرى التي اجتاحت المنطقة ، منذ ذلك الحين وحتى اليوم ، الأمر الذي حقق للدول الغربية فُرص تبديد المال العربي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط ، بصرفه على الصراعات العربية الجانبية .

الموقف السوري

المؤسف ، في هذا السياق ، ان مصر اندفعت في مسيرة السلام الى حد ذهاب الرئيس محمد أنور السادات الى اسرائيل ، ثم توقيع اتفاقيات كامب ديفيد المنفردة ، مدفوعة بالرغبة في الخروج من لعبة الصراع نهائياً في المنطقة ، ظناً منها أن ذلك سيوفر عليها المصاريف والتكاليف الكبرى ، التي كانت تدفعها للحفاظ على موقع متقدم في تلك اللعبة ، فوفرت على اسرائيل ، ولإسرائيل ، الفرصة الكاملة لصب جهودها في اتجاه واحد ، وهو الساحة اللبنانية ، للسعي الى تفتيتها وتقسيمها ، وضرب سوريا من خلالها ، في حين ان سوريا كانت أكثر ادراكاً لابعاد المؤامرة والمخططات المرسومة للمنطقة ، من خلال التفجيرات التي استهدفت الساحة اللبنانية ، فتحركت لمواجهة المؤامرة للحؤول دون نجاح المشروع التقسيمي للبنان .

بلاد مهددة بالتقسيم وقيادات تعيش الانقسام

وهكذا ، كانت الصورة عشية الجلسة الأولى لحكومة الرئيس رشيد الصلح ، في أواخر عام ١٩٧٤ ، تدور على محورين :

- قيادات تعيش الانقسام فيما بينها ، فريق منها يسعى للسيطرة على الحكومة ، وفريق يعارض للضغط على الرئاسة الأولى لتحقيق مطالب ومشاريع محددة لم يستطع تحقيقها في العهود السابقة ، وفريق يدور في فلك اللعبة الدولية عن معرفة أو عن جهل بأبعادها ومراميها .

- وبلد مهدد بالانقسام على نفسه ، ما بين قوى مؤيدة ، وداعمة ، ومساندة ، للمقاومة الفلسطينية ، وقوى متخوفة ، ورافضة للتدخل الفلسطيني في الشأن الداخلي اللبناني ، وللوجود الفلسطيني المسلح .

في مواجهة ذلك ، سعى الرئيس فرنجية الى تجاوز هذا الوضع الداخلي ، من خلال توجهات محددة :

أولها : تحقيق استمرارية المشاريع ، التي سبق وأن أقرت الحكومات السابقة بتنفيذها ، بعد أن تمت دراستها ، ورصدت لها الاعتمادات اللازمة ، قبل البدء بأي مخطط لمشاريع جديدة ودراسات جديدة ، انطلاقاً من ايمانه بأن الحكم استمرارية ، وأن البلد السليم هو الذي يدار بذهنية المؤسسات لا الأشخاص .

ثانيها : الانفتاح على المخاوف الطائفية ، ومطالب الطوائف ، للحؤول دون تنامي مشاعر الغبن والحرمان من جهة ، والخوف وعدم الاطمئنان من جهة أخرى ، حيث دعا الى أن يعود كل وزير الى طائفته ليعد لائحة بالمطالب التي تتمنى على الحكم تحقيقها ، لتجري مناقشتها في مجلس الوزراء .

ثالثها : السعي لتأمين التكامل ، ما بين المجلس النيابي ومجلس الوزراء ، عبر دعوة كل وزير لدراسة المشاريع المطروحة على مجلس الوزراء أو في هذا المجلس مع كتلته ، والحصول على موافقة الكتل التي ينتمي إليها الوزراء ، قبل اقرار أي مشروع لتأمين الدعم المسبق له ، حرصاً على عدم اتاحة الفرصة امام الصائدين في الماء العكر لتحقيق التناقض بين المجلسين .

أما على الصعيد الخارجي ، والداخلي ، فقد كان موقف الرئيس سليمان فرنجية واضحاً في القضايا الكبرى ، من خلال النقاط التالية :

أ - دعم القضية الفلسطينية «وهي أقدس مهمة لأشرف قضية» ، كما ذكر الرئيس فرنجية عشية ابلاغ مجلس الوزراء بقرار العرب بتمثيل لبنان لهم في الأمم المتحدة ، والتحدث باسمهم جميعاً عن القضية الفلسطينية من على منبرها .

وقد جاء ذلك الموقف تأكيداً على ما ورد في مجلس الوزراء ، من أن لبنان : «يعتبر

أن القضية العربية الأولى هي قضية فلسطين ، وهي قضية لبنان بالذات ، وقد بذلت بلادنا من أجلها كل ما تستطيع ، ومع تمسك لبنان باتفاقية الهدنة ، ستظل بلادنا تبذل مع سائر الدول العربية كل مجهود الى أن تحقق مطالب العرب في الجلاء الكامل ، وينال الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية» .

ب - المراهنة على الأشقاء العرب ، انطلاقاً من مجلس الوزراء أيضاً ، الذي أكد على أن السياسة الخارجية للبنان «ترتكز الى قاعدة التعاون والتضامن مع الدول العربية الشقيقة الى أبعد الحدود ، تعاوناً وتضامناً قائمين على أساس الارتباط الأخوي والمصلحة المشتركة» وعدم المراهنة على الخارج وخاصة الأميركيين الذين ذكر الرئيس فرنجية «ان شعوري الوحيد الذي عدت به من أميركا هو أن نيويورك مستعمرة اسرائيلية ، وأميركا مرتهنة لإسرائيل ، وهي تقدم على ما تطلبه اسرائيل منها والعكس ليس صحيحاً ، وأنا أعتبر أن وجود الأمم المتحدة في نيويورك قد يكون القصد منه ، منذ الأساس ، خدمة مصالح الصهيونية وإسرائيل» .

ج - العقلانية في التوجه الحواري مع الغرب ، لدحض الادعاءات الإسرائيلية عن العنصرية والطائفية في لبنان ، ولدعم القضية العربية ، وقد تجلى ذلك من خلال كلمته من على منبر الأمم المتحدة بالذات ، وقد جاء ذلك تأكيداً على ما تم التوافق عليه في مجلس الوزراء ، حول ضرورة الحديث عن القضية العربية الكبرى «بأسلوب ومضمون علمي كما يفهمه الغرب بدلاً من اعتماد الأسلوب الأدبي والعاطفي» .

د - الحفاظ على العنفوان اللبناني ، والكرامة الوطنية ، في مواجهة العالم كله ، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية ، وقد تجلى ذلك ، في نيويورك بالذات ، حيث رفض الرئيس سليمان فرنجية الممارسات البوليسية التي قامت بها السلطات الأمنية الأميركية مع الوفد اللبناني المتجه الى الأمم المتحدة ، حيث حيل بين الوفد وبين مستقبليه من السفراء وأعضاء الجاليات العربية بحاجز حديدي ، وتمت عملية تفتيش حقائب الوفد بالكلاب البوليسية ، وحصار أعضاء الوفد في الفندق بالقوى الأمنية لارهابه والتصوير انه في خطر لأنه يدافع عن القضية الفلسطينية ، وقد ابلغ الرئيس فرنجية السلطات الأميركية رفضه لتلك الممارسات ، فاتصل «أوكلي» أحد أعضاء

السفارة الأميركية في بيروت سابقاً بوزير الخارجية اللبنانية معتذراً ، فرفض اعتذاره على أساس ان هذا المستوى من الاعتذار غير كاف ، فاتصل مساعد وزير الخارجية الأميركية جوزيف سيسكو ، سائلاً عن امكانية قبول الرئيس فرنجية لدعوة لمقابلة الرئيس فورد الذي سيضع طائرته الخاصة في تصرفه لنقله الى واشنطن ، فرفض الرئيس فرنجية الدعوة مؤكداً أن بامكان الرئيس الأميركي القدوم الى نيويورك للاعتذار . وعندما غادر الوفد اللبناني نيويورك الى بيروت ، عن طريق باريس ، اتصل من هناك طالباً ابلاغ السفير الأميركي في بيروت انه لا يرغب بأن يكون في عداد مستقبليه في بيروت «فلكل شخص كرامته ولبلدي كرامتها ولا يمكنني إلا أن أحافظ على هذه الكرامة» .

هـ - العمل على تحقيق الوحدة الداخلية ، من خلال تأكيده المستمر على ضرورة تنفيذ بنود البيان الوزاري ، بما تضمنته من ضرورة انجاز قانون خدمة العلم ، ومشروع قانون التجنيس ، ومشروع قانون الانتخابات النيابية ، واعتماد الثواب والعقاب في الادارة ، وتطوير الجامعة اللبنانية ، وتعزيز الاعلام الرسمي وغيرها .

الموقف . . . والمؤامرة

كان الموقف اللبناني في الأمم المتحدة ، موقفاً جريئاً وصريحاً ، يقوم على حل القضية الفلسطينية ، كما وصفه الرئيس سليمان فرنجية ، فمن شأنه تأسيس دولة فلسطينية ديمقراطية ، تضم المسلمين والمسيحيين واليهود ، على أساس من العدالة ، والمساواة ، بديلاً عن الدولة العنصرية ، التي تضم أكثرية ساحقة من اليهود كمواطنين من الدرجة الأولى ، وعدد من الرعايا المسيحيين والمسلمين ، كمواطنين من الدرجة الثانية ، وهو حل يعني زوال دولة اسرائيل عملياً ، وقد قدم لبنان نفسه للعالم على أنه نظام نموذجي مثالي ، يمكن أن يحتذى في فلسطين ، وهو نظام صالح للعيش المشترك بين الأديان ، بالعدل والمساواة ، تماماً كما هو ، أيضاً ، في قبرص ، وهذا النموذج سرعان ما عملت إسرائيل على اسقاطه ، بعد فترة قصيرة من هذا الخطاب ، في قبرص ، وحاولت أن تسقطه أيضاً في لبنان ، حتى لا يبقى هذا النموذج قائماً أبداً ، لكن لبنان كان أقوى من رياح المؤامرة .

وقد كان الموقف اللبناني ، في الأمم المتحدة ، أول تعبير عربي ، على المستوى العالمي ، في وحدة موقفهم من قضاياهم ، وخاصة القضية الفلسطينية ، وكان له أثر كبير في العالم ، للمرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية .

ويمكن القول ، إن العرب ، قد استطاعوا بعد حرب ١٩٧٣ ، تحقيق المزيد من التعاون والاستقطاب مع دول العالم ، ولا سيما الدول النامية ، ودول عدم الانحياز ، مما أعطى دفعاً جديداً وهادئاً ، في طرح القضية الفلسطينية من على منبر الأمم المتحدة ، وبلسان السيد ياسر عرفات ، ممثلا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهو أمر لم ترضه اسرائيل ، ولا الولايات المتحدة الأميركية ، بسهولة .

ومن هنا كان العمل جارياً على ضرب منظمة التحرير الفلسطينية ، ولبنان أيضاً ، وقد قال الرئيس سليمان فرنجية يومها ، في جلسة مجلس الوزراء آنذاك ، مقيّماً كلمة عرفات في الأمم المتحدة :

«موقف أبو عمار وكلمته خيبا أمل الأميركيين ، وكانا طعنة لهم ، لقد وضعوا له فخاً ، بتحضير نقل مباشر لكلمته الى الشعب الأميركي ، على أمل ان يأتي خطابه عنيفاً على صورة خطابات أحمد الشقيري ، وكانت المفاجأة انه استعمل ، في خطابه لغة قسس البروتستانت ، بالرغم من أنه رئيس ثورة لا رئيس دولة ، وكل ما حفظوه من خطاب أبو عمار كان البندقية ، لكنهم أهملوا حديثه عن غصن الزيتون ، وصدرت الصحف الأميركية تتحدث في اليوم التالي عن البندقية التي هدد بها ، وحاولت اعطاء صورة ساخرة عن ثوبه الفلسطيني قائلة بأنه لباس فولكلوري» .

وما يؤسف في هذا المجال ، أن المؤامرة الإسرائيلية على لبنان ، تحركت بسرعة ، بعد خطاب الرئيس فرنجية ، في حين أن عدداً من اللبنانيين كانوا يختلفون فيما بينهم ويتخاصمون ، على أمور مختلفة ، دون أن يتنبهوا الى ان المؤامرة متواصلة ، وأنها قد تصل الى مفاصل أساسية في داخل البلد ، كما حصل بالفعل ، بعد ذلك وبدلاً من أن تكون لغة الحوار السياسي اليومي ، ساعية الى تحقيق التوافق على الحد الأدنى مع الحكومة والعهد ، إذا بهذه اللغة تعلن الحرب على الحكم والحكومة ، واصفة العهد بقول بعض المعارضة «عهد كول واشكر الذي أصبح عهد الحشيشة» وأن «الدولة

سائرة الى الافلاس» وانه «لا تسقط شعرة من رأس أحد الوزراء إلا بإذن من الحاكم» ، مما دفع الرئيس فرنجية للقول بأنه كان يتوقع حصول اعتداء على لبنان بسبب موقفه في الأمم المتحدة ، فإذا به يفاجأ باعتداء داخلي من اللبنانيين ضد العهد (جلسة ١١/ ١٢/ ٧٤) داعياً الوزراء للعمل كثيراً لأن الحكمة في العمل لا في القول .

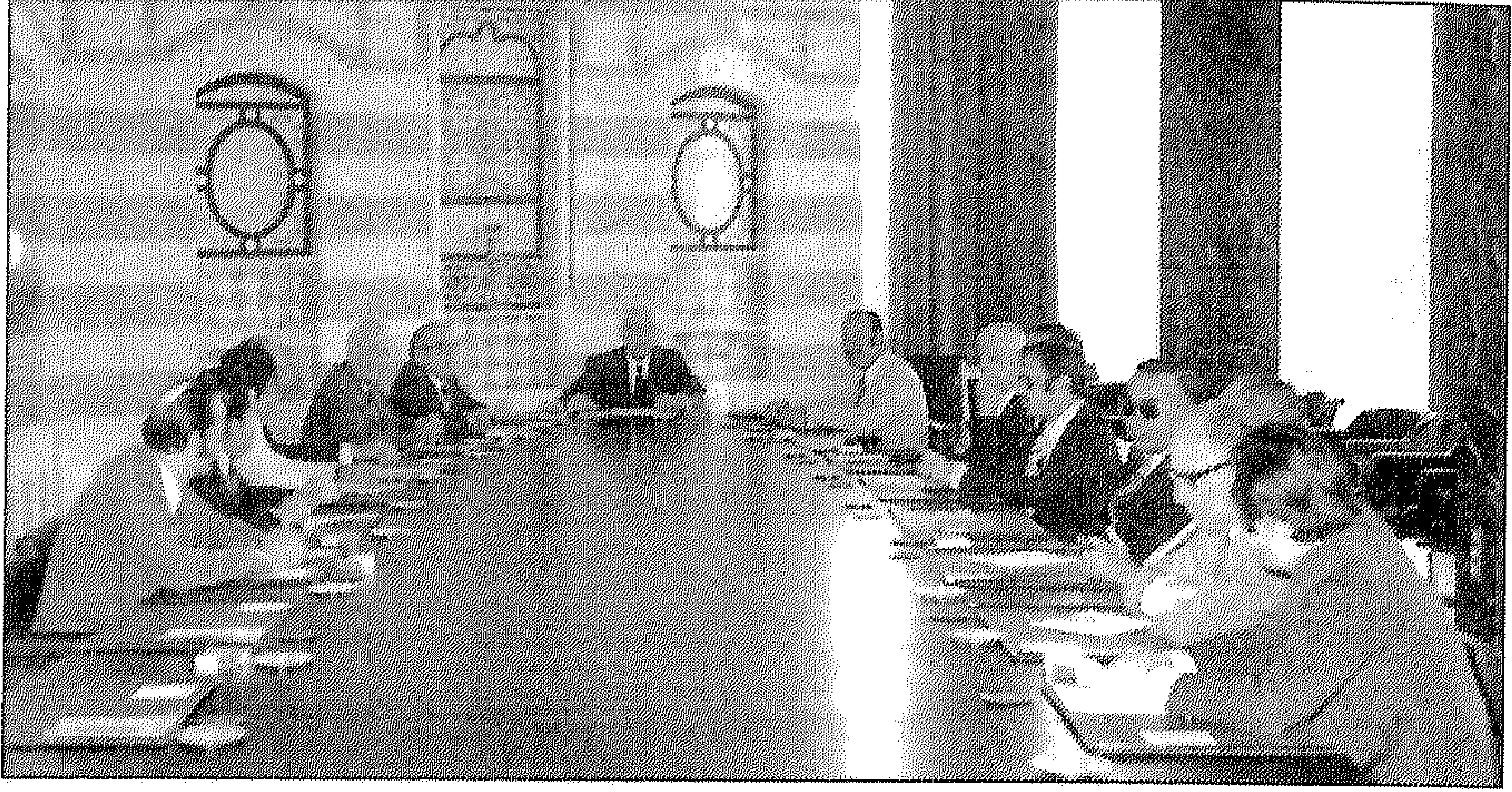
وقد ساهم في تفجير الأوضاع ، سوء تقدير الفلسطينيين للموقف اللبناني الرسمي الداعم لهم على الصعيد العربي والدولي ، إذ دخلوا في لعبة التحالفات الداخلية ، وخاصة المعارضة للحكم والحكومة ، الأمر الذي حولهم الى فريق في الخلافات الداخلية ، وهذا أدى مع الزمن ، الى تراكم الأخطاء ، من هنا وهناك ، والأخطاء أدت الى خطوات سياسية ومن ثم الى خطوات أمنية . . . مما لم يعد من السهل كبت جماحها ، خاصة ، في ظل التهاون العربي في تسليح لبنان على الرغم من التأييد اللفظي لذلك ، فتارة أبلغ لبنان من السفراء العرب ان طلباته من السلاح تحتاج الى سنتين لدرسها ، وطوراً عرض على لبنان أنواع من السلاح ، لا يحتاج إليها ، وهكذا بقي لبنان في المواجهة ، من دون أي دعم عسكري عربي فعلي ، في ظل تهديدات خطيرة على حدوده من قبل اسرائيل ، وكثافة في تهريب السلاح الى ساحته الداخلية تهدده من الداخل ، وبدأت اسرائيل تصعد اعتداءاتها ، اثر كل عملية فدائية ، سواء كانت منطلقة من الحدود العربية ، أم من الداخل الفلسطيني ، أم من الحدود اللبنانية ، وبدأت الأصوات الداخلية ترتفع مطالبة بأحد ثلاثة :

- ☐ اما تحقيق المشاركة العربية في الدفاع عن لبنان .
- ☐ أو نشر القوات الدولية عند حدوده .
- ☐ أو شراء صواريخ سام للدفاع عن أجوائه ضد الغارات الإسرائيلية .

في حين تنامت حالات التعبير عن معارضة الحكومة مثل :

- ☐ انفلات الأوضاع الأمنية وحصول بعض الأحداث ، هنا وهناك ، وخاصة في طرابلس .
- ☐ زيادة عدد الاضرابات المطالبة بحلول للأوضاع الاجتماعية الاقتصادية كاضراب عمال وموظفي المصارف على سبيل المثال .

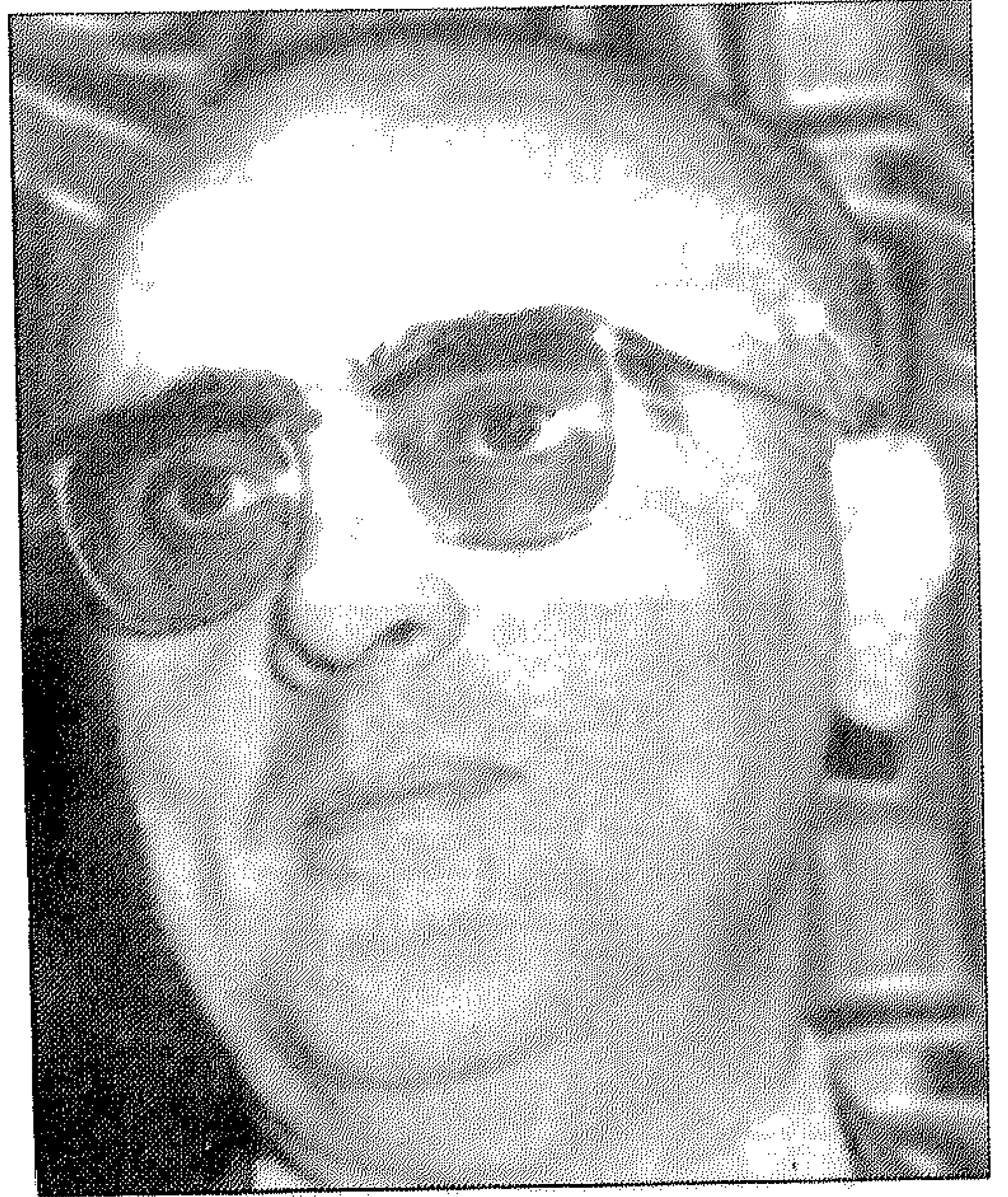
□ زيادة عدد المهرجانات المعارضة للدولة والتصريحات المنتقدة لها ، الى حد وصف فيه الرئيس رشيد الصلح قصر الأونيسكو الذي كانت تقام فيه المهرجانات بأنه أصبح «قاعة سينما مجانية» بدلاً من أن يكون قصراً للثقافة ، كما وصفه رئيس الجمهورية بأنه «أصبح مقراً لأي اجتماع أو احتفال سياسي حتى ضد الدولة والدستور والنظام!» .



□ الرئيس سليمان فرنجية والرئيس رشيد الصلح والوزراء (مجلس الوزراء عام ١٩٧٥) □



□ الرئيس سليمان والى جانبه د. عمر مسيكة ومن اليمين: الرئيس رشيد الصلح والرئيس عادل عسيران ومن اليسار: نائب رئيس مجلس رئيس مجلس الوزراء ميشال ساسين، والوزير سليمان العلي والوزير خالد جنبلاط □



□ فيليب تقلا، وزير خارجية لبنان □



□ عبدالحليم خدام، وزير خارجية سوريا □



□ ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية □



□ هنري كيسنجر، وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية □

الفصل الخامس

الوضع اللبناني نحو حرب أهلية
خطوة .. خطوة ..

لأول مرة في العلاقة اللبنانية السورية قام الرئيس حافظ الاسد بزيارة رسمية إلى لبنان في ٧ كانون الثاني ١٩٧٥ ، استغرقت يوماً واحداً .

وقد جرى استقبال رسمي وشعبي كبير وقد جرت ، خلال هذه الزيارة ، مباحثات رسمية بين الرئيس السوري والوفد المرافق من جهة ، وبين الرئيس اللبناني والوفد المرافق له من جهة أخرى . واستعرض الرئيسان القضايا العربية عامة وتطورات القضية الفلسطينية بشكل خاص ، ولا سيما ما حققته من مكاسب على الصعيدين العربي والدولي وخاصة بعد مؤتمر القمة العربي الاخير في الرباط والدورة الاخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة . وأكد الرئيسان على أهمية تعزيز التضامن العربي وحشد الطاقات العربية في معركة التحرير ، كما أشادا بما حققه هذا التضامن في حرب تشرين التحريرية . وقد استعرض الرئيسان الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الاراضي اللبنانية ، فأشاد الرئيس الاسد بصمود لبنان وبسالة شعبه وقواته المسلحة وأعلن مساندة سوريا له بطاقاتها العسكرية والسياسية والاقتصادية واستعدادها لتلبية كل ما يطلبه لبنان وذلك لتمكينه من الصمود والتصدي للعدوان والحفاظ على سيادته وسلامة أراضيه وذلك انطلاقاً من وحدة المصير أمام العدو المشترك .



□ الرؤساء حافظ الاسد، سليمان فرنجية، محمود الأيوبي، رشيد الصلح وأعضاء الوفدين □
(مباحثات حول الوضع في المنطقة والبلدين)

وبعد عدة أيام من هذه الزيارة ، قامت اسرائيل باعتداءات متكررة على جنوب لبنان بصورة عامة وعلى كفرشوبا بصورة خاصة .

ولذلك بحث مجلس الوزراء ، بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٧٥ ، هذه الاعتداءات وقرر بالنتيجة الموافقة على اقتراح وزير الخارجية السيد فيليب تقلا لعقد اجتماع عربي تبحث فيه هذه القضية خصوصاً ، بعد أن تفاقم الوضع على الحدود وأصبح من الواجب عرض الأمر على الدول العربية لاتخاذ الموقف الذي يحفظ جنوب لبنان ، ومصلحة قضية العرب الكبرى . وبناء على طلب الحكومة اللبنانية اجتمع مجلس الدفاع العربي المشترك في القاهرة ، في ٥ شباط ١٩٧٥ ، وقد مثل في هذا الاجتماع وفد ضم وزير الخارجية فيليب تقلا ووزير الدفاع الوطني جوزيف اسكاف . وبعد انتهاء اجتماعات المجلس المذكور عرض الوزيران على مجلس الوزراء ، بتاريخ ١٢ شباط ١٩٧٥ ، نتائج هذه الاجتماعات ، فنوه مجلس الوزراء بنجاح الوفد اللبناني في مهمته واعرب عن الشكر والتقدير للدول العربية والشقيقة على ما ابدت في اجتماعات مجلس الدفاع العربي المشترك من تضامن أخوي مع لبنان وتفهم كامل لأوضاعه ، وعلى ما قدمت له وستقدم من عون ومساعدة .

الوضع اللبناني يسير نحو الانتحار
. . . خطوة خطوة . . . مع كيسنجر

كانت كل المؤشرات تدل على أن لبنان بات مستهدفاً من العدو الاسرائيلي ، وأن المرحلة الآتية لن تكون مرحلة سلام كامل كما يجري الايحاء بذلك من خلال الجولات المكوكية للوزير الاميركي هنري كيسنجر في المنطقة ، حتى أن الامام موسى الصدر ، رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى ، عقد مؤتمراً صحفياً بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٧٥ ليكشف عن ذلك ، حيث أوضح في المؤتمر أن اسرائيل أعدت خطة بعد هزيمتها في حرب رمضان يمكن رسم خطوطها كالتالي :

- تنفيس النصر العربي بمناورات فك الارتباط الجزئي ، ثم المرحلي ، ثم بالمفاوضات ، كسباً للوقت ، يساعدها في ذلك المفاوضون باسم «السلام العادل في المنطقة» .

☐ تشويه الوجه العربي أمام العالم ، وخاصة العالم الغربي المستهلك للنفط ، بحملة مسعورة ترمي إلى الايهام بأن ارتفاع سعر النفط هو سبب انهيار اقتصاديات الغرب .

☐ فتح جبهة جديدة غير معلنة في لبنان ، بحجة تعقب الفدائيين ، ابقاء لحالة التوتر في المنطقة ، اثناء المفاوضات ، للحؤول دون وصولها إلى أي نتيجة حاسمة .

☐ تحريض أميركا ، على أعلى المستويات ، على التهديد باحتلال آبار البترول اذا قضت الحاجة .

☐ محاولة إبادة الشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة وخارجها .

☐ الانقضاض على الدول العربية ومنها لبنان عندما تحين الفرصة .

وكشف الامام الصدر يومها عن معلومات تواترت اليه بأن اسرائيل أنشأت مصلحة اسمتها «مصلحة الليطاني» تقوم باعداد الخرائط والدراسات ، وأن عدداً من الطلبة اليهود في الجامعات الاميركية يضعون دراسات انمائية وتطويرية لجنوب لبنان ، وهو ما يشير إلى النية الاسرائيلية باحتلاله .

وقد أوضح الامام الصدر أن لبنان أصبح بين نارين ، «فمن جهة الدفاع المطلوب لمواجهة الاعتداءات الاسرائيلية ، حتى الآن غير مقرر ، ومن جهة أخرى فان عدم الدفاع يشكل منتهى الخطورة ، لأنه يعطي للعالم فكرة عن أن أرض الجنوب سائبة ، وهذه العناصر تشكل أسباباً كافية للانفجار السياسي والاجتماعي في الوطن» ، وجاء المؤتمر الصحفي للإمام الصدر في نفس اليوم مع المؤتمر الصحفي للأستاذ كمال جنبلاط الذي ركز على نقاط أخرى متممة تعطي صورة واضحة عن الأوضاع كما كانت عليه في تلك المرحلة ، فقد قال جنبلاط :

- إن الحل على طريقة الخطوة التي تليها خطوة ، أو على طريقة التفاوض في جنيف ، سيكون عسيراً جداً ولن يبلغ أهدافه في الحالين الا اذا كان قد تم مسبقاً اتفاق دولي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية على تنفيذ الانسحاب الكامل وعودة الفلسطينيين النازحين . . وهو أمر غير وارد ومستبعد .

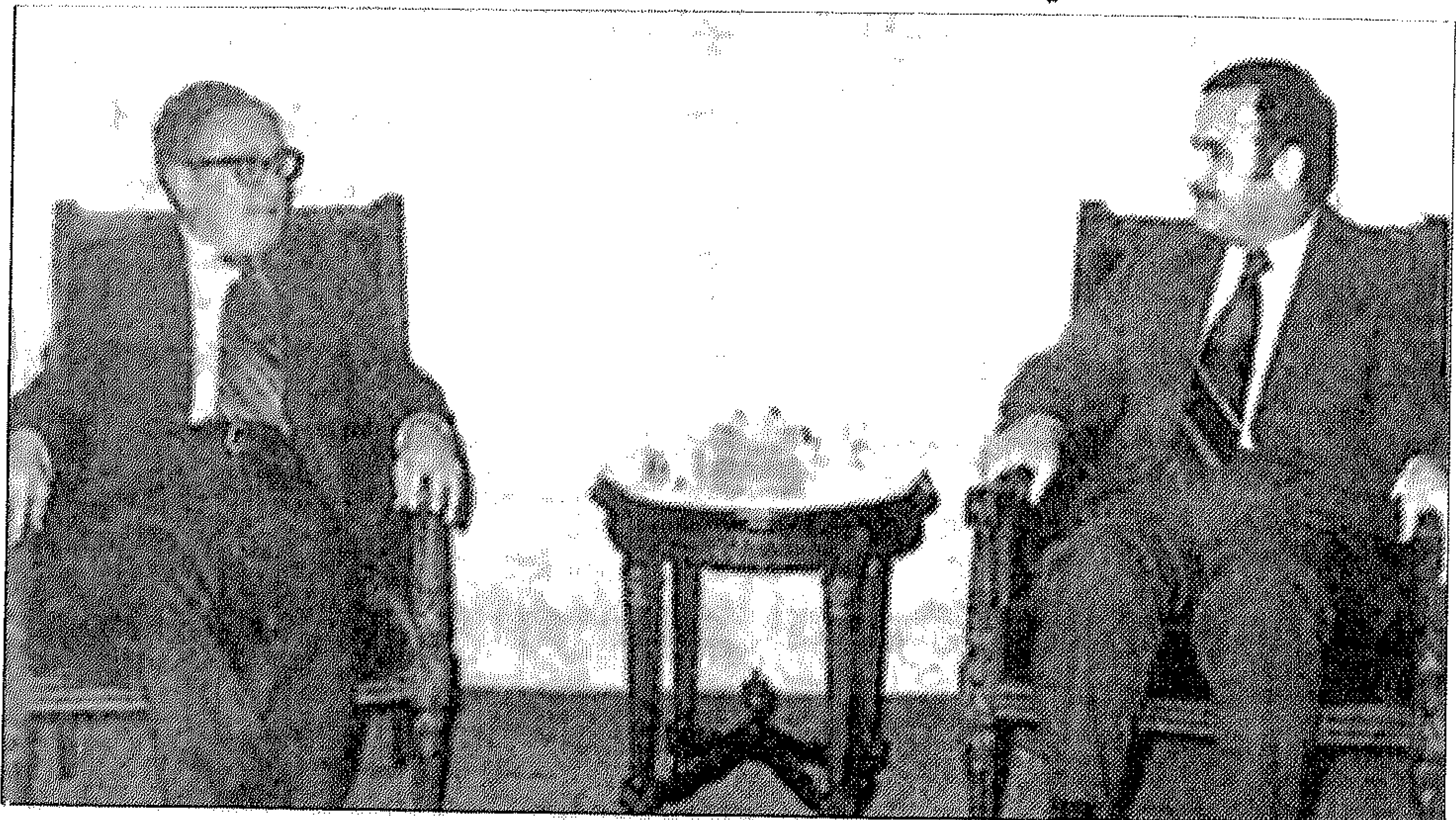
- إن المفاوض العربي ، على طريقة الخطوة خطوة أو على طريقة جنيف ، سيكون في موقف ضعيف في مواجهة خصمه ، وسندخل من جديد - وقد دخلنا فعلاً - في حلقة اللاحرب واللاسلم التي كنا سابقاً ولا نزال نشتكي منها .

- إن طريق التحرير ، وطريقة التفاوض على السواء ، هي مسلك القوة المتفوقة للفريق المحق على الفريق المعتدي والمغتصب (١٤/ ٢/ ٧٥) .

- كان الوزير الاميركي هنري كيسنجر قد قام يومها بزيارة إلى دمشق حيث التقى بالرئيس السوري حافظ الاسد لمدة اربع ساعات ونصف وصدر بيان اثر الاجتماع جاء فيه :

«إن الجانب السوري أكد على ضرورة الانسحاب التام من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وضمان حقوق شعب فلسطين ، وكذلك مراعاة وحدة التحرك على جميع الجبهات في مراحل العمل من أجل السلام العادل في المنطقة» .

في حين قال كيسنجر أنه بحث مع الرئيس الاسد «دور سوريا الذي لا غنى عنه في الحل النهائي لمشكلة الشرق الأوسط» وقال رسميون أميركيون ، مرافقون لكيسنجر ، وبصورة غير رسمية ، أن سوريا لا تعارض عقد اتفاق ثان بين مصر واسرائيل وانها قد توافق على اتفاق آخر في الجولان!



□ الرئيس حافظ الأسد وهنري كيسنجر (١٩٧٥/٣/١٥) □

وللحقيقة انني عندما أعود إلى مفكرتي ، التي كنت الخص فيها يومياً ، الاجواء العربية والدولية والمحلية التي أناقشها مع رؤساء الحكومات المتتابعين في لبنان ، أجد أن سوريا لم تتغير أبداً ، وطوال ما يزيد عن ربع قرن ، في مواقفها تجاه الحل الكامل في المنطقة ، وخاصة بعدما احتلت اسرائيل ، فيما بعد قسماً من جنوب لبنان فالموقف السوري كان دائماً يرتكز إلى ثوابت واضحة :

- حل كامل للمنطقة ضمن سلام عادل وكامل وشامل .
- انسحاب كامل لاسرائيل من الاراضي التي احتلتها .
- ضمان حقوق الشعب الفلسطيني .

الموقف الأصيل و . . الثابت

وبالتالي يمكن الملاحظة وبوضوح ، إلى أن سوريا لم تطرح يوماً مسألة الانسحاب من الجولان فقط كقضية للحوار مع اسرائيل سواء عبر المفاوضين الاميركيين ، أم عبر مؤتمر مدريد في ما بعد ، ومن هنا نفهم الموقف الاسرائيلي الذي كان يحاول فصل المسار المصري عن بقية المسارات التفاوضية مع العرب ، حتى أن رابين ، رئيس الوزراء الاسرائيلي كشف عن ذلك بوضوح (١٥/ ١/ ١٩٧٥) حين أعلن أن «اسرائيل لن تنسحب من سيناء الا اذا أعلنت مصر انهاء حالة الحرب» وانها ترفض نهائياً اشتراك المقاومة في مؤتمر جنيف» الأمر الذي كان الاتحاد السوفياتي يحاول تجنبه من خلال التأكيد على ضرورة مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر جنيف ، كما أكد على ذلك الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف (١٥/ ٢/ ٧٥) في حين كان الهم المصري هو الوصول إلى حل جزئي ، يكون مقدمة للحل الشامل ، أي على العكس من سوريا التي كانت ترى أن الاساس هو الوصول إلى اتفاق كامل شامل ، ينفذ على مراحل باشراف دولي .

الغيوم تتجمع في الأفق السياسي ، وتنذر بعاصفة هوجاء قريبة

وعلى الرغم من الأوضاع الصعبة التي كانت تمر بها البلاد ، كانت الحكومة اللبنانية تواصل جهودها لضبط الأوضاع ، فرفعت الحد الأدنى للأجور بالنسبة

للمعلمين ، لتحول دون استغلال مواقفهم لاثارة اضرابات ومشكلات داخلية ، وسعت إلى ايجاد الحلول الوسطية بين موظفي المصارف واداراتها ، كما طلبت من الوزراء اعداد دراسات حول وزاراتهم لمعرفة احتياجاتها وحاولت فتح الحوار مع المقاومة الفلسطينية بصورة متواصلة حتى لا تصل معها إلى طريق مسدود ، خاصة بعدما أعلن أبو اياد في مهرجان ذكرى شهداء الطيبة الذي أقيم في جبيل (١٧/ ٢/ ٧٥) «أن الثورة تتعرض لمؤامرة جديدة ، فكيسنجر في جولته الحالية أتى ليخطط لضرب الثورة في لبنان ، انهم يريدون فلسطينيين من نوع معين لكي يذهبوا إلى مؤتمر جنيف وهم قطعاً يريدون رأس الفدائي الذي حمل البندقية من أجل وطنه ، لكي يجدوا فلسطينيين جدداً يقبلون بتنفيذ مؤامرتهم» .

ولكن جهود الحكومة اللبنانية لحل الازمات الداخلية ، كانت وتيرتها مختلفة عن الخطوات المتسارعة على الصعيد الدولي بشأن الحل المطلوب لمنطقة الشرق الأوسط ، ولذا رأينا على الصعيد الداخلي تنامي الخلافات وتصاعدها ، إلى حد أن جلسة المناقشة في المجلس النيابي صارت تعقد فيعارض فيها النائب وزير كتلته ، أو يتغيب الوزير المختص عن جلسات اللجان المختصة التي تعني بوزاراته ، اذ أن بامكان عضو أي كتلة نيابية في ظل نظامنا الديمقراطي أن يعارض رأي كتلته ، وبامكان أي كتلة أن تعارض رأي وزيرها في الحكومة وموقفه اذا كان يتعارض معها - واذا بحكومة الرئيس رشيد الصلح التي تشكلت على أساس أن كل وزير فيها يمثل كتلة برلمانية ، تحظى بمعارضة أغلب الكتل البرلمانية لدور ممثليها في الحكم ، في حين كان الوضع الدولي يشهد فشلاً لكيسنجر وغروميكو في الاتفاق حول التسوية الشاملة ، حيث أصر وزير الخارجية الاميركي على سياسة الخطوة خطوة في حين طالب الوزير السوفياتي غروميكو بالتسوية الشاملة ، في ظل اصرار اسرائيلي معلن من قبل رئيس الوزراء رابين على عدم التخلي عن الجولان (١٨/ ٢/ ٧٥) الامر الذي دفع رئيس المجلس النيابي لتحديد موعد لعقد جلسة مناقشة القضايا الخارجية والدفاعية ، وجلسة أخرى للسياسة الاقتصادية ، وكان رأي وزير الخارجية فيليب تقلا يومها أن لرئيس مجلس النواب السيد كامل الاسعد ، رأياً خاصاً بالسياسة الدفاعية ، وبوضع الجنوب ، والموقف العربي ، ومن الخطر بمكان أن تخصص جلسة مناقشة عامة لبحث

الموضوع في المجلس النيابي حتى لا تختلف الآراء وينقسم النواب ومن ورائهم الرأي العام حول هذا الموضوع الخطير والدقيق ، وحتى لا تقال أشياء ، قد تسيء لعلاقة لبنان بالأخوة العرب والأخوة الفلسطينيين ، ولذا يجب العمل على أن لا تعقد الجلسة ، وقد تم الطلب إلى الوزراء ضمنياً باقناع كتلهم بعدم الدخول في تلك المتاهة السياسية حرصاً على تماسك الوضع الداخلي اللبناني ، اما عن طريق عدم حضور الجلسة أو عدم ايصال النصاب إلى حالة اكتمال واما عن طريق الاصرار على عدم التطرق للجوانب الدقيقة في الموضوع (جلسة مجلس الوزراء ١٩/ ٢/ ٧٥) .

وعلى الرغم من كل الاحتياطات التي عملت الحكومة اللبنانية ، والعهد ، على تحقيقها ، من أجل الحؤول دون الوصول إلى الانفجار الكبير ، فان الغيوم التي كانت تتجمع في الأفق السياسي العربي ، كانت تنعكس على الوضعين الأمني والسياسي في لبنان ، وتنذر بعاصفة هوجاء قريبة .

فقد تحول الفتور الذي ساد العلاقات المصرية - السورية خلال الاشهر الاخيرة ، إلى أزمة صامتة بين البلدين العربيين الأساسيين في الجهود السلمية الجارية في المنطقة ، بعد زيارة كيسنجر الاخيرة لهما والتي كشفت عن رضى مصري بالوصول إلى حل جزئي في المنطقة عن طريق القبول بانسحاب جزئي من سيناء مقابل تقديم تنازلات سياسية مصرية لاسرائيل ، فساد الشعور في الدوائر الرسمية السورية بأن القيادة السياسية في مصر ستوجه في حال اقدامها على توقيع اتفاق بذلك طعنة في الصميم لجبهة المواجهة الحقيقية التي تضم مصر وسوريا والمقاومة الفلسطينية على الصعيدين السياسي والعسكري .

لذا ، أوفد الرئيس الاسد وزير خارجيته الاستاذ عبدالحليم خدام في جولة عربية تتضمن تأكيدات على :

- إن سوريا متمسكة بقرارات مؤتمر القمة العربية الأخير في الرباط التي أكدت على التسوية الشاملة .
- وانها ترفض أي تجزئة للحل لأن ذلك سيؤدي إلى تفكيك جبهة المواجهة عكسرياً وسياسياً .

- وانها تحرص على الاستمرار في الاتصالات السياسية توصلاً لحل شامل .
- وان سوريا تعترض على مضي مصر في المباحثات الخاصة الهادفة إلى تحقيق انسحاب جزئي في سيناء (١٩/ ٢/ ٧٥) .

تحذير من المخاطر المرتقبة

وقد تنبهت بعض القيادات السياسية اللبنانية لمخاطر التطورات الجارية ، على صعيد مفاوضات السلم في المنطقة ، وامكانية انعكاسها على لبنان ، فأكد الرئيس رشيد كرامي في لقاء صحافي معه على مجموعة خلاصات لا بد من التنبه اليها وهي (١٩/ ٢/ ٧٥) :

أولاً : يجب الاتفاق فيما بيننا على أمور نعتبرها أمراً واقعاً ، كوجود الفلسطينيين في لبنان : هل يستطيع أحد أن يرحلهم؟ وهل أن وجودهم كان بارادتنا؟ وهل تستطيع الدول مجتمعة أن تجد لهم الحق الذي يبحثون عنه منذ العام ١٩٤٨؟ وهل بامكان أحد أن يحرم هذا الشعب من النضال بكل الوسائل للعودة إلى وطنه؟ وهل اذا جمد النشاط الفدائي في لبنان يؤدي إلى وقف النشاط ضمن الارض المحتلة؟ وما هي مسؤولية لبنان عن عمليات تمت في تل أبيب وناتانيا في الارض المحتلة؟ ان اسرائيل تقوم على التوسع والعدوان ، واطماعها في الجنوب وفي المياه معروفة ، وهذا الخطر قائم ولا نستطيع وضع حد له لا عن طريق تجميد العمل الفدائي ولا عن طريق منع اسرائيل من التذرع بأي سبب للعدوان .

ثانياً : لا بد للبنان أن يتخذ كل التدابير ، من تقوية الجيش ووضع خطة دفاعية لبنانية ، وعندما يكون الاعتداء شاملا لا بد للبنان من أن ينسق مع الدول العربية ، أي وضع خطة عربية مشتركة يتحدد فيها دور لبنان ومسؤوليته مع دور الدول العربية ومسؤولياتها . . القيادة ليست عاجزة عن وضع الخطة ، ولكن السياسة هي التي تحول دون ذلك لأن تصورهم أن الضعف وعدم التصدي هو الضمانة ، وهذا هو منطقهم أما منطقنا فهو أن الخطر قائم ومستمر ، ولا بد من التهيئة للتصدي .

ثالثاً : ان الموقف من المفاوضات ذو شقين : حدود العام ١٩٦٧ وهذا يخص

الدول العربية التي احتلت اراضيها سنة ١٩٦٧ ، فأمر الجلاء عنها واجب عربي ، ولا أظن أن أحداً يجد أن العمل من أجل تحقيق هذا الجلاء أي مساس بالقضية الفلسطينية ، ولو تم ذلك خطوة خطوة ، شرط أن لا يكون ثمنه بالمقابل تنازلات عربية ، لا منفردة ولا مجتمعة تؤثر بالقضية الأم .

الشق الثاني يتعلق بقضية الشعب الفلسطيني ، وهذا أيضاً التزام عربي ، بحيث أن اقامة السلطة الوطنية على كل أرض تتحرر من فلسطين هو هدف يلتقي عليه الجميع ويعمل من أجله» .

وقد انضمت الجزائر يومها إلى سوريا في انتقاد اتجاه القاهرة للقبول بحل جزئي ، في حين اعتبر رئيس الاركان الاسرائيلي موردخاي غور إلى أن الوصول إلى اتفاق مع مصر أهم من الاحتفاظ بالممرات الاستراتيجية في سيناء (١٩/ ٤/ ٧٥) ، لأنه كان يدرك ككل القادة الاسرائيليين أن ذلك سيؤدي إلى فصل مصر كأكبر قوة سياسية - عسكرية عربية عن جبهة المواجهة مع اسرائيل الامر الذي يعطي اسرائيل حرية الحركة في المواقع الأخرى على هذه الجبهة .

الفصل السادس

الأحداث في لبنان ترابط في ما يجري في المنطقة

إندلعت الاشتباكات وسقطت ٣٣ ضحية جديدة ، ودعت الحركة الوطنية إلى إضراب عام ومؤتمر شعبي في جمعية خريجي المقاصد الإسلامية ، وتم تشكيل قيادة موحدة لمتابعة تطورات المعركة ، في حين وصل إلى بيروت الأمين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض بادئاً مساع عربية مكثفة لأنقاذ الوضع ، كما تلقى الرئيس سليمان فرنجية سيلاً من البرقيات من الملوك والرؤساء العرب تحذر من تردي الأوضاع وتربط بين ما يجري في المنطقة العربية وبين الأحداث والأوضاع المتردية في لبنان في حين أعلن الوزيران خالد جنبلاط وعباس خلف استقالتهما من الحكومة احتجاجاً على عدم توقيف المجرمين ، في حين أن معلومات خطيرة أوردتها مصادر ديبلوماسية غربية أكدت وجود تخطيط مسبق للأحداث الدامية في لبنان ، وان بعض السفارات الغربية تلقت منذ أسابيع تعليمات تقضي بتوقع أحداث دامية في لبنان ، وتقضي هذه التعليمات بالاتصال بجاليات هذه الدول المقيمة في لبنان لحفظ سلامتها .

وقد ارتفعت حدة المعارك وسقط ٣٧ قتيلاً جديداً نتيجة حرب الصواريخ التي استمرت في بيروت (١٥/ ٤/ ٧٥) وخطف مواطنون على الهوية لانتمائهم الطائفي فتدخل الجيش وتسلم المخطوفين وبعض المطلوبين ، ولكن ذلك لم يحل دون اتساع المعركة حيث دارت في اليوم التالي بين مخيم تل الزعتر والدكوانة معارك بالصواريخ والمدفعية ، وامتدت الاشتباكات من بيروت الى طرابلس وسقط عشرون قتيلاً (١٧/ ٤/ ٧٥) .

فأعلن الأستاذ كمال جنبلاط عدم امكانية التعاون بعد اليوم مع حزب الكتائب في حكومة واحدة . وعلى عزل الكتائب لبنانياً وعربياً ، وبدأ التمهيد لبحث جدي مع رئيس الجمهورية لتشكيل حكومة وطنية لا تضم ممثلين عن الكتائب ومن يؤيدهم ، وتبعاً لذلك رفضت المقاومة تشكيل لجان مشتركة مع الكتائب ، وفي حين اجتمع مجلس النواب وفشل في الاتفاق على إعلان حالة الطوارئ ، ورغم قرار جبهة النضال باستمرار الوزيرين خلف وجنبلاط في الحكم مؤقتاً تفادياً لأزمة وزارية ، فقد أعلن الأستاذ كمال جنبلاط أنه لا بد من رحيل الحكومة الصلحية لأن أوامرها لا تنفذ ، بينما اتهم محمود رياض أمين عام جامعة الدول العربية «طرفاً ثالثاً» بافتعال الأحداث الدامية في لبنان (١٨/ ٤/ ٧٥) .

وفي التاسع عشر من نيسان ١٩٧٥ ، وبعد قيام الإمام موسى الصدر بزيارة البطريرك خريش في بكركي ، واتفاقهما على دعوة رؤساء الطوائف في لبنان إلى اجتماع لدرس الوضع العام ، وبعدما أعقب ذلك إجتماع في بيت الطائفة الشيعية ، بدعوة من الإمام الصدر ، جمع العديد من الشخصيات السياسية ، والدينية ، والاقتصادية ، والنقابية ، بالإضافة إلى هاني الحسن الذي حضر قسماً من الاجتماع وشرح وجهة النظر الفلسطينية ثم غادره ، وبينما كانت كل قوى الخير العربية والمحلية تعمل لو أدت الفتنة ارتفعت ألسنة اللهب في مرفأ بيروت لتحرقه ، ولتبدأ عملية جديدة في تدمير الاقتصاد اللبناني لمصلحة اسرائيل .

وفي الثاني والعشرين من نيسان اقترح الشيخ بيار الجميل تحكيم الدول العربية داعياً أبو عمار لنقل مخيم تل الزعتر من مكانه ، فكانت أولى مؤشرات ما سمي بتعريب الأزمة ، وأول طرح «تهجيري» قسري في أحد المناطق اللبنانية ، وقد جاء طرحه بعد يوم واحد من الإعلان عن انعقاد مؤتمر قمة رباعية بين الرئيسين أنور السادات وحافظ الأسد والملك خالد بن عبدالعزيز وياسر عرفات في الرياض لتدارس الأوضاع العربية .

وقد تسارعت الأحداث خلال شهر نسان ١٩٧٥ ، إبتداء من بمجزرة ١٣/ ٤/ ٧٥ مروراً بخطف وتهجير المواطنين على الهوية في ١٥/ ٤ ، وصولاً الى تعريب الأزمة في

٢١ نيسان . فكثر الكلام عن :

- «الانعزاليين» و«الوطنيين» .
- الدخول الفلسطيني المباشر في الصراع الداخلي اللبناني .
- عقد الاجتماعات الوطنية بحضور الفلسطينيين في معظم الأحيان .
- اصرار الرئيس الصلح على بقاء حكومته رغم كل الظروف .
- دخول رؤساء العائلات الروحية على خط الحوار لأنهاء الأزمة .

وقام الرئيس رشيد الصلح بجولة على رؤساء العائلات الروحية في لبنان (٢٠ -٢١ نيسان ١٩٧٥) في حين بدأ الرئيس سليمان فرنجية سلسلة من المشاورات فُسرت بأنها مقدمة لتغيير حكومي ، بينما كانت المنطقة العربية تشهد مصالحة بين الرئيسين الأسد والسادات للاتفاق حول أسلوب معالجة مشكلة الشرق الأوسط ، وتشكيل لجنة ثنائية مصرية - سورية للتنسيق بين دولتي المواجهة ، ورفضها لحالة اللاحرب واللاسلم .

وقد ظهر على الساحة المحلية ، أن حزب الوطنيين الأحرار يحاول الافادة قدر الامكان من أخطاء حلفائه قبل أن يقرر وجهة الصراع ، إذ عقد اجتماع مصارحة بين الرئيس كميل شمعون و«أبو حسن» وأحمد الأزهري ، وتمنى الرئيس شمعون على المقاومة الاستمرار في مساعي التهدئة والابتعاد عن الصراعات اللبنانية ، وبدا أن جهده كان منصباً على محاولة الافادة مما يجري تمهيداً للترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية .

سقوط حكومة الرئيس الصلح

في ظل تلك الأجواء الخطرة ، تشكلت لجنة التهدئة الوطنية المنبثقة عن المؤتمر الوطني الذي عقد برئاسة الإمام موسى الصدر ، وبدأت القيام بجولاتها على المسؤولين السياسيين في لبنان من أجل انهاء ذيول الأحداث ، وقد أعلن العميد ريمون إده (٣٠/ ٤) يومها بأن «الوضع القائم في لبنان مرتبط بحل القضية الفلسطينية فجميع الفرقاء وافقوا على الحل السلمي الذي سيحدد في مؤتمر جنيف رغم أني



☐ الامام موسى الصدر خلال المؤتمر ويبدو المفتي قبلان والنقيب طه والنائب الحسيني ومحمد شعيتو والسيد نبيه بري ☐

شخصياً أشك في توصل المؤتمر الى حل للقضية الفلسطينية» فكان ذلك الموقف إحدى الاشارات الهامة الى حقيقة ما كان يجري في لبنان .

وفي محاولة منه لتلافي سقوط الحكومة ، عمل الرئيس رشيد الصلح على محاولة رأب الصدع من خلال الجولات واللقاءات التنسيقية المتواصلة ، وجاء يوم السابع من أيار ليشهد أول جلسة لمجلس الوزراء برئاسة الرئيس سليمان فرنجية ، وقد انعقدت في بعبدا ، وأعلن فيها وزيرا الكتائب استقالتهما من الحكومة ، فتضامن معهما وزراء «الوطنيين الأحرار» الثلاثة ، فاستقالوا أيضاً واتخذ الأمير مجيد أرسلان موقفاً تضامنياً معهم فأعلن استقالته .

وانعكست الأوضاع السياسية في البلاد ، فالأحزاب اليسارية التي خالفت الرئيس رشيد الصلح في موضوع صيدا ، وواجهت السلطة والجيش ، أعلنت تضامنها معه في مواجهة استقالات الأحرار والكتائب وارسلان ، ودعاه الأستاذ كمال جنبلاط الى طرح الثقة بالحكومة ، أو البقاء في بيته حتى يقال .

لكن الرئيس رشيد الصلح قرر مواجهة مجلس النواب ، وجاراه في ذلك الوزراء


□ الرئيس رشيد الصلح □

خالد جنبلاط وعباس خلف وماجد حمادة ، لكن صموده المتأخر لم يفده كثيراً ، لأن الوزراء جوزيف سكاف ، وعادل عسيران ، وزكي مزبودي ، وسليمان العلي ، أعلنوا استقالتهم من الحكومة ، في حين كانت المساعي تجري للاصلاح فيما بين الرئيس فرنجية وياسر عرفات حيث عقد لقاء رباعي ضمهما مع سفيري مصر والسعودية إلا أن شيئاً لم يتغير .

عليّ وعلى أعدائي يا رب!

عندما شعر الرئيس رشيد الصلح أن الرئيس سليمان فرنجية ، قد تخلى عنه نهائياً ، وأنه يريد «تطهيره» ، ولذلك أوصى إلى وزراء الكتائب والأحرار وارسلان والكتلة المستقلة بالاستقالة ، اتصل بي في منزلي وابلغني انه سيزوروني في بيتي صباحاً لنذهب معاً الى القصر الجمهوري .

طبعاً ، أثار الأمر استغرابي ، إذ لم يكن من ضمن عادات الرئيس رشيد الصلح زيارتي في منزلي للذهاب معاً إلى القصر ، ولذا انتظرت وصوله بفارغ الصبر ، إذ كانت البلاد في حالة تفجر والأوضاع لا تبشر بخير أبداً وأي خلاف بين الرئيسين سيزيدها سوءاً .

فور وصوله الى منزلي ، دعوته الى الصالون ، فطلب إليّ أن نجلس الى الطاولة في غرفة الطعام الملاصقة حيث وضع بعض الملفات فوقها قائلاً لي بأنه يعتقد بأن الرئيس فرنجية يعمل على «تطيير» الحكومة وأنه تبعاً لذلك سيكيل له الصاع صاعين ، إذ أن معه ثلاث ملفات كاملة ، أولها ملف إعادة تنظيم الجيش حيث سيطلب إليه تعديل قانون الجيش ، وثانيهما ، ملف التجنيس والذي يقضي بالموافقة على منح الجنسية لمن يستحقونها وبمرسوم واحد للجميع ، والملف الثالث هو ملف المشاركة ، وهو يتضمن التعديلات اللازمة التي تحول دون استفراد الرئاسة الأولى بالقرار وبالقدرة على اقالة رئيس الحكومة إذا ما اختلفا .

وقد وجدت هذه الملفات التي يحملها الرئيس رشيد الصلح ملفات ساخنة ، وانه ليس من المناسب طرحها في ظل التقاصف الجاري لأنها ستفجر الوضع السياسي ككل ، فالتفت إليه وأكدت أن طرح هذه الملفات سيؤزم الوضع أكثر ، فالبلد على شفير الهاوية وفي ظل الانفجار الكبير والتمزق ، فاذا طرحت هذه الملفات اليوم ستساهم في المزيد من التفجير .

وهنا تطلع إليّ الرئيس رشيد الصلح قائلاً : «عليّ وعلى أعدائي يا رب!» .
فقلت : لا يا دولة الرئيس ، المسألة ليست عليك وعليه ، ولكن على الناس ودم الناس ومصلحة البلد ، وأنت لن ترضى بتحمل هذا الوزر .

قال : هو البادئ والظالم .

وهكذا خرجنا معاً وتوجهنا معاً في سيارته الحكومية ، متابعين البحث حتى الوصول إلى القصر الجمهوري ، على أمل طي هذه الملفات الصعبة ، والموافقة على استقالة الحكومة بأقل الخسائر .

عندما دخلنا إلى القصر ، ولج الرئيس رشيد الصلح إلى مكتب رئيس الجمهورية ، ودخل الرئيس متهجماً ، فشعرت بأن الجلسة بينهما ستكون سيئة وأن الفتور بينهما سيقود للأسوأ ، . . . لم تدم الجلسة بين الرئيسين أكثر من ربع ساعة ، بعدها قرع الجرس عند الرئيس فرنجية بقوة ، وفتح المرافق الباب ، فإذا بي أجد الرئيس الصلح خارجاً والاثنين في حالة غضب شديد ، فقلت لنفسي : وقعت الكارثة ! !

وبالفعل ، توجه الرئيس رشيد الصلح من القصر الجمهوري إلى مجلس النواب ، طارحاً ملفاته ، التي فجرت الخلاف بينه وبين النائب أمين الجميل الذي أمسك به وهو خارج من المجلس مطالباً إياه بالبقاء لسماع الجواب وحصل التصادم . . وكانت البداية للانفجار الكبير من جديد وبشكل أوسع هذه المرة .



□ المشادة بين الرئيس رشيد الصلح والنائب أمين الجميل □

الفصل السابع

الوضع في المنطقة
لماذا إنفجر الوضع في لبنان ؟

أولاً : الموقف الإسرائيلي :

كانت نظرة الإسرائيليين إلى الحل في المنطقة تقوم على ثلاثة توجهات بعد فشل مهمة كيسنجر ، وهي :

١ - توجه رئيس الحكومة اسحق رابين ، كما نشرته صحيفة معاريف الإسرائيلية بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٧٥ ، وهو يتضمن :

- اتفاقية سلام منفصلة مع مصر .
- تسوية جزئية ، شاملة مقابل الغاء حالة الحرب .
- تسوية جزئية ، محدودة مقابل الامتناع عن استعمال القوة كطريقة لحل النزاع .
- واذا كان هناك استعداد من ناحية مصر للبحث معنا في اتفاق على اساس الغاء حالة الحرب سيجدوننا مستعدين لتقديم تنازلات كبيرة اقليمية .

٢- توجه وزير الدفاع شيمون بيريز ، كما نشرته صحيفة معاريف بتاريخ ١٥/ ٤/ ١٩٧٥ واقتصر على الرأي التالي :

- علينا ان نتمسك بمواقفنا تجاه الولايات المتحدة الاميركية ، ولكن ان نتذكر

ايضاً انها وقفت إلى جانبنا ، بحيث ينبغي ان ننمي الصداقة معها ونوضح مواقفنا ، ولا ندخل في جدال عقيم وبالطبع الا نلجأ إلى المهاترات الشخصية .

- الاستعداد لامكانية ارتفاع الحرارة العسكرية حتى درجة الانفجار ، الذي قد يحدث هذه المرة على الجبهاتِ الثلاث .

٣-توجه وزير الخارجية ايغال آلون ، كما نشرته صحيفة دافار في ١٥/ ٤/ ١٩٧٥ ، وهو يرى انه امام إسرائيل أربع طرق وهي :

- الاحتفاظ بالوضع الراهن دون القيام بأي جهد سياسي وانتظار مبادرات الاخرين . . .

- احياء فكرة التسوية المحدودة المرتكزة على الامتناع عن استخدام القوة بشكل تكون معه معادلة الامتناع عن استعمال القوة مرحلة اعلى قليلاً من اتفاق فصل قوات واقل قليلاً من الغاء حالة الحرب .

- مفاوضات على اتفاقية شاملة من الناحية القانونية - السياسية والاقليمية -الاستراتيجية على اساس معادلة انهاء حالة الحرب ولكن هذه المرة لا ينبغي ان نبدأ المفاوضات برسم خطوط الانسحاب وانما ببحث ماهية انهاء حالة الحرب قبل ترجمة الاتفاقية إلى لغة الخرائط .

- الذهاب إلى جنيف- لا قسراً- وإنما كشركاء في تأسيس هذا المؤتمر ومن خلال التعاون مع الولايات المتحدة ، وفي جنيف لن تكون هناك مفاوضات جماعية وانما فرق ثنائية للبحث في الاتفاق بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة .

وأنا كوزير للخارجية لن اوصي الحكومة بالتوقيع على اتفاقية شاملة الا اذا كانت تحتوي على حل عادل لمشكلة الهوية العربية- الفلسطينية لان هذه المشكلة يجب حلها وعدم حلها سيمس بالاتفاقيات الاخرى لكن موعد الحل ينبغي ان يكون موازياً للموعد الذي تعين فيه حدودنا الشرقية .

اما المعلقون والمحللون السياسيون الإسرائيليون ، فتوزعت مواقفهم خلال هذه الفترة- اي فترة ما بعد فشل مهمة كيسنجر ، وبدء الانفجار على الساحة اللبنانية- على اربع نقاط ايضاً وهي :

أ) - تسوية شاملة على الجبهات تضع الاعتراف بحق السيطرة المصرية والسورية والاردنية على مناطق محتلة مقابل اعتراف هذه البلدان بحق السيطرة الإسرائيلية على اجزاء منها ، وكذلك بحق إسرائيل في العيش بسلام (شفايتسر -هارتس ١/ ٤/ ١٩٧٥) .

ب) - او الرجوع إلى طريق التسوية الجزئية ، او الحرب في ظروف دولية غير مريحة (المصدر الأول) .

ج) - المفاوضات على اساس ثنائي بين إسرائيل وكل دولة من الدول العربية على حدة ، وليس بين إسرائيل وبين كل الدول العربية ، ويمكن خلال المفاوضات تنسيق المواقف مع الولايات المتحدة ، قدر الامكان (اريئيل غيناي- يديعوت احرونوت / ٧٥ ٤/ ٤) .

د) - العمل على تسوية جزئية شاملة تكون نفسها موضع البحث في جنيف ، اي اعداد مبادرة شاملة ومن خلال الرؤية الشاملة تطوير مبادرات لتسويات جزئية والتقدم على مراحل ، والرؤية الشاملة يجب ان تنطوي على انسحاب إسرائيلي من معظم المناطق المحتلة وحل القضية الفلسطينية ومن دون حلها لا قيمة عملية لتسوية اخرى مع طول الوقت (دانيئيل بلوح - هارتس ٤/ ٤/ ٧٥) .

وهذه المواقف في الجانب الإسرائيلي تعطينا صورة شبه واضحة عن حركة الإسرائيليين في تلك المرحلة والتي تكشف عن :

- وجود قرار إسرائيلي . . يضع مصلحة إسرائيل اولاً ، ثم ارضاء الولايات المتحدة الاميركية .

- وجود نية سلام إسرائيلية . . . ولكن من موقع الاقوى ، عن طريق التسويات الجزئية .

- اصرار على التسويات الجزئية والخطوات المرحلية ، وانهاء حالة الحرب بصورة كاملة قبل تسليم الارض . . .

- البحث عن مخرج ما لحل قضية الفلسطينيين .

- عدم ذكر لبنان مطلقاً في كل هذه التحليلات الإسرائيلية ، وكأنه بلد من السهل مصادرة قراره . . . . او ان هناك ما يعد للبنان في الكواليس السياسية والامنية ولذا يتم تغييب ذكره .

ثانياً : اما على الصعيد العربي فكانت هناك مواقف متعددة ومنها :

- الموقف السوري المرتكز إلى خطوات اساسية وهي :

أ- سلام كامل شامل عادل .

ب - انسحاب كامل من الاراضي التي احتلت عام ٦٧ .

ج -حل القضية الفلسطينية يعيد الحقوق المشروعة للفسلطينيين .

د- مشاركة كاملة في مؤتمر جنيف ولا للاتفاقات الثنائية .

- الموقف المصري المرتبط بـ :

أ) - وضع داخلي يؤذن بالانفجار ، في ظل موجة غلاء اسطورية تكشف عن وجود مؤامرة واسعة متعددة الاطراف ، تأكل من اللحم الحي للنظام بالتقسيط وتوشك على توجيه الضربة القاضية .

ب)- مؤسسات شعبية واجهزة حكومية لم تستطع الارتفاع إلى مستوى الخطر المزدوج داخلياً وخارجياً او ما اسماه الرئيس السادات بـ «اخطر الحروب على الاطلاق ، حرب الداخل والخارج معاً» .

ج)- الشعور بأن إسرائيل تعد نفسها لتكريس فشل كيسنجر بضربة وقائية تسقط كافة الحلول السياسية للمنطقة .

وانطلاقاً من هذا الواقع المصري الداخلي الصعب ، طرحت مصر مجموعة

شروط لنجاح مؤتمر جنيف وهي :

- اتفاق عربي شامل حول خطة موحدة للمرحلة المقبلة .

- تذليل الصعوبات المتعلقة بحق تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤتمر .

- المساندة الفعالة للمجتمع الدولي لإقرار السلام العادل في الشرق الأوسط (٣٠/ ٤/ ٧٥) .

كما طرحت مصر على اشقائها العرب ، طوال مرحلة جولات كيسنجر ، جملة مطالب وهي :

- اعادة تزويد مصر بالاسلحة التي فقدتها خلال حرب تشرين ٧٣ .

- تقديم الدعم الاقتصادي المقرر لمصر في مؤتمر الرباط .

- وحدة موقف عربي للضغط على الاميركيين وإسرائيل ، ولكن الذي حصل في المقابل كان :

- وعود بالدعم لم تنفذ عملياً الا من قبل السعودية فقط .

- عدم تزويد مصر بالاسلحة الا لقاء اعادة الخبراء السوفيات إلى مصر .

- انقسام الموقف العربي .

- أما الموقف الفلسطيني فكان يرتكز الى :

أ - المطالبة بحل عادل وشامل يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية .

ب- المشاركة في مؤتمر جنيف كطرف كامل .

ج - دعم عربي ودولي لقيام الدولة الفلسطينية .

إلا أن المقاومة كانت تعيش واقعاً مختلفاً :

- فقد انقسمت المواقف ضمنها من الوحدة السورية- الفلسطينية السياسية والعسكرية وانطلق الانقسام من قراءة خاطئة مفادها ان هناك محاولة سورية لمصادرة القرار الفلسطيني ادت إلى كل الاختلافات اللاحقة بين الفلسطينيين

والسوريين على الساحة اللبنانية ، فيما تبين بعد ذلك ان سوريا لم تغير مواقفها الثابتة .

- كما انقسمت المواقف داخل المقاومة من الدولة الفلسطينية نفسها ، فجبهة الرفض كانت ترفض القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وترفض الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع مصرة على تحرير كامل فلسطين ، في حين كانت بعض القوى الفلسطينية تنادي بدولة علمانية في «إسرائيل» نفسها ، وقوى اخرى مستعدة للقبول بالضفة والقطاع .
- وانقسمت المقاومة بين موافق على المشاركة في جنيف ورافض له .
- وكان الدعم العربي يعيش جملة خيارات خطرة .

ومن هنا كانت قراءة مركز التخطيط الفلسطيني ، في دراسة محدودة التداول قدمت إلى منظمة التحرير (٥/ ٤/ ٧٥) ، ترى الجواب على السؤال : ماذا بعد فشل مهمة كيسنجر ؟ يتمثل بـ :

أ - طرح خيار الحرب الخامسة امام الاطراف المختلفة ، كورقة ضغط بالنسبة لمصر وسوريا ، وكضربة وقائية بالنسبة لإسرائيل .

ب - العودة إلى جنيف وهو ما يدعو اليه الاتحاد السوفياتي وسوريا وما عادت تدعو اليه مصر .

ج - انه من المؤكد ان الفترة المقبلة ، ستشهد توتراً في كل المنطقة ، إذ ستسعى كافة الاطراف إلى اعادة ترتيب سياساتها ومواقعها ، ومحاولة تغيير موازين القوى القائمة لصالحها بحيث :

١ - سيكثف الاتحاد السوفياتي نشاطه واتصالاته ولا يستبعد ان يقدم بريجنيف بزيارته المؤجلة .

٢ - ستشدد الولايات المتحدة تحركاتها بهدف عرقلة التحركات السوفياتية .

٣ - سيكون لمنظمة التحرير النصيب الاكبر من هدف كل التحركات

والاتصالات والمؤتمرات التي ستتم في المنطقة ، خاصة بعدما انتهت الجولة الاخيرة من سياسة «الخطوة خطوة» التي تراهن على تشغيل العوامل المؤقتة لإفراز نتائج هي الاخرى مؤقتة .

ثالثاً : في ظل هذه الوقائع والمطالب والمواقف ، كانت ثوابت السياسة الاميركية هي :

- انهاء دور الاتحاد السوفياتي نهائياً في منطقة الشرق الأوسط .
- عدم القبول باي دور اوروبي في المنطقة .
- الوصول إلى حل سلمي في الشرق الأوسط يحول دون التهديد بقطع النفط من جديد ، او باستخدامه كسلاح ، او بتوزع السيطرة عليه بينها وبين اوروبا والاتحاد السوفياتي .

لكن فشل مهمة كيسنجر السلمية بسبب المواقف الإسرائيلية والمتشددة كان يهدد ذلك كله فذلك ترافق مع :

- تحرك سوفياتي في المنطقة من أجل إعادة قيام برجينيف بجولته .
- تحرك اعلى على الساحة الأوروبية تمثل بعقد اجتماع للاحزاب الشيوعية في براغ (٥/ ٣/ ٧٥) واستقبال بريجنيف لرئيس وزراء بريطانيا وفرنسا والتركيز في البيانات المشتركة على ضرورة عقد مؤتمر للامن الأوروبي ، وحرص بريجنيف على حضور المؤتمر الحادي عشر لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري حيث دعا للتعايش السلمي ، ولاستئناف مؤتمر جنيف واقامة دولة فلسطينية وضمان الوجود والتطور لكافة دول الشرق الأوسط .
- اما على الساحة العربية فقد تحرك الاتحاد السوفياتي عبر رسالة من بريجنيف إلى الرئيس الاسد ، وزيارة فينوغرادوف السفير فوق العادة إلى الاردن حيث اجتمع إلى الملك حسين ، ثم قابل عرفات . وهجوم من تاس على حالة اللاحرب واللاسلم ، وخطاب لمفتي المسلمين السوفياتي يؤيد فيه الشعب الفلسطيني ، وحملة اعلامية واسعة ضد الحل المرحلي .

وهذا كله كشف امام الاميركيين محاولة خلق محوز واسع من الاطراف المؤيدة لاستئناف جنيف في مقابل التحرك الاميركي الذي يحاول عزل السوفيات والتقليل من دورهم في المنطقة ، وزاد من هذا التخوف زيارة جاك شيراك رئيس وزراء فرنسا إلى الاتحاد السوفياتي ، وانعقاد مؤتمر الاممية الثانية في برلين والدعوة التي صدرت عن هذا المؤتمر بان تشارك اوروبا في الضمانات المطلوبة لاي تسوية في الشرق الأوسط ، والحديث عن حوار عربي - اوروبي وحوار اوروبي - إسرائيلي موازله .

وبالتالي كان فشل مهمة كيسنجر يعني الفشل في انهاء دور الاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط ، وبدء الحديث عن دور اوروبي في المنطقة ، وعدم التمكن من الوصول إلى حل سلمي ينهي مخاطر التهديد باستخدام النفط كسلاح من جديد وهو ما بدا ممكناً قبل اغتيال الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية . ولذا كان المطلوب :

١ - مواجهة مشكلة التهديد بالنفط وقد قامت الولايات المتحدة بعدة خطوات في هذا المجال ومنها :

أ - تشكيل وكالة عالمية للطاقة من ١٧ دولة تشكلت بطلب كيسنجر لكسر جبهة «الأوبيك» وقد رفضت فرنسا دخولها .

ب- تدهور سعر الدولار في الاسواق العالمية وهو يعني تدهور السعر الفعلي للنفط .

ج - انخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب الازمة الاقتصادية في البلاد الصناعية .

د- القيام بمناورات للشركة الكبرى العالمية للضغط على الدول المنتجة ، والتي ادت إلى وجود فائض نفطي في السوق وتعطل حوالى نصف ناقلات النفط وبروز تناقضات بين الدول المنتجة .

وبالتالي فإن هذه الخطوات ادت إلى حالة حصار وضغط كاملة على منظمة «الأوبيك» من جهة ، وجاءت تهديدات الرئيس الاميركي فورد ووزير خارجيته

كيسنجر بغزو منابع النفط لتستكمل الدائرة .

٢- عودة كيسنجر إلى المنطقة من دون احتمالات للفشل ، وهذا يقتضي :

- القيام بمفاوضات ثنائية .

- اختصار عدد مواقع التفاوض .

- اختيار التفاوض مع الدولة الاكثر تأثيراً والاكثر قوة .

ومن هنا تم التركيز على مصر ، لان تحييدها يعني تحييد اكبر دولة عربية ، عن ساحة المعركة ، واكثرها عدداً وقوة ، وابعدها عن الاتحاد السوفياتي في العلاقات السياسية ، اذ كانت مصر في حالة شبه قطيعة مع السوفيات .

٣- استبعاد الحوار مع الفلسطينيين او امكانية الوصول إلى الحل مع السوريين وقد تكفلت احداث لبنان باشغال الفريقين عن امكانية عرقلة مهمة كيسنجر الجديدة .

رابعاً : اما لماذا دفع لبنان لوحده الثمن ، فالسبب في رأيي يعود إلى :

أ - وجود حالات تصارع قائمة اصلاً بين القيادات اللبنانية على كراسي الحكم ، الامر الذي جعلهم مطية سهلة للقوى الراغبة بتمرير مفاوضات السلام في المنطقة ، مع مصر ، وسط حد اعلى من الانشغال العربي عنها ، وحد أدنى من القدرة العربية في التأثير فيها .

ب- تمثل القوى الاميركية - السوفياتية - الأوروبية من خلال قوى واحزاب ومنظمات لبنانية وفلسطينية على الساحة اللبنانية بشكل يسهل ادارة الصراع فيما بينها إلى اجل غير مسمى ، حتى انتهاء المشروع السلمي بكامله في المنطقة ، عن طريق تدخل «الفريق الثالث» دائماً لتفجير الأوضاع كلما هدأت .

ج - امكانية تمويل هذا الصراع من خلال قوى عربية مختلفة تكون واجهة للقوى الدولية الراغبة بتحقيق السيطرة ، دون افساح المجال لاي فريق منها للوصول إلى الحسم مع الاخرين لمصلحته .

د - تهديد سوريا في خاصرتها اللبنانية بشكل دائم بحيث لا تستطيع عرقلة مشروع الحل السلمي الجاري في المنطقة من جهة ، ولا تستطيع اطفاء النار اللبنانية لانقسام مواقف اللبنانيين تجاهها ، وانقسام الموقف الفلسطيني منها ، بما يعني ان دخولها سيغرقها في الصراع كطرف وهو ما حاولت سوريا الابتعاد عنه طيلة سنوات الحرب ، وحتى بعد دخولها إلى لبنان عندما حاولت اكثر من قوة في اليسار واليمين تحويلها إلى طرف في الصراع .

هـ- وجود بؤرة صراع دائمة في الكيان اللبناني نتيجة التعدد الطائفي والمذهبي (١٨ طائفة ومذهب) وتمثل هذا التعدد في مؤسسات قائمة (احزاب - جمعيات- تنظيمات- مؤسسات اجتماعية- ميليشيات) وارتباط هذا التعدد بعوامل داخلية وبعلاقات خارجية (عربية وفلسطينية ودولية) لكل فريق او ضمن كل فريق .

و - وجود طموحات فلسطينية باستخدام لبنان ، اما كوطن بديل ، او كوطن- منطلق لتحرير فلسطين ، او كوطن رهينة للحصول على موقع في العملية السلمية .

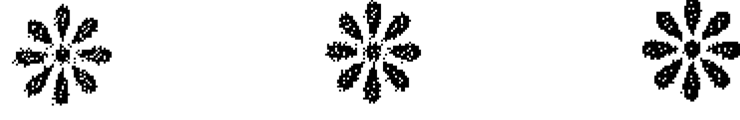
خامساً : العرب يحذرون . . . ويكتفون بالتحذير :

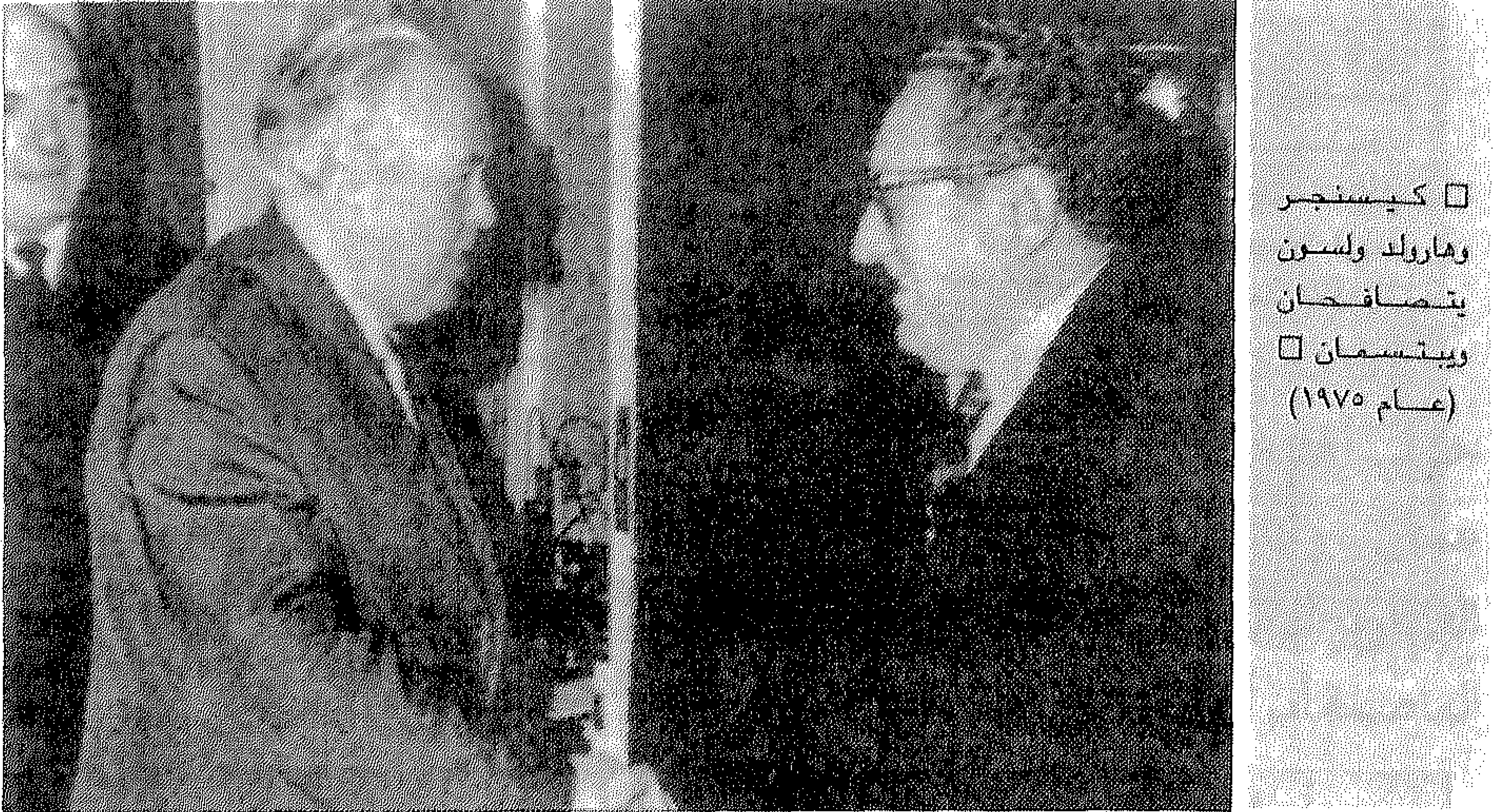
والغريب ، ان مختلف العواصم العربية حذرت ، في ايار ١٩٧٥ ، لبنان ، من المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى ضرب المقاومة الفلسطينية في الساحة اللبنانية ، سواء من خلال المعلق الصحافي احسان عبد القدوس في القاهرة الذي ذكر «ان إسرائيل تقوم بعمليات قذرة لإثارة القتال بين الفدائيين والكتائب» - (٢٣/ ٥/ ٧٥) ، أم عبر تصريحات حبيب الشطي وزير خارجية تونس الذي قال : «ان ما يدور في لبنان من حوادث هو جزء من المخططات الرامية للنيل من نضال الشعب الفلسطيني» ، (٢٤/ ٥/ ٧٥) وغيرهم . . . وغيرهم . فإن هذه العواصم لم تقدم على الخطوات التي كان يمكن لها ان توقف تلك المخططات :

- فلا هي عززت قدرة لبنان الدفاعية ليستطيع الصمود .
- ولا دعمت موقف السلطة اللبنانية لتكون الحكم القوي بين المتقاتلين .

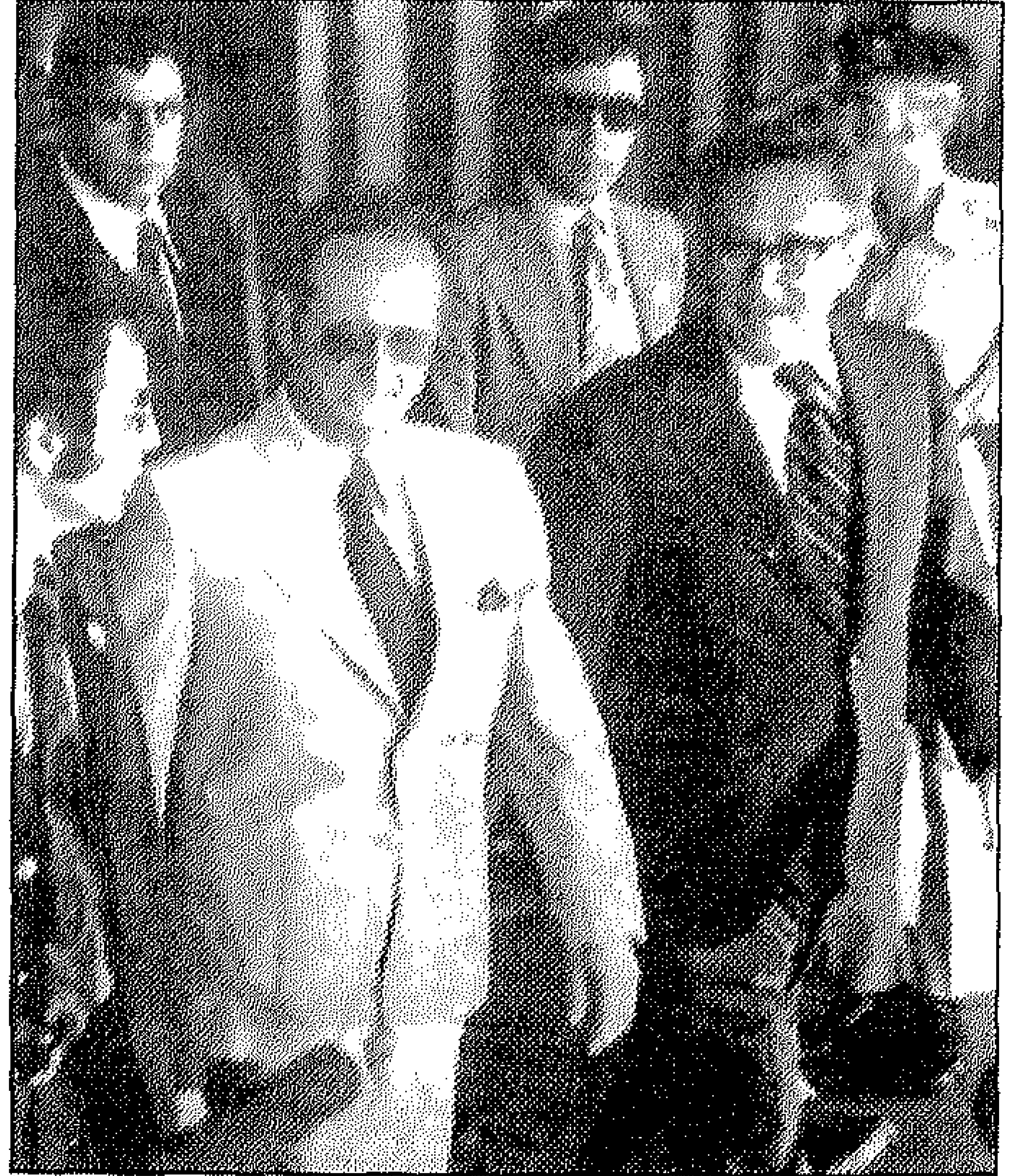
- ولا اتخذت موقفاً موحداً ضد الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الحدود اللبنانية .

- ولا تحركت بالصورة المناسبة لوقف الاقتتال الداخلي في لبنان .

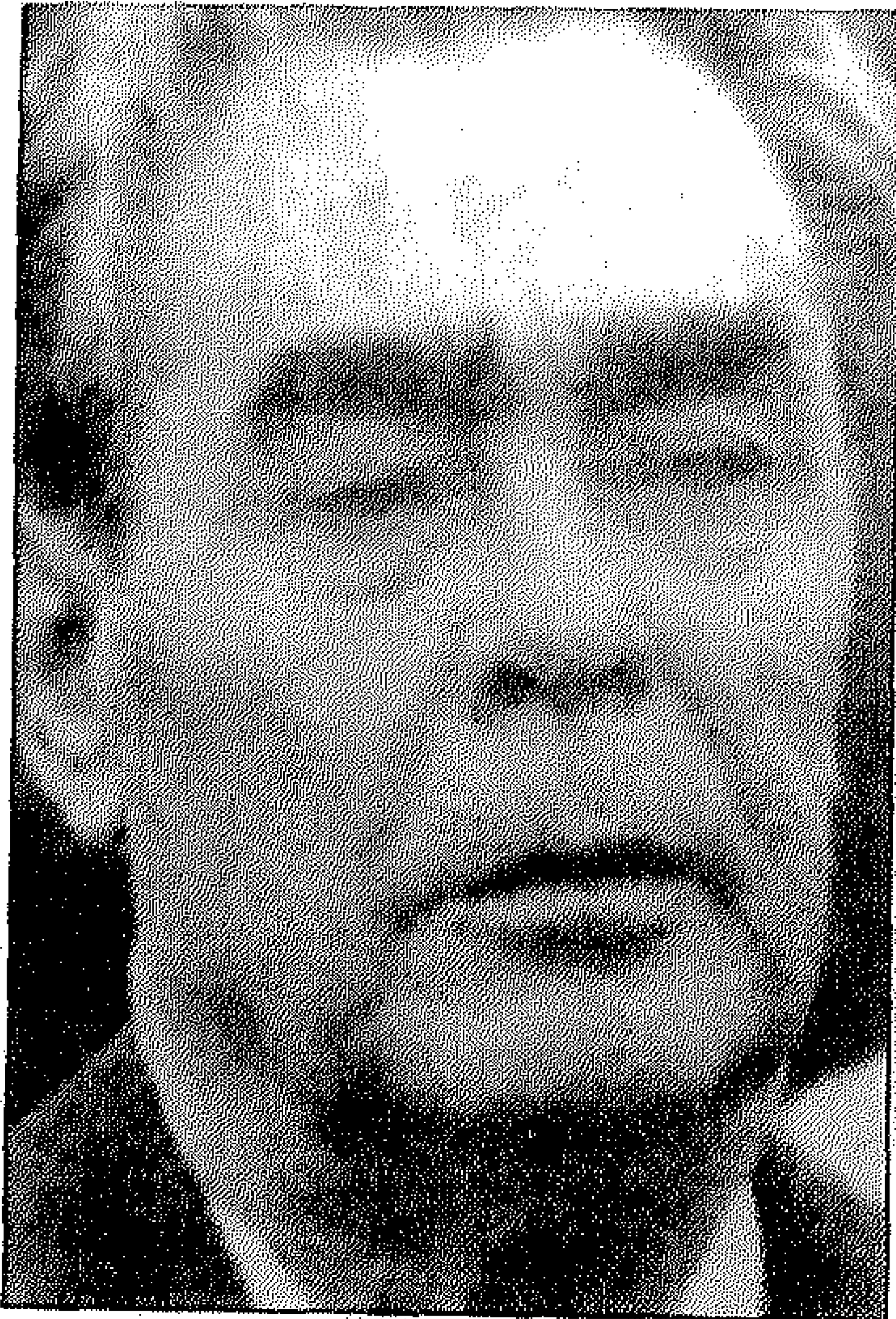




□ كيسنجر وهارولد ولسون يتصافحان ويبتسمان □ (عام ١٩٧٥)



□ هنري كيسنجر واسحاق رابين ومباحثات نهائية .. □

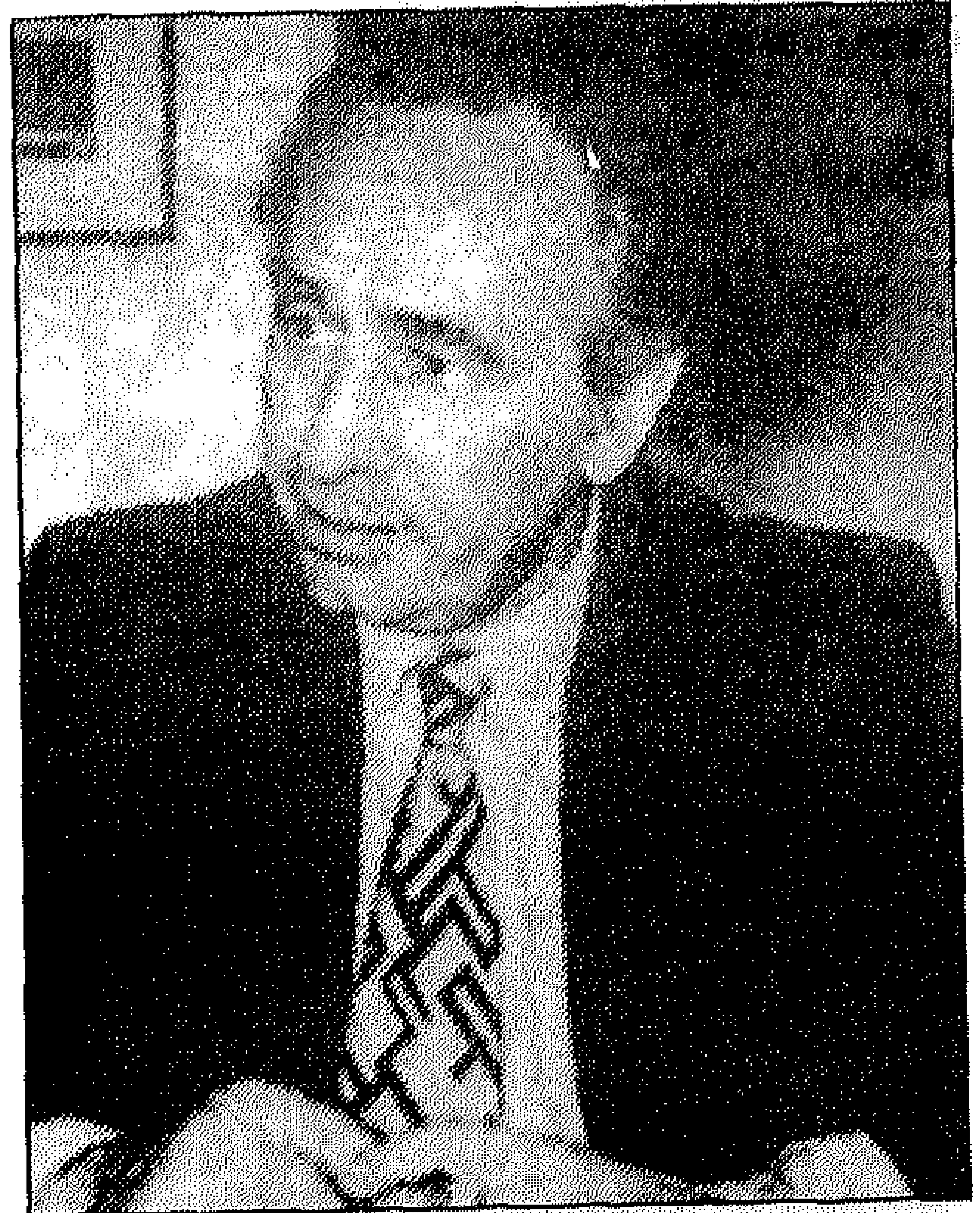


□ الزعيم ليونيد بريجينيف □

وهذا فإن ما جرى بعد ذلك ، كشف عن ان المشروع الاميركي للسلام الجزئي المنفصل بين مصر وإسرائيل هو الذي استمر ، في ظل استمرار الصراع الداخلي في لبنان وعلى حدوده ، فيما غاب مؤتمر جنيف كلياً .



لنا كيسنجر يتحدث .. والسادات ينصت باهتمام (عام ١٩٧٥) □



□ بيريز .. يلعب ورقة جنيف (عام ١٩٧٥) □



□ اسحق رابين .. اتفاقية سلام منفصلة مع مصر (١٩٧٥) □

الفصل الثامن

أول حكومة عسكرية
في لبنان منذ الاستقلال

كانت كل الدلائل تشير في لبنان إلى أننا أمام مفترق طرق ، البعض حذر من حرب أهلية ، والبعض الآخر اعتبر أن لبنان يشهد أياراً مشابهاً لأيلول ١٩٧٠ في عمان ، وكانت التقارير تشير إلى ذلك يومياً ، إما من خلال الصحف ، أو من خلال التقارير الأمنية ، وحتى بالعين المجردة ، إذ صارت مشاهدة عناصر الميليشيات في العاصمة أمراً عادياً يومياً وهم يتجولون بأسلحتهم .

في هذه المرحلة الصعبة من تاريخ لبنان ، أعلنت إستقالة حكومة الرئيس رشيد الصلح ، وابتدأ الرئيس سليمان فرنجية إستشاراته ، وكان يصر على أن يحدد النواب مواصفات معينة للحكومة وللرئيس ، ويبدو أنه في ذلك الحين لم يكن مقتنعاً بكل ما يفعله لأنه كان يرى أنه مضطر للسير عاجلاً أم آجلاً باتجاه إقامة حكومة معارضة له برئاسة الرئيس رشيد كرامي ، وأنه سيصبح في واد والحكومة من واد آخر ، خاصة وأن الرئيس رشيد كرامي أعلن قبل أسبوع واحد من استقالة الرئيس رشيد الصلح ، أي في السابع عشر من أيار ، أنه جاد في ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية ، في حين كانت الاشتباكات تتواصل يومياً لتتصاعد في العشرين منه إلى إشتباكات بمختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة في الدكوانة مما أدى الى مقتل ثلاثة وجرح الكثيرين بينهم دركيان ، وأعلن التجار الإضراب إحتجاجاً على إستمرار الأوضاع على تفجيرها ، وفي اليوم الثاني للاضراب دعت الحركة الوطنية الى اضراب عام في ذكرى الأربعين لضحايا حادث عين الرمانة .

حكومة العسكريين

في يوم ٢٣ أيار ١٩٧٥ ، إجتمع الرئيس فرنجية بالعديد من القيادات اللبنانية التي أصرت على ضرورة تكليف حكومة الاستقرار والأمن والأمان في البلاد ، ثم اجتمع الى ياسر عرفات ، لمدة ست ساعات بحضور سفيري مصر والسعودية في لبنان ، وقيل يومها بأن عرفات أخذ علماً بالحكومة التي سيعلن عنها . ولذا وفور الإعلان عن قيامة الحكومة العسكرية برئاسة العميد الأول المتقاعد نور الدين الرفاعي ، عقدت كل فصائل المقاومة دون إستثناء إجتماعاً برئاسة ياسر عرفات ، لتدارس الموقف على ضوء المعطيات الجديدة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمواجهة كافة الاحتمالات دون أن يصدر عنها أي بيان ، ثم أجرى عرفات إتصالاً بالرئيس السادات والعقيد معمر القذافي ، محذراً من مخاطر تهدد المقاومة ، وعند منتصف الليل عقد اجتماع بين قيادة المقاومة والأستاذ كمال جنبلاط لتنسيق المواقف .

□ كيف أعلن النبأ؟

فوجئت كسواي بالأخبار مساء يوم ٢٣/ ٥/ ١٩٧٥ تعلن المرسوم رقم ١٠٤٠١ الذي يتضمن قبول رئيس الجمهورية إستقالة الوزارة التي يرأسها السيد رشيد الصلح ، والمرسوم رقم ١٠٤٠٢ الذي يعلن عن تعيين العميد أول المتقاعد السيد نورالدين الرفاعي/ رئيساً لمجلس الوزراء ، الذي يعلن أسماء الحكومة الجديدة كالتالي :

- العميد الأول المتقاعد نورالدين رفاعي ، رئيساً لمجلس الوزراء ، وزيراً للعدل والصحة العامة والصناعة والنفط .
- العميد الركن موسى كنعان ، نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للاعلام والتربية الوطنية والفنون الجميلة .
- العماد إسكندر غانم ، وزيراً للدفاع الوطني ، والموارد المائية والكهربائية .
- العماد سعيد نصرالله ، وزيراً للداخلية والاسكان والتعاونيات .
- العميد الركن فوزي الخطيب ، وزيراً للإقتصاد والتجارة والتصميم العام .
- العميد الركن فرنسوا جنادري ، وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية وللبريد والبرق والهاتف .

- لوسيان دحداح ، وزيراً للخارجية والمغتربين والمالية والسياحة .

- العقيد الركن زين مكي ، وزيراً للأشغال العامة والنقل والزراعة .

وعلى الفور أدلى رئيس الحكومة الجديد بتصريح قال فيه : يظهر ان النواب عندما استشارهم رئيس الجمهورية اجمعوا على وزارة تؤمن الاستقرار والراحة فأختار الرئيس لهذه الوزارة ستة عسكريين ومدنيين أحدهما أنا والثاني لوسيان دحداح/ وسنباشر عملنا غداً متكلين على الله سائلين معونة جميع المواطنين لنصل الى الهدف المنشود .



□ الحكومة العسكرية برئاسة العميد الأول نور الدين الرفاعي(٢٤ أيار ١٩٧٥) □

اللقاء الصباحي مع الرئيس

وفيما أعلن العميد الركن موسى كنعان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الاعلام والتربية انه سيعقد مؤتمراً صحفياً في مبنى وزارة الاعلام الساعة الثانية من بعد ظهر الغد كما يعقد لقاء مع المراسلين الاجانب الساعة الواحِدة . ومن جهة أخرى ، اتصل بي رئيس الحكومة الجديد العميد الأول المتقاعد السيد نور الدين الرفاعي داعياً أياي الى لقاء صباحي معه في منزله صبيحة اليوم التالي .

وفي الصباح زرت الرئيس الرفاعي ، وفوراً عقدت اجتماعاً معه وعرضت له الاوضاع العامة في البلاد كما أراها ، بدءاً من الفترة الأخيرة ، وفي النتيجة قلت : انك يا دولة الرئيس انك رجل عسكري ونظامي وتؤمن النظام الديمقراطي البرلماني كنظام مثالي للبنان ، ومثل هذا النظام لن يصل ، مهما كان من الظروف ، الى نظام عسكري أو في عنوانه حكومة عسكرية وأنني أخشى من تعاظم الامور ، مع هذه الحكومة مما يؤدي الى أزمة أمنية وسياسية تاريخية وخطيرة في لبنان ، وأن هذه الحكومة سوف تكون بمثابة نقض للميثاق الوطني ، كما توافق عليه اللبنانيون في أوائل العهد الاستقلالي . وأثناء هذا الاجتماع ، وصلت صحف الصباح ، وتوالت ، الأنباء والتعليقات السياسية على الحكومة العسكرية ، ومنها :

- كمال جنبلاط : هذه الحكومة موجهة ضد الصف الوطني .
- صائب سلام : تأليف هذه الحكومة بداية لمنعطف سياسي خطير .
- ريمون إده : رئيس الجمهورية تجاوز مضمون الاستشارات النيابية الأخيرة .
- كامل الأسعد : يرفض أخذ الصورة التقليدية مع الحكومة العسكرية .

وبعد أكثر ، من ساعة من الحديث بيني وبين الرئيس الرفاعي ، طلب الرئيس مني أن أرافقه معه الى مقر رئاسة الحكومة في السراي الكبير ، على أن يتواصل الكلام حول هذا الموضوع . وفي السراي الكبير وصل الى علمنا أن عدداً من القيادات السياسية ستجتمع في اجتماع وطني سياسي حول موضوع الحكومة الجديدة ، ونظراً للخطورة استأذنت من الرئيس الرفاعي أن أذهب للقيام بزيارة خاطفة الى الرئيس رشيد كرامي

للاستفسار عن احتمال الوضع بعد صدور الحكومة العسكرية ، فقال الرئيس الرفاعي أتمنى لو تقوم بهذه الزيارة فوراً لمعرفة رأيه في هذه القضية ، وتفيدني بعد ذلك بالمعلومات اللازمة وعلى أساسها اتخذ قراري النهائي .

كان رأي الرئيس رشيد كرامي واضحاً وحاسماً ولا يقبل حتى بتوضيح أي من أمر في موضوع الحكومة العسكرية ، وفي رأيه أن النواب والسياسيين متفقون مبدئياً على نفس الأمر . وفي جولة سريعة في بيروت وضواحيها تبين لي :

اقفالاً تجارياً بنسبة ٣٠ بالمائة في غربها و٢٠ بالمائة في شرقها وفي حين شهد غرب بيروت تجمعات لشباب الأحياء وشحن النفوس بالاستياء ، واقامة حواجز مسلحة ومتاريس في جميع مداخل الطريق الجديدة وأبوشاكر وقرب جامع زقاق البلاط وامام مستشفى البربير والمصيطبة والبسطة وبرج أبوحيدر وجسر فؤاد الأول ، وقطع الطرقات في ساحة الحرس مع اقامة متاريس أمام شارع محمد الحوت واعداد ألغام من قبل الفدائيين حول المخيمات وانتشار واسع لكتابة عبارات على الجدران تهاجم الحكم العسكري ، شهدت الشرقية اقامة متاريس وحواجز مسلحة امام بيوت الكتائب في الاشرفية مع تفتيش السيارات المارة واطلاق رصاص متقطع باتجاه النبعة وتخوف من حدوث اشتباكات جديدة ، فيما شهدت الأسواق التجارية في ساحة الدباس والبرج والمعرض والحمراء والروشة اقفالاً بنسبة ١٠ بالمائة فيما كان في باب ادريس بنسبة ٧٠ بالمائة ولم يكن الأمر يختلف كثيرا على محاور الشياح - عين الرمانة والدكوانة - تل الزعتر ، وبرج حمود - النبعة .

هذه الصورة لم تكن مريحة أبداً للرئيس الرفاعي . . . وتكاملت صورتها بشكل أوسع فيما حصل بعد ذلك في طرابلس وفي صيدا وفي زحلة بالاضافة الى توزيع بيان موقع من الأحزاب والقوى التقدمية في صيدا يتضمن التنديد بالحكومة العسكرية ويدعو للنضال لاسقاط الحكم العسكري ، وبيان من الاتحاد الاشتراكي العربي الناصري يتهم الكتائب والسلطة «بالعمالة» ويدعو لاسقاط الحكومة ، كما ورد في معلومات عن سلاح بدأ توزيعه في صيدا .

ساعات الخطر

على الرغم من أن الاوساط السياسية والشعبية كانت تشير في مرحلة ما بعد الرئيس رشيد الصلح الى حتمية تأليف حكومة عسكرية أو على الأقل حكومة مطعمة بالعسكريين ، فان اعلان تشكيل الحكومة مساء بدا وكأنه مفاجأة للأوساط السياسية نفسها التي ظهرت وكأن لا خطة مسبقة لديها للتحرك فتجمع أنصارها بانتظار التوجيهات ، وعند الظهر كانت ردود الفعل ، واضحة ، وبصورة خاصة تلك التي تعترض على تشكيل الحكومة الجديدة ، وأخذ الجو يتجه نحو التصعيد السلبي في اطار اعتبار الحكومة خطوة استفزازية تجاه المسلمين في لبنان ، وقد التقت المواقف السياسية التقليدية مع النائب كمال جنبلاط الذي دعمته الاحزاب والقوى التقدمية تحت شعار المطالبة بحماية الديمقراطية والدعوة الى استقالة الحكومة .

وقد انقسمت المواقف النقابية بين مراقب ومعارض ، ولم تظهر مواقف مؤيدة الا بشكل خجول ، فيما تراوحت مواقف المنظمات الفلسطينية .

اجتماع الاقطاب

بتاريخ الرابع والعشرين من أيار ، اتصل الرئيس صائب سلام ، هاتفياً ، بالبطريرك خريش ، ثم بالبطريرك حكيم ثم بالمطران ايليا الصليبي وبالشخصيات السياسية المسيحية ليطمئنها الى أن القضية ليست ولا يجوز ان تسلك التفسير الطائفي ، وأن التحرك الاسلامي مرده الى مركز رئاسة الحكومة هو مركز مسلم ، فضلاً عن أن رفض الحكومة العسكرية يجب أن يأتي من كل الأطراف .

والعميد ريمون إده من جهته ، قام صباحاً بزيارة مفاجئة الى بكركي واجتمع مع البطريرك شارحاً له خطورة اقدام رئيس الجمهورية على تعيين حكومة عسكرية ترئسها شخصية سنية جرى اختيارها بتجاوز الاستشارات النيابية ، وعلى نحو يبدو معه الاختيار كأنه فرض فرضاً على المسلمين .

في صبيحة ، اليوم نفسه ، استقبل مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد الرئيسين رشيد الصلح وأمين الحافظ والامام موسى الصدر والنائب بهيج تقي الدين ، وأجرى

معهم الامور الجارية في البلاد ليخرج بعدها ويعلن الدعوة الى اجتماع موسع بعد ظهر ذلك اليوم يعقد في الساعة الخامسة ويضم المقامات الدينية ورؤساء الوزارة السابقين والوزراء السابقين والنواب الحاليين وكافة المتعاطين بالحقل العام من رجال مال واعلام من المذاهب الثلاث السنة والشيعة والدروز ، وقد ارتؤي عدم دعوة رئيس الوزراء العميد أول نورالدين الرفاعي الى الاجتماع على أن يتم الاتصال به من قبل المفتي بعد الاجتماع وابلاغه قرار الشخصيات المجتمعة بوجوب تخليه عن الحكم .

وقبيل الاجتماع عقد عند الثانية عشرة ظهراً اجتماع في منزل العميد ريمون إده ضم صائب سلام ورشيد كرامي وكمال جنبلاط ، تم خلاله مصالحة بين الرئيس صائب سلام ، والسيد كمال جنبلاط ، واستمر حتى الساعة الثانية بعد الظهر ونوقشت خلاله أبعاد خلفيات تأليف الحكومة وفور انتهاء الاجتماع أعلن عن توقيع بيان مشترك تضمن :



□ في اجتماع بيت العميد ريمون إده □

- الدعوة لاستقالة الحكومة فوراً .
- العودة إلى الأصول الديمقراطية البرلمانية والتقيد بالأعراف التي سار عليها لبنان في تأليف الحكومات منذ إستقلاله .
- متابعة الاتصالات مع مختلف الشخصيات والهيئات لتنسيق العمل .
- القيام بالخطوات الواجبة واتخاذ جميع الوسائل على الصعيدين البرلماني والشعبي لتحقيق هذه الأهداف .

وفور إعلان المقررات انتقل جنبلاط إلى منزله ليعقد إجتماعاً مع ممثلي الأحزاب والقوى التقدمية .

أما الرئيس كامل الأسعد ، رئيس مجلس النواب ، من جهته ، توجه الى القصر

الجمهوري ليبلغ رئيس الجمهورية عدم رضاه على الحكومة وشعور المجلس السلبي تجاهها . . ثم عاد الى مجلس النواب ليدلي بتصريح يعلن فيه العمل على ازالة الحكومة إنما ضمن الاطار البرلماني .

إن تأليف حكومة عسكرية لأول
مرة في تاريخ لبنان والطريقة التي ألفت
فيها والمخالفة للأسس الديمقراطية البرلمانية
والتقاليد والأعراف المتبعة في لبنان منذ
وضع دستوره، يدعونا إلى رفض هذه
الحكومة من حيث المبدأ والشكل والأسلوب
خصوصاً وأنها لا تعبر عما ينشده اللبنانيون
من تعايش أخوي بين جميع المواطنين والتعاون
فيما بينهم للحفاظ على الوحدة الوطنية والحريات
الديمقراطية وتوطيد كيان لبنان وصيانة
أمنه واستقراره وصلاته الحميمة مع أشقائه
العرب.

لذلك تم الاتفاق على ما يأتي:

أولاً: استقالة الحكومة.

ثانياً: العودة إلى الأصول الديمقراطية البرلمانية
والتقيد بالأعراف التي سار عليها لبنان
في تأليف الحكومات منذ استقلاله.

ثالثاً: متابعة الاتصالات مع مختلف الشخصيات
والهيئات لتشكيل البديل.

رابعاً: القيام بالخطوات الواجبة واتخاذ جميع الوسائل
على الصعيدين البرلماني والشعبي لتحقيق هذه
الأهداف.

كمال جنبلاط ريمون اده

بيروت في ٢٤/٥/١٩٧٥ صائب سلام

□ بيان القادة السياسيين: رشيد كرامي، صائب سلام، كمال جنبلاط، ريمون إده □ (البيان بخط رشيد كرامي)

إجتماع دار الفتوى .

منذ الساعة الرابعة بعد الظهر أخذ المسلمون يتوافدون أمام دار الافتاء ، كان عددهم يتزايد تدريجياً مع وصول كل زعيم الى الدار ، حيث يكون برفقته مجموعة من المسلحين تنضم الى من سبقها .

وقد عرضت من المشاركين البارزين في ذلك الاجتماع يومها المفتي حسن خالد ، والامام موسى الصدر ، والشيخ محمد أبو شقرا ، ومجموعة كبيرة من المشايخ منهم الشيخ أحمد عساف ، والشيخ محمد يعقوب ، والرؤساء صبري حمادة ، اليافي ، سلام ، كرامي ، الحافظ ، والصلحين تقي الدين ورشيد ، والنواب زكي مزبودي ، نزيه البزري ، جميل كبي ، أنور الصباح ، زاهر الخطيب ، عبدالمجيد الرافعي ، كمال جنبلاط ، حميد دكروب ، حسين الحسيني . ومن الشخصيات السياسية نسيب البربير ، وعدنان الحكيم ، وأسامة الفاخوري ، ومحمد كامل طبارة وعبدالمجيد الزين وعزت حرب وشفيق الوزان وأمين العريسي .

المفتي خالد دعا يومها للأنصاف والمحبة والعدل ، والى اشعار أي فئة بأنها مظلومة ، فيما إعتبر جنبلاط أنه للمرة الأولى في تاريخ لبنان يؤتى بحكومة عسكرية خارج الأصول الديمقراطية ، مما يشكل تجاوزاً على النظام الديمقراطي يرفضه كل لبناني حر داعياً إلى المعارضة والمقاومة بروح المسؤولية .

الرئيس صائب سلام ، قال بأن خلاف الماضي بين الحاضرين خلاف بين أهل البيت الواحد داعياً الى رمي بلاغات وزير الداخلية الجديد في سلة المهملات ، ومعلناً أن ما يشيع عن إتفاق مسبق بين المقاومة والدولة والسفراء العرب على الحكومة العسكرية أمر غير صحيح ، أما الرئيس كرامي فشرح ما دار بينه وبين رئيس الجمهورية أثناء الاستشارات ومطالبة للرئيس فرنجية بتصحيح وضع الجيش واحقاق العدالة بين المواطنين وعدم إبقاء الألوف منهم محرومين من الجنسية اللبنانية ، أما الامام الصدر فطالب بعدم زج الجيش وتكرار تجربة صيدا .

وبعد اجتماع مغلق ضمّ المقامات الدينية الكبرى ورؤساء الوزراء السابقين والنواب الحاليين تم الاتفاق على إبلاغ الرئيس الرفاعي الاجتماع على وجوب استقالته .



□ في دار الفتوى من اليمين السادة: الرئيس صائب سلام، الرئيس أمين الحافظ، الرئيس عبدالله اليافي، الرئيس صبري حمادة، الامام موسى الصدر، المفتي الشيخ حسن خالد، شيخ العقل الشيخ محمد أبو شقرا، الرئيس رشيد كرامي، كمال جنبلاط، الرئيس تقي الدين الصلح، الرئيس رشيد الصلح، عثمان الدنا، خالد جنبلاط، عبدالمجيد الزين، وحسين الحسيني □

إنفجار الوضع مجدداً

عندما وصل الرئيس نورالدين الرفاعي، الى القصر الحكومي سئل عن مهمة الحكومة فقال : «قلت بالأمس في أول تصريح لي بأن هذه الحكومة، مهمتها الأساسية هي توطيد الأمن والاستقرار في البلد، وأؤكد اليوم هذا القول وادعو جميع المواطنين والمقيمين للتعاون والمؤازرة في سبيل الوصول الى هذه الغاية التي تعيد لهذا البلد العزيز راحته وصفاءه» .

وفي هذا اليوم تواصلت مظاهر الاعتراض على الحكومة الجديدة، في حين كانت الحكومة تسعى لازالة المظاهر المسلحة، وأثناء توجه دورية من رجال الأمن لازالة حاجز مسلح في محيط المسلخ انطلق الرصاص ما بين مسلحين متمركزين في محيط الجعيتاوي، وآخرين في محيط المسلخ واتسع نطاقها في حين اشتعلت جبهة الشياح، عين الرمانة، وسقوط عدد من القتلى في بيروت وعدد من الانفجارات في بيروت والضواحي وابتدأت في المقابل اتصالات التهدئة .

في هذه الفترة وصل من سوريا الأستاذ عبدالحليم خدام، وزير الخارجية، يرافقه اللواء ناجي جميل، وتوجه فوراً نحو القصر الجمهوري في سيارة وزير الخارجية لوسيان دحداح، الذي كان في استقباله وصعد الثلاثة الى جناح الرئيس فرنجية، حيث عقد اجتماع ثم انضم اليهم الاستاذ كمال جنبلاط . وعندما خرج جنبلاط من الاجتماع أبلغ الصحافيين أنه أبلغ المجتمعين قرارات اجتماع دار الفتوى . وعلم أن الأستاذ خدام، نقل رسالة من الرئيس الأسد، للرئيس فرنجية كما أجرى من القصر إتصالاً بالسيد ياسر عرفات، وقد نام الوزير عبدالحليم خدام يومها في القصر الجمهوري بعد أن تحولت الطرق كلها الى طرق غير آمنة .

انعقاد مجلس وزاري للحكومة العسكرية

في السادسة والعشرين من أيار ١٩٧٥ إنعقد مجلس وزاري لحكومة العسكريين بحضوري كأمين عام لمجلس الوزراء، وبدا واضحاً أن الرئيس الرفاعي قد إقتنع بالاقتراح الذي أبلغته إياه قبل يومين بضرورة الاستقالة قبل أن تتفاقم الأمور بصورة أوسع .

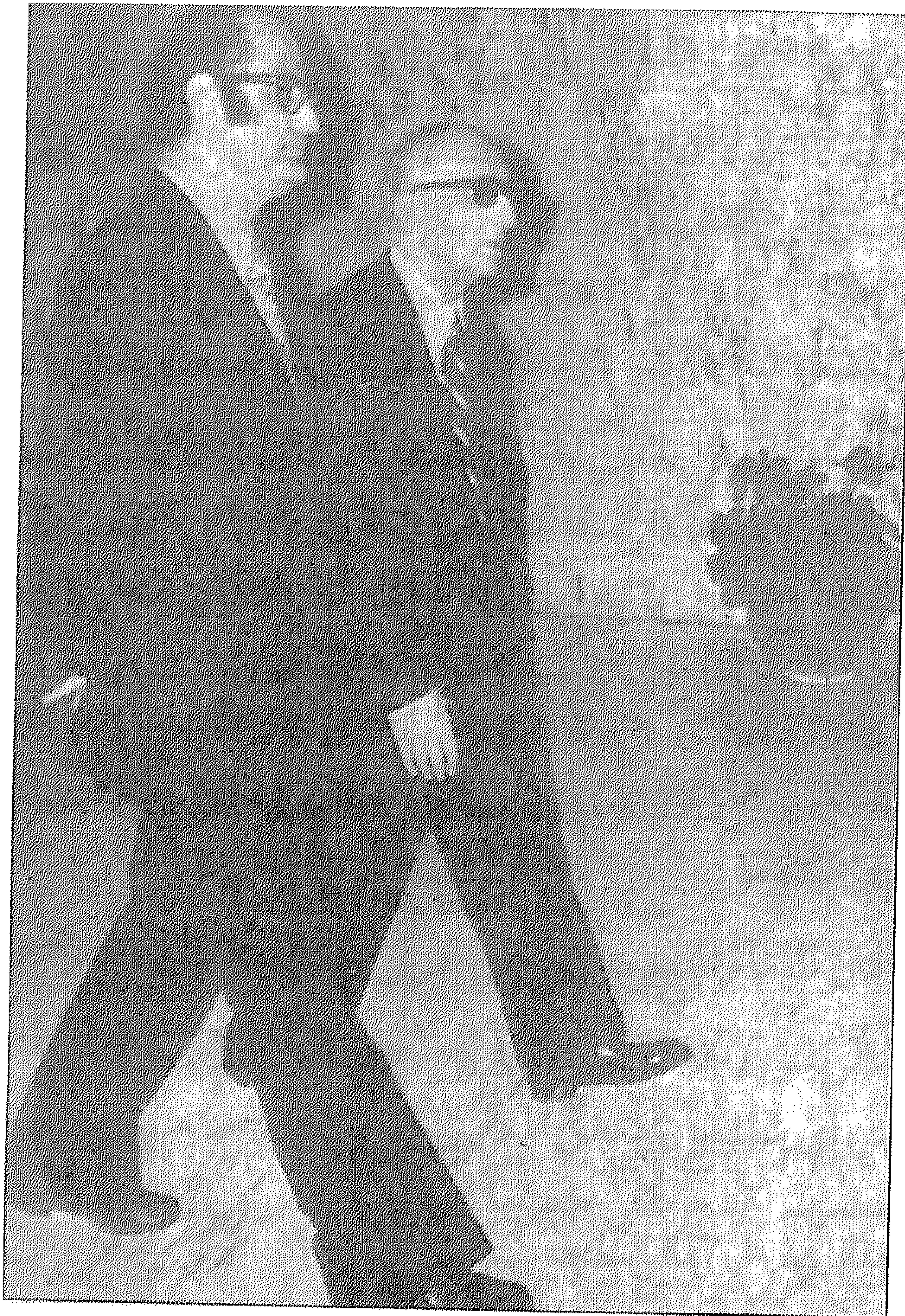
في بداية الاجتماع أبلغ الرئيس الرفاعي الوزراء انه استعرض الوضع الحالي منذ تشكيل حكومته ، وتبين له انها بدلا من أن تكون حكومة استقرار تحولت الى حكومة استفزاز وتحد ، والمنطقة الغربية من بيروت التي كانت مرتاحة من الصراع الجاري على أطرافها نزلت للميدان واتسع نطاق الشغب والخوف من الاصطدام الأوسع بين الفئتين بما يحول البلد الى حمام دم ساخن ، ولذا ، لا بد من الاستقالة حقناً للدماء ، وقد سانده العماد إسكندر غانم ، في موقفه ، متخوفاً من أن لا يقبل الرئيس فرنجية إستقالة الحكومة ، عندها قال الرئيس الرفاعي بأن الحكومة ستواصل تصريف الأعمال بعد إستقالتها وانه لا يقبل بأن يتحول إلى «منبوذ» في طائفته .

الوزير لوسيان دحداح ، من جهته ، إعتبر أن الحكومة العسكرية جاءت لملء فراغ حكومي ، وأدى ذلك الى تحقيق حالة انفراج مع الفلسطينيين نتمنى أن يستمر وتحقيق مهمة الحكومة هو الذي ينهي مهمتها ، في حين إعتبر الوزير العميد مكي أنه لولا وجود حكومة العسكريين لما حصل اجتماع الكلمة والاتصالات بين مختلف السياسيين وحضور الوفد السوري والاتصالات العربية والاجتماعات بين الوفد الفلسطيني والمسؤولين السوريين وهي أمور تشير جميعها الى وضع البلد على طريق الحل .

كانت الروحية ، التي سادت ذلك الاجتماع ، تدل على أن العسكريين يشعرون أنهم يقومون بواجبهم وأنهم سيعودون الى مراكزهم بعدها ، وانهم غير مهتمين كثيراً للمناصب السياسية أو الوزارية ، وان متابعة العمل بعد الاستقالة ، لجهة استقرار الأمن بانتظار الحل السياسي غايتهم ، واتفق على أن يعلن الرئيس الرفاعي عن استقالة الحكومة بكلمات مقتضبة ومختصرة .

ولا أزال أذكر من تلك الجلسة أنني سألت ، العميد فرانسوا جنادري ، وزير الشؤون الاجتماعية ، عن رأيه فأجابني كتابة : «الحل سياسي ، لا بد أن يضع كل واحد القليل من الماء على الحل والحل بين يدي الرئيس واليسار ، أننا قادمون على ديكتاتورية يسارية عنيفة دموية أو ديكتاتورية الجيش الضعيفة حالياً ، واليسار على علم بذلك ويريد أن يستبق عنصر الزمان» . ولا أزال الى اليوم احتفظ بهذه المراسلة

الخطية على طاولة مجلس الوزراء بيني وبين الوزير جنادري الذي أكن له كل تقدير واحترام ، وقد كان في تلك الساعة مستمعاً إلى حوارات الضباط أكثر منه متدخلاً في الحوار لأنه كان يعلم أن الحكومة سائرة باتجاه الاستقالة وأن لا حل غير ذلك .



□ الرئيس الرفاعي في قصر بعبدا يحمل استقالته الى الرئيس فرنجية والى جانبه عمر مسيكة □

إستقالة الحكومة

عند الثانية عشرة والنصف ظهراً انعقدت جلسة مجلس الوزراء في القصر الجمهوري برئاسة الرئيس سليمان فرنجية ، بعد إنعقاد جلسة المجلس الوزاري بساعتين وبعد تسلم فخامته إستقالة الحكومة وفيها :

«حضرة صاحب الفخامة الأستاذ سليمان فرنجية المحترم ،

أن الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد حدت بفخامتكم الى تشكيل حكومتنا الاستثنائية بغية إعادة الأمن والطمأنينة والاستقرار وانقاذ البلاد من الأحداث الدامية ، ولقد قابلنا ثقة فخامتكم الغالية بما كنا دائماً حريصين عليه من تجاوب مخلص في سبيل تحمل المسؤولية التي تفرضها المصلحة العامة وعلى هذا الاساس قبلنا الحكم شاكرين معاهدين الله وأنفسنا على أن نعمل لما فيه خير لبنان وأمنه واستقراره .

ولقد عمدت الحكومة منذ الساعات الأولى على بذل العمل والجهد في سبيل إعادة الأحوال الطبيعية الى البلاد ، وقد أدى ذلك بفضل الاتصالات والمساعي وتبادل وجهات النظر الى تحقيق بعض الانفراج ، ورغبة منا في إفساح المجال أمام قيام حكومة جديدة أصبحت مهمتها أقل صعوبة لذلك وأني إذ أعرب لفخامتكم مجدداً عن شكري العميق على ثقتكم الغالية أقدم لفخامتكم استقالة الحكومة التي أرئسها مفسحاً المجال لفخامتكم لمعالجة الوضع بحكمتكم ووطنيتكم .

وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول
أسمى إعتباري وفائق إحترامي

بيروت في ٢٦/ ٥/ ١٩٧٥

رئيس مجلس الوزراء نور الدين الرفاعي»

ناران

نار بين الضمير . . وبين نار البلد

إبتدأ الرئيس فرنجية جلسة مجلس الوزراء بالقول :

«اجتمعنا مرتين ، مرة عند تشكيل الحكومة ومرة عند استقالتها . لقد مرت البلاد خلال نيسان وأيار بظروف قاسية ، في نيسان ابتدأ القتال الأحد وانتهى الخميس وخلال هذه الفترة كانت الدولة غائبة ، وانتهى الأمر في أيار مرة أخرى الى إشتباك بين فريقين ولم ينته بعد ، وخلال الفترة منذ بدء القتال وحتى تشكيل الحكومة مرت أربعة أيام ولم يكن هناك زعيم لبناني ليطفئ الحريق ، وكأن الحريق قائم في كاليفورنيا أو أفريقيا . قمنا باستشارات وكنت في التقليد الذي اتبعته أكلف الشخص الذي يحصل على أكثر الاصوات وفي هذا الوقت كان الحريق يزداد ، وتشكيل حكومة مدنية كان يفترض ضياع ثلاثة أيام ، استشارات يجريها الرئيس المكلف مع النواب تستدعي على الأقل يومين ، ثم بحث تفاصيل تأليف الحكومة وهذا يستدعي يوماً على الأقل .

ان ضياع هذا الوقت بدون حكومة تتحمل المسؤولية جعلني بأن أسهل حكومة هي حكومة موظفين وأنا شخصياً كنت لا أؤيدها عندما كنت نائباً ، ولذا اتجهت الى حكومة من الضباط لا تهمهم التشريفات أو الزعامات ، وفي هذه الفترة كان من المفروض على وزير الداخلية أن ينسى طائفته وحزبيته ويعالج الأمور بحكمة فكان ان تشكلت هذه الحكومة .

الحريق كان قائماً والمصلحة كانت تقضي بالتحرك لإطفاء الحريق .

وفخامة الرئيس وجد نفسه بين نارين : الضمير ونار البلد ، ومع الأسف أقول أنه «لم يعد لدي أي شك بأن بعض المسؤولين عن البلد همهم الوحيد مصلحتهم الخاصة ، بعضهم احتج على حكومة عسكريين ، وهم أنفسهم لا يزالون يبتجحون بأنهم هم الذين أتوا بالرئيس فؤد شهاب الى سدة الرئاسة ، وكأن الرئيس فؤاد شهاب خريج مدرسة راهبات ولم يكن في يوم من الأيام ضابطاً ، أن يأتي ضابط لرئاسة الدولة فهذا شرف أما حكومة ضباط فهذا غير مقبول!!!» .

بعدها ، هنأ الرئيس فرنجية الحكومة على جهودها ، ووافق على إقتراح بمنح قوى الأمن الداخلي في بيروت وضواحيها راتب نصف شهر واصدر قراراً باحتفاظ العسكريين بوظائفهم بعد إنتهاء مهمة الحكومة مطالباً إياها بتصريف الأعمال حتى تشكيلل حكومة جديدة . .

وتصدرت الصحف في اليوم التالي شعارات :

- إستقال الرفاعي . . وانفرجت الأزمة .

- كرامي لحكومة قوية وتدابير سريعة .

صحيح ، أن حكومة العسكريين استقالت ، واعتقد أهل السياسة أنهم انتصروا في معركة الديمقراطية ، لكن المعركة الحقيقية كانت قد انتقلت من السياسة الى أهل السلاح وكانت تلك أولى مؤشرات حرب السنتين النامية وضاعت فرصة جديدة على الوطن بالقضاء على لغة العنف ، كما نتبين في الفصول المقبلة .



الباب الرابع

تسابق بين الحوار الوطني وبين الحروب الداخلية (١٩٧٥ - ١٩٩٢)

الفصل الأول

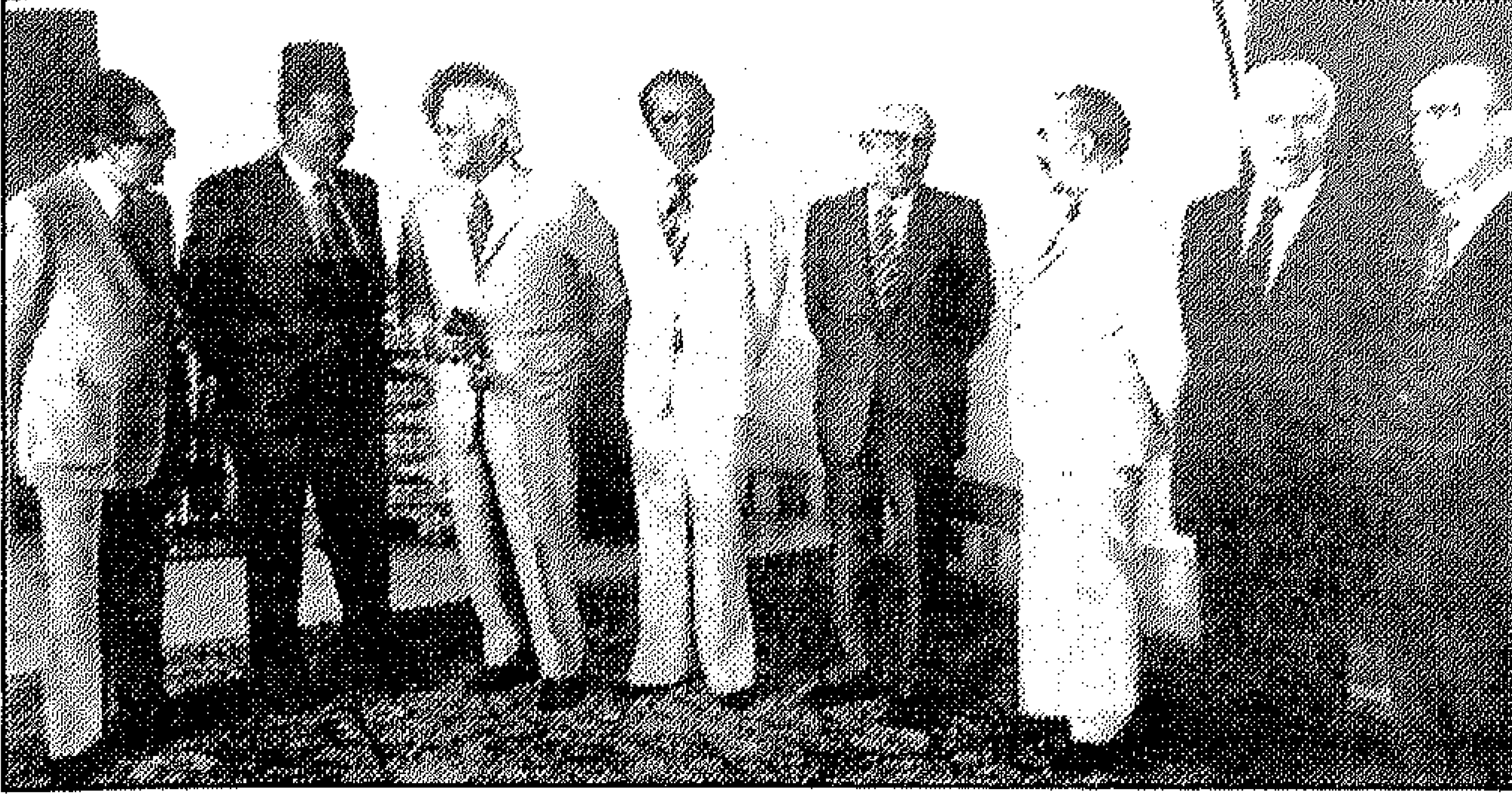
حكومة الإنقاذ .. وهيئة الحوار الوطني أو "حوار الطرشان"

كانت المرحلة الفاصلة بين استقالة الحكومة العسكرية برئاسة العميد المتقاعد نور الدين الرفاعي ، وبين تكليف الرئيس رشيد كرامي بتأليف الحكومة الجديدة ، مرحلة انفجارات وتفجيرات متنقلة ، ما بين مختلف المحاور في العاصمة اللبنانية .

وكانت تتخلل تلك الاحداث اعمال قنص ، وخطف على الهوية ، وتصاعد متبادل في وتيرة العنف الداخلي ، يرافقها تصريحات من كلا جانبي الصراع والمحاور باتهام بعضها البعض بشتى صنوف الاتهامات ، التي تبدأ من الاتهام بالتفجير لتصل إلى حدود توجيه تهم «العمالة» و«الخيانة» و«تنفيذ المؤامرة» إلى ما هنالك من تعابير كانت سائدة في تلك الايام .

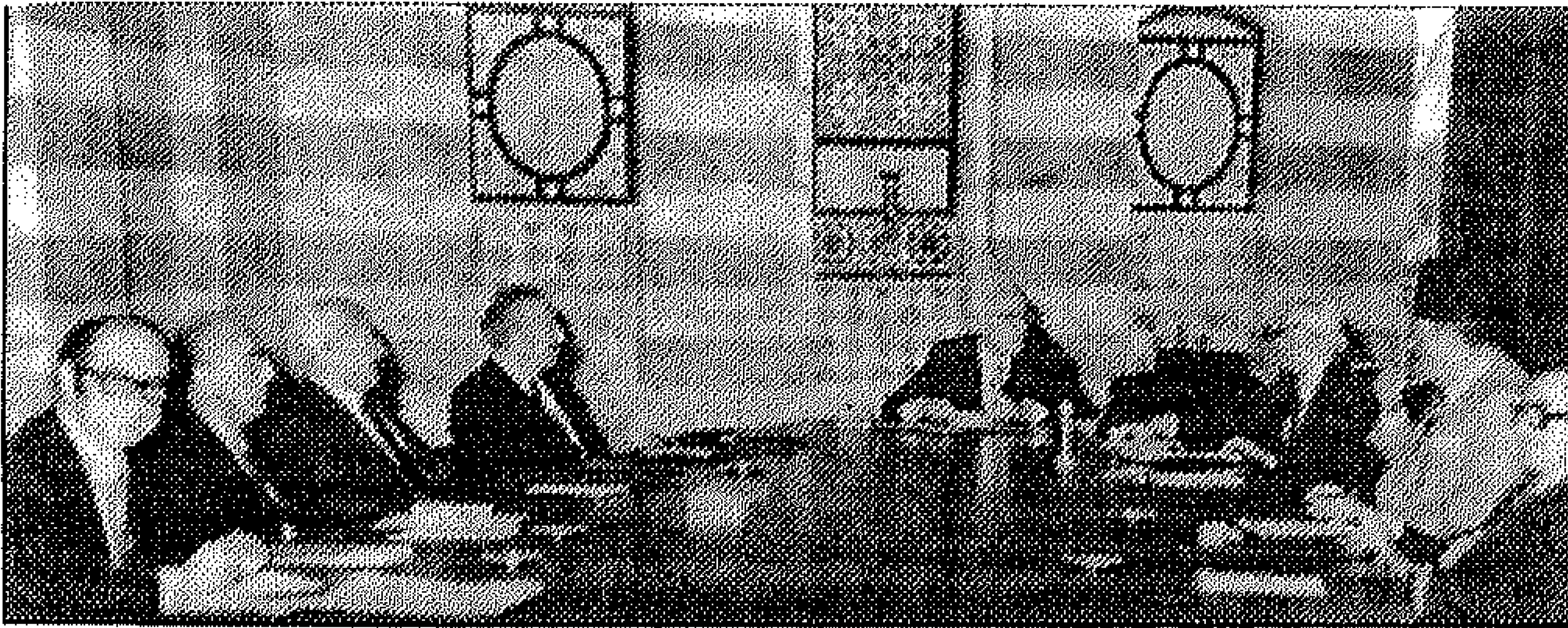
ولم يكن الوضع اللبناني منفصلا عما يجري في المنطقة ، وخاصة الحركة المكوكية لوزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر الذي وضع استراتيجية تحقيق السلام «خطوة خطوة» ، بحيث بدا واضحا ان الأمور تسير باتجاه الأسوأ ما لم تحصل حركة ما تؤدي إلى انقاذ الوضع الحكومي .

لذا سارع رئيس الجمهورية سليمان فرنجية للتأكيد في مجالسه الخاصة على انه لا يريد ان يفرض احدا على المسلمين في لبنان ، وانه على استعداد للقبول باي مرشح يتم الاتفاق عليه لرئاسة الحكومة ليقوم بتكليفه بتأليف الحكومة «حتى ولو كان رشيد كرامي نفسه» كما ذكر لي .


□ الرؤساء سليمان فرنجية - كامل الأسعد ورشيد كرامي والوزراء كميل شمعون وعادل عسيران والامير مجيد ارسلان وفيليب تقلا وغسان تقلا □

وفي الأول من تموز ١٩٧٥ صدر عن رئاسة الجمهورية مرسوم حمل الرقم ١٠٥٠٢ قضى بتعيين الرئيس رشيد كرامي رئيسا لمجلس الوزراء ، ومرسوم حمل الرقم ١٠٥٠٣ قضى بتشكيل الحكومة الجديدة التي حملت اسم حكومة الانقاذ ، وهي تضم :

- الرئيس رشيد كرامي (سني) رئيس وزراء ، وزيرا للمالية والدفاع والاعلام .
- كميل شمعون (ماروني) وزيراً للداخلية والبريد والموارد المائية والكهربائية .
- عادل عسيران (شيعي) وزيراً للعدل والاشغال العامة والاقتصاد والتجارة .
- مجيد ارسلان (درزي) وزيراً للصحة والزراعة والاسكان والتعاونيات .
- فيليب تقلا (كاثوليكي) وزيراً للخارجية والمغتربين وللتربية الوطنية والفنون الجميلة والتصميم العام .
- غسان التويني (ارثوذكسي) وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية والسياحة والصناعة والنفط .


□ مجلس الوزراء ويبدو د. عمر مسيكة □

وبذلك تمثلت الطوائف اللبنانية الست الكبرى في الحكومة ، التي افترض انها ستقوم بانهاء الاحداث الجارية والحؤول دون إستمراريتها ، وتأمين انقاذ الوطن من خضم الصراعات القائمة ، لذا عقد رشيد كرامي مؤتمراً صحافياً بعد الاعلان عن تشكيل الحكومة أكد فيه على ان مهمات الحكومة هي :

- التوصل إلى وقف اطلاق النار ،
- ازالة جميع مظاهر العنف والتسلح ،
- التأكيد على ان هدف الحكومة تحقيق الأمن والاستقرار ،
- العمل على اعادة هيبة الدولة وثقة المواطن بها .

نالت الحكومة على ثقتها في مجلس النواب على أساس . . . ثلاث حقائق واربعة وعود تشكل خلاصة فهمه للأوضاع الداخلية وللقضايا القومية ولمجريات الصراع في المنطقة وهي :

- الحقيقة الأولى : ان الشعب اللبناني بمختلف فئاته وميوله ، تبنى «القضية» الفلسطينية بل اعتبرها قضيته الأولى ، وان ما بين لبنان وبين الفلسطينيين ينبع من الحرص المشترك على سلامة لبنان ونصرة «القضية» الفلسطينية .
- الحقيقة الثانية : ان لبنان يجب ان يبقى اميناً على نهجه من السياسة العربية والدولية ، على أساس انه جزء لا يتجزأ من العالم العربي وهو ينتظر من الجميع ان يبادلوه ثقة بثقة ومحبة بمحبة .
- الحقيقة الثالثة : ان الاحداث التي جرت باتت تفرض معالجة الأمور الداخلية بمزيد من الجرأة والعمق .

أما الوعود فركزت على :

- التقدم بمشروع قانون عصري لتطوير اوضاع الجيش والتعاون على التعجيل في مناقشة مشروع خدمة العلم واقراره .
- تحقيق المساواة الفعلية بين المواطنين في الحقوق والواجبات بما يحقق العدالة الاجتماعية وينتفي معه حرمان أي فئة واي فرد وتتكافأ فيه الفرص امام كل المواطنين .
- تشجيع المبادرة الفردية بعيداً عن الاحتكار ضمن مناخ الحرية والانفتاح .
- تحقيق مشروع قانون للتجنس يضم إلى العائلة اللبنانية أولئك الذين يحق لهم ذلك .

المرحلة الصعبة من تاريخ لبنان الحديث

لا بد من القول ، انه في تلك المرحلة الصعبة والمريرة من تاريخ لبنان السياسي ، ظهرت جملة مهام وطنية كان على «حكومة الانقاذ» ان تعمل عليها ، لايجاد الحلول اللازمة لها بالسرعة المطلوبة ، في ظل التسابق ما بين الاصلاح الداخلي والتفجير الأمني .



□ كمال جنبلاط والقوى التقدمية □

وكنت اعمل في تلك المرحلة ، على تدوين آراء وملاحظات الرئيس رشيد كرامي في تلك المهام من اجل متابعة التحرك باتجاه تحقيقها ، ومراقبة حسن تنفيذها ، ومعرفة مدى ما تحقق منها ، وما لم يتحقق ، ومراقبة الظروف الملائمة التي تساعد على تحقيقها ووضعها موضع التنفيذ ، وكنت اضع تلك المدونات - الملاحظات تحت تصرف دولة الرئيس لمساعدته على تلك المتابعة اولا بأول .

ولعل اولى اهتمامات الرئيس كرامي انصبت حينها ، على القضاء على مبررات الانخراط المتواصل للشباب اللبناني بين الميليشيات ومشاركتهم في الحرب الدائرة في بلدهم ، حرب المجتمع على نفسه ، من خلال وضع نقاط محددة توضح هذه الأسباب من اجل العمل على حلها . وقد اعتبر الرئيس رشيد كرامي ، ان ما يحصل على الساحة اللبنانية ليس امرا عارضا ، بل ان للازمة جذورا ، واسبابا ، واهدافا ، وهذا يستوجب حوارا وطنيا حول المشكلة اللبنانية بابعادها المختلفة واعادة الحياة الطبيعية في لبنان .

عبدالحليم خدام : التحرك السوري لوقف النزف وقيام حوار وطني

«عندما حصلت الاحداث في لبنان ، شعرنا انها تهز سوريا بقدر ما تهز لبنان ، وبعد البحث اكتشفنا ، انه لا يوجد أي هدف ، من أي فرد ، ضد مصلحة القضية العربية .

النزف ، والتدمير الذي حصل ، كان يؤلمنا ويشعرنا بالقلق من وجود مخطط اجنبي يستهدف لبنان ، وسوريا ، والقضية العربية .

ومن هنا ، كان التحرك السوري لوقف النزف ، واعادة الحياة الطبيعية إلى الحياة اللبنانية الواحدة .

ان الخلاف الذي نشب ، والذي هدد الوحدة الوطنية ، لا يمكن ان تكون آثاره محصورة في لبنان ، ونحن نرى ان هذا الوضع ، بالاضافة إلى آثار التدمير ، له آثار تدميرية علينا جميعا ، ومنها ، نمو الشعور الطائفي الذي لا يمكن ان ينمو الا على حساب القضية العربية .

لقد وجدنا ، ان احلال الانتماء الطائفي محل الانتماء الوطني ، سيكون على حساب القضية العربية ، ولن يستفيد من ذلك الا اسرائيل التي حاولت استغلال الأوضاع في لبنان ، لرفض صيغة الدولة العلمانية التي اقترحها الفلسطينيون .

من جهة اخرى ، تواجه القضية الفلسطينية واجبات أساسية تحتم تفرغ القيادة الفلسطينية لهذه الواجبات ، وقد عطلت الاحداث قيام القيادة لهذه الواجبات .

واني اسجل للتاريخ بعض الحقائق التي اسستها خلال قيامي بالاتصالات ، وهي :

- ان جمع الاطراف كانت تنطلق من منطلقات وطنية .
- وكانت تؤكد على أنها راغبة ومصممة على التضحية للقضية الفلسطينية .

وأنا أخرج من البلد ، وأنا مطمئن إلى ان لبنان سيكون إحدى الدول العربية القوية ، التي تعمل من أجل القضية الفلسطينية وليس هناك أي رغبة في الأساءة إلى هذه القضية .

الآن ، بدأت مرحلة جديدة هي الحوار السياسي ، وانتم قادة في هذا البلد ، ولا ازعم انكم جميع قادة البلد .

قلوبنا ستكون معكم لتجاوز الازمة التي يجب ان تكون أزمة عابرة في تاريخ لبنان ، وسوف تكون سوريا معكم للمساعدة في جميع المجالات . وأرجو أن لا يكون

هناك أي حرج ، فنحن عائلة واحدة ، وشعب واحد ، ماضينا واحد ، ومستقبلنا واحد ، وكل ما نستطيع ان نقدمه نحن تحت تصرفكم .

لي رجاء ، هو ان نتجاوز كل عقد الماضي ، فالبلد اهم من اشخاصنا واحزابنا وطوائفنا . كلنا زائلون ، وكاحزاب قد نتجدد ، والمهم ان نحافظ على الوعاء الذي يأوينا .

رجائي واملي ، ان لا يفهم أي منا الآخر ، انطلاقا من مواقف سلبية وقفها في الماضي . الأمة العربية معلقة آمالها عليكم . الأمهات والاطفال يتطلعون اليكم .

وعملكم سيكون له وقع تاريخي في محو النقطة السوداء في تاريخ لبنان» .

كان هذا الكلام المعبر ، هو مضمون الكلمة التي القاها نائب رئيس مجلس الوزراء السوري الأستاذ عبد الحليم خدام في هيئة الحوار الوطني ، بعيد انعقاد اجتماعها الأول في قصر بعبدا في الخامس والعشرين من ايلول من العام ١٩٧٥ .

والمراقب الموضوعي يمكنه أن يتأكد من خلال هذه الكلمة ، وكل ما تلاها سن مواقف صريحة ، وواضحة ، ومباشرة ، لدى القيادة السورية بشخص الرئيس حافظ الأسد ، أم من خلال أي موفد سوري إلى لبنان ، إن سوريا لم تغير ابدا ، ولا قيد انملة من مواقفها المعلنة تجاه لبنان ، ولا من قراءتها الصحيحة للواقع اللبناني ، ولحقيقة الصراع الذي دار في لبنان ، لعشرين عاما ولا يزال ، وان تبدلت صوره واشكاله ، والتي تتلخص بالنقاط التالية :

* أولاً : اعتبار لبنان وسوريا عائلة واحدة ، وشعب واحد ، له ماض واحد ، ومستقبل واحد ، وان كان هذا «الشعب واحداً في دولتين» وهو الموقف الذي عمدته سوريا بالدم العربي طوال سنوات الازمة الصعبة ، من خلال المواجهات المباشرة ، وغير المباشرة ، مع اسرائيل على الساحة اللبنانية .

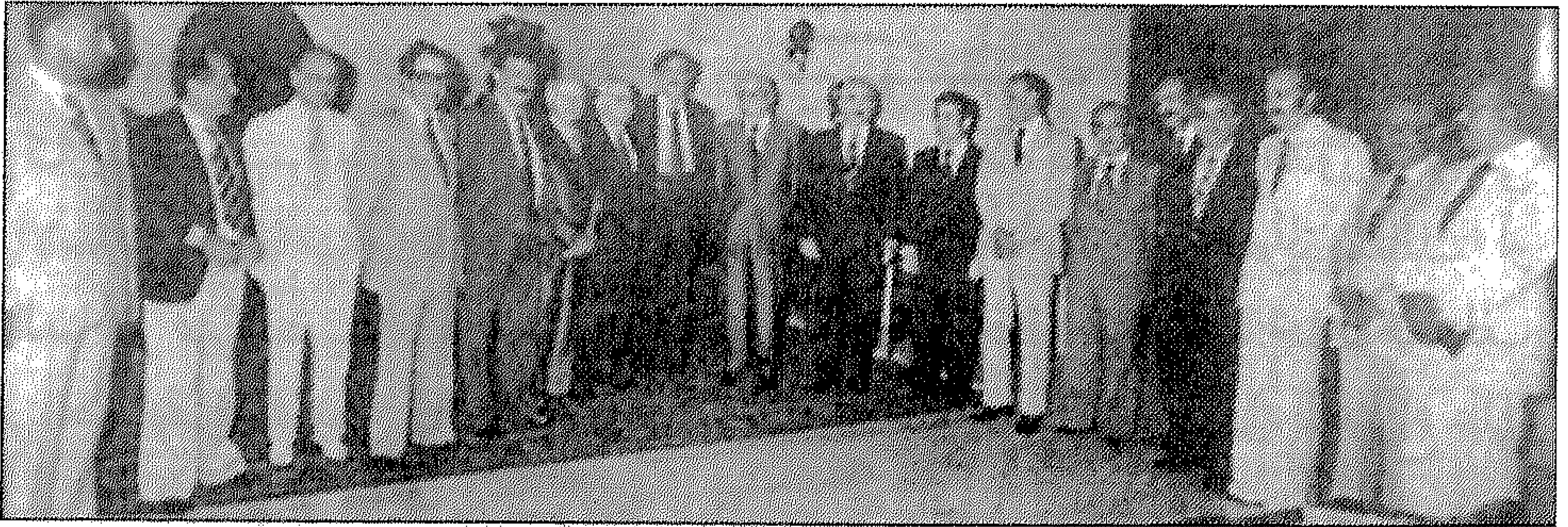
* ثانياً : وضع كافة الأمكانات السورية في خدمة لبنان واللبنانيين ، من منطلق ان أي صراع أو خلاف ينشب في لبنان ، لا بد وان لا تنحصر آثاره في لبنان ، وبالتالي فان اطفاء النار التي تشتعل في لبنان يشكل حماية للقضية العربية وللواقع العربي كله .

*ثالثاً : أدركت سوريا ، قبل فرقاء الصراع في لبنان ، ان تنامي المشاعر الطائفية في لبنان ، سينعكس على القضية العربية ، ولمصلحة اسرائيل ، ولذا رفضت دائما الوقوف إلى جانب فريق لبناني ، بل كانت ولا زالت تقف إلى جانب مصلحة لبنان ، فحيث تكون مصلحة لبنان الواحد الموحد اللاطائفي ، تكون مواقفها ودعمها وقوتها ، فاثبتت سوريا من خلال ذلك انها فعلا على نفس المسافة من جميع اللبنانيين» .

* رابعاً : اعتبرت سوريا ، ولا تزال ، ان لبنان هو احدى الدول العربية القوية التي تعمل من اجل القضية الفلسطينية ، (سواء من خلال دعم هذه القضية ، ام من خلال مواجهة العدو الأسرائيلي مباشرة) وقد صدقت نظريتها في هذا المجال .

هيئة الحوار الوطني : اجتماعات واساسيات

وقدعقدت هيئة الحوار الوطني ، ما بين الخامس والعشرين من ايلول ١٩٧٥ والرابع والعشرين من بين تشرين الثاني ١٩٧٥ ، تسع جلسات حوارية ، وانبثقت عنها ، خلال جلستها السابعة ، ثلاث لجان فرعية وهي لجنة الاصلاح السياسي ، ولجنة الاقتصاد والمال ، واللجنة الاجتماعية ، وعلى اساس ان تضم كل لجنة احد اعضاء هيئة الحوار الأساسيين أو من ينتدبه ، بالاضافة إلى اعضاء هيئة الحوار الاختصاصيين في هذه الشؤون ، فانعقدت ست جلسات للجنة الاصلاح السياسي ، ما بين السادس عشر من تشرين الأول ١٩٧٥ والرابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٥ ، وكان يمكن للهيئة ، وللجنة الاصلاح السياسي أن تتوصلا إلى انهاء الحرب اللبنانية في حينه ، إلا



□ هيئة الحوار الوطني □

انها كانت تواجه دائما ، بما ووجهت به فيما بعد لقاءات مؤتمر الحوار الوطني في جنيف عام ١٩٨٣ وفي لوزان في عام ١٩٨٤ وفي الطائف عام ١٩٨٩ ، فلا يكاد يتم الاتفاق على امر ، حتى تندلع الاشتباكات ويتم تبادل القذائف والصواريخ ، وأعمال القتل والقنص والخطف التي تؤدي عمليا إلى اجهاض كل لقاء وافراغه من مضمونه ، ومما اتفق عليه .

الثوابت السورية الأساسية

ولم يغب دور سوريا ابدا عن هذه اللقاءات والاجتماعات ، فقد كانت الدافع إلى هذه اللقاءات ، والمشارك في عقدها والساعي إلى اطفاء الصراعات الجانبية التي تندلع هنا وهناك لافشالها ، وكانت التأكيدات السورية محددة ، وهي :

- ان أمن لبنان من أمن سوريا
- ان لبنان دولة مستقلة بحدودها الدولية المعترف بها ولها سيادتها الكاملة على ارضها .
- ان العلاقة ، القائمة بين بعض اللبنانيين وبين المقاومة الفلسطينية ، يجب ان لا تصل ابدا إلى حدود مشاركة الفلسطينيين في القرار اللبناني .
- ان العلاقة بين لبنان وسوريا هي علاقة مميزة ، تحكمها الوقائع الجغرافية والتاريخية ، في الماضي ، والحاضر ، والمستقبل .
- ان سوريا لا ترضى بتقسيم لبنان ، أو تفتيته ، أو صهينة نظامه السياسي مهما غلت التضحيات .

وانطلاقا من هذه الثوابت الواضحة ، تم تشكيل هيئة الحوار الوطني عام ١٩٧٥ ، وكان لنائب رئيس مجلس الوزراء السوري السيد عبد الحليم خدام الدور الرئيسي والأساسي في قيامها ، ولذا عملت اسرائيل ، من خلال ما سمي بـ «الفريق الثالث» أو «العناصر غير المنضبطة» أو «الطابور الخامس» خلال مرحلة الحوار كما خلال مختلف مراحل الحوار الوطني اللاحقة ، على تفجير الوضع الأمني بين فرقاء الصراع على الساحة اللبنانية ، من اجل التوصل لتحقيق اهدافها المناقضة للثوابت السورية الأساسية .

مقدمات لقيام الحوار . . في اللقاءات والمصالحات

سبق الاعلان عن تشكيل هيئة الحوار الوطني ، سلسلة من اللقاءات التي اجراها السيد عبد الحليم خدام واللواء حكمت الشهابي ، مع مختلف القيادات اللبنانية والفلسطينية ، استتبعها عدد من المصالحات لتوفير المناخ الصالح للحوار ؛ وبعد هذه اللقاءات والمصالحات اعلنت بعض المواقف كمقدمات لتشكيل هيئة الحوار الوطني ومنها :

* أولاً : موقف المؤتمر الماروني للاقطاب الروحيين والزمنيين للطائفة المارونية في بكركي الذي اعلن في النقاط التالية :

- مواجهة الاحداث مهما كانت خطورتها ، برأي واحد ، وموقف واحد ، وعمل واحد .
- الاصرار على رفض الحد من السيادة الوطنية على أي منطقة من لبنان ، ورفض أي مساومة على هذه السيادة ، من أي جهة أتت .
- المطالبة بوقف اطلاق النار ، وحقن الدماء ، ومنع التعديات بجميع الوسائل .
- الايمان بان الصيغة اللبنانية هي تجربة حضارية فريدة من الحيف ان يقضي عليها الجهل والطيش والتعصب .
- اعتبار الاجتماع والاتصال بجميع الهيئات الروحية والسياسية حرصا على القضية اللبنانية .

* ثانياً : موقف الرئيس صائب سلام الذي ضمنه في ورقة عمل وضعها للحوار الوطني المطلوب ، وسلم نسخاً عنها إلى الوزير خدام والى السيد ياسر عرفات وخلاصتها :

- اعلان المساواة ، من لبنان العربي المستقل ، بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات كمبدأ اساسي دون أي تمييز .
- اصلاح قانون الجيش ليكون جيشا لكل لبنان قادرا على الدفاع عن الوطن في الداخل والخارج .

- اصلاح قانون الجنسية ، واعطاء كل ذي حق حقه فيه .
- اصلاح الوضع الاجتماعي بانصاف المناطق المحرومة ، والفئات المحرومة ، لنزع الاحقاد بين الطبقات .
- اصلاح الانظمة والقوانين الضرائبية والتشريعات المالية .
- اصلاح الانظمة التربوية والمناهج وتعميم المدارس في المناطق المحتاجة وبين الفئات المتخلفة .
- اصلاح الدستور وتطويره بما يتوافق مع متطلبات العصر .
- اصلاح قانون الانتخاب النيابي .
- اصلاح القضاء .
- توثيق علاقات لبنان مع جميع اشقائه العرب ، ووضع علاقات لبنان مع اشقائه الفلسطينيين على اسس واضحة وصريحة تضمن سلامة لبنان وأمنه .

* ثالثاً : موقف الاجتماع الوطني ، الذي عقد في منزل الأستاذ كمال جنبلاط ، والذي يتضمن شروط الاصلاح وهي ، على الوجه التالي :
- رفض أي معالجة على اساس التسويات والاتفاقات العشائرية والاصرار على الموافقة المسبقة على مناقشة الاصلاح السياسي .
- حصر الحوار حول المشكلة اللبنانية ورفض أي بحث في قضية الوجود الفدائي في لبنان .
- رفض مناقشة هوية لبنان ، لان لبنان بلد عربي وان انتماءه إلى المجموعة العربية ، تاريخياً وقومياً وحضارياً ، غير قابل إلى أي وجه من وجوه التشكيك .
- يجب أن يجري الحوار على أساس نقاش بين اطراف في النزاع لا على اساس انهم ممثلو طوائف .
- يمثل الفريق الوطني بوفد ، والفريق الآخر بوفد مقابل ، ويحضر المستقلون كوفد ثالث أو كحكم في النقاش .

* رابعاً : جرت عدة لقاءات تمهيدا للحوار كالتالي :
- مصالحة بين الرئيس سليمان فرنجية والعميد ريمون اده .
- اتصالات نيابية مكثفة مع الاقطاب والزعماء اللبنانيين .
- اتصال بين الرئيس صائب سلام والبطريرك خريش .
- دعوة السيد شفيق الوزان لزيارة سوريا على راس وفد المجلس الأسلامي .
- عقد لقاءات ثنائية بين الوزير عبد الحليم خدام وبين كل من السادة ياسر عرفات والسيد كمال جنبلاط والشيخ بيار الجميل وغيرهم .
- توقيع ميثاق تعاون بين رؤساء بلديات ومخاتير بلاد جبيل في مؤتمر وطني عقد في اوتيل عنايا - قضاء جبيل .

* خامسا : اعلن نقيب الصحافة السيد رياض طه ، وامين عام ندوة الدراسات الانمائية الدكتور حسن صعب بيانا حول القواسم المشتركة ونقاط الالتقاء في مواقف الاطراف السياسية المتنازعة .

هيئة الحوار الوطني . . والمصاعب المتزايدة

كانت المصاعب التي تواجه هيئة الحوار الوطني كثيرة واهمها :

- ان الحوار ابتدأ في «حروب الاعلام» ، فبعدما كانت هناك اذاعة «صوت لبنان» الكتائبية ، حصل الاجتماع الأول مع افتتاح اذاعة «صوت لبنان العربي» التي تتحدث بلسان «المرابطون» ، وبالتالي صارت المواقف المعلنة متضاربة ومتناقضة .
- الحوار انطلق في ظل توقيع البروتوكول التنفيذي لاتفاقية سيناء ، ووسط ضغوط عربية قيل يومها بانها مصرية لنقل الحوار من الاشراف السوري إلى اشراف جامعة الدول العربية .
- ارتفعت وتيرة العنف الأمني مع انطلاق عجلة الحوار ، في الشمال (طرابلس - زغرتا) والبقاع (حوش الأمراء - زحلة) وبيروت (النبعة - بيروت الشرقية) وتواصلت عمليات احراق الأسواق التجارية .

- تم التمثيل في هيئة الحوار الوطني على مستويين ، مستوى القيادات الممثلة للطوائف ، ومستوى الشخصيات الممثلة للأحزاب ، أي ان الحوار كان محكوما منذ بدايته بتوجهين ضمن كل فريق ، توجه تمثيلي طائفي ، وتوجه حزبي .

ملخصات تحكي أسرار الحوار الوطني

يمكنني القول اليوم ، بعد ربع قرن على تشكيل «هيئة الحوار الوطني» ، التي توليت مهمة الأمانة العامة لها ، ان هناك ملخصات حوارية يمكن عرضها لكل جلسة وهي :

☐ الجلسة الأولى (٢٥/ ٩/ ٧٥) :

- الاتفاق على اعادة الأمن والطمأنينة إلى البلاد .
- التمسك بصيغة التعايش اللبناني ووحدة الارض والشعب على اعتبار لبنان وطنا لجميع ابنائه بالمساواة ، دون تمييز أو تفرقة .
- الاتفاق على متابعة الاجتماعات ، والبحث من اجل الوصول إلى الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في اطار ديمقراطي حقيقي .
- توجيه الشكر والتقدير إلى الشقيقة سوريا بشخص الرئيس حافظ الأسد وتوجيه الشكر للوزير عبد الحليم خدام واللواء حكمت الشهابي لما بذلاه من جهد للمساعدة على الخروج من الازمة .

☐ الجلسة الثانية (٢٩/ ٩/ ١٩٧٥) :

- التأكيد على ان الخلاف الداخلي بين اللبنانيين يؤدي إلى الحاق الضرر بالمصلحة العامة ، ولذلك فلا بد من ازالة جميع أسباب الخلافات الداخلية حتى يعم الأمن والأستقرار والطمأنينة في البلاد .
- اعتبار القضية الفلسطينية قضية شعب ، وحق ، وعدل ، وقد قدم لبنان ، وما يزال ، ما يفرضه عليه التزامه الوطني ، بالتفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب .
- اقرار التدابير الآيلة الى :

أ - الغاء جميع المظاهر التي تسيء إلى الأمن .

ب - الأستمرار في تنفيذ التدابير الحاسمة لاتفاق وقف أعمال القنص والخطف والنسف .

ج - ازالة الحواجز الباقية ، وحلول قوى الأمن محلها .

د - اطلاق سراح جميع المخطوفين دون أي شرط .

هـ - ايقاف الاذاعات الخاصة اعتبارا من مساء ذلك اليوم .

و - مطالبة الصحافة بالتقيد بقانون المطبوعات والعمل بالرقابة الذاتية منعا للاثارة واشاعة القلق .

ز - مساعدة المتضررين بنتيجة الحوادث ، والمساهمة في اعادة بناء الأسواق التجارية .

□ الجلسة الثالثة (٣٠/ ٩/ ١٩٧٥) :

- العمل على تعزيز تدابير الأمن في جميع المناطق ، ولا سيما في المنطقة التجارية ببيروت .

- التأكيد على سحب المسلحين فورا وتكليف قوى الأمن الداخلي منع تواجدهم بالقوة ، والقاء القبض عليهم ، واطلاق النار على المتمردين منهم .

- احالة قضية الاعتداء على أمن المواطنين وممتلكاتهم على المجلس العدلي وتحريك النيابات العامة لملاحقة الفاعلين .

- حماية المواطنين في منازلهم ضد التهويل باخلائها أو النزوح عنها وتكليف قوى الأمن الداخلي بذلك ، ويمكن لاي مواطن ان يتصل باقرب مخفر أو بمركز الارتباط للابلاغ عن أي شكوى بهذا الصدد .

- تكليف اجهزة الدفاع المدني ، بالتعاون مع الجمعيات الخيرية ، والادارات العامة ، والمؤسسات العامة ، والبلديات ، والمواطنين ، رفع الانقاض وازالة كل ما يعرض الصحة العامة للخطر أو الضرر .

□ الجلسة الرابعة (٢/ ١٠/ ١٩٧٥) :

- الهيئة متضامنة ومستمرة في عملها لمعالجة جميع القضايا التي وضعتها في جدول اعمالها ، ادراكا منها لاهمية عملها في خدمة لبنان .

- الطلب إلى جميع المسلحين الانسحاب فورا من اماكن تواجدهم على ان يتم ذلك بصورة نهائية قبل ظهر ٣/ ١٠ ، وتحمل قوى الأمن الداخلي تباعا في جميع هذه الأماكن لتأمين الأمن واعادة الطمأنينة .

- استنكار جميع حوادث القتل والخطف والعنف التي حصلت وخاصة حادثة فرن الشباك ، وتسليم المسببين والفاعلين وفي كل حال فان قوى الأمن الداخلي تلاحقهم لالقاء القبض عليهم .

□ الجلسة الخامسة (٣/ ١٠/ ١٩٧٥) :

- سجلت الهيئة ارتياحها لتجاوب الفرقاء عامة مع توصياتها وسحب المسلحين ووقف اعمال العنف إلى حد كبير يبعث على الاطمئنان ، واعلن وزير الداخلية ، الرئيس كميل شمعون ان قوى الأمن الداخلي ستستمر في ازالة جميع المظاهر المسلحة بصورة نهائية وفي جميع المناطق ، وبانها تلاحق بكل شدة المطلوبين باعمال الخطف والقتل لالقاء القبض عليهم واحالتهم على القضاء .

- بعد الاطمئنان للوضع الأمني قررت تخصيص الجلسة المقبلة للمباشرة في درس المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفقا لجدول الاعمال الذي وضعته في جلستها الأولى .

- تهنئة المسلمين واللبنانيين والعرب بعيد الفطر مع الدعاء بان يحفظ الله لبنان من كل سوء .

□ الجلسة السادسة (١٣/ ١٠/ ١٩٧٥) :

* أولاً : اقتراح تأليف اللجان لدرس القضايا المطروحة كالتالي :

أ- للقضايا السياسية ، السادة عبد الله اليافي/ صائب سلام/ بيار الجميل/ كمال جنبلاط/ ريمون اده/ ادمون رباط .

ب - للقضايا المالية والاقتصادية ، للسادة الياس سابا/ حسن عواضة/ خاتشيك بابكيان/ عاصم قانصوه/ رينيه معوض .

ج - للقضايا الاجتماعية ، السادة عباس خلف/ رضا وحيد/ نجيب قرانوح (وقد اجتمعت هذه اللجان ، على ان يناقش كل مختص فيها موضوع اختصاصاته) .

* ثانياً : اطلعت على رسالة رؤساء الطوائف في لبنان ، التي حملها إلى الاجتماع الأمام موسى الصدر ، وركزت على مقررات مؤتمر الرؤساء الروحيين التالية :

أ- الوطن اللبناني امانة الله والتاريخ والاجيال القادمة في ذمة المسؤولين والعاملين والمؤمنين باعتبار التعايش الوطني سند وثروة للجميع ونموذج للتعايش المثالي ، والناس يعتبرون هذه الهيئة الأمل الكبير بمبادرتها وتفاسيرها وكفاءاتها لانقاذ الوطن ، لذلك رؤساء الطوائف يحملون هذه الهيئة الأمانة والمسؤولية في انقاذ البلد ويطلبون اليهم ان يكونوا في حالة انعقاد دائم حتى يتمكن الناس من الاتصال الدائم بهم لان طبيعة الاحداث والحالة الراهنة لا تحتمل تأجيل البحث ، ولهذا يتمنون اتخاذ مكتب دائم يتواجد فيه بصورة مستمرة عدد من اعضاء الهيئة لمعالجة أي امر طارىء ومستعجل .

ب - لا يمكن الفصل بين الأمن - العدالة وبين السياسة ، لبنان للجميع ولا بد من ان يتساوى جميع المواطنين بالحقوق والمساواة ، وهذا ما يعتبره رؤساء الطوائف اساسيا .

ج - أهم ما في لبنان تمايزه الحضاري وتعايش الطوائف بملء حريتها في وطن واحد ، ويجب ان يوضع هذا التعايش في الدرجة الأولى من الاهتمام ، والاحداث الماضية أوجدت انفصاما نفسيا يجب معالجته بكثير من الوسائل ، ومنها المناهج المدرسية ، والاعلام بمختلف امكاناته ووسائله ، ويؤمل ان تدخل الهيئة بسرعة في بحث القضايا الأساسية ، والرؤساء الروحيون يتمنون

للهيئة التوفيق ويعتبرون القضية الفلسطينية واهميتها على المنطقة ولبنان والعالم أمانة في ذمة اعضاء الهيئة ، وفي النهاية : من المؤكد أن جميع الرؤساء الروحيين يعلقون على هذه الهيئة الأمل الكبير .

* ثالثاً - استمعت الهيئة إلى وزير الخارجية السيد فيليب تقلا الذي نقل اليها خلاصة زيارته إلى الأمم المتحدة وفرنسا والخلاصة أوردها الوزير :

- كنا في الأمم المتحدة نُسأل عما يجري في لبنان ، وكنت اجيب بانه يتعذر علي الاجابة عن ذلك نظرا لتسارع الاحداث ، وكنت اشدد على ان رغبة اللبنانيين هي في الاصل ان يظلوا متعايشين فيما بينهم بالمحبة ، وانه من العار ان يختلفوا على امور كان بالأمكان ان يصلوا في بحثهم لها إلى اتفاق لا إلى اختلاف ، واذا كانت احداث لبنان لها علاقة بوضع المنطقة ، فانه من الضروري رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني ، وان لبنان كان ولا يزال يتبع خطاً وطنياً عربياً ولو ادى ذلك إلى تحميله ما يتوجب عليه من الغرم ولبنان ملتزم بذلك ، وقد لاحظت من كلام مختلف المسؤولين في الأمم المتحدة ، اسفا شديدا على ما يجري في لبنان ، وامل بعودة الأمور إلى طبيعتها وتغلب لبنان على الاحداث التي تمر به .

- التركيز الآن ، على متابعة ما تم في اتفاق سيناء ، حتى يحصل مؤتمر عام تبحث فيه القضايا بصورة مفصلة ، عندما كنت اسأل رأيي كنت دائما اجيب : لا يمكن ان يحصل أي حل اذا لم يؤخذ رأي الفلسطينيين بهذا الحل لانهم هم اولى من غيرهم ، وهم أصحاب العلاقة ، بأن لهم رأياً بالحل ، ومما يسر ان الرأي العام الأميركي أصبح أكثر تفهما للقضية الفلسطينية ، واصبح لديه تحول تام في موقفه من هذه القضية .

- اما بالنسبة لقبرصة لبنان ، فلم يقل لي أحد بان لديه أي علم عما ذكره العميد اده ، بل لمست من وزير خارجية فرنسا وكذلك من وزير خارجية اميركا انهم يريان بقاء لبنان كما هو ، ولم يدر أي بحث مع أي مسؤول عن قبرصة لبنان أو ما شابه ذلك» .

□ الجلسة السابعة (١٤/ ١٠/ ١٩٧٥) :

- استلام مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية .
- مناقشة علاقات لبنان والفلسطينيين .
- الدعوة إلى اجتماع اللجان الفرعية (لجنة الاصلاح السياسي) .

□ الجلسة الثامنة (٣/ ١١/ ١٩٧٥) :

وقد عقدت بعد أربعة اجتماعات للجنة الاصلاح السياسي وجرى خلالها :

- تحليل الموقف السوري من الاحداث اللبنانية .
- الحفاظ على الصيغة اللبنانية وضرورة تطويرها .
- الحديث عن تحسن الوضع الأمني بنسبة اربعين بالمائة .

□ الجلسة التاسعة (والاخيرة) بتاريخ (٢٤/ ١١/ ١٩٧٥) : وقد انعقدت ، بعد عقد ستة اجتماعات للجنة الاصلاح السياسي هي مجموع كل اجتماعاتها ، وقد جرى خلال هذه الجلسة الحديث عن :

- عودة التدهور الأمني وتحذير رئيس الحكومة من النتائج .
- تحميل رئيس الوزراء لرئيس الجمهورية المسؤولية عما يجري .
- المطالبة بجلسات مصارحة .

ملاحظات اساسية على الحوار الوطني الدائر آنذاك

عقدت هيئة الحوار الوطني تسع جلسات حوارية ، وكما يمكننا ان نلاحظ من خلال التلخيص الذي اوردته آنفا ، ان كل النقاشات التي كانت تجري كانت تصطدم بالتفجيرات الأمنية التي تستتبعها ، فقد كان الموضوع الأمني الشغل الشاغل للهيئة طوال الاجتماعات الاربعة الأولى ، وعندما قررت في الاجتماع الخامس ان المجال صار مفتوحا للمناقشة السياسية الاصلاحية ، وتم البدء فعليا بالحوار الوطني الجدي والمسؤول ، عاد التدهور الأمني ليخيم على الاجتماع التاسع للهيئة بشكل انهى دورها ومناقشاتها .

الا انه يمكن القول ان الهيئة قد استطاعت ، خلال كل تلك الجولات الحوارية ، وضع الأسس الصحيحة ، لما تم بعد عدة سنوات في مؤتمر جنيف عام ١٩٨٣ ثم في مؤتمر لوزان عام ١٩٨٤ واخيرا في مؤتمر الطائف عام ١٩٨٩ .



□ اجتماع أعضاء هيئة الحوار الوطني وأمين عام اللجنة د. عمر مسيكة □



□ الرئيسين رشيد كرامي وصائب سلام مع الشيخ بيار الجميل (عام ١٩٧٥) □

صراع بين فريقين . . ومحاولات للتوفيق

للحقيقة نؤكد أن المواقف التي ظهرت ، خلال جلسات هيئة الحوار الوطني ، كانت كثيرة ومتعددة ، فالمشاركون كانوا يمثلون معظم فرقاء الصراع على الساحة اللبنانية ، إلا أن المواقف المطروحة انحصرت في الدوران عند أطراف هذين الموقفين ، أي موقف الحركة الوطنية والموقف الكتائب الذي تطور فيما بعد ، بعد عدة سنوات ليصبح موقف «القوات اللبنانية» في حين ان مواقف القيادات «التقليدية» ، الاسلامية والمسيحية كانت في معظمها مواقف توفيقية وهي ساعية الى إيجاد نقاط التقاء بين الفريقين سواء بالنسبة للقضية الفلسطينية أم بالنسبة لقضية الاصلاح السياسي .

إستقالة الرئيس رشيد كرامي

وفي إعتقادي اليوم ، بعد أكثر من ربع قرن مرت على ذلك اللقاء ، أن القوى الوطنية والتقدمية ، لم تكن تمتلك الادراك الكافي لنتائج الانتصار الذي يمكن لها أن يتحقق في تلك المرحلة ، وقد أمكنني التثبت من ذلك ، يوم اعتصم الرئيس رشيد كرامي في السراي الحكومي في الثامن والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٧٥ ، وشكل هيئة أمنية دعاها للحضور إلى السرايا والبقاء فيها لمعالجة الاوضاع ، واضطر بنتيجة لذلك للنوم عدة أيام مع الوزيرين عادل عسيران وغسان التويني في السرايا لمتابعة معالجة الاوضاع السياسية والامنية ، وقد كنت الى جانبه خلال ذلك الاعتصام ، وكنا ننام على أسرّة عسكرية في مكاتبنا .

يومها ، تعرضت جبهة القنطاري لمئات القنابل والصوايخ ، وثم قصف صبرا والمسلخ ، وجرى إقتحام مستشفى الكرنتينا وكانت ردة الفعل المقابلة قصف الدامور ، والناعمة ، وحارة الناعمة ، الأمر الذي عرقل محاولة الوصول الى جوامع مشتركة بين مختلف القوى المتصارعة من خلال اعداد صيغة للحوار حول المطالب الاصلاحية التي كانت قد تدارستها لجنة الاصلاح السياسي يوم ٢٥ تشرين الأول ٧٥ وقررت بنتيجتها المطالبة بايجاد دولة علمانية كاملة .

بنتيجة ذلك القصف المتبادل ، وعدم حضور أعضاء الهيئة الأمنية العليا الى السرايا ، قرر الرئيس رشيد كرامي الاستقالة ، فطلب الى الوزير غسان التويني إعداد وصياغة كتاب استقالة له من رئاسة الحكومة .

فكان أن صاغ الوزير غسان التويني كتاب استقالة اعتبرها الرئيس كرامي «ثورية» فطلب إليّ التعاون معه من أجل أن يأتي كتاب الاستقالة أكثر «هدوءاً» لكي يقدمه لرئيس الجمهورية وبالفعل ، انتهينا بعد قليل من صياغة كتاب الاستقالة ، وقرر الرئيس كرامي رفعه الى الرئيس فرنجية ، ووصل الخبر الى قيادة الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية ، فحضر الاستاذ كمال جنبلاط برفقة ياسر عرفات وأبو أياد ليلاً الى القصر الحكومي حيث تمنوا على الرئيس كرامي ، بحضوري ، عدم الاستقالة .

وقد رد الرئيس رشيد كرامي باعلان اصراره على تقديم استقالته ، إذ ان البلد «خربانة» وهو غير قادر على اتفاق القتال ، ولا ميليشيات لديه ليحول دون المزيد من الخراب ، ولن يبقى شاهد زور على ما يجري ، وليس هو من يشعل الحرب ، فرد «عليه الأستاذ كمال جنبلاط وأن عليه أن يصبر عدة أيام فقط ، فالقوى اليمينية تكاد تنتهي وستنتهي الحرب معها» .

وهناك قال الرئيس رشيد كرامي : «إذا كنتم تعتقدون بأنكم ستحكمون البلد ، بعد أربعة أو خمسة أيام ، تفضلوا احكموها اليوم ، لأنني لن أرضى بسقوط ألف قتيل ، والمزيد من الخراب والدمار ، من أجل تحكموا البلد» . وعبثاً حاولوا اقناعه بالصبر والتروي والعودة عن إستقالته ، فوافق أخيراً بشرط العمل على ايقاف القتال على إنهاء الحرب بطريقة الحسم العسكري ، وهكذا هدأت الأمور قليلاً ، وعاد الرئيس رشيد كرامي عن استقالته بعد الاعلان عن اتفاق جديد لوقف إطلاق النار ولكن الصراع عاد وتجدد كالعادة بعد ذلك .

ذكرت هذه الحادثة ، الموثقة لدي بالاستقالة الاصلية الموقعة من الرئيس رشيد كرامي ، بأن معظم قوى الصراع على الساحة اللبنانية ، كانت غارقة في صراعها ، دون أن تتنبه للمشروع الاسرائيلي الكامن والمنتظر لنصرة فريق على فريق ليؤكد للعالم أن لا تعايش يدوم ، وان طرح منظمة التحرير للدولة العلمانية غير واقعي وغير ممكن التحقق في منطقة الشرق الأوسط . وقد جاء في كتاب الاستقالة التي لم تظهر الى العلن يومها على الوجه التالي :

«فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ سليمان فرنجية المحترم ،

عندما جاءت هذه الحكومة الى الحكم قيل أنها جاءت من أجل الانقاذ وبالفعل فقد كان اللبنانيون يتقاتلون وكانت الدولة سائبة وأجهزة الدولة عاجزة عن معالجة الأزمة الجنونية التي يتخبط فيه البلد ، لقد كانت الأمانة ثقيلة خلال الاشهر الاربعة التي أمضيناها في الحكم لأنه كان علينا ، بادئ ذي بدء ، أن نعيد اللحمة الى هذا الشعب وأن نضع حداً للاقتتال الجاري ، حتى نعمل بعد ذلك على إعادة المقومات الأساسية للدولة بعد أن فقدت الهيبة والثقة ، ثم بناء لبنان الجديد ، يجسد آمال اللبنانيين وطموحهم ، ويحق العدالة والمساواة بينهم في الحقوق والواجبات .

ويشهد الله أننا بذلنا كل ما في مقدورنا في سبيل هذه الغاية ولكن ما كنا نصل في كل مرة الى وقف إطلاق النار وسحب المسلحين وإزالة مظاهر العنف حتى تعود الحالة من جديد الى مزيد من التأزم والدماء والدمار . وكأنما ثمة خطة وراء كل ما يجري . وعلى الرغم من ذلك لم نيأس ولم نتخاذل ، بل صبرنا وثابرنا أملاً منا بالتغلب على المحنة ، التي من أسبابها التخلف والحرمان ، والطائفية والفساد ، فضلاً عن الخلاف حول دور المقاومة الفلسطينية ونشاطها ، وتصارع التيارات المختلفة في الساحة اللبنانية بفعل كون لبنان جزءا من هذه المنطقة التي تمر في مرحلة مصيرية خطيرة ودقيقة .

وقد فجر الوضع انتشار السلاح وقيام الميليشيات وتدريبها على القتال تحت سمع الدولة وبصرها ، وهذا ما كنا نحذر منه دائماً ونلفت النظر الى مخاطره وأبعاده حتى وصلنا الى المأساة التي نمر بها .

وبعد أن بلغت هذه المأساة ذروتها أخيراً ، وجهنا بالأمس دعوة الى بعض القيادات السياسية ، التي بامكانها المساهمة في اعادة الأمن وضبط الفرقاء المتقاتلين .

لقد لبى البعض النداء ولكن الهيئة ككل لم تتمكن من الاجتماع وبالتالي لم تتحقق الغاية من دعوتها .

وما حيلتنا أمام ما يجري سوى بالتوجه باسم هذا الوطن وأبنائه الأبرياء الى ضمائر المتقاتلين والدافعين والمشتركين والمتفرجين والشامتين ، أن يثوبوا الى رشدهم فيتقوا الله ليبقى لبنان .

وها نحن بعد كل ذلك نجد لزاماً علينا أن نفسح المجل أمام المسؤول الأول لعله يهتدي الى الحل المنشود الذي يكون فيه الفرج لهذا الشعب .

وفي الختام تفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول تحياتنا وشكرنا سائلين الله أن يحفظ لهذا البلد وحدة أرضه وشعبه .

رشيد كرامي»

كلام الليل يمحوه النهار

كان الرئيس كرامي يهدف من خلال كتابة الاستقالة بالطريقة التي تمت بها للتلميح للرئيس سليمان فرنجية بضرورة استقالته لوضع حد للصراع الذي لم تخفت حدته بالتدرج بصورة مؤقتة داخل العاصمة ، الا بعد تلك الزيارة التي ذكرت من عرفات وأبوأياد وجنبلاط الى السرايا والتي تم بنتيجتها «الاتفاق ضمن الهيئة الأمنية على :

- سحب الأسلحة الثقيلة على مختلف أنواعها .
- إزالة المتاريس والحواجز والعوائق من جميع الطرق والشوارع والأماكن وجعلها سالكة وآمنة .
- اطلاق سراح جميع المخطوفين فوراً دون قيد أو شرط والالتزام بوقف جميع أعمال العنف كالخطف والقتل والتعذيب والتمثيل . . إلخ ، وتسليم الفاعلين الى السلطة اللبنانية .
- مساعدة السلطة اللبنانية على مطاردة والقاء القبض على المتسببين بأي حادث طارئ مخل بالأمن من خلال ضبط النفس بغية عدم تفجير الموقف .
- تواجد قوى الأمن الداخلي في كل المناطق ، وتسهيل مهمتها للقيام بواجباتها .
- العمل على تثبيت الهدوء في مختلف المناطق اللبنانية .
- تأمين الانفراج النفسي وذلك بمختلف وسائل الاعلام .
- تجتمع لجنة التنسيق العليا فوراً بجميع أطرافها لتحديد خطة تنفيذية لهذه البنود .
- يشرف مركز الارتباط على تنفيذ البنود المذكورة أعلاه بمعاونة اللجان التابعة له .

- بعد اتمام جميع هذه الاجراءات يتولى مركز الارتباط الاعلان عن التجاوزات والمخالفات .

- يبدأ تنفيذ وقف اطلاق النار ابتداء من الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد نصف الليل .

١٩٧٥/١٠/٢٩

رشيد كرامي»

ولا تزال وثيقة الاعلان تلك ، بخط الرئيس رشيد كرامي ، وتوقيعه ، موجودة لدي ، الا ان الالتزام بها لم يتم بالصورة التي تمناها الرئيس كرامي ، ووجد الرئيس سليمان فرنجية نفسه أمام الخيار الوحيد وهو اللجوء الى طلب مساعدة سوريا بموافقة كاملة من القيادات المسيحية في لبنان في المرحلة اللاحقة ، وقد اضطر الرئيس رشيد كرامي خلال الشهرين الأخيرين من العام ١٩٧٥ تحمل الى أعباء الحكم مكرها بعدما تحول دور الحكومة الى لجنة أمنية همها إيقاف القتال كلما اندلع ، وبعدما صارت لغة العنف هي اللغة الوحيدة السائدة .

الفصل الثاني

الوضع اللبناني يرتبط بالتسوية العربية - الإسرائيلية

لماذا تحول لبنان إلى ساحة للصراع بين المحاور العربية ، سواء تلك التي وافقت على مشروع السلام المطروح بعد حرب ١٩٧٣ ، والتي عارضته ، ام تلك التي كانت لها مواقف سابقة من السلام مع إسرائيل وفي مواجهتها القوى التي رفضت ما كان يسمى بالتسوية قبل حرب ١٩٧٣؟ .

انه سؤال كبير ، تجسدت الاجابة عليه حربا ضروسا على الساحة اللبنانية ، اندلعت عام ١٩٧٥ واستمرت زهاء عشرين عاما ما بين مد وجزر ، وهدوء وتقاتل ، واشتعال للحرائق المتنقلة واطفاء لها ، ولعل المحلل السياسي اليوم بات يمتلك التفسيرات الواضحة او شبه الواضحة لما جرى حينها ، ولما كان يجري او يهيأ له ، لكن التحاليل السياسية في تلك المرحلة انصبت على مجموعة من النقاط كالتالي :

أولاً : مشروع روجرز لركوب قطار التسوية العربية – الإسرائيلية .

ثانياً : محاور متناقضة بين محور يؤمن بالحرب الشعبية ، وبين محور يعتبر ان الحل في المنطقة لا يتم إلا من خلال مشروع التسوية .

ثالثاً : الساحة اللبنانية . . . مسرح للخلافات .

رابعاً : الجبهة الساخنة ، وان الجنوب اللبناني ظل الجبهة الساخنة الاخيرة عربيا . . .

خامساً : محاولة الانقاذ . . . لم تنجح .

سادساً : لجنة المبادرة النيابية ، في ١٧/ ١٢/ ١٩٧٥ الهادفة إلى التوصل إلى حلول اصلاحية تدعم موقف رئيس الحكومة رشيد كرامي ، وان اللجنة لم تستطع اقناع رئيس الجمهورية بتقديم الاصلاح على الأمن .

اسباب . . . وفشل

ان محاولة الرئيس رشيد كرامي لضبط الأمن ولتحقيق الاصلاح السياسي ادت إلى فشل بسبب العوامل التالية :

أولاً : ان العام ١٩٧٥ شهد توقف مؤتمرات القمة العربية للمرة الاولى نتيجة لخلافات المحاور العربية ، بعد ان زرعت اتفاقية سيناء شرخاً في جدار التضامن العربي .

ثانياً : توقيع الرئيس السادات على اتفاقية سيناء الجزئية التي حققت حلما طالما راود إسرائيل والصهيونية العالمية وهو اخراج اقوى واكبر جيش عربي من الصراع الشرق اوسطي مما ساعد إسرائيل على حصار الوضع اللبناني .

ثالثاً : استعار الحرب الكلامية بين مصر من جهة وبين سوريا وليبيا والمقاومة من جهة ثانية ، وانطلاق شعار الرئيس انور السادات «ارفعوا ايديكم عن لبنان» (١٤/ ١٢/ ١٩٧٥) .

رابعاً : وافق الرئيس كرامي على التعريب كمخرج للوضع الأمني المتدهور (١١/ ١٠/ ٧٥) الا ان اي تحرك عربي مساندا لهذا الطلب لم يظهر مما اضطره لاعلان فشل التعريب (١٧/ ١٠/ ٧٥) .

خامساً : ظهور الحرب اللبنانية كمطلب إسرائيلي بعد تنامي الدور الفلسطيني عالميا ، والهجرة المعاكسة من إسرائيل (٢٠٠ الف يهودي عام ١٩٧٥) اي ما يعادل ضعف الذين غادروها بين ١٩٤٨ - ١٩٧٥ ، وانخفاض معدل الهجرة إلى إسرائيل بنسبة ٧٥٪ عن العام ١٩٧٢ ، وارتفاع معدل الديون الإسرائيلية الخارجية ، وارتفاع نسبة التخضم المالي فيها ، لذا كان ضرب المقاومة يشكل اكبر خدمة تقدم للعدو ، ولذا اصر الرئيس كرامي على عدم

توريط الجيش خشية تحول مشاركته في الموضوع الأمني إلى صدام واسع بينه وبين المقاومة وبالتالي تحقيق هذه الخدمة لإسرائيل بطريقة غير مباشرة .

سادساً : التسريبات التي تواصلت إلى الصحافة اللبنانية والتي تقول «ان الحرب اللبنانية مرسومة منذ العام ١٩٧٣ وان جهات معينة في صفوف الجيش اللبناني تتولى الاعداد لها . . . وقد نقلت عن «سفارة دولة عربية معادية للشيوعية في بيروت» - (١٥/ ١٠/ ٧٥ - الصحافة اللبنانية) وان «اوروبا اتخذت قرارا بالموافقة على انشاء دولة فلسطينية مستقلة» وقد نقلت عن «سفير دولة اوروبية عضو في حلف شمال الاطلسي» (٣٠/ ١٢/ ٧٥ الصحافة اللبنانية) . وقد اعتبر الرئيس رشيد كرامي هذه الاخبار دعوة مفتوحة لإسرائيل لتصفية المقاومة ، وللمقاومة للصدام مع الجيش اللبناني في حال قام باي تحرك أمني على الارض .

وانطلاقا من هذا الواقع القائم كان على الرئيس رشيد كرامي ان يسعى إلى انقاذ لبنان عن طريق الحوار فقط ، وكان لا بد من راع لهذا الحوار ومن هنا لجأ إلى سوريا الشقيقة الاقرب والتي تتهددها التفجيرات اللبنانية بنفس المستوى الذي تتهدد فيه لبنان .

لكن الرئيس رشيد كرامي اضطر خلال محاولاته هذه ، إلى مواجهة تسع جولات عنيفة من اصل ١٢ جولة دموية حصلت خلال العام ١٩٧٥ ، وكانت جولات العنف هذه كانت تستبق بمجازر دموية رهيبة في المنطقة المراد اشعالها بحيث تثير الغرائز وتشعل الغضب وتطلق الاحقاد من عقالها وتدفع المبادين إلى الانخراط فيها .



□ مجلس الوزراء برئاسة الرئيس فرنجية والى يمينه الرئيس رشيد كرامي، الرئيس عادل عسيران، فيليب تقلا وعمر مسيكة والى يساره الرئيس شمعون والامير مجيد أرسلان والوزير غسان التويني □

وقد تنقلت جولات العنف هذه بين بيروت (١٣ نيسان/ ٢٠ ايار/ ١ تموز/ ١٨ ايلول/ ٢٦ تشرين الاول/ ٩ كانون الاول/ ٢٤ كانون الاول ١٩٧٥) وزحلة (٢٩ آب/ ١٨ تشرين الاول/ ٢٤ كانون الاول) وطرابلس (٥ ايلول / ٤ تشرين الاول/ ٢٤ كانون الاول) وعكار (١٢ ايلول) .

وقد استبقت الجولة الاولى لـ١٣ نيسان ٧٥) بمجزرة الباص في عين الرمانة ، والجولة السادسة بمجزرة الباص على طريق طرابلس زغرتا (٨ ايلول) ومجزرة تل الغربي (١٢ ايلول) جاءت لتستتبعها ، والجولة الحادية عشرة في بيروت (٩/ كانون الاول) سبقتها مجازر السبت الأسود ، كما حققت مجازر حارة الغوارنة (١٥/ ١٢/ ٧٥) وسبنيه (١٧/ ١٢/ ٧٥) وفرن الشباك (١/ ١٠/ ٧٥) الفرص الكافية لاشعال اوار الحرب أكثر فأكثر .

وهكذا كانت المجازر وجولات الصراع تنتقل وتمهد في كل مرة لانفجار جديد يحول دون تحقيق الأمن الذي يطالب رئيس الجمهورية بالوصول اليه قبل الاصلاح . ولم يكن العدو الإسرائيلي غائبا ، وقد واجهت حكومة الرئيس رشيد كرامي ، خلال العام ١٩٧٥ ، حوالى ١٤ عدوانا إسرائيليا من اصل ٢٦ عدوانا ضد لبنان خلال هذا العام ، وشملت الاعتداءات غارات عنيفة ، وهجوم ، على قرى ، وقصف بعضها ، واشعال الحدود ، وعمليات تسلل إلى بعض القطاعات والقرى والبلدات الجنوبية .

اللجوء إلى سوريا

هنا لا بد لنا من الاشارة إلى ان لجوء الرئيس رشيد كرامي ، ومن ثم الرئيس سليمان فرنجية إلى الشقيقة سوريا لطلب دعمها في التوصل إلى تحقيق مبادىء «الوثيقة الدستورية» ، ومن قيام حوار بين فرقاء الصراع ، كما حصل فعليا في انشاء هيئة الحوار الوطني وفي لجان الاصلاح السياسي والاقتصادي والمالي ، او في التفاهم مع الفلسطينيين ، للتوصل إلى ايقاف اطلاق النار كلما افلت زمام الامور وكان هذا الأمر يحتاج إلى موافقة سوريا للانخراط في هذا الدور الذي اوصلها بالنتيجة إلى الدخول العسكري المباشر إلى لبنان .

وقد ارتضت سوريا القيام بهذا الدور من منطلقات ثلاثة ذكرها لي الرئيس كرامي في تلك المرحلة وحفظتها مفكرتي ، وهي :

أولاً : ان لبنان هو الظهير الحقيقي والاساسي لسوريا. ، فبقدر ما تكون الساحة اللبنانية هادئة ، وغير مخترقة من إسرائيل ، بقدر ما تستطيع سوريا خوض اي حرب مواجهة مع إسرائيل ، من دون الخوف من الغدر الإسرائيلي من الخلف ولا الاختراق لساحتها الداخلية .

ثانيا : ان سوريا تدرك ان التضامن العربي هو الوسيلة الاساسية لتحقيق صناعة التاريخ وتغيير مجرى الاحداث والمشاريع المرسومة للمنطقة ، ولذلك لا يجوز لاي طرف عربي ان ينفرد بالتفاوض وبالحل الجزئي مع إسرائيل وهذا يؤدي إلى اضعاف الموقف السوري وضرب التضامن العربي وانتصار المشروع الإسرائيلي . ومن هنا كان التحفظ الدائم من قبل سوريا باتجاه الحوار بين الولايات المتحدة الاميركية ومصر وإسرائيل بشأن الاتفاق الجزئي في سيناء وابعاده ، وما يمكن ان يصل اليه ، وان كان هذا التحفظ بمستويات مختلفة حسب مستويات المفاوضات الدائرة وما يظهر منها إيجابيات او سلبيات – ومن هنا تعززت مخاوف سوريا تجاه الوضع اللبناني ، مع كل تقدم مصري باتجاه الحل الجزئي المنفرد ، لانها كانت تدرك ان لبنان هو الحلقة الاضعف ، والمركز الاساس للمقاومة الفلسطينية التي تهدد الوجود الإسرائيلي .

ثالثا : ان سوريا تبدي مخاوفها من امكانية التسلل الإسرائيلي ، إلى لبنان :

- من خلال الثغرات الموجودة في البنية السياسية اللبنانية ، حيث طغت فيها مشاعر الغبن من ناحية ومشاعر الخوف من ناحية اخرى واصبحت هذه مشاعر متناقضة ، بين الافراد والجماعات . . .
- ومن خلال الثغرات الموجودة في البنية الأمنية حيث طغت فيها الازدواجية بين السلطة اللبنانية من جهة وبين المقاومة الفلسطينية من جهة اخرى .

وأدت هذه الازدواجية إلى قيام جزر أمنية مستقلة في المخيمات الفلسطينية وفي بعض الاماكن الداخلية اللبنانية أيضا .

– من هنا نفهم ، من خلال كل ما اوردناه ، اسباب ومبررات فشل حكومة الرئيس رشيد كرامي «في الانقاذ» الذي رفعته كشعار ، فور تشكيلها والاعلان عنها .

اذن ، وحدها سوريا أدركت أبعاد المشاريع المطروحة وتأثيراتها على لبنان ، وأدركت أن ضرب لبنان ووحدته ، ليس الا مشروعاً لضرب سوريا بالنتيجة ولإختراق ساحتها الداخلية من خلال الساحة اللبنانية ، ولتغييب هذا الظهير المكمل سوريا في الحرب وفي السلم ، لذا عملت على مواجهة أحداث لبنان من جهة ، والعمل على حل أسبابها الأساسية أي ايجاد نقاط التفاهم اللبناني - اللبناني حول الاصلاحات المطلوبة ، فكان أن توصلت في السابع من شباط ١٩٧٦ إلى عقد لقاء القمة بين الرئيس حافظ الأسد وسليمان فرنجية في القصر الجمهوري بدمشق ، بحضور الرئيس رشيد كرامي رئيس مجلس الوزراء اللبناني ، ومحمود الأيوبي رئيس مجلس الوزراء السوري ، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السورية الأستاذ عبدالحليم خدام ، حيث جرى استعراض للوضع اللبناني ، والمبادئ التي يقوم عليها البيان الذي سيذيعه الرئيس سليمان فرنجية من أجل ايقاف الصراع الدائر ، بحيث تم الاتفاق على تلك المبادئ ، كما تم الاتفاق على الغاء الطائفية في الجيش اعتباراً من تاريخ تنفيذ قانون خدمة العلم .



□ الرئيسان رشيد كرامي وصائب سلام مع السيد عبد الحليم خدام واللواء ناجي جميل □

الاتفاق الرئاسي

وقد تم توقيع الاتفاق من قبل الرئيسين الأسد وفرنجية كما وقعه الرئيس رشيد كرامي وكان يتضمن النقاط التالية :

١ - الاستمرار بالعرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث ، ويعتبر الرؤساء الثلاثة ممثلين لكل اللبنانيين .

٢ - ترتيب نص يجعل رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزارة والوزراء مسؤولين .

٣ - ينتخب رئيس الوزراء باجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الحكومة ويضع لائحة بتشكيل مجلس الوزراء ويعرضها على رئيس الجمهورية لأخذ موافقته عليها ثم تصدر المراسيم .

٤ - جميع المراسيم والاتفاقات ومشاريع القوانين تصدر بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وتحمل توقيعهما ، ويتمتع رئيس الوزراء اضافة إلى ذلك بكافة الصلاحيات المعطاة له عرفاً .

٥ - ترتيب نص يضمن الاسراع في اصدار المراسيم والقرارات .

٦ - يقسم رئيس الوزراء والوزراء يميناً دستورياً أمام رئيس الجمهورية .

٧ - يتكون المجلس النيابي من عدد النواب بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين ونسبياً ضمن كل طائفة .

٨ - القضايا المصيرية يجري تعديلها بأكثرية الثلثين ، وتحدد القضايا المصيرية بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة .

٩ - تعديل قانون الانتخاب لما يضمن تمثيلاً أفضل للمواطنين .

١٠ - العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية واعادة توزيع الثروات الوطنية من خلال اعادة النظر بالتشريعات الضرائبية والمالية وذلك من خلال الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي .

١١ - توسيع التعليم العام بما يؤدي إلى تأمين التعليم المجاني للمواطنين ورفع مستوى هذا التعليم بأفضل الوسائل وبما يرسخ الوحدة الوطنية وكذلك تطوير البرامج وتوحيدها .

١٢ - تعزيز اللامركزية في العمل الاداري .

١٣ - وضع نص يتضمن بأن لبنان بلد عربي حر مستقل سيد .

١٤ - وضع خطة دفاعية وبناء جيش وطني .

القضاء

١ - وضع قانون بانشاء محكمة دستورية عليا مهمتها النظر في دستورية القوانين والمراسيم ومحاكمة رؤساء الجمهورية والحكومات والوزراء وتدقيق الطعون الانتخابية .

٢- تطوير مجلس القضاء الاعلى بما يؤمن استقلالية القضاء وممارسته لمهامه بعيدا عن كل التأثيرات والمداخلات .

التجنس

- تعديل قانون الجنسية .

طائفية الوظيفة

١- مع المحافظة على المبدأ الحالي للمناصفة بين الطوائف في وظائف الفئة الاولى يفتح باب تبوؤ الملاك للمؤهلين دون تمييز أو استثناء لطائفة ما في مركزها ، وتنفيذا لهذا المبدأ يمكن اجراء مناقلات فورية شاملة بين موظفي الفئة الاولى بقرارات من مجلس الوزراء .

٢- ازالة الطائفية في الوظائف الاخرى واعتماد مبدأ الكفاءة .

وضع قانون جديد يجيز للدولة :

١- الاطلاع على موارد الصحف ووسائل الاعلام ليصار إلى تعطيل كل وسيلة يثبت عجزها المالي دون امكانية تبرير موارد الاستمرار في العمل .

٢- اعطاء الدولة حق الاشراف على التوجيه والاعلان بما ينسجم مع سياسة المجتمع في تحقيق وحدته الوطنية وعدم الاساءة إلى علاقات لبنان العربية والدولية .

مجلس أعلى للتخطيط والانماء مهامه :

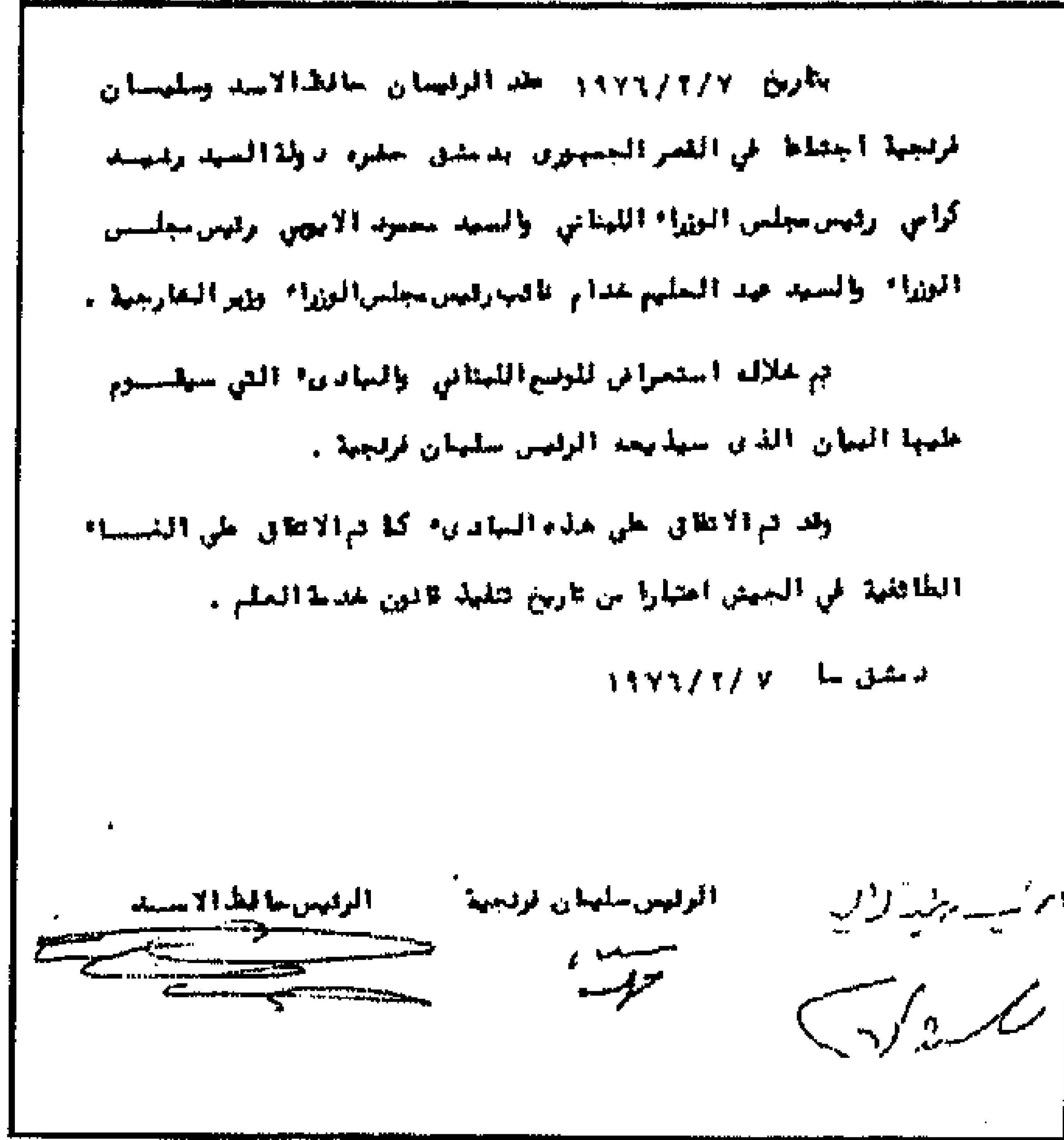
١- المشاركة في التشريع ولو بصورة استشارية .

٢- وضع المخططات الانمائية وخاصة للمناطق المحرومة ولا سيما الجنوب .

٣- وضع برامج الخطط الخمسية .

الوثيقة الدستورية

وانطلاقاً من هذه الرؤية كانت «الوثيقة الدستورية» خلال تلك المرحلة الحرجة من تاريخ لبنان السياسي ، والتي لم تتحقق كنتاج للقاء الذي تم بين الرؤساء سليمان فرنجية وحافظ الاسد ورشيد كرامي ، في سوريا فقط ، بل انها كانت خلاصة لأربعة أيام من الجهود المضنية التي بذلت في لبنان طيلة ما يقارب الاسبوع للاعداد لها .



بتاريخ ٧/٢/١٩٧٦ عقد الرئيسان حافظ الاسد وسليمان فرنجية اجتماعا في القصر الجمهوري بدمشق حضره دولة السيد رشيد كرامي رئيس مجلس الوزراء اللبناني والسيد محمود الايوبي رئيس مجلس الوزراء والسيد عبد الحليم خدام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية .

تم خلاله استعراض للوضع اللبناني والمبادىء التي سيقوم عليها البيان الذي سيذيعه الرئيس سليمان فرنجية .

وقد تم الاتفاق على هذه المبادىء كما تم الاتفاق على النسب الطائفية في الجيش اعتبارا من تاريخ تنفيذ قانون خدمة العلم .

دمشق في ٧/٢/١٩٧٦

رشيد كرامي — الرئيس سليمان فرنجية — الرئيس حافظ الاسد

□ الوثيقة الدستورية □

وقد سبق هذه اللقاءات الرئاسية جلسات عمل واسعة ، في قصر بعبدا ، شارك فيها عن الجانب السوري السادة عبدالحليم خدام ، واللواء حكمت الشهابي ، واللواء ناجي جميل ، وعن الجانب اللبناني الرئيسان سليمان فرنجية ورشيد كرامي ، ولجنة الصياغة المؤلفة مني شخصياً ومن مدير عام رئاسة الجمهورية السيد كارلوس خوري ، حيث كنا نضع كل نقطة ثم نتولى التفاهم حولها ، كل من موقعه مع أحد الرئيسين ، من خلال تقريب وجهات النظر وتوحيد موقف طرفي الحكم .

وعلى هذا الاساس وجه الرئيس سليمان فرنجية رسالة إلى اللبنانيين بتاريخ ١٤/ ٢/ ٧٦ عرفت باسم الوثيقة الدستورية ، وجاء نصها كالتالي نسبة لهذه القرارات :

* التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث ، فيكون رئيس الجمهورية مارونيا ، ورئيس المجلس النيابي مسلماً شيعياً ، ورئيس الوزراء مسلماً سنياً ، واعتبار كل من الرؤساء الثلاثة ممثلاً لكل اللبنانيين .
* توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين ، ونسبياً ضمن كل طائفة ، وتعديل قانون الانتخابات في ضوء ذلك ، وبما يضمن تمثيلاً أفضل للمواطنين .

* انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالأكثرية النسبية ، ثم يقوم رئيس الوزراء باجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة ، ويتم وضع اللائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية ، وبعدها تصدر المراسيم .

* اعتماد أكثرية الثلثين في مجلس النواب لاقرار القضايا المصيرية ، وأكثرية ٥٥ في المائة لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الأولى .

* وضع نص يجعل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء مسؤولين وانشاء المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء .

* قيام رئيس الوزراء والوزراء بقسم يمين دستورية أمام رئيس الجمهورية .

* اصدار جميع المراسيم ومشاريع القوانين بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتحمل توقيعهما ما عدا مرسومي تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة أو إقالتهم ، ويتمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات التي يمارسها عرفاً .

* وضع تعزيز استقلال القضاء وانشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين والمراسيم .

* تعزيز اللأمركزية في العمل الاداري .

* ازالة الطائفية من الوظائف واعتماد مبدأ الكفاية مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى .

* انشاء مجلس أعلى للتخطيط والانماء من مهماته وضع برامج الخطط الانمائية .

* العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي .

* تعزيز التعليم العام بما يؤدي إلى تعميم التعليم المجاني والزاميته وتطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية .

* وضع سياسة دفاعية وتعزيز الجيش .

* تكريس حرية مسؤولة للصحافة تضمن انسجامها مع سياسة المجتمع في تحقيق

الوحدة الوطنية وتوطيد علاقات لبنان العربية والدولية .

* تكريس حرية مسؤولة للصحافة تضمن انسجامها مع سياسة المجتمع في تحقيق الوحدة الوطنية وتوطيد علاقات لبنان العربية والدولية .

* تعديل قانون الجنسية .

وقال الرئيس فرنجية : «هذه القواعد التي تطرح اليوم عليكم ، والتي يصير العمل بها تبعا لتنفيذ اتفاق القاهرة ، ما هي؟ انها اعلان نهج للعمل الوطني جرى تدوينه في وثيقة وافق عليها مجلس الوزراء ، وسيعرض مضمونها على مجلس النواب ، وتكون ، إلى جانب الميثاق الوطني غير المكتوب ، ركيزة جديدة تضاف إلى ركائز الحياة الوطنية في لبنان ، وتستمد قوتها من الولاء للبنان ومن الاخلاص في خدمته» .

محاولة لانهاء الحرب

والحقيقة ان سوريا ، من خلال العمل على اصدار تلك الاتفاقية ، ومن ثم اعلانها كوثيقة ، تتضمن اغلب ما تم الاتفاق عليها من خلال لجنة الحوار الوطني ولجنة الاصلاح السياسي عام ١٩٧٥ ، حاولت انهاء الحرب الداخلية في لبنان من خلال الغاء اسبابها ، ولكن . . . انفجرت الأوضاع الأمنية من جديد ، واستمر الصراع . وهكذا ، اضطرت سوريا فيما بعد ، وبناء لطلب لبنان ، للدخول مباشرة إلى الساحة اللبنانية بقواها العسكرية سعيا لايقاف حمام الدم على الرغم من المخاطر ومنها :

* ان سوريا حطمت حدود التقسيم التي رسمتها اتفاقية سايكس - بيكو الأمر الذي دفع الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الاميركية للتصريح بان اميركا لم تستشر قبل التدخل السوري في لبنان ، (٥/ ٦/ ٧٦) ثم صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية بان التدخل العسكري الخارجي قد يؤدي إلى ازمة في المنطقة (٩/ ٦/ ٧٦) وبعدها أمر الرئيس الاميركي جيرالد فورد باجلاء الرعايا الاميركيين عن لبنان (١٨/ ٦/ ٧٦) .

* كما تجاوزت سوريا خلافات المحاور العربية وردود فعلها المنتظرة ، الأمر الذي دفع ياسر عرفات للدعوة إلى اجتماع استثنائي على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة

الوضع في لبنان (٦/ ٦/ ٧٦) ومجلس الجامعة العربية للخروج وبقرار يقضي بتشكيل قوات أمن عربية رمزية (٩/ ٦/ ٧٦) والرائد عبد السلام جلود للتصريح بان التصعيد العسكري هو رفض غير مباشر للمبادرة العربية (٢٦/ ٦/ ٧٦) ومن ثم عقد مؤتمرا صحافيا قال فيه ان هناك مؤامرة دولية يشترك فيها كل العرب اختير لبنان مسرحا لها وتولى تنفيذها وجه عربي (٢/ ٦/ ٧٦) وعقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب لتدارس الوضع (٣٠/ ٦/ ٧٦) فقد شعرت الاطراف العربية التي تدخلت بالوضع اللبناني بان سوريا ، في الوقت الذي واجهت فيه المؤامرة الإسرائيلية على لبنان مباشرة ، فانها ستكون العائق امام تحقيق طموحاتها بتغيير النظام اللبناني الذي انجرفت إلى ابعد حد فيه/ عرفات وليبيا) .

* حدت سوريا ، من خلال دخولها المباشر إلى الساحة اللبنانية ، من طموحات بعض القوى اللبنانية بتغيير النظام اللبناني لمصلحتها ، الأمر الذي كانت تتمناه إسرائيل لتشجيع المسيحيين على الهجرة من لبنان وضرب النموذج المثال في الشرق الاوسط للعيش المشترك الاسلامي المسيحي ، الأمر الذي دفع بهذه القوى للدعوة إلى النضال والاحزاب (بيان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ١/ ٦/ ٧٦) ومن ثم لتوجه رسالة باسمها إلى وزراء الخارجية العرب داعية إلى مبادرة عربية مشتركة (جنبلاط/ ٧/ ٦/ ٧٦) .

* وفي الوقت نفسه ، استطاعت سوريا ، بذلك الدخول ، ابعاد الاطراف المسيحية المتهمة في تلك المرحلة بالتقرب من إسرائيل وبتنفيذ المؤامرة الإسرائيلية ، عن الانجراف في ذلك الاتجاه ، لا بل ان الشيخ بيار الجميل رئيس حزب الكتائب اعتبر «ان المبادرة السورية المخلصة نابعة من تفهم دمشق للواقع اللبناني (٧/ ٦/ ٧٦) واعتبرت الجبهة اللبنانية مقررات الجامعة العربية حربا دينية على لبنان (١١/ ٦/ ٧٦) وقال الرئيس شمعون بان لبنان سيرفض قرارات الجامعة العربية وانه تم الاتفاق مع السوريين على خطة ولا يريد لبنان اي مبادرة اخرى (١٤/ ٦) واعتراف بيار الجميل في ندوة صحفية ان الموقف السوري جعل اللبناني يعرض عن التطلع إلى اي حماية (١٤/ ٦) .

* وقد اثبتت سوريا انها على الحياد ، اذ حسبها البعض في وقت من الأوقات على انها ضد ما سمي بالصف الاسلامي والوطني ففجروا الأوضاع وعززوا الصراع الداخلي الذي ادى إلى المزيد من الدمار والضحايا ، والى سقوط مخيم تل الزعتر ، واقفال مطار بيروت الدولي ، وارتفاع وتيرة التهجير الداخلي الطائفي الناجم عن ذلك الصراع ، وفي وقت آخر اعتبرت انها ضد ما يسمى بالصف المسيحي ، الاان سوريا اثبتت للجميع انها على ذات المسافة مّن جميع اللبنانيين ، وانها فقط ضد المشروع الإسرائيلي الذي يستهدف سوريا من خلال لبنان بالقدر الذي يستهدف لبنان .

لقائي مع السيد عبدالحليم خدام بناء على طلب الرئيس كرامي

وفي هذا المجال يمكنني القول ان الموقف السوري كان يدرك تماما ابعاد الصراع ، فلا أزال اذكر إلى اليوم ، انه عشية الدخول السوري إلى لبنان ، واصطدامه بالقوى الفلسطينية والوطنية ، طلب إلي الرئيس رشيد كرامي الاتصال بالقيادة السورية لمعرفة خلفيات ما يجري ، فانطلقت إلى دمشق ، حيث قمت بزيارة احد اقارب زوجتي ، معالي وزير الصحة السوري متمنياً عليه تأمين لقاء لي مع نائب رئيس مجلس الوزراء السوري الاستاذ عبد الحليم خدام لمعرفة ابعاد التحرك السوري ، ما جرى الاتصال حتى ابلغه الوزير خدام انه بانتظاري فوراً .

وهكذا توجهت إلى مقر الأستاذ عبد الحليم خدام ، ودخلت إلى احدى صالات الاستقبال ، حيث فتح باب جانبي ، خرج منه الوزير خدام للاجتماع بي ، وقد لحظت عند فتح الباب وجود بعض قيادات من حزب الكتائب في الداخل ، وقد اجتمع الي الوزير خدام قرابة ثلاثة أرباع الساعة ، وعرض لي أسباب الدخول السوري ومبرراته واهمها :

أولا : ان الذين يتصورون إمكانية الوصول إلى لبنان الواحد بالقهر والقوة ، يمارسها فريق ضد فريق مخطئون ، لانه يعني امكانية عودة التفجيرات للساحة اللبنانية في اول فرصة يجدها المهزومون متاحة امامهم لضرب المنتصرين (اي انه لا بد من الحفاظ على اجواء الحرية وتعدد التيارات في لبنان) .

ثانياً : ان سوريا ليست ضد القوى الوطنية والتقدمية ، وليست ضد القوى

الاسلامية ، كما هي ليست في حال محاباة للقوى الكتائبية والمسيحية ، بل انها تقف من الجميع ذات الموقف ، وهي على نفس المسافة من الكل ، ولا تعتبر اي فريق في لبنان حليفا لها الا بمقدار تحالفه مع مصلحة وطنه ومستقبله كوطن موحد ومواجه للمشروع الإسرائيلي .

ثالثاً : ان سوريا تعلم بوجود مخطط إسرائيلي لتقسيم لبنان ، من اجل اقامة كيانات طائفية عنصرية فيه تبرر وجود إسرائيل كدولة تقوم على اساس الدين ، وعلى ان تكون هذه الكيانات ضعيفة ، ومعادية لبعضها البعض ، ومضطرة للاعتماد على الكيان الإسرائيلي لمواجهة بعضها ، ولذا فسوريا لا تستطيع القبول بتحقيق ذلك المخطط ، فكان لا بد لها من ان تكون حاسمة وحازمة ومباشرة في مواجهته ، وفي مواجهة كل ما يؤدي اليه ، ولذا اضطرت للتدخل بعدما وجدت ان القوى المتصارعة على الساحة اللبنانية تغرق أكثر فأكثر في صراعاتها الدموية ، وقد يؤدي ذلك إلى تحقيق المخطط الإسرائيلي في النفوس قبل تحققه على الارض .

مشروع كتاب حول «حرب السنتين» ١٩٧٥ - ١٩٧٦

في تلك المرحلة كنت مراقباً للأحداث اللبنانية ، يوماً وبعد يوم ، وكنت واحداً من الشهود على خفايا كثيرة من ملفات تلك الحقبة الصعبة من تاريخ لبنان ، ولكن حتى لا تنسى هذه الخفايا حاولت أن أسجل مذكراتي في يوميات متتابعة ، على أن أنشر هذه المذكرات بصورة دقيقة وصادقة على الأحداث والحقائق كما هي . وبما أنه كان من المستحيل علي ، آنذاك ، أن أنشر هذه المذكرات - وكنت موظفاً في الدولة - فسألت الرئيس رشيد كرامي ما اذا كان يوافق على نشر هذه المذكرات في كتاب خاص باسم «حرب السنتين في لبنان» على أن ينشر الكتاب باسم الرئيس كرامي وليس باسمي شخصياً ، على أن أضع محتويات الكتاب ، وان نتفق معاً ، هو وأنا ، على مختلف المواضيع والنقاط .

وهكذا الأمر ، فوقع الرئيس كرامي على رسالة تفويضي بوضع هذا الكتاب - والرسالة وضعت باللغة الفرنسية كما كان من المفروض أن يوضع الكتاب باللغة الفرنسية أيضاً على أن ينشر في مختلف أنحاء العالم .

وبعد أن أتممتُ معظم كتابة المخطوطة ، حصلت تطوراتٌ إيجابية في لبنان ، في مطلع عهد الرئيس الياس سركيس ، ولا سيما انعقاد مؤتمر القمة العربية في الرياض ١٩٧٦ وانعقاد مؤتمر القمة العربية في القاهرة ، بما يؤدي إنهاء أحداث حرب السنتين ، وقيام السلطة الشرعية في لبنان على طي ملف الأحداث السابقة وتأكيد الحصول على مصالحة وطنية شاملة . . . ولذلك رأيت أن من الأفضل طي ملف هذه المذكرات وما فيها ، ولكن الأحداث لم تنته فصولاً . . . وبقيت الحرب اللبنانية لمدة سنوات طويلة . . .

إلى أن قررت ، مرة أخرى ، بعث هذه المذكرات السابقة واضممت إليها فصولاً أخرى من الأحداث اللبنانية وفصولاً أخرى من أحداث المنطقة وما يعني لبنان منها بصورة خاصة .

ترجمة رسالة الرئيس رشيد كرامي

بيروت في ١١/ أيلول/ ١٩٧٦م

أن السيد عمر مسيكة ، أمين عام رئاسة مجلس الوزراء ، ورئيس مجلس الخدمة المدنية في لبنان بالوكالة ، مخوّل باتخاذ جميع التدابير اللازمة لنشر وتوزيع الكتاب الذي أنا على قيد تحضيره وكتابته عن الأزمة اللبنانية الراهنة .

وأنني أؤكد أن السيد عمر مسيكة ، مفوض على جميع الأمور المتعلقة ، بهذا الكتاب سواء لجهة التفاوض أم لجهة الاتفاق أم لجهة التوقيع باسمي على أي أمر يتعلق بهذا الموضوع .

رئيس مجلس الوزراء
التوقيع : رشيد كرامي

REPUBLIQUE LIBANAISE
CONSEIL DE LA FONCTION PUBLIQUE

Beyrouth le II Septembre 1976

Monsieur Omar Messeiké, Secrétaire général de la présidence du conseil des ministres et président, par intérim, du conseil de la fonction publique au liban, est habilité à prendre toutes mesures nécessaires en vue de la publication et de la diffusion d'un livre que je suis en train d'écrire sur la crise actuelle du liban .

En vertu de cette habilitation, Monsieur Messeiké est fondé d'agir, de négocier, d'approuver et de signer, en mon nom, tout accort ou acte relatif à ce sujet .

Président du conseil des ministres
Rachid Karamé
Rachid Karamé

□ رسالة تفويض بوضع هذا الكتاب □

الفصل الثالث

محاولات الإنقاذ وعواصف أمام مهمة مستحيلة

كانت الأوضاع الأمنية والسياسية في شهري آذار ونيسان من سنة ١٩٧٦ صعبة جداً ، وكانت البلاد تسير باتجاه المجهول . لقد رفعت عريضة نيابية تطالب الرئيس سليمان فرنجية بالاستقالة (١٣/ ٣/ ٧٦) ، كما كان الرئيس رشيد كرامي ، رئيس مجلس الوزراء ، معتكفاً عن اداء مهامه كرئيس للحكومة اللبنانية .

وجاء المخرج من الأزمة بطرح مشروع انتخابات رئاسية مبكرة ، على أن يقسم الرئيس المنتخب اليمين الدستورية في الوقت المحدد وفقاً للدستور . ولذا فلقد انعقد المجلس النيابي ، في هذه الاثناء ، للبحث في تعديل المادة ٧٣ من الدستور المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية ، وأقر مجلس النواب بالاجماع ، في العاشر من نيسان ١٩٧٦ تعديل المادة ٧٣ من الدستور لتصحيح كما يلي :

المادة الأولى : عدل نص المادة ٧٣ من الدستور على الوجه التالي : قبل موعد إنتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل وستة أشهر على الأكثر ، يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لإنتخاب الرئيس الجديد ، وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض ، فإنه يجتمع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل إنتهاء ولاية الرئيس . ينتهي العمل بهذا التعديل في ٢٣ أيلول ١٩٧٦ .

المادة الثانية : يعمل بهذا القانون فور توقيعه من رئيس الجمهورية .

وقد سارع الرئيس رشيد كرامي ، في السادس عشر من نيسان ١٩٧٦ الى ترشيح الاستاذ الياس سركيس ، لرئاسة الجمهورية ، وبعد ذلك باثني عشر يوماً عقد الأستاذ سركيس ، مؤتمراً صحفياً وأعلن فيه عن ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية ، وبالفعل اتم انتخابه رئيساً للجمهورية في الثامن من أيار ١٩٧٦ .

اليمين والمواقف المرسومة

أقسم الرئيس الياس سركيس اليمين الدستورية في الثالث والعشرين من أيلول ١٩٧٦ حاملاً طموحاته التي أعلنها في بيان ترشيحه للرئاسة والتي تتوزع على نقاط محددة وهي :

☐ بناء لبنان العصري بنظامه وإدارته وسياسته وحكمه ، لبنان العدالة والانتاج ، والمساواة بالحقوق والواجبات ، وطن العلم والاختصاص والمؤهلات والحرية والديمقراطية والثقة والطمأنينة والشباب الذي يكون في سباق دائم مع العصر .

☐ إقامة لبنان القوي بجيشه وقوى أمنه ، االقادر على صيانة استقلاله وسيادته وعلى المشاركة في معركة التحرير العربية ، لبنان العربي المخلص المتعاون المتفاعل مع الأسرة العربية .

☐ أن عملية بناء لبنان الجديد هذا ، تفرض علينا الانطلاق أولاً في تركيز دعائم الوحدة الوطنية ، وتوطيد التعاون الأخوي بين مختلف الفئات على اختلاف الآراء والمعتقدات لتنصهر جمعيها في بوتقة واحدة بحيث تشكل معاً العمود الفقري للبنان .

☐ أن لبنان الحالي على ضعفه وعلى حجم امكاناته المحدودة مدعو إلى المقاومة الفلسطينية في إطار الاتفاقات المعقودة معها حتى تتحقق لشعب فلسطين حقوقه القومية الكاملة في وطنه ☐ ٢٩/ ٤/ ١٩٧٦ .

ويضاف إلى هذه النقاط ما ورد في المؤتمر الصحفي إثر تلاوة بيان الترشيح ومنها :

☐ مشروع إقامة الدولة الفلسطينية أمر يعود أصلاً إلى إخواننا الفلسطينيين قبل غيرهم من أشقائهم العرب .

□ أن الشهابية فكر أكثر مما هي أشخاص . . وهي تقوم على بناء وطن عصري علمي حديث وبناء دولة وادارة تكون على مستوى متطلبات العصر .

□ نحن في لبنان في حاجة الى إعادة بناء بالمعنى الحقيقي والمجازي للكلمة . . . إن عملية إعادة البناء هي عملية صعبة وضخمة لا يمكن أن تنفذ إلا وفق مخطط يطول تنفيذه سنوات وسنوات .

□ أن الأمن في لبنان سيكون حتماً نتيجة صلح سياسي بين مختلف الأحزاب في لبنان وليس ممكناً التفكير في أي أمن في لبنان من دون صلح سياسي وأنا آمل في أن يكون هذا الصلح السياسي نتيجة إعادة الامن في لبنان .

□ الصلح السياسي سيكون حتماً نتيجة قاسم مشترك هو دائماً المطلوب من جميع الفرقاء للوصول الى حل سياسي .

□ علاقاتنا مع سوريا ستكون ودية لمصلحة سوريا ولبنان معاً .

كما أكد الرئيس سركيس من خلال خطابه في جلسة اليمين الدستورية في ٢٣/ ٩/ ١٩٧٦ على النقاط عينها التي وردت في بيان ترشيحه مضيفاً إليها أن باب التغيير مفتوح في جميع المجالات وفي مقدمتها المجال السياسي (٢٣/ ٩/ ١٩٧٦) .

الواقع الجديد

كان الرئيس الياس سركيس ، عندما تولى مهام رئاسة الجمهورية مزوداً بدعم عربي واسع تمثل في قرارات القمة السداسية في الرياض (١٨/ ١٠/ ٧٦) والقمة العربية في القاهرة (٢٥/ ١٠/ ١٩٧٦) .

لقد قررت القمة السداسية التي إنعقدت في الرياض ، وضمت الرئيس محمد أنور السادات (مصر) ، والرئيس حافظ الأسد (سوريا) ، والرئيس الياس سركيس (لبنان) ، والشيخ صباح السالم الصباح (أمير الكويت) ، والملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود (ملك المملكة العربية السعودية) عدة نقاط أساسية خلاصتها :

□ وقف إطلاق النار وإنهاء الاقتتال في كل الأراضي اللبنانية من قبل جميع

الأطراف بصورة نهائية إعتباراً من السادسة صباحاً يوم (٢١/ ١٠/ ١٩٧٦) والتزام الأطراف بذلك إلتزاماً تاماً .

- ☐ تعزيز قوات الأمن العربية الحالية لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان بأمرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً على أن تكون في حدود الثلاثين ألف جندي .
- ☐ إعادة الحياة الطبيعية إلى الحال التي كانت عليها البلاد قبل بدء الاحداث أي قبل ١٣/ ٤/ ١٩٧٥ .
- ☐ تنفيذ إتفاق القاهرة وملاحقه والإلتزام بمضمونها نصاً وروحاً وذلك بضمان من الدول العربية مجتمعة ، وتؤلف لجنة تضم ممثلين عن الكويت - السعودية - مصر - سوريا ، تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ إتفاق القاهرة وملاحقه وتكون مدتها ٩٠ يوماً من تاريخ إعلان وقف إطلاق النار (اللجنة التي عرضت باسم اللجنة الرباعية) .
- ☐ تأكيد منظمة التحرير الفلسطينية احترامها لسيادته وسلامته وعدم تدخلها في شؤونه الداخلية (. . .) وتضمن السلطة اللبنانية الشرعية بالتالي للمنظمة سلامة وجودها وعملها على الأراضي اللبنانية ضمن إطار اتفاق القاهرة وملاحقه .
- ☐ تعهد الدول العربية المجتمعة إلتزامها بمقررات القمة في الجزائر والرباط وبمساندة المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية وبدعمها واحترام حق الشعب الفلسطيني الكفاح بكل الوسائل لاسترداد حقوقه الوطنية (إلخ . .) .

حكومة «الباب المفتوح»
تغلق صفحة «حرب السنتين»

كلف الرئيس الياس سركيس الدكتور سليم الحص بمهام رئاسة الحكومة ، وتشكيل حكومته الأولى في التاسع من كانون الأول ١٩٧٦ والتي ضمت الرئيس سليم الحص ونائب رئيس مجلس الوزراء السيد فؤاد بطرس والوزراء صلاح سلمان ، ابراهيم شعيتو ، أمين البزري ميشال ضومط ، أسعد رزق وفريد روفايل ، ونالت الحكومة ثقة المجلس النيابي في ٢٣/ ١٢/ ١٩٧٦ .



□ حكومة سليم الحص الاولى (من ١٩٧٦/١٢/٩ إلى ١٩٧٩/٧/١٦) □

وفي هذه المناسبة كتب الأستاذ غسان التويني مقالاً إفتتاحياً ، في جريدة «النهار» ، بعنوان «حكومة الباب المفتوح» ، واعتبر في هذا المقال إن هذه الحكومة حكومة أمل ، وأنها باب يفتح على طريق الحياة بعد المأساة ، وأنها تصلح جسراً نحو لبنان المستقبل صياغة له وضماناً وأن هذه الحكومة ستغلق صفحة الحرب وتفتح صفحة الحوار ، وتعيد إلى لبنان ، بعد الجروح والجنون ، لحمة جديدة وتوازناً أقوى بل هي الحكومة التي جاءت لتتجاوز الحرب والسلم وتقطف بعض ثمار الحرب وهي لا تخوضها ، وتتسم لبعض من معالم الثورية من غير أن تعلنها ، ثم تعلن السلام وهي تعلم أن ترسيخ قواعده مسألة لا تزال رهن ما سيتم ويصير ، لا نتيجة الذي قد تم وصار .

إلا أن حسابات الحقل هذه وللأسف ، لم تتوافق مع حسابات البيدر ، كان الصراع اللبناني مفتوحاً على كل الاحتمالات ، ومشرعاً للرياح أبوابه ونوافذه وكان الوجود الفلسطيني المسلح لا يزال قائماً ومقاتلاً ، والميليشيات اللبنانية تتوزعها الولاءات والانتماءات والتوجهات .

وكانت قوات الردع العربية تسعى الى ضبط الأوضاع ، والجيش اللبناني غير قادر على حسم الصراع لأن القرار السياسي بتحقيق ذلك غائب أو متردد . أما اسرائيل

فكانت تدك الجنوب بغاراتها وقذائفها وأصابعها العملية تتغلغل في مختلف الاوساط .

كانت نتيجة ذلك كله ، أن شهدت حكومة الرئيس سليم الحص الأولى انعكاسات نتائج حرب السنتين السابقة ، كما شهد لبنان اجتياحاً اسرائيلياً لقسم من جنوبه أمام أبصار العالم كله من جهة ثانية ، فقد شهدت حكومة الرئيس الحص الثانية في نفس العهد ، نتائج ذلك الاجتياح وانعكاساته ، وكانت المرحلة كلها خلال السنوات الاربع التي تولى فيها الرئيس الحص رئاسة الحكومة مرحلة المد والجزر في مشروع السلام الذي رسمته القوى الكبرى للمنطقة ، بعد توزع الأمر بين محاور عربية وقوى فلسطينية ولبنانية ترفض ذلك السلام بالمطلق ، وقوى ومحاور تريده مشروطاً بأن لا يكون عادلاً وكاملاً وشاملاً ، وقوى تقبل عليه بأي شكل كان تحت شعار وقف النزف ومخاطر اتساع الصراع في المنطقة .

وكان الرئيس الدكتور سليم الحص ، في مواجهة ذلك كله ، السياسي الصامت ، الذي يعمل أكثر مما يتكلم ، ويتحرك بصورة أوسع مما يعقد مؤتمرات صحفية أو يدلي بتصريحات ، ويشارك في اللقاءات والمقابلات والحوارات والمؤتمرات العربية والدولية .

كان الرئيس الحص حاملاً لهم لبنان ، منطلقاً من فهم أساسي لديه يرى في السياسة تتمة للإقتصاد ومعبراً عن واقعه ، وساعياً الى اقتصاد قوي متماسك يؤدي الى سياسة قوية متماسكة ووطن قادر على مجابهة العواصف .

لقد أتى الرئيس الدكتور سليم الحص ، من الموقع الاقتصادي في مصرف لبنان الى الموقع السياسي الاول لدى المسلمين السنة في لبنان ، والموقع الثالث في تراتبية الرئاسات وفق الدستور . وعلى الرغم من قلة خبرته بالسياسة في ذلك الحين ، فإن خبراته الادارية والاقتصادية ، ووعيه الوطني واحساسه بمشاكل وطنه ، وجراحه وآلامه حولته جميعها إلى رجل دولة مقبول في كل المناطق ، ووسط كل الطوائف ، وفوق كل الأحداث والتفاصيل الصغيرة .

وقد اكتشفت فيه يومها ، وأنا أعمل إلى جانبه كأمين عام لمجلس الوزراء ، أنه

اتخذ موقفاً صمد دفاعاً عنه ، رجل الموقف ، فاذا بهدوء وصبر لا مثيل لهما ، وعصامي بين ذاته ، معتمداً على قيم أساسية من تربيته العائلية ، أساسها الايمان بالوطن ، ونبذ الطائفية السياسية ، والاقتناع بأن على السياسي البارع أن يستوعب الصدمات كافة .

ولم تشهد أي حكومة ، منذ الاستقلال وحتى اليوم ، ما شهدته مدة رئاسة الدكتور سليم الحص تلك للحكومة ، من تقاتل ، وتصادم ، وتفجيرات ، واغتيالات ومحاولات إغتيال ، وتصارع للمحاور العربية والدولية على أرض لبنان وكان صمود الرئيس سليم الحص بانسجامه مع الرئاسة الاولى ممثلة بالرئيس الياس سركيس الذي شكل الحصن الذي تساقطت على أبوابه كل مشاريع التفتيت والتقسيم والشرذمة . وسواء وصفت تلك المرحلة بأنها كانت مرحلة ادارة الازمة ، أم أنها مرحلة اللاموقف كما يحلو للبعض وصفها أحياناً ، فإن تلك الإدارة للأزمة حافظت على وحدة لبنان واللبنانيين ، وكانت ما يصفونه اللاموقف أحياناً أقوى من الموقف المنحاز .

لقد صمد لبنان في وجه الأعاصير لأن الرئيس الحص كما الرئيس سركيس تماماً كانا على قناعة بأن الحفاظ على الوحدة أهم بكثيرمن إتخاذ المواقف المتطرفة والانحياز الى أطراف الصراع فكان انحيازهما للوطن وموقفهما هو الحفاظ عليه حياً وأن أثخنته الجراح ، وكان الهدف الأوحد لديهما تحقيق الإنماء والاعمار في مواجهة الهدم والدمار .

الطريق إلى البناء والإعمار

تحرك العهد الجديد من أجل تحقيق الإنماء والاعمار ، خلال السنوات التي تولى فيها الرئيس سليم الحص رئاسة الحكومة ، منطلقاً من أسس محددة وهي :

□ ان الانماء يتطلب تجنيد الطاقات البشرية ، وتوظيف الرساميل الضخمة ، وتأمين التكامل والتفاعل بين نشاط القطاع العام ، ونشاط القطاع الخاص ، في الاقتصاد الوطني ، واعتماد التخطيط المتوسط والبعيد المدى منطلقاً للتوجه والعمل تلتزم به الدولة ومؤسساتها ، وكل هذه الشروط لا يمكن أن تتوافر على المستوى المطلوب الا في جو من الاستقرار السياسي والأمني وهو ما يرمي الوفاق الوطني إلى تحقيقه .

□ إن الانماء يستوجب حشد كل الطاقات البشرية المتاحة بحيث يشارك كل ذوي الاختصاصات والكفاءات والمهارات في عملية الانماء مشاركة فعالة .

□ إن نجاح عملية البناء يتطلب حل أسباب الأزمة ونتائجها التي تحولت إلى مشكلة مركبة معاً ، ومن هذه النتائج مشكلة المهجرين ، ظاهرة الغلاء ، أزمة السكن ، البطالة المقنعة والسافرة ، التفسخ الاجتماعي ، تقهقر المستويات الخلقية والثقافية والتربوية والمعيشية .

□ إن الإنماء يستلزم حركة تثمير مالي واسعة ، أما الرساميل الضخمة المطلوبة للتثمير فلا يمكن أن تتوافر الا في ظروف مؤاتية تتمكن الدولة في ظلها من تعبئة مصادر التمويل الداخلي من جهة ، واستدرار مصادر التمويل الخارجي ، العربية منها والدولية ، من جهة ثانية ، ومن أجل ذلك فالاستقرار مطلوب بكل أبعاده ، السياسية والامنية والاجتماعية والاقتصادية .

□ إن تعبئة مصادر التمويل تتطلب عودة الحياة الاقتصادية الى النشاط الطبيعي ، وتنظيم وتطوير وتنشيط السوق المالية بمختلف قطاعاتها ، وتعزيز قدرة الدولة على ضبط تحصيل الموارد العامة من رسوم وضرائب وكل ذلك يتطلب قدراً محسوساً من الإستقرار .

□ إن عملية تجميع الرساميل الداخلية تتلازم مع حركة الادخار الوطني ، وهذه الحركة تتوقف في شكل طردي على مستوى النشاط الاقتصادي ، ومن ثم على مستوى الدخل الوطني من جهة ، وعلى نزوع الجمهور الى الادخار واقباله عليه من جهة أخرى ، وهذا يرتبط الى حد بعيد بمدى الاستقرار الذي يهيمن على الوضع العام في البلاد .

□ إن إستدرار مصادر التمويل الخارجية بشكل فعال يفترض فيما يفترض اطمئنان تلك المصادر الى سلامة مصير الأموال التي توظف في أعمار وإنماء لبنان ، والاستقرار وخصوصاً في وجهيه الأمني والسياسي ، هو بطبيعة الحال أول شروط تأمين مثل هذا الاستقرار في مدة الأزمة .

□ إن إنسياب الرساميل الاجنبية الى لبنان لا بد أن يتأثر مباشرة بحركة الرساميل

الداخلية وان يتواكب معها ، ومن الطبيعي أن تطرح مصادر التمويل الخارجي امكاناتها كعنصر متمم للتمويل الداخلي لا كبديل عنه لذلك وبالقدر الذي تتأثر فيه حركة التمويل الداخلي بجو الاستقرار السياسي والامني ، فان إنسياب التمويل الخارجي لا بد وأن يتأثر بذلك الجو .

□ ان الانماء يتركز على التخطيط المتوسط والطويل المدى ، ولجهة التخطيط ومداه ، كما هو معلوم ، القدرة على التطلع الى المستقبل برؤية واضحة مبنية على ارتقاب لمعطيات معينة في المجالات الإقتصادية والمالية والإنسانية والإجتماعية وهذا ما يتعذر الوصول إليه عملياً في جو يفتقد الى الإستقرار .

□ ان مباشرة عملية الاعمار ، لا سيما في مجالات التصدي للمعضلات الإجتماعية والشجون الحياتية ، سواء المزمنة منها ، أو التي نشأت عن الأحداث ، أو التي رافقت تطور الأزمة ، من شأنها خلق جو من الاستقرار أو التعجيل في تحقيقه .

الاستقرار هو الهاجس

تبين لنا ، من خلال هذه الرؤية التي عبر عنها الرئيس الدكتور سليم الحص ، في محاضرة له بتاريخ ٢٨/ ٥/ ١٩٨١ ، بعد تجربة أربع سنوات كاملة في الحكم ، ان هاجسه الأول هو تحقيق الاستقرار كمدخل لتحقيق الانماء والاعمار في لبنان ، وهو ما سعى الى العمل عليه ، منذ اعلان البيان الوزاري لحكومته الأولى في عهد الرئيس الياس سركيس في ٢٣/ ١٢/ ١٩٧٦ ، حيث أكد على المبادىء المسلمات لتحقيق عملية الانماء والاعمار بقوله :

□ ان منطلقنا هو التحرك السريع والتصدي لهذه المشاكل مجتمعة ، وتقديم الأهم على المهم ، فننصرف بادىء ذي بدء الى متابعة توطيد الأمن والاستقرار في البلاد بحيث يستعيد الحكم هيبته ، والقانون سلطته ، ويعود لحق الفرد والجماعة كل حرمته .

□ في رأس سلم الأولويات معالجتنا للمشاكل الاجتماعية الملحة كإيواء

المهجرين ، واغاثة المنكوبين ، ومساعدة المشردين ، وايجاد فرص للأيدي العاملة المعطلة وما الى ذلك .

- لئن كان من حق الوطن على المواطن أن يستأثر بولائه التام ، فالعدالة الاجتماعية حق للمواطن على وطنه وستكون في مقدمة أولويات أية خطة انمائية توضع في المستقبل .

- سوف تتحرك الحكومة بسرعة لمعالجة قضايا الاعمار والانماء من أجل دفع عجلة الاقتصاد في الطريق القويم وذلك في اطار خطة انمائية اقتصادية واجتماعية متكاملة ، وتحقيقاً لذلك سوف تسارع الى إنشاء مجلس للإنماء والاعمار يتمتع بالصلاحيات والامكانيات التي تتيح له العمل على صعيد التخطيط والتنفيذ بأقصى ما يمكن من سرعة وفعالية .

ان لبنان ضحية لعبة الأمم وأسباب انعدام الاستقرار

وأدرك الرئيس سليم الحص ، أن الاستقرار في لبنان ، الذي يفترض أن يكون العامل الأساسي لاعادة البناء والاعمار ، أمر صعب وشاق لأسباب كثيرة ، عرضها وزير الخارجية في حكومته الأستاذ فؤاد بطرس في الأمم المتحدة في الرابع من تشرين الأول عام ١٩٧٩ ، ومنها :

- ان لبنان ضحية العبث بمبادىء الأمم المتحدة وميثاقها في لعبة الأمم ، وضحية عجز الأسرة الدولية عن التوصل لحل عادل لقضية ساهمت في خلقها ، وهو أيضاً ضحية لاستغلال تكوينه الفريد ونظامه الديمقراطي .



□ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السيد فؤاد بطرس □

- وهو ضحية إغتصاب إسرائيل للأرض العربية في فلسطين ، ولتشريد الشعب الفلسطيني من أرضه ، وللأزمة الحادة التي تعصف بالمنطقة نتيجة لهذا العدوان .
- كما أنه ضحية لعبة التوازن الدولية في الشرق الأوسط ، تلك اللعبة التي فجرت أزمة منطقتنا التي ما برحت بدورها تزكي نار هذه اللعبة فأصبحت التيارات الدولية النشيطة تعصف بلبنان وتهدد تلاحم أبنائه ووحدته .
- وهو ضحية محاولات الحل المجزأة لأزمة الشرق الأوسط ، تلك المحاولات التي لا نوافق عليها خصوصاً وأنها مبنية على أسس لا تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وعلى الأخص حقه في تقرير مصيره على أرضه .
- ولبنان ضحية التناقضات في العالم العربي الذي ينتمي إليه ، تلك التناقضات التي تفجرت على أرضنا بأكثر من شكل .
- وهو ضحية العبء الذي يتحمله من جراء تواجد مئات الألوف من الفلسطينيين على أرضه ، والتضخم المستمر في هذا التواجد ، والنظريات السياسية التي يعتنقها بعضهم بفعل ما أصابهم والتي كان لا بد لها أن تصطدم مع فلسفة الدولة ونظرتها الى المستقبل .
- ولبنان ضحية التدخلات في شؤونه الداخلية من قبل دول ومجموعات وهذا يشكل خرقاً لشرعة الأمم المتحدة ولقانون الدولي وتحولاً خطيراً عن المبادىء والأهداف السليمة .
- وهو ضحية لسياسة إسرائيل العدوانية على أرضه ، لا سيما في جنوبه وبالتخصيص تلك القائمة على الضرب الوقائي لتحقيق غايات سياسية وعسكرية ومطامع نرفضها رفضاً تاماً لأنها تمس كيان لبنان أرضاً وشعباً .

سبل المواجهة ودعم السلطة الشرعية

كان على الرئيس سركيس وحكومته أن يواجه الأزمة اللبنانية من خلال عدة تشعبات ، أولها التحرك عربياً ودولياً لمواجهة التداخلات في الأزمة اللبنانية وكسب الدعم للحكومة اللبنانية في مشروعها الانقاذي ، وثانيها التحرك الداخلي لتحقيق الوفاق الوطني ، بالتعاون مع الأشقاء العرب ، وثالثها السعي لاعادة البناء والاعمار

للحؤول دون المزيد من تنامي الأزمات الاجتماعية الداخلية التي يمكن لها ان تساعد على المزيد من تفجر الأوضاع .

أولاً ــ **الخطوة الأولى** : تشكيل مجلس الانماء والاعمار في أوائل العام ١٩٧٧ ، لوضع مشروع الاعمار المنطلق من افتراضين أساسيين ، تحدث عنهما الدكتور محمد عطا الله ، رئيس مجلس الانماء والاعمار ذلك الحين من خلال مجلة الادارة والوثائق اللبنانية (العدد السادس - السنة الرابعة - ١٩٨١) وهما :

- الافتراض الأول : وهو يتعلق بسلطة الدولة ، ويقول بأن هذه السلطة ستتأمن بصورة مضطردة أثر وقف الاقتتال ، أو تنفيذ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة منها يتعلق بقوات الردع العربية التي بدأت انتشارها في الأراضي اللبنانية تمهيداً لأنها من السلطة الشرعية وبسطها على كل المناطق .
- الافتراض الثاني ، وهو يتعلق ببنية الدولة ، أي برغبتها وتصميمها على اطلاق عملية الاعمار ، وبقدرتها على تنفيذ ذلك ، وكانت نوعية الحكم ، واختيار الرجال الذين ألفوا الحكومة الأولى بما عرف عن انصراف الى اختصاصاتهم البعيدة عن تعاطي العمل السياسي بالمعنى المتعارف عليه ، ومبادرتها الى انشاء المجلس نفسه ، تدعو الى الاطمئنان للرغبة والتصميم والقدرة .

وفي ظل هذين الافتراضين ، تم وضع مشروع الاعمار وكانت الأفكار الأساسية التي سادت المشروع أنه مشروع للإعمار وليس مشروعاً للإنماء ، يشتمل على المهام الاستثنائية لاعادة لبنان الى وضعه الطبيعي ، ولا يقتصر الاعمار على الاستبدال البسيط لما تهدم بما يعمر ، بل يكون تصميم مشاريع الاعمار في إطار اهداف الانماء الطويل الأجل ، لتعويض الوقت المضاع .

وقد حكم اختيار المجلس للاعمار التي يتضمنها مشروع الاعمار ثلاثة اعتبارات وهي :

* الأول : تلبية الحاجات الإنسانية وتخفيف وقع الدمار على الإنسان ، مثل ترميم البيوت المهدمة وتأمين المدرسة والمستشفى ومياه الشفة والري .

* الثاني : تنفيذ الأعمال الضرورية لاعادة الحياة الى الدورة الإقتصادية مثل اعادة تأهيل المرفأ والمطار والطرقات . . .

* الثالث : مساعدة القطاع الخاص على استعادة مبادرته للتغلب على القلق والشك والانكماش وقد سعى العهد الى أن يتخذ مجلس الإنماء والإعمار دوره الواسع من خلال تأكيده المستمر على اعادة بناء لبنان فرصة لتصحيح ممارسة النظام الاقتصادي الحر ، وان الحكومة ستعتمد مبدأ التمويل لا التعويض ، وتركيزه على تنظيم الإدارة اللبنانية انطلاقاً من السعي لتحقيق اللامركزية الأدارية وليس اللامركزية السياسية التي تعتبر ضرباً من التقسيم ، واعتبار الوثيقة الدستورية ورقة عمل صالحة للحوار بين اللبنانيين .

ثانياً : **الخطوة الثانية** : المحاولات التي بذلتها الدولة من أجل دعم الشرعية والسلطات الدستورية في البلاد ، وقد تجلت المحاولات بجملة نقاط ومنها :

□ رفض التوطين ، والذي دعمه مجلس النواب اللبناني بالقرار الذي اتخذه بالإجماع برفض كل التسويات الهادفة الى توطين الفلسطينيين في لبنان .

□ الحفاظ على البنية التشريعية للدولة ، من خلال تمديد ولاية مجلس النواب اللبناني حتى آخر حزيران ١٩٨٠ .

□ تعويم حكومة الرئيس سليم الحص ، ومن دعم ترشيحه لتشكيل حكومته الثانية ، حينما استقالت حكومته الأولى .

□ تجديد إنتخاب الرئيس كامل الأسعد لرئاسة المجلس النيابي للحفاظ على الأصول الدستورية في البلاد .

□ اصرار اللبنانيين على عودة الرئيس الياس سركيس عن قرار تقديم استقالته ابان تصاعد وتيرة الصراع الداخلي .

□ استمرار التعاون ما بين الحكومة اللبنانية برئاسة الدكتور سليم الحص وبين اللجنة الرباعية العربية ، المتشكلة من ممثلين عن المملكة العربية السعودية مصر

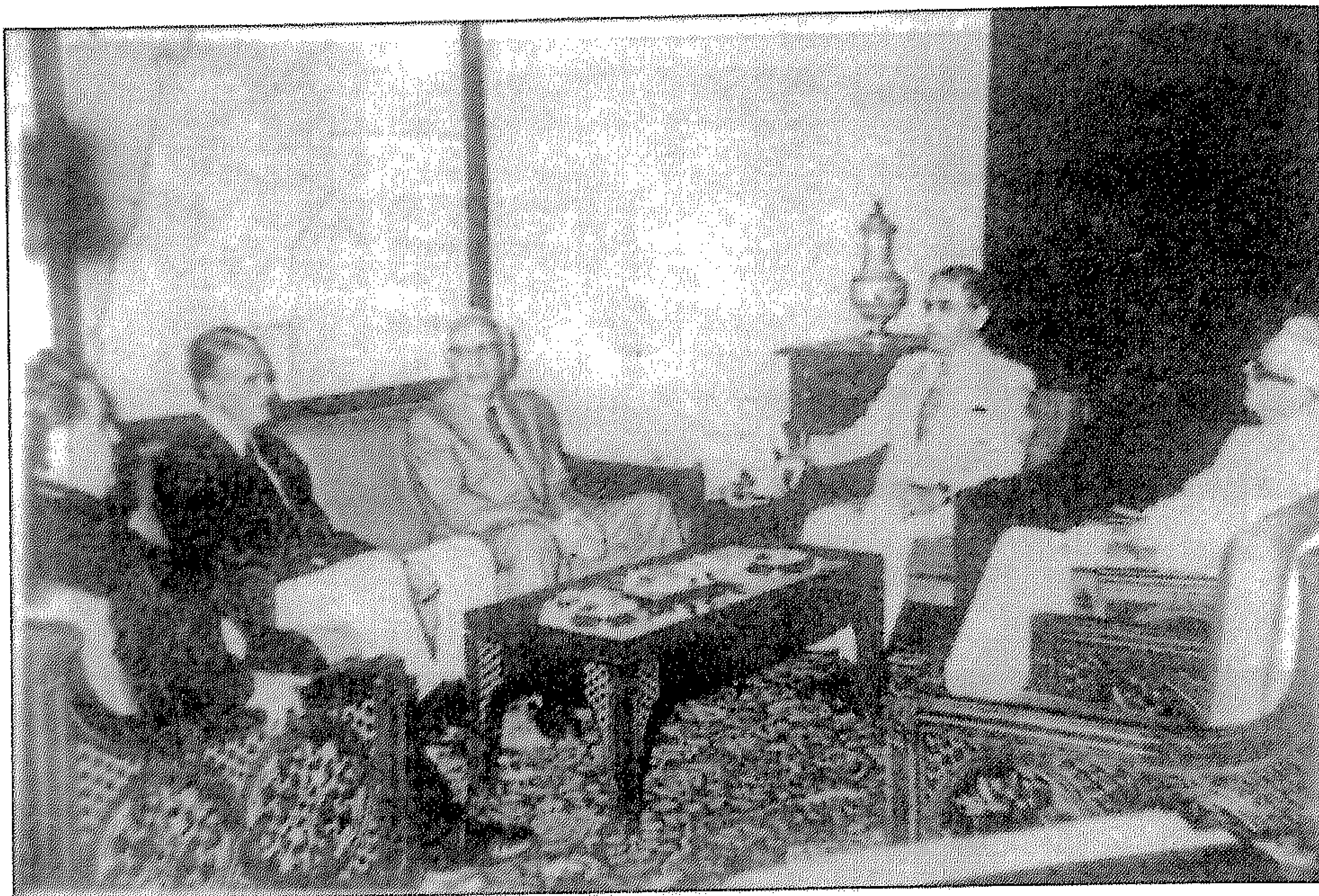
والكويت وسوريا ، من أجل وضع «إتفاق القاهرة» ، بين لبنان والمقاومة الفلسطينية ، موضع التنفيذ وسحب القوات النظامية الفلسطينية من لبنان وتعزيز الدور الأمني لقوات الردع العربية في لبنان .



□ لجنة المتابعة العربية □

□ حصول الدولة ، برئاساتها الثلاث ، على الدعم الكامل من الشقيقة سوريا لمواجهة كل التفجيرات المتنقلة ، هذا الدعم الذي ظهر من خلال اللقاءات التي عملت سوريا على تحققها بينها وبين قيادات الجبهة اللبنانية ، ثم مع الرئيس الياس سركيس ، وأيضاً مع أطراف الشارع الإسلامي ، وهو الأمر الذي أدى الى اعلان الرئيس كميل شمعون أن القوات السورية ليست قوات احتلال ، واعتبار الشيخ بيار الجميل ، لهذه القوات بأنها حليفة وشقيقة ، والاعلان الذي صدر اثر اللقاء بين الرئيسين حافظ الأسد والياس سركيس ، بأن الموقف موحد بين البلدين ، والعلاقة بينهما مميزة وبعيدة عن المحاور ، واعتبار وحدة لبنان وسيادته من المسلمات التي لا تمس .

ثالثا ــ **الخطوة الثالثة** : تتمثل الخطوة الثالثة في دفع المجتمع الدولي والأشقاء العرب الى التحرك السريع للحفاظ على الأمن والاستقرار في لبنان ، وذلك من دون ، تدويل الأزمة أو تعريبها من أجل تحريك المجتمع الدولي للضغط على اسرائيل لتوقيف

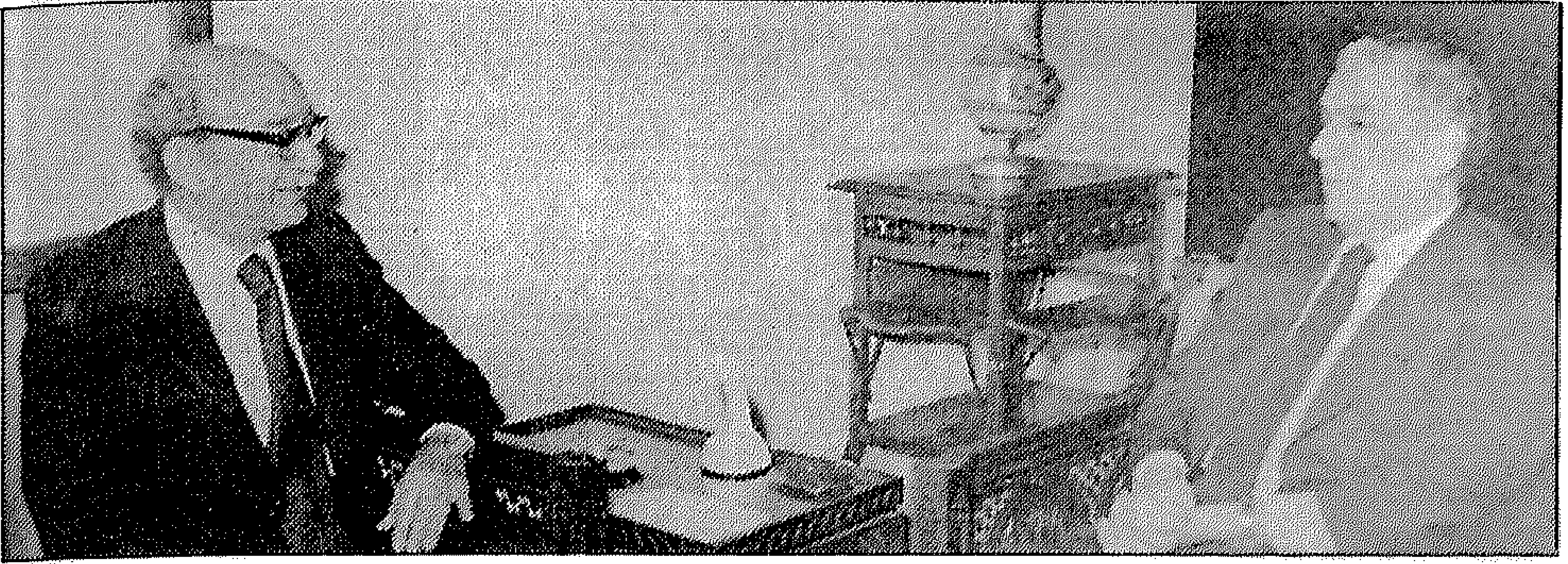


□ الرئيس سركيس مع «اقطاب الجبهة اللبنانية» □

اعتداءاتها المستمرة على لبنان ولدعم الشرعية اللبنانية وسلطاتها لبسط سيادتها على كامل التراب اللبناني .



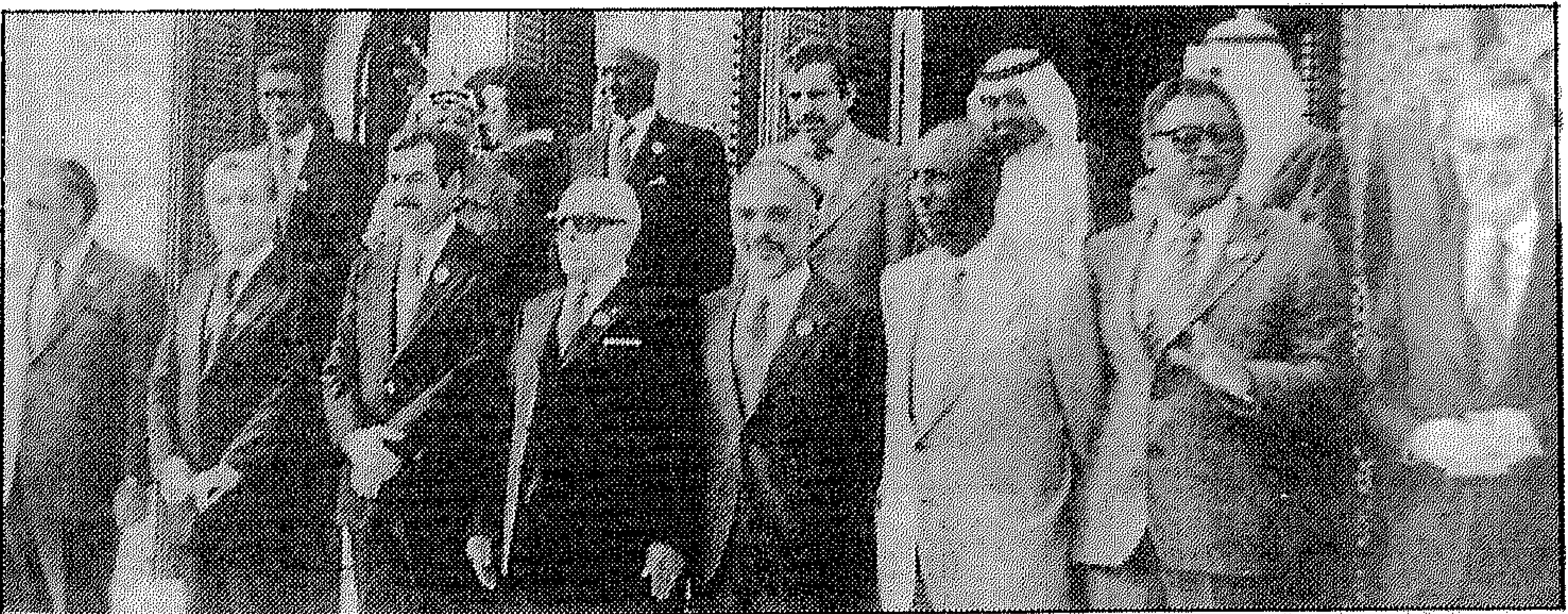
□ مؤتمر بيت الدين □



□ الرئيس سركيس وامين عام جامعة الدول العربية محمود رياض (١٥/١/١٩٧٨) □



□ الملك خالد يستقبل الرئيس الحص ويبدو عمر مسيكة



□ مؤتمر قمة الملوك والرؤساء العرب في تونس (١٦/١١/١٩٧٩) □



□ مؤتمر القمة العربية في تونس (١٩٧٩): الرئيس الياس سركيس والرئيس سليم الحص والوزير فؤاد بطرس وأعضاء الوفد الرسمي، ويبدو عمر مسيكة □

الدور الإسرائيلي والاستراتيجية العربية

إلا أن هذه الخطوات بدأت تصطدم بعراقيل خارجية وداخلية ، فقد ارتفعت حدة الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على لبنان .

كما اطلق رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في ايار ١٩٧٧ موقفاً جديداً داعياً فيه رئيس الجمهورية اللبنانية الى مباحثات سلام مشتركة ، وانعقدت جلسة لمجلس الوزراء اللبناني ، وافتتحها الرئيس الياس سركيس بتأكيد أساسي على ثلاث نقاط :

أ) جوابي على تصريحات بيغن ان قضية الشعب الفلسطيني هي قضية حق وعدالة ومصير ، وهي قضية لا يمكن تجزئتها وكل سلام لا يقوم على هذا الأساس لا يمكن أن يكون عادلاً أو قابلاً للحياة ، ولذلك فهذا لم يقدم حلاً عادلاً وشاملاً فان القضية تبقى قائمة ، وعرض رئيس وزراء إسرائيل بالنسبة لحدود لبنان ما يبدو وكأنه اغراء للبنان للدخول في مفاوضات مع إسرائيل ، ونحن نعتبر أن حدودنا ليست موضع خلاف ولا يمكن ان تكون موضع

بحث أو نقاش ، وهي معترف بها دولياً والعالم بأجمعه يعترف بهذه الحدود ويحترمها وهي حدود نهائية لا مجال للبحث فيها وان كانت هناك أوضاع شاذة حالياً في الجنوب ، فهي أوضاع عابرة ومؤقتة ومكتوب بها الزوال .

ب) من الطبيعي أن لا يتحمل لبنان وحده نتائج الوضع في المنطقة وما يحصل في لبنان هو مسؤولية عربية مشتركة ، وقد سبق أن طالبنا بوضع استراتيجية عربية مشتركة والوضع الحالي يحتم علينا تجديد المطالبة بوضع هذه الاستراتيجية .

ج) ان ما تقوم به اسرائيل من اعتداءات يجعلنا نتألم وهو مخالف لشرعة حقوق الإنسان ولا يجوز لنا ولغيرنا السكوت عنه وهو خطير ويؤدي الى نتائج خطيرة جداً بالنسبة الى لبنان والى وقوع ضحايا عديدة .

وحاولت في المقابل حكومة الرئيس الحص ، كما حاول الرئيس سركيس من خلال اللجنة الرباعية ، الوصول الى ضبط الأوضاع الداخلية ، وبالفعل فقد سعت اللجنة الى تحقيق ذلك عن طريق وضع اتفاق القاهرة موضع التنفيذ استباقاً للتطورات التي تسارعت في المنطقة بعودة الحديث عن سعي جدي لتحقيق مؤتمر جنيف .

ولكن وفيما كان لبنان ، بالتعاون مع اللجنة الرباعية العربية ، يعمل على جمع السلاح وتطبيق إتفاق القاهرة اذا بالرئيس أنور السادات يقوم بزيارة الى اسرائيل صدمت العالم العربي كله ، ودفعت الفلسطينيين من جهة للتنصل من تسريع تطبيق إتفاق القاهرة ، في حين دخلت اسرائيل من خلال بعض القوى اللبنانية لتفجير الوضع الداخلي اللبناني ، وهكذا عادت الاوضاع الى التفجر أو التفجير المتبادل بين الفلسطينيين من جهة ، والميليشيات اليمينية من جهة ثانية ، وشاء لبنان ان يواجه الحدث باتجاهين :

* الاتجاه الاول – اعلان رئيس الجمهورية أن الحقوق العربية لا يمكن أن نصل الى تحقيقها الا بوحدة الصف العربي ، وأدلى الرئيس الحص بتصريح تمنى فيه أن يبقى الصف العربي موحداً ، وقد كان العرب وللأسف في واد آخر ، حيث دعت مصر الدول المعنية في النزاع مع اسرائيل ، واسرائيل وأميركا وروسيا والأمم المتحدة لعقد

اجتماعات عمل غير رسمية لتحضير مؤتمر جنيف ، فرفضت سوريا الدعوة وعلق الاردن حضوره على اجماع الدول المعنية ورفضت منظمة التحرير ، ولم يدع لبنان الى حضور ذلك الاجتماع (جلسة ٣٠/ ١١/ ٧٧) .

* الاتجاه الثاني : توجهت السلطة اللبنانية ، رئيساً وحكومة ، لايجاد قواسم مشتركة بين اللبنانيين حيث جرى التأكيد في مجلس الوزراء على ضرورة الوصول الى القاسم المشترك ، بين اللبنانيين ، وجرت الاتصالات مع مختلف القوى ، وأعلن الرئيس سركيس أن هذه الاتصالات ، التي قام بها هو والرئيس الحص ، كونت لديه قناعة عن امكانية الدخول الى وفاق على أساس :

- تأكيد طائفية الرئاسات الثلاث
- المناصفة في مجلس النواب
- قيام محكمة دستورية
- إقامة مجلس إنمائي واقتصادي
- رئيس مجلس النواب ينتخب لنصف دورة لمجلس النواب
- إنتخاب رئيس الجمهورية بأكثرية ٥٥ بالمائة من مجلس النواب .

ورأى أن نقاط الخلاف تنحصر :

□ إنتخاب رئيس الوزراء من قبل مجلس النواب ، كما ورد في الوثيقة الدستورية ، يمكن أن يضع رئيس الحكومة بوجه رئيس الجمهورية وهما منتخبان من مجلس النواب بما يمكن أن يؤدي الى أزمة حكم وأنه يرى (أي رئيس الجمهورية) أن الافضل أن يعمد رئيس الجمهورية الى استشارات نيابية يجري على أساسها تكليف رئيس الحكومة كما يحصل حالياً بالعرف .

□ اقالة الحكومة ، وهذا وارد في الوثيقة الدستورية ، ونظام التوافق القائم في لبنان لا يجيز مبدأ إقالة الحكومة .

□ نقاط تفصيلية أخرى كانشاء مركز وكيل وزارة ، وتحديد نصاب حجب الثقة عن الحكومة ، وطرح الثقة بالحكومة من قبل ١٥ بالمائة من عدد أعضاء مجلس

النواب وموضوع اللامركزية وتطور مجالس المحافظات (جلسة ٢٩/ ٢/ ١٩٧٨) .

لكن الأحداث استمرت بالتسارع ، فحصل اشتباك بين أفراد من الجيش اللبناني وقوات الردع في الفياضية تم تداركه بسرعة ، وتصاعدت الاعتداءات في الجنوب ، فقام الرئيسان سركيس والحص بزيارة الى سوريا حيث عقدا اجتماعاً مع الرئيس الأسد لدراسة الأوضاع في المنطقة وتسارع التوجه نحو الحل المنفرد بين مصر واسرائيل ، فكانت ردة فعل منظمة التحرير الفلسطينية والشارع الاسلامي أكثر توتراً ، كما ازداد التوجه بين القوى الحزبية المسيحية نحو المزيد من التصعيد الداخلي ، وكانت قمة التصعيد اجتياح اسرائيل للجنوب اللبناني في الخامس عشر من آذار عام ١٩٧٨ ، وسحب المملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى ، قواتها المشاركة في قوات الردع في لبنان ، فصار حفظ الأمن محصوراً بالقوات السورية وحدها ، وترافقت هذه الاحداث مع سلسلة اغتيالات وتصفيات ، حتى بين أبناء الصف الواحد ، مما كان ينذر بشؤم كبير في الوضع اللبناني بأكمله : حرائق ونار ، وجثث عفنة ، واحقاد . . والدولة لم تعد دولة ، ولا الوطن وطناً .

حزب الدولة

كانت تصورات الرئيسين سركيس والحص أنه لا بد من قيام حزب الدولة في لبنان ، الحزب الذي يضم كافة القوى الاسلامية والمسيحية التي تؤيد مسار الدولة ، وكان ذلك يحتاج الى وجود مسار واضح للدولة ، لكن لم يكن بامكان الرئيس الحص الخروج من ضغط القوى الاسلامية والوطنية المدعومة فلسطينياً ، كما أن الرئيس سركيس لم يكن قادراً على سحب البساط من تحت أقدام الميليشيات المسيحية .

من هنا ، فقد غاب المسار الواحد ، ولم تتمكن الدولة من توضيح مسارها وجاء الدخول الاسرائيلي العاصف للجنوب اللبناني في تلك المرحلة ليشغل الرئيسين بصورة أكبر عن توجههما لتحقيق طموحاتهما المشتركة ، فلم يكن ثمة مجال للاستمرار فكانت الاستقالة في ١٩/ ٤/ ١٩٧٨ .

إلا أن الرئيس الياس سركيس لم يكن أكثر حظاً في مواجهة هذه المصاعب إذ كان هو الآخر ، مستاء من الوضع ، ولذا عاد وكلف الرئيس الحص بتشكيل حكومة جديدة في ٢٨/ ٤/ ١٩٧٨ . لكن لم يتم تشكيل هذه الحكومة نظراً لما واجهه الموضوع من صعوبات وجرى «تعويم» الحكومة السابقة في ١٥/ ٥/ ١٩٧٨ بعد أن أعلن الرئيس سركيس أن استقالة حكومة الرئيس الحص الأولى ، وغير السياسية ، جاءت محاولة لإقامة حكومة سياسية ائتلافية ، وأن تلك الحكومة التي كان يفترض أن تقوم بالوفاق الوطني كانت تسير بخطوات إيجابية الا أن المساعي والجهود والاتصالات لم تفلح في حل العقد والصعوبات لتأليف الحكومة السياسية الائتلافية . وكان العهد أمام حلين اما بقاء الحكومة المستقيلة وأما تشكيل حكومة جديدة من غير السياسيين أيضاً ، وبعد المشاورة بين الرئاستين تم اللجوء الى الحل الأول أي تعويم الحكومة الاولى بانتظار الفرصة لتحقيق التغيير الحكومي المنشود .

الرئيس الياس سركيس يقول :
إما أن أعلن فشلي واستقالتي واما أن أصبر . . .

وفي ما كانت القوات الدولية قد انتشرت في الجنوب اللبناني من دون أن تستطيع دفع القوات الاسرائيلية للانسحاب من الاراضي التي احتلتها دون قيد أو شرط ، تمت عملية إغتيال النائب طوني سليمان فرنجية وزوجته وابنته (١٣/ ٦/ ٧٨) ، لقد بات واضحاً أن القوات اللبنانية تسعى للامساك بصورة كاملة بالوضع المسيحي وبالقوة ، فتوجه الرئيس الياس سركيس الى دمشق واجتمع بالرئيس الأسد ثم عاد ليعقد جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في ٢٢/ ٦/ ٧٨ ليعلن : «أنا مقتنع أن الدولة لا يمكن أن تتركز الا بمساعدة السوريين ، وقد طرحت هذا الموضوع مع الرئيس الأسد» ، وكان جوابه : «أن ظروفنا الراهنة لا تسمح لنا بمساعدتكم أكثر مما نفعل» .

وفي أوائل شهر تموز ١٩٧٨ ، إنفجر الوضع الأمني إنطلاقاً من الضاحية الجنوبية مروراً بعين الرمانة وفرن الشباك وصولاً إلى الأشرفية وكل المنطقة الشرقية من بيروت . وراح القصف المدفعي والصاروخي يصب في كل اتجاه مشتعلاً الحرائق في البنايات والمدارس والمؤسسات والمستشفيات ، وموقعاً العشرات من القتلى والجرحى .

وهكذا وفي السادس من تموز ١٩٧٨ أعرب الرئيس الياس سركيس عن عزمه على الاستقالة مؤكداً في ذلك : ليس أمامي إلا خياران : أما أن أعلن فشلي واستقالتي واما أن أصبر على أمل أن تتحسن الظروف الدولية أو العربية أو الداخلية بما يمكننا من تحقيق ما نريد ، والخياران كلاهما مر» .

وفي الصباح ، أخذ خبر الاستقالة يتسرب إلى خارج القصر الجمهوري ، وبدأت الأوساط تتناقله على أساس انه شائعة ، أو إحتمال وارد ، أو قرار .

وكان الرئيس سليمان فرنجية أول من أبلغ العاصمة السورية خبر قرار الرئيس سركيس بالاستقالة ، قائلاً : لقد علمت الآن أن الرئيس سركيس اتخذ قراراً بالاستقالة وهو يبحث الان ترتيبات التخلي عن الرئاسة . وكانت ردة الفعل الأولى في دمشق هي الالحاح على الرئيس فرنجية ليشارك فعلياً في الجهود الرامية الى اقناع الرئيس سركيس بصرف النظر عن الاستقالة .

ومن جهته ، استدعى الرئيس سركيس رئيس النواب السيد كامل الأسعد وأخذ يبحث معه ترتيبات تخليه عن السلطة ، وبدأت الشخصيات السياسية والوزراء والنواب ورؤساء الهيئات والأحزاب الوطنية يتوافدون الي القصر لاستطلاع الخبر ، والتمني على الرئيس الرجوع عن الاستقالة لانقاذ البلاد من الازمة التي تخبط فيها ، وترافقت مع هذه المحاولات اتصالات عديدة من دول شقيقة وصديقة بأن يعود الرئيس عن استقالته .

وفي الخامس عشر من تموز ، صارح الرئيس الياس سركيس اللبنانيين بالاسباب التي جعلته يعزم على الاستقالة من الرئاسة ، ووضعهم في الاجواء التي حملته على الرجوع عن عزمه ، والمضي في تحمل مسؤولية في هذا الظرف الدقيق ، وقال في رسالته : « . . . أن العنف سيظل جاثماً يتهدد الأمن والدولة والشرعية وحياة الأبرياء ، ما دام في حيازة الناس مئات الألوف من قطع السلاح ، وما دام هناك عشرات الألوف من المقاتلين . وطالما أن الصراعات الدولية في المنطقة والمفارقات العربية ، وما رافقها من إنعكاسات على الساحة اللبنانية ، تحول دون جمع السلاح من المنظمات الفلسطينية وازالة المظاهر المسلحة ، فيبقى موضوع جمع الأسلحة من اللبنانيين من

المواضيع التي لا تقبل حلاً آنياً . .» وأضاف : «فلا بد اذاً أن تستخدم الدولة كل ما تملك من الوسائل ، لمعالجة تلك الامور ، وأن تسرع في اكمال أعداد الجيش ومده بالعدد والعديد . وأن نضع قانون التجنيد الالزامي موضع التنفيذ ، حتى يتمكن الجيش ، وان كان لا يزال في طور النمو ، من القيام بالدور الذي يطلب منه» .

إستقالة الحكومة الأولى
وتشكيل حكومة جديدة

إستمرت حكومة الرئيس سليم الحص في إدارة شؤون البلاد على الرغم من كل المصاعب والتطورات السياسية ، حتى ١٦/ ٥/ ١٩٧٩ وإذا تقدم الرئيس الحص باستقالة حكومته الأولى مفسحاً المجال لأحداث تغيير في الوضع السياسي العام .

وقبل الرئيس سركيس هذه الاستقالة ، ثم كلف الرئيس الحص بتشكيل الحكومة الثانية في ٢/ ٧/ ١٩٧٩ . جرت الاستشارات ليعلن الرئيس الحص في ١٦/ ٧/ ٧٩ عن أسماء أعضاء الحكومة الجديدة وكانت برئاسة الدكتور سليم الحص ونائب رئيس مجلس الوزراء السيد فؤاد بطرس ، والوزراء السادة شارل الحلو ، بهيج تقي الدين ، جوزف اسكاف ، ميشال المر ، أنور الصباح ، علي الخليل ، ناظم القادري ، بطرس حرب ، طلال المرعبي ، ويوسف جبران ، وقد استمرت هذه الحكومة حتى الخامس والعشرين من تشرين الأول من العام ١٩٨٠ ، وخلال هذه المرحلة عملت على تحقيق جملة أمور منها :

- وضع مبادئ الوفاق الوطني واقرارها في مجلس الوزراء .
- الحصول على موافقة جميع النواب على هذه المبادئ المعلنة .
- وضع خطوط السياسة الدفاعية للبنان ورسمها .
- ادارة الأزمة التي ظلت مستمرة ، صراعات ، وخلافات ، وتقاتل ، وتنصل مستمر ، من تحقيق الاتفاقات المعلنة من قبل فريقي الصراع .

ما أود الاشارة إليه في عجالتي هذه أنه خلال تلك المرحلة ، وحتى استقالة حكومة الرئيس سليم الحص الثانية سنة ١٩٨٠ ، كانت مواقف الرئيسين تنبع من توجه واحد



□ حكومة سليم الحص الثانية (من ١٦ تموز ١٩٧٩ إلى ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٠) □

وهو : انقاذ لبنان ، ويمكنني القول اليوم أن هذا الاتجاه هو الذي أسس لمرحلة ما بعد حكومتي الرئيس الحص ، وما بعد عهد الرئيس الياس سركيس ، أي في مؤتمرات جنيف ولوزان ومن ثم الطائف ، وفي مواجهتنا لمستجدات المنطقة حتى اليوم ، فقد حقق لبنان في ظل التوافق الذي قام بين الرئاستين عدة أمور ومنها :

* أولاً : وضع مبادئ الوفاق الوطني ، واقرارها في مجلس الوزراء بتاريخ ٥/ ٣/ ١٩٨٠ ، والتي أسست لمؤتمرات الوفاق الوطني اللاحقة .

ونذكر هنا ان الرئيسين الياس سركيس وسليم الحص اجتمعا مع النواب والفعاليات لمعرفة آرائهم حول هذه الوثيقة الوفاقية وكانت الأسئلة المطروحة :

١ - هل توافقون على هذه المبادئ وتلتزمون بها؟

٢ - وهل أنتم على استعداد للاسهام اسهاماً فعالاً في كل ما يؤدي الى وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ؟

وقد تسليم نسخة عن هذه المبادئ التوقيع عليها ، وقد أكد الجميع على موافقتهم على مبادئ الوفاق ، وعلى الاسهام فيها شرط أن تتأمن الشرعية في كل مناطق ومرافق الدولة . . ولكن . . إستمر التقاتل والصراع رغم كله ! !

* ثانياً : إطلاق فكرة مجلس الانماء والاعمار وتحويلها إلى واقع ملموس بدلاً من أن تكون مجرد فكرة تنتظر مرحلة الاستقرار وعودة السلام الاهلي لتتحرك وتوضع

موضع التنفيذ ، ويمكن القول هنا أن قسماً هاماً جداً مما حققه مجلس الانماء والاعمار في السنوات الأخيرة (١٩٩٠ - ١٩٩٨) كان نتاجاً للمخططات التي وضعت خلال أصعب الظروف التي مرت على لبنان (١٩٧٧ - ١٩٧٨) .

* ثالثاً : اكتساب ثقة المجتمع الدولي بقدرة الاقتصاد اللبناني على إستيعاب أقسى الصدمات وأصعب الظروف إلى حد أن المنسق العام للسوق الاوروبية المشتركة كلود شيسون أكد ، أمام الصحافيين أثناء زيارته للبنان في تشرين الثاني من سنة ١٩٧٩ ، أن «الاقتصاد اللبناني قطة بسبع أرواح» مؤكداً على المرونة التي يتمتع بها الاقتصاد اللبناني ، وقدرته على التكيف في زمن الحرب كما في زمن السلم وهو الأمر الذي أدى الى الثقة بهذا الاقتصاد حتى اليوم .

* رابعاً : ان لبنان لا يزال الى اليوم ، يواجه اسرائيل ، على الصعيد الدولي ، بالقرارات التي اتخذت في مجلس الأمن الدولي بطلب من لبنان أثر اجتياح سنة ١٩٧٨ والتي تنص على الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان من دون قيد أو شرط واعتبار الهدنة الموقعة بين لبنان واسرائيل سنة ١٩٤٩ قائمة ومستمرة ، وذلك بفضل الحركة السياسية الفاعلة للرئيس الحص ووزير خارجية حكومته ، في العالم العربي وفي المجتمع الدولي ، للتأكيد على ضرورة تحقيق الانسحاب ، ومن دون شروط على أساس القرارات ٤٢٥ و٤٢٦ و٤٤٤ .

* خامساً : استطاع لبنان ، خلال هذه المرحلة ، أن يتجاوز أخطر سنوات أزمته من دون أن يصل الى حد التقسيم ، وأن يؤكد مرة ثانية ، على الأسس الثابتة للعلاقات المميزة بين لبنان الى خنجر جديد في الخاصرة العربية .

* سادساً : كانت مرحلة تولي الرئيس سليم الحص لرئاسة الحكومة ، في حكومتين متعاقبتين هي المرحلة الأبرز في مشروع السلام ، لولا تفرد الرئيس السادات بزيارة القدس وعقد إتفاقات كامب ديفيد المنفردة مع إسرائيل ، ولا يزال لبنان الى اليوم في قلب مشروع السلام من دون أن يتغير موقفه الرابط ما بين السلام العادل الشامل والكامل والذي يتضمن حل مشكلة الوجود الفلسطينيين خارج فلسطين .

* سابعاً : إن موقف لبنان الرسمي من التوطين ، كان الأساس الذي ارتكز على إتفاق الطائف في ما بعد ، برفض التوطين رفضاً كاملا وشاملاً ومطلقاً في لبنان .

* ثامناً : وضع لبنان ، في تلك المرحلة سياسة دفاعية ، لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان ، ولعل هذه السياسة لا تزال هي الاساس لموقف الدولة من ذلك الاحتلال . ولقد تقررت أهداف تلك السياسة في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٨٠ :

١- مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان وازالة آثاره واستعادة جميع الاراضي والحفاظ على لبنان بجميع أجزائه لا سيما ضد أطماع اسرائيل التوسعية والعدوانية والتمسك باتفاقية الهدنة .

٢- مقاومة كل ما يمس بأمن الدولة الداخلي وتوطيد الأمن وبسط الشرعية وحكم القانون على جميع أجزاء لبنان وصون حريات المواطنين وحقوقهم وتأمين سير مؤسسات الدولة سيراً طبيعياً .

٣- تعزيز طاقات لبنان في جميع المجالات للدفاع عن قضاياه وعن القضايا العربية ولا سيما القضية الفلسطينية في إطار التضامن العربي ومساعدة الشعب الفلسطيني على نيل حقه في تقرير مصيره مع التمسك برفض التوطين .

بقي الباب مفتوحاً على الاحتمالات والصراعات

في بداية شهر نيسان ١٩٨٠ ، اشتد التصعيد السياسي في وجه الحكومة وأثناء اجتماع لجنتي الخارجية والدفاع النيابيين في مجلس النواب ، برئاسة الرئيس كامل الأسعد ، تعرضت الحكومة الى هجوم عنيف لأنها لم تحقق تقدماً على صعيد بسط سلطة الدولة في الجنوب ، وفي هذه الأثناء كانت اسرائيل تواصل اعتداءاتها على لبنان على أعلى المستويات .

وفي ٢٢/ ٤/ ١٩٨٠ كان الجو السياسي في لبنان عامة ، وفي مجلس النواب خاصة ، ينبئ بطرح الثقة بالحكومة واسقاطها افساحاً في المجال لقيام حكومة اتحاد وطني ، في هذه الجلسة ألقى الرئيس سليم الحص ، بياناً حدد فيه النقاط التالية :

١- كشف حساب الحكومة عن الفترة التي تولى فيها مسؤولية ليس فقط على

رأس الحكومة القائمة وانما عن الحكومة السابقة أي خلال السنوات الأربع الماضية .

٢- عرض العقبات والتعقيدات والحواجز ، خلال تلك الفترة ، سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي .

٣- ترك المجال لتشكيل حكومة جديدة .

وفي هذا الجو المحموم اعتبر الرئيس سليم الحص أنه لم يعد يرى مبرراً لاستمراره في الحكم حتى تقوم حكومة جديدة من الفعاليات . وأنه ، في ظل هذه الأجواء ، لن يكون له دور سوى انتظار نضوج طبخة حكومة جديدة ، وأنه سيعلن ، في جلسة مجلس الوزراء المقررة لليوم التالي ، استقالة الحكومة . وما لبث أن ظهر الخبر أمام الناس ، وصدرت جملة مواقف نيابية تراوحت بين التأييد لقيام أية حكومة تعيد الاستقرار ، والتشكيك بجدوى التبديل في ظل التناقضات القائمة . وقدم الرئيس سليم الحص كتاب الاستقالة :

فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ الياس سركيس

لما كنت قد شرحت في البيان الذي أدليت به أمام المجلس النيابي في مستهل المناقشة العامة التي عقدها بتاريخ ٢٢ نيسان ١٩٨٠ حقيقة الوضع الذي ما برحت البلاد تعيشه منذ سنوات ، وبينت المبادرات المتعددة التي قمنا بها لاختراق ذلك الواقع سواء عن طريق التصدي للوضع في الجنوب أو عن طريق ترتيبات أمنية شتى أو عن طريق تحقيق الوفاق الوطني ، وعرضت للعوامل التي حالت دون أثمار تلك المبادرات في حينها أثماراً كاملاً أو كافياً .

ولما كانت حال الجمود التي ما برحت تخيم على الوضع في البلاد بعد ما يقارب الثلاثة أشهر على إعلان مبادئ الوفاق قد دفعت بالحكم الى فتح باب المشاورات السياسية محددا بهدف تحريك الاوضاع لعل ذلك يؤدي الى قيام حكومة جديدة تتوسمون فيها القدرة على وضع مبادئ الوفاق الوطني موضع التطبيق الفعلي والسليم .

ولما كان الواجب الوطني يملي علينا ، بعد أن انتهت المشاورات ، اخلاء الساحة لسوانا من أجل اتاحة الفرصة أمام ترجمة حصيلة تلك المشاورات .

فانني قررت الاستقالة ، ومراعاة للظرف فانني أضع إستقالة الحكومة بتصرف فخامتكم ليتسنى لكم تقدير الوقت المناسب لاعلان قبولها . واغتنم هذه المناسبة لأشكر لكم ما لقيته خلال تمرسي بالحكم في أدق الظروف واحرجها ، سواء في عهد هذه الحكومة أو في عهد الحكومة السابقة ، من تعاون وتفهم كريمين . وأرجو لكم التوفيق في متابعة السعي والجهد مع أهل الخير والصلاح في هذا البلد العزيز لتصلوا به الى شاطئ الأمان ، وذلك في إطار المبادئ الوفاقية التي كان لي شرف الاسهام في وضعها والتي أؤمن كل الايمان بأن في تطبيقها منجاة لبنان .

وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير والاحترام .

سليم الحص

رئيس مجلس الوزراء

الفراق بين الرئيس سليم الحص والرئيس الياس سركيس

وصف الرئيس سليم الحص فراقه مع الرئيس الياس سركيس ، في كتابه «زمن الأمل والخيبة» : كانت تلك لحظة الفراق النهائي مع الرئيس الياس سركيس ، وقد حزّ في نفسي أن أغادره على نقيض ما كانت علاقتي معه عند دخولي الحكم الى جانبه ، قبل نحو أربع سنوات ، كانت صداقة بيننا خالصة حميمة . فأضحى الفتور حتى لا أقول أكثر سمة العلاقة بيننا . ولكنني فارقته مع ذلك حافظاً له المودة ، لا بل والمحبة الشخصية ، وفيضاً من الاحترام لمزاياه الخلقية الرفيعة واخلاصه الوطني ووفائه .

أما الرئيس الياس سركيس فقال : «أنا والحص كنا قادرين على عملية انقاذ . تدخلت ظروف خارجية وداخلية نجحت علينا» . وفي خطابه ، في عيد الجيش اللبناني ، استهل كلامه بالتعبير عن هاجسين ، التقسيم والتوطين ، وقال : «من منا لا

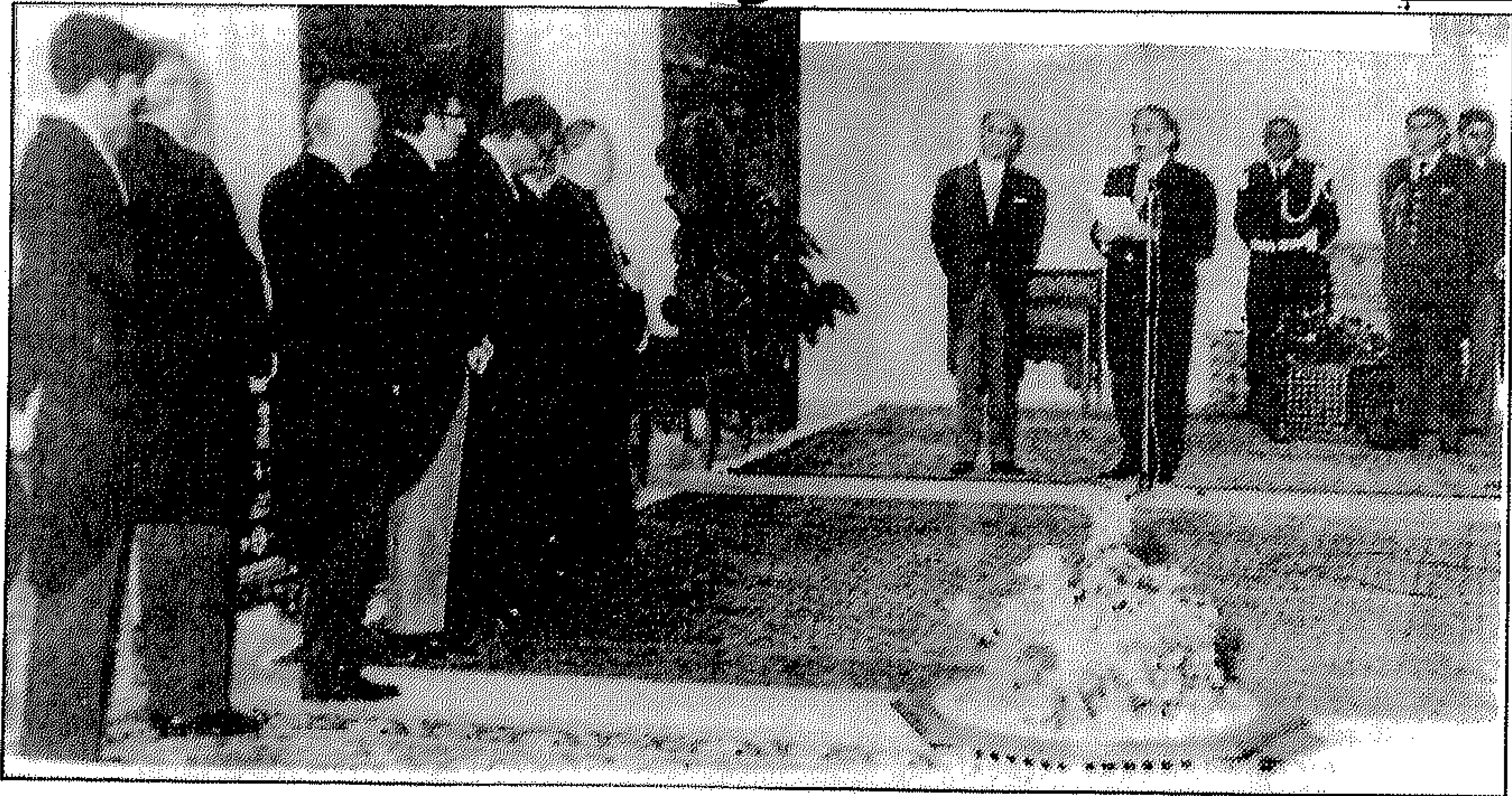
يذكر حال الدولة التي تسلمتها في ٢٣ أيلول ولأربع سنوات مضت ، حيث كانت حرب شرسة ، زعزعت أوضاع البلاد ، فأزهقت الارواح ، ودمرت المؤسسات والطاقات وباعدت بين اللبنانيين .

ألا ترون أن الوطن يكاد يصبح في أمر واقع من التقسيم والتوطين؟ فمن له سواكم يوحده ، ويبقيه لأبنائه وطناً؟

هلموا معاً نتخطى جدلاً عميقاً حول الشكل والاسلوب . . فلا نحتاج الى أنظم حكم ، ولا إلى صيغ حكومات ، ولا الى تغيير نصوص ، ولا الى توزع حصص ، وتسجيل مكاسب . . فليست تلك المسألة ، انما حاجتنا الى معرفة للنفس وللغير وللحقيقة بوعي المواطن المسؤول» .

وفي إستقباله ، السلك الدبلوماسي في ٦ كانون الثاني ١٩٨١ ، ركز على هذين الهاجسين بصوت عال :

«ان التباطؤ في حل الأزمة اللبنانية ، أو تأخيره بالنسبة إلى أي أزمة أخرى في المنطقة ، أو في العالم أمر نرفضه بشدة ، ويسيء إلى لبنان في الصميم ، فوحدة لبنان وسلامته وسيادته واستقلاله قدسية لا تعلو عليها قدسية أي قضية أخرى . وأي تطلع لحل القضية الفلسطينية على أساس التوطين كما يتصور البعض ، هو مرفوض أصلاً . . فنغمات التوطين هذه ترافقها نغمات التقسيم كأن هناك مخططاً للتوطين والتقسيم معاً ، ونرفضهما معاً ، ولن نتراجع» .



□ الرئيس الياس سركيس يستقبل رؤساء البعثات الدبلوماسية □

وفي مؤتمر الطائف لقمة الملوك والرؤساء في ٢٨/ ١/ ١٩٨١ أطلق الرئيس سركيس ناقوس الخطر قائلاً :

« . . . لا تظلموه (أي لبنان) بأن تواجهوا نداءه بالسلبية واللامبالاة .

انني أدق ناقوس الخطر وأقول : أن لبنان الذي كان صمام أمان ، ومتنفساً للجميع ، ان لم تحل أزمته ، وقد يتحول الى منفجر لكثير من الأخطار تتعدى نطاق أرضه لتشمل المنطقة بأسرها» .

قرار الفراق

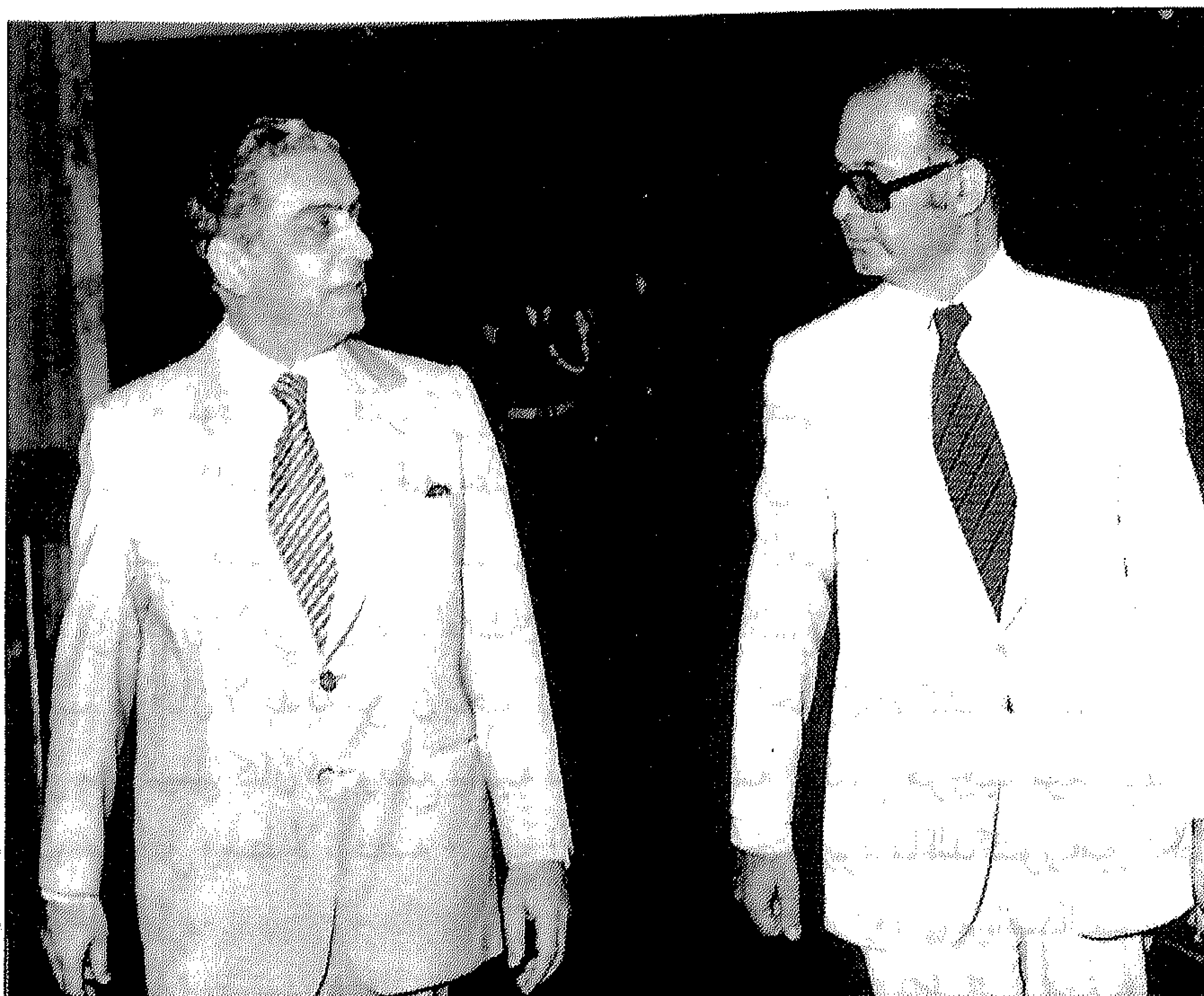
وفي الختام ، أرى لزاماً عليَّ أن أحدد أن الغرض من هذا الفصل بالذات ليس سوى تقديم عرض للعلاقة التي قامت بين الرئيسين الياس سركيس وسليم الحص بأن وجودهما في الحكم معاً . لقد كانت تلك واحدة من المراحل التي يفترض أن يبدأ منهما حل فعلي للأزمة اللبنانية ، في ذلك الحين ، لكن عواصف داخلية وخارجية كانت تهدم كل الجهود التي تبذل للانقاذ . ولمّا يَعُدْ بمستطاع الرجلين تشكيل تكامل سياسي حقيقي بينهما ، فانهما انتهيا الى قرار مؤسف ، قرار الفراق ، وكان كل واحد منها أكثر أسفاً على هذا من الآخر . ويبقى ، أخيراً ، وليس آخراً ، أن ثمة أموراً كثيرةً لم آت هنا على ذكرها ، إذ أنها أمور يجب انتظار مزيد من الوقت للبوح بها ، ذلك حفاظاً على أمانة العمل وشرف الوظيفة .



الفصل الرابع

أسرار تكليفي برئاسة الحكومة عام ١٩٨٠

لقد كان الرئيس سليم الحص في واجهة الاحداث ، خلال حكومتين متعاقبتين ، لمدة تزيد عن أربع سنوات متتالية . وخلال الفترة الأخيرة برز خلاف بين الرئيس الياس سركيس وبين صديقه الدكتور سليم الحص .



□ الرئيسان الياس سركيس وسليم الحص □

ولذا ، فان الحص آثر اللجوء الى ما وصفته بعض وسائل الاعلام الصحفية في ذلك الوقت بالخيار الصعب ، وقرر الانفصال عن مسيرته المشتركة مع الرئيس سركيس ، وتقديم استقالته من رئاسة الحكومة ، ولم يكن أمام الرئيس سركيس الا قبول الاستقالة ، والبحث عن بديل للدكتور الحص يتولى تأليف الحكومة الجديدة وينجح في تشكيلها ويقيل البلد من عثرة كبيرة كانت تعترض مسيرته بين ألغام الحياة السياسية والامنية التي كان يعيشها . وأياً كان الامر ، فان الرئيس تقي الدين الصلح هو الرجل الذي وقع عليه اختيار الرئيس سركيس للقيام بهذه المهمة الصعبة ، وهو الذي توجه اليه رئيس الجمهورية لتشكيل الحكومة العتيدة ، لكن مساعي الرئيس تقي الدين الصلح لم تفلح في هذا المجال ، فاضطر الى اصدار بيان اعتذار عن تشكيل الحكومة .

كان هذا في سنة ١٩٨٠ ، وكانت الأوضاع بين ما يعرف بالقوى المسيحية ، أو قيادات ما كان يطلق عليه «المنطقة الشرقية» ، متفجرة إلى أقصى حد ، ولا سيما بين حزب الوطنيين الأحرار وحزب الكتائب اللبناني إثر مجزرة الصفرا . ومن جهة ثانية فقد كان ما يعرف بالقوى الاسلامية ، مجمعين على دعم ترشيح واحد من ثلاثة لتشكيل الحكومة العتيدة : الرئيس رشيد كرامي ، أو الرئيس سليم الحص ، أو المهندس مالك سلام ، وضمن هذه القيادات ، فان الرئيس صائب سلام ، وحده ، كان قد اتخذ موقفاً محايداً مما يجري .

اشتد تأزم الموقف ، ووقف كل فريق عند الحد الأقصى من مجال اختياراته . لقد أصرت قيادات «المنطقة الشرقية» على رفض اختيار أي من كرامي أو الحص أو مالك سلام لتشكيل الحكومة ، وأصرت قيادات «المنطقة الغربية» على أن اختيار رئيس الوزراء لن يكون إلا من بين هؤلاء الثلاثة ، ووقف الرئيس سركيس وسط هذا المشهد الصعب ، وكان لا بد له من أن يحاول البحث عن الحلول الاكثر صعوبة ، ولعل الرئيس سركيس كان في وضع يشبه ما عاناه سلفه الرئيس فرنجية يوم اضطر الى البحث عن حل وسط لا ترفضه جميع الأطراف ، واختار يومها الدكتور أمين الحافظ لرئاسة الوزارة .

كان البلد يعيش غلياناً سياسياً شديداً ، وكان الغليان السياسي ، بلغة تلك

المرحلة ، مؤشراً إلى غليان أمني ، وتفجر أمني قد يحدث في أية لحظة . وهنا تلقيت اتصالا من القصر الجمهوري يدعوني فيه الرئيس سركيس الى لقاء سريع معه للتداول في الازمة القائمة ، وللبحث عن مخارج لها من خلال تأليف حكومة لا تشكل انتصارا لأي من الفريقين على الآخر ، ولم تكن مثل هذه الدعوة غريبة عن العلاقات التي كانت قائمة بيني وبين الرئيس سركيس ، فكلانا مؤمن بالنهج الشهابي ، وكلانا على معرفة وثيقة ووطيدة بالآخر ، وكلانا على اهتمام مباشر بهذا الموضوع ، وان اختلفت مواقع هذا الاهتمام ، كان كل ما خطر ببالي ، وقت تلقيت تلك الدعوة ، أن الرئيس سركيس يريد أن يستمزج الرأي حول فكرة ما أو اتصال مع شخصية ما .

التقاني الرئيس سركيس في مكتبه في القصر الجمهوري ، كان الرجل واجماً وهادئاً وحزيناً . ثمة سكون كان يلف محياه ، لكن ابتسامته المرحبة بحضوري أضفت بعض الأنس الى اللحظات الاولى من اللقاء ، ولم يمض وقت طويل أبداً حتى فاجأني الرئيس سركيس بقوله لي : «عندما طلبت من سليم الحص ، وكان رئيساً للجنة الرقابة على المصارف في مصرف لبنان ، أن يكون مكلفاً برئاسة الحكومة ، فاني أبلغته أن اختياري له لا يدخل في اللعبة السياسية الداخلية القائمة ، ولا في الخلافات السياسية التي أنهكت البلد وملأته بالانقسامات . . ولقد وافقني الدكتور الحص على ذلك . ولكن ، لم يمض وقت حتى رأيته وقد أصبح فريقاً في الخلافات الداخلية وطرفاً من أطرافها ، وهذا الأمر هو الذي أدى الى استقالة الحكومة» .

لم يكن ما قاله الرئيس سركيس أمامي في تلك اللحظة جديداً ، وكان أمراً قد تسرب عبر بعض المقربين منه الى بعض المحافل السياسية ، وكان لكل واحد رأيه الخاص في هذا المجال . لكن الرئيس سركيس لم يتركني مع افكاري هذه ، فلا يلبث أن حدق بي ، وكان في نظرته هذه المرة عزم وتأكيد ووضوح ، وقال :

«أنا اليوم أرى انه لا بد من انتهاء هذه الازمة ، وهذه الخلافات السياسية والانقسامات القائمة بين مختلف السياسيين . ان أكثر ما أخشاه ، يا دكتور عمر ، هو أن ينقسم اللبنانيون ، وأن يصل الأمر الى مشكلة حكومية قد تؤدي الى تعثر كل الحلول ، فتصل البلاد الى مرحلة الاستحقاق الرئاسي المقبل من دون أن تكون للبلد

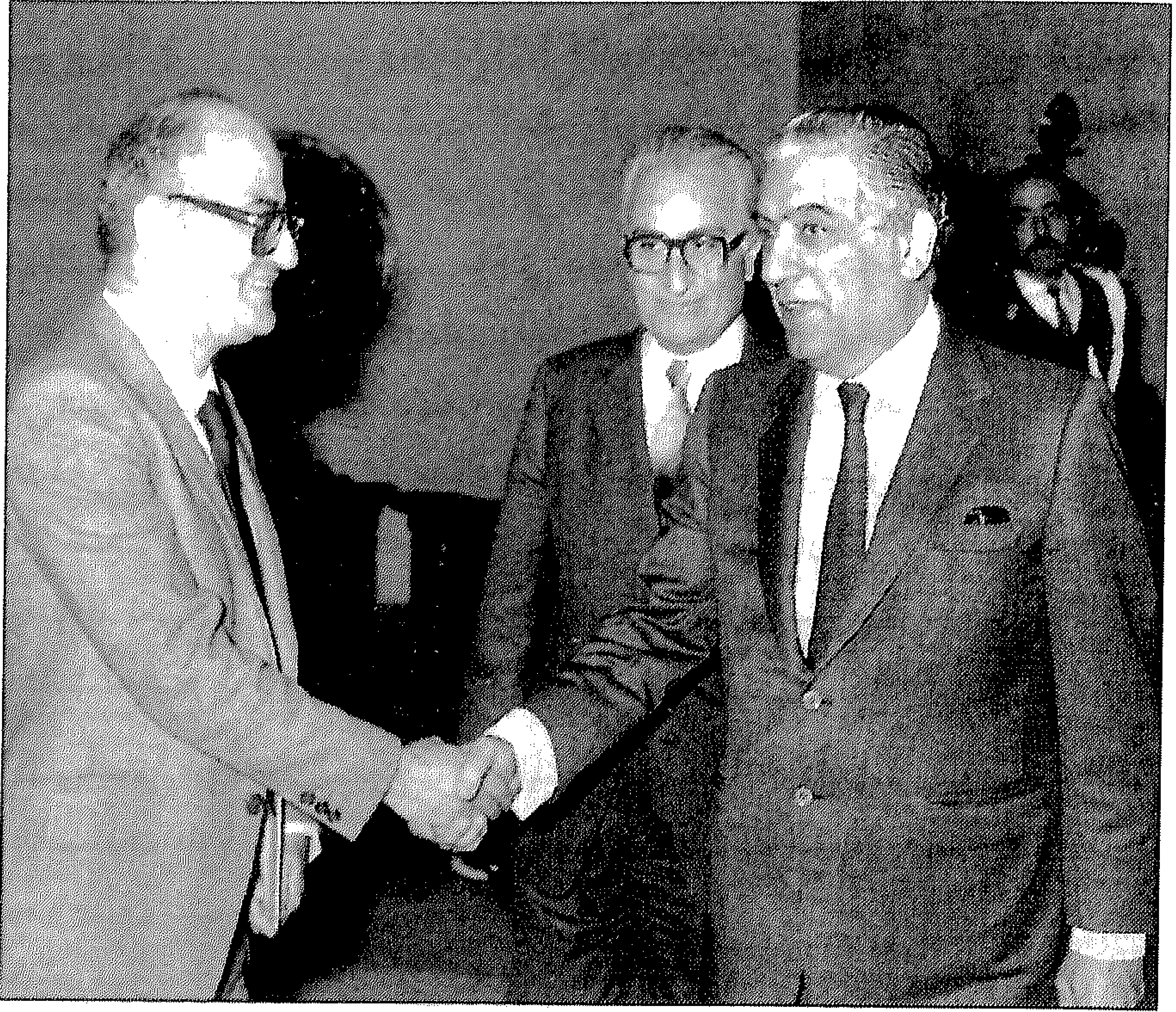
حكومة ، وهذا سيحول دون إجراء انتخابات رئاسية ، وأكونْ بذلك آخر رئيس للجمهورية ، وللبنان الواحد الموحد ، وهكذا تفلح اسرائيل في ايصال الاوضاع الى حالة التقسيم الفعلي للبلد» .

وهنا بدا التأثر واضحاً على وجه الرئيس سركيس ، كان حزناً صامتاً أبلغ من أي كلام ، وكان وجعاً صارخاً أكثر قوة من أي صوت ، وكانت صورة الفراغ الذي قد يحصل تملأ كل ما في بال الرئيس وفي منطق تفكيره ، نظرت الى الرئيس وجدت في عمق عينيه وجع كل اللبنانيين ، ووجدت في صفاء كلماته ووضوحها مسؤولية المحافظة على لبنان ووحدته ونظامه ، وصمت الرئيس ، لكنه كان ينظر إلي ، يحدق في عيني ، وخيل الي أنه يريد أن يسمع مني كلاماً حول هذا الموضوع . ولم يكن عندي الا أن أشارك الرئيس سركيس ما أداه من حرص على وجود لبنان ووحدته وضرورة المحافظة عليهما ، ولم يكن بيد أي لبناني مؤمن ببلده الا أن يشارك الرئيس هذه الافكار وتلك الآلام . ولم يلبث الصمت أن عاد الى جو اللقاء ، نظرت الى الرئيس ، فرأيت ابتسامة تكاد لا تظهر على محياه ، وتطلعت الى عينيه ، فاذا فيهما بريق حلو يجاهد أن لا يضيع أو يخفت ، ولم يلبث فخامته أن عدل من جلسته ، استدار بكليته الي ، نظر في عيني مباشرة ، وأتاني صوته بما يشبه الهمس ، لكنه همس واضح ، صريح ، جليل ، وقال لي :

«اسمع يا عمر ، أنا أعرفك ، وأعرف مدى حكمتك وصدق وطنيتك ، وقدرتك على تفهم الأوضاع السياسية الكاملة في البلد ، لقد رافقت أهل السياسة وأوضاعهم لمدة طويلة بحكم عملك ، وعرفت أسرار كثير من الاوضاع السياسية والقضايا في هذا البلد بحكم وظيفتك في مجلس الوزراء وبحكم قربك من رؤساء الجمهورية ورؤساء الحكومات ، فأنت صاحب خبرة طويلة في الادارة والسياسة والحكم» .

حاولت ان اشكر الرئيس على ما ذكره ، لكنه لم يتركني الفظ حتى اول حرف مما كنت انوي ان اقوله ، اقترب مني اكثر ، حدق بي بقوة اكثر ، وتابع كلامه :

«لقد قررت ، يا دكتور عمر ، ان اشترك واياك في البحث عن المخرج الممكن من هذا الوضع السياسي القائم . اسمع يا دكتور عمر ، لقد قررت تكليفك رئاسة الحكومة بدءا من الآن ! !» .



□ الرئيس الياس سركيس وعمر مسيكة وبينهما هاتشيك بابكيان □

نظرت الى الرئيس سركيس بهدوء ، وكان في نظرتي كثير من الكلام الذي لم تقله شفتاي ؛ لكن تلك الدقائق من الصمت التي مرت كان فيها بلاغة كل ما يمكن للكلام ان يقوله . واتفقت مع الرئيس سركيس على ان يبقى هذا الموضوع غير معلن عنه ، وان يجري الرئيس اتصالاته بالقوى في «المنطقة الشرقية» ، ولا سيما مع الرئيس شمعون وبيار الجميل وبشير الجميل وامين الجميل ، لاستكشاف مواقفهم من تكليفي ؛ وان اقوم ، بالمقابل ، باستشارة القيادات في «المنطقة الغربية» حول موضوع تقبلها لهذا التكليف . ولم ينته الامر عند هذا الحد ، بل ان الرئيس سركيس تمنى علي اجراء الاتصالات مع القيادة الفلسطينية حول هذا الموضوع ؛ على ان اقوم واياه ، قبل ذلك ، بالتفاهم والتوافق مع الاشقاء السوريين حول هذا التكليف .

لقد دخلت القصر الجمهوري مئات آلاف المرات في حياتي ، وكثيرة جدا هي المرات التي دخلت فيها الى هذا القصر وانا احمل فيها هموما متعددة وابحث عن حل

لكثير من القضايا المتشعبة والمعقدة . وكثيرة جدا هي المرات التي جلست فيها في بعض غرف القصر وانا ابحث مع المعنيين في حل لموضوع ما او اسلوب لمعالجة من القضايا الشائكة والخطيرة . ولا انسى اني رافقت كثيرا من امور تشكيل الحكومات او استقالتها وانا في رحاب القصر . لكني هذه المرة اواجه التجربة من موقع مختلف ، وفي ظرف شديد الاختلاف ،فالمسؤولية كبيرة جدا ، والتحدي اكبر بكثير . كانت امامي مهمة كبيرة ، وكانت مهمة متعددة التوجهات والاتجاهات ، وكانت في كل واحدة من مراحلها تتطلب ممارسة وطنية وسياسية واعية ومسؤولة وخطيرة . لم يكن امامي مجرد تكليف شخص بتشكيل حكومة ، بل ان كلام الرئيس من ان هذه الفرصة قد تكون الاخيرة قبل ان لا يكون ثمة انتخاب لرئيس جديد للبنان ماثلة امامي بل كانت تصرخ بالحاح وقوة تطالب بحل لها .

كان امامي موضوع القيادات في «المنطقة الغربية» ؛ ورأيت ان اقوم باتصالاتي مع هذه القيادات بدءا بسماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد . كان ، رحمه الله ، يقيم وقتذاك في منطقة دوحة عرمون ، فتوجهت اليه في محل اقامته . استقبلني سماحته بترحاب ، وكان حديثي معه صريحا وواضحا ولم اكتمه حرفا مما دار بيني وبين الرئيس سركيس حول موضوع التكليف . استمع الي سماحة المفتي بهدوئه المعتاد ، وابلغني دعمه الكامل لترشيحي لرئاسة الحكومة العتيدة . ولم يكن مني الا ان شكرت لصاحب السماحة تفهمه العميق لاهمية المرحلة ، ووعيه الوطني لخطورتها ولاهمية العبور من خلالها الى مرحلة جديدة وحاسمة من تاريخنا الوطني .



□ مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد وعمر مسيكة □

وكانت محطتي التالية عند الرئيس تقي الدين الصلح ، وهو الرجل الذي سبق تكليفه مهمة تشكيل الحكومة ، فلم يحالفه الحظ ، وآثر الاعتذار عن متابعة المهمة . استقبلني الرئيس تقي الدين الصلح ببشاشته المعتادة ، وكان لطيفا ودودا معي ، كما كان متفهما لصعوبة المهمة التي كنت مكلفاً بها ، ومدركا لضرورة النجاح فيها . ولذا ، فلم يفاجئني انه ضم صوته الى صوت سماحة المفتي الشيخ حسن خالد ، ابدى دعمه لتكليفي تشكيل الحكومة .

انتقلت من القنطاري ، حيث منزل الرئيس تقي الدين الصلح ، الى المصيطبة ، حيث منزل الرئيس صائب سلام . وعرضت امام الرئيس سلام الموضوع بكل تفاصيله ودقائقه ؛ وكان موقف الرئيس سلام من جانبين ، فهو مؤيد لتكليفي تشكيل الحكومة ، لكنه ، من جهة ثانية ، يحذرني من ان يكون في هذا التكليف ما قد يشكل مطبا سياسيا اذ الوضع ، وكما قال لي ، سيء جدا .

كنت خلال ما اقوم به من اتصالات بين القيادات في «المنطقة الغربية» ، قد اتصلت بالاستاذ فاروق القدومي عضو منظمة التحرير الفلسطينية وذلك بناء على ما طلبه مني الرئيس سركيس شخصيا في هذا الشأن . ابلغت الاستاذ قدومي انه انني مكلف من قبل الرئيس سركيس تشكيل الحكومة المقبلة ، واني شديد الحرص على العلاقات الطيبة مع الاشقاء الفلسطينيين على اساس التفاهم والتعاون لما فيه المصلحة المشتركة بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية . ولم يكن من الاستاذ القدومي الا ان استمع الي ، وابلغني انه سيعمل على متابعة هذا الامر ، بصورة شخصية ، مع ابي عمار لمعرفة موقف الاخير من الموضوع . ولم يمض يوم حتى زارني الاستاذ القدومي في منزلي وابلغني ، بالحرف الواحد ، ونقلا عن لسان ابي عمار :

«ان قرار منظمة التحرير الفلسطينية هو دعم تكليف الرئيس سليم الحص لرئاسة الحكومة مجددا ، وان المنظمة تدعم وجود الرئيس الحص في رئاسة الحكومة قبل اي مرشح آخر . وانه اذا ما تعذر عودة الرئيس الحص الى رئاسة الحكومة ، فان المنظمة تؤيد ترشيحي لرئاستها وتدعمه» .

وبعد ان تبلغت هذا الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية ، كنت قد انهيت

اتصالاتي في بيروت ، وكان لا بد لي من التوجه الى حيث كان يقيم الرئيس رشيد كرامي في بقاعصفرين في الشمال . وصلت الى بقاع صفرين ، واستقبلني الرئيس كرامي في حديقة المنزل حيث دار بيننا حوار استمر ساعة ونصف . كان لقائي مع الرئيس كرامي اساسيا في هذا المجال ، وكانت كلمة الرئيس كرامي اساسية ايضا . فالرجل صديق واخ ورفيق عمر ، والرجل محل ثقتي واعتمادي ، وهو ، كذلك ، من دعائم القيادات الوطنية ورموزها . استمع الي الرئيس كرامي وانا احدثه عن اللقاء الذي كان قد تم بيني وبين الرئيس سركيس ، وعرضت له وجهة نظري في كل هذا الموضوع ، ثم استمعت اليه وهو يرد علي بهدوء وروية ويقول :

«انا احبك يا دكتور عمر ، واريد لك كل الخير ، وانا اثق بكفاءتك وامكانياتك . ولكن ، يا دكتور عمر ، ان ارادة المسلمين اجمعت على تكليف الاستاذ مالك سلام لرئاسة الحكومة ، وانا لا اريد لك ان تقف مع المسيحيين ضد المسلمين ، كما لا اريد ان يكون تكليفك موقفا ضد كلمة المسلمين الموحدة لان ترشيحك جاء من الرئيس سركيس وليس من المسلمين ، فكلمة المسيحيين قد اتحدت ضد المسلمين ، ولا يجوز ، يا دكتور عمر ، ان تعارض موقفنا» .

استمعت ، بهدوء كلي وروية تامة ، الى الرئيس كرامي وهو يقدم الحجج لموقفه موضوع تكليفي برئاسة الحكومة ؛ ثم قلت له انكم تعلمون تمام العلم ، يا دولة الرئيس ، حقيقة مواقفي الوطنية ، وتعرفون عن كثب دوري في الشارع الخلفي للحياة السياسية اللبنانية ، فلطالما رافقتكم في جهودكم السياسية لحفظ الساحة اللبنانية من الصراعات والانقسامات . ويبدو لي اليوم ، من خلال تلك التجربة ان الاصرار على ترشيح الاستاذ مالك سلام لتشكيل الحكومة سوف يؤدي ، بصورة او باخرى ، لا الى رئاسة الاستاذ مالك للحكومة المقبلة بل الى تكليف شخصية اسلامية اخرى ، ويبدو لي ان هذه الشخصية لن تتمكن ، في ظل الاجواء التي ستلي الاصرار على تكليف الاستاذ مالك ، من الوصول بالبلاد الى الحل المطلوب . فالفريق الآخر من السياسيين في البلد معارض لكم ، ومعارض ، تاليا ، لترشيحكم ليس للاستاذ مالك وحسب ، بل لكم وللدكتور الحص . وما موقف الرئيس سركيس الا لتجاوز هذا الحائط المسدود بتقديم بتكليف شخصية لم يقترحها لا هذا الفريق ولا ذاك ، وهي شخصية يمكن ان

يوافق عليها هذا الفريق وذاك . ولا يمكنني ، يا دولة الرئيس ، الا ان اؤكد لك ، وانت الصديق ، والعزيز ، والرفيق ، والاخ الغالي ، والقائد من اني موافق سلفا على اي قرار تتخذونه بالنسبة لتكليفي برئاسة الحكومة ؛ واني لن اخرج عن «الاجماع الاسلامي والوطني» ، كذلك فلن اخرج عن صداقتي الطويلة والعميقة لكم ، لكن ، يا دولة الرئيس ، لن يسعني الا ان اؤكد لكم ان تكليفي شخصيا ، لهذه المهمة ، قد يشكل كسبا لكم ، وللساحة الاسلامية وللوطن ككل .

ابتسم الرئيس رشيد كرامي لدى سماعه ما قلته له ، ونظر الي بارتياح شديد ، بعدما تأكد له اني لن اقبل الخروج عن ما اعتبره اجماعا اسلاميا ووطنيا ؛ واكد لي ان القضية لا ترتبط بي كشخص ، ولكنها تتعلق بهذا الاجماع ، وكرر دولته امامي مؤكدا باصرار انه اجماع اسلامي ووطني كامل ، ولم يلبث الرئيس كرامي الا ان قال لي (عن الرئيس الياس سركيس) :

كنت اول من رشحته لرئاسة الجمهورية ، وكان اول من ضربني في مؤتمر القمة العربية» .

لم اعلق على كلام الرئيس كرامي عن علاقته بالرئيس سركيس ؛ لكني عدت الى منزلي في بيروت والحيرة تملأ كياني . اني رئيس مكلف ، وان لم يعلن عن تكليفي هذا . واني ، كذلك ، حاصل على تأييد من بعض القيادات الاسلامية والوطنية ، بل ان نصفها هو الى جانبي ، فيما النصف لم يعارض بقدر ما هو تردد او متريث في اتخاذ موقفه الداعم لهذا الترشيح لتشكيل الحكومة . والرئيس رشيد كرامي معارض لهذا التكليف ، وانا تربطني بالرئيس كرامي صداقة عمر ، ورحلة عمل طويلة ، وانتماء الى النهج ، وارتباط بطرابلس .

لم انم تلك الليلة ، الف فكرة كانت تطوف في بالي ، والف موضوع كان يجول في خاطري ، واصداء ما جرى بيني وبين الرئيس سركيس وبقية الرؤساء والزعماء والقيادات كانت تتصارع في داخلي ؛ وبين هذه وتلك ، كانت تجربة الرئيس امين الحافظ في تشكيل حكومته وترؤسها ايام عهد الرئيس سليمان فرنجية لا تفارق ذاكرتي على الاطلاق . واطل الصباح ، وانا ما زلت انقلب بين الافكار والتصورات ، وكان قد

مر اسبوع على ذلك اللقاء الذي كان بيني وبين فخامة الرئيس سركيس . ولم يكن مني الان طلبت مقابلة الرئيس سركيس ، وتوجهت الى قصر بعبدا مجددا .

دخلت على الرئيس في مكتبه ، فاستقبلني بحفاوة وحرارة ، وكانت عيناه تسألان عن الحال ومستجداته قبل لسانه . جلست قبالة الرئيس ، وكان لا بد من عرض مصارحة ومكاشفة وتحمل مسؤولية وطنية . انها ساعة الحقيقة التي لا بد منها ، وانها وقفة الانسان امام ضميره ، وتاريخه . توجهت الى الرئيس سركيس وقلت له : لقد قمت ، يا فخامة الرئيس ، بزيارة بعض القيادات الاسلامية والوطنية ، وناقشت واياهم موضوع تكليفي بتشكيل الحكومة ، ووجدت الصدى الطيب لدى اكثرهم ، كما اجريت الاتصالات اللازمة مع الاخوة الفلسطينيين . لقد اعطتني تلك الاتصالات صورة مبدئية على ان الغالبية تساند تكليفي لرئاسة الحكومة . ولكن ، ورغم كل ذلك ، يا فخامة الرئيس ، فاني اجد نفسي اليوم امام مفصل حاد مرتبط بموقفين احدهما عام ، وآخرهما خاص . اما الموقف العام ، فيكمن في ان الرئيس رشيد كرامي ، وهو زعيم طرابلس التي انا من ابنائها ، وموضع ثقة اهلها وثقتي ، يعارض هذا الترشيح . وانا لا اسمح لنفسي بالوقوف منه موقف المناهضة او المخاصمة ؛ ولن اسمح ، تاليا ، باي امر قد يؤدي الى حصول انقسام في الرأي في طرابلس ، كما حصل يوم كلف الرئيس امين الحافظ برئاسة الحكومة . اما الموقف الخاص ، فهو انه مهما تكن رئاسة الحكومة عندي ، ومهما تكن اهميتها لمسيرتي الحياتية ، فان اهم ما في نفسي هو ان لا اختلف في علاقتي الشخصية مع الرئيس رشيد كرامي ، خاصة وان العلاقة القائمة بيننا تعود الى عشرين خلت من السنين كان الرئيس كرامي يعتبرني فيها ، بمحبة واحترام وصدق ، الاخ الاصغر له . لقد كنت ، من جهتي ، اساعد الرئيس كرامي في شؤون الادارة والحكم ، وكان ، من جهته ، يؤيدني دائما لتولي المهام الكبيرة ومنها مهمة الامانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء . وانا اتساءل امامك ، يا فخامة الرئيس ، كيف لي ان ادير ظهري لتلك الصداقة ، وارضى بتكليفي لرئاسة حكومة لا يوافق عليها الرئيس رشيد كرامي ولا يرضاها؟ لقد قررت الاعتذار عن تكليفي تشكيل الحكومة العتيدة ، مع شكري الكبير لثقتكم الغالية بشخصي ، واملي ان تعذروني وان توفقوا الى ما فيه خير الوطن واهله .

ولئن كان الصمت الناطق اول ما خيم على لقائي مع الرئيس سركيس بعد ان ابلغني تكليفه اياي تشكيل الحكومة ، فإن هذا الصمت عاد يخيم على لقائنا من جديد . نظر الي الرئيس بهدوئه المعتاد ، وكانت عيناه تقولان وبوضوح وتعاطف كليين ، اني اقدر صعوبة ما قلته . وكان صمتي ، بدوره ، ابلغ من اي كلمة في تعبيرها عن صعوبة ما سيواجهه الرئيس في المرحلة المقبلة من تشكيل الحكومة . واكتفى الرئيس سركيس بان قال لي :

«كنت دائما احترمك يا دكتور عمر ، وانا اليوم احترمك اكثر من السابق بمئة مرة» .

لقد طوي مشروع رئاستي للحكومة ، وكان قد دام البحث فيه حوالى عشرة ايام . ولم يلبث الرئيس الياس سركيس الا ان اعلن عن تكليفه للاستاذ شفيق الوزان لتشكيل الحكومة . وتشكلت حكومة الرئيس الوزان ، رغم كل ما قيل عن اجماع المسلمين حول الاستاذ مالك سلام . ولكن الازمة لم تنفرج . استمر الحال الصعب على تصاعده ، وكان الاجتياح الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ ؛ وتلاه ، ما تلاه من توقيع لما عرف باتفاق ١٧ ايار .

مضت الايام ، تبدلت الحكومات والعهود ، وكتبت صفحات من التاريخ . وهنا اجدني اطرح السؤال :

ترى ، الم اكن قادرا على حفظ البلاد من السقوط في ذلك الفخ لو لم يتخذ الرئيس رشيد كرامي ذلك الموقف المتشدد من معارضته لترشيحي على حساب تأييده لما اسماه اجماعا اسلاميا لتأييد ترشيح مالك سلام؟؟ .

الفصل الخامس

أسرار مذكرة الحوار الوطني

في أواخر عام ١٩٨٢ قررت الاستقالة من منصبي كأمين عام لمجلس الوزراء بسبب الظروف السياسية آنذاك والتي كانت تشير الى متغيرات سلبية أساسية في الوضع اللبناني قد تؤدي الى قيام رئيس جمهورية حزبي وخلل كبير في الميزان السياسي . وفي الوقت نفسه قرر المدير العام لرئاسة الجمهورية ، زميلي السيد كارلوس خوري ، الاستقالة ايضاً من الوظيفة للاسباب ذاتها . وانتقلنا معاً الى القطاع الخاص واصبحت مؤسساً لاحد المصارف التجارية ، ورئيساً لمجلس الادارة ومديراً عاماً .

في هذه المرحلة حصل اجتياح اسرائيلي واسع على أراضي كبيرة من لبنان ووصل هذا الاجتياح الى بيروت ، عاصمة لبنان ، وكان هو اول اجتياح لعاصمة عربية في جميع الحروب الاسرائيلية على الدول العربية ، وبعد ذلك حصل انتخاب ، قائد القوات اللبنانية السيد بشير الجميل ، رئيساً للجمهورية ، وبعد فترة قصيرة من انتخابه اغتيل قبل توليه مهام الرئاسة دستورياً ، وانتخب شقيقه النائب امين الجميل رئيساً للجمهورية .

وبعد ثمانية أشهر على تركي لمسؤولياتي الوطنية تقريباً ، تلقيت اتصالاً هاتفياً من القصر الجمهوري ، كان الوقت ليلاً ، والكهرباء مقطوعة في المنطقة التي أقيم فيها ، ولم يكن لدي مولد كهربائي ، بل مجرد بطارية اقوم بشحنها عندما تصلنا الكهرباء ، لاستفيد من ذلك الشحن لإنارة المنزل بالفلوريسنت عند انقطاعها .

رفعت سماعة الهاتف ، فقال لي المتحدث : لحظة ، معك القصر الجمهوري» . . . فاستغربت الاتصال واعتبرته نوعاً من المزاح الثقيل ، ان الكثيرين كانوا يجرون مثل تلك الاتصالات ، اما للمزاح ، واما للتهديد لبعض الاشخاص الذين يعتبرونهم المسؤولين الرسميين ، كما ان الظرف لم يكن مناسباً لمثل هذا الاتصال فالقصف والتقاتل كانا لغة الحوار الوحيدة السائدة ، لذا قلت للمتحدث : «التقاصف مشتغل بين المناطق وانت لا شغلة لديك الا المزاح» قال : « لا في معك مرافق فخامة الرئيس» فأقفلت السماعة بوجهه .

تكرر الاتصال مرة ثانية ، فقلت :«كفاك كلاماً ، فأنا لا احتمل المزاح» واغلقت السماعة بوجهه مرة ثانية ، فعاود الاتصال للمرة الثالثة معرفاً بأسمه راجياً ان لا اقفل الخط لان فخامة الرئيس امين الجميل يريد التحدث الي ، وهنا تراوح موقفي بين الشك واليقين فالاسم معروف لدي لكن الصوت غير واضح تماماً ، لذا انتظرت تحويل المخابرة الى الرئيس الاول ، وما هي الا ثوان حتى سمعت صوت الرئيس امين الجميل ، ودار الحوار التالي :

قال : الدكتور عمر ، معك أمين

قلت : مرحبا فخامة الرئيس

قال : انا لا انسى ، واعتقد انك لا تنسى انه عندما استقلت من الامانة العامة لمجلس الوزراء تمنيتُ عليك ان لا تستقيل لان الوطن بحاجة الى امثالك .

قلت : اذكر ذلك .

قال : وقد وعدتني يومها انه اذا احتاج الوطن الى خدماتك فلن تتأخر .

قلت : انا في خدمة البلد ومصلحة البلد .

قال : هناك خدمة مطلوبة منك اليوم ، فنحن نجري الاتصالات من اجل التوصل الى عقد اجتماع للحوار الوطني بين اللبنانيين بما يؤدي للمصالحة وتغيير الاوضاع ، ولا زالت هذه الاتصالات شبه سرية .

قلت : هذا امر عظيم ، ولكن ما هو المطلوب مني .

قال : مطلوب منك الكثير ، فقد عملت منذ عشرة ايام على جمع الاراء والمشاريع المطروحة حول الوفاق الوطني في الساحة ، الا ان احداً من فريق العمل لدي لم يعطني دراسة متكاملة واضحة حول اراء ومطالب مختلف الفرقاء ، وما يمكن ان يشكل جوامع مشتركة بين الجميع لننطلق منه ، وما هو بحاجة للبحث والدراسة ، اين نبدأ واين ننتهي ، وبما انني اعرف دورك كأمين عام في هيئة الحوار الوطني عام ١٩٧٥ ، في تجميع النصوص والاقتراحات المتعلقة بمواضيع الاصلاح السياسي والدستوري ، وفي هذه المناسبة ارجو ان تعطيني ما يمكن من المعلومات حول بنود الوفاق الوطني . . .

قلت : لن اتأخـــر عن ذلك ، ولكن دعني ابحث عن اوراقي اولاً ، لاعطيك الجواب .

– وهكذا انتهى الحوار الاول السريع ، فسارعت للاتصال بالاستاذ مصباح الناطور ، مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان آنذاك ، وأبلغته ان لا كهرباء لدي ، وان فخامة الرئيس اتصل بي ويريد بعض الاوراق والدراسات الهامة ، وتمنيت عليه انارة الحي الذي اقيم فيه وتحويل التقنين مؤقتاً الى حي اخر . . . وبالفعل استجاب الاستاذ الناطور واضيئت المنطقة ، حيث اقيم ، خلال اقل من خمس دقائق .

الملف والتحضير

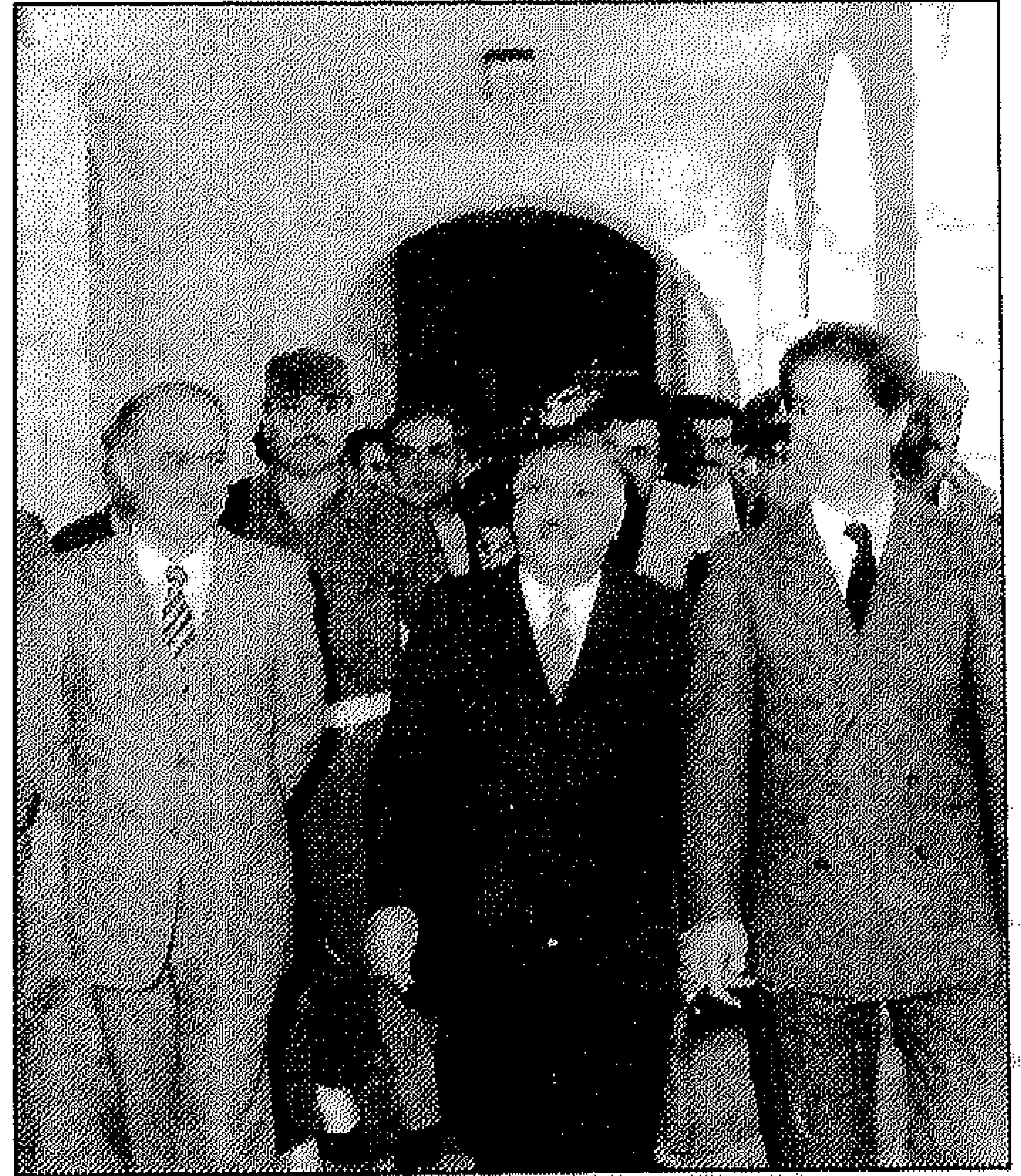
كانت زوجتي ، تساعدني دائماً في ترتيب اوراقي الخاصة والعامة ، وفي وضع هذه الاوراق ضمن ملفات متخصصة ، وحفظها في خزائن حديدية خاصة من المنزل ، لذا سارعت الى مساعدتي باستخراج كل الملفات والمقتطفات الصحافية والمقالات المتعلقة بمواضيع الحوار الوطني ، فإذا بي اكتشف انها قد جمعت لي كل شيء في هذا السياق منذ العام ١٩٧٥ وحتى العام ١٩٨٢ ، ومن هنا وخلال اقل من نصف ساعة عاودت الاتصال بالرئيس امين الجميل وابلغته بان الملفات والدراسات اللازمة اصبحت بين يدي ، فقال : كنت واثقاً يا دكتور عمر انك الشخص الذي كنت ابحث عنه ، وبالنتيجة طلب مني فخامة الرئيس ان اجتمع معه في القصر الجمهوري عند التاسعة من صباح اليوم التالي للبحث معه في موضوع الحوار الوطني .

وفي الموعد المحدد ، حملت اوراقي وتوجهت الى القصر الجمهوري ، فتحدثنا بالنقاط الرئيسية ، وعرضت ما يريد تماماً ، حيث ابلغني انه يريد اعداد برنامج كامل لمؤتمر حوار وطني يحدد مكانه وزمانه قريباً ، وانه يحتاج الى مذكرة لرفعها الى هذا المؤتمر ، في اسرع وقت ممكن ، فقلت : اذن سوف اكون جاهزاً لتقديم هذه المذكرة خلال ثلاثة ايام من تاريخ هذا اليوم .

فقال : «ان اختياري لك كان ولا شك اختياراً صائباً ، وان استقالتك من الدولة كانت خسارة للوطن وليس لرئاسة الحكومة وحدها .»

بعد ثلاثة ايام على هذا اللقاء ، اتصلت بالرئيس امين الجميل وابلغته بانني انجزت المذكرة ، وانها ستكون لديه في التاسعة من صباح اليوم التالي ، فأبلغت بانه سيستقبلني في مكتبه الخاص في الطابق الثاني من القصر الجمهوري ، لان لديه موعداً في العاشرة مع رئيس الحكومة الاستاذ شفيق الوزان ، وهكذا توجهت اليه في التاسعة صباحاً وعقدنا اجتماعاً مغلقاً ، وجرى النقاش في كل بند من بنود المذكرة بالتفصيل ، مضطراً لان اشرح له باستفاضة تلك البنود .

وصارت الساعة العاشرة ، ونحن في منتصف حوارنا ونقاشنا حول المذكرة ، فوصل الرئيس شفيق الوزان ، وابلغ المرافق الرئيس الجميل فاعتذر الرئيس الجميل من الانتظار عن بعض الوقت مع الرئيس الوزان ، لانتهاء اجتماعه الاستثنائي معه ، لوصوله ، دون ان يذكر اسمي .


□ الرئيسان امين الجميل وشفيق الوزان ود. عمر مسيكة □

وبعد حوالى نصف الساعة ، اكملت شرح جميع النقاط في هذا الموضوع ، وقد وافق الرئيس الجميل على معظم هذه النقاط والبنود التي وضعتها في مذكرتي واستلمها الرئيس على ان تكون هذه المذكرة الطريق الافضل لمقدمة مؤتمر الحوار الوطني القريب .

وللتاريخ اعلن مضمون هذه المذكرة بتفاصيلها والتي اصبحت واحدة من صفحات تاريخ الوفاق الوطني اللبناني :

الوفاق الوطني

«ان الميثاق الوطني الذي على اساسه تمت ولادة لبنان ، البلد الواحد السيد الحر المستقل ، هو تعبير ، غير خطي ، عن تلاقي ارادة اللبنانيين ، مسلمين ومسيحيين ، على قواسم مشتركة حددت ، الى حد كبير ، هوية لبنان ومقوماته وخصائصه .

وابرز هذه القواسم المشتركة :

أ) التفاهم والوفاق على صيغة لبنانية مقبولة من جميع اللبنانيين ، وتقوم على مبدأ اقامة الدولة المستقلة استقلالاً ناجزاً عن الشرق والغرب ، فلا وحدة او اتحاد مع العرب ولا حماية او انتداب غربي على لبنان .

ب) ارادة العيش المشترك بين جميع اللبنانيين على اساس من العدل والمساواة .

ج) توزيع الرئاسات الثلاث بين الطوائف المارونية والشيعية والسنية وفقاً لما هو مطبق حالياً ، ومراعاة حقوق الطوائف جميعاً في التمثيل السياسي (في مجلس النواب والحكومة) وفي توزيع الوظائف العامة .

د) الحفاظ على استقلالية الطوائف التي يتكون منها اللبنانيون : كياناً ونظاماً واحوالاً شخصية : الاوقاف - المحاكم الشرعية والمذهبية والروحية - قوانين الارث والوصية والاهلية والزواج والطلاق . . . .

كان من الممكن للصيغة اللبنانية ان تثبت نجاحها لولا تعرضها ، خلال ثلاثين عاماً ، لعوامل داخلية وخارجية عديدة تشتد حيناً فتهدد البلد بوحدته وكيانه واستقلاله (أحداث ١٩٥٦ - أحداث ١٩٥٨ - أحداث ١٩٦٩ - أحداث ١٩٧٥ - ١٩٧٦ - حرب ١٩٨٢ وأحداث ١٩٨٣) وتخف حيناً آخر فيعود اللبنانيون الى التأكيد على ضرورة التفاهم والتلاقي على قواسم مشتركة . وكلنا يعرف أن الاحداث الرهيبة التي مرت بلبنان منذ عام ١٩٦٩ حتى اليوم عرضت لبنان ، في مناسبات عديدة ، الى الانقسام والاقتتال ، واعادت على بساط البحث مراراً التساؤل عن

امكانية الحفاظ على الصيغة اللبنانية كما توافق عليها اللبنانيون يوم إعلان الاستقلال ، أو اختيار بدائل أخرى تتراوح بين الفيدرالية والكونفدرالية أو نظام العلمنة الشاملة والكاملة أو النظام الطائفي أو النظام الديمقراطي المبني على أساس طائفي . . وبقي السؤال مطروحاً : أي لبنان نريد؟ وعلى أية صورة يمكن أن نبني لبنان الغد؟

لقد أشبعت هذه المواضيع درساً ومناقشة سواء ضمن اطار السلطات الشرعية (مجلس النواب ومجلس الوزراء ، في عهود مختلفة وحكومات متعاقبة . رافقها مبادرات دولية وعربية وصاحبها استشارات عديدة ومكثفة اجراها الحكم ، خلال فترات مختلفة ، مع الفعاليات السياسية والامنية في البلاد» أم ضمن اطار الاحزاب والهيئات والتنظيمات والتجمعات السياسية الفاعلة في البلد ، أم ضمن اطار القيادات الروحية التي تمثل جميع الطوائف اللبنانية ، نذكر في هذا المجال ، على سبيل المثال لا الحصر ، لجنة المبادرة النيابية وهيئة الحوار الوطني سنة ١٩٧٥ - الوثيقة الدستورية سنة ١٩٧٦ - مبادئ الوفاق الوطني سنة ١٩٨٠ - وأخيراً اللقاء الاسلامي في دار الفتوى سنة ١٩٨٣ . . الخ .

من مراجعة هذه المباحثات والاجتماعات وما آلت اليه من نتائج ، يمكن أن نستخلص المبادئ التي اتفق عليها اللبنانيون في مناسبات عديدة وفرز بنود خاصة للمواضيع التي طرحت من هنا أو هناك ولم يحصل اتفاق نهائي بشأنها ، وتلك التي طرحت ولا تزال موضع خلاف بين اللبنانيين ، بالاضافة الى المواضيع التي كانت موضع اتفاق سابق ثم فرضت الظروف المستجدة إعادة النظر بها .

* أولا - المبادئ المتفق عليها :

لقد اتخذت هذه المبادئ تسميات مختلفة منها : الوثيقة الدستورية - مبادئ الوفاق الوطني - القواسم المشتركة - المبادئ المسلمات - الثوابت وغيرها . ان ما يهمنا من كل ذلك ، ليس التسميات ، وانما المبادئ التي يبدو ان اللبنانيين قد أعربوا في أكثر من مناسبة عن الاتفاق عليها كاطار عام للتعايش معاً . ويمكن تلخيص هذه المبادئ بالعناوين التالية :

١ - لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه له عليهم واجب الولاء الكامل ولهم عليه حق الرعاية الكاملة والمساواة .

٢ - التأكيد على وحدة لبنان شعباً وأرضاً ومؤسسات وعلى استقلاله وسيادته مع ما يستتبع ذلك من اعتبار ان سلطة الدولة هي السلطة الوحيدة على جميع الأراضي اللبنانية والمقيمين عليها ، والغاء كل ما يتعارض مع هذه السيادة أو يتنافى مع الشرعية أو النظام أو القانون .

٣ - رفض اللامركزية السياسية وجميع أنواع التقسيم .

٤ - الحرص على الصيغة اللبنانية ، بمبادئها ومعطياتها ومقوماتها ، باعتبارها الاكثر ملاءمة لواقع لبنان وشعبه ، مع الاعتراف بضرورة عدم تجميدها في اطار النظام الطائفي والتأكيد على ضرورة تطويرها بما يحقق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع اللبنانيين ، وذلك مع مراعاة العرف المتبع في توزيع الرئاسات الثلاث العليا .

٥ - التمسك بالنظام الديمقراطي البرلماني الحر وتطويره بما يكفل الاستقرار والطمأنينة .

٦ - انشاء المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء .

٧ - تعزيز اللامركزية الادارية .

٨ - ازالة الطائفية في الوظائف واعتماد مبدأ الكفاية مع مراعاة المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الاولى .

٩ - تعزيز استقلال القضاء وانشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين والمراسيم .

١٠- العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي .

١١- تعزيز التعليم العام بما يؤدي الى تعميم التعليم المجاني والزاميته وتطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية .

١٢- وضع سياسة دفاعية وتعزيز الجيش .

١٣- تكريس حرية مسؤولة للصحافة تضمن انسجامها مع سياسة المجتمع في تحقيق الوحدة الوطنية وتوطيد علاقات لبنان العربية والدولية .

١٤- لبنان بلد عربي الانتماء ويقيم علاقاته مع الدول العربية الشقيقة على أساس الاخوة والتعاون والاحترام المتبادل لاستقلال كل دولة وسيادتها وأنظمتها وقوانينها والحرص على عدم تدخل أي دولة في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

١٥- العلاقات بين لبنان وسوريا هي علاقات خاصة قائمة على أساس الاحترام المتبادل لسيادة واستقلال ونظام كل من البلدين وبالتالي تنظيم العمل المشترك بينهما .

١٦- لبنان منفتح على أعضاء المجموعة الدولية ويتعامل معهم على أساس مصادقة من يصادقه ويتعاون معهم ضمن اطار منظمة الأمم المتحدة مع حرصه على الابتعاد عن سياسة المحاور .

١٧- تنمية الصلات مع اللبنانيين المغتربين وتوثيق الاتصال بهم وتعزيز دور الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم في خدمة لبنان وقضاياه .

* ثانياً - المواضيع التي طرحت ولم يتخذ بشأنها قرار نهائي :

١ - توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين ونسبياً ضمن كل طائفة وتعديل قانون الانتخابات في ضوء ذلك بما يضمن تمثيلاً أفضل للمواطنين (الوثيقة الدستورية) .

٢ - الغاء الطائفية السياسية بكل وجوهها في جميع مرافق الدولة ومؤسساتها (فريق من الاحزاب واللقاء الاسلامي في دار الفتوى) .

٣ - انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالاكثرية النسبية . ثم يقوم رئيس الوزراء باجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة . ويتم وضع اللائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية . وبعدها تصدر المراسيم (الوثيقة الدستورية ولجنة المبادرة النيابية) .

٤ - اعتماد أكثرية الثلثين في مجلس النواب لاقرار القضايا المصيرية ، وأكثرية ٥٥٪ لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الاولى (الوثيقة الدستورية) .

٥ - قيام رئيس الوزراء والوزراء بقسم يمين دستورية أمام رئيس الجمهورية (الوثيقة الدستورية) .

٦ - وضع نص يجعل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولين (الوثيقة الدستورية) .

٧ - تثبيت الصلاحيات التي يمارسها رئيس مجلس الوزراء عرفا بنصوص دستورية (الوثيقة الدستورية) .

٨ - تحديد الشروط والاسباب التي يجوز معها للسلطة الاجرائية حل مجلس النواب (لجنة المبادرة النيابية) .

٩ - الغاء الطائفية في الجيش اعتبارا من تاريخ تنفيذ قانون خدمة العلم (الوثيقة الدستورية) .

١٠- تعديل قانون الجنسية (الوثيقة الدستورية) .

١١- الاقرار بحق المهجرين منذ بداية أحداث ١٩٧٥ بالعودة الى المساكن أو المناطق التي هجروا منها تبعا لمبدأ حق كل مواطن بالاقامة في أي مكان من وطنه لبنان (اللقاء الاسلامي في دار الفتوى) .

* ثالثا : المواضيع التي كانت موضع اتفاق بين اللبنانيين وتعرضت لاعادة النظر بسبب المتغيرات الطارئة :

- تنفيذ الاتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير الفلسطينية : اتفاقية القاهرة - اتفاقية ملكارت .

* رابعا - المواضيع التي أثيرت ولا تزال موضع خلاف بين اللبنانيين :

لعل أبرز هذه المواضيع ما يعود منها الى الوسائل المتعلقة بتأمين الانسحاب الاسرائيلي من لبنان وكذلك انسحاب سائر القوات غير اللبنانية ، وبالتحديد القوات السورية والقوات الفلسطينية والمسلحين الايرانيين والليبيين وغيرهم . . مما يستدعي البحث في الامور التالية :

١ - الاتفاق اللبناني الاسرائيلي تاريخ ١٧ أيار ١٩٨٣ .

٢- قرارات مجلس الامن المتعلقة بانسحاب القوات الاجنبية من لبنان .

٣- الوسائل الاخرى الممكن اعتمادها لتأمين الانسحاب الاسرائيلي وسائر الانسحابات .

٤- العلاقة المستقبلية مع سوريا .

٥- الوجود الفلسطيني في لبنان .

* خامساً : المواضيع التي تفرض الاحداث الاخيرة بحثها ومعالجتها بسرعة :

١- القضايا الاجتماعية - وبصورة خاصة : الاضرار المادية الناتجة عن الخراب والدمار - التهجير السكاني - مسلتزمات إعادة الحياة الطبيعية الى المناطق التي تعرضت للاضرار .

٢- القضايا الاقتصادية والمالية : مساعدة قطاعات الاقتصاد المتضررة للنهوض من كبوتها - اصلاح أعطال الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية - معالجة الجمود الاقتصادي - معالجة عجز الموازنة والخزينة - تشجيع حركة التجارة الخارجية .

* سادساً - شروط تحقيق الاتفاق الوطني :

إن بحث كل هذه المواضيع والاتفاق بشأنها ومن ثم تنفيذ مقررات الوفاق الوطني يستلزم تحقيق الشروط التالية :

١- تثبيت وقف اطلاق النار .

٢- بدء الحوار الوطني انطلاقاً من ارادة صادقة عند الجميع لانقاذ لبنان واعادة بنائه على أسس ثابتة ونهائية .

٣- مشاركة وسائل الاعلام والاذاعات الخاصة في تهيئة الاجواء الملائمة للحوار والاتفاق .

٤- تكثيف الاتصالات مع الدول الشقيقة والصديقة للمساهمة في انقاذ لبنان .

٥- قيام الدولة العادلة والقادرة وتأليف حكومة لتنفيذ مقررات الوفاق الوطني .

اتصال من الرئيس رشيد كرامي

في اليوم التالي غادرت الى باريس في عمل خاص بي ، وبعد مرور بضعة أيام ، كنت خارج الاوتيل ، تلقت سفارة لبنان اتصالا من مكتب الرئيس رشيد كرامي من طرابلس ، على ابلاغي ، في مكان وجودي في باريس ، وبالتالي لاكمال اتصالي معه سريعاً .

عدت مساء الى الاوتيل ، من جولة لي ضمن سياق نشاطي المصرفي ، وعرجت على الاوتيل ووصلتني الرسالة بضرورة الاتصال بالرئيس كرامي ، فسارعت للاتصال به في منزله في طرابلس ، إذ أدركت ان الامر هام والا لما كلف الرئيس نفسه عناء الاتصال بي في باريس ، لكنه كان مدعواً الى عشاء خارج المنزل ، فتركت له رسالة باتصالي مرة ثانية .

صبيحة اليوم التالي كنت مضطراً للسفر الى هولندا ، بعد أن تلقيت دعوة من السفير اللبناني صلاح ستيتية المعين فيها ، فغادرت الى هولندا بناء للموعد السابق بيننا ، بعد أن تركت في الأوتيل رقم هاتفه في حال تلقيت أي اتصال من لبنان .

وفي هولندا ، جاءني إتصال من الاستاذ بسام عشير الداية ، الذي ابلغني أن الرئيس رشيد كرامي يريد مني العودة الى بيروت ، لأن هناك تحركاً باتجاه تشكيل لجنة وطنية تضم ممثلين عن الرؤساء والشخصيات اللبنانية الهامة للتهيئة لاعداد المشروع الأولي للقاء جنيف حول الحوار الوطني ، فقلت له بأنني لم التق الرئيس رشيد كرامي منذ مدة ، خاصة وأنه لم يتصل بي خلال تلك المدة ، منذ كلفني الرئيس الياس سركيس بتشكيل حكومة جديدة ، تعقب حكومة الرئيس سليم الحص ، واجتماعي مع الرئيس رشيد كرامي على أمل اقناعه بتكليفي لرئاسة الحكومة ، وهذا ما لم يحصل آنذاك .

ان الرئيس رشيد كرامي حال بيني وبين تلك الفرصة التاريخية لي لأنه لم يرد وصول رئيس من خارج نادي رؤساء الحكومة في لبنان ، على الرغم من انني حذرته بأن اعتراضه علي سيؤدي الى تكليف شخصية أخرى لرئاسة الحكومة وأن الأمر سيقود البلاد والى ما هو أخطر وأصعب ، وقد تحقق ما توقعته ، وبالتالي كنت أعتبر أن

الرئيس رشيد كرامي ، على الرغم من صداقتنا ، لم يتصل بي خلال هذه المرحلة .

ولذلك اعتذرت عن القيام بهذه المهمة ، بسبب انشغالي في عملي المصرفي كرئيس مجلس ادارة في بيروت وسويسرا .

بعد ذلك بقليل ، تلقيت اتصالا جديداً ، وكان هذه المرة من الرئيس رشيد كرامي ، الذي يتمنى علي العودة لأنه يحتاج الي لتمثيله في هذه القضية الوطنية الهامة ، فقلت بأنني لا أعرف حالياً رأيي في الحوار الوطني ، ومن الصعب علي في هذه الفترة أن أتابع قضية الحوار الوطني بشكل صحيح .

قال الرئيس كرامي :

المصلحة العامة تفترض وجودك معي في هذه المرحلة التاريخية من لبنان ، ولذلك قال أتمنى أن تذهب فوراً الى بيروت ، لتمثيلي في اللجنة الوطنية للحوار الوطني ، وأنا على ثقة بأنك ستكون خير من يكون لتمثيلي وطرابلس في هذه المهمة ، وان ما ستعرضه من مطالب ستكون مواقفي ومطالبي ، ولذلك أريدك أن تمثلني غداً في اللقاء التمهيدي في بيروت لمؤتمر جنيف .

وهكذا اضطررت للعودة الى بيروت مباشرة من هولندا ، الى بيروت عن طريق دمشق ، حتى فوجئت بتأخير موعد اللقاء التمهيدي يعلن عبر الشاشة الصغيرة لأن الرئيسين فرنجية وكرامي لديهما بعض الاعتراضات على بعض التفاصيل المتعلقة بالمؤتمر .

مؤتمر جنيف

كدت أهم بالعودة الى باريس ، مرة ثانية لمتابعة أعمالي ، وبعد فترة تمت حلحلة الاشكالات الحاصلة ، وابلغني الرئيس رشيد كرامي أنه يطلب إليّ إعداد مذكرة حول الوفاق الوطني .

وبما أنني كنت قد أعددت تلك المذكرة للرئيس أمين الجميل قبل حوالى أسبوعين فقد طبعت نسخة ثانية عن تلك المذكرة وأعطيتها للرئيس رشيد كرامي ، دون أبلغه بوجود مذكرة مماثلة لدى الرئيس أمين الجميل ، وقد أردت بذلك التقريب بين الموقفين

والتوجهين لما فيه مصلحة البلاد العليا ، وبالفعل كانت المذكرة الواحدة في مؤتمر جنيف أساساً للحوار حول مبادئ ووسائل الوفاق الوطني ، وكنت الجندي المجهول في ذلك الحوار .

لم يكن ذلك الموقف غريباً عني ، وعن طبيعتي ، لأنني كنت أعتبر دائماً ان مصلحة الوطن ، هي فوق الأشخاص والقيادات والاحزاب والشعارات ، وان هذه المصلحة تقتضي دائماً ان نبحث عما يجمعنا لا عن ما يفرقنا أو يفرق بيننا .

وغادرنا الى جنيف ، حيث كان لكل شخصية رئيسية مشاركة مستشاران يعود اليهما في أعمال المؤتمر الذي انعقد في تشرين الثاني من العام ١٩٨٣ .

- انعقد المؤتمر في موعده ، وكانت الجلسة الأولى مثيرة إلى حد كبير ، وكان كل فريق في موقف خلاف مع الفريق الآخر ، وكان باب الحوار بين الجميع مغلقاً ، والعلاقات مقطوعة ، فالرئيس أمين الجميل والشيخ بيار الجميل والرئيس كميل شمعون في جهة ، وجبهة الخلاص الوطني بالرئيس سليمان فرنجية والرئيس رشيد كرامي والسيدين نبيه بري ووليد جنبلاط ، في جهة ثانية والرئيسان المستقلان صائب سلام وعادل عسيران في جهة أخرى .


☐ الرئيسان سليمان فرنجية ورشيد كرامي والسيد نبيه بري ووليد جنبلاط والسادة: عمر مسيكة، رامز خازن، د. عبدالله الراسي، ملحم كرم ☐

عند بدء الجلسة ، تطلع إليّ الرئيس أمين الجميل وقال ، بصوت واضح ، يريد محادثتي على انفراد ، فوقفت واتجهت اليه على الرغم من أن الفريق الذي كنت واياه لم يكن يحادثه ، ولما وصلت الى جانبه ، وكان يهم لملاقاتي معه ، همس في أذني سائلاً ، بسؤال مختصر وجواب مختصر آخر ، وكان ذلك على الوجه التالي :

قال : ما هو الموقف؟



□ مؤتمر الحوار الوطني في جنيف □



□ مؤتمر الحوار الوطني ويبدو السيد عبدالحليم خدام والسيد رفيق الحريري □



□ الرئيسان رشيد كرامي وصائب سلام وبينهما د. عمر مسيكة □

قلت : إلغاء الاتفاق !

(أي إتفاق ١٧ أيار ١٩٨٢ بين لبنان واسرائيل) وقال : وإلا؟

قلت : المقاومة!

هز الرئيس أمين الجميل برأسه ، وأدرك أن لا مجال أمامه للولوج في الحوار الوطني إلا من خلال هذا المدخل ، وعلى هذا الأساس ابتدأ الحوار .

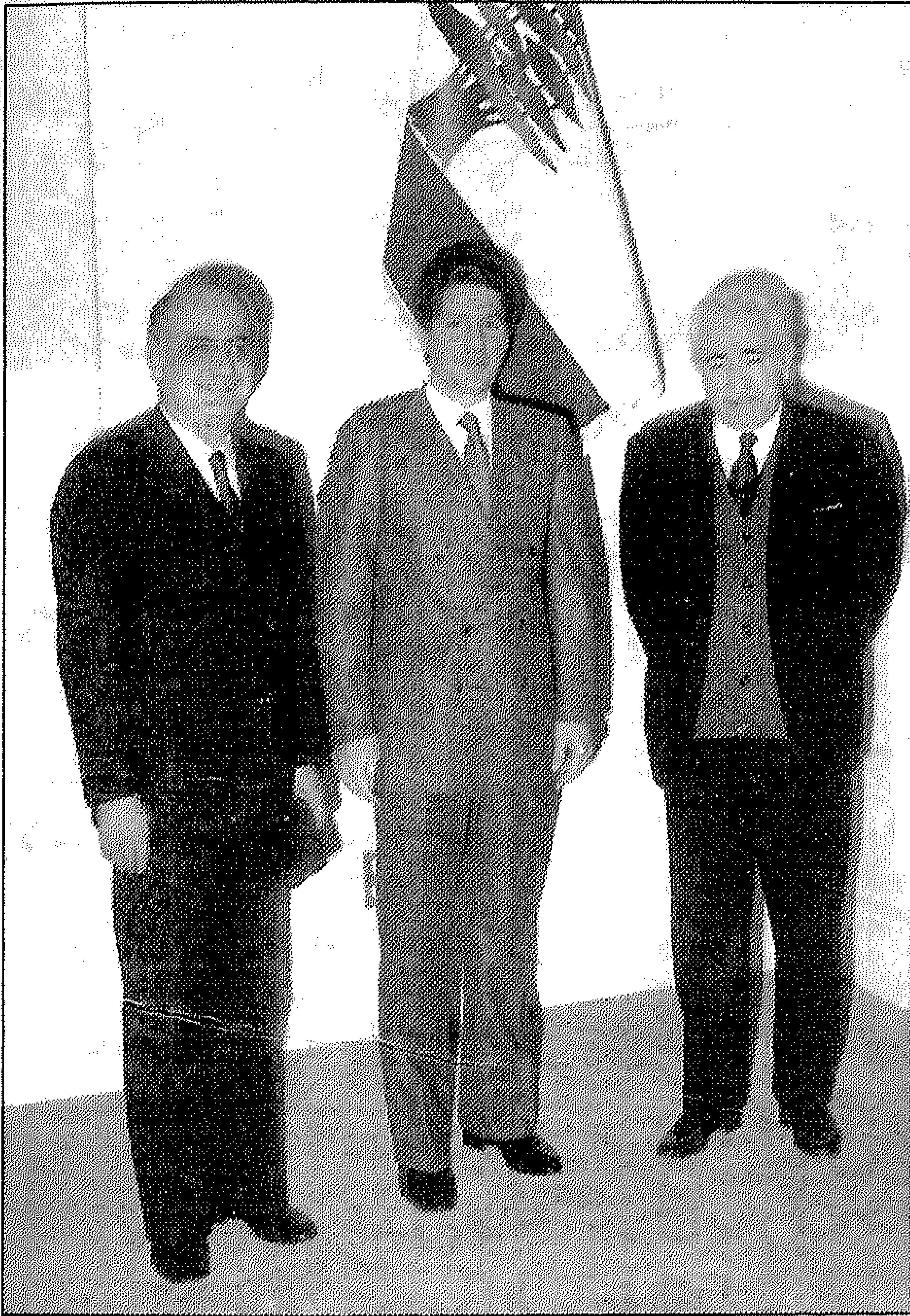
وكان الموضوعان الرئيسان :

إلغاء اتفاق ١٧ أيار والاتفاق على هوية عروبة لبنان .

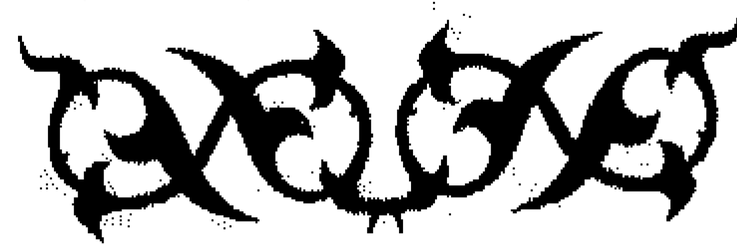
وبالفعل أدى ذلك الحوار الى التوصل للاتفاق على بعض الأمور الأساسية ، على الرغم من تصاعد حدة الخلاف حول أمور أساسية أخرى ، لكن الأحداث الأمنية الكبرى التي بدأت تشهدها الساحة اللبنانية دفعتهم للعودة الى لبنان ، فبقي الحوار معلقاً للعام التالي ، حيث عقدت جلساته في لوزان في ١٢ آذار ١٩٨٤ .

وبعد عدة أشهر من انعقاد مؤتمر الحوار الوطني في لوزان ، هدأت الأمور الأمنية

والسياسية ، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة الرئيس رشيد كرامي مهمتها الاساسية اعادة الحياة في لبنان بصورة طبيعية وفي متابعة المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ولا سيما في الاصلاح السياسي ، وتشكلت هيئة للاصلاح الدستوري لتعديل بعض مواد الدستور ، وكنت أحد أعضاء الهيئة بصفتي مستشاراً للرئيس رشيد كرامي رئيس مجلس الوزراء .



وفي هذه المناسبة صدر المرسوم رقم ١٨٢٠ تاريخ ٤/ ١٠/ ١٩٨٤ بمنحي وسام الأرز الوطني من رتبة كومندور تقديراً لجهودي المتواصلة في رئاسة الوزارة طوال ربع قرن ، وفي عملي المتواصل من أجل تحقيق الوفاق الوطني ، واستمريت في تنفيذ هذه المهمة بصفتي كمستشار سياسي للرئيس رشيد كرامي حتى يوم استشهاده في ٣١ من أيار ١٩٨٧ .



الفصل السادس

ذكرياتي مع الرئيس الياس الهراوي

(بين ١٩٨٩ و١٩٩٢)



□ الرؤساء رينيه معوض وحسين الحسيني وسليم الحص وعمر مسيكة إلى جانب الرئيس معوض وهشام الشعار الى يسار الرئيس الحص □

إستشهاد رئيس . . وانتخاب رئيس جديد

كانت الفاجعة التي أصابت البلاد اثر إغتيال الرئيس رينيه معوض ، في عيد الاستقلال يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٩ ، وكانت الفاجعة كبيرة وجسيمة ، وقد أدركت من خلالها إن إسرائيل مصرة على دفع البلاد باستمرار إتجاه الحرب والتقاتل الداخلي ، وان ثمة أطرافاً على الساحة المحلية لا تزال تمارس دورها المعروف ، وتقوم من خلال هذا الدور بالقضاء تدريجياً على كل امكانية لتحقيق الوفاق الوطني الصحيح والكامل بين أبناء الوطن الواحد ، مهما تعددت مشاربهم السياسية .

لم يكن بامكاني الاقتناع في تلك المرحلة بجدوى البقاء على الحياد ، في موقع المتفرج ، إذ أن مسؤولية بناء الوطن ، مسؤولية وطنية عامة ، ولا بد لكل فرد من أفراد الشعب أن يمارس فيها دوراً نهضوياً يهدف للحؤول دون استمرار الانهيار باتجاه الأسوأ ، الا انني لم أكن قد رسمت أي موقع لي في هذه العملية بعد اغتيال الرئيس الشهيد ، اذ أنني أصبحت من جديد خارج اطار المؤسسات الرسمية ، وانتهى دوري كمستشار باغتيال الرئيس رشيد كرامي أولاً ، ثم باغتيال الرئيس معوض .

ويبدو أن الكل ، في مواقع المسؤولية ، كانوا يفكرون في تلك المرحلة بذات الطريقة ، انطلاقاً من مواقفهم الوطنية الثابتة والأكيدة ، ومن هنا فانه ما ان تقرر تشييع الرئيس معوض الى مثواه الأخير ، حتى التأم المجلس النيابي من جديد ، وفي شتورا هذه المرة ، حيث تم انتخاب الرئيس الياس الهراوي خلفا له يوم الجمعة في الرابع والعشرين من تشرين الثاني من العام ١٩٨٩ وقد جاءت عملية انتخاب الرئيس الياس الهراوي السريعة ، ضربة قاصمة لأحلام وطموحات العماد ميشال عون الذي رفض انتخاب النائب الياس الهراوي رئيساً للجمهورية واعتبر هذا الانتخاب باطلاً وكأنه لم يكن وأصدر قراراً يمنع فيه وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة في المنطقة الشرقية في بيروت من استخدام صفات «رئيس» و«نائب» عند الحديث عن الشخصيات السياسية المعارضة له ، بدءاً من رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء وصولاً الى الوزراء والنواب ، وذلك تحت طائلة تنفيذ قانون العقوبات بحقها . وقد حاول أهل الاعلام ثني العماد عون عن قراره من دون نتيجة فاعتذرت وسائل الاعلام

عندها عن بث نشرات الاخبار عبر «صوت لبنان ، و«لبنان الحر» وتلفزيون «الـ أل .بي .سي» فيما أصدر نقيب الصحافة الأستاذ محمد البعلبكي بياناً باسم الصحافة المقروءة أعتبر فيه ان موقف العماد عون خاطئ لأن عون يعلم أن معركته ليست مع وسائل الاعلام ، انما مع العالم كله من أدناه الى أقصاه .

ونظراً لدقة المرحلة وخطورتها ، فقد سارع الرئيس الهراوي الى تكليف الرئيس الدكتور سليم الحص بتشكيل الحكومة التي صدرت مراسيمها فجراً ، وسط حداد شامل عم البلاد ، وفي ظل عملية تشييع الرئيس في زغرتا .

. وقد تشكلت حكومة الوفاق الوطني برئاسة الدكتور سليم الحص وضمت الوزراء نبيه بري ، جورج سعادة ، ميشال ساسين ، وعمر كرامي ، البير منصور ، وليد جنبلاط ، عبد الله الراسي ، ادمون رزق ، علي الخليل ، سورين خان أميريان ، الياس الخازن ، ومحسن دلول .



□ مجلس الوزراء في اول حكومة لسليم الحص في عهد الياس الهراوي ويبدو مستشار رئيس الجمهورية عمر مسيكة □

وقد ألمح الرئيس الياس الهراوي الى انه سيلجأ الى القوة العسكرية لمواجهة العماد عون ان هو أصر على محاولة البقاء في السلطة في المنطقة الشرقية ، مؤكداً انه «لن يسمح بوجود حكومتين على أرض لبنان ، ووزيرين لكل وزارة» . كما وجه الرئيس الهراوي رسالة غير مباشرة الى العماد ميشال عون عبر تصريحاته الى مراسلين أجانب نقلتها «رويتر» و«فرانس برس» و«اسوشيتدبرس» وجاء فيها : «إذا أصر عون على موقفه فان عليّ أن أقول بكل أسف عليه أن يتحمل العواقب ، ما زال لواء في الجيش ، ربما ليس لأكثر من ٤٨ ساعة ، بعدها ، اذا بقي فانه سيكون ضابطاً في هذا الجيش وستعرفون اسم القائد الجديد للجيش قبل صباح الاربعاء» - (أي ٢٩ تشرين الثاني) .

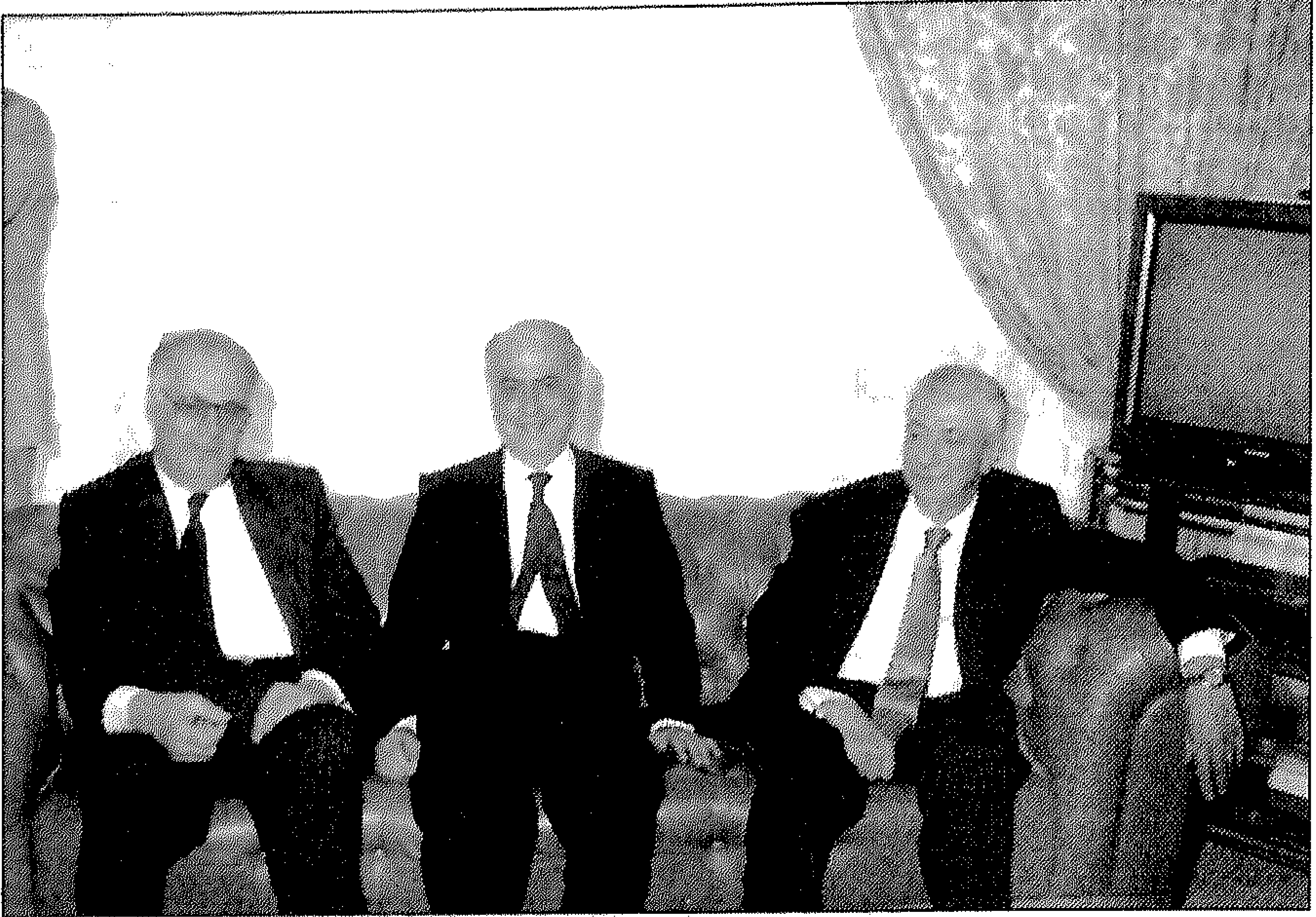
وأكد الرئيس الهراوي «أنني مصمم على أن أحكم من بعبدا مهما بقي في بعبدا وحتى لو بقيت هناك غرفة واحدة فقط فانها ستكون مقري عندما ينتهي الوضع في بيروت الشرقية . . لسنا هنا من أجل اشعال حرب جديدة ولكن اذا كان سيحدث انفجار آخر فانه سيكون لبضع ساعات لانهاء أولئك الذي يتصرفون من دون شرعية .

أما العماد عون فظل على مواقفه ، معتبراً أن اجتياح «الشرقية» ليس أمراً سهلاً ، واصفاً حكومة الرئيس الحص بأنها دمية سوريا ، رافضاً التوقيع على اتفاق الطائف ، ومعتبراً أن القوى العسكرية التي تتجمع في المواقع العسكرية القريبة غير كافية للهجوم ضده .

وأثناء مشاركتي في تشييع الرئيس رينيه المعوض الراحل ، تلقيت رسالة من الرئيس الياس الهراوي بواسطة النائب حسين منصور والسيد خليل الهراوي يبلغاني فيها ان الرئيس يريدني مستشاراً له للقيام بالمهام المناطة بالمستشار الرئاسي .

وهكذا ، وفي ظل تخوف أسرتي من التطورات الجارية في البلاد ، وتمنياتهم عَلي باعتزال العمل السياسي ، فضلت نداء الواجب ، فتوجهت بعد مأتم الرئيس رينيه معوض الى شتورا ، حيث التقيت بالرئيس الياس الهراوي الذي بادرني مباشرة بعد السلام بالقول : أريدك أن تكون مستشاري منذ اليوم .

لم يكن هناك قصر رئاسي ، ولا سكرتاريا ، ولا محفوظات ، ولا مستكتبين ، أو موظفين ، بل كنت والرئيس الهراوي فقط والحرس الجمهوري الذي يتولى



□ د. عمر مسيكة بين الرئيس الهراوي والرئيس سليم الحص □

المسؤوليات الامنية للرئيس ، فأقمت أولاً في فندق «شتورا بارك أوتيل» حيث يقيم ، وجهزت قاعة لعقد اجتماعات مجلس الوزراء .

وهكذا ، صرت أحضر مشاريع المراسيم وأكتبها شخصياً ، ثم أسجل أرقام وتواريخ المراسيم الصادرة للحفظ ، من أجل تأمين تسجيلها فور انتقالنا الى أي موقع رئاسي ثابت . ولما انتقل الرئيس الياس الهراوي الى ثكنة أبلحَ ، جهزت مكاتب الرئاسة ، وبعض الغرف للمنامة ، وصار للرئيس الياس الهراوي مكتب خاص ، وقد خصص لي مكتباً مجاوراً لأبقى على اتصال مباشر معه ، كما قمنا بتجهيز قاعة لاجتماعات مجلس الوزراء ، وكنت أقوم بكافة الأعمال الادارية ا لمتعلقة برئاسة الجمهورية . كنت أعقد مع الرئيس الياس الهراوي جلسات يومية صباحية للتداول في الأوضاع العامة ، بعد أن أطلع على كافة الصحف المنشورات الصادرة صباح كل يوم ، أولاً بأول ، وبعد أن أقوم بعملية رصد اذاعية لكل ما يتم تداوله من أنباء لوضع الرئيس في صورة التطورات والمواقف بصورة واضحة ودقيقة .

ولما كانت الحالة النفسية التي يقودها العماد ميشال عون لا تزال قائمة في البلاد ،

فقد كان من المفروض وضع الأشقاء العرب في صورة ما يجري في لبنان ، حرصاً على تأكيد موقف الشرعية اللبنانية من تلك الحالة أمام العرب ، ومن أجل التأكيد أيضاً على أن الدولة في طريقها الى استعادة دورها وسلطتها على كامل التراب اللبناني .

ومن هنا ، فقد اغتنمت فرصة ورود بعض رسائل التهنئة الى الرئيس الهراوي بانتخابه رئيساً للجمهورية ، فبدأت بتحضير ومن ثم الابراق الى الجهات المرسلة رسائل الشكر على التهنئة مضمناً اياها موقف الرئيس الهراوي من التطورات ، بحيث ان الاجابات تجاوزت الاطار التقليدي بتوجيه الشكر الى المهنئين الى الاطار الاشمل والأعم يعرض صورة الاوضاع في البلاد كما تراها الرئاسة مركزاً على نقاط أساسية وهي :

* أولاً : إن في رأس اهتمامات حكومة الوفاق الوطني اتخاذ التدابير والقرارات الضرورية العاجلة التي تعيد الى الدولة هيبتها وفاعليتها ومنها تعيين قائد جديد للجيش يعيد اللحمة والفعالية الى المؤسسة العسكرية التي ينتظرها دور وطني كبير في مسيرة التوحيد واستعادة السلطة والسيادة على جميع الاراضي اللبنانية بالقوى الذاتية ، وبذا صدر مرسوم بتعيين العميد اميل لحود قائداً للجيش وترفيعه إلى رتبة عماد .

* ثانياً : إن مسيرة الدولة تواجه حالة عدم انصياع من قائد الجيش السابق لقرارات السلطة الشرعية وتمرده على القرار القاضي باعفائه من مهامه ، فهو لا يزال مستولياً بالقوة على القصر الجمهوري وعلى المؤسسات الحكومية ويستغل بعض وسائل الاعلام المرئية والمسموعة الرسمية التي يسيطر عليها بالارهاب في مناطق تواجده من أجل تعبئة النفوس أو تضليلهاواثارة النعرات الطائفية والفئوية ، بما ينعكس ، في حال استمراره سلباً على مسيرة الوفاق والسلام ، وعلى احياء السلطة الشرعية والدستورية ، وهذا الوضع يستوجب عملاً حاسماً يضع حداً لهذه الحالة الشاذة .

* ثالثاً : إن الرئاسة ، وحرصاً منها على مسيرة الوفاق والسلام وحقناً للدماء ، قد استجابت للنداءات الداخلية والخارجية بتأخير العمل الحاسم عدة أيام على أمل أن

تتغلب عند من يعنيهم الأمر مصلحة الوطن والشعب على كل مصلحة أخرى فتنتفي عندئذ ضرورة اللجوء الى وسائل أخرى .

* رابعاً : ان الازمة اللبنانية برهنت ان الوضع لا يستقر في غياب الوفاق الوطني والحلول السلمية ، ومن دونها يبقى عرضة للمفاجآت والتدهور والتفجر ، وهو ما تسعى الرئاسة جاهدة لمنع حصوله .

* خامساً : ان لبنان بحاجة لاستمرار الجهود والمساعي العربية من أجل القضاء على ظاهرة التمرد التي تعيق تنفيذ الوفاق الوطني وبالتالي فهو يتمنى على القادة العرب إيلاء هذه القضية اهتمامهم الشخصي عبر مساعيهم واتصالاتهم العربية والدولية لتحقيق ذلك .

* سادساً : ان اغتيال الرئيس رينيه معوض يدل على أن الايدي المجرمة قامت بذلك اعتقاداً منها بأنها تغتال بذلك وثيقة الوفاق الوطني وتقضي على آمال السلام والوفاق والاستقرار في لبنان وهو ما أدركه ممثلو الشعب الذين تغلبوا على الصدمة والحزن والألم وسارعوا في اجراء انتخابات رئاسية جديدة .

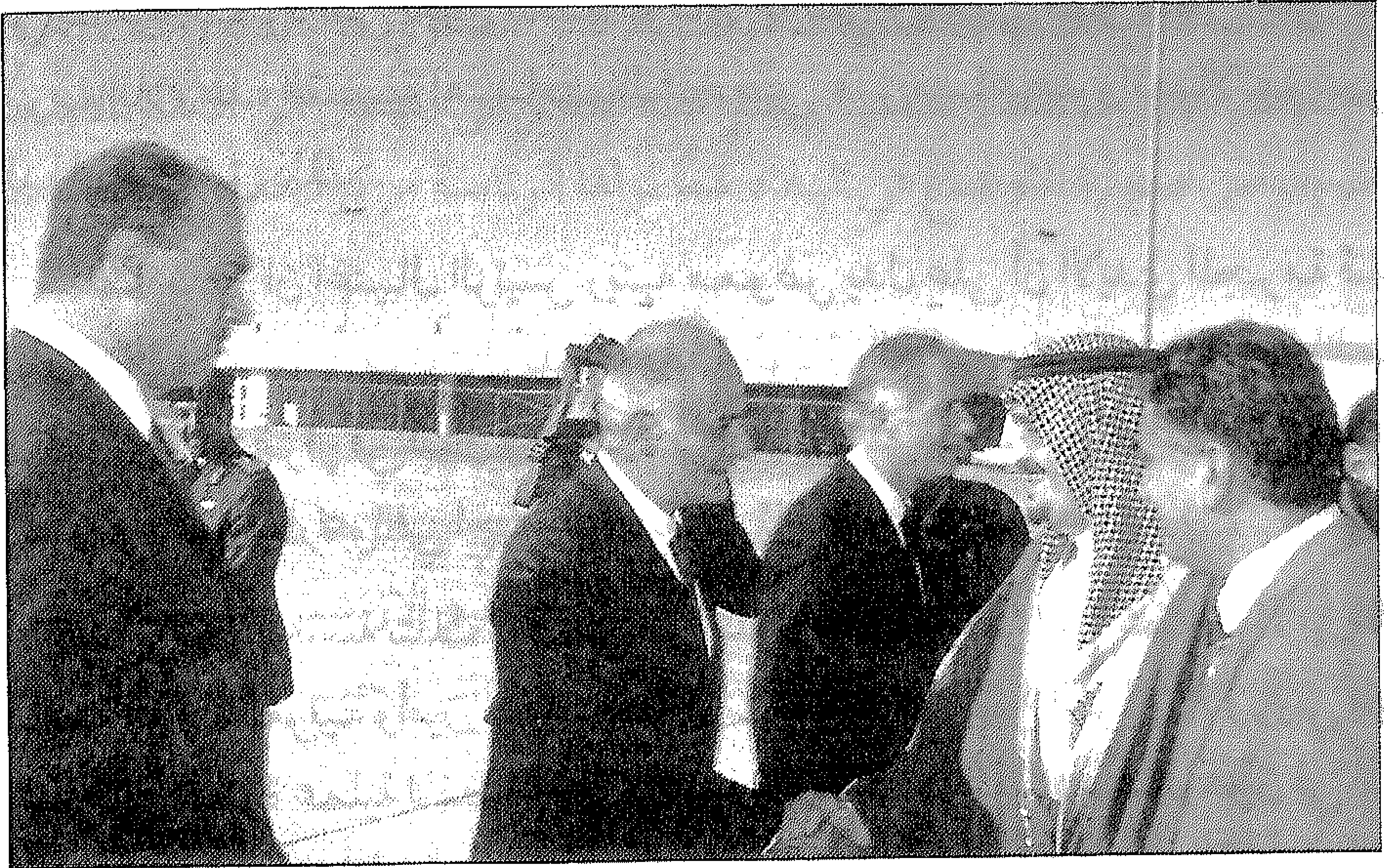
وقد أبرقت الرئاسة بتلك الرسائل الى الملوك والقادة العرب ، كما الى الأمين العام لجامعة الدول العربية وأمين عام منظمة الامم المتحدة ورئيس البرلمان الاوروبي مهيئاً بذلك لأي خطوة عملية للقضاء على التمرد الذي يقوده العماد ميشال عون في أذهان الجميع .

طبعاً لم تكن تلك الرسائل وليدة قرار شخصي ، بل وليدة قناعة ثابتة لدى الرئيس الياس الهراوي بأنه يجب العمل للقضاء على ظاهرة التمرد ، وبأنه يجب وضع الأشقاء العرب في صورة ما يمكن للحكومة أن تتخذه من قرارات بهذا الشأن .

وقد أولاني فخامة الرئيس الياس الهراوي ثقته الكبيرة بأن أحضر جلسات مجلس الوزراء كما كنت أيام تولي الأمانة العامة لمجلس الوزراء للمساعدة في اعداد المراسيم التي يتم التوافق عليها في مجلس الوزراء فوراً لوضعها موضع التنفيذ ، بالتعاون مع أمين عام مجلس الوزراء السيد هشام الشعار ، فكانت تلك خطوة جديدة في تحقيق

طموحي بالمشاركة في صياغة القرارات السياسية التي تساعد الدولة على استعادة دورها وهيبتها أمام الرأي العام اللبناني والغربي والدولي .

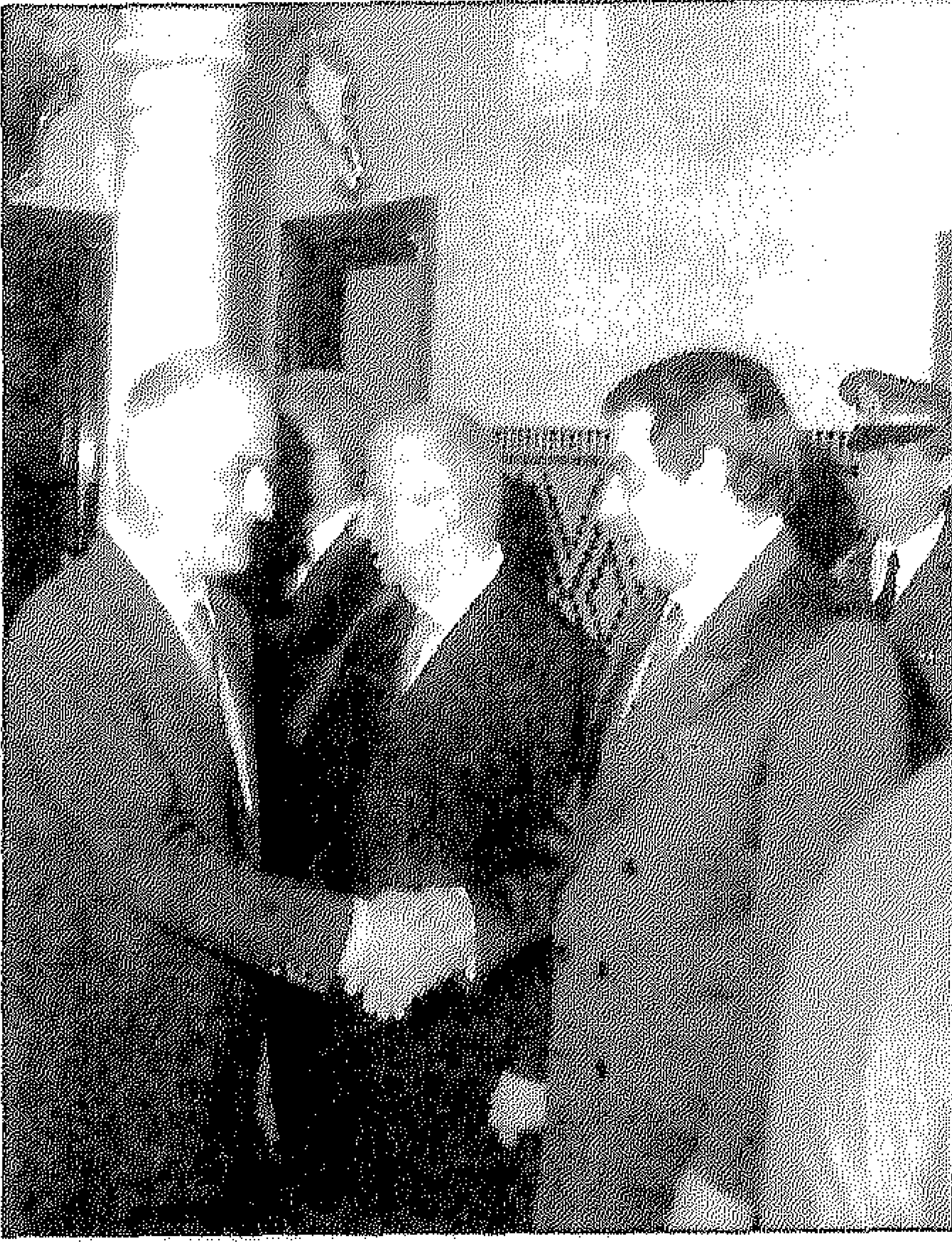
وانطلاقاً من هذه الثقة الكبيرة ، التي تمتعت بها دائماً من رؤساء الجمهورية والحكومة المتعاقبين في تاريخ لبنان المعاصر ، بدأت ، وبسبب انشغال الرئيس الهراوي بمتابعة التطورات السياسية والأمنية في البلاد ، بتحضير خطابات الرئيس في عدة مناسبات كما بدأ الرئيس يعهد اليّ بتمثيله في بعض المناسبات .



□ خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز يصافح د. عمر مسيكة والى جانبه السيد فارس بويز والى يساره السفير الحسن □

ولما قام الرئيس الياس الهراوي بجولاته الى معظم الدول العربية ، بمشاركة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص ، وكنت في عداد الوفد المرافق له الى المملكة العربية السعودية ، والكويت ، والبحرين ، وقطر ، والامارات العربية المتحدة ، ومصر ، وليبيا ، وتونس ، والمغرب ، والجزائر فكنت بذلك في قلب الحدث .

وقد حرصت خلال هذه الجولات على تسجيل الكلمات والخطب الرئاسية والتي تؤكد على جملة نقاط أساسية في شخصية الرئيس الهراوي وفي تطلعاته ومنها :

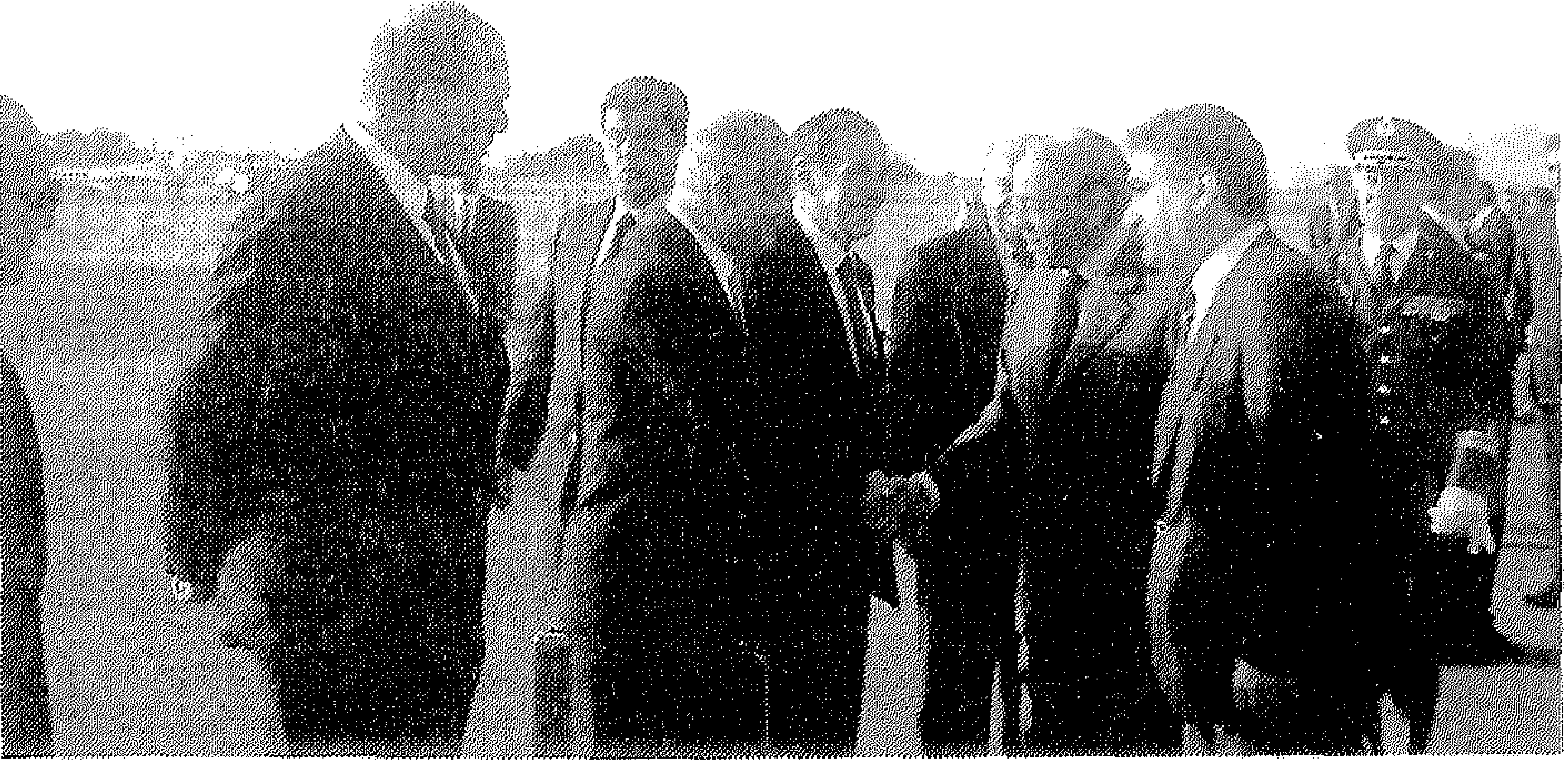


□ الرئيس الياس الهراوي ورئيس الجمهورية التونسية زين العابدين يصافح د. عمر مسيكة □

- انه جاء من صفوف الشعب ، وقد عانى همومه واهتماماته وعاش آلامه ومآسيه ووعى آماله وتطلعاته .
- وأنه يعمل من أجل بناء دولة هدم فيها كل شيء ، ويواجه واقعاً مراً يتمثل باحتلال إسرائيلي لا زال رابضاً فوق اجزاء من أرض الوطن ، ومحاولات لفرض التشرذم والتقسيم والتوطين لا زالت تعصف بالبلاد ، ووضع اقتصادي تفاقمت مضاعفاته الاجتماعية والانمائية .
- وان حلمه اعادة دور لبنان كمنارة ثقافية وحضارية وعمرانية وموطناً للقاء بين القيم الروحية المتعددة .
- وانه عقد العزم على تحقيق وحدة اللبنانيين ، وتحرير الجنوب المحتل ، وارساء أفضل العلاقات مع الأشقاء والأصدقاء وخاصة الشقيقة سوريا ، واقامة الدولة القوية العادلة والنظام الديمقراطي الصحيح واستعادة السيادة الوطنية على كل التراب الوطني .
- وان على العالم كله عدم ترك لبنان تعصف به رياح الحروب والتفتت والتقسيم .

اما الخطب الرئاسية في المناسبات اللبنانية الداخلية فانها تؤكد على الأمور التالية :

- ضرورة ثقة المواطن بوطنه وبالمستقبل .
- وضرورة تعاون الدولة والشعب لمواجهة المصاعب الاقتصادية .
- الدعوة الى وقفة تأمل ومصارحة تشكل انطلاقة واضحة في مواجهة المرحلة القائمة .



□ جلالة الملك الحسن يصافح د. عمر مسيكة والى جانبه السيد فارس بويز
والى يساره السفير سهيل شماس ووزير الزراعة محسن دلول □

- استعداد رئيس الجمهورية على التضحية بحياته من أجل الحفاظ على وحدة الشعب والوطن .

ويمكنني القول هنا ، ان أربعة عناوين رئيسية طبعت مرحلة عملي مع الرئيس الياس الهراوي ، بدءاً من المقر الأول في شتورا ، الى المقر الثاني في ابلح ، وصولاً الى اقامته في المقر المؤقت لرئاسة الجمهورية في الرملة البيضاء ثم في مقره النهائي في قصر بعبدا ، حيث تابعت مهامي كمستشار عام ١٩٩١ ، الى ان اصبحت نائباً في مجلس النواب . وهذه العناوين تجسدت في المواضيع الأساسية كما توافق عليها الرئيس الياس الهراوي والرئيس سليم الحص مع سائر وزراء الحكومة :

* أولاً - ضرب الحالة التقسيمية في البلد :

لقد كان الهاجس الأول للرئيس الياس الهراوي ولحكومته توحيد البلاد تحت لواء السلطة الشرعية والدستورية ، وانهاء حالة التمرد التي يقودها العماد ميشال عون انطلاقاً من الإيمان المطلق بأن وحدة الوطن من وحدة الأرض والشعب والمؤسسات .

وان وحدة الشعب يجب ان تبدأ من خلال انهاء الحواجز والسدود بين شطري العاصمة ، لكن العماد عون اصر على مواقفه وطروحاته ، ولم يستطع ان يدرك هاتين النقطتين ، لاختلاف منطلقاته وأهدافه وتطلعاته وطموحاته الفردية مما اضطر الرئيس الهراوي والرئيس الحص والوزراء لاتخاذ القرار الصعب القاضي بتكليف الجيش اللبناني بالمحافظة على الأمن واتخاذ التدابير المناسبة من أجل وضع حد نهائي لحركة العصيان والتمرد التي يقودها القائد السابق للجيش والتي باتت تهدد مصير لبنان وطناً ودولة في صميم وحدته ووجوده ، وانهاء المأساة الدموية المستفحلة التي يعيشها المواطنون في بيروت الشرقية والمناطق الشمالية ، وانقاذ هذه المناطق من النتائج المدمرة لاحتمالات عودة الاقتتال بين الفئات المتمردة على الشرعية والعناصر الميليشياوية في تلك المناطق حيث يتوصل الى ايقاف القتال ومنع تجدده واستمراره ، والسيطرة على الوضع الأمني واعادة الوضع الى طبيعته وتأمين الحماية اللازمة للمواطنين والمؤسسات .

* ثانياً : توحيد الدولة والمؤسسات :

بعد انهاء حالة التمرد صار الهم الأول للرئيس ولحكومته توحيد الدولة والمؤسسات ، عبر تعزيز قدرة قوى الأمن الداخلي ، وتعزيز القوات المسلحة لكي تتمكن من الدفاع عن الوطن وحماية النظام العام عند الضرورة ، عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على المعالجة .

وكان الهدف الأساسي من خلال ذلك ان تتمكن الدولة من بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي .

ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان بحيث تقوم القوات السورية بمساعدة القوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية وقد حرص الرئيس الياس الهراوي وحكومة الرئيس الحص على التوحيد الكامل للمؤسسات الشرعية '' ولة ، في مختلف مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للقضاء نهائياً ـى جميع عمليات استنزاف موارد الدولة .

* ثالثاً : الاصلاح السياسي والتعديلات الدستورية :

كان من أهداف الرئيس الياس الهراوي مع رئيس وأعضاء الحكومة وضع وثيقة الوفاق الوطني موضع التنفيذ في كافة بنودها من أجل تحقيق طموحات اللبنانيين في الاصلاح السياسي الذي طالما نادوا به وضحوا من أجله ، ووضع مشروع قانون دستوري بتعديل بعض المواد من الدستور ، وصدور مرسوم بتعيين عدد من النواب المعينين ، إستناداً إلى أحكام الدستور ، لتأمين التوازن الكامل بين أعضاء مجلس النواب .

* رابعاً : تحرير الجنوب عن طريق دفع العالم لتحقيق تطبيق القرار ٤٢٥ :

ولأنه يدرك ان وحدة الوطن لا تقوم الا بسيادة السلطة الشرعية على كافة الأراضي اللبنانية فقد كان الهم والمطلب الرئيس للرئيس الياس الهراوي وحكومة الرئيس الحص على وضع القرار الدولي ٤٢٥ القاضي بانسحاب اسرائيل من دون قيد أو شرط من كافة الأراضي التي تحتلها في جنوب لبنان وبقاعه الغربي موضع التنفيذ ومن هنا فان هذا الهم والمطلب كان في طليعة كافة الحوارات التي أجراها الرئيس الهراوي والرئيس الحص خلال جولاتهما العربية التي رافقتهما بها .

هذه العناوين الأربعة كانت في طليعة اهتمامات الرئيس ما بين ١٩٨٩ - ١٩٩١ وقد تفرعت عنها جملة من العناوين ، في جلسات مجلس الوزراء المتتالية ، ومنها :

- الدعوة الى اعتماد خطة انمائية موحدة شاملة للبلاد وقادرة على تطوير المناطق اللبنانية كافة وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً .
- اعادة تنظيم وسائل الاعلام في ظل القانون وفي اطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وانهاء حالة الحرب .
- درس مشاكل المهجرين واعداد التشريعات التي تكفل حق كل مهجر منذ العام ١٩٧٥ بالعودة الى المكان الذي تهجر منه وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير .
- وضع خطة أمنية مفصلة هدفها بسط سلطة الدولة تدريجياً على كافة الأراضي اللبنانية .

- تعزيز اجهزة الأمن العام ، والقوى المسلحة ، لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في حماية الوطن وضبط حدوده .

- توسيع اللامركزية الادارية وصلاحيات المحافظين والقائمقامين واعادة النظر بالتقسيمات الادارية .

- درس وسائل تعزيز موارد البلديات والاتحادات البلدية .

- ضبط الوضع الاداري للمؤسسات الرسمية وتعزيز اجهزة الرقابة .

- الاهتمام بالقضايا التربوية ومنها التعليم الرسمي ، والجامعة اللبنانية ، والكتاب المدرسي والتعليم المهني ، والتعليم الخاص .

- الحفاظ على موارد الدولة وتعزيزها من الغش والتلاعب وتحريك أجهزة الرقابة لحماية المستهلك .

ويمكنني القول اليوم ، ان الرئيس الياس الهراوي ، كما عرفته عن قرب ، يؤمن بسلسلة مترابطة من القناعات التي لا يمكن تغييرها أو بتبديلها ، انطلاقاً من تجربته السياسية وحياته الشخصية ومنها :

١ - لا سلطة فوق سلطة الشرعية اللبنانية المتمثلة بالدولة ومن هنا ، معارضته ورفضه للوضع الميليشياوي في البلاد واصراره على القضاء على كل حالة انقسامية أو تفتيتية ، كيفما كان شكلها وطبيعتها ، وسواء كانت فاعلة على الأرض ، أو يمكن لها أن تكون ذات تأثير على سلطة القرار في الدولة في المستقبل .

٢ - اعتبار لبنان كله وطناً لجميع اللبنانيين ، لا يحق لأي فريق منهم ان يحقق لنفسه وضعاً ديمقراطياً مستقلاً لا نفسياً ولا فعلياً ، ولذا عمل على حل مشكلة المهجرين ، وعلى انفتاح المناطق على بعضها .

ولعله يمكنني في هذا السياق ان أرد هذا الموقف الى ما ذكره لي فخامته في أوائل عهده ، من أن أسرته لم تكن في الأساس أسرة زحلاوية وانما وفد والده الى زحلة عندما عمل كمترجم في أيام الفرنسيين ، فيومها أراد والده الاقامة في نطاق زحلة فنصحه البعض بأن الزحلاويين لا يقبلون «غريباً» بينهم ولذا أقام

في حوش الأمراء حيث يقيم الوافدون الى زحلة من بقية المناطق اللبنانية ، ومن هنا فانه سعى لأن يكون للأسرة دور زحلاوي أولاً من خلال النيابة التي تبوأها شقيقه جورج أولاً ثم هو شخصياً ثم ان تكون له الزعامة فيها الى جانب زعامتها الأساسية الكاثوليكية ، باعتبار انه ماروني في حين ان زحلة هي مدينة الكثلكة الوحيدة في المنطقة العربية كلها ليثبت من خلال ذلك ان لا غريب في لبنان من اللبنانيين في أي منطقة لبنانية ، فلكل لبناني الحق في الاقامة حيث يشاء فوق أرض الوطن ، والوصول بكفاءته وجهوده الى تبوؤ سدة زعامتها ، والمؤسف في هذا السياق انه رغم هذه النظرة الوطنية اللاطائفية واللامذهبية لم يستطع الرئيس الياس الهراوي ، مع كل ما قدمه لزحلة من انجازات من طرق وبنى تحتية وخدماتية ، ان يمتلك ناصية الزعامة في المدينة التي أحبها رغم انه اصبح رئيساً لكل لبنان .

٣- إيمانه العميق والصادق بأن قوة لبنان من قوة سوريا وان منعة لبنان من منعة سوريا ، ومن هنا تحالفه الثابت مع سوريا ، منذ بداية عمله السياسي والى اليوم ، فهو يرفض أي واقع لبناني يسيء الى سوريا أو يلغي عروبة لبنان وتكامله مع أشقائه العرب وخاصة العلاقات المميزة مع سوريا :

٤- إعتبار الرهان على القوة الأمنية اللبنانية من قوى أمن داخلي وأمن عام وجيش هو الرهان الأساسي لحماية الوطن والشعب والإنتظام العام .

٥- عدم تفريقه بين اللبنانيين ، مسلمين ومسيحيين طائفياً كما مناطقياً ، ولعله من هنا جاء طرحه الأخير حول الزواج المدني ، لأنه في قرارة نفسه يرفض الحدود المناطقية التي يعتبر من هم خارجها أغراباً أو دخلاء أو الحدود الطائفية التي تفرق بين مواطن ومواطن .

انطلاقاً من هذه المسلمات الخمسة استطعتُ التفاهم دائماً مع الرئيس الياس الهراوي وكانت تجربتي معه من التجارب المميزة في العمل السياسي .

الفصل السابع

تجربتي في العمل النيابي
وعلاقتي مع الرئيس عمر كرامي

لا بد لي ، وأنا أعرض لتجربتي النيابية المتواضعة خلال العام ١٩٩١ ، كنائب معين عن مدينة طرابلس ، عاصمة الشمال ومسقط رأسي ، بعد توقيع اتفاق الطائف ، وتحقيقاً لأحد بنوده القاضي بزيادة عدد أعضاء المجلس النيابي القائم آنذاك ، من التركيز على جملة مبادئ أساسية أجد أنه من الضروري ذكرها ، وذلك حفاظاً على موضوعية هذه المذكرات ، وتأكيداً لمنهجيتي في ذلك العمل السياسي والاداري في لبنان ، ومنها :

أولاً : ان هذا التعيين قد جاء بعدما قضيت أكثر من ثلاثين سنة في العمل السياسي والاداري الرسمي المباشر ، من رئيس لديوان رئاسة مجلس الوزراء ، إلى أمين عام بالوكالة ، إلى أمين عام أصيل لرئاسة الحكومة ، ومن ثم كمستشار لرئيس الحكومة الراحل رشيد كرامي بعد استقالتي من الوظيفة ، حيث شاركت بهذه الصفة في مؤتمري الحوار الوطني في جنيف وفي لوزان ، وبعد ذلك كمستشار للرئيس الياس الهراوي .

وقد جاء قرار تعييني نائباً ليضيف إلى أعبائي جديداً كنت مهيئاً له وحاضراً لافادة الوطن من خبرتي فيه .

ثانياً : ان التعيين قد تم في مرحلة إقرار وثيقة الوفاق الوطني في الطائف ومن أحد

بنودها تأمين التوازن في المجلس النيابي على اساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين ، الامر الذي استتبع البحث بضرورة اضافة ٢٩ نائباً إلى أعضائه ملء المراكز الشاغرة ، على أن تناقش الاسماء في مجلس الوزراء مجتمعاً وموافقة رئيس الجمهورية والحكومة ، وعلى هذا الاساس تم تعيين رئيس الحكومة الاستاذ عمر كرامي والوزراء نبيه بري ووليد جنبلاط ومروان حمادة وغيرهم نواباًوكنت من بين الذين تقرر تعيينهم عن مدينة طرابلس ، بالاضافة إلى الرئيس عمر كرامي .

ثالثاً : كنت في تلك المرحلة مستشاراً لرئيس الجمهورية ، وقد تمنيت على الرئيس الهراوي بأن يوافق على طلبي بتعييني في منصب سفير في وزارة الخارجية ، وقد وافق فخامة الرئيس على الطلب وترك لي اختيار أحد مواقع ثلاثة في هذا المجال ، وقد صدر المرسوم بتعييني سفيراً فوق العادة هناك ، وبدأ الناس بتهنئتي بالمنصب الجديد الذي كان يشكل لي عملاً دبلوماسياً مناسباً خلال السنوات الثماني الاخيرة من عملي الوظيفي قبل التقاعد . وأثناء مأدبة عشاء أقمتها في منزلي على شرف الرئيس عمر كرامي وزوجته وبحضور بعض الأصدقاء أسر الي الرئيس أنه بحاجة إلى وجودي إلى جانبه شخصياً ، ويتمنى إعادة النظر بموضوع انتقالي من بيروت إلى الخارج ، على أمل أن أبقى في التعاون .

وقد استمر التباحث معي بهذا الموضوع لعدة أيام ، الى أن مر أسبوع ، وكنت في زيارة لطرابلس ، فقمت بزيارة الرئيس عمر كرامي في منزله ، حيث أكد على مطلبه السابق ذاكراً انه بحاجة اليّ لمتابعة المشاريع والقضايا المتعلقة برئاسة الحكومة والتي لا يستطيع متابعتها لوحده وقد أجبته بأن المسافة بين بيروت والقاهرة قصيرة ، وكان بالامكان الاتصال بيني وبينه اما بالتلفون أو بالفاكس ، أو بارسال أي ملف أو أي مشروع أو رأي ممكن ارساله بالبريد أو الذهاب شخصياً بالطائرة للبحث بأي موضوع عام . . الا انه أصر على أن أكون الى جانبه بصورة متواصلة ومباشرة .

رابعاً : في تلك المرحلة كان علي المشاركة في اجتماع محافظي البنك الاسلامي للتنمية في مصر وكنت بصفتي ممثلا للبنان في مجلس ادارة المصرف ، بالاشتراك مع أمين عام مجلس الوزراء الأستاذ هشام الشعار ، وأثناء الاستعداد للسفر طلب الي

الرئيس عمر كرامي أن أسلمه اخراج القيد والسجل العدلي الخاصين بي مع صورتين وان أوقع على طلب ترشيحي للمنصب النيابي ، واصر على ذلك ، وقد سلمت المطلوب اليه حيث عهد الى الدكتور حسن شلق ساعتذاك تقديم طلب الترشيح بالنيابة عني الى وزارة الداخلية ، أثناء وجودي في مصر ، وبعد عودتي من القاهرة اجتمع مجلس الوزراء وصدر المرسوم بالتعيين وأصبحت نائباً .



☐ الوزير كرامي في حكومة الرئيس سليم الحص والمستشار الرئاسي عمر مسيكة ☐

الحج . . والعهد

عندما تم تعييني في الموقع الجديد ، كنائب عن مدينة طرابلس الحبيبة ، وضعتُ اعتبارات امام عيني :

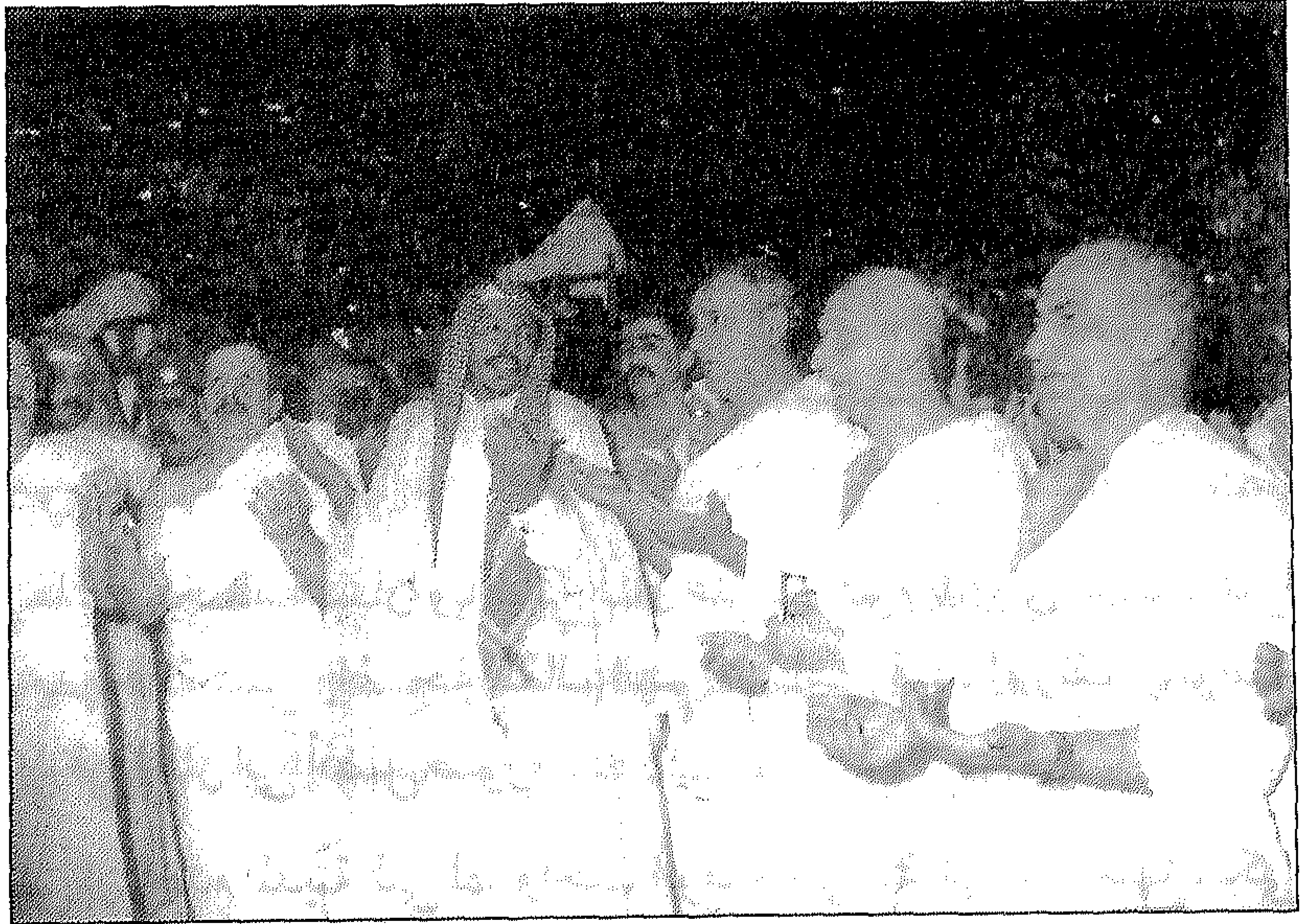
أولها : أنني ملتزم بخدمة لبنان وبالتالي فان عليّ ان أقوم بدوري كنائب على أكمل وجه وفق منهجية عمل واضحة المعالم الهم الأساسي فيها الارتقاء بالوضع السياسي والاداري في لبنان الى أفضل صورة .

ثانيها : ان عليّ ان اخدم المدينة التي لها واجب الوفاء عليّ لتقبلها نائباً عنها ، لكي

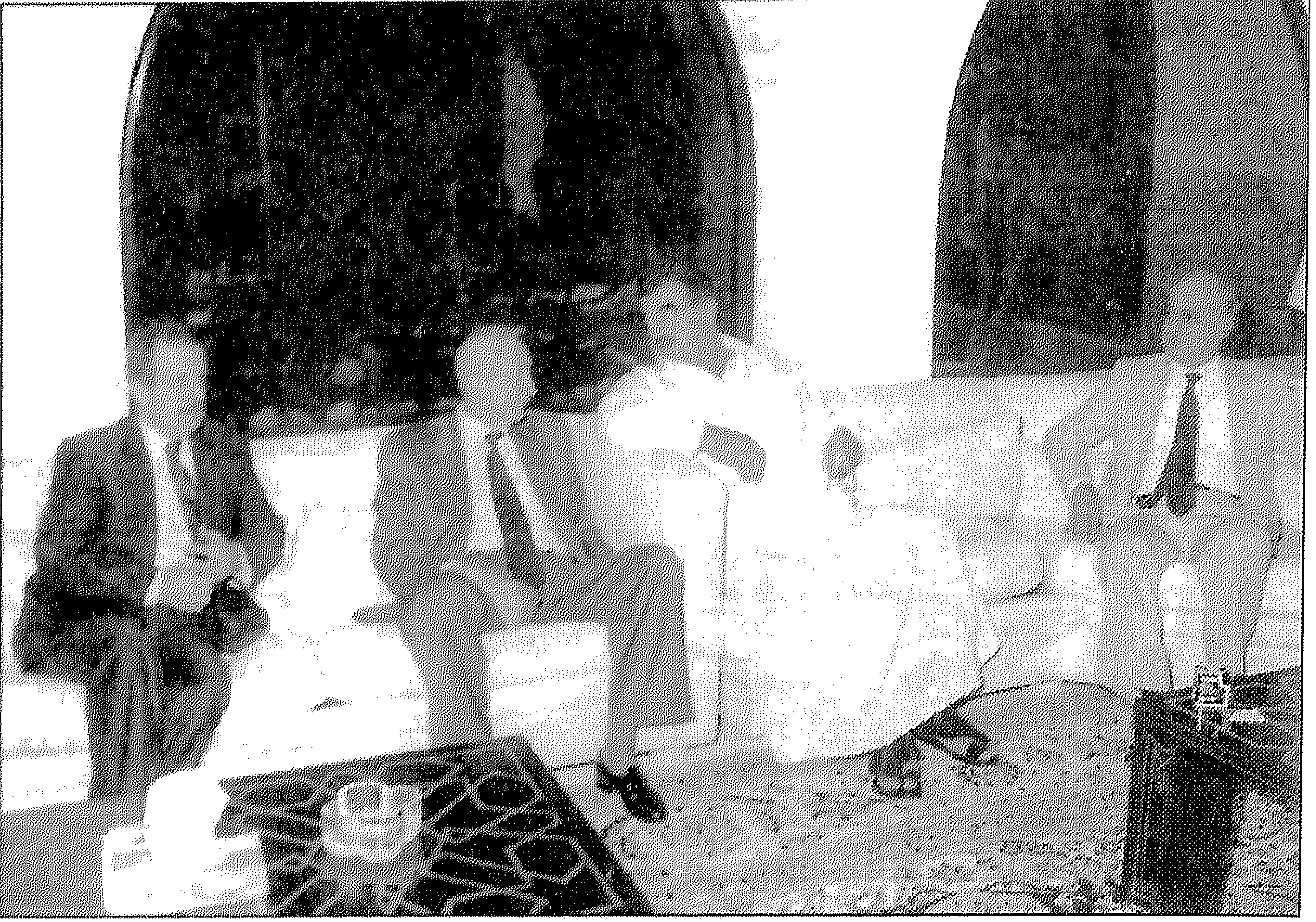
استحق هذه الصفة التمثيلية عن جدارة ، وذلك بمتابعة قضاياها الانمائية والتطويرية عن قرب عبر اللقاء بناسها ، ومعرفة مطالبهم واحتياجاتهم ونقلها الى المجلس النيابي وعرضها امام الحكومة من أجل العمل على تحقيقها كاملة كما يشتهون ويتمنون .

ثالثها : انه لا بد من وضع سياسة واضحة للعلاقة بيني وبين الرئيس عمر كرامي ، الذي وضع ثقته بي لأكون حليفاً له ، عبر تنظيم هذه العلاقة بيني وبينه بالمستوى الذي كانت عليه علاقتي بشقيقه الراحل الرئيس رشيد كرامي .

وكان لا بد من مدخل لتحقيق هذه الأمور الثلاثة ووضعتها موضع التنفيذ ، وقد جاءت الفرصة الأولى لذلك خلال الحج الى بيت الله الحرام برفقة الرئيس عمر كرامي ، فقد تلقى الرئيس كرامي دعوة لأداء مناسك الحج من المراسم الملكية على أن يحدد الوفد المرافق معه ، فطلب مني ومن محافظ جبل لبنان ، الذي كان قد عين حديثاً ، الأستاذ أمين حمود ان نكون برفقته ، كما تلقى الوزيران السيدان نبيه بري وعبدالله الأمين دعوة مماثلة . وهكذا توجهنا الى المملكة العربية السعودية ، حيث كان في استقبال الرئيس كرامي وصحبه على المطار في جدة الأمير ماجد بن عبد العزيز أمير منطقة مكة وعدد من المسؤولين السعوديين وسفير لبنان في المملكة زهير حمدان .



□ الدعاء في مكة المكرمة اثناء موسم الحج ويبدو عمر مسيكة ثم الرئيس عمر كرامي، الوزير نبيه بري والوزير عبدالله الأمين □



□ في منزل السيد رفيق الحريري في جدة ويبدو الوزير عبدالله الأمين، الرئيس عمر كرامي، السيد رفيق الحريري ود. عمر مسيكة □

كما استقبلنا خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز حيث التقينا في تلك الزيارة بالشيخ رفيق الحريري خلال حفل الاستقبال ذاك ، وقد دعانا بعدها الشيخ رفيق الحريري الى الغداء في دارته في جدة ودار حوار سياسي حول الأوضاع اللبنانية .

وخلال اداء مناسك الحج قمنا بزيارة الروضة النبوية الشريفة في المدينة المنورة ، وأدينا الصلاة في المسجد الحرام ، في مكة وبعد الصلاة التفتُ الى الرئيس عمر كرامي :

أنا اليوم نائب ومستشار لك فدعنا نضع أيدينا معاً أمام الله وفي المسجد الحرام لنتعاهد على حلف أخوي صادق وأبدي بينك وبيني على المحبة والاخلاص والصدق .

- فقال الرئيس عمر كرامي : هذا ما سيكون باذن الله .

ولم اكتف بالكلام بل مددت يدي وصافحته معتبراً ذلك عهداً غير قابل للنقض ، صادقاً فيه والله الشاهد على ذلك .

رؤيتي . . . والواقع

لقد ظننت بعد ثلاثين سنة من العمل العام ، ان دوري النيابي سيكون مناسبة لي لتأكيد المبادىء التي آمنت بها في خدمة الوطن والشعب ، وانني من خلال تحالفي السياسي مع الرئيس عمر كرامي سأكون مجنداً في الخدمة لمصلحة لبنان أولاً ، وطرابلس ثانياً والحلف القائم بيننا ثالثاً ، ويبدو ان هذه التراتبية جعلت من حساب الحقل غير متطابق مع حسابات البيدر .



□ الرئيس كرامي والنائب مسيكة □

وبدأت نشاطي في اللجان النيابية ، على الأسس العلمية ، والمبادىء الواضحة ، وأدرس كل النقاط وأفندها نقطة نقطة ، الأمر الذي لفت انتباه الاعلام الى ما أقوم به من خلال مجموعة من المواقف التي اتخذتها ، في كل مناسبة ، في سائر لبنان عامة ، وفي الشمال خاصة ومنها :

- مطالبتي في اكمال أتوستراد شكا - طرابلس .

- تأكيدي على رفض سلق بعض المشاريع .

- مطالبتي بانهاء قضية الكهرباء والهاتف والمياه ولا سيما في اعطال الكهرباء وعدم المساواة في التقنين ، وانقطاع خطوط الهاتف واعتبرتُ ان عاصمة الشمال مستهدفة «بأسباب سياسية لا فنية» .

- طالبتُ في تحقيق قضية باخرة البنزين المغشوش .

- المطالب الطرابلسية .

- حماية الناشئة والشباب وتأكيدي على : اعادة النظر في المناهج التربوية وتعزيز المدارس المهنية وتوسيع فرص الاختصاص المهني وفرص العمل - التركيز على الكليات التطبيقية والتعليمية في الجامعة اللبنانية - خدمة العلم - حل المشكلة الاسكانية - حل قضية المهجرين وغيرها من القضايا التربوية والاجتماعية .

- وسعتُ في اطار علاقتي الطيبة مع المثقفين في طرابلس والشمال .

- وانطلاقاً ، من رؤيتي الإسلامية لدور المساجد في حياة المسلمين ، سعيتُ الى اللقاء بالناس والى معرفة احتياجاتهم ومطالبهم عن طريق التحاور المباشر معهم اثر كل صلاة جمعة في مختلف المساجد في طرابلس .

استقالة حكومة الرئيس عمر كرامي

جاء يوم السادس من أيار ١٩٩٢ حاملاً ظواهر انقلاب مفاجىء على حكومة عمر كرامي ، فالاتحاد العمالي العام ، أعلن الإضراب العام ، وقام بتحريك الشارع الشعبي الذي اندفع متأثراً بعملية الشحن الاعلامي المتواصلة منذ مطلع العام ضد الحكومة الكرامية .

سارعت مباشرة للتوجه الى منزل الرئيس عمر كرامي ، وما ان صافحته كان يتابع اتصالاً من الرئيس حسين الحسيني ، رئيس مجلس النواب ، يطالبه فيه باعلان استقالة الحكومة وهو يقول : ان الأزمة صعبة ولا مخرج لها الا باستقالة الحكومة .

بداية نصحت الرئيس كرامي بعدم الاستقالة إلا بعد اعلان اسبابها بكتاب يوضح حقائق الأمور . وفي هذه الأثناء تلقى الرئيس كرامي اتصالاً ثانياً من الرئيس الحسيني يؤكد على ضرورة تعجيل الاستقالة لتفويت الفرصة على الساعين لتفجير الوضع المعيشي والسياسي اللبناني الداخلي . ولما اتخذ الرئيس كرامي قراره بالاستقالة قلت : سأكتب لك بياناً معللاً حول استقالة الحكومة ، فوافقني على ذلك ، ولا أنسى ، في ذلك اليوم ، ان السيدة مريم ، زوجة الرئيس كرامي ، قاطعتني ثلاث مرات خلال الكتابة وهي تردد : «أرجو يا دكتور عمر ان تكتب بكل ما يمكن ان يعيد كرامتنا المجروحة . .» فطالبتها بالهدوء وبالإطمئنان واعداً بذلك .

وبعد حوالى عشرين دقيقة انتهيتُ من كتابة بيان الاستقالة ، وشعرتُ بأن الرئيس كرامي قد استعاد معنوياته . . . وخرج من غرفته الى قاعة الصحفيين وأعلن استقالة الحكومة . . .

تكليف الرئيس رشيد الصلح برئاسة الحكومة

بعد استقالة الرئيس عمر كرامي ، بدا واضحاً ان الرئيس كرامي ينتظر قرار رئيس الجمهورية بقبول الاستقالة ، وتكليف بتشكيل الحكومة الجديدة . واثر ذلك ابتدأت الاستشارات النيابية وزرت المقر الرئاسي المؤقت مع الرئيس عمر كرامي وكتلة نواب طرابلس ، حيث رشح الرئيس كرامي الدكتور امين الحافظ أو الرئيس رشيد الصلح لرئاسة الحكومة الذي ظهر كأقوى المرشحين لخلافة الرئيس عمر كرامي .

كان المطلوب من الحكومة الجديدة الكثير من المواضيع الهامة ومنها .

- معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور .
- استكمال تنفيذ بنود اتفاق الطائف .
- اجراء الانتخابات النيابية .

وبعدما تم تكليف الرئيس رشيد الصلح رسمياً بتشكيل الحكومة ، وكانت علاقتي لا تزال جيدة على حالها مع الرئيسين الياس الهراوي عمر كرامي ، فاعتبرت انه لا بد من ان تمثل طرابلس بوزير في الحكومة الجديدة ، ، فقصدت الرئيس عمر كرامي في مكتبه لمعرفة مدى تجاوبه مع امكانية ان تضم الحكومة الجديدة وزيراً طرابلسياً . ونشرت الصحف اسماء المرشحين في الحكومة العتيدة ، ومن بين هذه الأسماء اسمي شخصياً ، على امكانية توزيري للصناعة والنفط (١٣/ ٥/ ١٩٩٢) .

انتحيتُ بالرئيس عمر كرامي جانباً وتمنيت ان نجتمع في احدى الغرف واياه أنا والنائب الدكتور هاشم الحسيني ، إذ كنت أريد أن أعرف حقيقة موقفه من التشكيلة الحكومية المرتقبة ، وقد أكدتُ له أثناء الاجتماع ان نواب طرابلس ستة ، واذا أضيف اليهم نواب قضاء طرابلس يصبحون ثمانية وبالتالي فمن حقهم المشاركة بوزير أو وزيرين في الحكومة .

بدا الرئيس كرامي مصراً على عدم المشاركة في الحكومة بأي وزير طرابلسي فأصريت على موقفي بأنه لا يجوز ان نكرر اخطاء من سبقنا فتبتعد طرابلس عن مواقع القرار اذا لم تكن رئاسة الحكومة بيدها فطرابلس منطقة هامة ، وبحاجة الى حقها في التوازن الانمائي والمناطقي والخدمات كالماء والكهرباء والأوتوستراد بين شكا وطرابلس والهاتف ، وعدم وجود وزير منها في الحكومة الجديدة يطالب بحقوقها سيؤدي الى حرمان من الكثير من تلك الحقوق .

وهكذا انتهى الحديث دون نتيجة واضحة . . . وخرجتُ كما خرج النائب الدكتور هاشم الحسيني على أمل متابعة هذا الموضوع .

وفي اليوم التالي ، عدتُ الى الرئيس عمر كرامي ، مرة ثانية ، وقلت له : بعد عدة ساعات يحين موعد لقاء كتلة نواب طرابلس مع الرئيس المكلف الأستاذ رشيد الصلح ، في مجلس النواب ، للمشاركة في الاستشارات النيابية حول تشكيل الحكومة الجديدة ، فما هو رأينا وما هو موقفنا الأخير في هذا الموضوع ، فأجاب ، من رأيي ان الوزارة محرقة سياسية ، في هذه المرحلة ، وأنا لا أرى ان حكومة الرئيس رشيد الصلح ستستمر طويلاً حتى ولو قامت . ومع ذلك ، انا لن أذهب شخصياً الى الاستشارات ، واكلفك باسمي مع الدكتور هاشم الحسيني وموريس فاضل وانت ستتحدث باسم الكتلة ، فقلت : وماذا تريدني ان أقول؟ . أي من ارشح من طرابلس؟ فقال : الكلام بسرك ، أنا كنت ارفض أي مشاركة طرابلسية في هذه الحكومة لأنها محرقة ولن تعيش الحكومة طويلاً ، ولكن جاءني رسول من الأخوان - ويقصد سوريا - وأبلغني انه لا يجوز ان تظهر طرابلس في بداية عهد الطائف بمظهر المقاطعة للحكم وبالتالي من الأفضل أن ترشح وزيراً لتمثيل طرابلس في الحكومة الجديدة .

قلت : ماذا يعني؟ قال : ستذهب مع كتلة طرابلس وتقول باسمي بأننا نرشح الدكتور عمر مسيكة كممثل لكتلة طرابلس ، فقلت : وهل انت مقتنع بذلك؟ قال : اتكل على الله ، فقلت : طالما انك انت من يطالب بأن أكون ممثل طرابلس في الحكومة فدعنا نجدد عهد الكعبة الشريفة بأننا سنبقى في حلف الصداقة والمحبة والتعاون وسأعتبر نفسي ممثلاً لك في الحكومة ، فقال : ان شاء الله . توجهنا الى

مجلس النواب ، أنا والدكتور هاشم الحسيني وموريس فاضل وعندما قابلنا الرئيس رشيد الصلح وابلغته بقرار كتلة طرابلس قال لي : أنا مسرور جداً بأن تكون معي في الحكومة ، إذ أنني ، منذ بدأت برسم التشكيلة الحكومية ، وضعت اسمك بينها ، والصداقة بإذن الله ستدوم بيننا لأنني أرى فيك سنداً لي في الحكومة وقد عرفتك دائماً رجل دولة .

وفي اليوم الثالث وجدت بأن الصحف تقول اما عمر مسيكة وأما العميد الركن سامي منقارة ، طبعاً استغربت هذا الطرح ، خاصة لأن كتلة الرئيس كرامي رشحتني شخصياً .

عندها قصدتُ منزل الرئيس عمر كرامي للبحث معه في الموضوع فوجدت أنه يتجنب مواجهتي ويصر على الحوار مع كل الحاضرين وعدم الانفراد بي ، ووجدت ان احد الأصدقاء المقربين يهمس في أذني : هناك لعبة ما فأنتبه ، لأنك لن تكون الوزير المقترح من الرئيس عمر كرامي .

وفي المساء تأكدت أقوال الصديق من خلال التشكيلة الحكومية التي أعلنها الرئيس رشيد الصلح ! وان الوزير المعين هو منقارة وليس الشخص الذي رُشح رسمياً باسم كتلة طرابلس .

توجهتُ نحو الرئيس كرامي ، والتقيتُ به وسألته عن سر ذلك التبدل في الموقف مني فقال لي بأن الأشقاء يرفضون بأن تكون وزيراً . خرجتُ من منزل الرئيس عمر كرامي مستاءً ، وصار الوزير الجديد سامي منقارة وزيراً لا يشارك حتى في الصورة التذكارية للحكومة وعدم حضور أي جلسة من جلسات مجلس الوزراء .

وعدتُ في نفسي ، مرة ثانية ، الى الذاكرة في التاريخ فتذكرت ان الرئيس الياس سركيس ، كلفني عام ١٩٨٠ برئاسة الحكومة ، فاضطررت الى الاعتذار عن تشكيل الحكومة حتى لا ينزعج الرئيس رشيد كرامي ، آنذاك ، من هذا التكليف ، واذا التاريخ اعاد نفسه وان الصورة مختلفة بين الرجلين . . .

خفايا وأسرار انسحابي من المعركة النيابية عام ١٩٩٢

كان الرئيس عمر كرامي يعد العدة من اجل مواجهة استحقاق الانتخابات النيابية للعام ١٩٩٢ ، وأثناء ذلك كنت منشغلاً بالقضايا الوطنية الكبرى ، حيث التقيت بالرئيس الياس الهراوي لمناقشة وضع الجنوب اللبناني ، وعرب وادي خالد ، وقانون الايجارات ، كما التقيت في الاطار نفسه الرئيس حسين الحسيني (٥ و ١٠/ ٦/ ١٩٩٢) إذ انني كنت اعتبر ان مواجهة ما يجري على الحدود اللبنانية تتطلب تعزيز التضامن الداخلي وتحقيق أوسع التفاف شعبي حول الحكم والحكومة ، من خلال تحقيق المطالب الشعبية المحقة .

وهكذا ، ابتدأت الانتخابات تصبح الخبز اليومي للمواطن اللبناني ، وخاصة في طرابلس ، وبدأت الأخبار تردني نقلاً عن أصدقاء الرئيس عمر كرامي بأنني لن أكون ضمن اعضاء لائحته ، وكان الجميع يؤكد على ان ذلك الموقف انما هو موقف الرئيس كرامي الا انني لم اتخذ أي موقف سلبي تجاهه امام ناقلي تلك الأخبار لثقتي بأنه لن ينقلب على ما تم الاتفاق عليه من تجديد للتحالف بيننا .

وبالنتيجة قررت الإنسحاب عن الترشيح شاكراً لأهلي ولأصحابي ولأبناء طرابلس الذين أوفوني حقي من الثقة والتقدير ، وان اكشف بعض خفايا اللعبة السياسية اللبنانية القائمة على تحالفات بعيدة عن المسؤولية الوطنية ، فجاء في ذلك البيان : (الصحف ٢٠/ ٨/ ١٩٩٢) :

«كنت دائماً أؤمن واعتقد بشكل راسخ ان الديمقراطية في لبنان وتأكيدها لا يمكن ان يكون الاّ من خلال حق الشعب بممارسة سيادته السياسية وحقوقه الديمقراطية . واعتبرتُ باخلاص وطني ان الدعوة الى الانتخابات العامة في البلاد هي عملية احياء وتجديد وتدعيم للديمقراطية وللسيادة الشعبية .

وقد دعوتُ في مجلس النواب وأنا نائب فيه ، الحكومة ، وزملائي ، الى تهيئة ظروف انتخابية يعطى فيها للشعب فرصة اختيار ممثلين حقيقيين ومجلس نيابي حقيقي . ورأيتُ من خلال معاناتي سواء في النيابة ، وكوني رجل دولة ، ان لبنان وبعد حرب السبع عشرة سنة بات يحتاج الى رجال اكفاء قادرين بعزم قوي واخلاص

كبير على مواجهة الحاجات والأعباء الجسيمة والكبيرة التي ينوء الشعب تحت ثقلها ، ويحتاج لبنان بالحاح لاعادة ترميم أوضاعه وبناء مؤسساته وأولها الدولة .

وعايشتُ عن قرب قريب جداً تفاصيل معاناة الحكومات ، وممارستي لنيابتي ، مدى الحاجة الى التغلب على الظروف القاهرة التي يرزح تحت عبئها بلدنا الحبيب لبنان ، واعتقدتُ ان بلدي بحاجة الى ثورة في الرجال والكفاءات والأداء ، والى قدرة كبيرة في التنظيم والامكانات ، والى تلمس جريء للمشاكل والأعباء لا يمكن ان تتأمن الا بجعل الشعب اللبناني ان يختار قيادته السياسية ذات النوعية ليتقدم بها وعندما نزلت الى الساحة الانتخابية عن مدينتي الحبيبة طرابلس تكشف لي الوضع الانتخابي والقوى التي تخوضها والتركيبات القائمة فيها . لهذه الأسباب تكونت قناعتي وقناعة قاعدتي الانتخابية والأصدقاء ان الظروف الداخلية الراهنة لا تسمح لمثلي اخذ موقعهم وتحمل مسؤولياتهم تجاه بلدنا لبنان .

لذلك أعلن عن عزوفي عن الاستمرار في خوض المعركة الانتخابية عن مقعد في طرابلس في محافظة الشمال منسحباً منها متمنياً للجميع التوفيق» .

***

من السياسة الى العائلة

وبعد أن انسحبت من المعركة السياسية ، إنكفأت عائداً من طرابلس الى بيروت ، مبتعداً عن العمل السياسي ، الى حين ، ومراجعاً الى مختلف ظروفي الحياتية السابقة منكبئاً على وضع مذكراتي حول تاريخ نفسي وتاريخ بلدي وما رافقتها من أحداث وخفايا هامة كما عايشتها خلال أكثر من أربعين عاماً في الخدمة العامة .



☐ زوجتي فادية وانا، ويبدو الى اليسار رجاء، وليد، ناديا وزوجها الدكتور ناصر عماش وولديهما عمر وسيلين ☐

وفي هذه المناسبة نفسها رأيت أنه ، من الضروري ، أن أهتم ببعض أموري الذاتية ، الخاصة والعائلية ، التي طالما ما كانت مشاغلي السياسية والادارية لا تساعد على تصريفها بنفس الدرجة .

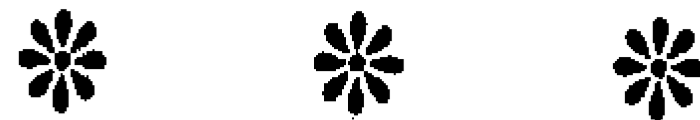
ولأول مرة ، وجدت نفسي في صلب محور عائلي أساسي ، أكثر مما كانت في السابق لتحقيق ذاتي تجاه هذا المحور . ورأيت أيضاً ان عائلتي الصغيرة من حقها أن أعطيها واجبي ، بنفس الدرجة ، في أولوية اهتمامي لحقوق الدولة والوطن .

وشعرتُ ، لأول مرة ، ان هذه السعادة تتكامل في سعادتي في العام وفي الخاص معاً ، شاكراً لله تعالى هذه النعمة وعنوانها ، الأمن والأمان والطمأنينة .

حقائق الصراع... وحقائق المواجهة بين العرب وإسرائيل

منذ نشوب أول حرب من الحروب الإسرائيلية على الأمة العربية جمعاء ، عام ١٩٤٨ ، كان لإسرائيل خطة واضحة في اطار استراتيجية سياسية - عسكرية ، مدعومة من قبل اصدقائها في بعض دول الغرب ، بالأسلحة والعتاد التي توفر لها الكفة الراجحة لكسب الحرب .

وفي المقابل كان للعرب خطة عامة سياسية وعسكرية في مواجهة الحرب الإسرائيلية ، ولكن هذه الخطة ، في الحرب الأولى أو في الحروب اللاحقة ، لم تصل الى مستوى التنظيم الاستراتيجي لتحقيق أهداف معاكسة للخطط الاستراتيجية لإسرائيل ، مع العلم ان القيادة العربية المشتركة ، التي أنشئت عام ١٩٤٨ ، كانت أشبه ما تكون بتظاهرة شعبية ، تفتقر الى التنظيم والرؤية الكاملة أو للبعد التوحيدي أو للتضامن الفعلي ، وبقيت هذه التظاهرة دون محتوى حقيقي ، سواء في مجال الدفاع أم في مجال الهجوم ، والتاريخ يعيد نفسه ، منذ الحرب الأولى وحتى اليوم ، في حين أن العدو الإسرائيلي كان ولا يزال يخطط لتحديد أهداف ووسائل الحروب ، ومواعيد دخولها وخروجها ، حسب الظروف التي تلائمه تحت عناوين : المفاجأة - المباغتة - الخدعة أو المكر ، ولدينا في ذلك شواهد عديدة .



وقف النار

منذ حرب ١٩٤٨ وحتى اتفاق نيسان ١٩٩٦ ، كنا ولا نزال نرى أن العرب يلتزمون بالقرارات الدولية ، في مجلس الأمن ، ولا سيما بقرارات وقف النار ، في حين أن إسرائيل ترفض هذه القرارات أو امكانية تنفيذها وتواصل اعتداءاتها على العرب ، سواء في عام ١٩٤٨ أم في السنوات التالية . وتمارس أبشع انواع الارهاب والمجازر الجماعية ، أكانت جرائم القتل أم جرائم التهجير والتشريد ودفع الشعب العربي للنزوح .

الاتفاقيات بين اسرائيل والعرب

خلال مفاوضات الهدنة بين العرب واسرائيل ، بعد حرب ١٩٤٨ ، كان من المفروض أن يكون هناك اتفاق كامل بين الدول العربية على الهدنة وفي آن واحد ، لكن ما حصل أن كل دولة عربية قامت على حدة بالتوقيع على اتفاق منفصل على الهدنة ، فوافقت مصر على اتفاق منفصل ، ووقعت عليه بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٤٩ ، ولبنان وافق على اتفاق منفصل ، ووقع عليه بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٤٩ ، والأردن وقع على اتفاق منفصل ، بتاريخ ٣ نيسان ١٩٤٩ ، اما سوريا فكانت آخر الموقعين ، حيث تم التوقيع بينها وبين اسرائيل ، في ٢٠ تموز ١٩٤٩ . وهو ما يكشف لنا أن إسرائيل ، في المفاوضات ، بينها وبين العرب ، في الحرب وفي السلام ، كانت تعمد دائماً الى فصل كل مسار بينها وبين أي دولة عربية عن المسارات الأخرى ، مع العلم ان سلاح العرب الوحيد بتضامنهم ، وهذا التضامن هو الضمانة الوحيدة لدرء المخاطر على المصالح القومية والوطنية في الحرب ، مجتمعين أم منفردين .

ولا ننسى أن مؤتمر القمة العربية للملوك والرؤساء في الجزائر عام ١٩٧٣ أكد ، في بيانه الأخير ، ان اسرائيل تعتمد في خططها الاستراتيجية على ضرب كل دولة عربية على حدة ، ولذلك فان العرب متمسكون بالقضية الفلسطينية ، وهي قضية العرب جميعاً ، ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام بالنسبة للتحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة وعدم التنازل أو التفريط بأي جزء من هذه الأراضي أو المساس بالسيادة الوطنية عليها . أما اذا حصلت مفاوضات بين العرب وبين اسرائيل

فـان المفـاوضـات يجب أن تكون عـلى أسـاس مـؤتمر دولي يتفق عليه العـرب جـمـيعـاً للحـصـول على سـلام شـامل وعـادل وكـامل ، لـكن ما تحـقق بعد ذلك ، هـو سـلام منفصل جزئي بين مصـر وإسرائيل باتفـاقات كـامب دايفيـد ، ثم سلام منفـصل جزئي بين الفلسطينيين واسرائيل ، باتفـاقات أوسلو ومـا بعـدها ، وتلى ذات الاتفـاق الجـزئي الأردني - الإسـرائيلي ، باتفـاقـات وادي عـربة ، ثم حـاولت اسـرائيل طرح مـوضـوع «لبنـان أولاً» ولا تزال تلف وتدور حـول ذات الطـرح مما يكشف ان الخطـة الإسـرائيليـة لا تزال هي نفسها ، والموقف العربي لا يزال هو نفـسه ، وان العرب الذين وقـعوا على هذه الاتفاقات الجـزئية التزموا بهـذه الاتفاقات واسرائيل نكلت بهـذه المواثيق ، فاضطر العـرب إلـى تقـديم المزيد مـن التنـازلات . . وبقـيت اسـرائيل تحظى بـالمكاسب في الحالتين . اما سوريا فـانها لا تزال مؤمنـة بسلام كامل وشـامل ، وستكون صـامدة ، مع لبنان ، لتـحرير الأراضي المحتلة ، وهي آخر من سيوقع على السـلام بالشروط العـادلة والكاملة .

المقاومة في لبنان ، خط واحد لحفظ الكرامة العربية

عام ١٩٤٨ ، المقـاومة الأولى ضـد اسرائيل كـانت مقـاومة شـعبيـة عربية تـضم آلافاً من المتطـوعين العـرب واللبنـانيين وكـانت هذه المقـاومـة ، بقـيـادة المجـاهد الطـرابلسي اللبناني فوزي القاوقجي ، وهي أول مقاومة عربية فعلية ضد إسرائيل ولـم تتكرر الا في أواخـر الثمـانينات حين انطلقـت من لبنان وهي مـقاومـة فلسطينيـة ، تحـركت وتتحـرك ضـد اسـرائيل ، ثم المقـاومـة الـلبنانيـة ، في اطار المقـاومـة الإسلاميـة والـوطنيـة لتـحـرير الأرض من الغـزاة استناداً الى قـرار مـجلس الأمن رقم ٤٢٥ ، منذ العـام ١٩٨٢ ومـا بعده .

ونحن عـلى أبواب الرابع عـشـر من آذار المقـبل ، الذكـرى العـشرين للإجـتيـاح الإسـرائيـلي للبنان عـام ١٩٧٨ ، وبعـد ان ولد القـرار ٤٢٥ بعـد ذلك الاجتيـاح بأيام خـمسـة ، فكان طفلاً ، ومن ثـم صـبياً ، فـمراهقـاً ، وهو اليـوم مكتمل الرجـولة لا نزال نرى الحـالة هي هي ، والأوضاع كـمـا كانت ، لـم يتـغير شيء في الخطـوط العامـة على الرغم من اختلاف المسميات والأشكال في التفاصيل الصغيرة والكبيرة .

فالشعب اللبناني ، لا زال هو الشعب اللبناني ، المقاتل دفاعاً عن أرضه ، الشهيد فوق تربة الجنوب بكل ما في الكبرياء من كرامة ومنعة وعزة نفس دفاعاً عن الأمة العربية كلها ، وعن شرفها ، وكرامتها ، وعزة نفسها ، ومنعتها ، والشاهد امام العالم كله على وحشية العدو الصهيوني ، وغدره ، وجرائمه ، وارتكاباته ، ونقضه للمواثيق والعهود الدولية و الحقائق اليومية تثبت ان أنف الجيش الإسرائيلي يمرغ في الجنوب والبقاع الغربي ، والجيش الذي لا يقهر ، حسب ادعاءاتهم ، يقهره شبان الجنوب ، واذا كانت اسرائيل عام ١٩٧٨ قد سعت الى الحفاظ على هيبتها وعنفوان جيشها باجتياح أرضنا فان السبب نفسه ، أي الحفاظ على تلك الهيبة ، هو الذي سيدفعها عاجلاً أم آجلاً للإنسحاب من أرضنا لأنه لا خلاص لها الا بتلك الطريقة فالقتلى الذين يحملهم الجيش الإسرائيلي الى ذويهم في الكيان الغاصب لا يسقطون الا فوق تربة الجنوب وحده .

ان إطلاق شعار «لبنان أولا» ، أو أي شعار مشابه ، لا يعني أكثر من السعي الإسرائيلي للفوز سلماً بما تخسره يومياً على حلبة الصراع في الجنوب ، فهي تدرك تماماً انها مضطرة لذلك الانسحاب ولذا تسعى الى الافادة من هذه الخطوة في اطار الحصول على الحد الأقصى من المكاسب ، ومن هناك فان اصرارنا على رفض ذاك الشعار ، إنما هو اصرار على دحر الاحتلال وتطبيق القرار ٤٢٥ بدون قيد أو شرط ، وكل حديث أو تصريح لمسؤول اسرائيلي أو داعم لإسرائيل عن الانسحاب من الجنوب والبقاع الغربي من خلال المفاوضات ، انما هو رفض للقرار الدولي ٤٢٥ القاضي بالإنسحاب من دون قيد أو شرط .

الخطة الإسرائيلية للمرحلة الحالية والمقبلة

وفي هذا السياق نرى ، ان الخطة الإسرائيلية للمرحلة الحالية والمقبلة تتضمن عدة سيناريوهات ، يمكن تصورها من خلال التصريحات اليومية للقادة الإسرائيليين كالتالي :

* أولاً : التأكيد على جعل القدس عملياً ، مهودة بالكامل ، كعاصمة ابدية لإسرائيل قبل الدخول في أي مفاوضات جديدة ، وذلك نقلاً من كونه صراعاً بين اسرائيل والدول العربية ، الى صراع بين الأنظمة العربية وشعوبها التي ستحركها

عملية رفع وتيرة الصراع تلك ، بما يعنيه ذلك من انشغال عربي داخلي عن الكيان الإسرائيلي والصراع معه وهذا يسهل للكيان الإسرائيلي ترتيب أوضاعه الداخلية من خلال المزيد من القهر والاذلال للشعب الفلسطيني ، مع زيادة الضغط على الشعب الفلسطيني لدفعه لمواجهة أعلى ومن ثم ضرب مشروع قيام الدولة الفلسطينية من جذوره واعادته الي الحجم الذي ارادته اسرائيل أي الى حكم ذاتي أو ادارة محلية تحت اشراف السلطة الإسرائيلية .

* ثانياً : تحريك المفاوضات على المسارين السوري واللبناني لتأمين انسحاب كلي أو جزئي ، وهو يطرح حالياً ، لوقف النزف الحاصل في الجيش الإسرائيلي جراء ضربات المقاومة الإسلامية والوطنية ، وفي المقابل الاستمرار في عملية تهويد القدس ورفع وتيرة الصراع مع الفلسطينيين لدفعهم الى مواجهة مسلحة يدفعون خلالها الى عملية اقتلاع جديدة لهم من الضفة الغربية باتجاه الأردن أو لتفجير الوضع الداخلي وتحقيق اقوال القادة الإسرائيليين الأوائل بأن الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين وان على لبنان توطين من فيه من الفلسطينيين .

من هنا ، وأياً كانت السيناريوهات التي ستتحقق ، سواء بشكل محدد ، أو بمزج ما بين سيناريو وآخر ، فان الفلسطيني سيدفع الثمن منفرداً ، والأردني سيدفع الثمن منفرداً ، وهذا كله يثبت ان مسار القيادة الحكيمة في سوريا التي اعتمدت سياسة التصدي ، وأن مسار البطولة الى حد الشهادة اليومية في جنوب لبنان من خلال المقاومة الإسلامية والوطنية ، قد حققا المسار الصحيح للأمة : المقاومة بالسلاح والمقاومة بالسياسة في آن معاً ضمن خط واحد يقود وحده الى تحقيق الكرامة العربية والعزة العربية وانسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها .

* ثالثاً : ان الهواجس المتزايدة في لبنان ترتبط ، الى حد ما ، بالأجواء التي تسود في الظروف الراهنة في المنطقة عامة وفي اسرائيل خاصة ، وهي توحي بان اسرائيل مقبلة على مرحلة جديدة ستنتقل فيها من ضغوط سياسية الى ضغوط عسكرية على لبنان بما يؤدي الى اثارة اجواء غير مستقرة فيه .

وفي هذه المرحلة ، ستحاول اسرائيل ، اذا سنحت لها الظروف ، فصل المسارين

السوري واللبناني ، عن بعضهما البعض ، انطلاقاً من خطتها الهادفة الى حلول جزئية ومنفردة ، على أمل قيام دولة اسرائيل الكبرى على أسس عنصرية وفاعلة وقادرة ومسيطرة على المنطقة بعيداً عن سلام كامل وعادل وشامل .

* رابعاً : المؤسف ، في هذا السياق ، ان زعماء اسرائيل لا يقرأون التاريخ وهناك ثمة حقائق لا يمكن الغاؤها أو عدم الاعتراف بها ، مهما تكابر المتكابرون ، ومن هذه الحقائق الشواهد التاريخية التالية :

١- لقد حكم العثمانيون هذه المنطقة اكثر من اربعمائة سنة ، وزال العثمانيون ، وبقيت المنطقة وأهلها ، لأن ارادة التحرير كانت فوق كل الارادات .

٢- حكم الصليبيون هذه المنطقة قرابة مئتين وخمسين سنة ، وزال الصليبيون واستمرت المنطقة حية بأهلها الذين طهروها من رجس الاحتلال .

٣- لم يحظ اليهود ، عبر تاريخهم الطويل بمجتمع يرحمهم ، ويسمح بوجودهم ، ويعيشون ضمنه بكرامة ، الا المجتمع الإسلامي الذي مثل الإسلام خير تمثيل في احتواء جميع الأمم والأديان في ظل الحرية ومناخاتها ، في حين تعرض اليهود للرفض حيثما حلوا واينما سعوا الى ايجاد موطىء قدم لهم ، وهو ما يقودهم اليه رئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتانياهو ، والقادة الإسرائيليون [وان اليهود مهما اجتمعوا في بيئة منغلقة «الغيتو» ، سواء في عاصمة أم كانت «غيتو» بحجم دولة اسمها «إسرائيل»] ، فانهم سائرون الى النتيجة ذاتها اذا لم يفهموا حقائق التاريخ ، ولعل نتانياهو ، يدرك ما يقود الإسرائيليين اليه . . . ولعله يعتقد ان ذلك يجب ان يتحقق تنفيذاً للنبوءات التوراتية المزعومة ، ولذا يطلق أجهزة الانذار باشعال الحرائق المتنقلة التي تهدد وجود وأمن المجتمع الإسرائيلي ، مع ان أمتنا العربية كلها قد مدت يدها للسلام ، مشترطة ان يقوم على العدل فقط . نتانياهو ، لا يسعى ، في لندن ولا في واشنطن ولا في نيويورك ، الى مواجهة اميركا والطروحات الأميركية وتقديم بعض التنازلات في المقابل ، لكنه يسعى الى تجميد عملية السلام ، وكأنه يخشى من وجود ودور اسرائيل في المنطقة ، في حال اصبحت جزءاً من نسيجها الاجتماعي والسياسي والأمني والاقتصادي .

السلام الحقيقي على أساس الحق والعدل

لكن لغة الحرب لا تنتهي الا بالسلام الحقيقي القائم على أساس الحق والعدل ، والممارسات الإسرائيلية الجارية تجاه مشروع السلام لن تستطيع الاستمرار في خداع أحد في العالم . والعرب لن يبقوا في حالة الضياع والقلق الى ما لا نهاية ، خاصة وانهم يدركون ان السلاح الوحيد الذي سيمكنهم تهديد إسرائيل به هو سلاح التضامن العربي الصادق في الحرب والسلم ، وهو سلاح ليس بالبعيد عن أيدي زعماء الأمة في المستقبل القريب .



المحتويات

مقدمـــة ٧

الباب الأول

حقائق وأحداث في لبنان والمنطقة (١٩٤٣-١٩٦٨)

* الفصل الأول : ١٣

أول فصل من فصول ذكرياتي

* الفصل الثاني : ٢٧

الصراعات الاقليمية والدولية وأحداث عامة في لبنان

* الفصل الثالث : ٥١

من التفرد الرئاسي الى دولة المؤسسات : التطوير والتغيير ضمن الشرعية

* الفصل الرابع : ٦٣

موقع رئاسة مجلس الوزراء في السلطة التنفيذية

* الفصل الخامس : ٧٧

مؤتمرات القمة العربية في مواجهة الخطر على الأمن القومي العربي

* الفصل السادس : ٩١

الزيارة الى واشنطن ، بدعوة من وزارة الخارجية الاميركية حول القضية الفلسطينية

* الفصل السابع : ١٠٧

الملك فيصل وهاجسه لتحرير الاراضي العربية المحتلة والقدس

الباب الثاني

الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي يحتدم على أرض الساحة اللبنانية وجوانب مختلفة من الحياة اللبنانية السياسية (١٩٦٨-١٩٧٣)

* الفصل الأول : ١٢٧
الصراعات بين السلطة اللبنانية وبين المقاومة الفلسطينية
* الفصل الثاني : ١٤١
مبادرة الرئيس جمال عبد الناصر لانهاء النزاع اللبناني - الفلسطيني ،
واتفاقية القاهرة
* الفصل الثالث : ١٥٥
أحداث الاردن عام ١٩٧٠ حولت لبنان من دولة مساندة إلى دولة مواجهة
* الفصل الرابع : ١٦٥
ملامح الانقسام اللبناني حول الصراع اللبناني - الفلسطيني
* الفصل الخامس : ١٧٧
حديث بيني وبين رشيد كرامي قبيل معركة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٠
* الفصل السادس : ١٨٩
صائب سلام شكل حكومة بالليل . . . وتبخرت في أوائل ساعات الصباح
* الفصل السابع : ٢٠١
تجربة «حكومة الشباب»
* الفصل الثامن : ٢١٣
قطار السلام يسير نحو مصلحة اسرائيل ، وأحداث هامة على الساحة اللبنانية

* الفصل التاسع : ٢٢٧
أسرار تشكيل حكومة أمين الحافظ
* الفصل العاشر : ٢٣٩
الموساد يطبخ فتنة في لبنان
* الفصل أحد عشر : ٢٤٩
اصطدام دموي بين الفدائيين الفلسطينيين وبين السلطة اللبنانية عام ١٩٧٣ :
واتفاق القاهرة على المحك

الباب الثالث

مشروع السلام في المنطقة والوضع اللبناني
نحو الانفجار (١٩٧٣ - ١٩٧٥)

* الفصل الأول : ٢٥٩
اندلاع حرب تشرين عام ١٩٧٣ ، والانحياز الأميركي لاسرائيل
* الفصل الثاني : ٢٧١
النفط العربي في الحرب الاسرائيلية - العربية
* الفصل الثالث : ٢٨٩
خطة الولايات المتحدة الاميركية لاحلال السلام التدريجي
* الفصل الرابع : ٣٠١
بدء الحرب اللبنانية في عام ١٩٧٥
* الفصل الخامس : ٣١١
الوضع اللبناني نحو حرب أهلية خطوة . . خطوة . .
* الفصل السادس : ٣٢١
الأحداث في لبنان تترابط في ما يجري في المنطقة
* الفصل السابع : ٣٢٩
لماذا انفجر الوضع في لبنان؟
* الفصل الثامن : ٣٤١
أول حكومة عسكرية في لبنان منذ الاستقلال

الباب الرابع

تسابق بين الحوار الوطني وبين الحروب الداخلية (١٩٧٥-١٩٩٢)

* الفصل الأول : ٣٥٩

حكومة الإنقاذ . . وهيئة الحوار الوطني أو «حوار الطرشان»

* الفصل الثاني : ٣٨٣

الوضع اللبناني يرتبط بالتسوية العربية - الاسرائيلية

* الفصل الثالث : ٣٩٩

محاولات الانقاذ وعواصف أمام مهمة مستحيلة

* الفصل الرابع : ٤٢٩

أسرار تكليفي برئاسة الحكومة عام ١٩٨٠ . .

* الفصل الخامس : ٤٤١

أسرار مذكرة الحوار الوطني

* الفصل السادس : ٤٥٧

ذكرياتي مع الرئيس الياس الهراوي (بين ١٩٨٩ و١٩٩٢)

* الفصل السابع : ٤٧١

تجربتي في العمل النيابي وعلاقتي مع الرئيس عمر كرامي

الخاتمة ٤٨٥

حقائق الصراع . . وحقائق المواجه بين العرب واسرائيل

المؤلف في سطور

- رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء وأمين عام مجلس الوزراء (١٩٥٩ -١٩٨٣) .
- ساهم في تنظيم جديد لرئاسة مجلس الوزراء وفقاً لمفهوم عصري - ١٩٧٤ .
- شارك في أعمال هيئة الحوار الوطني ١٩٧٥ وكان أميناً عاماً لها .
- أصدر «مجلة الإدارة والوثائق اللبنانية» في رئاسة مجلس الوزراء (١٩٧٥-١٩٨٠) .
- ساهم في تأسيس مؤسسة المحفوظات الوطنية لتنظيم الوثائق الوطنية ١٩٧٨ .
- شارك في مؤتمر الحوار الوطني في جنيف ١٩٧٣ وفي لوزان ١٩٨٤ .
- شارك في هيئة الاصلاح الدستوري - ١٩٨٤ .
- تولى رئاسة مجلس إدارة المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي (١٩٨٩-١٩٩١) .
- عضو في الوفود الرسمية اللبنانية في مؤتمرات القمم العربية والاسلامية (١٩٧٠-١٩٨٣) .
- مستشار للرئيس رشيد كرامي وللرئيس رينيه معوض وللرئيس الياس الهراوي (١٩٨٤-١٩٩١) .
- نائب في مجلس النواب (١٩٩١-١٩٩٢) .
- رئيس المركز الثقافي الاسلامي حالياً .

هذا الكتاب

الشاهد إن حكى . . .

فكيف إذا كان هو من صناع القرار!

في المراحل الوطنية الحرجة لا بد من رجال يحملون الملفات الصعبة، ويواجهون التحديات المتفاقمة، برؤية نافذة تتجاوز التفاصيل الصغيرة، وتؤكد تمسكها بالأهداف الوطنية الكبيرة.

عمر مسيكة كان واحداً من رجال المرحلة الحرجة التي بدأت في أواخر الستينات. وانفجرت نيرانها في أواسط السبعينات وتفاقمت أحداثها الدراماتيكية حتى أواخر الثمانينات.

كان أميناً على أسرار الدولة، ومطلعاً على خفايا الملفات الصعبة، وشاهداً على محاولات التحديث والتطوير، ومشاركاً في قرارات الاصلاح والتوجيه، ومستشاراً في الشؤون السياسية والادارية لأكثر من رئيس.

هذا الكتاب يكشف خفايا وحقائق الحقبة الحرجة في تاريخ لبنان المعاصر.

«اللــواء»



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع